



٩٠٢

جواهر الكلام

في

شرح شيخ الإسلام

تأليف

شيخ الفقه الإمام المحققين
الشيخ محمد حسين النجفي

١٢٦٦ هـ

حقيقه وعلق عليه

الشيخ حميد الدباغ

الجزء الثاني

عن مؤسسه النشر الاسلامي
والطبعة الاولى في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٩٢ هـ



جواهر الكلام

في

شرح شرائع الإسلام

تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين

الشيخ محمد حسن النجفي

المرتبة ١٢٦٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

مؤسسة النشر الإسلامي

الطبعة الثالثة



سرشناسه: صاحب جواهر، محمد حسن بن باقر، ۱۲۰۰ هـ - ۱۲۶۶ ق. شارح.

عنوان قراردادى: شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام. شرح.

عنوان و نام پديدآور: جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام [محقق حلى] / تأليف محمد حسن النجفى؛

تحقيق مؤسسه النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

مشخصات نشر: قم: جماعة المدرسين الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ۱۴۱۷ ق. = ۱۳۷۵.

مشخصات ظاهري: ج.

فروست: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي؛ ۹۰۱، ۹۰۲، ۹۰۳، ۹۰۸، ۹۱۴، ۹۱۷، ۹۱۸،

۹۱۹، ۹۲۴، ۹۲۵، ۹۲۸، ۹۲۹، ۹۳۰، ۹۳۱، ۹۳۲، ۹۳۳، ۹۳۴، ۹۳۵، ۹۳۶، ۹۳۷.

شابك دوره: ۹ - ۰۲۷ - ۰۲۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸ ج ۲: ۴ - ۰۸۲ - ۱۴۳ - ۶۰۰ - ۹۷۸

یادداشت: عربی.

یادداشت: محقق در جلد هفدهم، بیست و هفتم و بیست و هشتم و نهم کتاب حاضر حیدر الدباغ می باشد.

یادداشت: ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۱۷ ق = ۱۳۷۵). یادداشت: ج. ۲۳ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق = ۱۳۸۸) (فیبا).

یادداشت: ج. ۱۴ (چاپ دوم: ۱۴۲۸ ق. = ۱۳۸۶). یادداشت: ج. ۲۴ و ۲۵ و ۲۶ (چاپ اول: ۱۴۳۱ ق = ۱۳۸۹) (فیبا).

یادداشت: ج. ۱۵ (چاپ اول: ۱۳۸۵). یادداشت: ج. ۲۷ و ۲۸ (چاپ اول: ۱۳۹۰) (فیبا).

یادداشت: ج. ۱۷ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق = ۱۳۸۶). یادداشت: ج. ۲۹ (چاپ اول: ۱۳۹۰) (فیبا).

یادداشت: ج. ۱۸ و ۱۹ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق = ۱۳۸۶) (فیبا). یادداشت: ج. ۳۶ (چاپ اول: ۱۳۹۱) (فیبا).

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر «شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام» اثر محقق حلی است.

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ ق. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام - - نقد وتفسیر.

موضوع: فقه جعفری - - قرن ۷ ق.

شناسه افزوده: دباغ، حیدر

شناسه افزوده: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ ق. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام. شرح.

شناسه افزوده: جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، دفتر انتشارات اسلامی

رده بندی کنگره: ۱۳۷۵ ۴۰۲۱۶ ش ۳ / م ۱۸۲ BP

رده بندی دیویی: ۲۹۷ / ۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۰۶۹ - ۷۶ م



جواهر الكلام

(ج ۲)

- المؤلف:
- الموضوع:
- طبع و نشر:
- عدد الصفحات:
- الطبعة:
- المطبوع:
- التاريخ:
- شابك ج ۲:
- شيخ الفقهاء والمحققين الشيخ محمد حسن النجفي رحمته الله
- الفقه
- مؤسسة النشر الإسلامي
- ۶۸۲
- الثانية
- ۵۰۰ نسخة
- ۱۴۳۳ هـ. ق
- ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۴۳ - ۰۸۲ - ۴

ISBN 978 - 600 - 143 - 082 - 4

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله
صلوات الله عليهم أجمعين .

﴿ الثاني ﴾

من الفصول التي تتعلق بالوضوء ولو بوجه ما ، ككون الغالب فيمن
أراد التخلي ونحو ذلك ﴿ في أحكام الخلوة ﴾ من الواجب والمستحب
والمكروه ﴿ وهي ثلاثة ﴾ :

﴿ الأول ﴾

﴿ في كيفية التخلي ﴾

وحيث كان ذلك معرضاً لتكشف العورة قال هنا كغيره من
الأصحاب ^(١) : ﴿ ويجب فيه ستر ﴾ بشره ﴿ العورة ﴾ دون الحجم عن

(١) كالعلامة في النهاية : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٧٨ ، والشهيد في البيان :
الطهارة / اسباب الطهارة ص ٦ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / كيفية التخلي

الناظر المحترم بما يحصل به مسماه عرفاً من كلّ ما يمنع من إحساس البصر، وإلاّ فهو لا يختصه، كما لا يختص ما يستتر به من حيث ذلك بشيء، فتجزئ اليد وغيرها، نعم قد يختص من حيث الصلاة بالملبوس ونحوه، على تفصيل يأتي إن شاء الله بين المختار والمضطرّ.

ويدلّ على أصل الحكم كحرمة النظر بعد الإجماع محصلاً ومنقولاً^(١)، بل ضرورة الدين في الجملة، ما عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) في حديث المناهي، قال: «... إذا اغتسل أحدكم فليحاذر على عورته، وقال: لا يدخل أحدكم الحمام إلّا بمئزر، ونهى أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه المسلم، وقال: من تأمل عورة أخيه المسلم لعنه سبعون ألف ملك، ونهى أن تنظر المرأة إلى عورة المرأة، وقال: من نظر إلى عورة أخيه المسلم أو عورة غير أهله متعمداً، أدخله الله مع المنافقين الذين كانوا يبحثون عن عورات الناس، ولم يخرج من الدنيا حتّى يفضحه الله...»^(٢).

وقول الصادق (عليه السلام) أيضاً في تفسير قوله تعالى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا...»^(٣) إلى آخره: «كلّ ما كان في كتاب الله تعالى من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا إلّا في هذا الموضع، فإنّه للحفظ من أن ينظر إليه»^(٤).

(١) كما في كشف اللثام: الطهارة/آداب الخلوة ج ١ ص ٢١، وذخيرة المعاد: الطهارة/اسباب

الوضوء ص ١٥، ورياض المسائل: الطهارة/موجبات الوضوء ج ١ ص ١٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب ذكر جملة من مناهي النبي (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٣ (بشكل

متفرق)، وسائل الشيعة: باب ١ من أبواب أحكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢١١.

(٣) سورة النور: الآية ٣٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب غسل يوم الجمعة... ح ٢٣٥ ج ١ ص ١١٤، وسائل الشيعة: باب

كما عن عليّ (عليه السلام) في تفسيرها أيضاً أنّه « لا ينظر أحدكم إلى فرج أخيه المؤمن ، أو يميّكّنه من النظر إلى فرجه ، ثمّ قال : (قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ) أي ممّن يلحقهنّ النظر، كما جاء في حفظ الفروج ، والنظر سبب إيقاع الفعل من الزنا وغيره»^(١).

وما في صحيح حريز عن الصادق (عليه السلام) : « لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه »^(٢).

إلى غير ذلك من الأخبار، مثل ما دلّ^(٣) على الأمر بالمتزعر عند دخول الحمام ، والنهي عنه بغيره ، وفي بعضها الإشارة إلى أنّ ذلك من جهة النظر، كقوله (صلى الله عليه وآله) : « يا عليّ إياك ودخول الحمام بغير متزّر، ملعون الناظر والمنظور إليه ... »^(٤) ، كما في آخر^(٥) تعليل النهي عن دخول الماء بأنّ للماء سكّنة .

١ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢١١ .

(١) المحكم والمتشابه : ص ٥١-٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢١٢ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٨ ح ٧ ج ١ ص ٣٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢١١ .

(٣) سيأتي ذكر ذلك في ص ٨ س ٥ .

(٤) تحف العقول : وصية النبي لأمر المؤمنين ص ١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب آداب الحمام ح ٥ ج ١ ص ٣٦٤ .

(٥) مثل ما ارسله الصدوق عن النبي (ص) قال : « ... ونهى عن دخول الانهار إلّا بمتزر ، فقال : ان للماء أهلاً وسكاناً » .

من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ح ٢٢٦ ج ١ ص ١١٠ ، وسائل الشيعة :

باب ١٠ من ابواب آداب الحمام ح ٢-٤ ج ١ ص ٣٧٠ .

والحاصل : مادّة على وجوب الستر وحرمة النظر أكثر من أن يحصى ، وإن كان في استفادة الأوّل من حرمة الثاني كما وقع لبعضهم^(١) نظر ؛ إذ لا يتم إلّا من جهة الإعانة على الإثم ، وهي غير مطردة في غير المكلف ونحوه ، لكنّ ذلك لا يقدر في أصل الحكم ، كما لا يقدر قصور السند أو الدلالة في بعض ما تقدّم ، واشتمال بعض الأخبار^(٢) على لفظ الكراهة مع احتمالها الحرمة ؛ لما عرفت .

وكذا لا يقدر ما في بعضها^(٣) من تفسير قوله (عليه السلام) : « عورة المؤمن على المؤمن حرام » بإذاعة سرّه ، أو إذلال ذاته ، أو حفظ ما يعاب عليه من كلامه لتعويضه ، وأنّه ليس المراد منها المعنى المعروف ؛ لما عرفت أيضاً من عدم انحصار الدليل بهذه العبارة .

مع إمكان إرادة المعنيين منها على نوع من المجاز ، كما يقضي به الجمع بين ما تقدّم وبين خبر حنّان بن سدير ، قال : « دخلت أنا وأبي وجدّي وعمّي حمّاماً بالمدينة ، فإذا رجل في بيت المسلخ^(٤) - إلى أن قال :- ما

(١) كالخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٥ .

(٢) مثل ما رواه الصدوق مرسلأ عن الصادق (ع) انه قال : « انما اكره النظر الى عورة المسلم ، فأما النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار » .

من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ح ٢٣٦ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة :

باب ٣ من أبواب آداب الحمام ح ٣ وباب ٦ منها ح ٢ ج ١ ص ٣٦٤ و ٣٦٦ .

(٣) مثل ما رواه الشيخ باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي ، عن عبد الله بن سنان ، قال : « سألت عن عورة المؤمن على المؤمن حرام ؟ فقال : نعم ، فقلت : أعني سفليه ؟ فقال : ليس حيث تذهب ، أنّها هو إذاعة سرّه » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٨ ح ١٠-١٢ ج ١ ص ٣٧٥ ، وسائل الشيعة : انظر

باب ٨ من ابواب آداب الحمام ج ١ ص ٣٦٦ .

(٤) بيت المسلخ : أي الموضع الذي يسلمون فيه ثيابهم . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٤٣٤ مادة (سلك) .

يمنعكم من الإزار، فإنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : عورة المؤمن على المؤمن حرام - ثمّ قال :- سألنا عن الرجل فإذا هو عليّ بن الحسين (عليه السلام) ... »^(١) . وما في بعضها من عدم إرادة ذلك منها محمول على عدم إرادته بخصوصه دون غيره .

ثمّ الظاهر من إطلاق النصّ والفتوى أنّه يجب الستر عن كلّ ناظر محترم ، عدا ما استثني من الزوج والزوجة ونحوهما ، من غير فرقٍ بين كونه مكلفاً أو غير مكلف ، كالمجنون والصبي المميّز ، وما في بعض الأخبار المتقدمة من الرجل والمسلم والمرأة ونحو ذلك لا يقضي بالتقييد . نعم لا بأس بغير المميّز كسائر الحيوانات ؛ للأصل والسيرة القاطعة ، مع عدم شمول الأدلة لمثله ؛ لأنّ المتبادر من الحفظ من النظر كون النظر مقصوداً للناظر لا مجرد البصر .

وكذا لا فرق فيها بين كون الناظر مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى ، وما يقال : إنّ الإناث من الكفار بمنزلة الإماء المملوكة ، فيه : أنّه ليس في هذا الحكم ، ومن ثمّ لم يستثنه أحد من الأصحاب في المقام .

وأما حرمة النظر إلى العورة ، فالظاهر أنّ كلّ من يجب التستر عنه يحرم النظر إلى عورته ، من غير فرقٍ بين كونه مكلفاً بالتستر أو لا ، كالمجنون وشبهه ، ولا بين كونه مسلماً أو كافراً ، ذكراً أو أنثى ، فيحرم النظر إلى عورات المميّزين ، وإن كان إقامة الدليل عليه من السُّنة في غاية الإشكال .

(١) الكافي : باب الحمام ح ٨ ج ٦ ص ٤٩٧ ، من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ح ٢٥٢ ج ١ ص ١١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب آداب الحمام ح ٤ ج ١ ص ٣٦٨ .

لكن قد يستدلّ عليه بقوله (عليه السلام) : « لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه » ، و « عورة المؤمن على المؤمن حرام » ، بدعوى دخوله تحت لفظ الأخ والمؤمن ، وخروجه عن الحكم التكليفي للإجماع غير قادح ، وبقوله : « من نظر إلى غير أهله متعمداً أدخله الله ... » إلى آخره ، وبقوله (عليه السلام) : « ... أدخله بمئزر وغضّ بصره .. » ^(١) ، وقول النبي (صلى الله عليه وآله) : « يا عليّ إياك ودخول الحمّام بغير مئزر ، ملعون ملعون الناظر والمنظور إليه » إلى غير ذلك .

إلا أنّ الكلّ لا يخلو من نظر ، فالمسألة لا تخلو من إشكال إن لم يجمّع يقطع به الأصل ، ولم أعر على دعواه في المقام ، فتأمل .
وأما ما عن بعضهم ^(٢) من جواز النظر إلى عورة غير المسلم ؛ للأصل ، ولظاهر بعض الأخبار المتقدمة ، مضافاً إلى تصريح بعضها ، كقول الصادق (عليه السلام) : « النظر إلى عورة من ليس بمسلم مثل نظرك إلى عورة الحمار » ^(٣) ، وفي آخره (عليه السلام) أيضاً : « إنّما أكره النظر إلى عورة المسلم ، فإنّ النظر إلى عورة من ليس بمسلم مثل النظر إلى عورة الحمار » ^(٤) .

فضعيف كما عن الشهيد في الذكرى ^(٥) أخذاً بإطلاق بعض

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٨ ح ١ ج ١ ص ٣٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب آداب الحمام ح ٢ ج ١ ص ٣٦٣ .

(٢) كالبحراني في الحقائق : الطهارة / آداب الخلوة ج ٢ ص ٥ .

(٣) الكافي : باب الحمام ح ٢٧ ج ٦ ص ٥٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب آداب الحمام ح ١ ج ١ ص ٣٦٥ .

(٤) راجع هامش (٢) من ص ٦ .

(٥) ذكرى الشيعة : آداب الحمام ص ١٨ .

الروايات^(١) المنجبرة بإطلاق الفتوى والإجماع ، فلا يجسر على تقييد ذلك بهاتين الروايتين ، مع مما فيها من الإرسال وعدم الجابر ، وبذلك يضعف المفهوم المتقدم لوقلنا بجحّة مثله ، وبأن مقتضاه عدم وجوب التستر عن الكافر ، ولم يقل به أحد .

وأيضاً ففي بعض الروايات السابقة أنّ النظر سبب الإيقاع في الزنا ، ولعلّ حرمة من هذه الجهة ، فلا يتفاوت بين الكافر والمسلم ، فالتحقيق أنّه يجب التستر عنهم كما أنّه يجب التستر عليهم ، ويحرم النظر إليهم كما أنّه يحرم النظر منهم ، والله أعلم .

وقد ذكرنا في باب الصلاة تحقيق أنّ العورة هي القبل والدبر مع زيادة الأنثيين في الرجل ، وحكم الخنثى المشكل والممسوح ، فلاحظ وتأمل .
وليعلم أنّه لا إشكال في وجوب التستر مع العلم بالناظر ، ويقوى إلحاق الظنّ ، وفي الشكّ وجهان ، ولعلّ في الأمر بالمئزر عند دخول الحمام ، والمحاذرة على العورة عند الغسل ، وما ورد^(٢) في تفسير حفظ الفروج ، إشارةً إلى ذلك . وأمّا الوهم فالأقوى عدم ، بل ينبغي القطع به في الضعيف .

وهل حرمة النظر كوجوب التستر أو لا ؟ الأقوى الأول ، وقد يشير إليه قوله (عليه السلام) : « غَضَّ بَصْرَكَ » ، فتأمل جيّداً .

﴿ ويستحبّ ستر البدن ﴾ أي استتار الشخص نفسه عند إرادة التخلّي ، إمّا بأن يبعد المذهب ، أو يلج في حفيرة ، أو يدخل بناء ؛ لقول

(١) كقوله (عليه السلام) فيما سبق : « ملعون الناظر والمنظور إليه » ، و « من نظر إلى عورة غير أهله متعمداً ... » .

(٢) كما سبق في ص ٤ .

الصادق (عليه السلام) في خبر حماد بن عيسى قال : « قال لقمان لابنه : يا بني إذا سافرت مع قوم فأكثر استشارتهم - إلى أن قال :- وإن أردت قضاء حاجتك فأبعد المذهب في الأرض ... » (١).

وعنه (عليه السلام) أيضاً قال : « ما أوتي لقمان الحكمة لحسب ولا مال ولا جمال ، ولكنه كان رجلاً قوياً في أمر الله متورعاً ساكناً سكيناً ، ولم يره أحد من الناس على بول ولا غائط ولا اغتسال ، لشدة تستره وتحفظه في أمره - إلى أن قال :- وبذلك أوتي الحكمة ومنح العطية » (٢) وعن النبي (صلى الله عليه وآله) « أنه لم ير على بول ولا غائط » (٣) .
وعنه (عليه السلام) أيضاً أنه « من أتى الغائط فليستر » (٤) .

وعن كشف الغمة عن جنيد بن عبد الله في حديث ، قال : « ... نزلنا النهروان ، فبرزت عن الصفوف ، وركزت رحمي ، ووضعت ترسي إليه ، واستترت من الشمس ، وإنني لجالس إذ ورد عليّ أمير المؤمنين (عليه السلام) ، فقال : يا أخا الأزدي معك طهور ؟ قلت : نعم ، فناولته الإداوة (٥) ، ففضى حتى لم أره ، وأقبل وقد تطهر ، فجلس في ظلّ

(١) من لا يحضره الفقيه : باب آداب المسافرين ج ٢ ص ٢٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب أحكام الخلوة ج ١ ص ٢١٥ .

(٢) مجمع البيان : ذيل آية ١٥ من سورة لقمان ج ٧-٨ ص ٣١٧-٣١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب احكام الخلوة ج ٢ ص ١٦٥ ، وفيها : « القضية » بدل « العطية » .

(٣) ارسله الشهيد الثاني في الفوائد المليّة : ص ١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب احكام الخلوة ج ٣ ص ٢١٥ .

(٤) ارسله أيضاً الشهيد الثاني في الفوائد المليّة : ص ١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب احكام الخلوة ج ٤ ص ٢١٥ .

(٥) الاداوة : بالكسر ، المطهرة ، وفي المصباح اناء صغير من جلد يتطهر به ويشرب . مجمع

الترس...»^(١)

وعن بعض الكتب: «روينا عن بعضهم (عليهم السلام) أنه أمر بابتناء مخرج في الدار، فأشاروا إلى موضع غير مستر من الدار، فقال: ياهؤلاء إن الله (عز وجل) لما خلق الانسان خلق مخرجه في أستر موضع منه، وكذلك ينبغي أن يكون المخرج في أستر موضع في الدار»^(٢).

وقول الكاظم (عليه السلام) لأبي حنيفة: «... يتوارى خلف الجدار...»^(٣) كل ذلك مع موافقته للاحتشام.

وإطلاق المصتف وغيره^(٤) كتصريح بعض ما ذكرنا من الأخبار يشمل البول والغائط، فما وقع في بعض العبارات^(٥) من تخصيص الحكم بالثاني ضعيف، اللهم إلا أن لا يريده، كما يستفاد منه أن بيت الخلاء كافٍ، وهو كذلك، ووقوع التباعد منه (عليه السلام) لا يدل على قصر الحكم، بل الظاهر أنه لمكان أنه لم يستعمل البيوت للخلاء، نعم لا يكفي

البحرين: ج ١ ص ٢٤ مادة (أدا).

(١) كشف الغمة: في كرامات أمير المؤمنين (ع) ج ١ ص ٢٧٧، وسائل الشيعة: باب ٤ من أبواب احكام الخلوة ج ٥ ص ٢١٥.

(٢) دعائم الاسلام: الطهارة/ آداب الوضوء ج ١ ص ١٠٤، مستدرک الوسائل: باب ٤ من أبواب احكام الخلوة ج ٥ ص ٢٤٩.

(٣) الاحتجاج: احتجاج موسى بن جعفر (ع) ص ٣٨٨، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ج ٧ ص ٢٢٩.

(٤) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٣-٤، والشهيد في البيان: الطهارة/ اسباب الطهارة ص ٦، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر):

الطهارة/ الوضوء ص ٣٩.

(٥) كمبارة الحدائق: الطهارة/ مستحبات الخلوة ج ٢ ص ٥٠.

الاستتار بعباءة ونحوها ، وفي الظلمة وشبهها وجهان ، أقواهما الاجتزاء بها .
 ﴿ ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ﴾ عيناً أو جهة ، والمرجع فيها
 العرف ، فالاستقبال في الجالس والواقف بمقادير البدن ، بل الظاهر تحققه
 ولو مع انحراف الوجه ، والمستلقي كالمختضر ، وعكسه المكبوب ، وفي
 المضطجع بوضع رأسه في المغرب ورجليه في المشرق وبالعكس ، والاستدبار
 بالماخير ، فما وقع من بعضهم ^(١) من التردد في ذلك في غير الجالس والواقف
 استقبالاً واستدباراً سيما مع عدم العجز ضعيفاً ؛ للصدق العرفي فيه .

وعدم اكتفاء الخالف فيه مع عدم العجز قد يكون لانصراف خصوص
 الحلف إلى الكيفية الخاصة ، وإلا فلا ينبغي الشك في الاكتفاء للحالف
 على النوم مستلقياً أو مضطجعاً مستقبلاً .

ودعوى انصراف النهي عن التغوط مثلاً مستقبلاً إلى الكيفية المتعارفة
 في التغوط ممنوعة ؛ إذ هي ندرة لا تقدح في الشمول ؛ إذ لا شك في أنه
 يصدق على النائم مثلاً أنه تغوط مستقبلاً .

ويظهر من المقداد في التنقيح ^(٢) أن المحرم إنما هو الاستقبال بالفرج
 دون الوجه والبدن ، فمن بال مستقبلاً وحرف ذكره عنها لم يكن عليه
 بأس . ولعل وجهه أنه هو المفهوم من استقبال القبلة ببول وغائط ؛ لأنه
 مقتضى الباء ، ولبعض الأخبار « أنه نهى (صلى الله عليه وآله) أن يبول
 الرجل وفرجه بادي للقبلة » ^(٣) .

(١) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٩ .

(٢) التنقيح الرائع : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٦٩ .

(٣) نوادر الراوندي : ص ٥٤ ، مستدرک الوسائل : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١

وفيه : -مع خلق أكثر الأخبار عن الباء- أنّ المراد منها معنى « في » ، أي لا تكون مستقبلاً في هذا الحال ، ولا دلالة لما ذكره أخيراً ، بل المفهوم منه عرفاً خلاف ما ادّعاه ، فتأمل .

ثم إنّ الظاهر عدم دخول ما جعله الشارع قبلة في بعض الأوقات ، كجعل ناصية الدابة مثلاً قبلة للراكب ونحو ذلك ؛ لأنّ القبلة إنّما هي اسم للعين ، وشاع إطلاقها على الجهة ، وكذا ما بين المشرق والمغرب ، وإن جعله قبلة في نحو التحجير ، ودعوى استفادته من قوله (عليه السلام) : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ^(١) لكونه كقوله (صلى الله عليه وآله) : « الطواف بالبيت صلاة » ^(٢) ممنوعة ؛ لتبادر الصلاة منه ، لا أقلّ من الشك .

وكيف كان ، فلا ينبغي الإشكال في حرمة الاستقبال والاستدبار ، بل في كشف اللثام ^(٣) هنا الجزم بحرمتها حال الجماع أيضاً ، بل أرسله إرسال المسلّمات وإن كنّا لم نجد له غيره ، بل هو نفسه ^(٤) وغيره ^(٥) صرح بكراهتهما في كتاب النكاح على وجه المفروغية ، ولعله الصواب ، كما تسمعه إن شاء الله تعالى .

(١) الحديث عن زرارة عن أبي جعفر (ع) قال : « ... قلت : وأين حدّ القبلة ؟ قال : ما بين ... » .

من لا يحضره الفقيه : باب القبلة ح ٨٥٥ ج ١ ص ٢٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب القبلة ح ٩ ج ٣ ص ٢١٧ .

(٢) سنن البيهقي : الحج / باب اقلال الكلام بغير ذكر الله في الطواف ج ٥ ص ٨٥ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢١ .

(٤) كشف اللثام : النكاح / مقدماته ج ٢ ص ٨ .

(٥) كالمصنف في المختصر النافع : النكاح / آداب الخلوة ص ١٧١ ، والعلامة في القواعد :

النكاح / مقدماته ج ٢ ص ٢ ، والخراساني في كفاية الاحكام : النكاح / في العقد ص ١٥٣ .

﴿و﴾ لا في أنه ﴿يستوي في ذلك الصحاري والأبنية﴾ كما هو خيرة المبسوط ^(١) والخلاف ^(٢) والسرائر ^(٣) والمعتبر ^(٤) والنافع ^(٥) والمنتهى ^(٦) والارشاد ^(٧) والقواعد ^(٨) وجامع المقاصد ^(٩) وغيرها ^(١٠)، بل هو المشهور نقلاً ^(١١) وتحصيلاً، بل في الخلاف ^(١٢) وعن الغنية ^(١٣) الإجماع عليه، وهو الحجة.

مضافاً إلى إطلاق المرسل المروي في الكافي والتهذيب ^(١٤) والفقيه، بل

(١) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٨ ج ١ ص ١٠١ .

(٣) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٥ .

(٤) المعتبر : الطهارة / آداب الخلو ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) المختصر النافع : الطهارة / الوضوء ص ٥ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / الاستطابة ج ١ ص ٣٩ .

(٧) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

(٨) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلو ج ١ ص ٣ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلو ج ١ ص ٩٩ .

(١٠) كجامع الشرائع : الطهارة / باب الاستطابة ص ٢٦ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / كيفية

التخلي ج ١ ص ٧ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٧٩ ، والبيان :

الطهارة / اسبابها ص ٦ .

(١١) نقلت الشهرة في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٦ ، وكشف اللثام :

الطهارة / آداب الخلو ج ١ ص ٢١ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / محرمات التخلي ج ٢

ص ٣٨ .

(١٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٨ ج ١ ص ١٠٢ .

(١٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة ص ٤٨٧ .

(١٤) الذي رواه الشيخ في تهذيب الاحكام في موضعين مرسل عبد الحميد ، وهذا سيأتي من الشارح

التعرض له .

في المقنع أيضاً روايته عن الرضا (عليه السلام) قال : « سئل أبو الحسن (عليه السلام) ما حدّ الغائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ، ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها » ^(١) .

وقول الصادق عن آبائه (عليهم السلام) في خبر الحسين بن زيد : « إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) قَالَ - فِي حَدِيثِ الْمَنَاهِي - : إِذَا دَخَلْتَ الْغَائِطَ فَتَجَنَّبُوا الْقِبْلَةَ » ^(٢) .

وعن الفقيه أنّه قال : « نهى النبيّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) عن استقبال القبلة ببول أو غائط » ^(٣) .

وفي آخر : « إذا أتى أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يؤلّها ظهره ... » ^(٤) .

وخبر عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جدّه عن عليّ (عليه السلام) قال : « قال النبيّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) : إِذَا دَخَلْتَ الْمَخْرَجَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرْهَا [وَلَا تَسْتَقْبِلِ الرِّيحَ وَلَا تَسْتَدْبِرْهَا] وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا » ^(٥) .

(١) الكافي : باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه ح ٣ ج ٣ ص ١٥ ، من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ح ٤٧ ج ١ ص ٢٦ ، المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢١٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ذكر جل من مناهي النبي (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢١٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب القبلة ح ٨٥٢ ج ١ ص ٢٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢١٣ .

(٤) كز العمال : محصورات التخلّي ح ٢٦٤٥٨ ج ٩ ص ٣٦٠ . (٥) ليس في المصدر .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣ ج ١ ص ٢٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٦ ح ١

وفي مرسل عبد الحميد : « سئل الحسن بن عليّ (عليهما السلام) ما حدّ الغائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ، ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها » ^(١) .

وفي مرسل عليّ بن إبراهيم قال : « خرج أبو حنيفة من عند أبي عبد الله (عليه السلام) ، وأبو الحسن موسى (عليه السلام) قائم وهو غلام ، فقال له أبو حنيفة : يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم ؟ فقال : اجتنب أفنية المساجد ، وشطوط الأنهار ، ومساقط الثمار ، ومنازل النّزال ، ولا تستقبل القبلة بغائط ولا بول ، وارفع ثوبك ، وضع حيث شئت » ^(٢) .

وهي - مع استفاضتها ، وتعاضدها ، ومناسبتها للتعظيم - منجبرة بما سمعت من الشهرة والاجماع ، فلا يقدر ما في أسانيدها من الضعف والإرسال ، واشتمالها على ما لا يقول به الأصحاب ، كالنهي عن استقبال الريح واستدبارها .

والأمر بالتشريق والتغريب - مع خلوّ بعضها عن الأمرين - لا يصلح لأن يكون قرينة على التجوّز بالنهي ، مع احتمال الأمر بالتشريق والتغريب الاستحباب ؛ لقصوره عن إفادة الوجوب ، لعدم الجابر له في خصوص

ج ١ ص ٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢١٣ .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٤ و ٢٧ ج ١ ص ٢٦ و ٣٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٢٦ ح ٢ ج ١ ص ٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢١٣ .

(٢) الكافي : باب الموضع الذي يكره ان يتغوط فيه ح ٥ ج ٣ ص ١٦ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٣ ح ١٨ ج ١ ص ٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح

ج ١ ص ٢١٢ .

ذلك ، أو يراد الميل إلى الجهتين ، وهو لازم لتحريم الاستقبال والاستدبار .
وكيف يكون ذلك قرينة على الكراهة ! مع ما عرفت من أنّ المشهور
بل نقل الاجماع عليه الحرمة ، بل قد يدعى أنّه محصل ؛ لانقراض الخلاف ،
وذلك لأنّ المنقول عنه الخلاف إنّما هو ابن الجنيّد والمفيد وسلار على ما فيه
من الاضطراب ، مع أنّ عبارة المفيد غير صريحة في ذلك ، فإنّه بعد أن قال :
« ولا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها ، ولكن يجلس على استقبال
المشرق إن شاء أو المغرب »^(١) قال : « وإذا دخل الانسان داراً قد بني فيها
مقعد للغائط على استقبال القبلة أو استدبارها لم يضره الجلوس عليه ، وإنّما
يكره ذلك في الصحاري والمواضع التي يتمكّن فيها من الانحراف عن
القبلة »^(٢) فقد يكون مراده من لفظ الكراهة الحرمة ، ومن عبارته الأولى
صورة عدم التمكن من الانحراف ومن غير هذا الموضع ، وقد يستأنس لذلك
بعبارات وقعت لمن علم أنّ مذهبه التحريم ، كما تسمع إن شاء الله تعالى .
وأما ابن الجنيّد فلم نعلم مذهبه من غير جهة النقل ، فقد نقل أنّه قال :
« يستحبّ للانسان إذا أراد التغوط في الصحراء أن يجتنب استقبال
القبلة »^(٣) وقد يريد الوجوب .

فانحصر الخلاف في سلار ، فإنّه قال : « وليجلس غير مستقبل القبلة
ولا مستدبرها ، فإن كان في موضع قد بني على استقبالها واستدبارها
فلينحرف في قعوده ، هذا إذا كان في الصحاري والفلوات ، وقد رخص في

(١) المقنعة : الطهارة / آداب الاحداث الموجبة للطهارات ص ٣٩ .

(٢) المقنعة : الطهارة / آداب الاحداث الموجبة للطهارات ص ٤١ .

(٣) نقله عنه المصنف في المعبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٢ ، والعلامة في المختلف :

الطهارة / في التحلي ص ١٩ .

ذلك في الدور، وتجنبه أفضل»^(١).

ولعل وجهه الجمع بين ما تقدم من الأدلة وبين خبر محمد بن اسماعيل، قال: «دخلت على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) وفي منزله كنيف مستقبل القبلة»^(٢).

وهو - مع عدم مقاومته لما سمعت من الأخبار، ومعارضته للإجماع المنقول - غير صريح في ذلك، بل ولا ظاهر؛ لعدم استلزام ذلك الجلوس فيه منه (عليه السلام) كذلك، مع احتمال كون البناء على القبلة دون محل التغوط، بل ينبغي القطع بذلك؛ لأنه لا كلام في كون ذلك مرجوحاً، وهم منزّهون عن الاستمرار عليه، وكيف يتخیّل أنّهم (عليهم السلام) يأمرّون الناس ويؤكدون غاية التأكيد على تعظيم القبلة وإجلالها مع أنّهم لا يفعلون ذلك، ويضعون الكنيف في دورهم لهم ولعياهم وخدمهم وضيوفهم؟! كلّاً إنّ ذلك ممنوع. وعبرة المفيد وإن اقتضى ظاهرها الإباحة لكن قد عرفت الكلام فيها، ولم ينقل عن ابن الجنيد الحكم في البناء.

مع أنّ هذا الراوي قد روى عن الرضا (عليه السلام) قال: «... سمعته يقول: من بال حذاء القبلة ثم ذكر، فانحرف عنها إجلالاً للقبلة وتعظيماً لها، لم يقم من مقعده ذلك حتّى يغفر له»^(٣) على أنّ قوله:

(١) المراسم: الطهارة/ ما يتطهر منه من الاحداث ص ٣٢.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥ ج ١ ص ٢٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٦ ح ٣ ج ١ ص ٤٧، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٧ ج ١ ص ٢١٣.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٥ ح ٦ ج ١ ص ٣٥٢، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٧ ج ١ ص ٢١٣.

«ثم ذكر فأنحرف» فيه إشعار أنه لا ينبغي أن يقع منه حال العمد .
 وأيضاً قوله في خبر عيسى : «إذا دخلت المخرج» ظاهر في الأبنية ،
 وكذلك مرسل عليّ بن ابراهيم ، فتأمل .
 وكيف كان فلا ينبغي الشكّ في المسألة ، فما وقع من بعض
 المتأخرين ^(١) من النزاع في هذا الحكم إنّما نشأ من سوء الطريقة .
 والظاهر خروج الاستبراء والاستنجاء عن هذا الحكم ، وكذلك
 الخارج منه اتفاقاً ، والمسلس والمبطون ؛ لعدم ظهور تناول الأدلة لمثل
 ذلك ، بل قد يدعى ظهور العدم ؛ لظهورها في التخلّي ، كقوله : «إذا
 دخلتم المخرج» و«أين يضع الغريب» ونحو ذلك . نعم قد يدلّ خبر عمار
 على مساواة حكم الاستنجاء ، قال : «سألت الصادق (عليه السلام) عن
 الرجل يريد أن يستنجي كيف يقعد؟ قال : كما يقعد للغائط ...» ^(٢) ،
 ولكن دعوى ظهوره في المقام ممنوعة ؛ إذ لم يعلم إرادة السائل من الكيفية
 ماذا ، فتأمل .

وكذلك ينبغي القطع بخروج الجالس لخروج أحد الأخطا أو الحقنة
 مع الخلو عن الحدث ، ولا يضرّ الاحتمال مع عدم تحقّقه ، بل قد يقال :
 إن مثل هذا الخليط لا يدخل ؛ لظهورها فيما ذكرنا من التخلّي على النحو المتعارف .

(١) كالأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٨٩ ، والسيد في
 مدارك الاحكام : الطهارة / احكام الخلوة ج ١ ص ١٥٨ ، والخونساري في مشارق الشموس :
 الطهارة / في التخلي ص ٧١ .

(٢) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ... ج ١١ ص ٣ ج ١٨ ، تهذيب الاحكام :
 الطهارة / باب ١٥ ح ٢٤ ج ١ ص ٣٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب احكام الخلوة
 ح ٢ ج ١ ص ٢٥٣ .

ولو اشتبه القبلة وأمكنه تعرّفها وجب ؛ مقدّمة للامثال ، ولو تعدّر وجب الاجتناب ما دام ممكناً ، فإن حصرها في جهة وإن لم يشخصها وجب عليه اجتناب تلك الجهة .

وهل يقوم الاجتهاد في القبلة عند عدم غيره مقام اليقين كما في الصلاة ؟ لا يبعد ذلك ، إمّا للإلحاق بالصلاة ، أو لدعوى أنّه يفهم من نحو قوله (عليه السلام) : « لا يستقبل القبلة » قيام الظنّ مقام العلم عند تعدّره ، أو لاستصحاب بقاء التكليف ، فيقضي العقل بقيام الظنّ مقام العلم ، للزوم التكليف بما لا يطاق بدونه ، والكلّ لا يخلو من تأمل .

ولو دار الأمر بين الاستقبال أو الاستدبار قدّم الأول ؛ لكونه أعظم قبحاً ، وبينه وبين تكشف العورة فالثاني ، ومدار هذا الترجيح وغيره على ما يحصل عند المجتهد ، فينبغي مراعاة الميزان ، وكأنّ دليل تقديم الأعظم قبحاً على غيره العقل ، فضلاً عن النقل .

والظاهر أنّه لا يجب على الأولياء تجنيب الأطفال المميّزين أو غير مميّزين ؛ للأصل والسيرة ، وربّما احتل (١) الوجوب للتعظيم ، كما في كلّ ما كان منشأ الحكم فيه ذلك ، كحرمة المسّ ونحوها ، وهو ضعيف .

وقد استفاد من رواية محمّد بن اسماعيل المتقدمة عن الرضا (عليه السلام) رجحان تجنب القبلة عن كلّ فعل ردي ، وربّما يستأنس له بمرجويّة الواقعة مستقبلاً ومستدبراً ، بل في كشف اللثام (٢) حرّمته ، وقد يشمّ منه إلحاق الأماكن المشرفة بالقبلة ، بل عن النهاية (٣) للفاضل

(١) كما في كشف الغطاء : الصلاة / ما يحرم التوجه اليه ص ١١٢ .

(٢) تقدم في ص ١٣ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٧٩ .

احتمال اختصاص النهي عن الاستدبار بالمدينة ونحوها ممّا يساويها جهة ؛ لاستلزام استقبال بيت المقدس ، وإن حكي عن الشهيد أنّه قال : « هذا الاحتمال لا أصل له »^(١) ، ولعلّه كذلك ، بل يمكن القطع بخلافه من النصوص والفتاوى ، على أنّ بيت المقدس قبلة منسوخة ، نعم لا بأس باحترامه من حيث كونه مكاناً شريفاً كما ذكرناه ، والله العالم .

❖ ويجب الانحراف في موضع قد بني على ذلك ❖ فإن لم يمكن وجب التخلّي في غيره ، فإن لم يمكن جاز كلّ ذلك ، قضيّة ما ذكرنا من الأدلّة . وأشار المصنّف في هذه العبارة إلى شيئين :

الأول : الجواب عمّا سمعت من الرواية عن الرضا (عليه السلام) أنّ في داره كنيفاً مستقبل القبلة .

والثاني : إلى بعض عبارات وقعت ظاهرها المنافاة ، كعبارة الشيخ في المبسوط ، فإنّه - بعد أن حكم بجرمة الاستقبال والاستدبار ، مع التصريح بعدم الفرق بين الصحاري والأبنية - قال : « وإن كان الموضع مبنياً كذلك وأمكّنه الانحراف عنه وجب عليه ذلك ، وإن لم يمكن لم يكن عليه شيء بالجلوس عليه »^(٢) . قال في المعتبر : « يريد أنّه مع عدم إمكان غيره »^(٣) ، قلت : يريد بالانحراف عنه تجنّبه .

وكذلك ابن ادريس في السرائر ، فانه - بعد أن حكم بالحرمة مع التصريح بعدم الفرق المذكور - قال : « وإن وجد لفظ الكراهة في بعض الكتب فليس بشي يعتمد ، إلّا أن يكون الموضع مبنياً على وجه لا يمكن

(١) ذكرى الشيعة : في استطابة الخلوة ص ٢٠ .

(٢) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(٣) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٤ .

فيه الانحراف من القبلة»^(١) ، والظاهر أنه يريد مع عدم التمكن من غيره .
وقس على ذلك باقي العبارات ؛ ولذا لم ينقله أحد من أصحابنا خلافاً في
المسألة ، فتأمل جيداً .

﴿ الثاني ﴾ من أحكام الخلوة

﴿ في الاستنجاء ﴾

وهو من النجوى ، قيل^(٢) : بمعنى التشرف والتطلع ، أو العذرة وما يخرج
من البطن بمعنى إزالتها ، أو من النجوة ، وهي ما ارتفع من الأرض للجلوس
عليه أو الاستتار به .

وكيف كان ، فهو في الاصطلاح لا يصدق إلا على إزالة ما يبقى من
أحد الخبثين - بعد خروجهما من المحلّين الأصليين ، أو المعتادين العارضين في
وجه - عن ظاهر الموضع الذي خرجا منه .

والظاهر عدم مدخلية قصد الإزالة في حقيقته ، فيدخل حينئذٍ الماء
والأحجار الذي يزيل^(٣) هذه النجاسة مع عدم القصد تحت الاستنجاء ،
كما أنّ الظاهر أنه لا يشترط في الإزالة أن يكون^(٤) بوجه شرعي .

واحتمال القول : إنّه لا يدخل فيه غسل البول ؛ لكون الاستنجاء إنّما
هو غسل موضع النجوى فلا يشمل ، وربّما يؤيده ما يظهر من بعض
الأخبار^(٥) ، ضعيف ، كما لا يخفى على الخبير الملاحظ للأخبار ، فتأمل .

(١) السرائر: الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٥-٩٦ .

(٢) كما في كشف الغطاء : الصلاة / في الاستنجاء ص ١١٢ .

(٣) لعل الأولى : التي تنزل .

(٤) لعل الأولى : التي تنزل .

(٥) كصحيحة زرارة الآتية في ص ٢٥ .

﴿ويجب غسل موضع البول﴾ إجماعاً منقولاً^(١) ومحصلاً^(٢)، بل هو من ضروريات مذهبنا، وستة^(٣) كادت تكون متواترة، بل هي كذلك، خلافاً لأبي حنيفة^(٤)، فلم يوجب غسلًا ولا غيره.

والمراد الوجوب الشرطي لما يجب غسل النجاسة فيه، كالصلاة مثلاً دون الوضوء، فمن توضأ قبل أن يغسل موضع البول كان وضوؤه صحيحاً؛ للأصل، والمعتبرة المستفيضة^(٥) وفيها الصحيح وغيره - كما قيل^(٦) - فيمن نسي غسل ذكره حتى توضأ أنه يغسل ذكره، ولا يعيد الوضوء، ومع اعتبارها في نفسها معمول عليها عند أكثر الأصحاب، بل لعله إجماع،

(١) نقل الإجماع المصنف في المعبر: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٤، والعلامة في المنتهى:

الطهارة/ في الاستطابة ج ١ ص ٤٢، والتذكرة: الطهارة/ في الاستنجاء ج ١ ص ١٣.

(٢) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٧، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الاستطابة ص ٢٧، والعلامة في النهاية: الطهارة/ فيما يستنجى عنه ج ١ ص ٨٦.

(٣) سيأتي التعرض للروايات الدالة على ذلك عن قريب.

(٤) احكام القرآن (للجصاص): ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٢ ص ٣٥٨، التفسير الكبير (للرازي): ذيل آية ٦ من نفس السورة ج ١١ ص ١٦٨.

(٥) منها: ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن (ع) «في الرجل يبول فينسى غسل ذكره ثم يتوضأ وضوء الصلاة، قال: يغسل ذكره ولا يعيد الوضوء».

الكافي: باب القول عند دخول الخلاء ح ١٥ و١٦ ج ٣ ص ١٨، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٧٢ و٧٦-٧٨ ج ١ ص ٤٦ و٤٨، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ١-٥ ج ١ ص ٢٠٨.

(٦) كما في رياض المسائل: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٨.

خلافًا للمنقول عن الصدوق^(١)، فأوجب إعادة الوضوء؛ للصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) «في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره، قال: يغسل ذكره، ثم يعيد الوضوء»^(٢)، وبمعناه الموثقان^(٣). ولقصورها عن المقاومة لوجوه غير خفية وجب حملها على الاستحباب أو التقيّة أو غيرهما.

ويشترط فيما ذكرنا من الغسل أن يكون ﴿بالماء﴾، ولا يجزي غيره ﴿للاصل﴾، والإجماع محصلاً^(٤) ومنقولاً^(٥)، والسنة التي كادت تكون

(١) من لا يحضره الفقيه: باب ارتياد المكان للحدث ج ١ ص ٣١، والمقنع (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٢.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٣ ح ٨١ ج ١ ص ٤٩، الاستبصار: الطهارة/باب ٣١ ح ١٣ ج ١ ص ٥٤، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٢٠٩.

(٣) الأولى: ما رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن حسين بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير، قال: «قال أبو عبد الله (ع): إذا اهرقت الماء ونسيت ان تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء وغسل ذكرك».

والأخرى: ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن زرعة، عن سماعة قال: «قال أبو عبد الله: ... وإن كنت اهرقت الماء فنسيت ان تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء والصلاة...».

الكافي: باب القول عند دخول الخلاء ح ١٧ ج ٣ ص ١٩، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٣ ح ٧٥ ج ١ ص ٤٧، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٨ و باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٢٤.

(٤) ممن قال بذلك: الشيخ في النهاية: الطهارة/آداب الحدث ص ١١، وابن ادریس في السرائر: الطهارة/احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦، والعلامة في القواعد: الطهارة/آداب الخلوة ج ١ ص ٣.

(٥) نقل الاجماع: العلامة في النهاية: الطهارة/فما يستنجى عنه ج ١ ص ٨٦، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/اسباب الوضوء ص ٢٣، والفاضل الهندی في كشف اللثام: الطهارة/آداب الخلوة، ج ١ ص ١٩.

متواترة (منها) الآمرة^(١) بالغسل الظاهر بالماء، (ومنها) الآمرة^(٢) بصب الماء، (ومنها) المصرحة بأنه لا يجزي غيره، كقول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيحة زرارة: «... ويجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار، بذلك جرت السنة، أما البول فلا بد من غسله»^(٣)، وقوله (عليه السلام) أيضاً في رواية بريد بن معاوية: «... ولا يجزي من البول إلا الماء»^(٤)، خلافاً للشافعي^(٥)، فاجتزى بغير الماء من التمسح بالأحجار، وما تقدم عن المرتضى سابقاً^(٦) من الاجتزاء بالمضاف لعلّه

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ عن محمد بن الحسن الصفار، عن السندي بن محمد، عن يونس بن يعقوب، قال: «قلت لأبي عبد الله (ع) الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال؟ قال: يغسل ذكره...».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٧٢-٧٩ ج ١ ص ٤٦-٤٨، وسائل الشيعة: انظر باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ٢٠٨.

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن ابي عمير، عن جميل، عن ابي عبد الله (ع) قال: «إذا انقطعت درة البول فصّب الماء».

الكافي: باب القول عند دخول الخلاء... ح ٨ ج ٣ ص ١٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٥ ح ٢٨ ج ١ ص ٣٥٦، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٤٧.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٨٣ ج ١ ص ٤٩، الاستبصار الطهارة/ باب ٣١ ح ١٥ ج ١ ص ٥٥، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٢.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٨٦ ج ١ ص ٥٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ٢١ ج ١ ص ٥٧، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢٢٣.

(٥) الام: في الاستنجاء ج ١ ص ٢٢، التفسير الكبير (للرازي): ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٦٨.

(٦) في ج ١ في الطرف الثاني: في المضاف.

لا يقول به في المقام ؛ لعدم استثنائه من الإجماع ، وإلا فهو محجوج بما تقدم .
وأما ما في رواية سماعة قال : « قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام) : إنني أبول ثم أتمسح بالأحجار ، فيجيء مني البلل ما يفسد سراويلي ، قال : ليس به بأس »^(١) .

وموثقة حنان قال : « سمعت رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال : إنني ربما بلت فلا أقدر على الماء ، ويشتد ذلك عليّ ، فقال : إذا بلت وتمسحت فامسح ذكرك بريقك ، فإن وجدت شيئاً فقل : هذا من ذاك »^(٢) .

فهما - مع الغضّ عمّا في السند - معرض عنها بين الأصحاب ؛ لما قد عرفت من الإجماع المحض والمنقول ، بل ضرورة المذهب ، والأخبار التي كادت تكون متواترة ، فوجب حينئذ طرحهما ، أو تأويلهما بما لا تنافي المقصود - وإن بعد - بحمل نفي البأس في الأوّل على إرادة عدم نقض التيمّم به وإن كان محكوماً بنجاسته ، وأولى منه حملها على التقيّة ، ويؤيده أنها مروية عن الكاظم (عليه السلام) ، وقد كانت التقيّة في زمانه في غاية الشدّة .

وبحمل الثانية على إرادة مسح غير المحلّ النجس ، حتّى يتخلّص عن البلل الخارج منه ؛ إذ قد يكون ذلك من الريق الذي جعله ، فلا يتنجّس به ، أو غير ذلك .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٩ ج ١ ص ٥١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ٢٠

ج ١ ص ٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) الكافي : باب الاستبراء من البول ح ٤ ج ٣ ص ٢٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٥

ح ١٣ ج ١ ص ٣٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٢٠١ .

وقد تفرّد الكاشاني^(١) بشيء خالف به إجماع الفرقة الناجية ، بل إجماع المسلمين ، بل الضرورة من الدين ، مستنداً إلى هاتين الروایتين ونحوهما ، وهو أن المتنجّس لا يتنجّس ، بل الذي يتنجّس إنّما هو عين النجاسة ، فتى زالت بجبر أو خرقه أو نحو ذلك لم يتنجّس محلّها شيئاً ، وهو بالإعراض عنه حقيق ، ولا يليق بالفقيه التصدي لردّ مثل ذلك بعد ما عرفت أنّه مخالف لإجماع المسلمين وضرورة الدين .

﴿مع القدرة﴾ أي يجب غسل الموضع المذكور بالماء للصلاة مثلاً مع القدرة ، أمّا مع العجز فيجب مسحه بما يزيل العين وإن بقي الأثر ، تخفيفاً للنجاسة ، فلا ظهور في العبارة في الاجتزاء حال العجز بغير الماء بالنسبة إلى الطهارة ؛ للإجماع على عدم الفرق بين القدرة والعجز . وما ذكرناه من وجوب التخفيف عند العجز هو ظاهر المقنعة^(٢) والمصنّف في المعتبر^(٣) ، وصريح العلامة في التذكرة^(٤) والمنتهى^(٥) ، ونقل عن الشهيد في الذكرى^(٦) ، بل يظهر من بعضهم أنّه مشهور .

وقد يناقش بعدم الدليل عليه ، لكن قد يستفاد ذلك من قولهم (عليهم السلام) : « لا يسقط الميسور بالمعسور »^(٧) ، و« ما لا يدرك كلّهُ

(١) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٤ ج ١ ص ٧٥ .

(٢) المقنعة : الطهارة / باب صفة التيمم ص ٦١ .

(٣) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٦ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٣ .

(٦) ذكرى الشيعة : في الاستنجاء ص ٢١ .

(٧) عوالي اللثالي : الخاتمة ح ٢١٥ ج ٤ ص ٥٨ .

لا يترك كله»^(١)، و«إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»^(٢)، بل ربّما يشعر به خبر زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «سألته عن طهور المرأة في النفاس إذا طهرت وكانت لا تستطيع أن تستنحي بالماء أنّها إن استنحت اعتقرت»^(٣)، هل لها رخصة أن تتوضأ من خارج وتنشفه بقطن أو خرقة؟ قال: نعم، تنقي من داخل بقطن أو خرقة»^(٤)، ومن تغيير خرقة المستحاضة عند الصلاة ونحو ذلك.

بل ربّما يشير إليه قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الله بن بكير «في الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط، قال: كل شيء يابس زكي»^(٥)، بل ينبغي القطع بوجوبه إذا كان عدم التخفيف يوجب نجاسة بعض الأماكن الطاهرة، كما أنّه يشكل الوجوب إذا استلزم تنجيسها.

ولعلّ ما ذكره بعضهم^(٦) - من الاستدلال عليه بأنّ الواجب إزالة العين والأثر، وتعدّر أحدهما لا يسقط الثاني - يرجع إلى ما ذكرناه أولاً من

(١) عوالي اللثالي: الخاتمة ح ٢٠٧ ج ٤ ص ٥٨.

(٢) عوالي اللثالي: الخاتمة ح ٢٠٦ ج ٤ ص ٥٨ وفيه: «بأمر» بدل «بشيء».

(٣) المقر: الجرح. مجمع البحرين: ج ٣ ص ٤١٠ مادة (عقر).

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٥ ح ٢١ ج ١ ص ٣٥٥، وسائل الشيعة: باب ٢٩ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٤٥.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٨٠ ج ١ ص ٤٩، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ٢٢ ج ١ ص ٥٧، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٤٨ وفي تهذيب الاحكام: «كل شيء يابس ذكي».

(٦) كالمحقق في المعبر: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٦، والعلامة في المنتهى: الطهارة/ في الاستطابة ج ١ ص ٤٣، ونهاية الاحكام: الطهارة/ فيما يستنحي عنه ج ١ ص ٨٦.

عدم سقوط الميسور بالمعسور ونحوه ، لكن يشكل دخول ما نحن فيه تحتها ، فتأمل ؛ لظهورها فيما إذا كان المكلف به ذا أفراد أو ذا أجزاء فتعذراً ، دون الغسل والمسح مثلاً .

وما يقال من أنّ الأمر بالغسل تضمن شيئين : أحدهما إزالة العين ، والآخر الأثر ، ففيه : أنّ ذلك ليس معنى الغسل ، بل هو من لوازمه ، مع أنّه قد يقال : إنّنا مكلفون بإزالة الأثر ، وإزالة العين من اللوازم ، نعم هي جارية في متعدّد الغسل وفيما إذا أمكن غسل البعض ونحو ذلك .

وهل يجب التخفيف الحكمي ، كما إذا كان متنجساً بنجاسة يجب غسلها مرتين مثلاً فتمكّن من المرة الواحدة ؟ وجهان ، أقواهما الأول .

﴿وأقلّ ما يجزي﴾ من الماء في إزالة البول ﴿مِثْلًا ما على المخرج﴾ كما في المقتنة^(١) والمبسوط^(٢) والتهذيب^(٣) والنهاية^(٤) والمراسم^(٥) والمهذب^(٦) والمعتبر^(٧) والنافع^(٨) والتذكرة^(٩) والقواعد^(١٠) والتحرير^(١١) ،

(١) المقتنة : الطهارة / آداب الاحداث الموجبة للطهارات ص ٤٢ .

(٢) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٧ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ج ١ ص ٣٥ .

(٤) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١١ .

(٥) المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٣ .

(٦) المهذب : الطهارة / الاستنجاء واحكامه ج ١ ص ٤١ .

(٧) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٦ .

(٨) المختصر النافع : الطهارة / الوضوء ص ٥ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(١٠) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(١١) تحرير الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٧ .

بل في جامع المقاصد ^(١) وعن المسالك ^(٢) حكاية الشهرة عليه ، وكأنّها كذلك ، خلافاً للعلامة في المنتهى والمختلف وعن أبي الصلاح وابن إدريس ، فذهبوا إلى عدم التقدير بذلك .

قال في الأول : « أقلّ ما يجزي من الماء لغسله ما أزال العين عن رأس الفرج ، هذا قول أبي الصلاح ، وقدره الشيخان بمثلّي ما على الحشفة من البلل ، لنا ... إلى آخره » ^(٣) انتهى .

وقال في المختلف : « قال الشيخان وسلا رواين بابويه : أقلّ ما يجزي من الماء في البول مثلاً ما على الحشفة منه ، والحقّ أنّه لا يتقدّر بل يجب الإزالة مطلقاً بما يسمّى غسلًا ، سواء زالت بأقلّ أو بأكثر ، وهو قول أبي الصلاح وابن إدريس ، وهو الظاهر من كلام ابن البرّاج » ^(٤) انتهى .

وقال أبو الصلاح في الكافي على ما نقل عنه : « وأقلّ ما يجزي ما أزال البول عن رأس فرجه » ^(٥) .

وقال ابن إدريس : « وأقلّ ما يجزي من الماء لغسله ما يكون جارياً ويستى غسلًا ، وقد روي أنّ أقلّ ذلك مثلاً ما عليه من البول ، وإن زاد على ذلك كان أفضل » ^(٦) .

ويظهر من الشهيد في البيان أنّه نزاع في العبارة ، قال فيه : « وأقلّه

(١) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٣ .

(٢) مسالك الافهام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٣ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٤ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / في التخلي ص ٢٠ .

(٥) الكافي في الفقه : الصلاة / الشرط الثاني من شروطها ص ١٢٧ .

(٦) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٧ .

مثلاه مع زوال العين ، والاختلاف هنا في مجرد العبارة» ^(١) انتهى .

قلت : هو لا يخلو من وجه ، وإن كان الأوجه خلافه ، بل النزاع معنوي ، كما يظهر من المصنف والعلامة وغيرهما ، وتظهر الثمرة فيما لو تحقق الغسل بالأقل من المثليين ، فلا يجتزى به بناءً على الأول ، بخلاف الثاني ، فيكون في الحقيقة اشتراط المثليين تعبدياً .

ويؤيد ذلك أنه من المستبعد جداً توافق العبارات المتقدمة على التعبير بالمثليين وأنه أقل ما يجزي ، مع إرادتهم منه أن ذلك أقل ما يتحقق به الغسل ، وإلا فهم متفقون على أن المدار ما يسمى غسلًا ، كلاً إن ذلك غير ظاهر من كلماتهم ، مخالف لما فهم الفحول منهم . نعم لا خلاف بينهم في عدم الاجتزاء بالمقدّر إذا لم يتحقق به غسل ، لكنّه فرض نادر .

واحتتمال أن الغسل لا يتحقق بالأقل من المثليين ، فحينئذ لا خلاف ، ممنوع ، كاستبعاد كون ذلك شرطاً تعبدياً ؛ لعدم النظر في سائر ما يرفع به الخبث ، بل ولا ما يرفع به الحدث ، بل ولا البول نفسه في غير الاستنجاء ؛ إذ هو استبعاد لغير البعيد بعد قضاء الدليل به ، بل لعلّه الأقوى ؛ لخبر نسيط بن صالح عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألتكم كم يجزي من الماء في الاستنجاء من البول ؟ فقال : مثلاً ما على الحشفة من البلل » ^(٢) فيقتد به إطلاق الغسل ، كما يقيده بإطلاق المرتين لو سلم شموله للمقام .

ودعوى أن في سندها مروي بن عبيد الذي هو غير معروف الحال ،

(١) البيان : الطهارة / اسبابها ص ٦ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٢ ج ١ ص ٣٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٩ ح ١

ج ١ ص ٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٤٢ .

يدفعها : - مع أنّ ذلك غير قاصح ؛ لما عرفت من انجبارها بالشهرة المحصلة والمنقولة - أنّه نقل العلامة في الخلاصة عن الكشي أنّه قال محمد بن مسعود : « سألت عليّ بن الحسن عن مروك بن عبيد بن سالم بن أبي حفصة ، فقال : ثقة شيخ صدوق »^(١) .

كدعوى أنّ هذه الرواية معارضة بروايته الأخرى ، المؤيدة بأصل براءة الذمة من الزائد ، والأخبار^(٢) المطلقة الآمرة بالغسل ، وأنّ الاستنجاء حدّه النقاء^(٣) ، فإنّه روى أيضاً عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « ويجزي من البول أن تغسله بمثله »^(٤) ؛ إذ الأصل مقطوع باستصحاب النجاسة ، وبما سمعت من الرواية المنجبرة بما تقدّم ، وبذلك تقيّد المطلقات ، مع كون الظاهر فيها انصرافها إلى الفرد الغالب ، وهو تحقّق الغسل بما زاد على المثليين فضلاً عنها .

والرواية - مع كونها مرسلة لا جابر لها ، وموهونة بإعراض المشهور ، مضافاً إلى استبعاد تحقّق الغسل بالمثل ؛ لا شترط الغلبة والاستيلاء ، وهو منتف فيه إلّا على تكلف تسمعه إن شاء الله تعالى - غير صريحة الدلالة ، بل ولا ظاهرة ؛ لا حتمال أن يراد بـ « مثله » مثله من الماء ، كما أشارت إليه بعض الأخبار « أنّه ماء ، فلا يزال إلّا بالماء »^(٥) .

(١) الخلاصة : الباب الحادي عشر من حرف الميم ص ١٧٣ .

(٢) كخبير بن يوسف بن يعقوب الآتي في ص ٣٥ .

(٣) كما في الحسن عن أبي الحسن (ع) الآتي في ص ٤١ - ٤٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٣ ج ١ ص ٣٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٩ ح ٢

ج ١ ص ٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٧ ج ١ ص ٢٤٣ .

(٥) لم نعر على هذا النص .

بل يحتمل أن تكون الرواية « بمثليه » ، وحذفت الياء من النسخ ، واحتمال العكس في الرواية الأولى في غاية البُعد ؛ لما عرفت من انجبارها بفتوى الأصحاب الذين صدرت منهم الروايات . وربما احتتمل فيها احتمالات أخر لا بأس بها في مقام الجمع بعد ما سمعت من رجحان الأولى من وجوه متعدّدة .

ويظهر من المحقق الثاني في جامع المقاصد^(١) وعن تعليقه على الكتاب^(٢) والنافع^(٣) ، أنّ المراد بالمثليين في الرواية وكلام الأصحاب كناية عن وجوب الغسل مرتين ، مع اختياره لوجوب المرتين ، ومثله نقل عن الشهيد الثاني في المسالك^(٤) .

والكلام معهما في مقامين :

الأول : جعل المثليين في الرواية وكلام الأصحاب عبارة عن الغسلتين ، وفيه : أنّه لا شاهد لهما على ذلك ، بل الظاهر خلافه ؛ إذ الرواية ظاهرة في التقدير ؛ لسؤالها عنه من غير تعرّض للتعدد ، وكذلك كلام الأصحاب ، فإنّهم بعد أن ذكروا أنّ البول لا بدّ من غسله بالماء ، قالوا : « وأقلّ ما يجزي من الماء مثلاً ما عليه من البلل » ، وهو بإطلاقه شامل لما إذا كان ذلك دفعة أو دفعتين بعد تحقّق مسمّى الغسل به ، على أنّه من المستبعد تحقّق

(١) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٣ .

(٢) حاشية الشرائع : الطهارة / في الاستنجاء ذيل قول المصنف : « وأقلّ ما يجزي مثلاً ما على المخرج » ص ١٥ (مخطوط) .

(٣) حاشية المختصر النافع : الطهارة / آداب الخلوة ذيل قول المصنف : « وأقلّ ما يجزي مثلاً ما على الحشفة » ص ٣٩٩-٤٠٠ (مخطوط) .

(٤) مسالك الافهام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٣ .

مسمّى الغسل بالمثل ؛ لعدم حصول الغلبة والاستيلاء .

وما يقال : إنّ المراد بالمثل أي مثل القطرة المتخلفة في رأس الذكر ، أو هي مع البلل ، وحينئذٍ فتتحقق الغلبة ، ويحصل الغسل بالمثل - مع كونه خلاف ظاهر قوله : « ما على الحشفة من البلل » ، بل الظاهر إرادة المثليين لما يغسل ، وهو البلل الباقي على الحشفة ، فإنّه المحتاج للماء في الغسل ، لا تلك القطرة التي تسقط غالباً عند إرادة الاستنجاء ، سيّما بعد تعارف الاستبراء ، وكون الغسل بعد انقطاع دريرة البول - أنّه لا داعي إلى هذا التكلّف ؛ لما ستعلمه من فساد القول بوجوب التعدّد ، وإلّا فيمكن أن يقال بتحقيق الغسل بالمثل ؛ لصدق المثل على الزائد زيادة يسيرة بحيث يتحقّق به الغلبة .

واحتمال إرادة كلّ غسلة بمثلي ما على المخرج ، لا كلّ غسلة بالمثل ، فتتحقق حينئذٍ الغلبة ، يدفعه : أنّ الرواية المنجبرة بكلام الأصحاب ظاهرة بل نصّة في نفيه ؛ إذ على ذلك يكون الأقلّ أربعة أمثال لا المثليين ، على أنّه لم يصرح أحد بوجوب نحوه ، نعم قيل ^(١) : إنّّه يحتمله عبارة الفقيه والهداية ، وستسمعها .

المقام الثاني : وجوب التعدّد ، ونقل التصريح عن الفقيه والهداية ، لقوله في الأوّل : « ويصبّ على إحليله من الماء مثلي ما عليه من البول ، يصبّه مرتين ، وهذا أدنى ما يجزي » ^(٢) ، ونحوه في الهداية ^(٣) ، واختاره

(١) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٩ ، ومفتاح الكرامة : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤٢ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ذيل ح ٥٩ ج ١ ص ٣١ .

(٣) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٨ .

المحقق الثاني^(١) والشهيدان^(٢) .

والأقوى خلافه ؛ للأخبار المطلقة الآمرة بالغسل المتحقق بالمرّة ، مع كون الحكم ممّا تشتّد الحاجة إليه ، فيأبى كمال الأمر إلى الإطلاق في مقام البيان كالصريح في عدم وجوب التعدّد ، منها : خبر يونس بن يعقوب « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال ، قال : يغسل ذكره ، ويذهب الغائط ... »^(٣) .

مضافاً إلى رواية نسيط بن صالح المنجبرة بفتوى الأصحاب ، فإنّها اجتزت بالمثلين من غير تقييد بالمرتين ، بل قد عرفت أنّه لا يتحقّق بالمثل ، فيكون حينئذٍ المشهور الاكتفاء بالمرّة الواحدة ؛ لكون عباراتهم مطلقة في الغسل من غير ذكر للمرّتين وإن ذكروا التقدير بالمثلين ، لكنّه لا إشارة فيه إليه كما عرفت ، بل الأظهر عدمه ؛ لما عرفت من عدم تحقّق الغسل بالمثل إلّا على تكلف مستغنى عنه .

على أنّه لم يقيده بذلك في الخلاف^(٤) والارشاد^(٥) واللمعة^(٦) وعن جمل

(١) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٤ .

(٢) الشهيد الأول في الذكرى : في الاستنجاء ص ٢١ ، والشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / في

الاستنجاء ج ١ ص ٣ ، والروضة البهيّة : الطهارة / احكام التخلي ج ١ ص ٨٣ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٧٣ ج ١ ص ٤٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١

ج ٦ ص ١٦ ج ٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١

ص ٢٢٣ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٩ ج ١ ص ١٠٣ .

(٥) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

(٦) اللمعة الدمشقيّة : الطهارة / احكام التخلي ج ١ ص ٨٣ .

السيد^(١) والشيخ^(٢) والوسيلة^(٣) والغنية^(٤) والتبصرة^(٥) والموجز^(٦) وشرحه^(٧)، بل اقتصروا في بيان غسل مخرج البول على غسله بالماء، ولم يعتبروا تقديرًا في المقدار ولا في العدد.

احتج من قال بوجوب التعدد بالأصل، وبالأخبار^(٨) الدالة على أن البول إن أصاب الجسد فصّب الماء عليه مرتين، بل نقل عن المصنف^(٩) نسبة مضمونها إلى علمائنا.

وفيه: أن الأصل مقطوع بما سمعت، وأن الظاهر من تلك الأخبار أن المراد بالجسد غير محل البول كما يشعر به لفظ الإصابة، ومما يرشد إلى ذلك نسبة المصنف له إلى علمائنا مشعرًا بدعوى الإجماع عليه، كما ذكره

(١) جلّ العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى): في الاستنجاء ج ٣ ص ٢٣.

(٢) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): في الطهارة ص ١٥٧.

(٣) الوسيلة: الصلاة/ بيان الطهارة ص ٤٧.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): في الطهارة ص ٤٨٧.

(٥) تبصرة المتعلمين: الطهارة/ آداب الخلوة ص ٥.

(٦) الموجز (ضمن الرسائل العشر): الطهارة/ في الوضوء ص ٣٩.

(٧) كشف الالتباس: الطهارة/ في التخلي ذيل قول المصنف: «ويتعين الماء للبول والمتعدي» ص ٤٠ (مخطوط).

(٨) مثل ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن البول يصيب الجسد، قال: صب عليه الماء مرتين».

الكافي: باب الاستبراء من البول ح ٧ ج ٣ ص ٢٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب

١٢ ح ١ و ٣ ج ١ ص ٢٤٩، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ح ١ و ٤ و ٩ ج ١

ص ٢٤٢ و ٢٤٣.

(٩) المعتبر: الطهارة/ تطهير الثياب والبدن ج ١ ص ٤٣٥.

المستدل ؛ لكون الخلاف في المقام معلوماً ، وقد نقله المصنف هنا في
المعتبر^(١) ، بل قد عرفت أنّ تلك المطلقات منجبرة بعمل المشهور على
الظاهر ، كما سمعت بيانه ، مضافاً إلى ظاهر خبر نسيط بن صالح ؛ لتقييد
غيره به لو سلّم شموله للفرض ، فكان الأقوى الاجتزاء بالمرّة الواحدة ،
لكنّ الأحوط المرتين بل الأولى الثلاثة ؛ لما في خبر زرارة «إنّه كان
يستنجي من البول ثلاث مرّات . . .»^(٢) .

ثمّ الظاهر أنّه لا يمكن جريان الخلاف بالتقدير على الوجه المتقدّم
سابقاً بناءً على وجوب التعدّد ؛ لعدم الفائدة ؛ إذ لا يتصور التعدّد حينئذٍ
بالأقلّ من المثليّن .

وعلى تقدير التعدّد في المثليّن والاكتفاء بالفصل التقديري في غير
المقام ، فهل يكتفى به هنا كما اكتفي بذلك في غير المقام ، فيرتفع
الخلاف حينئذٍ بين القول بالتعدّد والقول بالمرّة مع اشتراط المثليّن ؟
الظاهر العدم ، كما صرح به الشهيد في الذكرى^(٣) والمحقق الثاني في
جامع المقاصد^(٤) ، وإن اكتفيا به في غير المقام ، وكأنّه لأنّ المثليّن
إذا وقعاً دفعة لا تعدّ في العرف إلّا غسلة واحدة ، بخلاف ما إذا
كان الماء كثيراً متصلاً ، فإنّه يكتفى بالفصل التقديري عندهما في غير
المقام^(٥) .

(١) المعتبر: الطهارة/ غسل مخرج البول ج ١ ص ١٢٦-١٢٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٩ ح ٩ وباب ١٥ ح ١٧ ج ١ ص ٢٠٩ و ٣٥٤ ، وسائل
الشيعة : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢٤٢ .

(٣) ذكرى الشيعة : في الاستنجاء ص ٢١ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٩٤ .

(٥) في «هـ» و «م» بعدها : « قيل : ولا شتمال الاخبار على المرتين ، وفيه نظر » .

وكيف كان ، فالظاهر استثناء بول الرضيع الغير المتغذي بالطعام بناءً على اشتراط التعدّد ؛ لخفة نجاسته كما يظهر من الأدلة ، لكن هل يعتبر فيه للمرة المثلاث ؟ وجهان ، أحوطهما إن لم يكن أقواهما ذلك .
ثم إنه بناءً على الاكتفاء بالمرّة ، فهل يجري الحكم في كلّ ما كان مخرجاً للبول ، في الذكر والأنثى والخنثى وغيرها ممّا يخرج من ثقب ونحوه ، أصلياً كان أو عارضياً قد اعتيد ، كما هو مقتضى إطلاق المتن ؟ وجهان ، وكذلك بالنسبة لاشتراط المثليين ، وذكر لفظ الحشفة في الرواية ^(١) وكلام بعض الأصحاب ^(٢) من باب المثال إشكال ، كالإشكال في غسل الأغلف - الغير المتمكّن من إخراج حشفته - غلفته مرّة واحدة ، بناءً على ذلك ، بل والمتمكّن بناءً على أنّ الحشفة من البواطن ، لغلبة استئثارها .

أمّا بناءً على وجوب خروجها وغسلها فالظاهر أنّه لا بدّ من غسل الغلفة مرتين ؛ لأنّها من الجسد الذي أصابه البول ، بل قد يقوى ذلك وإن لم نوجب الخروج ، اقتصاراً لما خالف إطلاق المرتين لإصابة البول الجسد على المتيقّن ، وهو غير الفرض ، وكذا المرأة وغيرها ممّن لا حشفة فيه .

﴿و﴾ يجب تخييراً ﴿غسل مخرج الغائط﴾ مع تلوّثه بذلك ، وإلاّ فلا يجب بدونه ، كما في سائر النجاسات ، وإن ظهر من المنتهى ^(٣)

(١) تقدّمت في ص ٣١.

(٢) كالصنف في المعتر: الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٦ ، والمختصر النافع : الطهارة / الوضوء

ص ٥ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٧ .

وجوب الاستنجاء حتى لو خرجت بكرة يابسة ، لكنّه ضعيف ؛ لأصالة البراءة ، ولأنّ كلّ يابس زكي ، وما ورد ^(١) من الأمر بالاستنجاء من الغائط محمول على غلبة التلوّث ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) : « يغسل ذكره ويذهب الغائط » ^(٢) ، كقوله بعد أن سئل هل للاستنجاء حدّ : « لا ، حتى ينقى ما ثمة » ^(٣) ﴿بالماء حتى يزول العين والأثر﴾.

لا إشكال ظاهراً في وجوب الاستنجاء من الغائط ؛ إذ يدلّ عليه - مضافاً إلى مادّة ^(٤) على اشتراط الصلاة بالطهارة - الإجماع هنا محصورة ^(٥).

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى ، عن احمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق ، عن عمار ، عن أبي عبد الله (ع) « ... وان خرج من مقعدته شيء ولم يبل فامّا عليه ان يغسل المقعدة ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٦٦ ج ١ ص ٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٨ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٤٤ .

(٢) تقدم في ص ٣٥ .

(٣) راجع هامش (٣) من ص ٣٢ .

(٤) كالخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن ابي جعفر (ع) قال : « لا صلاة إلّا بطهور ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة احجار ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٣ ج ١ ص ٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٢ .

(٥) ممن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة / آداب الاحداث الموجبة للطهارات ص ٤٠ ، والشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ ، وابن حزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٧ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٧٨ ، والأولى أن يقال : « محصّله » .

ومنقوله ^(١) ، والأخبار ^(٢) المعتبرة المستفيضة ، البالغة أعلى درجات الاستفاضة ، نعم نقل عن أبي حنيفة ^(٣) أنه سنة .

كما أنه لا إشكال بحسب الظاهر في الاجتزاء بالاستنجاء بالماء ؛ لعموم ما دل ^(٤) على مطهّرية الماء ، مضافاً إلى الإجماع المحصّل ^(٥) والمنقول ^(٦) أيضاً ، والأخبار المستفيضة ^(٧) حدّ الاستفاضة ، بل يروى

(١) نقل الإجماع في الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٩ ج ١ ص ١٠٣-١٠٤ ، والمعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٧ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٤ ، والتذكرة : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٢) منها : ما رواه الشيخ عن الصفار ، عن السندي بن محمد ، عن يونس بن يعقوب قال : « قلت لأبي عبد الله (ع) : الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال ؟ قال : يغسل ذكره ويذهب الغائط ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٧٣ ج ١ ص ٤٧ ، وسائل الشريعة : انظر باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٢٢ .

(٣) احكام القرآن (للجصاص) : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٢ ص ٣٥٨ ، والتفسير الكبير (للرازي) : ذيل نفس الآية ج ١١ ص ١٦٨ .

(٤) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن داود بن فرقد ، عن أبي عبد الله (ع) قال : « كانوا بنو اسرائيل ... وجعل لكم الماء طهوراً ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٥ ح ٢٧ ج ١ ص ٣٥٦ ، وسائل الشريعة : انظر باب ١ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ٩٩ .

(٥) ممن قال بذلك الشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ ، والقاضي في المذهب : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٤١ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في الاستطابة ص ٢٧ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فيما يستجى عنه ج ١ ص ٨٧ .

(٦) نقل الاجماع في الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٩ ج ١ ص ١٠٣-١٠٤ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٤-٤٥ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٥ ح ١٥ و ١٩ ج ١ ص ٣٥٤ ، وسائل الشريعة : انظر باب

« أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) ^(١) أَوَّلُ مَا نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، أَكَلَ طَعَاماً فَلَانَتْ بَطْنُهُ فَاسْتَنْجَى بِالْمَاءِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ ذَلِكَ » ^(٢) فَمَا يَنْقُلُ عَنْ عَطَاءٍ ^(٣) أَنَّهُ مَحْدُثٌ ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ^(٤) أَنَّهُ قَالَ : هَلْ يَفْعَلُهُ إِلَّا النِّسَاءُ ، وَمَا عَنْ ابْنِ الزَّبِيرِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ^(٥) مِنْ إِنْكَارِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ ، لَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَا فِيهِ .

إِنَّمَا الْمَهْمُ بَيَانُهُ هُنَا هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ^(٦) مِنْ وَجُوبِ إِزَالَةِ الْأَثَرِ ، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ ^(٧) مَنَاطَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْأَحْجَارِ وَالْمَاءِ ، فَاسْتَرْطَ إِزَالَةُ الْأَثَرِ بِالثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ .

وَاسْتَشْكَلَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ^(٨) بِعَدَمِ وَضُوحِ مَعْنَاهُ ، وَأَنَّهُ لَا ذَكَرَ لَهُ فِي الرِّوَايَاتِ ، بَلِ الْمَوْجُودُ التَّحْدِيدُ بِالنِّقَاءِ فِي الْحَسَنِ كَالصَّحِيحِ عَنْ

٣٤ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٤٩ .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٢ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ح ٥٩ ج ١ ص ٣٠ ، وسائل

الشيعة : باب ٣٤ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ و ٥ و ٦ ج ١ ص ٢٥٠ و ٢٥١ .

(٣) المجموع : الطهارة / في الاستنجاء ج ٢ ص ١٠١ .

(٤) و (٥) المصدر السابق .

(٦) سيثير الشارح عن قريب الى بعض من قال بذلك .

(٧) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٧ ، والمقداد في التنقيح : الطهارة / آداب

الخلوة ج ١ ص ٧٢ ، والعلامة في التذكرة : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٤ ، والمنتهى :

الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٥ .

(٨) كصاحب المدارك : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٦٥ ، وذخيرة المعاد :

الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٧ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / الآداب الواجبة في الخلوة

ج ٢ ص ٢٨ .

أبي الحسن (عليه السلام) قال : « قلت له : للاستنجاء حد ؟ قال : لا ، حتى ينقى ما ثمة ، قلت : فإنه ينقى ما ثمة ويبقى الريح ، قال : الريح لا ينظر إليها » ^(١) ، والإذهاب في خبر يونس بن يعقوب « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال ، قال : يغسل ذكره ، ويذهب الغائط ، ثم يتوضأ مرتين مرتين » ^(٢) .

قلت : قد صرح باعتبار إزالة الأثر عند الاستنجاء بالماء المفيد في المقنعة ^(٣) والعلامة في التذكرة ^(٤) والتحرير ^(٥) والقواعد ^(٦) والارشاد ^(٧) وعن الوسيلة ^(٨) والسرائر ^(٩) ، وهو ظاهر المبسوط ^(١٠) والمعتبر ^(١١) والمنتهى ^(١٢) وغيرها ^(١٣) ، بل الظاهر أنه المشهور بين الأصحاب ، وإن

(١) راجع هامش (٣) من ص ٣٢ .

(٢) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ج ٩ ص ١٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ج ١٤ ص ٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٢٧ .

(٣) المقنعة : الطهارة / آداب الاحداث الموجبة للطهارات ص ٤٠ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٤ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٧ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٧) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٧ .

(٩) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦ و ٩٧ .

(١٠) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(١١) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٩ و ١٣٠ .

(١٢) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٥ .

(١٣) كالتنقيح الرائع : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٧٢ ، والبيان : الطهارة / في اسبابها ص ٦ .

اختلف في تفسيره :

ففي التنقيح : « المراد به اللون ؛ لأنه عرض لا يقوم بنفسه ، فلا بدّ له من محلّ جوهرى يقوم به ؛ إذ الانتقال على الأعراض محال ، فوجود اللون دليل على وجود العين ، فيجب إزالته » ^(١) .

وفيه : - مع منع كونه لابدّ له من محلّه الأولي ، بل يكفي فيه وجود محلّ جوهرى يقوم به ، كالرائحة فإنّها قد تكتسب من المجاورة- أنّ اللون معفو عنه في سائر النجاسات ، فهنا بطريق أولى ، بل لا يعدّ عرفاً ولا لغةً مثل هذه الأجزاء على تقدير تسليم وجودها أنّها من الغائط .

وكأنّه أخذه من قول الكاظم (عليه السلام) لأمّ ولد لأبيه لمّا غسلت ثوبها من دم الحيض فلم يذهب أثره : « ... اصبغيه بمشق ... » ^(٢) ؛ فإنّ الظاهر أنّ المراد بالأثر فيه اللون . لكنّه مأخذ ضعيف ، بل كيف يتخيّل أنّ بقاء الألوان دليل على بقاء الأعيان التي يجب إزالتها ، مع اشتهار الصبغ سابقاً بخرء الكلاب ونحوه ! .

وعن الأردبيلي ^(٣) استظهار كون الأثر بمعنى الرائحة ، وجعل إزالتها مستحبة مع عدم بقاء الأصل وكسب المحلّ تلك الرائحة بالمجاورة .

وفيه : أنّ لفظ الأثر إنّما وقع في كلام الأصحاب ، وإلاّ فليس في

(١) التنقيح الرائع : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ / ٧٢ .

(٢) الكافي : باب الثوب يصيبه الدم ج ٦ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٨٧ ج ١ ص ٢٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٣٣ .
والمشق : المغرة ، وهي طين أحمر . مجمع البحرين : ج ٥ ص ٢٣٦ مادة (مشق) .

(٣) مجمع الفائده والبرهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٩١ .

السنة له أثر، وأكثر كلامهم على خلاف ذلك ؛ لأنّ منه ما هو صريح في أنّ الأثر غير الرائحة كعبارة المصنّف ونحوها ؛ لقوله : « ولا عبرة بالرائحة » ، ومنه ما هو ظاهر كالصريح في ذلك أيضاً ، وكيف ! وقد أجمعوا على عدم وجوب إزالة الرائحة ، وصرحوا بوجوب إزالة الأثر ، بل جعلوه حدّاً للاستنجاء بالماء ، على أنّ حكمه بالاستحباب لا أعرف مأخذه .

والتحقيق أنّ المراد بالأثر الأجزاء الصغار اللطيفة ، كما فسره بذلك بعضهم ^(١) ، بل قد يقال : إنّ المفهوم منه عرفاً إذا قيل : بقي أثره أو لم يذهب أثره ، بل قد يرجع إليه تفسير اللون ؛ إذ الظاهر أنّه لا يريد اللون الصبغي . وعن المصباح المنير أنّه قال : « استنجيت : غسلت موضع النجواً أو مسحته بحجر أو مدر ، والأوّل مأخوذ من استنجيت الشجر إذا قطعته من أصله ، لأنّ الغسل بالماء يزيل الأثر ، والثاني مأخوذ من استنجيت النخلة إذا التقطت رطبها ، لأنّ المسح لا يقطع النجاسة ، بل يبقى أثرها » ^(٢) ، وهو ظاهر فيما قلناه .

لا يقال : إنّ ذلك مأخوذ في الغسل لسائر النجاسات ، فما الداعي إلى اشتراطه في المقام وإيجاب إزالته ؟ بل هو مقتضى الأمر بغسل النجاسة ؛ إذ لا معنى لغسلها مع بقاء بعض منها .

لأنّا نقول : هو أنّه لمّا قام الإجماع على الاجتزاء بالمسح بالأحجار ،

(١) كالشاهد الثاني في المسالك : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٣ ، والبيهاني في حاشية المدارك : الطهارة / الاستنجاء ص ٣٧ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٥ .

(٢) المصباح المنير : ص ٨١٦ مادة (نجا) .

وظاهر الأدلة حصول الطهارة بذلك ، ومن المعلوم بل ربما نقل^(١) الإجماع عليه أن المسح بالأحجار لا يزيل هذه الأجزاء الصغار الدقاق ، بل لو كلف بإزالتها بها لكان فيه من المشقة والعسر بل التعذر وإثارة الوسواس ما لا يخفى^١، وهو منافٍ لحكمة مشروعية التخفيف والتسهيل ، فقد يتخيل متخيل أن الاستنجاء بالماء حده المقدار الذي يزال بالأحجار ، وذلك لحصول الطهارة بالمسح بها كما عرفت ، فلا يجب حينئذٍ إزالة الأثر ، بل يكون معفواً عنه ، مؤيداً لذلك بأن الأخبار حذت مطلق الاستنجاء بمطلق النقاء والإذهاب .

وبذلك اعترض بعضهم على ما ذكرنا من تفسير الأثر بالأجزاء ، قال : « لا دليل على وجوب إزالتها ، بل يدل على عدمه الاستجمار ؛ للإجماع على أنه لا يزيله ، إلا أن يقال : إنه لا يطهر بل يعفى عما بقي معه ، وهو خلاف نص التذكرة والمنتهى والمعتبر ، وقوله (صلى الله عليه وآله) في الدم : (لا يضر أثره) ، وقول الكاظم (عليه السلام) لأُم ولد لأبيه لما غسلت ثوبها من دم الحيض ولم يذهب أثره : (اصبغيه بمشق) » ، قال : « إلا أن يقال بالوجوب إذا أمكن »^(٢) .

وفي كشف اللثام : « قلت : ولا يندفع به الإشكال ؛ للزوم قصر الاستجمار على الضرورة ، وأن لا يطهر المحل وإن عفي عما فيه ، ويلزم منه تنجيسه ما يلاقيه برطوبة »^(٣) .

(١) راجع الهامش الآتي .

(٢) شرح ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ذيل قول المصنف : « حتى يزول العين

والأثر » ص ١١ (مخطوط) .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٩ .

قلت : لا مانع من التزام طهارة هذه الأجزاء حال التمسح بالأحجار خاصة ، كما صرح به في المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) ، وقد يشعر به قوله (صلى الله عليه وآله) في العظم والروث : «إنهما لا يطهران»^(٣) إن لم يرد بها النقاء ونحوه ولومجازاً ، كما لعلّه الظاهر منه ، وقوله (عليه السلام) : «يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار»^(٤) ، بل سائر ما دلّ على الاستجمار ومساواته للماء في حصول الطهارة ؛ إذ ليس ذلك بأبعد من التزام طهارتها في الحالين ، كما يلتزم به المعترض .

ودعوى أنّ المدار على النقاء ، فإن حصل بدون إذهاب هذه الأجزاء فليجتزبه في المقامين ، وإلا فلا يجتزى به فيهما ، يدفعها : أنّ النقاء لكلّ شيء بحسبه ، فنقاء الأحجار- للسيرة والطريقة وحصول العسر والمشقة- إزالة العين دون الأثر ، بخلاف الماء ، فإنّه بإزالة الآثار كما في سائر النجاسات .

وما نقله من قول النبي (صلى الله عليه وآله) : «لا يضرّ أثر الدم»^(٥) فليس المراد به ما نحن فيه قطعاً ، بل المراد ما لا يزيله الغسل من اللون ونحوه ، كالأثر في سؤال الكاظم (عليه السلام) ، هذا .

مع أنّ الأصل يقتضي نجاسة هذه الأجزاء وإيجاب إزالتها ؛ لشمول اسم الكلّ لها ، والمعلوم من عفو شارع إنّما هو في المسح بالأحجار

(١) المعتبر: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٠ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة/ في الاستطابة ج ١ ص ٤٧ .

(٣) سنن الدارقطني : باب الاستنجاء ج ٩ ص ٥٦ .

(٤) تقدم في ص ٢٥ س ٣ .

(٥) سنن البيهقي : الصلاة/ باب ان الدم إذا بقي اثره في الثوب بعد الغسل لم يضر ج ٢ ص ٤٠٨ .

لمكان العسر والخرج ، بخلاف الماء ، فيبقى على الأصل والقاعدة ؛ إذ لا عسر ولا خرج ، ويشير إليه أيضاً قول النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) لعائشة : «مري نساء المدينة يستنجين بالماء ، وبياغن ، فإنه مطهرة للحواشي ...»^(١) فَإِنَّ قَوْلَهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) : «وبياغن» مع التعليل مشعر بذلك .

أو يقال : إِنَّا لَا نَلْتَزِمُ طَهَارَةَ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ حَالِ الْمَسْحِ بِالْأَحْجَارِ ، بَلْ نَقُولُ : إِنَّهُ مَعْفُوعُ عَنْهَا وَعَمَّا يَلَاقِيهَا مِمَّا يَكُونُ فِي اجْتِنَابِهِ عَسْرٌ مَا دَامَتْ عَلَى الْمَحَلِّ ، أَمَّا لَوْ ارْتَفَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا تَنْجَسُ مَا يَلَاقِيهَا .

ولا ينافي ما ذكرنا من التحديد بزوال العين ما وقع لبعضهم^(٢) من التحديد بالنقاء كالخبر ؛ لما عرفت من أَنَّ النِّقَاءَ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، كَمَا سَمِعْتَ ذَلِكَ فِي الرَّوَايَةِ ، فَالنِّقَاءُ حِينَئِذٍ مُتَّحِدٌ الْمَعْنَى ، لَكِنْ مُخْتَلَفٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ ، فَإِنَّ نِقَاءَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِ حَالِهِ .

وَأَمَّا مَا نَقَلَ عَنْ سَلَّارٍ^(٣) أَنَّ حَذَّهَ حَصُولَ الصَّرِيرِ^(٤) جَيِّدٌ إِنْ أَرَادَ مَا ذَكَرْنَا ، وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلتَّحْدِيدِ ؛ لِاخْتِلَافِ الْمِيَاهِ وَالْأَزْمَانِ ، فَقَدْ يَحْصُلُ الصَّرِيرُ وَلَا يَحْصُلُ النِّقَاءُ ، كَمَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ وَالْهَوَاءُ فِي شِدَّةٍ

(١) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ح ١٢ ج ٣ ص ١٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

ح ٣ ج ٦٤ ص ٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٢٢ .

(٢) كالشيخ في الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٠ ج ١ ص ١٠٤ ، والمصنف في المختصر النافع :

الطهارة / ص ٥ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) في نسخة المراسم التي بأيدينا : «حتى يظهر الموضع» بدل «حتى يصير» ، راجع المراسم :

الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٢ ، ونقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١

ص ١٢٩ .

(٤) أي الخشونة .

البرودة ، كما يحصل النقاء التام ولا يحصل الصرير إذا كان الماء والهواء حارّين ، وويل ثم وويل لأهل الوسواس كيف يحصلون ذلك إلّا بعد مدّة مديدة .

وأما ما قيل من احتمال تفسير الأثر بالنجاسة الحكميّة الباقية بعد زوال العين ، فيكون إشارة إلى تعدّد الغسل ، فلا أعرف له وجه صحّة .
ومن المعلوم - بل قيل^(١) : لا خلاف فيه - أنّ الواجب في الغسل إنّما هو غسل ظاهر المخرج دون باطنه ؛ للأصل ، مضافاً إلى ما تقدّم ، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمّار : « ... إنّما عليه أن يغسل ما ظهر منه ، وليس عليه أن يغسل باطنه »^(٢) ، وقول الرضا (عليه السلام) « ... تغسل ما ظهر على الشرج ... »^(٣) .

❦ ولا اعتبار بالرائحة ❦ المتخلّفة في موضع النجاسة واليد ؛ للأصل ، وإطلاق الأمر بالغسل ، وصدق تحقّق النقاء والازدهاب مع بقائها ، وعدم الدخول تحت أسماء النجاسات ، مضافاً إلى ذيل الحسن المتقدّم^(٤) « قلت : ينقى ما ثمة ويبقى الريح ، قال : الريح لا ينظر إليها » ، وقد حكى حكاية الإجماع عليه في كاشف اللثام^(٥) ، وفي

(١) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / الآداب الواجبة في الخلوة ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ح ١١ ج ٣ ص ١٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٥ ح ٢٤ ج ١ ص ٣٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٥٣ .

(٣) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ح ٣ ج ٣ ص ١٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٦٧ ج ١ ص ٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٤٥ .
والشرح : حلقة الدبر . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٣١٢ مادة (شرح) .

(٤) في ص ٤١ - ٤٢ .
(٥) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٩ .

المدارك : « هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه خلافاً »^(١) .

وعن الشهيد^(٢) أنه اعترض على نحو العبارة بأن وجود الرائحة يدفع أحد أوصاف الماء ، وذلك يقتضي النجاسة ، وأجاب عنه مرةً بالعفوعن الرائحة للنص والإجماع ، وأخرى بأن الرائحة إن كان محلّها الماء نجس ، وإن كان محلّها اليد أو المخرج فلا . واستجود الأخير في جامع المقاصد^(٣) والمدارك^(٤) ، واستحسنه في الذخيرة^(٥) .

قلت: «قد يظهر من الجواب الأول كون الرائحة معفواً عنه^(٦) وإن كان محلّها الماء ، وهو مخالف للإجماع المتقدم سابقاً^(٧) في ماء الاستنجاء ، وظاهر النصّ بقاءها على محلّ الغائط مطلقاً ، ولو شكّ في محلّها فالأصل الطهارة ، ولا يجب التجسّس ، بل هو منهيّ عنه ، وكأنّه لذلك ونحوه أطلق عدم الاعتبار بالرائحة ، والغالب عدم معرفة محلّها ، وكذلك لو علم أنّ محلّها الماء ولكن لم يعلم سببها ، أو علم أنّها من المحلّ أو اليد ، لما تقدّم سابقاً^(٨) أنّ التغيّر بالمتنجّس لا ينجّس .

ويمكن أن يجاب عن أصل الإشكال أيضاً بأن يقال : إنّ ظاهر قولهم لا اعتبار بالرائحة في نجاسة المحلّ ، وهو كذلك وإن كان الماء متغيّراً ، فإنّه

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) نقله عنه في جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٥ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٥ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٦٦ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٨ .

(٦) لعل الأولى : عنها .

(٧) في ج ١ في حكم ماء الاستنجاء ذيل عبارة « ما لم يتغيّر بالنجاسة » .

(٨) في ج ١ في التغيّر، ذيل عبارة « ... على أحد أوصافه » .

قصارى ما هناك يتنجّس الماء ، ولا يلزم منه تنجّس المحلّ ، نظير ما قالوه في ماء الغسالة ، فتأمل جيّداً ، فإنّه نافع في غير المقام .

﴿ وإذا تعدّى ﴾ الغائط ﴿ المخرج لم يحجز ﴾ في طهارته شيء من أحجار وغيرها ﴿ إلا الماء ﴾ كما في المبسوط ^(١) والمعتبر ^(٢) والنافع ^(٣) والمنتهى ^(٤) والتحرير ^(٥) والارشاد ^(٦) والقواعد ^(٧) والتذكرة ^(٨) واللمعة ^(٩) وعن الغنية ^(١٠) والوسيلة ^(١١) والمراسم ^(١٢) والكافي ^(١٣) والمهذب ^(١٤) والسرائر ^(١٥) والدروس ^(١٦) والبيان ^(١٧) ، بل في المعتبر : « إنّ مذهب أهل

(١) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(٢) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) المختصر النافع : الطهارة / الوضوء ص ٥ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٤ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٧ .

(٦) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٨) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٩) اللمعة الدمشقية : الطهارة / احكام التخلي ج ١ ص ٨٣ .

(١٠) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة ص ٤٨٧ .

(١١) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٧ .

(١٢) المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٢ .

(١٣) الكافي في الفقه : الصلاة / الشرط الثاني من شروطها ص ١٢٧ .

(١٤) المهذب : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٤٠ .

(١٥) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦ .

(١٦) الدروس الشرعية : الطهارة / آداب التخلي ص ٢ .

(١٧) البيان : الطهارة / في اسبابها ص ٦ .

العلم»^(١) ، وفي التذكرة^(٢) الإجماع عليه ، ومثله عن الغنية^(٣) ، وعن الانتصار «إنه لا خلاف فيه»^(٤) .

قلت : لكن لم يصرح أحد ممن نقلنا عنهم بحجة المتعدي ، بل كلماتهم مطلقة ، نعم في الذكرى : «لا استنجاء بالحجر من الغائط المنتشر عن المخرج إجماعاً ، وهو المروي»^(٥) .

وفي الروض : «إن المراد بالتعدي عن المخرج التعدي عن حواشي الدبر وإن لم يبلغ الإليتين ، وهذا الحكم إجماعي من الكل»^(٦) .

وفي المسالك : «المراد بالمخرج حواشي الدبر ، فكل ما تجاوزها متعدي وإن لم يبلغ الإلية»^(٧) ، ومثله في الروضة^(٨) .

وفي المدارك : «ينبغي أن يراد بالتعدي وصول النجاسة إلى محل لا يعتاد وصولها إليه ، ولا يصدق على إزالتها اسم الاستنجاء ، وذكر جماعة من الأصحاب أن المراد تجاوز النجاسة عن المخرج وإن لم يتفاحش ، وهو بعيد»^(٩) انتهى .

وفي الذخيرة : «والظاهر أن المراد بالتعدي في عبارات الأصحاب

(١) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة ص ٤٨٧ .

(٤) الانتصار : الطهارة / في الاستنجاء ص ١٦ .

(٥) ذكرى الشيعة : في الاستنجاء ص ٢١ .

(٦) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٣ .

(٧) مسالك الأنفهام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٣ .

(٨) الروضة البهية : الطهارة / احكام التخلي ج ١ ص ٨٣ .

(٩) مدارك الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٦٦ .

تعدّي حواشي الدبر وإن لم يصل إلى الإلية ، ويظهر من التذكرة نقل الإجماع على ذلك ، وكذا يفهم الإجماع من كلام الشارح الفاضل ، ولولا ذلك لم يبعد تفسيره بوصول النجاسة إلى محل لا يعتاد وصولها إليه ، ولا يصدق على إزالتها اسم الاستنجاء ، كما ذكره صاحب المدارك ، فإنّ الدليل يساعد عليه - إلى أن قال : - ولا يخفى أنّ الأخبار الدالة على الاكتفاء بالأحجار مطلقة من غير تفصيل بالمتعدّي وغيره ، فإن لم يكن إجماع على الحكم المذكور كان للتأمل مجال ، نعم لو فسر التعدّي بذلك المعنى الآخر صحّ بلا ريب «^(١) انتهى .

وفي مجمع البرهان : « إنّ أخبار الاكتفاء بالأحجار خالية عن التقييد ، بل ظاهرها العموم ، فلولا دعوى الإجماع لأمكن القول بالمطلق ، إلّا ما يتفاحش بحيث يخرج عن العادة ويصل إلى الإلية ، كما اعتبروا ذلك في عدم عفوماء الاستنجاء ، ولولا دعوى العلامة الإجماع في التذكرة على أنّ المتعدّي هو ما يتعدّى عن المخرج في الجملة ولولم يصل إلى الحدّ المذكور لقلت : مراد الأصحاب بالتعدّي ما قلناه ؛ لعموم الأدلة مع عدم المخصص ، ولأنّ شرعية المسح لرفع الحرج والضيق كما دلّ عليه النقل والعقل ، وذلك يناسب الاكتفاء فيما هو العادة لا النادر الذي هو قليل الوقوع ، وأيضاً يبعد اعتبار الشارع في الاستعمال أموراً دقيقة ذكرها بعض الأصحاب بحيث يصير في غاية الإشكال ، فيفوت مقصوده ، فالذي يقتضيه النظر في الدليل عدم الالتفات إلى هذه الأمور ، وحصول التطهير مطلقاً ، إلّا على وجه يعلم تنجيس غير الموضع المتعارف والتعدّي العرفي ، إذ لا شرعيّ له ، والاحتياط

معه» ^(١) انتهى ونحو ذلك نقل عن الخوانساري ^(٢).

وفي الحقائق: «إنَّ بيان معنى التعدي لا يخلو من إجمال وإشكال، حيث إنَّ ما صرَّح به الأصحاب من أنَّه عبارة عن تجاوز الغائط للمخرج -وهو حواشي الدبر- وإن لم يبلغ الإليتين، لا دليل عليه في أخبار الاستنجاء بالأجار الواردة من طرقنا، بل هي مطلقة- إلى أن قال :- والظاهر أنَّ مستند أصحابنا في ذلك هو الإجماع، كما صرَّح به جماعة منهم، ومن ثمَّ توقَّف فيه جملة من متأخري المتأخرين، بل جزم البعض كالسيد السند في المدارك بأنَّه ينبغي أن يراد بالتعدي وصول النجاسة إلى محل لا يعتاد وصولها إليه، ولا يصدق على إزالتها اسم الاستنجاء، وهو الأقرب؛ لعموم الأدلة، ولبناء الشرعية على المتعارف دون النادر، ولما صرَّحوا به في ماء الاستنجاء من الحكم بطهارته ما لم يتفاحش بحيث يخرج عن مسمى الاستنجاء» ^(٣) انتهى.

قلت: قد عرفت أنَّ المستند في أصل الحكم الإجماعات المنقولة، مع نسبته له في الذكرى إلى الرواية، ولعلَّه أشار إلى ما رواه في الاعتبار عنه (عليه السلام) «يكفي أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز المحلَّ» ^(٤)، لكنَّ الظاهر من ملاحظة كلامه أنَّها من طرق العامة، فلا ينفع انجبارها بالشهرة؛ إذ ظاهر الأصحاب عدم الالتفات إلى أخبار العامة وإن انجبرت.

(١) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٩٠.

(٢) مشارق الشموس: الطهارة/ في التخلي ص ٧٤.

(٣) الحقائق الناضرة: الطهارة/ الآداب الواجبة في الخلوة ج ٢ ص ٢٦-٢٧، وفيه: «وبناء

الاحكام الشرعية على المتعارف...».

(٤) المعتبر: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٨.

والذي يظهر لي في المقام أنّ الأصحاب (قدّس الله أرواحهم) لم يريدوا ما فهمه هؤلاء منهم من مطلق التعدي، وأنكروا عليهم ذلك غاية الإنكار، بل الظاهر منهم إرادة التعدي عن المحلّ الذي يعتاد وصول النجاسة إليه؛ لما عرفت أنّ رؤساءهم لم يذكروا تحديد التعدي، فيحمل على ما كان خارقاً للمتعارف المعتاد، كما يشعر بذلك أنّهم ذكروه في مقابلة ما ذهب إليه الشافعي^(١) من الاجتزاء بالأحجار وإن وصل إلى باطن الإليتين، بل يشير إليه قول بعضهم^(٢): «إنّه لا بدّ من الماء وإن لم يبلغ باطن الإليتين، وذلك لأنّه بدونه يخرج عن المتعارف المعتاد.

وكيف يسوغ لأحد أن يحمل كلامهم على إرادة مطلق التعدي، مع أنّه لازم لخروج الغائط في الغالب؟! مع أنّ الاستنجاء بالأحجار كان هو المتعارف في ذلك الزمان، بل يظهر من الروايات^(٣) أنّه لم يعرف غيره حتّى نزل قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(٤) في الرجل الذي أكل طعاماً فلانته بطنه فاستنجد بالماء، فشرع هناك التخيير بينه وبين الأحجار.

وممّا يرشد إلى هذا أيضاً أنّ العلامة في المنتهى^(٥) استدلّ على وجوب

(١) الام: الطهارة/ في الاستنجاء ج ١ ص ٢٢، المجموع: الطهارة/ في الاستنجاء ج ٢ ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) كالعلامة في النهاية: الطهارة/ فيما يستنجد عنه ج ١ ص ٨٧، والشهيد الثاني في المسالك: الطهارة/ في الاستنجاء ج ١ ص ٣.

(٣) تقدم ما يدل على ذلك في ص ٤١.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ في الاستطابة ج ١ ص ٤٤.

إزالة المتعدي بالماء بأنه إنما شرع الأجار لأجل المشقة الحاصلة من تكرّر الغسل مع تكرّر النجاسة ، أمّا ما لا يتكرّر فيه حصول النجاسة فلا يجزي فيه إلّا الغسل كالساق والفخذ ، وهو كالصرّيح في إرادة التعدي بغير المعتاد .

وكأنّ الذي أوقعهم في الوهم تفسير المتأخّرين^(١) للتعدي بالتعدي عن حواشي المخرج ، وهو - مع أنّه وقع من متأخري المتأخّرين - ممكن الحمل على ما ذكرنا أيضاً ، وما نقله بعضهم^(٢) عن التذكرة من الإجماع على أنّ المراد بالتعدي هو مطلق التعدي لم أجده فيها ، بل الموجود فيها : « الغائط إن تعدى المخرج وجب فيه الغسل بالماء إجماعاً »^(٣) ، وهو كسائر عبارات الأصحاب .

نعم قال فيها بعد ذلك : « ويشترط في الاستنجاء بالأحجار أمور ، منها : عدم التعدي ، فلو تعدى المخرج وجب الماء ، وهو أحد قولي الشافعي ، وفي الآخر لا يشترط ، فإنّ الخروج لا ينفكّ منه غالباً ، واشترط عدم الزيادة على القدر المعتاد ، وهو أنّ يتلوّث المخرج وما حواله ، وإن زاد عليه ولم يتجاوز الغائط صفحتي الإليتين فقولان »^(٤) انتهى .

فقد يشعر نسبة ذلك إلى الشافعي أنّ المراد بالتعدي عندنا هو مطلق التعدي حتّى على المحلّ المعتاد ، لكنّ التعويل على مثل هذه العبارة في مخالفة هذا الحكم الذي كاد أن يكون قطعياً ممّا لا ينبغي أن يرتكبه فقيه .

(١) كالشهيد الثاني والخراساني في عبارتهما التي مرّت عن قريب .

(٢) كالاردبيلي والخراساني في عبارتهما اللتين مرّ ذكرهما عن قريب .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٤) المصدر السابق .

على أنّ ما نقله عن الشافعي فيها خلاف ما نقله عنه في المنتهى ، قال فيه : « إذا تعدّى المخرج تعيّن الماء ، وهو أحد قولي الشافعي ، والقول الثاني له ، وعن اسحاق أنّه إذا تعدّى إلى باطن الإليتين ولم يتجاوز إلى ظاهرهما فإنّه يجزيه الحجارة ، فإن تجاوز ذلك فظهر على الإليتين وجب الماء عنده قولاً واحداً » ^(١) انتهى . وهو ظاهر فيما قلنا .

ومما يدلّ على ما ذكرنا من أنّ مرادهم بالتعدّي إنّما هو عن محلّ العادة استدلال المصنّف في المعتبر ^(٢) على وجوب الماء في التعدّي بقوله (عليه السلام) : « يكفي أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محلّ العادة » ، وهو كالصرّيح فيما قلناه ، فلا ينبغي الإشكال حينئذٍ في أنّ مراد الأصحاب التعدّي عن محلّ المعتاد .

نعم هل يراد به بحيث يخرج عن مسمّى الاستنجاء ، أو لا بدّ من الماء وإن لم تخرج ^(٣) عن مسمّى الاستنجاء ، فيكون الماء حينئذٍ طاهراً ؟ قد سمعت من بعضهم ^(٤) دعوى اتّحاد الأمرين ، وأنّ المراد بالتعدّي هنا هو المراد هناك ، وهو الخروج عن مسمّى الاستنجاء .

ويمكن أن يقال بخلافه ، كما يظهر من ملاحظة عباراتهم ، وذكرهم له بالخصوص ، وعدم الاستدلال عليه بالخروج عن مسمّى الاستنجاء ممّن وقفت على كتبهم ، بل العلامة في المنتهى ^(٥) أكثر من الأدلّة الواهية جدّاً

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٤ .

(٢) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) لعل الأولى : يخرج .

(٤) كالاردبيلي في عبارته التي نقلها في ص ٢٩ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٤ .

على المطلوب ولم يذكر مثل ذلك فيها ، وإلا كان عليه أن يذكره معتمداً عليه ؛ ضرورة خروجه عن مستمى الاستنجاء ، فلا تجزي الأحجار ؛ لأن مشروعيّتها فيه .

على أنّ ذكرهم له في خصوص المقام يشعر بدخوله تحت اسم الاستنجاء ، بل قد يوميء إلى ذلك أنّه لم يذكر الأكثر هذا الشرط في ماء الاستنجاء ، بل اشترطوا فيه أن لا تصيبه نجاسة من خارج ، وأن لا يتغير أحد أوصافه .

نعم نبّه عليه بعض المتأخرين^(١) ، وهو في غير محله إن أراد كونه شرطاً ؛ لعدم دخوله تحت ماء الاستنجاء حينئذٍ ، وقد عرفت أنّه هنا اشترطه جمع من الأصحاب ، بل نقل^(٢) عليه الإجماع ، بل يظهر من بعضهم^(٣) أنّ دليله الإجماع ، وما ذاك إلا لدخوله تحت اسم الاستنجاء ، ولا ينافيه المعنى اللغوي .

ويزيد ذلك تأييداً استدلال كشف اللثام^(٤) على استحباب الجمع بين الأحجار والماء في المتعدّي بقوله (عليه السلام) : « جرت السنّة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار ، ويتبع بالماء »^(٥) .

وما يقال : إنّ بناءً على ذلك لم يزال بالأحجار ، مع أنّ الأدلّة

(١) كصاحب المدارك فيما نقل من عبارته عن قريب .

(٢) كما في تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٣) كالارديلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٩٠ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٠ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٦٩ ج ١ ص ٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب

احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٤٦ .

مطلقة بالاستنجاء بها ؟ يدفعه : أولاً : انصرافها إلى الفرد الغالب المتعارف ، وهو غير المتعدّي محلّ العادة ، وثانياً : الإجماع المنقول^(١) بل المحصل على أنّه متى تجاوز المحلّ المعتاد تعيّن غسله بالماء .

لا يقال : إنّ مقتضى الأوّل عدم طهارة الماء الذي يغسل به ؛ لانصراف ما دلّ على طهارة ماء الاستنجاء إلى غيره أيضاً ؛ لأنّ الظاهر من الأصحاب في ذلك المقام الحكم بالطهارة حتّى يتعدّى تعدياً يخرج به عن مسمّى الاستنجاء ، فتأمل .

ثمّ إذا تعدّى الغائط التعديّ الذي يعيّن الغسل بالماء ، فهل يسقط هناك الاستنجاء بالأحجار حتّى في المحلّ المعتاد ، أو يجوز إزالة المعتاد بالأحجار والزائد بالماء ؟ ظاهر عباراتهم الأوّل ، لكن لا يسعد في النظر الثاني ، فتأمل .

﴿ وإذا لم يتعدّ الغائط ذلك التعديّ ﴾ كان مخيراً بين الماء والأحجار إجماعاً محصلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) مستفيضاً ، بل كاد يكون متواتراً ، وستّة^(٤) كذلك ، فما في بعض الروايات من ظهور عدم الاجتزاء

(١) في رياض المسائل : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٥ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٤٠ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في الاستطابة ص ٢٧ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٧ .

(٣) ممن نقل الإجماع : المصنف في المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٨-١٢٩ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فيما يستنجى عنه ج ١ ص ٨٧ ، وصاحب المدارك : الطهارة / في الاستنجاء

ج ١ ص ١٦٧ .

(٤) سيأتي قريباً ذكر الروايات الدالة على ذلك .

بالأحجار إتماً مطلقاً^(١) أو مع وجود الماء^(٢)، مطرحة، أو محمولة على تأكد استحباب الماء، أو على تعدي الغائط، أو نحو ذلك.

❦ والاستنجاء ❦ بالماء أفضل ❦ للإجماع المنقول في كشف اللثام^(٣)، ولقول النبي (صلى الله عليه وآله) لبعض نسائه: «مري نساء المدينة أن يستنجين بالماء ويبالغن، فإنه مطهرة للحواشي، ومذهبة للبواسير»^(٤).

وقوله (صلى الله عليه وآله) أيضاً: «إذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترّاً إذا لم يكن الماء»^(٥) للإجماع على عدم العمل بالشرط، فيحمل حينئذٍ على الاستحباب.

ولقوله (صلى الله عليه وآله) أيضاً: «يامعشر الأنصار إن الله قد أحسن الثناء عليكم، فماذا تصنعون؟ قالوا: نستنجي بالماء»^(٦).

(١) كما في مثل ما رواه الشيخ باسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله (ع): «في الرجل ينسى أن يغسل دبره بالماء حتى صلى، إلا أنه قد تمسح بثلاثة أحجار، قال: إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الوضوء وليعد الصلاة».

تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٦٦ ج ١ ص ٤٥، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ٤ ج ١ ص ٥٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من أبواب أحكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٣.
(٢) كما في قول النبي (ص) -الآتي-: «إذا استنجى أحدكم ...».

(٣) كشف اللثام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٢٠.

(٤) الكافي: باب القول عند دخول الخلاء ح ١٢ ج ٣ ص ١٨، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٦٤ ج ١ ص ٤٤، وسائل الشيعة: باب ٩ من أبواب أحكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٢٢.

(٥) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٦٥ ج ١ ص ٤٥، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ٣ ج ١ ص ٥٢، وسائل الشيعة: باب ٩ من أبواب أحكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٢٣.

(٦) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٥ ح ١٥ ج ١ ص ٣٥٤، وسائل الشيعة: باب ٣٤ من أبواب

وقول الصادق (عليه السلام) : « كان الناس يستنجون بالكرسف ^(١) والأحجار ، ثم أحدث الوضوء ، وهو خلق كريم ، فأمر به رسول الله (صلى الله عليه وآله) وصنعه ، فأُنزل الله تعالى في كتابه (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) » ^(٢) .

وربما يشعر به صحيحة زرارة ؛ لقوله (عليه السلام) فيها : « ... ويجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار ... » ^(٣) ، إلى غير ذلك من الأخبار .

كل ذلك مع كونه أبلغ في التنظيف ؛ لإزالته العين والأثر ، بخلاف الأحجار .

ولا ينافي الوجوب التخيري الاستحباب ، كما لا تنافي الكراهة الوجوب ؛ لكون المراد بالأول أكثر ثواباً من الآخر ، وبالثاني الأقل ، كما بين في محله ، وربما أُجيب بأن متعلق الوجوب الطبيعة ، والاستحباب الفرد .

وما يقال : إِنَّ المستحب ما جاز تركه لا إلى البدل ، والواجب ما لا يجوز تركه لا إلى بدل ، فقد يجاب عنه بأن له اعتبارين ، فمن حيث الاستحباب يجوز تركه لا إلى بدل عنه في ذلك ، ومن حيث الوجوب له بدل .

احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٥٠ .

(١) الكرسف : القطن . مجمع البحرين : ج ٥ ص ١١٠ مادة (كرسف) .

(٢) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ح ١٣ ج ٣ ص ١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من

ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٥٠ .

(٣) تقدم في ص ٢٥ .

أويقال : إنّه لا معنى لأخذ البدليّة في تعريف الواجب ، بل هي مضادة لمعنى الوجوب ، وحينئذٍ لا يكون الواجب الفرد بل الطبيعة ، وهو مفهوم أحدهما ، ولا ينافي ذلك استحباب خصوص الفرد . وما يقال : إنّ الفرد متحد مع الطبيعة ، مدفوع بجواز اجتماع الوجوب والندب باعتبارين ، وإن كان لنا في ذلك بحث ليس المقام محلّ ذكره .

ولعلّه يرجع إلى ما ذكرنا أولاً ما أُجيب به هنا من أنّه لا منافاة بين الوجوب لنفسه واستحبابه بالإضافة إلى الغير ، كما لا منافاة بين الوجوب للنفس والاستحباب للغير أو عكسه ، كغسل الجنابة لأجل صلاة النافلة على القول بوجوبه لنفسه ، وكالوضوء بالنسبة للفريضة ، فتأمل جيّداً ، وللمبحث في ذلك محلّ آخر .

﴿والجمع﴾ بين الماء والأحجار ﴿أكمل﴾ كما في التحرير^(١) والتذكرة^(٢) ، وقد يستظهر من الخلاف^(٣) والمنتهى^(٤) والمعتبر^(٥) الإجماع عليه .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - المرسل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « جرت الستة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار ويتبع بالماء »^(٦) . ويؤيده من الاعتبار ما فيه من الجمع بين المطهرين ، والاستظهار بإزالة

(١) تحرير الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٧ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٩ ج ١ ص ١٠٣-١٠٤ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٥ .

(٥) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٨-١٢٩ .

(٦) تقدم في ص ٥٧ .

النجاسة، مع ما فيه من حفظ اليد من الاستقذار وبقاء الرائحة فيها ، ولهذا والخبر المتقدم ينبغي تقديم الأحجار وإن أُطلق الحكم في كثير من عباراتهم^(١).

وظاهر عبارة المصنف وما ضاهاها كون الحكم المذكور في غير المتعدي ، وصرح في المعتبر^(٢) باستحباب الجمع وإن تعدى ، بل يظهر من العلامة في القواعد اختصاص الحكم بالمتعدي ؛ لقوله : « والماء أفضل ، كما أن الجمع أفضل في المتعدي »^(٣).

ويمكن رفع المنافاة بينها أن الأفضلية غير الأكملية ، فهو أكمل - كما ذكره المصنف - في غير المتعدي ، وأفضل في المتعدي ؛ إذ الكمال مرتبة ثانية في الفضيلة .

وعلى كل حال ، إقامة الدليل من السنة على استحباب الجمع في المتعدي لا تخلو من إشكال ، واحتمال التمسك بالمرسلة المتقدمة فهي - مع تسليم شمول اسم الاستنجاء للمتعدي - ظاهرة في غير المتعدي ؛ لكونه الفرد الغالب ، لكن أمر الاستحباب هيّن ، والله أعلم .

﴿ ولا يجزي ﴾ في الاستنجاء ﴿ أقل من ثلاثة أحجار ﴾ إذا لم يحصل النقاء به ، بل ولا بالثلاثة فما زاد إذا كان كذلك ، إجماعاً وقولاً^(٤)

(١) كعبارة المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٣ ، والموجز (ضمن الرسائل العشر) : الوضوء ص ٤٠ ، وكفاية الاحكام : الطهارة / كيفية التخلي ص ٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٦ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ ، والمصنف في المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٩ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٥ ، والشهيد في الذكري : في الاستنجاء ص ٢١ .

واحدًا ، فإطلاق ما دلّ على الاجتزاء بالثلاثة محمول على ما إذا حصل النقاء بها ، كما يقضي بذلك حسنة ابن المغيرة^(١) وخبر يونس^(٢) .

أما إذا حصل النقاء بالأقلّ ، فهل يجب الإكمال تعبدًا أم لا ؟ قولان ، خيرة المصنّف الأوّل ، وبه صرح في المعتبر^(٣) والنافع^(٤) والمنتهى^(٥) والتحرير^(٦) والارشاد^(٧) والقواعد^(٨) وجامع المقاصد^(٩) ، وهو ظاهر اللعة^(١٠) ، بل لعلّه ظاهر المقنعة كما في كشف اللثام^(١١) ، قال : « وإن كان حدثه من الغائط استعمل ثلاثة ، يأخذ واحدًا فيمسح به موضع النجو ، ثمّ يلقيه ، ثمّ الثاني والثالث كذلك - إلى أن قال :- ولا يجوز له التطهير بمجر واحد »^(١٢) ، لكن عن السرائر^(١٣) عن المفيد عدم الوجوب . وفي الخلاف : « وإن نقي بدون الثلاثة استعمل ثلاثة سنة » ، لكن استدلّ على ذلك بقوله (عليه السلام) : « ويمسح بثلاثة أحجار »^(١٤) ،

(١) تقدمت في ص ٤١ و ٤٢ . (٢) تقدم في ص ٤٢ .

(٣) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٧ .

(٤) المختصر النافع : الطهارة / الوضوء ص ٥ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٥ .

(٦) تحرير الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٧ .

(٧) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

(٨) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٧ .

(١٠) اللعة الدمشقية : الطهارة / احكام التخلي ج ١ ص ٨٣ .

(١١) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٠ .

(١٢) المقنعة : الطهارة / صفة التيمم ص ٦٢ .

(١٣) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦ .

(١٤) مستدرك الوسائل : باب ٢٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٧٤ ، سنن البيهقي باب

قال : « وظاهره الوجوب ، إلّا أن يقوم دليل » ^(١) انتهى . فيكون قرينة على إرادته من السنّة الوجوب .

ولعله حينئذٍ يحتمله ما عن النهاية ، قال : « وإن نقي بوحدة استعمال الثلاثة سنّة » ^(٢) .

ونحوه ما في الوسيلة ، لكن قال : « وإن لم تزل بثلاثة استعمال حتّى نزول فرضاً » ^(٣) ، فمقابلته بالفرض يشعر ^(٤) أنّ مراده بالسنّة الاستحباب .

وكذلك ما عن المهذب ، قال : « إن نقي الموضع بواحد فينبغي أن يستعمل آخرين سنّة » ^(٥) .

وعن الغنية : « وفي السنّة أن يكون بثلاثة ، إلّا أن الماء أفضل » ^(٦) . وفي المبسوط : « إنّه إن نقي بدون الثلاثة استعمال الثلاثة عبادة » ^(٧) .

وكيف كان فقد نقل أيضاً عن ظاهر المراسم ^(٨) والكافي ^(٩) وصرح

النبي عن استقبال القبلة ج ١ ص ٩١ .

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٠ ج ١ ص ١٠٤-١٠٥ ، وفي المصدر : « وليستنج » .

(٢) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٠ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٧ .

(٤) لعل الأولى : تشعر .

(٥) المهذب : الطهارة / الاستنجاء ج ١ ص ٤٠ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٧) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(٨) المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٢ .

(٩) الكافي في الفقه : الصلاة / الشرط الثاني من شروطها ص ١٢٧ .

السرائر^(١) والذكرى^(٢) والدروس^(٣) والبيان^(٤)، بل حكى جماعة^(٥) عليه الشهرة، خلافاً لجماعة من متأخري المتأخرين، فاختروا العدم، كصاحبي المدارك^(٦) والذخيرة^(٧) وغيرها^(٨)، وهو المنقول عن المفيد^(٩) والعلامة في المختلف^(١٠)، وربما احتمله عبارة النهاية المتقدمة، وقد سمعت عبارة الوسيلة والمهذب والغنية والمبسوط.

وعلى كل حال فحجة المشهور الأصل. والمناقشة فيه بأن الطهارة لغة النظافة والنزاهة، وليس لها وضع شرعي بالنسبة إلى إزالة النجاسة، فهي في الحقيقة كألفاظ المعاملة ونحوها، وما اعتبره الشارع في بعضها كالإطهارة بالماء بالغسلتين ونحوه إنما هو على وجه الشرطية، فيتجه حينئذٍ في ما شك فيه منها، ويكون الأصل في كل ما أزيل حساً أن يكون طاهراً شرعاً، سيما بما علم من الشارع جعله مزيداً لها في الجملة.

(١) السرائر: الطهارة/ احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦.

(٢) ذكرى الشيعة: في الاستنجاء ص ٢١.

(٣) الدروس الشرعية: الطهارة/ آداب التخلي ص ٢.

(٤) البيان: الطهارة/ اسبابها ص ٦.

(٥) كصاحب المدارك: الطهارة/ في الاستنجاء ج ١ ص ١٦٨، وذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ١٨، والحدائق الناضرة: الطهارة/ الآداب الواجبة في الخلوة ج ٢ ص ٣٤.

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة/ في الاستنجاء ج ١ ص ١٦٨-١٦٩.

(٧) ذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ١٩.

(٨) كالكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٤٤ ج ١ ص ٤٢، والخنوساري في مشارق الشمس: الطهارة/ احكام التخلي ص ٧٧.

(٩) نقله عنه في السرائر كما سبق، وتقدم نقل عبارته.

(١٠) مختلف الشيعة: الطهارة/ في التخلي ص ١٩.

ففيها: أولاً: عدم وجود لفظ التطهير بالحجر في المقام حتى يتمسك بما سمعت. وثانياً: لفظ الطهارة وإن لم يكن لها وضع شرعي، إلا أن لها مراداً شرعياً غير المعنى اللغوي، كما يرشد إليه استعمال لفظ النجس الغير^(١) المستقدر شرعاً، فالمراد من الطهارة حينئذٍ شرعاً رفع المنع الشرعي، وهو لا يحصل العلم به إلا من قبل الشرع، فكل ما ثبت ممنوعة الصلاة فيه يستصحب بقاؤه حتى يعلم الرفع من الشرع، فتأمل.

وقول^(٢) أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح زرارة: «لا صلاة إلا بطهور، ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار، بذلك جرت السنة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ...»^(٣)، فإن قوله «يجزئك» يشعر بأنه أقل ما يجزئك، مضافاً إلى قوله (عليه السلام): «بذلك جرت السنة من رسول الله (صلى الله عليه وآله)».

وقوله أيضاً في خبر زرارة: جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يسمح العجان ...»^(٤).

وقوله (عليه السلام) أيضاً: «يجزي من الغائط المسح بالأحجار، ولا يجزي من البول إلا الماء»^(٥)؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، كالخبر المنقول

(١) الاصح بحسب السياق: لغير.

(٢) معطوف على قوله في الصفحة السابقة س ٦: الأصل.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٣ ح ٨٣ ج ١ ص ٤٩، الاستبصار: الطهارة/باب ٣١ ح ١٥ ج ١ ص ٥٥، وسائل الشيعية: باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٢.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٣ ح ٦٨ ج ١ ص ٤٦، وسائل الشيعية: باب ٣٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٤٦، والعجان: ما بين الخنصية وحلقة الدبر. مجمع البحرين: ج ٦ ص ٢٨١ مادة (عجن).

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٣ ح ٨٦ ج ١ ص ٥٠، الاستبصار: الطهارة/باب ٣١

عن الخصال عن عليّ بن الحسين (عليه السلام) قال : « ... كان الناس يستنجون بالأحجار... »^(١).

وفي خبر أبي خديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « كان الناس يستنجون بثلاثة أحجار... »^(٢).

وفي خبر جميل بن دراج عنه (عليه السلام) أيضاً « كان الناس يستنجون بالكرسف والأحجار... »^(٣).

واستدلّ الشيخ في الخلاف^(٤) على اعتبار العدد بقوله (صلى الله عليه وآله) : « وليستنج بثلاثة أحجار »^(٥). والظاهر أنّه رواية عامية ؛ إذ لم أقف عليها من طرقنا ، ومثلها ما روي عن سلمان (رضي الله عنه) عنه قال : « نهانا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن نستنجي بأقلّ من ثلاثة أحجار »^(٦).

ومما يؤيده أيضاً أنّه لا ريب في بقاء الأجزاء الصغار المسماة بالأثر في لسانهم ، فيستصحب حينئذٍ منعها من الصلاة حتّى يثبت العفو عنها ، ولم يثبت إلّا بعد إمرار الثلاثة عليها وإن لم تقلعها . وأيضاً من المعلوم أنّه

ح ٢١ ج ١ ص ٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٤٦ .

(١) الخصال : باب الثلاثة ح ٢٦٧ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢٥١ ، والحديث عن أبي عبد الله (عليه السلام) .

(٢) علل الشرائع : باب ٢٠٥ ح ١ ج ١ ص ٢٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٥٠ .

(٣) تقدم في ص ٦٠ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٠ ج ١ ص ١٠٥ .

(٥) تقدم في ص ٦٣ .

(٦) مستدرك الوسائل : باب ٢٢ من ابواب احكام الخلوة ح ١٠ ج ١ ص ٢٧٥ .

لا يمكن العلم بنقاء المحلّ، بل المراد نقاء الحجارة التي لم تستعمل حتّى تكون دليلاً عليه، وهو في الحجر الواحد غير متحقق، لمباشرة أولاً للنجاسة.

ولكنك خبير بما في هذه الأدلة من الضعف، فإنّ الأصل مقطوع بالحسن كالصحيح عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «قلت له: للاستنجاء حدّ؟ قال: لا، حتّى ينقى ما ثمة...»^(١) إلى آخره. وخبر يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال، قال: يغسل ذكره ويذهب الغائط...»^(٢).

مضافاً إلى مطلقات المسح^(٣) والاستنجاء^(٤)؛ إذ معنى الاستنجاء غسل محلّ النجوى أو مسحه، وعن القاموس: «أنّ النجوى ما يخرج من البطن من ريح أو غائط، واستنجى أي غسل بالماء أو مسح بالحجر»^(٥)، وعن

(١) تقدم في ص ٤١ و ٤٢.

(٢) تقدم في ص ٤٢.

(٣) مثل ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، قال: «سمعت أبا جعفر (ع) يقول: كان الحسين بن علي (ع) يتمسح من الغائط بالكرسف...».

تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٥ ح ١٨ ج ١ ص ٣٥٤، وسائل الشيعة: باب ٣٥ من ابواب احكام الخلوة ج ٣ ص ٢٥٢.

(٤) مثل ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة قال: «كان يستنجي من البول ثلاث مرات ومن الغائط بالمدر والخرق».

تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٩ ح ٩ ج ١ ص ٢٠٩، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ج ٦ ص ٢٤٢.

(٥) القاموس المحيط: ج ٤ ص ٣٩٣ مادة (نجا).

الجوهري : « استنجى أي غسل موضع النجوى أو مسحه » ^(١) ، مضافاً إلى استبعاد وجوب الإمرار تعبدًا من غير فائدة أصلاً .

وما يقال : إن رواية النقاء ظاهرة في الغسل بالماء ؛ لما علمت أن الحجر لا يحصل معه النقاء ، مضافاً إلى قوله في ذيلها : « ينقى ما ثمة ويبقى الريح ، فقال : الريح لا ينظر إليها » ؛ فإن جزمه بالنقاء واستشكله بمجرد بقاء الريح الحاصلة من غير نجاسة ظاهر في ذلك .

ممنوع ؛ لأن بقاء تلك الأجزاء لا تمنع عن صدق اسم النقاء ، بل سؤاله عن الريح كاد يكون ظاهراً في الاستنجاء بالحجر ؛ لعدم بقاء الريح غالباً في الاستنجاء بالماء .

وكذا ما يقال في الخبر الثاني : إن السؤال قد اشتمل على الوضوء الظاهر في الغسل ؛ إذ اشتماله عليه لا يقضي بكون الجواب كذلك ، خصوصاً مع تغيير جوابه (عليه السلام) ، حيث قال في البول : « اغسله » ، وفي الغائط « أذهب » ، ولو أراد (عليه السلام) الماء لقال : اغسلها .

وأما الأخبار فمنها ما هو ظاهر في أن المراد بالأحجار الجنس في مقابلة الماء ، وما اشتمل فيها على العدد لا ظهور له في الوجوب .

وما يقال : إن الروایتين العاميتين لا بأس بهما بعد انجبارهما بالشهرة ، فيه : أنه مخالف لطريقة الأصحاب من الإعراض عن أخبارهم ، بحيث لا تقومها الشهرة ، إلا شهرة رواية الأصحاب له مع العمل به .

وكذا ما يقال أيضاً : إن تلك الأخبار وإن ضعف سندها ودلالاتها لكنها أقوى مما ذكرت ؛ لانجبارها بالشهرة ، فيه : أن جملة من كلام

المتقدمين من أصحابنا كاد يكون ظاهراً في عدم الوجوب ، وقد سمعت عبارة الغنية ، حيث قال : « وفي الستة أن تكون ثلاثة إلّا أنّ الماء أفضل - إلى أن قال :- كل ذلك بدليل الإجماع » .

وأيضاً قد يقال : إنّ الأخبار المشتملة على العدد لا حجة في مفهومها ؛ لكونها واردة مورد الغالب من عدم حصول النقاء إلّا بذلك .

ومعارضته بأنّ هذا يرفع الوثوق بالاستدلال بالمطلق ؛ لكونه أيضاً منصرفاً إليه ، يدفعها : أمّا أولاً : فبإمكان الفرق بين الغلبة التي يضعف معها دلالة مثل هذا المفهوم ، وبين الغلبة التي تصرف المطلق ، فإنّه مأخوذ في الثانية أن يكون ما عداها نادراً جداً بالنسبة للإطلاق ، ألا ترى أنّ ندرة الوجود لا تقدح في تناول المطلق ، بخلافها بالنسبة إلى المفهوم .

وثانياً : بأنّه قد يدعى أنّ ما نحن فيه من باب العام ؛ إذ هو لعدم استقلال الجواب عن السؤال كان بمنزلة قوله : لاحد للاستنجاء ، كما هو واضح .

على أنّه كيف يدعى الندرة القادحة في خصوص المقام ، مع أنّه كان ذلك غالباً في أهل تلك النواحي لحرارة أمزجتهم ، فكانوا يعبرون بعرأ ، كما أشارت إليه بعض الأخبار^(١) ، معللة ذلك بأنهم كانوا يأكلون البسر . فالحاصل : دعوى الندرة التي تكون سبباً لعدم العمل بالمطلق بإطلاقه ممنوعة أشد المنع ، فتأمل .

وربما يرشد إليه ما ستسمعه من أنّ المشهورين القائلين بالتثليث الاجتزاء بالتوزيع ، وهو قاضٍ بإزالة الحجر الواحد النجاسة ، ولولا مخافة

(١) علل الشرائع : باب ٢٠٥ ح ١ ج ١ ص ٢٨٦ ، وسائل الشريعة : باب ٣٤ من أبواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٥٠ .

خرق الإجماع المركّب لأمكن القول والجمع بين الروايات المنجبرة بالشبهة وبين الخبرين المذكورين بمحصول الطهارة بالأقلّ ووجوب الإكمال تعبدًا ، بل يمكن حمل بعض عبارات القدماء عليه ، بل في جامع المقاصد بعد اختياره المشهور قال : « وهل الحكم بالطهارة موقوف على الإكمال ، أم الطهارة دائرة مع النقاء والإكمال واجب ؟ الظاهر الأوّل »^(١) انتهى . فإنّ ترديده بين الأمرين ظاهر في عدم كونه مقطوعاً به .

ومما يمكن أن يؤيد به خلاف المشهور أيضاً أنّ ما ذكره من الروايات قد دخلها التأويل ، وذلك لأنّ المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل قد حكي في الخلاف^(٢) وعن الغنية^(٣) ، أنّه يكتفى بكل جسم طاهر قالع للنجاسة سواء كان حجراً أو غيره .

بل يدلّ عليه مضافاً إلى ذلك الروايتان المطلقتان^(٤) ، وخبر ليث المرادي عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « سألته عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود ، فقال : أمّا العظم والروث فطعام الجنّ ... »^(٥) وخبر زرارة « سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول : كان الحسين بن عليّ (عليه السلام) يتمسّح من الغائط بالكرسف ولا يغسل »^(٦) ،

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٩٨ .

(٢) الخلاف : الطهارة/ مسألة ٥١ ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٤) أي روايتا ابن المغيرة ورواية يونس بن يعقوب اللتين مرتا في ص ٢٣ من ١٢-١٥ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٥ ح ١٦ ج ١ ص ٣٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من

ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٥١ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٥ ح ١٨ ج ١ ص ٣٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من

ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٥٢ .

كخبيره الآخر « كان يستنجي من البول ثلاث مرّات ، ومن الغائط بالمدر والخرق »^(١) .

لكنّ الاستدلال بهذه محتاج إلى التتميم بعدم القول بالفصل ، ولم أعثر على مدّعيه في المقام ، بل استحسّنه صاحب الذخيرة^(٢) ، سوى ما نقل عن المصابيح^(٣) من دعواه ، أو يقال : إنّه يفهم من ملاحظة جميعها جواز الاستنجاء بكلّ جسم مزيل .

وعن سلّار : « أنّه لا يجزي في الاستجمار إلّا ما كان أصله الأرض »^(٤) ، وربّما ظهر من المنقول عن ابن البراج^(٥) جواز استعمال الخرق والقطن إذا لم يتمكّن من الأحجار .

ويردّهما ما سمعت من الأخبار ، سيّما قوله في خبر زرارة : « إنّه (عليه السلام) كان يتمسّح بالكرسف » المعتضدة بالإجماعين المنقولين وفتوى المشهور ، بل نسبه في المنتهى^(٦) إلى أكثر أهل العلم ، مع ما في كلام سلّار من الإجمال ، وعن الشهيد في البيان^(٧) أنّه فسّره بالأرض وما ينبت فيها ، واستحسّنه .

وكأنّ ما نقل عن ابن الجنيد « إنّي لا أختار الاستنجاء بالآجر والخرق

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ٩ ج ١ ص ٢٠٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢٤٢ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٨ .

(٣) المصابيح في الفقه : الطهارة / الاستنجاء من الغائط ص ٣٩ (مخطوط) .

(٤) المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٢-٣٣ .

(٥) المهذب : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٤٠ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٥ .

(٧) البيان : الطهارة / في اسبابها ص ٦ .

إِلَّا أَنْ يَلْبَسَهُ طِينٌ أَوْ تَرَابٌ يَابِسٌ»^(١) ليس صريحاً في الخلاف ، وكذلك ما نقل عن السيّد (رحمه الله) أنّه قال : « يجوز الاستنجاء بالأحجار أو ما قام مقامها من المدر والخرق والخزف »^(٢) ، إذ لعلّ المراد بقوله : « أو ما قام مقامها » أي في الإزالة .

لكن يظهر من بعضهم^(٣) أنّه فهم منه المخالفة ، وربّما أيّد بأنّه مقتضى الجمع بين الأخبار بحمل المطلق على التقيّد . وفيه : - مع أنّ الذي اشتملت عليه الروايات أزيد ممّا ذكره السيّد - أنّ ما ذكرنا من الأخبار لا تقيّد فيها حتّى يحكم على المطلق ، فإنّ روايتي الفعل عدم دلالتها على التقييد واضحة ؛ إذ فعلهم (عليهم السلام) قد يكون اتفاقياً ، لأنّها كانت متيسرة لهم ، وكذلك خبر ليث ، فإنّ مفهومه دالّ على جواز الاستنجاء بالعود . ومن العجب أنّ صاحب الحقائق توقّف في الحكم قائلاً : « إنّ إطلاق الروايتين يمكن تقييده بخصوص الأفراد التي وردت بها النصوص ، والإجماع لا يخفى ما فيه »^(٤) ، وأنّت خير بما فيه .

ثمّ اعلم أنّ الذي يقتضيه الأخذ بظاهر عباراتهم من قولهم : « كلّ جسم » تعميم الحكم لأجزاء الإنسان نفسه وغيرها ، من يده ورجله ونحو ذلك ، فيجزّيه أن يسمح الغائط بأصابه حتّى ينقى . لكن للنظر فيه مجال ، هذا . وقد عرفت أنّه ممّا يمكن أن يؤيّد به خلاف المشهور أيضاً شهرة الاجتزاء بالتوزيع عندهم ؛ إذ هو في الحقيقة اكتفاء بالحجر الواحد ، وذلك

(١) نقله عنه في الذكرى : في الاستنجاء ص ٢١ ، وكشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٠ .

(٢) قاله في المصباح كما نقله عنه في المعبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣١ .

(٣) كالخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٨ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / الآداب الواجبة في الخلوة ج ٢ ص ٣١ .

لأنَّ كلَّ حجرٍ طهر موضعه ﴿١٠﴾ ولم يفده الحجر الثاني فائدة ، فالمتجه بناءً على وجوب التثليث ما ذكره المصنّف من أنّه ﴿١١﴾ يجب إمرار كلِّ حجر على موضع النجاسة ﴿١٢﴾ فلا يجزي التوزيع ؛ أي إمرار كلِّ حجر على موضع من مواضع النجاسة .

لكنَّ المشهور خلافه ، بل لم أعثر على موافق له صريح سوى بعض متأخري المتأخّرين ^(١) ، وقد صرح بالاجتزاء في المبسوط ^(٢) والمعتبر ^(٣) والمنتهى ^(٤) والتحرير ^(٥) والتذكرة ^(٦) والقواعد ^(٧) والمدارك ^(٨) والذخيرة ^(٩) وعن الجامع ^(١٠) ونهاية الأحكام ^(١١) والذكرى ^(١٢) والدروس ^(١٣) والبيان ^(١٤) وشارح الدروس ^(١٥) ، بل قال في الذخيرة ما حاصله : « إنّ

(١) منهم : السيد الطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٥ .

(٢) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٧ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٨ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٤ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٧٠ .

(٩) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٩ .

(١٠) الجامع للشرائع : الطهارة / في الاستطابة ص ٢٧ .

(١١) نهاية الاحكام : الطهارة / كيفية الاستنجاء ج ١ ص ٩٢ .

(١٢) ذكرى الشيعة : في الاستنجاء ص ٢١ .

(١٣) الدروس الشرعية : الطهارة / آداب التخلي ص ٢ .

(١٤) البيان : الطهارة / اسبابها ص ٦ .

(١٥) مشارق الشمس : الطهارة / احكام التخلي ص ٧٧ .

نسبة العدم إلى بعض الفقهاء في كلام مثل العلامة المراد به أهل الخلاف ، كما تشهد به الممارسة» ^(١) .

قلت : كأنه لم يلحظ الشرائع ، لكن نقل عن المفاتيح ^(٢) وشرحها ^(٣) للأستاذ نسبة ما ذهب إليه المصنف إلى الشهرة ، ولعلها أخذاه من إطلاق بعض الفتاوى التمسح بثلاثة أحجار ، وإلا فهو مشكل ؛ لما عرفت . وكيف كان ، فمستند المشهور صدق التمسح بثلاثة أحجار ؛ إذ ليس في الأدلة ما يدل على اشتراط مباشرة كل حجر موضع النجاسة ، كما أن مستند المصنف ومن وافقه أنه المتبادر من المسح بثلاثة ، بل غيره من الأفراد النادرة التي لا ينصرف الإطلاق إليها ، مع أن استصحاب النجاسة محكم .

وعن بعضهم أنه قال مؤيداً لما ذكره المصنف : « من أن هذا التوزيع لا يتحقق إلا بالحجرين ؛ لأن الحجر الثالث لابد أن يمسح بمجموع المحل حتى يعلم النقاء بلا شك ، وأيضاً المحل لابد أن يتكرر على بعضه الحجران الأولان أيضاً ؛ لاستحالة زوال النجاسة عن أي بعض منه بمسح واحد منها بحيث لم يمسح عليه الآخر أصلاً ومع ذلك يمسح بمجموع المحل بهذا التوزيع ، إذ لا شبهة في استحالة عادة ، فلابد أن يتكرر على ذلك البعض الأحجار الثلاث جميعاً ، ويتحقق فيه المسحات الثلاثة كمالاً ، نعم شيء من المحل

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٩ .

(٢) لم يتعرض في النسخة المطبوعة من المفاتيح لهذا الفرع أصلاً فضلاً عن نقل الشهرة . راجع

مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٤ ج ١ ص ٤٢ .

(٣) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٤٤ ذيل قول المصنف : « وبالمطعموم » الفرع الأول ج ١

ص ٢٥١ (مخطوط) .

يكتفى فيه بمسحين ، مسح للإزالة ، ومسح للاطلاع على الزوال ، فما ذكر من التوزيع ليس إلا مجرد فرض لا مصداق له في الخارج ، فلا معنى لحمل المطلقات عليه » انتهى .

وفيه نظر من وجوه ، يظهر بعضها ممّا قدّمنا سابقاً ، وإن كان الأقوى بناءً على وجوب التثليث عدم التوزيع ؛ لأنّه المتيقّن وغيره مشكوك فيه ، واستصحاب النجاسة محكّم ، مع أنّه الظاهر من قوله (عليه السلام) : « أن يمسح العجان » ، فتأمل .

﴿ ويكفي معه ﴾ أي مع الاستنجاء بالحجر ﴿ إزالة العين دون الأثر ﴾ وقد تقدّم الكلام فيه سابقاً^(١) .

﴿ وإذا لم ينق بالثلاثة فلا بدّ من الزيادة حتّى ينقى ﴾ إجماعاً محصّلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) ، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك الروايتان المتقدمتان سابقاً^(٤) ، نعم يستحبّ القطع على وتر ؛ لقوله (صلى الله عليه وآله) : « إذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترّاً »^(٥) ، وإطلاق الأخبار الاكتفاء بالثلاثة منزل على الغالب .

(١) في ص ٣٩ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في الاستطابة ص ٢٧ .

(٣) ممن نقل الاجماع : المصنف في المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٠ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٥ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / فيما يستجى به ج ١ ص ٩٠ .

(٤) في ص ٤١ - ٤٢ وص ٦١ .

(٥) ص ٤٢ وص ٦٨ .

﴿ولو نقي بدونها أكملها وجوباً﴾ كما تقدم ^(١) الكلام فيه .
 ﴿ولا يكفي﴾ بناءً على وجوب التثليث ﴿استعمال الحجر الواحد﴾
 مثلاً ﴿من ثلاث جهات﴾ كما هو ظاهر المقنعة ^(٢) وعن المصباح ^(٣)
 وصريح المعتبر ^(٤) والروضة ^(٥) والمدارك ^(٦) وكشف اللثام ^(٧)
 والحدائق ^(٨) والرياض ^(٩) وكشف الغطاء ^(١٠) ، بل ربّما كان ظاهر من
 اقتصر على التعبير بثلاثة أحجار ، كالاخلاف ^(١١) واللمعة ^(١٢) وعن
 المراسم ^(١٣) والكافي ^(١٤) والسرائر ^(١٥) وغيرها ^(١٦) ، والموجود في المبسوط :
 « والحجر إذا كانت له ثلاثة قرون فإنه يجزي عن ثلاثة أحجار عند بعض

(١) في ص ٦٣ س ٣ .

(٢) المقنعة : الطهارة / صفة التيمم ص ٦٢ .

(٣) مصباح المتجهد : الطهارة / كيفيتها ص ٦ .

(٤) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٢٩ .

(٥) الروضة البهية : الطهارة / أحكام التخلي ج ١ ص ٨٤ .

(٦) مدارك الأحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٧٢ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٠ .

(٨) الحدائق الناضرة : الطهارة / الآداب الواجبة في الخلوة ج ٢ ص ٣٧ .

(٩) رياض المسائل : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٥ .

(١٠) كشف الغطاء : الصلاة / في الاستنجاء ص ١١٣ .

(١١) الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٠ ج ١ ص ١٠٤-١٠٥ .

(١٢) اللمعة الدمشقية : الطهارة / أحكام التخلي ج ١ ص ٨٣ .

(١٣) المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٢ .

(١٤) الكافي في الفقه : الصلاة / الشرط الثاني من شروطها ص ١٢٧ .

(١٥) السرائر : الطهارة / أحكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦ .

(١٦) كالوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٧ ، وبصرة المتعلمين : الطهارة / آداب الخلوة ص ٥ ،

وكفاية الأحكام : الطهارة / كيفية التخلي ص ٢ .

أصحابنا ، والأحوط اعتبار العدد؛ لظاهر الأخبار» ^(١) انتهى . وعن شرح المفاتيح ^(٢) للمولى الأعظم نسبته إلى الشهرة .
 وذهب العلامة في جملة من كتبه ^(٣) وجماعة من المتأخرين ^(٤) إلى الاجتزاء ، وهو المنقول عن الإشارة ^(٥) والجامع ^(٦) والمهذب ^(٧) ، بل عن الروض ^(٨) نسبته إلى الشهرة .

حجّة الأوّل : الأصل ، وظاهر قولهم : «ثلاثة أحجار» ، وحجّة الثاني : أنّ المراد من ثلاثة أحجار ثلاثة مسحات ، نحو قوله : اضربه عشرة أسواط ، ولأنّها إن انفصلت أجزاء قطعاً فكذا مع الاتصال ، وبالنسبة إلى «إذا جلس أحدكم لحاجته فليمسح ثلاث مسحات» ^(٩) وبأنّه يجوز الاستنجاء به لثلاثة وبعدّ بالنسبة إلى كلّ واحد منهم حجراً ، فكذلك الواحد ، وبأنّ المقصود إزالة النجاسة وقد حصلت ، وربّما أُيد بالمطلقتين

(١) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٧ .

(٢) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٤٤ ذيل قول المصنف : «وبالمطعم» الفرع الثاني ج ١ ص ٢٥١ (مخطوط) .

(٣) كارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢١ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / فيما يستتجى به ج ١ ص ٩٠ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوّة ج ١ ص ٣ .

(٤) كالشهيد في الذكرى : الصلاة / في الا . نجاء ص ٢١ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوّة ج ١ ص ٩٦ .

(٥) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : مقدمات الوضوء ص ١١٨ .

(٦) الجامع للشرائع : الطهارة / في الاستطابة ص ٢٧ .

(٧) المهذب : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٤٠ .

(٨) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٤ .

(٩) مجمع الزوائد : باب الاستجمار بالحجر ج ١ ص ٢١١ ، بالمضمون .

السابقتين^(١)، وبأنه إذا غُسل أجزأ وإن تمسح بالجهة التي استنجى بها ، فكذا قبل الغسل إذا تمسح بالباقيتين^(٢) .

وأعترض على سائر هذه الأدلة بعض المتأخرين^(٣) بما ليس خفياً على المستدل بها ، بل المقصود منها حصول الظن ببقاء هذا الفرد على مقتضى إطلاق المعبرتين المتضمنتين للاكتفاء بالنقاء وحصول الإذهاب .

وذلك بأن يقال : إن مقتضاهما الاجتزاء بكل ما يحصل به النقاء والإذهاب ، إلا أنه لمكان بعض الأخبار المنجبرة بفهم المشهور ، وهي قوله (عليه السلام) : « جرت السنة » ونحوها خالفنا بعض مقتضاها ، فيبقى غيره داخلاً ؛ إذ قوله (عليه السلام) : « يجزئك من الاستنجاء بثلاثة أحجار » يقتضي بظاهره أموراً ، منها تعدد المسح ، ومنها تعدد المسوح به ، ومنها كونه بالحجر لا بغيره ، ومنها كون المسوح به منفصلاً بعضه عن بعض .

أما الأول فيمكن القول به وإن حصل النقاء بدونه ؛ لمكان انجبار الرواية بما سمعت سابقاً من الشهرة ، ومثله الثاني ، دون الثالث ؛ لما سمعت من دعوى الشهرة بل الإجماع على الاجتزاء بكل جسم ، وأما الرابع فكذلك ؛ لمكان الشهرة المنقولة عن الروض ، واستبعاد الفرق بين

(١) في ص ٤١ - ٤٢ وص ٦٨ .

(٢) والظاهر أن المدة في الاستدلال على الاجتزاء بذئ الشب إنما هو القطع العادي بعدم الفرق بين الاتصال والانفصال بالنسبة إلى الطهارة . وما يقال : إن الفارق النص وإن الغالب في العبادات خصوصاً الطهارة رعاية جانب التعبد ، فيه : أن الغالب خلافه ، كما لا يخفى على من لاحظ باب التراوح وغيره (منه رحمه الله) .

(٣) كصاحب مدارك الأحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٧١ .

الاتصال والانفصال ، بل في المختلف : « أي عاقل يفرق بين كونه متصلاً ومنفصلاً »^(١) ، وللاجتزاء به بالنسبة إلى الأشخاص ، وكذا بعد غسله على الأقوى ، ولظهور الحكمة من القصد في الاستنجاء الإزالة ، وللاجتزاء بالخرقة المستطيلة جداً ، كما قطع به بعض^(٢) من لا يجتزي بذى الشعب ، وخبر المسحات ، ونحو ذلك من الأشياء المفيدة للظن ببقائه على مقتضى الإطلاق ، لا أقل من حصول الشك للفقيه بالاحتراز عن مثل هذا الفرد بقوله : « ثلاثة أحجار » .

على أنا نرى أن السيد إذا قال لعبده : إمسح هذا بثلاثة أحجار فمسحه بحجر واحد من ثلاث جهات يعدونه ممتثلاً ، لا لأن اللفظ شامل له حقيقة ، بل للقطع بأن مقصود السيد من المسح بثلاثة أحجار إنما هو المسح بثلاثة مما يسمح به من الحجر ، فتأمل جيداً .

على أن الذي يستفاد منه عدم الاجتزاء بذى الشعب من قوله : « ثلاثة أحجار » إنما هو لفظ الأحجار لا الثلاثة ، فإنه لو قال : بثلاثة أشياء أو أجسام أو نحو ذلك لشملة ، وقد عرفت أنها من باب المثال ؛ للإجماع المنقول على الاجتزاء بكل جسم مزيل للعين .

وما عساه يقال : إن مثاليها إنما هو بالنسبة للحجرة دون ما يفهم منها من كونه قطعاً متمايزة ، فيه أن الظاهر بعد فرض كونها مثلاً لسائر الأجسام لا ظهور فيها بارادة كونها قطعاً متعددة كما لا يخفى ، وإن شئت فافرض صدور هذا الاستعمال منك بعد إرادتك بالأحجار مثلاً لمطلق الأجسام ، أترى أنه يخطر لك ببال خروج ذى الشعب عنه ؟! كلا إن

(١) المختلف : الطهارة / في التخلي ص ١٩ .

(٢) كصاحب مدارك الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٧٢ .

دعوى ذلك مكابرة .

وأيضاً قد يقال : إنّ ما ادّعوه سابقاً من الإجماع على الاجتزاء بكلّ جسم يشمل ما نحن فيه ، بل قد عرفت ما في أخبار التثليث من الضعف في الدلالة المحتاج إلى الجابر ، وهو بهذا المعنى مفقود ، وما ادّعاه بعض متأخري المتأخرين^(١) من دعوى الشهرة على عدم الاجتزاء بذوي الشعب لا يخلو من مناقشة ، ولعلّه أخذه من التعبير للبعض بالثلاثة أحجار ، وهو مع تسليمه لا يبلغ حدّ الشهرة .

وكيف كان فلا يخلو القول بالاجتزاء بذوي الشعب - بناءً على القول بالتثليث - من قوّة ، كما أنّه لا يخفى عليك ما يظهر من ملاحظة كلامهم هنا ، وفي مسألة التوزيع ، وفي مسألة الاجتزاء بكلّ جسم ، من التأييد لما قد تقدّم سابقاً من الاجتزاء بالحجر الواحد إذا حصل به النقاء ؛ إذ يعلم منه عدم الجمود على ظاهر تلك الروايات ، فتأمّل جيّداً .

وينبغي التنبيه لأمر :

منها : أنّه بناءً على الاجتزاء بذوي الشعب ، فهل المدار على المسحات من دون فرق بين اتّحاد المسوح به وتعدّده ، كما لو مسح بجبر ثمّ غسله ثمّ مسح به ثمّ غسله ثمّ مسح به ، بناءً على عدم اشتراط البكارة ، أو لا بدّ من تعدّد محلّ ما يمسح به ؟ يظهر من بعضهم^(٢) الأوّل ، لتأويلهم الأحجار بالمسحات ، ويحتمل قوياً الثاني .

ولا ريب في عدم الاكتفاء به بناءً على القول بعدم الاجتزاء بذوي الشعب ؛ لعدم صدق الاستنجاء بثلاثة أحجار ، وإنّ ساغ له استعماله

(١) كما تقدم في ص ٧٨ عن شارح المفاتيح .

(٢) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

بالنسبة إلى استنجاء آخر، وبالنسبة إلى شخص آخر، بناءً على عدم اشتراط البكارة، فهو قابل للتطهير غير قابل له .

ومنها: أنَّ المتَّجه بناءً على عدم الاجتزاء بذى الشعب عدم الاكتفاء بالخرقة المتجاوزة في الطول، ولا بالخرقة المطبقة طبقات إلا بعد تقطيعها قطعاً، وكذلك الخرقة الثخينة التي لا تنفذ النجاسة من جهتها الأخرى، فإنَّه لا يجوز استعمال تلك الجهة في ذلك الاستنجاء، وقد التزم المحقق في المعتبر^(١) بعدم الاجتزاء بالطويلة إلا بعد تقطيعها، وفيه من الجمود ما لا يخفى .

ومن جهة ما فيه من الاستبشاع قال في المدارك بعد أن اختار عدم الاجتزاء بذى الشعب: « وينبغي القطع بإجزاء الخرقة الطويلة إذا استعملت من جهاتها الثلاث، تمسكاً بالعموم »^(٢) انتهى .
والظاهر أنَّ مراده بالعموم إنما هو الإطلاق المتقدّم في حسنة ابن المغيرة^(٣) ونحوه، وحينئذٍ فإن كان مراده أنَّه ينبغي الاقتصار على ذلك التثليث بالنسبة للأحجار، لأنَّه الوارد في الأخبار، ففيه: - مع عدم ظهور قائل بالفصل - أنَّه لا ينبغي التقييد بكونها طويلة، وإن كان يريد بقاءها داخلية تحت الإطلاق لطولها، ففيه: أنَّه لا فرق بين الأحجار والخرق، فينبغي أن يلتزم بجواز الاستنجاء بذى الشعب إذا كان طويلاً، ولعلَّه يلتزم بذلك .
ومنها: أنَّ من قال بالاقْتصار على العدد وعدم الاجتزاء بذى الشعب، يريد بذلك بالنسبة إلى الثلاثة خاصّة على الظاهر، أمّا إذا لم ينق بها

(١) المعتبر: الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٢ .

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٧٢ .

(٣) في ص ٤١ - ٤٢ و ص ٦٨ .

فيجتزئ بالزائد عليها وإن كان بالشعب ، لكته لا يخلو من إشكال .
ومنها : أنَّ الظاهر الاكتفاء بذئ الشعب إذا استنجى بالشعبة ثم كسرهما واستنجى بالثانية وهكذا ، وفيه إشكال ؛ للشك في صدق الأحجار ، على أنه من الأفراد النادرة ، مضافاً إلى ما فيه من إشكال . صدق البكارة ، كما تسمع إن شاء الله تعالى .
وأنت إذا أحطت خبراً بأطراف المسألة تكاد تقطع بالاجتزاء بذئ الشعب ، وأن ما ذكروه هنا من الجمود الغير المستحسن .
﴿ ولا يستعمل ﴾ في الاستنجاء سواء كان للإزالة أو التعبد بناءً على وجوبه ﴿ الحجر ﴾ ونحوه ﴿ المستعمل ﴾ في الاستنجاء النقائي أو التعبدي ، كما هو ظاهر القواعد ^(١) والنافع ^(٢) وعن الوسيلة ^(٣) والنهاية ^(٤) والمهذب ^(٥) ، ونقله في كاشف اللثام ^(٦) عن ظاهر الجامع ^(٧) والإصباح ^(٨) ، واختاره شيخنا في كشف الغطاء ^(٩) .

ومقتضى ذلك عدم جواز الاستنجاء بالمستعمل وإن لم يحصل له من الاستعمال نجاسة ، كما إذا كان مستعملاً بعد حصول النقاء ، ولا ينفعه

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٢) المختصر النافع : الطهارة / آداب الخلوة ص ٥ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٧ .

(٤) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٠ .

(٥) المهذب : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٤٠ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٠ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الاستطابة ص ٢٧ .

(٨) اصباح الشيعة : (ضمن سلسلة الينايع الفقهية) : مقدمة الوضوء ج ٢ ص ٥-٦ .

(٩) كشف الغطاء : الصلاة / في الاستنجاء ص ١١٣ .

الغسل ؛ لأنّ أقصى ما ثبت من الشرع أنّ الغسل بالماء يزيل النجاسة ، لا أنّه يزيل صفة الاستعمال ، فإنّه على كلّ حال يصدق عليه أنّه مستعمل ولو غسل مرّات متعدّدة .

ولا فرق عندهم في عدم جواز الاستنجاء به بين الإزالة والتطهير ، بل لا يبعد أنّه لا فرق في المستعمل بين كونه مستعملاً في الاستنجاء أو في التطهير للقدم والنعل ونحو ذلك وإن لم يتنجّس ، كما إذا كان مستعملاً في إزالة النجاسة الحكميّة ؛ لصدق اسم المستعمل عليه وقضاء ما تسمعه من الدليل به .

نعم الظاهر أنّهم يقصرون الحكم على المستعمل في النجاسة الخبيثة ، دون المستعمل في الطهارة الحديثيّة كالمتيّم به ، بل ودون المستعمل استحباباً في النجاسة الخبيثة ، كالأحجار المستعملة في الاستنجاء استحباباً بعد زوال العين على القول به ، أو الوتر التي يستحبّ القطع عليها ، وإن كان ظاهر لفظ المستعمل الشمول ، سيّما للأوّل .

وكيف كان ، فأقصى ما يستدلّ به على ذلك الأصل ، والمرسل عن الصادق (عليه السلام) : « جرت السنّة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار ، ويتبع بالماء »^(١) ، المؤيد بأنّ المستعمل من الأفراد الحفّية ، فلا تشمله الإطلاقات .

وفي الجميع نظر واضح ، ومن هنا صرح بعض المتأخّرين ، كالمحقّق الثاني^(٢) وغيره^(٣) ، بجواز استعمال المستعمل إذا لم يكن عليه نجاسة ، كما

(١) تقدم في ص ٥٧ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٨ .

(٣) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ ، والسيد في مدارك الاحكام :

إذا كان مستعملاً بعد زوال العين ، أو كانت وغسلت ، بل هو قضيّة كلام المصنّف في المعتبر^(١) ، بل هو المنقول عن ابن إدريس^(٢) أيضاً .

بل قد يقال : إنّه ظاهر المعظم ؛ لاقتصارهم على اشتراط الطهارة ، بل في الغنية ما نصّه : « يجزي الأحجار مع وجود الماء ، أو ما يقوم مقامها من الجامد الطاهر المنزل للعين ، سوى المطعوم والعظم والروث - إلى أن قال :- ويدلّ على جميع ذلك الإجماع المشار إليه »^(٣) ، بل قد صرح جملة من الأصحاب^(٤) بجواز الاستنجاء بالمتنجّس بالاستنجاء بعد غسله وتطهيره ، بل في المصابيح : « ولو طهر المتنجّس بالاستنجاء أو غيره جاز استعماله إجماعاً »^(٥) .

بل قد يستدلّ عليه بالعموم الواقع لهم في غير المقام ، من جواز الاستنجاء بكلّ جسم طاهر ، بل ربّما نُقل^(٦) الإجماع عليه ، كما أنّه نُسب^(٧) إلى أكثر أهل العلم ، وكونه مساقاً للردّ على مشرط الأحجار لا يقتضي اختصاصاً ، بل قال في المنتهى : « يجوز استعمال كلّ جامد طاهر إلّا ما نستثنيه ، وهو قول أكثر أهل العلم »^(٨) ، ولم يستثن المستعمل

الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٧٢ .

(١) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٤) كالعلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / فيما يستنجى به ج ١ ص ٨٩ .

(٥) المصابيح في الفقه : الطهارة / الاستنجاء من الغائط ص ٣٩ (مخطوط) .

(٦) كما تقدم في ص ٧١ عن الخلاف والغنية .

(٧) كما تقدم في ص ٧٢ عن المنتهى .

(٨) المنتهى : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٥ .

فيا استثنى ، نعم استثنى النجس .

بل قد يقال : إنّه لا خلاف فيه ، على أن يراد بالمستعمل في كلام من لم يعطف النجس عليه المتنجّس ، كما هو الغالب المعتاد ، بل وفي كلام من عطفه عليه أيضاً ، كالمصنّف والعلامة ^(١) [على إرادة] ^(٢) المتنجّس بالاستنجاء ، وبالنجس المتنجّس بغيره .

بل قد يقال في عبارة المصنّف - وإن كان بعيداً - : إنّ المراد بالمستعمل فيها المتنجّس بالعارض ، وبالأعيان النجسة ما كانت نجاستها ذاتية ، فتكون المسألة خالية عن المخالف .

ويؤيده ما يظهر من المصنّف في المعتبر ، فإنّه قال : « وأما الحجر المستعمل فرادنا بالمنع الاستنجاء به بموضع النجاسة ، وأما لو كسر واستعمل المحلّ الطاهر منه جاز ، وكذا لو أزيلت النجاسة بغسل أو غيره » ^(٣) كالذكر « ^(٤) ويشترط في الحجر أن لا يكون مستعملاً ؛ لنجاسة المستعمل ... » ^(٤) إلى آخره .

ومع ذلك كلّ يدلّ عليه إطلاق أخبار الأحجار وغيرها ، من قوله : « يذهب الغائط » ، و« لا حدّ للاستنجاء حتّى ينقى ما ثمة » ، فينقطع الأصل ، وخبر الأبكار - مع كونه مقطوعاً ولا شهرة تحبّره ، ولا دلالة فيه على الوجوب - محتمل لأن يراد بالأبكار الطاهرة ، فما سمعته من شيخنا في كشف الغطاء من اختياره الأوّل قد يقوى في النظر خلافه ، بل قد صرح

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٢) الزيادة من نسخة «هـ» و«م» و«ق» .

(٣) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) التذكرة : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(سَلِّمَهُ اللهُ تَعَالَى) ^(١) بعدم جواز المستعمل وإن غسل ، وقد عرفت نقل الإجماع ونفي الخلاف فيه ، والله أعلم .

﴿ولا الأعيان النجسة﴾ أي المتنجسة ولو بغير الاستعمال إجماعاً ، كما في المنتهى ^(٢) والتحرير ^(٣) والغنية ^(٤) ، مضافاً إلى الأصل ، ورواية الأبكار المنجبرة بما سمعت ، فلا ينبغي الإشكال فيه .

نعم لو استجمربه فهل يتعين حينئذ الماء اقتصاراً على المتيقن مع كون ذلك من الأفراد الحقيّة ، أو يبقى على الحال الأول ؛ لأنّ المحلّ النجس لا يتأثر بالنجاسة ، أو يفرق بين ما كان متنجساً بالغائط أو بغيره ، فإن كان الأول يبقى على الحال الأول ، وإلاّ يتعيّن الماء ؟ وجوه ، أقواها الأول .

﴿ولا الروث﴾ وإن كان طاهراً ﴿ولا العظم﴾ كذلك بلا خلاف أجده ، بل عليه في المعتبر ^(٥) وعن ظاهر الغنية ^(٦) وصريح المصابيح ^(٧) دعوى الإجماع ، ونسبه في المنتهى ^(٨) إلى علمائنا ، وعدم التعرّض لهما في

(١) كشف الغطاء : الصلاة / في الاستنجاء ص ١١٣ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٦ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٧ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٥) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٢ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٧) المصابيح في الفقه : الطهارة / الاستنجاء من الغائط ص ٤٠ (مخطوط) ، ولم يدّع الاجماع وانما نقل اجماعي المعتبر والمنتهى .

(٨) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٦ .

الوسيلة والمراسم على ما قيل ^(١) ، وللأول في المبسوط ^(٢) مع عد الثاني ممّا لا يزيل عين النجاسة ، ليس خلافاً ، كما أنّ احتمال الكراهة في التذكرة ^(٣) والحكم بها في الوسائل ^(٤) غير قادح في الإجماع ، فلا ضير في الاستناد إليه مع الاستصحاب ، وخبر ليث المرادي عن الصادق (عليه السلام) «سألت عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود ، فقال : أمّا العظم والروث فطعام الجنّ ، وذلك ممّا اشترطوا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فقال : لا يصلح بشيء من ذلك» ^(٥) .

وعن الفقيه أنّه قال : «لا يجوز الاستنجاء بالروث والعظم ؛ لأنّ وفد الجان جاؤوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقالوا : يا رسول الله متّعنا ، فأعطاهم الروث والعظم ، فلذلك لا ينبغي أن يستنجى بهما» ^(٦) .
وعن كتاب دعائم الاسلام قالوا : «نهوا (عليهم السلام) عن الاستنجاء بالعظام والبعر وكلّ طعام ...» ^(٧) .

(١) كما في كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٠ ، ومفتاح الكرامة : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤٨ .

(٢) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٤ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٥١ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٥ ح ١٦ ج ١ ص ٣٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٥١ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ج ١ ص ٣٠ وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب احكام الخلوة ج ٤ ص ٢٥٢ .

(٧) دعائم الاسلام : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ١٠٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٧٩ .

وعن مجالس الصدوق « إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) نَهَى أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِالرُّوثِ وَالرَّمَّةِ »^(١) أَي الْعِظَمِ الْبَالِي .

بل يؤيده ما رواه العامة عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ »^(٢) .

وعن الدارقطني « أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) نَهَى أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِرُوثٍ أَوْ عِظَمٍ ، وَقَالَ : إِنَّهُمَا لَا يَطْهَرَانِ »^(٣) .

وعن أبي داود عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) أَنَّهُ قَالَ لِرُوفِيعَةَ بِنْتِ ثَابِتٍ : « أَخْبِرِي النَّاسَ أَنَّهُ مِنْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ أَوْ عِظَمٍ فَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ مُحَمَّدٍ »^(٤) .

بل في الخلاف : « رَوَى سَلْمَانٌ^(٥) قَالَ : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَلَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ وَلَا عِظَمٌ »^(٦) .

والضعف في سند أخبارنا ، أو في دلالتها لمكان لفظ « لَا يَنْبَغِي » ونحوه ، منجبر بعمل الأصحاب في المقام ، بل يظهر منهم عند الاستدلال على حرمة الاستنجاء بالمطعوم أَنَّهُ مِنَ الْمُسَلَّمَاتِ ، حَيْثُ يَأْخُذُونَهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ .

(١) أُمَامِي الصَّدُوق : الْمَجْلِسُ السَّادِسُ وَالسُّتُونُ ح ١ ص ٣٤٤ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَاب ٣٥ مِنْ أَبْوَابِ أَحْكَامِ الْخُلُوعِ ح ٥ ب ج ١ ص ٢٥٢ .

(٢) صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ : كَرَاهِيَةُ مَا يَسْتَنْجَى بِهِ ح ١٨ ج ١ ص ٢٩ ، كَنْزُ الْعَمَالِ : آدَابُ التَّخْلِيفِ ح ٢٦٤١٦ ج ٩ ص ٣٥٤ .

(٣) سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ : بَابُ الاسْتِنْجَاءِ ح ٩ ج ١ ص ٥٦ .

(٤) كَنْزُ الْعَمَالِ : آدَابُ التَّخْلِيفِ ح ٢٦٤٤٢ ج ٩ ص ٣٥٨ ، سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ : بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الْحَجَارَةِ ج ١ ص ١١٠ ، وَفِي الْمَصْدَرِ : « أَنَّهُ قَالَ لِرُوفِيعِ بْنِ ثَابِتٍ : أَخْبِرِي » .

(٥) سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ : بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَارَةِ ح ٣١٦ ج ١ ص ١١٥ .

(٦) الْخِلَافُ : مَسْأَلَةُ ٥٢ ج ١ ص ١٠٧ .

لكن ظاهر النصّ والفتوى تخصيص الحكم بما سمي روثاً، وهو رجيع ذات الحافر من الخيل والبغال والحمير ونحوها، فرجيع ذات الظلف والخفّ خارج، فيجوز الاستنجاء به حينئذٍ؛ لما تقدّم من جوازه بكلّ جسم، بل قد يشعر بذلك ما في خبر ليث، حيث سأله عن البعر فعدل عنه في الجواب وعبر بالروث، ولفظ البعر في المنقول عن دعائم الاسلام محمول على الروث؛ لعدم الجابره على إطلاقه، كلفظ الرجيع في رواية الخلاف المصرّح بأنّه الروث في القاموس^(١) والصحاح^(٢)، على أنّها عاميّة. والتعليل بكونه طعام الجنّ يحتمل أن يكون لخوف الظلم والأذية لهم، أو يكون من جهة الشرفيّة الحاصلة له، فيحرم الاستنجاء به وإن لم يتنجّس على الثاني، بخلاف الأول؛ لعدم تنجّسه، لكن لا مانع من جعل وجه التعليل الأمرين معاً.

ولا فرق في العظم بين عظم مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم، ودعوى أنّ الجنّ حكمهم متفق مع الانس، فكما أنّ غير مأكول اللحم محرّم على الانس، فكذلك الجنّ، يدفعها: عدم معلوميّة الاتفاق أولاً، وعدم معلوميّة كيفيّة تغذّيهم به، هل هو على طريق الشّم أو غيره ثانياً. ثمّ إنّ يفهم من التعليل جريان الحكم بالنسبة إلى مطلق التنجيس والتقدير والإلقاء في الخلوات ونحو ذلك، لكن لما لم يجبره عمل الأصحاب بقي على أصل الإباحة؛ إذ الظاهر منهم قصر الحكم على الاستنجائيّة. ﴿ولا المطعوم﴾ كما ذكره جماعة^(٣) من أصحابنا، بل نسبه في

(١) القاموس المحيط: ج ٣ ص ٢٨ مادة (رجع).

(٢) الصحاح: ج ٣ ص ١٢١٧ مادة (رجع).

(٣) منهم: المصنف في المعتبر: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٢، والعلامة في نهاية الاحكام:

المنتهى^(١) إلى علمائنا ، كما عن ظاهر الغنية^(٢) والروض^(٣) الإجماع عليه ، بل ربّما ظهر من غيرهما^(٤) ذلك، وهو الحجّة ، مضافاً إلى ما تقدّم في خبر الدعائم ، وفحوى النهي عن الروث والعظم لكونه من طعام الجن ، مع ما دلّ من الأخبار على احترامه ، كخبر الثرثار فإنّه روي « أنّهم جعلوا من طعامهم شبه السبائك ينجون صبيانهم ، فغضب الله عليهم حتّى أحوجهم إلى تلك السبائك ، فقسّموها بينهم بالوزن »^(٥) .

وعن تفسير عليّ بن ابراهيم في قوله تعالى : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا ... »^(٦) إلى آخره « أنّها نزلت في قوم كان لهم الثرثار ، وكانت بلادهم خصبة ، فبطروا حتّى كانوا يستنجون بالعجين ، ويقولون : هو ألين لنا ، فكفروا بأنعم الله ، فحبس الله عليهم الثرثار ، فجدبوا حتّى أحوجهم إلى ما كانوا يستنجون به حتّى كانوا يتقاسمونّه »^(٧) .

ويظهر من بعض الأصحاب^(٨) تخصيص الحكم بالمحترم ، وهو قاضٍ

الطهارة / فيما يستنجى به ج ١ ص ٨٨ ، والشهد في البيان : الطهارة / اسباب الطهارة ص ٦ .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٦ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٤ .

(٤) كالحلاف : الطهارة / مسألة ٥١ ج ١ ص ١٠٦ .

(٥) الكافي : باب فضل الخبز ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٥٥ .

(٦) سورة النحل : الآية ١١٢ .

(٧) تفسير القمي : ذيل الآية السابقة ج ١ ص ٣٩١ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٨ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٨١ .

(٨) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٧ .

بأنّ منه محترماً وغير محترم ، بل عن بعضهم ^(١) تخصيص الحكم بالخبز ، لكنّ الذي يظهر من الأصحاب ^(٢) وهذه الآية والتعليل بكونه طعام الجنّ ثبوت الاحترام لكلّ نعيم الله من المطعومات ، وفي خبر هشام بن سالم سأله « عن صاحب له فلاح يكون على سطحه الحنطة والشعير ، فيطوّونه ويصلّون عليه ، فغضب (عليه السلام) وقال : لولا أنّي أرى أنّه من أصحابنا للعتته » ^(٣) .
 وقوله (عليه السلام) في خبر عمرو بن جميع : « دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) فرأى كسرة كاد أن يطأها ، فأخذها وأكلها ، ثمّ قال : يا حميرا أكرمي جوارنِ نعم الله (عزّ وجلّ) عليك ، فإنّها لم تنفر عن قوم فكّادت تعود إليهم » ^(٤) .

نعم لا يبعد عدم ثبوت الاحترام بالنسبة إلى بعض المطعومات الغير المعتادة كبعض البقول ، بل الإنصاف أنّ بعضاً من المعتاد كاللحم ونحوه ليس مبنياً على الاحترام .

والحاصل : كلّ ما ثبت فيه جهة احترام من الشرع جرى عليه الحكم وإن لم يكن مطعوماً بالفعل ، بل قد عرفت دعوى الإجماع على المطعوم من غير استثناء .

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / محرمات الخلوة ج ٢ ص ٤٣-٤٤ ، ونسبه الى محدثي المتأخرين .

(٢) كالمصنف في المعبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٢ ، والعلامة في قواعد الاحكام الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٣) المحاسن : كتاب الماء باب ١٧ ح ٨٨ ص ٥٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٧٩ من ابواب آداب المائدة ح ٣ ج ١٦ ص ٥٠٦ .

(٤) الكافي : باب أكل ما يسقط من الخوان ح ٦ ج ٦ ص ٣٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٧٧ من ابواب آداب المائدة ح ٤ ج ١٦ ص ٥٠٤ .

ولا فرق في المطعوم بالنسبة إلى قوم دون قوم ، ولعلّه يشعر به التعليل بطعام الجنّ ، كما أنّه لا فرق في عدم جواز الاستنجاء به بين الإزالة للنجاسة أو التطهير الشرعي .

ثمّ إنّ يفهم من كثير من الأصحاب^(١) بل لم أعثر فيه على مخالف جريان الحكم في كلّ محترم ، كالتربة الحسينيّة وغيرها ، وما كتب اسم الله والأنبياء والأئمّة أو شيء من كتاب الله عليه ، بل قد يلحق به كتب الفقه والحديث ونحوها ، بل قد يتمشّى الحكم في المأخوذ من قبور الأئمّة من تراب أو صندوق أو غيره ، بل قد يلحق^(٢) بذلك المأخوذ من قبور الشهداء والعلماء بقصد التبرّك والاستشفاء دون ما لا يقصد ، إذ الأشياء منها ما ثبت وجوب احترامها من غير دخل للقصد فيه ، ومنها ما لا يثبت له جهة الاحترام إلّا بقصد أخذه متبركاً به أو مستشفياً به ، ومنها ما يؤخذ من الاناء من طين كربلاء وغيرها ، فإنّه لا يجري عليه الحكم إلّا إذا أخذ بقصد الاستشفاء والتعظيم والتبرّك ، لكن هل استمرار القصد شرط في ذلك ، أو يكفي تحقق القصد أولاً ؟ إشكال ، هذا .

ولا يخفى عليك أنّه لا يليق بالفقيه الممارس لطريقة الشرع العارف للسانه أن يتطلّب الدليل على كلّ شيء شيء بخصوصه من رواية خاصّة ونحوها ، بل يكفي بالاستدلال على جميع ذلك بما دلّ^(٣) على تعظيم شعائر

(١) كالعلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / فيما يستنجى به ج ١ ص ٨٨-٨٩ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الطهارة / في الوضوء ص ٤٠ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٠ .

(٢) الحق ذلك في كشف الغطاء : الصلاة / فيما يحرم الاستنجاء به ص ١١٤ .

(٣) كقوله تعالى : « ومن يعظم شعائر الله فإنّها من تقوى القلوب » سورة الحج : الآية ٣٢ .

الله ، وبظاهر طريقة الشرع المعلومة لدى كلّ أحد ، أترى أنّه يليق به أن يتطلّب رواية على عدم جواز الاستنجاء بشيء من كتاب الله ؟!

ثمّ ليعلم أنّ ما ذكرنا من حرمة الاستنجاء بالمحترم إنّما هو حيث لا يكون مع قصد الإهانة ، وإلاّ فقد يصل فاعله بالنسبة إلى بعض الأشياء إلى حدّ الكفر والعياذ بالله ، والضابط أنّ كلّ مستحلّ ممّا^(١) علم تحرّمه من الدين ضرورة ، أو فعله بقصد التكبر والعناد أو الفسق وإن لم يكن مستحلاًّ ، تحقّق به الكفر ، فيكون نجساً ذاتياً ، فلا يفيد الاستنجاء طهارة ، فإن عاد إلى الاسلام وجب إعادة الاستنجاء .

لا يقال : الاسلام من جملة المطهّرات ، فلا حاجة إلى إعادة الاستنجاء .

لأنّا نقول : إنّ أقصى ما ثبت أنّ الاسلام مطهر من النجاسة الكفريّة دون غيرها ، نعم قد يقال بحصول الطهارة لما تنجّس من بدنه ونحوه إذا كان قد أزالها على نحو إزالة المسلم ، أو لم يعلم كيف أزالها ، أمّا لو علم بالإزالة الفاسدة فلا يجري الحكم .

والقول بحصول الطهارة له - حيث يستنجي بما تقدّم - من تلك النجاسة وإن ثبت له النجاسة العينية بعيد ، وكيف ! ومن شرط التطهر بالاستنجاء بالأحجار أن لا يتنجّس الحجر بغير النجاسة الحاصلة من الاستجمار ، والفرض أنّه تنجّس بماسّته لبدن الكافر .

وما عساه يقال : إنّ سائر الذوات النجسة عيناً لو أصابها نجاسة خارجيّة فهي لا تتّصف بالتنجيس ، نعم يدور الحكم مدار وجود عينها ،

فالكلب لا يتنجس بالدم مثلاً ، حتى إذا زال الدم عنه يبقى حكمه ، فالمدار على زوال عين النجاسة الخارجة عنها .

فيه : أنه على تقدير تسليمه لا يتمشى فيما نحن فيه من الكافر؛ لتكليفه بالفروع ، فإذا أصابته نجاسة فهو مكلف بإزالتها على الوجه الشرعي ، وخبر الحب^(١) لم يعلم إرادة ما يشمل ذلك فيه ، مع أنه غير جامع لشرائط الحجية ، فلا ريب أن القاعدة تقتضي إعادة الاستنجاء ، ولا دليل يُخرج عنها ، ولا يمكن دعوى السيرة الصالحة للاستدلال بها في المقام ، لكن ومع ذا فالمسألة لا تخلو من تأمل ، بل للبحث فيها مقامات ، تركناها خوف الإطالة والملل .

﴿ولا صقيل يزلق عن النجاسة﴾ لملاسته فلا يزيلها ، وحينئذٍ فاشتراطه واضح ، أما لو اتفق القلع به فلم أعثر على ما يقتضي عدمه ، وما ذكروه من التعليل إنما هو خاص بالأول ، ولذا صرح بعضهم^(٢) بالاجتزاء به . نعم عن العلامة في النهاية^(٣) عدم الإجزاء ، وكأنه لكونه من الأفراد النادرة التي لا تشملها الاطلاقات ، وفيه منع واضح ، وعلى تقدير تسليمه في الإطلاقات فما ذكروه من الإجماع المنقول على الاجتزاء بكل جسم طاهر مزيل للنجاسة كافٍ .

وما عساه يقال : إن ظاهر المشترطين لذلك يقضي بعدم جواز

(١) أي قوله (عليه السلام) : «الاسلام يجب ما قبله» . عوالي اللثالي : باب الصلاة / ح ٣٨ ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٢) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في الاستطابة ص ٢٧ ، والعلامة في التذكرة : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / فيما يستنجى به ج ١ ص ٨٨ .

الاستنجاء به وإن قلع ، وإلا لم يكن وجه صحيح للتعرض له ؛ لأنه مع عدم الإزالة لا إشكال في عدم الاجتزاء به ، فلا يناسب عدّه في تلك الأشياء .
ففيه : أنّه لا يخفى على الملاحظ لما ذكره من الاستدلال عليه من عدم الإزالة ونحوها أنّه ذكر لهذا القصد ، وإلا كانوا مطالبين بدليله ، فالأقوى حينئذٍ الاجتزاء به لو اتفق القلع به ولو نادراً .

فحينئذٍ لا ينبغي الإشكال في الاجتزاء بإمراره لونقي المحلّ بدونه ، وما يقال : إنّهُ يشترط فيها وإن لم يكن نجاسة أن تكون قابلة للقلع لو كانت ، في غاية الضعف ؛ إذ لا دليل يقتضيه ، بل هو يقتضي عدمه .

﴿ ولو استعمل ﴾ شيئاً من ﴿ ذلك ﴾ لم يطهر ﴿ قطعاً ﴾ في غير العظم والروث والمطعوم والمحترم ، وأمّا المستعمل بالمعنى السابق فهو مبنيّ على القول بأشراطه ، وقد صرح بعدم حصول الطهارة في المبسوط ^(١) والمعتبر ^(٢) كما عن ابن إدريس ^(٣) ، بل ربّما نقل عن المرتضى ^(٤) . قال في الأوّل : « كلّ ما قلنا : لا يجوز استعماله لحرمة أو لكونه نجساً ، إن استعمل في ذلك ونقي به الموضع لا يجزي ؛ لأنّه منهيّ عنه ، والنهي يقتضي الفساد » انتهى . خلافاً للعلامة ^(٥) وجمع من المتأخّرين ^(٦) فصرّحوا بالإجزاء .

(١) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٧ .

(٢) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦ .

(٤) نقله عنه الشهيد في الذكرى : في الاستنجاء ص ٢١ .

(٥) المختلف : الطهارة / في التخلي ص ١٩ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١

ص ١٣ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ٨ ، وقواعد الاحكام :

الطهارة / في آداب الخلوة ج ١ ص ٣ .

(٦) منهم : المحقق الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٨ ، والشهيد في

وأقصى ما يمكن الاستدلال به للأول الأصل ، وعدم شمول ما دلّ على الاستنجاء لما نهى الشارع عنه ، ولا أقلّ من إفادته الإذن التي لا تشمل^(١) المنهي عنه ، وقوله (صلى الله عليه وآله) في العظم والروث : « لا يصلح »^(٢) الظاهر في عدم حصول الطهارة ، المؤيد بالرواية العامة « إنهما لا يطهران »^(٣) ، بل يستفاد حينئذٍ من تعليله عدم الصلاحية بكونه طعام الجزئ تسرية الحكم لطعام الانس ، بل ربّما يقال بشموله للمحترم أيضاً ؛ لكون الظاهر من التعليل الاحترام ، مضافاً إلى ما نقل عن الغنية^(٤) من الإجماع على عدم الإجزاء بالروث والعظم والمطعموم ، بل قيل : إنه إن ثبت هذا الإجماع يثبت في سائر المحترم بطريق أولى .

وأقصى ما يمكن أن يستدلّ به للثاني تناول الإطلاقات والعمومات ، والنهي لا يقتضي الفساد في مثل المقام ؛ لكونه من قبيل المعاملات ، ودعوى عدم تناولها له لاستفادة الإذن منها فلا تشمل المنهي عنه ، يدفعها : أنّ الحكم الوضعي المستفاد منها شامل للجميع ، على أنّ الاستفادة ليس من المدلول في شيء ، وعلى تقديره فلا دلالة فيها على شرطية الإذن بالنسبة للطهارة .

ولعلّ الأقوى التفصيل بين ما نهى عن الاستنجاء به كالعظم

البيان : الطهارة / في اسبابها ص ٦ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في الاستنجاء

ج ١ ص ١٧٣ .

(١) في «م» و«ق» و«هـ» : فكيف يشمل .

(٢) تقدم في ص ٨٨ .

(٣) تقدمت في ص ٨٩ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

والروث ، فإنّا وإن لم نقل باقتضاء الفساد في مثله عقلاً ، لكن نقول باستفادته عرفاً كما لا يخفى^(١) ، إذ هو كالنهي عن نفس المعاملة ونحوه ممّا يستفاد منه عدم ترتّب الأثر عليه ، بل قوله : « لا يصلح » ظاهر في عدم ترتّب الأثر الشرعي عليه ، وبين ما لم ينه عن الاستنجاء به ، بل جاءت حرمة الاستنجاء به لأمر خارج ، مثل المحرّمات^(٢) ، فإنّه لا ينهي عن الاستنجاء بها ، لكنّه يحصل الحرمة من جهة منافاته للاحترام المأمور به ، فحالها كحال الحجر المغصوب ونحوه .

وما يقال من استفادة ذلك من التعليل في العظم والروث ، فيه : أنّه لم يعلم أنّ العلّة في عدم الطهارة الاحترام حتّى تسترّى ، مضافاً إلى أنّه ضعيف السند ، ولا جابر له في مثل المقام ، بخلافه في مثل العظم والروث ، فإنّه مجبور بإجماع الغنية وغيره ، نعم قد يلحق به المطعوم أيضاً لذلك . وأمّا المحرّمات الأخرى ، فن استنجى بها جاهلاً أو ناسياً أو نحو ذلك طهر ولا حرمة ، بل العائد كذلك لكن مع الحرمة ، فتأمل ، هذا .

واعتبر في محكيّ المنتهى^(٣) والتذكرة^(٤) وصفاً آخر ، وهو الجفاف ، لأنّ الرطب ينجس بالغائط ، ثمّ يعود إلى المحلّ فينجسه ، ولأنّه مزيد التلوّث والانتشار ، وكذا عن نهاية الإحكام^(٥) ، مع احتمال فيه العدم ؛ لاحتمال أنّه لا ينجس البلل إلّا بعد الانفصال ، وعن الذكري^(٥) لذلك ولكون

(١) كذا في جميع النسخ ، والاصح : المحرّمات .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٦ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاستنجاء ج ١ ص ١٣ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / فيما يستنجى به ج ١ ص ٨٨ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / في الاستنجاء ص ٢١ .

نجاسته من نجاسة المحل، وهذا كله في رطب لا يوجب التعدي الموجب للاستنجاء.

﴿الثالث﴾

﴿في سنن الخلوة﴾

﴿وهي مندوبات ومكروهات ، ف﴿ من ﴿ المندوبات : تغطية الرأس ﴿ كما في الهداية ^(١) والمقنعة ^(٢) والمبسوط ^(٣) والمعتبر ^(٤) والقواعد ^(٥) والارشاد ^(٦) والذكرى ^(٧) والروض ^(٨) والمدارك ^(٩) وكشف اللثام ^(١٠) وغيرها ^(١١) ، بل في المعتبر ^(١٢) والذكرى ^(١٣) الاتفاق عليه ، وعن الفقيه ^(١٤) تعليله بالإقرار بأنه غير مبرء نفسه من العيوب ، وفي المقنعة : « إنه

-
- (١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٨ .
 - (٢) المقنعة : الطهارة / آداب الاحداث ص ٣٩ .
 - (٣) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ .
 - (٤) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٣ .
 - (٥) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ .
 - (٦) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .
 - (٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / استطابة الخلوة ص ٢٠ .
 - (٨) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٥ .
 - (٩) مدارك الاحكام : الطهارة / سنن الخلوة ج ١ ص ١٧٤ .
 - (١٠) كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢١ .
 - (١١) كالجوامع للمشرائع : الطهارة / في الاستطابة ص ٢٦ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨٠ ، والبيان : الطهارة / اسبابها ص ٦ .
 - (١٢) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٣ .
 - (١٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / استطابة الخلوة ص ٢٠ .
 - (١٤) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ج ١ ص ٢٤ .

سنة من سنن النبي (صلى الله عليه وآله)، وليأمن بذلك من عبث الشيطان، ومن وصول الرائحة الخبيثة إلى دماغه، وفيه إظهار الحياء من الله تعالى لكثرة نعمه على العبد، وقلة الشكر منه»^(١).

بل قد يستدل عليه بخبر علي بن أسباط أو رجل عنه عمن رواه عن الصادق (عليه السلام): «إنه كان إذا دخل الكنيف يقطع رأسه، ويقول سرّاً في نفسه: بسم الله وبالله...»^(٢) إلى آخره.

وبالمرووي عن المجالس بإسناده عن أبي ذر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في وصيته له قال: «يا أبا ذر استحي من الله، فإنني والذي نفسي بيده لأظّل حين أذهب إلى الغائط متفتّحاً بثوبي استحياء من الملكين اللذين معي...»^(٣).

لكن قد يقال: إنّ الاستفادة منها استحباب التقنع، ولعله غير التغطية، بل هو الظاهر من جماعة^(٤)؛ لذكرهم له مستقلاً عنها، إلّا أنّه قد يشعر كلام المفيد والصدوق بإرادة التقنع من التغطية، والأقوى ثبوت الاستحباب لهما معاً، أمّا التغطية فلما سمعت، وأمّا التقنع فلما روي عن الصادق (عليه السلام): «إنه كان يقطع رأسه إذا دخل الخلاء...»^(٥)

(١) المقتنة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٣٩.

(٢) من لا يحضره الفقيه: الطهارة/ باب ارتياد المكان للحدث ج ٤١ ص ١ ج ٢٤، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ١ ج ١ ص ٢٤، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب أحكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢١٤.

(٣) أمالي الطوسي: ج ٢ ص ١٤٧، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب أحكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢١٤.

(٤) كالকাশاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٤٥ ج ١ ص ٤٢.

(٥) من لا يحضره الفقيه: باب ارتياد المكان للحدث ح ٤١ ج ١ ص ٢٤، وسائل الشيعة: باب ٥

نعم حيث يحصل التقنّع يكتفى به عن التغطية ، بل قد يقال : إنّ المراد بالرأس في المقام رأس القصاص ، فيكون تغطيته عين التقنّع ، فلا خلاف حينئذٍ ، لكنّه لا يخلو من بُعد .

وقد يظهر من بعضهم ^(١) ثبوت الكراهة لمكشوف الرأس . قلت : لكن ترتفع حينئذٍ بستر بعضه وإن لم يحصل استحباب التغطية ؛ لتوقّفها عليه جميعه ، فتأمل .

﴿ والتسمية ﴾ اتّفاقاً كما في المعتبر ^(٢) ، وهو الحجّة ، مضافاً إلى ما تقدّم من خبر علي بن أسباط ، وفي صحيح معاوية بن عمّار : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : إذا دخلت المخرج فقل : بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم ، وإذا خرجت فقل : بسم الله وبالله الحمد لله الذي عافاني من الخبيث المخبث ، وأماط عني الأذى ... » ^(٣) . ولا ينافيه ما ورد ^(٤) في غيره من الأخبار من

من ابواب احكام الخلوة ح ٧ ج ١ ص ٢١٧ .

(١) كسّار في المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٢ ج ١ ص ٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب

احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢١٦ .

(٤) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي بن

أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « إذا دخلت الغائط فقل : أعوذ

بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث ... » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٥ ح ١ ج ١ ص ٣٥١ ، من لا يحضره الفقيه :

الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ح ٣٧ ج ١ ص ٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب

احكام الخلوة ح ٢ و ٥ ج ١ ص ٢١٦ و ٢١٧ .

الدعاء بذلك عند دخول الخلاء من غير ذكر التسمية .

وللمرسل عن الصادق (عليه السلام) : « أنه كان إذا دخل الخلاء يقتنع رأسه ، ويقول في نفسه : بسم الله وبالله ولا إله إلا الله ، رب أخرج مني الأذى سريعاً بغير حساب ، واجعلني لك من الشاكرين ... »^(١) إلى آخره . وما عن وجادة الصدوق بخط سعد بن عبد الله مسنداً عنه (عليه السلام) ، أنه قال : « من كثر عليه السهو في الصلاة فليقل إذا دخل الخلاء : بسم الله وبالله أعوذ بالله ... »^(٢) إلى آخره .

بل يستفاد من المنقول عن أبي جعفر (عليه السلام) استحباب التسمية عند التكشف ، لأنه قال : « إذا انكشف لبول أو غير ذلك فليقل : بسم الله ، فإنّ الشيطان يغضّ بصره ... »^(٣) ، كما أنه يستفاد من خبر أبي أسامة عن الصادق (عليه السلام) استحباب مطلق ذكر الله عند دخول الخلاء ؛ لأنه سئل وهو عنده « ... ما السنة في دخول الخلاء ؟ قال : يذكر الله ، ويتعوذ من الشيطان الرجيم ... »^(٤) .

والظاهر ممّا ذكرنا استحبابها مطلقاً في الأبنية وغيرها ، كما هو الظاهر

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ح ٤١ ج ١ ص ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب أحكام الخلوة ح ٧ ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ح ٤٢ ج ١ ص ٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب أحكام الخلوة ح ٨ ج ١ ص ٢١٧ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ح ٤٣ ج ١ ص ٢٥ ، ثواب الاعمال : باب ثواب من قال بسم الله ح ١ ص ٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب أحكام الخلوة ح ٩ ج ١ ص ٢١٧ .

(٤) الكافي : باب نودار الطهارة ح ٣ ج ٣ ص ٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب أحكام الخلوة ح ١٠ ج ١ ص ٢١٨ .

من المصنّف ، بل يدلّ عليه إطلاق إجماعه في المعتبر .

﴿وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول﴾ كما نصّ عليه جماعة^(١) ، بل في المدارك : «إنّه مشهور بين الأصحاب»^(٢) ، بل في الغنية^(٣) الإجماع عليه ، كاستحباب تقديم اليمنى عند الخروج ، وعلل^(٤) بالفرق بينه وبين المسجد ، فينبغي حينئذٍ تقديم اليمنى عند الخروج ، كما صرح به بعضهم^(٥) ، ولعلّه للتسامح في أدلة السنن يكتفى في ثبوته بفتوى من تقدّم ، مضافاً إلى إجماع الغنية .

لكن هل يقتصر في الاستحباب على البناء خاصّة ، كما هو المنساق منه إلى الذهن ، أو لما هو أعمّ منه على إرادة تقديمها بالنسبة إلى الموضع الذي يجلس فيه ، وكذلك تقديم اليمنى عند الانصراف ؟ وجهان ، أقربهما الثاني ، كما عن العلامة في نهاية الأحكام^(٦) .

﴿ويستحبّ الاستبراء﴾ كما في المراسم^(٧) والمعتبر^(٨)

(١) منهم : الشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في الاستطابة ص ٢٦ ، والعلامة في قواعد الأحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ٤ ص ٤ .

(٢) مدارك الأحكام : الطهارة / سنن الخلوة ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) الغنية : (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٤) كما في منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٢ .

(٥) كالشيخ في النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٢ ، وسلافي المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٣ وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٧ ، والشهيد في البيان : الطهارة / أسبابها ص ٦ .

(٦) نهاية الأحكام : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨١ .

(٧) المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٢ .

(٨) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٤ .

والمنتهى^(١) والقواعد^(٢) والدروس^(٣) وغيرها^(٤) ، وليس بواجب كما هو المشهور ، بل لا خلاف فيه بين المتأخرين^(٥) ؛ للأصل ، مع إشعار جملة من الروايات^(٦) به ، بل ظهورها ، نعم وقع الأمر به بالجملة الخبرة في الحسن كالصحيح : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : رجل بال ولم يكن معه ماء ، قال : يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات ، وينتر طرفه ، فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ... »^(٧) .

وصحيح حفص بن البختري عن الصادق (عليه السلام) : « في

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٢ .

(٢) قواعد الأحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / أحكام التخلي ص ٣ .

(٤) كالموجز (ضمن الرسائل العشر) : الطهارة / في الوضوء ص ٤٠ ، ونهاية الأحكام :

الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨١ ، والبيان : الطهارة / في أسبابها ص ٦ .

(٥) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٠ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٥ ج ١ ص ٤٣ ، والخراساني في كفاية الأحكام : الطهارة / كيفية التخلي ص ٢ .

(٦) كالتی رواها الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن فضال ، عن غالب بن عثمان ، عن روح بن عبد الرحيم ، قال : « بال أبو عبد الله (عليه السلام) وأنا قائم على رأسه ومعني اداوة - أو قال : كوز - فلما انقطع شخب البول قال بيده هكذا إليّ ، فناولته بالماء ، فتوضأ مكانه » .

الكافي : باب الاستبراء من البول ح ٨ ج ٣ ص ٢١ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب

١٥ ح ٢٥ و ٢٨ ج ١ ص ٣٥٦ و ٣٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من أبواب أحكام الخلوة ح ١

و ٤٧ ص ٢٤٧ .

(٧) الكافي : باب الاستبراء من البول ح ١ ج ٣ ص ١٩ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣

ح ١٠ ج ١ ص ٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من أبواب أحكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٢٥ .

الرجل يبول ، قال : ينتره ثلاثاً ، فإن سال حتى بلغ الساق فلا يبالي» ^(١) .

وهو- مع كون الأمر فيها بالجملة الخبريّة ، وإعراض المشهور عنها ، وإشعار ذيلهما بإرادة الأمر فيها للحكم بعدم المبالاة بما يخرج بعد ذلك - لا يبعد حمله على الاستحباب ، بل لولا فتوى الجماعة بذلك لأمكن التأمل فيه ؛ لظهورهما في إرادة الإرشاد .

فما يظهر من ابن حمزة ^(٢) من القول بالوجوب ، كما عن ابن زهرة ^(٣) . والشيخ في الاستبصار ^(٤) ، ضعيف جداً ؛ لمنافاته لما يظهر من كثير من الروايات ^(٥) من حصول الطهارة بدونه إن أرادوا توقّف الطهارة عليه ، وإلا فلا معنى لوجوبه إلا وجوب إعادة الاستنجاء والوضوء إن يظهر بلل مشتبّه ، وهو اتّفاقي كما قيل ^(٦) ، فيرتفع الخلاف حينئذٍ . واحتمال القول بالوجوب التعبّدي في غاية الضعف ، كاحتمال القول بوجوب إعادة

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٩ ج ١ ص ٢٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٨ ح ١

ج ١ ص ٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٧ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٤) الاستبصار : الطهارة / باب ٢٨ ح ١ ص ٤٨ .

(٥) منها : ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الجسد ، قال : صب عليه الماء مرتين » .

الكافي : باب الاستبراء من البول ح ٧ ج ٣ ص ٢٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٢ ح ٣ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوّة ح ١ ج ١ ص ٢٤٢ .

(٦) كما في كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوّة ج ١ ص ٢٢ .

الاستنجاء حتى فيما علم أنّ الخارج مذي أو وذي ، فيكون هذا حينئذٍ ثمرة ، فتأمل جيداً .

ثم إنّ الظاهر قصر استحبابه على الرجال خاصة ؛ لعدم الدليل عليه بالنسبة للنساء ، إلّا أنّه صرح في المنتهى ^(١) كما عن النهاية ^(٢) بالتعميم ، ولم يبيّن كيفيته فيها ، ولعلّه الخطر عرضاً ، ويمكن الحكم به للتسامح والاستظهار في خروج البول ، لكن ينبغي القطع في عدم جريان حكم المشتبه قبله بالنسبة إليها كما في الرجال وإن قلنا باستحبابه ؛ لعدم الدليل ، مع أصالة الطهارة المنافية لحديثه .

وأما كيفية الاستبراء فسيأتي الكلام عليها في باب الغسل إن شاء الله تعالى .

﴿ والدعاء عند الاستنجاء ﴾ بالمأثور من قوله : « اللهم حصّن فرجي واعفّه ، واستر عورتي ، وحرمني على النار » ^(٣) ﴿ وعند الفراغ ﴾ منه : « الحمد لله الذي عافاني من البلاء ، وأماط عني الأذى » ^(٤) .

﴿ وتقديم اليمنى عند الخروج ﴾ عكس الدخول ، كما عرفت وجهه ممّا

سبق .

﴿ والدعاء بعده ﴾ أو عنده ، بقوله : « بسم الله ، الحمد لله الذي

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٢ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨١ .

(٣) الكافي : باب نواذر الطهارة ج ٦ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٢ ج ١

ص ٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٨٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٥ ح ١ ج ١ ص ٣٥١ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب

احكام الخلوة ج ٢ ص ٢١٦ .

رزقني لذته ، وأبقى قوّته في جسدي ، وأخرج عني أذاه ، يالها نعمة»^(١) ثلاثاً .

﴿و﴾ من ﴿المكروهات : الجلوس﴾ للبول أو الغائط ﴿في الشوارع﴾ جمع شارع ، وهو الطريق الأعظم كما عن الصحاح^(٢) ولعلّ المراد بها هنا مطلق الطرق النافذة ؛ إذ المرفوعة ملك لأربابها ، ﴿والمشارع﴾ جمع مشرعة ، وهو مورد الماء كشطوط الأنهار ، وفي القاموس : «إنّها مورد الشارية»^(٣) ، بلا خلاف أجده فيها^(٤) ، سوى ما في الهداية^(٥) والمقنعة^(٦) : «لا يجوز» مع احتمال أو ظهور إرادتهما الكراهة ؛ لما في الغنية^(٧) من الإجماع على استحباب اجتنابهما ، وهو - مع الأصل ، والشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك - قرينة على صرف ما تسمع من الأخبار عن ظاهرها ، مع ما في بعضها من الإشعار بذلك .

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ١٦ ج ١ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢١٦ .

(٢) الصحاح : ج ٣ ص ١٢٣٦ مادة (شرع) .

(٣) القاموس المحبّط : ج ٣ ص ٤٤ مادة (شرع) .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط / الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / في كراهة الباقي من المقدمات ج ١ ص ٤٢ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ ، والعلامة في قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٨ .

(٦) المقنعة : الطهارة / آداب الاحداث ص ٤١ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / بيان الطهارة ص ٨٧ .

منها : قول عليّ بن الحسين (عليه السلام) في الجواب عن سؤال من سأله أين يتوضأ الغرباء: «تتقي شطوط الأنهار، والطرق النافذة...»^(١) الحديث. وفي المرفوعة قال : « خرج أبو حنيفة من عند أبي عبد الله (عليه السلام) وأبو الحسن (عليه السلام) قائم وهو غلام ، فقال : يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم ؟ فقال : اجتنب أفنية المساجد وشطوط الأنهار... »^(٢) الحديث .

وفي خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال : « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يتغوط على شفير بئر ماء يستعذب منها ، أو نهر يستعذب ، أو تحت شجرة فيها ثمرتها »^(٣) . وفي وصية النبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) : « ... كره البول على شطّ نهر جار... »^(٤) .

وفي حديث المناهي قال : « ... نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يبول أحد تحت شجرة مثمرة، أو على قارعة الطريق... »^(٥) وغير ذلك .

(١) الكافي : باب الموضع الذي يكره ان يتغوط فيه ح ٢ ج ٣ ص ١٥ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ١٧ ج ١ ص ٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٨ .

(٢) الكافي : باب الموضع الذي يكره ان يتغوط فيه ح ٥ ج ٣ ص ١٦ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ١٨ ج ١ ص ٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٢٨ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٢٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب نواذر الكتاب ح ٥٧٦٢ ج ٤ ص ٣٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٩ ج ١ ص ٢٣٠ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب جل من مناهي النبي (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٤ ، وسائل

﴿وتحت الأشجار المثمرة﴾ كما عبّر بذلك أكثر الأصحاب^(١) تبعاً لصحيح عاصم^(٢). وإذ كان المشهور عند الامامية عدم اشتراط بقاء المبدأ في صدق المشتق، صرح المحقق الثاني^(٣) وتبعه عليه غيره^(٤) أن المراد بالمثمرة ما من شأنها الإثمار. وفيه: أنه بعد التسليم ينبغي تعميمه لما أثمرت وزال ثمرها، لا لمن^(٥) شأنها أن تثمر وإن لم تثمر، فإن صدق المشتق عليه مجاز من غير إشكال.

على أن خبر السكوني المتقدم «شجرة فيها ثمرتها»، ونحوه خبر حصين بن مخارق^(٦) كما قيل^(٧)، وفي آخر: «... وكره أن يحدث الرجل تحت شجرة قد أينعت، أو نخلة قد أينعت...»^(٨)، والتعليل في الفقيه

الشيعة: باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ١٠ ج ١ ص ٢٣٠.

(١) كالمفيد في المقنعة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٤١، وابن البراج في المهذب: الطهارة/ في كراهة الباقي من المقدمات ج ١ ص ٤٢، والعلامة في نهاية الاحكام: الطهارة/ آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨٣.

(٢) تقدم بعض فقراته، وفيه: «اين يتوضأ الغراء؟ قال: يتقي... وتحت الاشجار المثمرة...». الكافي: باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه ح ٢ ج ٣ ص ١٥، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ١٧ ج ١ ص ٣٠، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٨.

(٣) جامع المقاصد: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٣.

(٤) كالشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٢٥.

(٥) في «م»: لا لما من....

(٦) أمالي الطوسي: ج ٢ ص ٢٦٢، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢٢٩.

(٧) كما في كشف اللثام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٢٣.

(٨) من لا يحضره الفقيه: باب نواذر الطلاق ح ٤٩١٤ ج ٣ ص ٥٥٦، وسائل الشيعة: باب ١٥

وعن العلل عن الباقر (عليه السلام) : «... وإِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أَنْ يُضْرَبَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَلَاءً تَحْتَ شَجَرَةٍ أَوْ نَخْلَةٍ قَدْ أَثْمَرَتْ لِمَكَانِ الْمَلَائِكَةِ الْمُوَكَّلِينَ بِهَا ، قَالَ : وَلِذَلِكَ تَكُونُ النَخْلَةُ وَالشَّجَرَةُ أَنْسَاءً إِذَا كَانَ فِيهِ حَمْلُهُ ، لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَحْضُرُهُ » ^(١) مِمَّا يَسْتَفَادُ إِرَادَةَ الْإِثْمَارِ الْفَعْلِيِّ ، وَبِهِ أَفْتَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ^(٢) ، وَيُؤَيِّدُهُ الْأَصْلُ .

لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْحُكْمُ مَكْرُوهاً أَمَكْنَ الْقَوْلُ بِالتَّعْمِيمِ لَمَّا زَالَ ثَمَرُهَا ، سَيِّمًا مَعَ تَعْبِيرِ الْأَصْحَابِ بِالْمَشْتَقِّ ، وَمَعْرِفِيَّةِ مَذْهَبِهِمْ حَتَّى أَتَاهُمْ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ جَعْلُهُ مَثَلًا لِحُلِّ النِّزَاعِ وَنَسَبُوا إِلَى الشَّيْعَةِ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ ، بَلْ قَدْ يَسْتَفَادُ مِنَ الْمَرْوِيِّ فِي الْفَقْهِ ^(٣) كَوْنُ الْمَلَائِكَةِ مُوَكَّلِينَ بِالْأَشْجَارِ حَالِ عَدَمِ الثَّمَرَةِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ مَا دَلَّ عَلَى الْكَرَاهَةِ تَحْتَ الْمَشْمَرَةِ فَعَلًا وَبَيْنَ الْمَشْتَقِّ الْمَفِيدِ لِلْأَعْمَمِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِفَهْمِ الْوَصْفِ الضَّعِيفِ ، هَذَا .

وَفِي الْمَرْفُوعَةِ السَّابِقَةِ التَّعْبِيرُ بِمَسَاقِطِ الثَّمَارِ ، وَهُوَ يَفْسِّرُ التَّحْتَ الْوَاقِعَ فِي

من ابواب احكام الخلوة ح ١١ ج ١ ص ٢٣٠ .

(١) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ح ٦٤ ج ١ ص ٣٢ ، علل الشرائع : باب ١٨٥ ح ١ ج ١ ص ٢٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٨ ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) منهم : السيد في مدارك الاحكام : الطهارة / سنن الخلوة ج ١ ص ١٧٧ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٦ ، والخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / احكام التخلي ص ٨٣ .

(٣) وهو ما ارسله عن أبي جعفر (عليه السلام) انه قال : « ان الله تبارك وتعالى ملائكة وكلهم بنات الارض من الشجر والنخل ، فليس من شجرة ولا نخلة إلا ومعها من الله عز وجل ملك يحفظها وما كان منها ... » .

من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ح ٦٣ ج ١ ص ٣٢ .

النصّ والفتوى ، لكنّ يحتمل الرجوع فيه إلى العرف .

﴿ومواطن النّزال﴾ أي المواضع المعدّة لنزول القوافل والمتردّدين ، وعبر جماعة من الأصحاب ^(١) بفيء النّزال ، وفَسَّر ^(٢) بموضع الظلّ المعدّ لنزول القوافل والمتردّدين ، كموضع ظلّ جبل أو شجرة ونحوهما .

ويوافق الأوّل قول الكاظم (عليه السلام) لَمَّا سألَهُ أبو حنيفة « أين يضع الغريب ببلدكم ؟ فقال : اجتنب أفنية المساجد - إلى أن قال :- ومنازل النّزال » ^(٣) .

كما أنّه يوافق الثاني خبر إبراهيم بن أبي زياد الكرخي عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ثلاث من فعلهنّ ملعون : المتغوّط في ظلّ النّزال ، والمانع الماء المتّاب ^(٤) ، وسادّ الطريق المسلوك » ^(٥) .

لكنّك خبير أنّه لا تعارض بينهما ، فلعلّ تعبير المصنّف أولى ؛ لكونه

(١) منهم : ابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ ، والعلامة في قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في اسبابها ص ٦ .

(٢) كما في جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٣ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / سنن الخلوة ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) الكافي : باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه ح ٥ ج ٣ ص ١٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ١٨ ج ١ ص ٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٢٨ .

(٤) المتّاب : أي المباح الذي يؤخذ بالنوبة ، هذا مرة وهذا اخرى . مجمع البحرين : ج ٢ ص ١٧٧-١٧٨ مادة (نوب) .

(٥) الكافي : باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه ح ٦ ج ٣ ص ١٦ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ١٩ ج ١ ص ٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٢٩ .

أعمّ ، بل يمكن أن يرجع إليه الثاني ، على أن يراد بالفيء الرجوع من فاء إذا رجع ، نظراً إلى أنهم يرجعون في النزول إليه ، لكنّه بعيد ، أو يقال : إنه عبر به لأنّ الغالب فيها أن تكون ذوات أظلال ، والغالب نزولهم بها بعد العصر .

نعم يحتمل قوياً شدة الكراهة في الفيء ، بل ظاهر الخبرين التحريم في غيره ، كما عن ظاهر الهداية^(١) والمقنعة^(٢) وعن النهاية^(٣) والفقهاء^(٤) ، لكن لما كانا قاصرين عن إفادته سنداً ودلالةً ، مع تصريح المشهور بالكراهة ، مضافاً إلى الأصل ، كان تنزيلها عليها هو المتّجه ، بل تحمل^(٥) إرادتها لأولئك أيضاً وإن قالوا : « لا يجوز » ، لكنّ التعبير به عنها معروف في عبارات مثلهم .

﴿ومواضع اللعن﴾ كما هو المشهور^(٦) ، بل لعلّه لا خلاف فيه ممّا عدا الكتب المتقدمة ، بل قد عرفت إمكان إرادة الكراهة منها أيضاً ، فن هنا اتّجه حمل قول عليّ بن الحسين (عليه السلام) في صحيح عاصم بن حميد عن الصادق (عليه السلام) عليها ، بعد أن قال له رجل : أين يتوضأ الغريباء ؟ : « تتقي شطوط الأنهار - إلى أن قال - : ومواضع اللعن ، فقيل له :

(١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٨ .

(٢) المقنعة : الطهارة / آداب الاحداث ص ٤١ .

(٣) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٠ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ج ١ ص ٣٢ .

(٥) في «ق» : يحتمل .

(٦) ممن قال بذلك : ابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ ، والعلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨٣ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / احكام التخلي ص ٣ .

وأين مواضع اللعن ؟ فقال : أبواب الدور»^(١) على أنه محتمل لأن لا يكون أمراً ، بل هو إخبار عن فعل الغرباء ، فلا يكون فيه دلالة على الحرمة .

فإن قلت : إن الأصحاب حكموا فيما نحن فيه وفيما تقدم بالكراهة ، مع أن الوارد فيها الأمر ، وحمله على الكراهة إما ممتنع ولو مجازاً ، أو أنه لا يقدم على الندب ؛ لكونه مجازاً شائعاً .

قلت : الظاهر أن الأمر الموجود فيها معناه نهي ؛ لقوله في الأول : « اجتنب » ، وفي الثاني « تنقي » .

والمراد بمواضع اللعن أبواب الدور كما سمعته ، لكن في جامع المقاصد^(٢) وعن الذكري^(٣) : « قيل : إنه مجتمع النادي ؛ لتعرضه للعنهم » . قلت : ويمكن جعل ذلك في الخبر من باب المثال ، والمراد كل موضع يلعن فيه المحدث ، ولعله يشعر به جمع المواضع ، فيستدل به حينئذ على غير المقام .

والظاهر إرادة اللعن من المترددين ، لا من الله والملائكة ، وإلا لاقتضى ذلك التحريم ، مع احتمال ، ولا يلزم التحريم ؛ للحمل على ضرب من المجاز ، كما ورد اللعن في كثير من المكروهات .

❦ واستقبال ❦ قرص ❦ الشمس و❦ قرص ❦ القمر بفرجه ❦ لا جهتها كما في القبلة ؛ لأنه مجاز لا يرتكب بدون قرينة . والحكم

(١) الكافي: باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه ج ٢ ص ٣ ، تهذيب الأحكام:

الطهارة/ باب ٣ ج ١٧ ص ١ ، وسائل الشيعة: باب ١٥ من أبواب أحكام الخلوة ج ١

ج ١ ص ٢٢٨ .

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٣ .

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ استطابة الخلوة ص ٢٠ .

بالكراهة هو المشهور بين الأصحاب^(١) ، بل لا أعلم فيه خلافاً بين المتأخرين^(٢) ، ويدلّ عليه خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال : « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول »^(٣) .

وخبر عبد الله بن يحيى الكاهلي عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : لا يبولن أحدكم وفرجه بادٍ للقمر يستقبل به »^(٤) .

وعن الصدوق في الفقيه أنه قال : « وفي خبر آخر : لا تستقبل الهلال ولا تستدبره ، يعني في التخلي »^(٥) .

وعن الكافي قال : « وروي أيضاً : لا تستقبل الشمس ولا القمر »^(٦) .

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الاستطابة ص ٢٦ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ ، والعلامة في قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ .

(٢) منهم : الشهيد في البيان : الطهارة / في اسبابها ص ٦ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / كيفية التخلي ص ٢ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٦ ج ١ ص ٤٣ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٠ ج ١ ص ٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٤١ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣١ ج ١ ص ٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٤١ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ح ٤٨ ج ١ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٤١ .

(٦) الكافي : باب الموضع الذي يكره ان يتغوط فيه ح ٣ ج ٣ ص ١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من

وخبر المناهي المروي عن الفقيه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ،
وفيه : «... نهى أن يبول الرجل وفرجه بادر للشمس أو القمر...»^(١) .

والأخبار وإن كان ظاهرها التحريم للنهي مادة وصيغة ، لكنّ قصور
أسانيد كثير منها ، بل ليس فيها إلّا حسنة الكاهلي ، وإعراض المشهور عنها
شهرة كادت تكون إجماعاً ، وكونه كعام البلوى ، مع خلو الأخبار الآخر
سيما المسؤول فيها عن حدّ الغائط فأجاب لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولم
يذكر الشمس والقمر ، بل اشتمل خبر الكاظم منها على قوله : « وارفَع
ثوبك وضع حيث شئت » ، بل ظاهر إجماع الغنية^(٢) على أنّه يستحبّ أن
لا يستقبل الشمس والقمر ، يمنع^(٣) من الحكم بالحرمة .

فما يظهر من المفيد^(٤) والصدوق في الهداية^(٥) من التحريم ضعيف ، مع
أنّ عبارتهما غير صريحة بذلك ؛ إذ لعلّه مرادهما بعدم الجواز الكراهة ، بل
عبارة الهداية لم يتعرّض فيها للشمس ، على أنّهما عبّرّا^(٦) بعدم الجواز فيما يبعد
قولهما فيه بالتحريم ، مثل الريح ونحوها ، بل لعلّ عبارة الهداية على نسق
الروايات .

ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٤١ .

(١) من لا يحضره الفقيه: باب جل من مناهي النبي (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٤ ، وسائل الشيعة:

باب ٢٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الطهارة ص ٨٧ .

(٣) خبر «لكن» المتقدم في هذه الصفحة س ٣ .

(٤) المقنعة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٤٢ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٤٨ .

(٦) المقنعة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٤١ ، الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء

وأما ما يظهر من سَلار من النهي من استقبال الشمس والقمر بفرجه في حال البول وأنه قال عند ذكر الغائط : « وقد قيل : إنه لا يستدبر الشمس ولا القمر ولا يستقبلهما » ^(١) فالظاهر عدم إرادته الحرمة ؛ لتصريحه في أول العبارة بإرادة الندب .

وكيف كان ، فلا ينبغي الإشكال في الكراهة ، نعم ظاهر عبارة المصنف الاقتصار على الاستقبال ، كما هو ظاهر بدو الفرج والاستقبال به في الأخبار ، بل عن شرح الإرشاد للمفخر ^(٢) الإجماع على عدم كراهة الاستدبار ، لكن قد سمعت أن المرسل تضمن النهي عن الاستدبار بالنسبة للهِلال ، بل عن الهداية أنه قال : « لا يجوز الاستدبار بالنسبة للهِلال » ^(٣) ، وعن الذكري ^(٤) احتمال الكراهة ؛ للمساواة في الاحترام .

لكن لا يبعد عدم الكراهة ؛ للأصل وما سمعته من الإجماع ، بل قد يقال : إنه مقتضى مفهوم الأخبار المتقدمة ، بل قد يرشد إلى ارتفاعها أيضاً ارتفاعها لو ستر الفرج بثوب أو كفت أو نحو ذلك من الحجب السماوي وغيره كالسحاب ونحوه ، كما صرح به بعضهم ^(٥) ، للخروج به عن البدو والاستقبال لهما ، فكيف لو استدبرهما ، مع ما فيه من العسر في بعض

(١) المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٢ .

(٢) شرح إرشاد الأذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ذيل قول المصنف : « واستقبال النيرين » ص ١٤ (مخطوط) .

(٣) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / استطابة الخلوة ص ٢٠ .

(٥) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤٠ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٣ .

الأوقات ، لمكان حرمة استقبال القبلة واستدبارها وكراهة استقبال الشمس واستدبارها ، بل بعضهم^(١) أوجب التشريق والتغريب للأمر^(٢) بهما ، وإن حمله آخرون^(٣) على الاستحباب ، فتأمل جيداً .

ثم إنَّ ظاهر الأخبار المذكورة عدا المرسلين المتقدمين اختصاص الحكم بالبول ، كظاهر المنقول عن الأكثر^(٤) ، ولعلّه لقولهم : « وفرجه بادر للشمس والقمر » ، لكن عن الشهيد في الذكرى أنه قال : « والغائط محمول عليه ، وريتا روي بفرجه ، وهو يشملهما »^(٥) .

قلت : الظاهر أنَّ الفرج هنا بمعنى القبل ؛ لأنّه هو الذي يستقبل به الشمس والقمر ويتحقّق به البدول الدبر ، فلو استدلّ بالمرسلين المتقدمين لكان أحسن ؛ لإطلاقهما ، لكن في كشف اللثام : « إنها منزّلة على

(١) كما هو ظاهر المفيد في المقتعة : الطهارة / آداب الاحداث ص ٣٩ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن زرارة ، عن عيسى بن عبد الله الهاشمي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي (صلوات الله عليه) قال : « قال لي النبي (صلى الله عليه وآله) : إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ، ولكن شرقوا أو غربوا » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣ ج ١ ص ٢٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٦ ح ١ ج ١ ص ٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢١٣ .
(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام الخلوة ج ١ ص ١٦٠ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٦ ، والخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / احكام التخلي ص ٧١ .

(٤) كالشيخ في المصباح : آداب التخلي ص ٦ ، وسلا في المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الاستطابة ص ٢٦ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / استطابة الخلوة ص ٢٠ .

المقيّد»^(١) وفيه : أنّه لا تعارض بينهما يوجب ذلك .

نعم قد يقال : إنّ الكليني والفقهاء أرسلوا نقلاً بالمعنى ، ومقصودهما هي تلك الأخبار الناهية عن البول والفرج بادٍ للشمس والقمر ، فلعلّ القول بعدم الكراهة للأصل لا يخلو من قوّة ، وإن كان الحكم بها أقوى ؛ للتسامح فيها ، فتأمل . بل يمكن إلحاق الغائط بالبول استقبالاً واستدباراً به لذلك أيضاً ، على أن يكون معنى الاستقبال به استدبار الشخص والاستدبار بالعكس ، وإن كان لا يخلو من تأمل أو منع .

ثمّ الظاهر من الحالة في الأخبار أخذ القيد معاً ، وهما البول والفرج مع بدوه ، فن بال من غير فرجه ولو معتاداً ، أو بدا فرجه من غير بول فلا كراهة فيهما ، ومن هنا يقوى عدم جريان الحكم على مثل الميسوح والمحجوب ونحوهما ؛ لعدم الفرّج ، نعم الظاهر اشتراك الحكم المذكور بين الرجال والنساء ، كما هو مقتضى القاعدة ، وإن كان ظاهر الأخبار الأوّل ، وأمّا الخنثى المشكل فالأصل عدم تحقق الكراهة بالنسبة إلى كلّ من فرجه ؛ لعدم العلم بكونه فرجاً .

كما أنّ مقتضى التقييد المذكور أيضاً تخصيص الكراهة في حال البول ، لا في حال الجلوس أو الدخول ، فما ينقل عن ظاهر الهداية^(٢) من كراهة الجلوس للبول إلى آخره ، لعلّ مراده ما ذكرنا لمكان الغالب ، وإلاّ فهو ضعيف .

والظاهر شمول الحكم للكسوف والخسوف وعدمهما ، بل يحتمل شمول

(١) كشف اللثام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٢٣ .

(٢) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٤٨ .

الحكم للقمر في النهار؛ للصدق ، كما أنّ الظاهر شموله للهِلال ؛ لما سمعته من المرسل .

وهل الحكم دائر على الاستقبال بالفرج في حال البول ، أو على البدو للشمس والقمر في حاله وإن لم يكن معه استقبال ؟ لا يبعد الأوّل ؛ لظاهر قوله : « يستقبل به » ، ويحمل عليه غيره ، فتأمّل .

﴿و﴾ استقبال ﴿الريح بالبول﴾ للخبر المروي عن الخصال عن عليّ (عليه السلام) : «... ولا يستقبل ببوله الريح...» ^(١) ، وبالنهي عن استقبال الريح بالبول عبّر المبسوط ^(٢) كما عن المقنعة ^(٣) والنهاية ^(٤) والمهذب ^(٥) والوسيلة ^(٦) والمراسم ^(٧) والكافي ^(٨) والسرائر ^(٩) ، والظاهر أنّ مرادهم بذلك الكراهة ، كما صرّح بها في النافع ^(١٠) والمنتهى ^(١١) والتذكرة ^(١٢)

(١) الخصال: باب المائة ح ١٠ ص ٦١٤ ، وسائل الشيعة: باب ٣٣ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢٤٩ .

(٢) المبسوط: الطهارة/ مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٣) المقنعة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٤١ .

(٤) النهاية: الطهارة/ آداب الحدث ص ١٠ .

(٥) المهذب: الطهارة/ مقدماتها ج ١ ص ٤٠ .

(٦) الوسيلة: الصلاة/ بيان الطهارة/ ص ٤٨ ، إلّا انه قال : «لا والمكروه اثنان وعشرون» وعد منها استقبال الريح بالبول .

(٧) المراسم: الطهارة/ ما يتطهر منه ص ٣٣ .

(٨) الكافي في الفقه: الصلاة/ الشرط الثاني من شروطها ص ١٢٧ .

(٩) السرائر: الطهارة/ احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦ .

(١٠) المختصر النافع: الطهارة/ آداب الخلوة ص ٥ .

(١١) منتهى المطلب: الطهارة/ في الاستطابة ج ١ ص ٤٠ .

(١٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٢ .

والتحرير^(١) والإرشاد^(٢) والقواعد^(٣)، بل عن الغنية: «يستحب أن يتقي بالبول الأرض الصلبة وجحرة الحيوان واستقبال الريح - وذكر غير ذلك إلى أن قال :- كل ذلك بدليل الإجماع»^(٤).

وهو وإن ذكر لفظ الاستحباب والأصحاب ذكروا الكراهة، إلا أنه مشترك معهم في عدم الحرمة، بل لعله لا منافاة بينه وبينهم، بناءً على أن ترك المكروه مستحب.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في عدم الحرمة؛ للأصل، مع قصور الروايات عن إفادتها من وجوه، مع ما سمعت من دعوى الإجماع، بل لعله كذلك، فما ينقل عن ظاهر الصدوق في الفقيه^(٥) والمقنع^(٦) من الوجوب ضعيف، مع احتمال إرادته الكراهة أيضاً، فتأمل.

لكن الذي يظهر من الأصحاب قصر الحكم على الاستقبال بالبول دون الغائط ودون الاستدبار، والموجود في الأخبار خلاف ذلك:

منها: ما رواه المشايخ الثلاثة - كما قيل^(٧) - عن محمد بن يحيى بإسناده رفعه، قال: «سئل أبو الحسن (عليه السلام) ما حد الغائط؟ قال: لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها، ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها»^(٨).

(١) تحرير الاحكام: الطهارة/ كيفية التخلي ج ١ ص ٧.

(٢) إرشاد الأذهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٢.

(٣) قواعد الاحكام: الطهارة/ آداب الخلو ج ١ ص ٤.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الطهارة ص ٤٨٧.

(٥) من لا يحضره الفقيه: الطهارة/ باب ارتياد المكان للحدث ج ١ ص ٢٦ ح ٤٧.

(٦) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٣.

(٧) كما في مشارق الشموس: الطهارة/ احكام التخلي ص ٨٢. (٨) تقدمت في ص ١٥.

ومنها : مرفوعة عبد الحميد بن أبي العلاء ، قال : « سئل الحسن بن علي (عليهما السلام) ما حد الغائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ، ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها »^(١) .

وهما - كما ترى - قد تَضَمَّنَا حكم الاستدبار مع حكم الغائط ، والقول بأنهما لم يدْلا على حكم الاستدبار بالنسبة للبول ، يدفعه : ظهور أنَّ المراد بحد الغائط التخلّي ، كالقول إنّما كره الاستقبال بالغائط من جهة أنَّ الغالب حصول البول حال الغائط ، فتحقّق الكراهة بالنسبة للبول ، وإلاّ لو فرضنا غائطاً لا بول معه فلا كراهة ، كما يؤيِّده تحقّق سبب الكراهة في استقبال الريح بالبول دون الغائط ، وهو خوف الردّ ونجاسة الثوب والبدن ؛ إذ هو اجتهد بحث في مقابلة النصّ ، مع عدم إشارة إلى هذا التعليل في الأخبار .

نعم نقل عن علل محمد بن عليّ بن ابراهيم بن هاشم : « ولا يستقبل الريح لعلّتين ، أحدهما : أنَّ الريح تردّ البول فيصيب الثوب ولم يعلم ذلك - إلى أن قال - . والعلّة الثانية : أنَّ مع الريح ملكاً ، فلا يستقبل بالعورة »^(٢) انتهى .

وهو مع ذكره للعلّة الثانية مراده بالتعليل الحكمة ، فقد يكون حينئذٍ يكره التغوّط مطلقاً لأنّ الغالب أن يكون معه بول ، فيردّ على الثوب ونحوه ، فلا ريب أنّ الأقوى كراهة استقبال الريح مطلقاً ، ولذا لم يقيده به في اللّمة ، بل قال : « واستقبال الريح »^(٣) .

(١) تقدمت في ص ١٦ .

(٢) بحار الانوار: الطهارة/ آداب الخلاء ح ٥٣ ج ٨٠ ص ١٩٤ .

(٣) اللّمة دمشقية: الطهارة/ احكام التخلي ج ١ ص ٨٥ .

بل الأولى كراهة الاستدبار أيضاً فيها ، كما صرح به في الروضة^(١) ، بل ربما كان ظاهر غيرها^(٢) أيضاً ، عملاً بما سمعته من الأخبار السالمة عن المعارض ، وما ذكرناه من رواية الخصال لا تقتضي التقييد ، ولولم يكن الحكم مكروهاً لكان متابعة الأصحاب لازمة ؛ لأنّ الظاهر منهم الإعراض عن ظاهر الخبرين المتقدمين ، مع أنّه لا يخلو كلامهم من وجه أيضاً ، فتأمل .

﴿ والبول ﴾ دون غيره ﴿ في الأرض الصلبة ﴾ وما في معناها ممّا ينافي الأمر بالتوقي من البول الموجود في عدّة من الأخبار ، خصوصاً ما عن الصادق (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : من فقه الرجل أن يرتاد موضعاً لبوله »^(٣) .

بل عنه (عليه السلام) أيضاً قال : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) أشدّ الناس توقّياً عن البول ، كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع من الأرض ، أو إلى مكان من الأمكنة يكون فيه التراب الكثير ، كراهية أن ينضح عليه البول »^(٤) .

وعنه (عليه السلام) أيضاً أنّه قال لزراعة : « لا تستحقرنّ بالبول

(١) المصدر السابق .

(٢) كمفاتيح الشرائع: الصلاة / مفتاح ٤٦ ج ١ ص ٤٣ ، وكفاية الاحكام: الطهارة / كيفية التخلي ص ٢ .

(٣) الكافي: باب الموضع الذي يكره ان يتغوط فيه ح ١ ج ٣ ص ١٥ ، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٣٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب ارتياد المكان للحدث ح ٣٦ ج ١ ص ٢٢ ، تهذيب الأحكام: الطهارة / باب ٣ ح ٢٦ ج ١ ص ٣٣ ، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٣٨ .

ولا تتهاوننّ به ...» ^(١)، إلى غير ذلك ، بل ربّما يشعر به بعض ما تقدّم في الريح .

نعم يظهر من بعضهم ^(٢) عدم جعله من المكروهات ، بل جعل ارتياد موضع للبول من المستحبات ، والأولى الجمع بينهما ؛ للتسامح بكلّ منهما .
﴿وفي ثقبوب الحيوان﴾ بلا خلاف أجده فيه ^(٣)، إلّا ما ينقل عن ظاهر الهداية ^(٤)؛ لقوله : « لا يجوز » ، مع احتماله ما عرفته غير مرّة ، لما عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) « أنّه نهى أن يبال في الجحر » ^(٥) المؤيّد بما رواه الجمهور عن عبد الله بن سرجين ^(٦) : « أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) نهى أن يبال في الجحر » ^(٧) .

وقد وقع في كلام بعض أصحابنا ^(٨) التعليل بخوف الأذية من

(١) علل الشرائع: باب ٧٠ ح ١ ج ٢ ص ٣٥٦ ، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٣٨ ، إلّا انه رواه عن أبي جعفر (عليه السلام) .

(٢) كالبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة / مستحبات الخلوة ج ٢ ص ٥٠ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط: الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة / باب الاستطابة ص ٢٧ ، والعلامة في قواعد الاحكام: الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ ، والشهيد في البيان: الطهارة / في اسبابها ص ٦ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٤٨ .

(٥) سنن أبي داود: باب النهي عن البول في الجحر ج ٢٩ ص ٨ .

(٦) في المصدر: سرجس .

(٧) سنن النسائي: باب كراهية البول في الجحر ج ١ ص ٣٣ ، سنن البيهقي: باب النهي عن البول في الثقب ج ١ ص ٩٩ .

(٨) كالعلامة في منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤١ ، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٤ ، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة / سنن الخلوة ج ١ ص ١٧٩ .

الحيوان ، كما اتفق لسعد بن عباد بال في جحر بالشام فاستلق ميتاً ،
فسمعت الجنّ تنوح عليه بالمدينة ، وتقول :

نحن قتلنا سيّد الخزرج سعد بن عباد

ورميناه بسهمين فلم نخط فؤاده ^(١)

وكأنهم تبعوا بذلك ما وجدوه في كتب بعض العامة ، وإلاّ فهذه
الحكاية من المشهور عند علماء الشيعة كذبها ، بل عن ابن أبي الحديد ^(٢)
التصريح بأنّها موضوعة ، وأنّ القائل ليس من الجنّ .

والثابت في طرق الشيعة ^(٣) أنّ سعداً لمّا أبى عن البيعة خرج من
المدينة إلى الشام ، وكان سعد سيّد الخزرج ممّن يخاف منه ، فاحتال فلان
على قتله ، فأرسل إلى فلان فرموه بسهم غيلة وخفية ، ووضعوا هذه الحكاية
حتّى يطلّ دمه ولا ينفق أمر آخر ، نعم قد يستأنس بهذه الحكاية لكون
البول في ثقب الحيوان كان معروفاً في ذلك الزمان أنّه مظنة للأذية ، ولذا
احتالوا به .

﴿وفي الماء جارياً وراكداً﴾ كما صرح به كثير من الأصحاب ^(٤) ،
ويدلّ عليه جملة من الأخبار : (منها) ما دلّ ^(٥) على النهي عن البول في

(١) اسد الغابة: ج ٢ ص ٢٨٤-٢٨٥ ، الطبقات الكبرى (لابن سعد): ج ٣ ص ٦١٧ .

(٢) شرح نهج البلاغة: ج ١٧ ص ٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) بحار الانوار: باب كيفية غضب الخلافة ج ٨ ص ٣٦ (طبع قديم) .

(٤) منهم: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، وابن البراج في المذهب:
الطهارة/ مقدمات الطهارة ج ١ ص ٤٠ ، والعلامة في نهاية الاحكام: الطهارة/ آداب
الاستنجاء ج ١ ص ٨٣ ، والشهيد في الدروس: الطهارة/ احكام التخلي ص ٣ .

(٥) كالحبر الذي رواه في البحار نقلاً من جامع البنظري عن أبي بصير ، عن الباقر (عليه السلام)

قال: «... ولا تبل في الماء...» .

الماء ، غير مقيّد له بأحدهما ، (ومنها) ما دلّ^(١) على النهي عنه في الماء النقيع والماء الراكد ، وهي كثيرة ، (ومنها) ما دلّ^(٢) على النهي عن البول في الماء الجاري .

ولكن في جملة من الأخبار نفي البأس عنه في الجاري ، كخبر الفضيل عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجاري ، وكره أن يبول في الراكد »^(٣) .

وخبر عيينة بن مصعب قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يبول في الماء الجاري ، قال : لا بأس به إذا كان الماء

بحار الأنوار: الطهارة/ باب آداب الخلوة ح ٤٩ ج ٨٠ ص ١٩١ ، مستدرك الوسائل: باب ١٩ من ابواب احكام الخلوة ح ٧ ج ١ ص ٢٧١ .

(١) كالذي رواه الصدوق عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن ابي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: « لا تشرب وانت قائم ، ولا تطف بقبر ، ولا تبل في ماء نقيع ... » .

علل الشرائع: باب ٢٠٠ ح ١ ج ١ ص ٢٨٣ ، الكافي: باب كراهية أن يبيت الانسان وحده ح ٨ ج ٦ ص ٥٣٤ ، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب احكام الخلوة ح ١ و ٥ و ٦ ج ١ ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٢) كالذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن ابيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن علي بن الريان ، عن الحسين ، عن بعض اصحابه ، عن مسمع ، عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال: « قال امير المؤمنين (عليه السلام): انه نهى ان يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة ، وقال: ان للماء اهلاً » .

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٢٩ ج ١ ص ٣٤ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤ ح ٥ ج ١ ص ١٣ ، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٤٠ .
(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٦٠ ج ١ ص ٤٣ ، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٠٧ .

جارياً»^(١).

وخبر سماعة قال : « سألته عن الماء الجاري يبال فيه ؟ قال : لا بأس به »^(٢) وخبر ابن بكير عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « لا بأس بالبول في الماء الجاري »^(٣).

وما يقال : إنه لا تنافي بين هذه ؛ لأنّ الجواز لا ينافي الكراهة ، فيه : أنّ المنافاة ظاهرة في صحيح الفضيل المتقدّم ، نعم هو محتمل بالنسبة إلى غيره .

وربّما حمل نفي البأس على خفة الكراهة دون الراكد ، وكأنّ منشأه أنّه مجرد جمع بين الأخبار ، وأنّ الكراهة ممّا يتسامح فيها ، وإلا فلا شاهد على ذلك ، ولا ينتقل إليه من اللفظ .

وربّما احتمل حمل نفي البأس فيها على عدم حصول النجاسة أو الاستقذار ، وهو كسابقه ، على أنّ خبر الفضيل ظاهر في خلاف ذلك ، بل الذي يؤدّي به هذا المعنى عدم البأس عن الماء لا عن البول في الماء ، فلذا نقل عن بعض القدماء أنّه قال : « لا بأس به في الجاري »^(٤).

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٩ ج ١ ص ٤٣ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤ ح ٢ ج ١ ص ١٣ ، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٠٧ ، إلّا أنه رواه عنبسة بن مصعب .

(٢) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٢٨ ج ١ ص ٣٤ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤ ح ١ ج ١ ص ١٣ ، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٠٧ .

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٦١ ج ١ ص ٤٣ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤ ح ٤ ج ١ ص ١٣ ، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٠٧ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٤٨ .

وعن الهداية^(١) والمقنعة^(٢) أنه « لا يجوز في الراكد » ، ولعل مرادهما شدة الكراهة ؛ لقصور الأخبار عن إفادة التحريم ، مع اشتمال الصحيح على لفظ الكراهة ، وإشعار التعليل^(٣) الوارد في جملة منها بأن للماء أهلاً به ، فإن فعل فأصابه شيء فلا يلومنّ إلا نفسه ، وأن منه يكون ذهاب العقل^(٤) ، وعن الفقيه أنه قال : « وروي إنه يورث النسيان »^(٥) ، وعن شرح الإرشاد : « أنه يورث الحصر »^(٦) .

وكالتعليل الأول ورد^(٧) في النهي عن البول في الجاري أيضاً ، فيمكن أن يقال : إنّ المنفي عنه البأس من الجاري السائل ، والمنهي عنه الجاري الراكد أي ما له مادة ، وإن كان بعيداً جداً .

وعن النهاية « إنّه بالليل أشدّ ؛ لما قيل من أنّ الماء بالليل للجنّ ، فلا يبال فيه ولا يغتسل ، حذراً من إصابة آفة »^(٨) انتهى . وقد عرفت أنّ الأخبار دلّت على أنّ له أهلاً مطلقاً ، وكذا مخافة إصابة الآفة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المقنعة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٤١ .

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٢٩ ج ١ ص ٣٤ ، علل الشرائع: باب ٢٠٠ ح ١ ج ١ ص ٢٨٣ ، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ و ٦ ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٤١ .

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب جل من مناهي النبي ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٤ ، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٤٠ .

(٥) من لا يحضره الفقيه: باب المياه ذيل ح ٣٥ ج ١ ص ٢٢ ، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٤٠ .

(٦) شرح ارشاد الاذهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ذيل قول المصنف: « والبول في الماء » ص ١٤ (مخطوط) .

(٧) راجع حاشية (٢) من ص ١٢٥ .

(٨) نهاية الاحكام: الطهارة/ آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨٣ .

وأنت خير أن ظواهر الأخبار اختصاص الحكم بالبول ، ومن هنا اقتصر عليه المصنف كالعلامة ^(١) ، وعن الأكثر ^(٢) إلحاق الغائط ، ولعله للتعليل ، قيل ^(٣) : ولأنه أولى .

وفي جامع المقاصد : « إنّه لا يبعد أن يقال : إنّ الماء المعدّ في بيوت الخلاء لأخذ النجاسات واكتنافها ، كما يوجد في الشامات وما جرى مجراها من البلاد الكثيرة المياه ، لا يكره قضاء الحاجة فيه » ^(٤) .

وفيه : أنّ ذلك لا يصلح لأن يكون مقيداً لتلك الأدلة ، ما لم يدخل تحت الضرورة المستثناة في بعض الأخبار ^(٥) الناهية عن البول في الماء الجاري ﴿والأكل والشرب﴾ حال التخلّي ، كما في المذهب ^(٦) والمنتهى ^(٧) وعن المصباح ^(٨) ومختصره ^(٩) ونهاية الأحكام ^(١٠) ، أو مطلقاً كما هو ظاهر غيرها ^(١١) ، ولعله أولى ؛ للتسامح فيها ، ولتضمنه مهانة النفس ، وفحوى خبر

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / آداب

الاستنجاء ج ١ ص ٨٣ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ .

(٢) كالمفيد في المنقعة : الطهارة / آداب الاحداث ص ٤١ ، والشيخ في النهاية : الطهارة / آداب

الحدث ص ١٠ ، وسلار في المراسم ، الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣١-٣٢ .

(٣) كما في ذكرى الشيعة : الطهارة / استطابة الخلوة ص ٢٠ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٣ .

(٥) راجع حاشية (٢) من ص ١٢٥ .

(٦) المذهب : الطهارة / مقدمات الطهارة ج ١ ص ٤٠ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤١ .

(٨) مصباح المتجعد : آداب التخلي ص ٦ .

(٩) مختصر المصباح : ذكر الطهارة ص ٨ (مخطوط) .

(١٠) نهاية الاحكام : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨٥ .

(١١) كالجوامع للشرائع : الطهارة / باب الاستطابة ص ٢٧ ، والعلامة في قواعد الاحكام :

اللقمة المنقول عن الباقر والحسين (عليهما السلام) ^(١) ^(٢).

- ﴿والسواك﴾ كما في الوسيلة ^(٣) والنافع ^(٤) واللمعة ^(٥)
والذكرى ^(٦) ، ولعل مرادهم حال التخلّي ، كما هو ظاهر المبسوط ^(٧)
والمهذب ^(٨) والمراسم ^(٩) والمعتبر ^(١٠) والمنتهى ^(١١) والقواعد ^(١٢)

الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ ، والشهيد في البيان: الطهارة / في اسبابها ص ٧.

(١) ارسله الصدوق في الفقيه: فقال: « ودخل ابو جعفر الباقر (عليه السلام) الخلاء فوجد لقمة خبز في القدر، فأخذها وغسلها ودفعها الى مملوك كان معه فقال: تكون معك لا أكليها إذا خرجت، فلما خرج قال للمملوك: اين اللقمة؟ قال اكلتها يا بن رسول الله، فقال: انها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة، فاذهب فانت حر، فاني أكره ان استخدم رجلاً من أهل الجنة. ».

من لا يحضره الفقيه: باب ارتياد المكان للحدث ح ٤٩ ج ١ ص ٢٧، عيون اخبار الرضا: باب ٣١ ح ١٥٤ ج ٢ ص ٤٣، وسائل الشيعة: باب ٣٩ من ابواب احكام الخلوة ح ١ و ٢ ج ١ ص ٢٥٤.

(٢) وتقريب الفحوى: ان تأخيرهما (عليهما السلام) اكل اللقمة الى بعد الخروج - مع علمهما بانها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة وعتقهما المملوك لذلك - اشعار بمبرجوعية الأكل في الموضع المذكور. الحدائق الناضرة: الطهارة / مكروهات التخلي ج ٢ ص ٨٦.

(٣) الوسيلة: الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ .

(٤) المختصر النافع: الطهارة / آداب الخلوة ص ٥ .

(٥) اللمعة الدمشقية: الطهارة / احكام التخلي ج ١ ص ٨٨ .

(٦) ذكرى الشيعة: الطهارة / استطابة الخلوة ص ٢٠ .

(٧) المبسوط: الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٨) المهذب: الطهارة / مقدمات الطهارة ص ٤٠ .

(٩) المراسم: الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٣ .

(١٠) المعتبر: الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٣٧ .

(١١) منتهى المطلب: الطهارة / في الاستطابة ج ١ ص ٤١ .

(١٢) قواعد الاحكام: الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ .

والروضة ^(١) ؛ للمرسل في الفقيه عن الكاظم (عليه السلام) :
«... السواك على الخلاء يورث البخر» ^(٢) .

وربما احتتمل إرادة بيت الخلاء ، قيل ^(٣) : لما رواه الشيخ ^(٤) بدل
«على» «في» . والمراد بالسواك الاستياك . وفي المقنعة :
«لا يجوز» ^(٥) ، وهو ضعيف ، إلا أن يريد الكراهة .

❦ والاستنجاء باليمين ❦ بلا خلاف أجده فيه ^(٦) سوى ما في
المقنعة ^(٧) والمهذب ^(٨) وعن النهاية ^(٩) من أنه لا يجوز ، وهو ضعيف ؛
لعدم ما يصلح لها من المرسل عن الصادق (عليه السلام) : «نهى
رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يستنجي الرجل بيمينه» ^(١٠) ، وخبر

(١) الروضة البهية: الطهارة/ احكام التخلي ج ١ ص ٨٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب السواك ح ١١٠ ج ١ ص ٥٢ ، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب
احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٣٧ ، وفيه : «في» بدل «على» .

(٣) كما في كشف اللثام : الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٢٤ ، ورياض المسائل: الطهارة/ آداب
الخلوة ج ١ ص ١٧ .

(٤) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٢٤ ج ١ ص ٣٢ .

(٥) المقنعة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٤١ .

(٦) ممن قال بذلك الشيخ في المبسوط : الطهارة/ مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، وابن سعيد في
الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الاستطابة ص ٢٧ ، والعلامة في نهاية الاحكام:
الطهارة/ آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨٤ ، والشهيد في البيان: الطهارة/ في اسبابها ص ٧ .

(٧) المقنعة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٤٠ .

(٨) المهذب: الطهارة/ باب الاستنجاء ج ١ ص ٤١ .

(٩) النهاية: الطهارة/ آداب الحدث ص ١١ .

(١٠) الكافي: باب القول عند دخول الخلاء ح ٥ ج ٣ ص ١٧ ، وسائل الشيعة: باب ١٢ من أبواب
احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٦ .

السكوني عن الصادق (عليه السلام) : « الاستنجاء باليمن من الجفاء »^(١) ، ونحوه غيره^(٢) ، وهما لا يصلحان لغير الكراهة سيما مع فتوى الأصحاب .

لكن ينبغي أن يقيّد ذلك بما إذا لم يكن في اليسار علة ؛ للمروي مرسلًا في الفقيه^(٣) والكافي^(٤) من التقيد بذلك .

وفي الفقيه : « قال أبو جعفر (عليه السلام) : إذا بال الرجل فلا يمَس ذكره بيمينه »^(٥) ، ومنه يستفاد كراهة الاستبراء بها ، وظاهر النص والفتوى دخول الاستجمار .

❦ وكذا يكره الاستنجاء ولو استجماراً ❦ باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله ❦ كما في المبسوط^(٦) والمهذب^(٧) والوسيلة^(٨) والمراسم^(٩)

(١) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ح ٧ ج ٣ ص ١٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٢٦ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ح ٥١ ج ١ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ٧ ص ٢٢٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ح ٥٢ ج ١ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٢٦ .

(٤) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ذيل ح ٧ ج ٣ ص ١٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٢٦ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ح ٥٥ ج ١ ص ٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢٢٦ .

(٦) المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٧) المهذب : الطهارة / باب الاستنجاء ج ١ ص ٤١ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ .

(٩) المراسم : الطهارة / ما يتطهر منه ص ٣٣ .

والنافع^(١) والتذكرة^(٢) والقواعد^(٣) والتحرير^(٤) والذكرى^(٥) والدروس^(٦) والبيان^(٧) وغيرها^(٨)؛ للتعظيم، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر الساباطي: «لا يمسّ الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله، ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله...»^(٩) الحديث، المتمم بعدم القائل بالفصل بين الجنب وغيره.

وخبر أبي أيوب: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أدخل الخلاء وفي يدي خاتم فيه اسم من أسماء الله؟ قال: لا، ولا تجامع فيه»^(١٠).

وخبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من نقش على خاتمه اسم الله، فليحوّله عن اليد التي

(١) المختصر النافع: الطهارة/آداب الخلوة ص ٥.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/في الاستنجاء ج ١ ص ١٤.

(٣) قواعد الاحكام: الطهارة/آداب الخلوة ج ١ ص ٤.

(٤) تحرير الاحكام: الطهارة/كيفية التخلي ج ١ ص ٧.

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/استطابة الخلوة ص ٢٠.

(٦) الدروس الشرعية: الطهارة/احكام التخلي ص ٣.

(٧) البيان: الطهارة/في اسبابها ص ٧.

(٨) كالجامع للشرائع: الطهارة/باب الاستطابة ص ٢٧، ونهاية الاحكام: الطهارة/آداب

الاستنجاء ج ١ ص ٨٤، ومفاتيح الشرائع: الصلاة/مفتاح ٤٦ ج ١ ص ٤٣، وكفاية

الاحكام: الطهارة/كيفية التخلي ص ٢.

(٩) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ٣ ح ٢١ ج ١ ص ٣١، الاستبصار: الطهارة/باب ٢٧ ح ١

ج ١ ص ٤٨، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٣٣.

(١٠) الكافي: باب البول يصيب الثوب ح ٨ ج ٣ ص ٥٦، ووسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب

احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٣٢.

يستنجي بها في المتوضأ» ^(١) .

وخبّر الحسين بن خالد قال : « قلت لأبي الحسن الثاني (عليه السلام) : إنا روينا في الحديث أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يستنجي وخاتمه في إصبعه ، وكذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وكان نقش خاتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) محمد رسول الله ، قال : صدقوا ، قلت : فينبغي لنا أن نفعل ؟ فقال : إنّ أولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى ، وإنكم تتختمون في اليسرى ... » ^(٢) ، ونحوه غيره ^(٣) .

وخبّر معاوية بن عمّار عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « قلت له : الرجل يريد الخلاء وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى ، فقال : ما أحبّ ذلك ، قال : فيكون اسم محمد (صلى الله عليه وآله) ؟ قال : لا بأس » ^(٤) .

وأما ما في خبر وهب بن وهب عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « كان نقش خاتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) العزة لله جميعاً ، وكان في يساره يستنجي بها ، وكان نقش خاتم أمير المؤمنين (عليه السلام) الملك لله ، وكان في يده اليسرى يستنجي بها » ^(٥) فالأولى حمله على التقية ، مع

(١) الكافي : باب نقش الخواتيم ج ٩ ص ٦٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب احكام الخلوة ج ٤ ص ٢٣٣ .

(٢) الكافي : باب نقش الخواتيم ج ٨ ص ٦٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب احكام الخلوة ج ٣ ص ٢٣٣ .

(٣) عيون اخبار الرضا : باب ٣١ ج ٢٠٦ ص ٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب احكام الخلوة ج ٩ ص ٢٣٤ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ج ٢٣ ص ٣٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٧ ج ٣ ص ٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب احكام الخلوة ج ٦ ص ٢٣٣ .

(٥) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ج ٢٢ ص ٣١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٧ ج ٢

أنّ راويه معروف بالكذب على آل الرسول .

وقد يستفاد من بعض ما تقدّم من الأخبار كراهية إدخاله بيت الخلاء ، كما هو مقتضى بعض عبارات الأصحاب^(١) ، لكنّه معارض بما يظهر من البعض الآخر الدالّ على فعل النبيّ (صلّى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام)^(٢) .

ولعلّ الظاهر من خبر أبي أيوب إلحاق باقي أسماء الله مختصّها ومشاركها بعد القصد ، وهو الظاهر من المقتنة^(٣) والمبسوط^(٤) والمهذب^(٥) والمراسم^(٦) والقواعد^(٧) والتحرير^(٨) والتذكرة^(٩) ، ولا بأس به لمناسبة التعظيم ، وفيها أيضاً مع غيرها من الذكرى^(١٠) والدروس^(١١) والبيان^(١٢) وروض

ج ١ ص ٤٨ ، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب احكام الخلوة ح ٨ ج ١ ص ٢٣٤ ، وفيها كلها: «خاتم ابي» بدل «خاتم رسول الله» .

(١) كعبارة من لا يحضره الفقيه: الطهارة/ باب ارتياد المكان للحدث ج ١ ص ٢٩ .

(٢) كما سبق في ص ١٣٣ س ٢ وس ١١ .

(٣) المقتنة: الطهارة/ آداب الاحداث ص ٤١ .

(٤) المبسوط: الطهارة/ مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٥) المهذب: الطهارة/ باب الاستنجاء ج ١ ص ٤١ .

(٦) المراسم: الطهارة/ ما يتطهر منه ص ٣٣ .

(٧) قواعد الاحكام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٤ .

(٨) تحرير الاحكام: الطهارة/ كيفية التخلي ج ١ ص ٧ .

(٩) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في الاستنجاء ج ١ ص ١٤ .

(١٠) ذكرى الشيعة: الطهارة/ استطابة الخلوة ص ٢٠ .

(١١) الدروس الشرعية: الطهارة/ احكام التخلي ص ٣ .

(١٢) البيان: الطهارة/ في اسبابها ص ٧ .

الجنان^(١) إلحاق أسماء الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) ، وفي جامع المقاصد^(٢) زيادة اسم فاطمة (عليها السلام) ، وهو الظاهر من الوسيلة^(٣) .

ولعلّ ما في خبر معاوية المتقدّم من نفي البأس ، يراد به إدخاله الخلاء دون الاستنجاء ، كما قاله الشيخ^(٤) ، أو يحمل على إرادة عدم قصد اسم النبي وإن وافقه في اللفظ ، فإنّ الظاهر عدم الكراهة فيه على اشكال ، وقد يحمل عليه أيضاً ما عن المقنع^(٥) من نفي البأس كالخبر .

ولضعف ما تقدّم من الروايات مع إعراض الأصحاب عنها عن ثبوت الحرمة ، كان القول بها - وإن ظهر من بعض المتقدّمين^(٦) ذلك ، مع احتمال إرادة الكراهة - ضعيفاً .

ثمّ إنّ صرح بعض الأصحاب^(٧) بتقييد الكراهة بما إذا لم يستلزم تلويثاً في النجاسة ، وإلاّ فيحرم ، بل قد يصل إلى حدّ الكفر مع قصد الإهانة والاستحقار ، وإن تأمل في الحرمة بعض المتأخّرين^(٨) ، لكتّه في

(١) روض الجنان: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٢٦ .

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) الوسيلة: الصلاة/ بيان الطهارة ص ٤٨ .

(٤) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ذيل ح ٢٣ ج ١ ص ٣٢ .

(٥) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٢ .

(٦) كالصدوق في المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٢ .

(٧) كالشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٢٦ ، والفاضل الهندي في كشف

الثمام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٢٥ ، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ آداب

الخلوة ج ١ ص ١٧ .

(٨) كالارديبيلي في مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٩٧ .

غير محله بالنسبة إلى لفظ الجلالة .

وألحق في المبسوط ^(١) والمهذب ^(٢) والتحرير ^(٣) والقواعد ^(٤) والذكرى ^(٥) وغيرها ^(٦) بالمكروه السابق كراهة الاستنجاء باليسار وفيها خاتم فُصّه من حجر زمزم ، ولعلّه للمضمر : « قلت له : ما تقول في الفُصّ تتخذ من أحجار زمزم ؟ قال : لا بأس به ، لكن إذا أراد الاستنجاء نزعهُ » ^(٧) .

قيل ^(٨) : وفي بعض النسخ « الزمرد » بدل « زمزم » ، بل عن الكاشاني ^(٩) نسبته إلى كثير من النسخ ، ويؤيده عدم تعارف الاتخاذ من ذلك ، بل أورد عليه أن إخراج الحصى من المسجد غير جائز .
لكن فتوى الجماعة تؤيد الأولى ، ويجاب عن الثاني بخروجه بالنص ، أو بأنّ هذا الحكم مبنيّ على الوقوع دون الجواز ، أو بأنّ المراد ما يؤخذ من

(١) المبسوط: الطهارة/مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٢) المهذب: الطهارة/باب الاستنجاء ج ١ ص ٤١ .

(٣) تحرير الاحكام: الطهارة/كيفية التخلي ج ١ ص ٧ .

(٤) قواعد الاحكام: الطهارة/آداب الخلوة ج ١ ص ٤ .

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/استطابة الخلوة ص ٢٠ .

(٦) كالوسيلة : الصلاة/بيان الطهارة ص ٤٨، ونهاية الاحكام: الطهارة/آداب الاستنجاء ج ١

ص ٨٤ ، والدروس الشرعية: الطهارة/احكام التخلي ص ٣ .

(٧) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ج ٦ ص ٣ ، تهذيب الأحكام: الطهارة/باب

١٥ ح ٢٢ ج ١ ص ٣٥٥ ، وسائل الشيعة: باب ٣٦ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١

ص ٢٥٣ ، وفي النسخة المطبوعة من الكافي: « زمرد » بدل « زمزم » ، واشير في الهامش الى

وجود نسخة « زمزم » .

(٨) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة /مكروهات الخلوة ج ٢ ص ٨٣ .

(٩) الوافي: باب الاستنجاء ذيل ح ١٠ ج ٦ ص ١٢٥ .

البئر بقصد الإصلاح ، وهو مما يجوز إخراجه كالقمامة ، أو بأن زمزم ليست بدخلة في المسجد ، أو بغير ذلك .

﴿و﴾ يكره ﴿الكلام﴾ في حال التخلّي غائطاً أو بولاً ؛ للمرسل : «... إنّ من تكلم على الخلاء لم تقض حاجته» ^(١) .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير: «لا تتكلم على الخلاء ، فإنّ من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجة» ^(٢) .

وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر عمر بن يزيد بعد أن سأله عن التسبيح في المخرج وقراءة القرآن : «لم يرخص في الكنيف في أكثر من آية الكرسي ويحمد الله وآية» ^(٣) ، ورواه في الفقيه بزيادة : «أو آية الحمد لله رب العالمين» ^(٤) .

وقول أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في خبر صفوان : «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يجيب الرجل آخر وهو على الغائط أو يكلمه حتّى يفرغ» ^(٥) ، ولا منافاة بينه وبين ما تقدّم ؛ إذ لا تخصيص فيه .

(١) من لا يحضره الفقيه: باب ارتياد المكان للحدث ح ٦١ ج ١ ص ٣١ ، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب احكام الخلوة ذيل ح ٢ ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) علل الشرائع: باب ٢٠١ ح ١ ج ١ ص ٢٨٣ ، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢١٨ .

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٥ ح ٥ ج ١ ص ٣٥٢ ، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب احكام الخلوة ح ٧ ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب ارتياد المكان للحدث ح ٥٧ ج ١ ص ٢٨ .

(٥) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٨ ج ١ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢١٨ .

ولعلّه لا خلاف في الحكم بين الأصحاب ؛ لتصرّيح كثير من القدماء^(١) والمتأخّرين^(٢) به ، سوى ما يظهر من الفقيه^(٣) ، حيث قال : « لا يجوز » ، ولعلّ مراده الكراهة .

نعم يستثنى منه عندهم - بعد فرض شمول أدلّة الكراهة له - الكلام بذكر الله ، ولذا قال المصنّف كغيره^(٤) : ﴿ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ لما في الأخبار الكثيرة^(٥) من التعليل بحسن الذكر على كلّ حال . لكن قيّده بعضهم^(٦) فيما بينه وبين نفسه ، ولعلّه للمرسل : « كان الصادق (عليه السلام) إذا دخل الخلاء يقطّع رأسه ، ويقول في نفسه : بسم الله وبالله ... »^(٧) إلى آخره .

(١) منهم : الشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، وابن البراج في المذهب :

الطهارة / في مقدماتها ج ١ ص ٤٠ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ .

(٢) منهم : العلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨٤ ، والشهيد في البيان :

الطهارة / في اسبابها ص ٧ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٦ ج ١ ص ٤٣ ،

والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / كيفية التخلي ص ٢ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : الطهارة / باب ارتياد المكان للحدث ذيل ح ٦٠ ج ١ ص ٣١ .

(٤) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الاستطابة ص ٢٧ ، والعلامة في قواعد

الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / احكام التخلي ص ٣

(٥) منها : ما رواه الكليني عن عدة من اصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن ابن

رثاب ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا بأس بذكر الله وانت تبول ،

فإن ذكر الله حسن على كلّ حال ... » .

الكافي : باب ما يجب من ذكر الله ح ٦ ج ٢ ص ٤٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب

احكام الخلوة ج ١ ص ٢٠ و ٢١٩ و ٢٢٠ .

(٦) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، والنهاية : الطهارة / آداب

الحدث ص ١١ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ .

(٧) تقدم في ص ١٠٠ .

﴿أَوْ آيَةِ الْكَرْسِيِّ﴾ كما صرّح به كثير من المتأخرين^(١) ؛ لما سمعته من خبر عمر بن يزيد ، بل في خبر الحلبي^(٢) ما يدلّ على قراءة ما شاء من القرآن ، لكن لم أعثّر على مفتّ به ، بل صرّح بعضهم^(٣) بكراهة ما عداها ، فقد يحمل الخبر على إرادة الجواز ، وفي الوسيلة تقييد قراءة آية الكرسي فيما بينه وبين نفسه ، قال : «لأنّه يفوت شرف فضلها»^(٤) ، ولم نقف على شاهد له .

﴿أَوْ حَاجَةٍ يَضُرُّ فَوْتَهَا﴾ لانتفاء الحرج ، ومنه يعرف حسن التقييد بما إذا لم يمكن الإشارة والتصفيق .

وينبغي للمصنّف استثناء الحمد بعد العطس ؛ لما في خبر مسعدة بن صدقة عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) ، قال : « كان أبي يقول : إذا عطس أحدكم وهو على خلاء فليحمد الله في نفسه »^(٥) ، ولعلّه لدخوله تحت الذكر ، ومنه يعرف انسحاب استحباب التسميت كما صرّح به

(١) كالعلامة في قواعد الاحكام : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٤ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في اسبابها ص ٧ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٥ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / كيفية التخلي ص ٢ .

(٢) الذي رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن عبيد الله بن علي الحلبي ، عن ابي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألتُه اتقرأ النفساء والحائض والجنب والرجل المتغوط القرآن ؟ فقال : يقرؤون ما شاؤوا » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٣٩ ج ١ ص ١٢٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦٩ ح ٣ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب احكام الخلوة ح ٨ ج ١ ص ٢٢١ .

(٣) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / مقدمات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة ص ٤٨ .

(٥) قرب الاسناد : ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب احكام الخلوة ح ٩ ج ١ ص ٢٢١ .

بعضهم^(١).

بل ينبغي استثناء حكاية الأذان أيضاً كما هو المشهور^(٢)؛ للأمر به في عدة من الروايات^(٣)، مضافاً إلى العمومات^(٤) الدالة على استحبابه، مع عدم تبادره من الكلام المنهي عنه، ولعل المصنف تركه اعتماداً على كونه ذكراً، كما يظهر من تعليل بعضهم^(٥)، إلا أنه لا يخلو من تأمل بالنسبة للحيعلات، أللهم إلا أن تبدل بالحولقة، كما تعرف إن شاء الله تعالى في استحباب حكايته.

(١) كالعلامة في نهاية الاحكام: الطهارة/ آداب الاستنجاء ج ١ ص ٨٤، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٥، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ سنن الخلوة ج ١ ص ١٨٣.

(٢) ممن قال بذلك: ابن البراج في المذهب: الطهارة/ باب الاستنجاء ج ١ ص ٤١، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الاستطابة ص ٢٧، والعلامة في قواعد الاحكام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٤، والشهيد في البيان: الطهارة/ في اسبابها ص ٧.

(٣) منها: ما رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) انه قال له: «يا محمد بن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل حال، ولو سمعت المنادي ينادي بالاذان وانت على الخلاء فاذكر الله عز وجل وقل كما يقول المؤذن».

من لا يحضره الفقيه: باب الاذان والاقامة ح ٨٩٢ ج ١ ص ٢٨٨، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢١.

(٤) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربيعي بن عبد الله، عن محمد بن مسلم، عن أبيه جعفر (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا سمع المؤذن يؤذن قال مثل ما يقوله في كل شيء».

الكافي: باب بدء الاذان والاقامة ح ٢٩ و ٣٠ ج ٣ ص ٣٠٧، وسائل الشيعة: انظر باب ٥ من ابواب اذان والاقامة ج ٤ ص ٦٧١.

(٥) كالشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٢٧.

ويكره زيادَةً على ما ذكره المصنّف تطميح^(١) الرجل ببوله من سطح أو مكان مرتفع ؛ لنهي النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ^(٢) عن ذلك .

والبول قائماً ، والتخلى على القبر أو بين القبور ؛ لما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : « من تخلى على قبر أو بال قائماً - إلى أن قال :- فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله ، وأسرع ما يكون الشيطان إلى الانسان وهو على بعض هذه الحالات ... » ^(٣) ، وخبر ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) ، قال : « ثلاثة يتخوف منها الجنون » وعدّها منها التغوط بين القبور ^(٤) .

وطول الجلوس على الخلاء ؛ لأنّه كما روي ^(٥) يورث الناسور ^(٦) ، أو

(١) التطميح: اي رفع البول والرمي به في الهواء . مجمع البحرين: ج ٢ ص ٣٩٣ مادة (طمح) .

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب ارتياد المكان للحدث ح ٥٠ ج ١ ص ٢٧ ، الكافي: باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه ح ٤ ج ٣ ص ١٥ ، وسائل الشيعة: باب ٣٣ من ابواب احكام الخلوة ح ١ و ٤ ج ٨ ص ٢٤٨ و ٢٤٩ .

(٣) الكافي: باب كراهية أن يبيت الانسان وحده ح ٢ ج ٦ ص ٥٣٣ ، وسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٣١ .

(٤) الكافي: باب كراهية أن يبيت الانسان وحده ح ١٠ ج ٦ ص ٥٣٤ ، وسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٣٢ .

(٥) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن الحسين بن يزيد ، عن اسماعيل بن ابي زياد ، عن محمد بن مسلم قال: « سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: قال لقمان لابنه: طول الجلوس على الخلاء يورث الناسور ... » .

تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٥ ح ٤ ج ١ ص ٣٥٢ ، من لا يحضره الفقيه: باب ارتياد المكان للحدث ح ٥٦ ج ١ ص ٢٨ ، وسائل الشيعة: انظر باب ٢٠ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٣٦ .

(٦) الناسور: علة تحدث حوالي المقعدة . مجمع البحرين: ج ٣ ص ٤٩٢ مادة (نسر) .

الباسور^(١) بالباء الموحدة .

واستصحاب الدرهم الأبيض غير مصرور؛ لما رواه غياث عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) : « أنه كره أن يدخل الخلاء ومعه درهم أبيض إلا أن يكون مصروراً »^(٢) . وعن بعضهم^(٣) تقييده بما إذا كان عليه اسم الله ، ولعله لمعروفة نقش ذلك في الزمان السابق ، وإلا فالرواية مطلقة .

(١) الباسور: كالدماويل في المقعدة . مجمع البحرين: ج ٣ ص ٢٢١ مادة (بسر) .

(٢) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٥ ح ٩ ج ١ ص ٣٥٣ ، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب احكام الخلوة ح ٧ ج ١ ص ٢٣٤ .

(٣) كالصدوق في الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٤٨ ، واستحسنه في الحدائق الناضرة: الطهارة/ مكروهات التخلي ج ٢ ص ٧٦ .

﴿الفصل الثالث﴾

﴿في كيفية الوضوء﴾

﴿وفروضه خمسة﴾ وفي النافع : «سبعة»^(١) بإضافة الموالاة والترتيب ، ولعلّ غرض المصنّف هنا بالفرض ما يستفاد من نصّ الكتاب ، فلذا جعلها خمسة ، بخلافه في النافع ، لكن قال الشهيد في الذكري : «إنّه يستفاد من نصّ الكتاب ثمانية»^(٢) السبعة المذكورة مع المباشرة بنفسه ، وفيه ما لا يخفى^١ ، بل لا يخفى^٢ ما في الأوّل أيضاً بالنسبة إلى الخمسة ، والأمر سهل .

﴿الأوّل : النية﴾

﴿وهي﴾ لغةً وعرفاً ﴿إرادة﴾ تؤثر في وقوع الفعل ، وبها يكون الفعل فعل مختار ، وهو المراد ممّن فسرّها بالقصد ، على ما يظهر من ملاحظة كثير من كلمات الأصحاب^(٣) وبعض كلمات أهل اللغة^(٤) ، نعم ربّما

(١) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٥ .

(٢) الذكري : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٧٩ و ٩٢ .

(٣) كالعلامة في تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ ، والشهيد الثاني في

الروضة : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧١ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / كيفية

(٤) المصباح المنير : ص ٨٦٨ مادة (نوى) .

الوضوء ج ١ ص ١٨ .

فسرت بالعزم في بعض عبارات الأصحاب^(١) والصحاح^(٢)، بل يستفاد من إطلاق كثير من الأخبار، كما لا يخفى على من لاحظ باب استحباب نية الخير والعزم عليه^(٣)، وباب كراهية نية الشر من كتاب وسائل الشيعة^(٤).

والمراد بالعزم الإرادة المتقدمة على الفعل سواء حصل قبلها تردّد أولاً، فما ينقل عن المتكلمين^(٥) من الفرق بينه وبين النية بذلك غير واضح الوجه، كالفرق بين النية ومطلق الإرادة بالمقارنة وعدمها. وحاصل ما نقل عنهم أنّ الإرادة إمّا أن تكون مسبقة بتردد أولاً، فالأولى العزم، والثانية إمّا أن تكون مقارنة أولاً، فالأولى النية، والثانية إرادة بقول مطلق، وهو كما ترى.

نعم لا يبعد دعوى اشتراك لفظ النية بين الإرادة المتقدمة التي تسمى بالعزم، كما هو ظاهر ما عن الجوهري، ويؤيده ملاحظة كثير من الاستعمالات، وبين الإرادة المقارنة المؤثرة في وقوع الفعل، مع احتمال دعوى الحقيقة في الثانية خاصة.

وكيف كان، لا نعرف لها معنىً جديداً شرعياً، نعم ربّما وقع في لسان بعض المتشرّعة^(٦) إطلاقها على الإرادة مع القرية، بل هو مدار قولهم:

(١) كالحلي في الكافي في الفقه: الصلاة / الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٢، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٧.

(٢) الصحاح: ج ٦ ص ٢٥١٦ مادة (نوى).

(٣) وسائل الشيعة: انظر باب ٦ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٣٥.

(٤) وسائل الشيعة: انظر باب ٧ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٤١.

(٥) راجع التنقيح الرائع: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٣-٧٤.

(٦) كالعلامة في قواعد الاحكام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩، وارشاد الاذهان:

« النية شرط في العبادات دون المعاملات » ، ومنه اشتبه بعض متأخري المتأخرين ، فادّعى أنّ لها معنى جديداً ، وهو واضح الفساد ، كما لا يخفى على من لاحظ كلمات الأصحاب في معناها وإطلاقها واستعمالاتهم وغير ذلك ، فلا حاجة للإطالة . نعم لمّا لم يكتفوا بطلق القصد في صحّة العبادة ، بل كان المعتبر قصداً خاصاً على ما ستعرف ، جعلوا ذلك كلّ من متعلّقات النية ، ولذا تراهم بعد ذكرها يذكرون كيفيّتها ، فيشتبه على غير المتأمل أنّه معناها عندهم .

وظهر لك ممّا تقدّم من معنى النية أنّها من الأفعال القلبية التي ليس للنطق فيها مدخلية ، كما صرح بذلك جماعة من الأصحاب ، منهم الشيخ في الخلاف^(١) والمصنف^(٢) والعلامة^(٣) والشهيدان^(٤) وغيرهم^(٥) ، ومن هنا اعترض^(٦) على المصنّف باستدراك قوله : ﴿ تفعل بالقلب ﴾ بعد ذكره أنّها إرادة .

الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ .

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٥٦ ج ١ ص ٣٠٨ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٣٩ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ .

(٤) الشهيد الأوّل في البيان : الطهارة / في الوضوء ص ٧ ، والشهيد الثاني في الفوائد الملية : ذيل قول المصنف : « وقصر النية على القلب » ص ٢٦ .

(٥) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٩٨ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨٥ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٣ .

(٦) نقله المقداد في التنقيح الرائع : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

وربما أجيب ^(١) عنه أنه جيء به لإخراج إرادة الله عن مستمى النية ،
لمكان كونها لا تفعل بالقلب ، فيقال : أراد الله ، ولا يقال : نوى الله ، بل
في التنقيح : « لا يصدق على إرادة الله تعالى أنها نية بالإجماع » ^(٢) .

قلت : ولعلّه لخصوص لفظ النية دون نحو « نوى » ، وإلا فقد قال
العلامة في المنتهى : « إنه يقال : نواك الله بخير : أي قصدك » ^(٣) وفي
الصحيح : « نواك الله : أي صحبك في سفرك وحفظك ، قال الشاعر :
يا عمرو أحسن نواك الله بالرشد وافرأ سلاماً على الذلفاء بالثمد » ^(٤)
وفي القاموس : « نوى الله فلاناً : حفظه » ^(٥) .

والأولى في الجواب أن يقال : إنه ذكره المصنّف للردّ على بعض
الشافعية حيث أوجبوا اللفظ ^(٦) ، وهو - مع أنه مجمع على بطلانه عندنا كما
في كشف اللثام ^(٧) - لا دليل عليه ، بل لا دليل على الاستحباب أيضاً
وإن ظهر من بعض الأصحاب .

وما يقال من التعليل بأنّ اللفظ أعون له على خلوص القصد ، أو أنّه
زيادة مشقة فيستتبع الثواب ، فيه ما لا يخفى ، بل أقصى ما يفيدّه الأوّل
الاستحباب العارضي لا الدائي ، ونحن نقول به بحسب اختلاف النواوين ،
بل قد يصل إلى حدّ الوجوب ، كما إذا توقّف الإخلاص عليه ، وقد يحرم

(١) كما في مسالك الافهام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٣ .

(٢) التنقيح الرائع : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٥ .

(٤) الصحيح : ج ٦ ص ٢٥١٦ مادة (نوى) .

(٥) القاموس المحيط : ج ٤ ص ٣٩٧ مادة (نوى) .

(٦) المجموع : الطهارة / نية الوضوء ج ١ ص ٣١٦ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٣ .

إذا كان بالعكس ، إلّا أنّ الأحوط الترك مع الاختيار فراراً من التشريع .
 وحيث كان المراد بالنيّة ما عرفت كان الدليل على وجوبها -بعد توقّف
 صدق الامتثال والإطاعة والتعبّد ، وما دلّ من الكتاب^(١) والسنة^(٢) على
 الإخلاص في العبادة المتوقّف عليها ؛ إذ المراد به إتيان الفعل بقصد كونه
 امتثالاً لأمر الله خاصّة - الإجماع المنقول على لسان جماعة ، كالشيخ^(٣) وابن
 زهرة^(٤) والعلامة^(٥) ، بل هو محصّل .

وما عساه يظهر من المنقول عن ابن الجنيد^(٦) من الاستحباب ، فهو
 -مع عدم صراحة عبارته ، ومعارضته بنقل المصنّف عنه في المعتبر^(٧)
 خلافه - ضعيف جدّاً ، فلا يقدر .

وقول^(٨) عليّ بن الحسين (عليهما السلام) في حسنة أبي حمزة :
 «لاعمل إلّا بنية»^(٩) ، ونحوه روي عن النبيّ (صلى الله عليه وآله)^(١٠) .

(١) كقوله تعالى : «وما امروا إلّا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» سورة البينة : الآية ٥ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٤٣ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨ ج ١ ص ٧١-٧٢ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩٠ .

(٥) نهاية الاحكام : الصلاة / في النية ج ١ ص ٤٤٥ ، تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء

ج ١ ص ١٤ ، مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٠ .

(٦) نقله عنه الشهيد في الذكري : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٠ .

(٧) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٣٨ .

(٨) معطوف على قوله في هذه الصفحة س ٥ : الاجماع .

(٩) الكافي : باب النية ج ١ ص ٢٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب مقدمة العبادات

ج ١ ص ٣٣ .

(١٠) أمالي الطوسي : ج ٢ ص ٢٠٢-٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب مقدمة العبادات ج ٩

ج ١ ص ٣٤ .

وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ غَزَا ابْتِغَاءَ مَا عِنْدَ اللَّهِ فَقَدْ وَجَّهَ أَجْرَهُ عَلَى اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) ، وَمَنْ غَزَا يُرِيدُ بِهِ عَرْضَ الدُّنْيَا أَوْ نَوَى عَقَالاً لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا مَا نَوَى » (١) .

وقوله أيضاً في خبر أبي عثمان العبدى عن جعفر عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) ، قال : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) : لَا قَوْلَ إِلَّا بِعَمَلٍ ، وَلَا قَوْلَ وَلَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ ، وَلَا قَوْلَ وَلَا عَمَلَ وَلَا نِيَّةَ إِلَّا بِإِصَابَةِ السَّيِّئَةِ » (٢) ، وفي الوسائل : « إِنَّهُ رَوَاهُ الشَّيْخُ مَرْسُلاً عَنْ الرِّضَا » (٣) ، وغير ذلك .

وما وقع من بعض متأخري المتأخرين (٤) - من المناقشة في الاستدلال بهذه الأخبار ؛ لاحتمال توجُّه الحصر فيها إلى الكمال دون الصحة ، وترجيح الثانية على الأولى لكونه أقرب المجازات إلى الحقيقة ، معارضاً بأنه (٥) فيه تخصيصاً للأعمال بالعبادات خاصة - ضعيف جداً ؛ لما فيه من المخالفة لفهم العلماء الماهرين ، ولغلبة (٦) استعمال مثل هذا التركيب في نفي الصحة

(١) امالي الطوسي: ج ٢ ص ٢٣١ ، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب مقدمة العبادات ح ١٠ ج ١ ص ٣٤ .

(٢) المحاسن: باب الاحتياط في الدين ح ١٣٤ ص ٢٢١ ، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب مقدمة العبادات ح ٢ ج ١ ص ٣٣ .

(٣) وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب مقدمة العبادات ذيل ح ٢ ج ١ ص ٣٣ .

(٤) كالخونساري في مشارق الشموس: الطهارة/ نية الوضوء ص ٨٨ .

(٥) الصحيح: بأنَّ .

(٦) في «م» و«ق» و«هـ»: لما فيه - بعد المخالفة لفهم العلماء الماهرين ، وابتناؤه على كون المراد بالنية هو المعنى التشريعي - انه مخالف لغلبة

كما هو واضح ، وخروج غير العبادات منه غير قادح^(١) ، بل هو أولى من غيره لشيوخ التخصيص .

لا يقال : إنّ بعض هذه الأخبار لا تنطبق على ما ذكرت من معنى النية ، مثل « إنّما الأعمال بالنيات » ونحوه .

لأننا نقول : -مع أنّا نجوز إطلاقها على غير ما تقدّم مجازاً- أنّه قد يشبه المراد من متعلّق النية إمّا بإضمار أو نحوه ، وفي إطلاق نفس النية ، كما في قوله : « إنّما الأعمال بالنيات ولكلّ امرئ ما نوى ... » إلى آخره . بل التأمل الصادق في مثل قوله : « إنّما الأعمال » ونحوه يقضي بأنّه أدلّ على المطلوب منه على غيره؛ لما فيه من إطلاق النية على غير ما نحن فيه، فتأمل جيّداً . وإذ قد ظهر لك المراد من النية علمت أنّ الأمر فيها في غاية السهولة ؛ إذ لا ينفك فعل العاقل المختار حال عدم السهو والنسيان عن قصدٍ للفعل وإرادة له ، ومن هنا قال بعضهم^(٢) : إنّهُ لو كلّفنا الله الفعل بغير نيةٍ لكان تكليفاً بالمحال ، وهو حسن بناءً على ما ذكرنا من معنى النية ، بل لعلّه لذا أغفل المتقدّمون ذكرها وبيان شرطيتها .

لكن لما كان لا يكفي في صحّة العبادة وجود النية بالمعنى المتقدّم ، بل لابدّ من ملاحظة القرينة منها وحصول الإخلاص ، وهو في غاية الصعوبة ، بل هو الجهاد الأكبر للنفس الأمّارة بالسوء ، كما لا يخفى على من لاحظ الأخبار^(٣) الواردة في الرياء والحذر عنه ، وأنّه أخفى من ديبب الخلة السوداء

(١) في «م» و«ق» و«هـ» : وخروج غير العبادات منه -مع أنّ فيه منعاً بناءً على ما ذكرنا من المراد بالنية- غير قادح .

(٢) كالعالمى في مفتاح الكرامة : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٠٥ .

(٣) لثالثي الاخبار : اقسام الرياء ج ٤ ص ٥٧ .

في الليلة المظلمة ، وكانت القربة في حال الإخلاص من متعلقات النية ، إذ يجب عليه قصد الفعل امتثالاً لله خاصة ، صعب أمر النية من هذه الجهة ، وصح اشتراطها في العبادات دون المعاملات ، وبحث عنها المتأخرون ، بل لعل المتقدمين بذكرهم في أوائل كتبهم اشتراط الإخلاص في العبادة والتحذير من الرياء ونحوه اكتفوا عن ذكر النية بمعنى القصد ؛ لعدم إمكان حصول الإخلاص بدونه .

وبما ذكرنا ظهر لك مراد من جعل^(١) أمر النية في غاية السهولة ، وكذا من جعلها^(٢) في غاية الصعوبة ؛ لاختلاف الحثيتين ، إلا أنه ربما ظهر من بعض عبارات بعض الأصحاب^(٣) صعوبة أخرى للنية من غير تلك الحثية ، وذلك لأنه جعلها عبارة عن هذا الحديث النفسي والتصور الفكري ، فلا يكتفى بدون الإخطار بالبال للقصد مع ما يعتبر معه من القربة والوجه وغيرهما مقارناً لأول العمل ، فبسببه يحصل بعض أحوال لهم تشبه أحوال المجانين .

وليت شعري أليست النية في الوضوء والصلاة وغيرهما من العبادات كغيرها من سائر أفعال المكلفين من قيامهم وقعودهم وأكلهم وشربهم ؟ فإن كل عاقل غير غافل ولا ذاهل لا يصدر عنه فعل من هذه الأفعال إلا مع قصد ونية سابقة عليه ، ناشئة من تصور ما يترتب عليه من الأغراض الباعثة والأسباب الحاملة على ذلك الفعل ، بل هو أمر طبيعي وخلق

(١) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٩٨ ، والسيد في

مدارك الاحكام: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨٥ .

(٢) كالبهاني في حاشية المدارك : الطهارة / نية الوضوء ص ٣٩ .

(٣) كالشهيد في الذكرى: الصلاة / النية ص ١٧٦-١٧٧ .

جبلي ، ومع هذا لا ترى المكلف في حال إرادة فعل من هذه الأفعال يعتريه شيء من تلك الوسوسة وذلك الإشكال ، بل هو بالنسبة إلى العبادات الأخر من الزيارات والصدقات وعبادة المرضى وقضاء الحوائج والأدعية والأذكار وقراءة القرآن ونحو ذلك لا يعتريه شيء من تلك الأحوال ، بل هو فيها على حسب سائر أفعال العقلاء ، فما أعرف ماذا يعتريه في مثل الوضوء .

ومن هنا كان التحقيق أنّ النية عبارة عن الداعي الذي يحصل للنفس بسببه انبعاث وميل إلى الفعل ، فإنّ المكلف إذا دخل عليه وقت الظهر مثلاً ، وهو عالم بوجوب ذلك الفرض سابقاً ، وعالم بكيفيته وكميته ، وكان الغرض الحامل على الاتيان به إنّما هو الامتثال لأمر الله ، ثمّ قام من مكانه وسارع ثمّ توجه إلى المسجد ووقف في مصلاه مستقبل القبلة ، فأذن وأقام ثمّ كبر واستمرّ في صلاته ، فإنّ صلاته صحيحة شرعية مشتملة على النية والقربة ، فظهر بذلك أنّه لا تنحصر النية في الصورة المخطرة بالبال .

لا يقال : إنّ الإخطار أشدّ في حصول الإخلاص .

لأنّا نقول : إنّهُ ينبغي القطع في عدم مدخلية ذلك فيه ، ألا ترى أنّه إذا غلب على قلب المدرّس أو المصلّي حبّ الشهرة والسمعة وميل القلوب إليه لكونه صاحب فضيلة أو ملازم عبادة ، وكان ذلك هو الحامل له على تدريبه وعبادته ، فإنّه لا يتمكّن من نية القربة والإخلاص فيها ، وإنّ قال بلسانه وتصوّر بجنانه : أصلي أو أدرس قربة إلى الله ، كما هو واضح .

وحاصل الفرق بين القول بالإخطار والداعي ، إمّا بأنّ يقال : إنّ الأوّل يؤوّل إلى إيجاب العلم بالحضور وقت الفعل ، بخلاف الثاني ، فإنّه

يكتفى بالحضور من دون علم والتفات للذهن ، وما عساه يظهر من بعضهم - من أنه بناءً على الداعي يكتفى بوجوده وإن غاب عن الذهن حال الفعل ، ولذا لم يفرقوا بين الابتداء والاستدامة - ممّا لا ينبغي الالتفات إليه ويقطع بفساده ، وكيف يعدّ مثل هذا الفعل في العرف بمجرد هذا العزم السابق منوّياً ومقصوداً ؟

أو يقال في الفرق بينهما : إنّ المراد بالداعي إنّما هو العلة الغائية للفعل ، الباعثة للمكلف على إيجاده في الخارج ، وهو ليس من النية في شيء ، بناءً على ما ذكرنا أنّها مجرد القصد والإرادة ، وإطلاق لفظ النية عليه في لسان بعضهم إنّما هو بحسب الاصطلاح المتأخّر .

فنقول حينئذٍ : يكتفى بقيام الداعي في المكلف ، لكن لا بدّ من حصول الإرادة للفعل حين التعقّل وإن غفل عن الداعي له في ذلك الوقت ، لكن بحيث لو سئل لقال : أريد الفعل لذلك ، وهذا تظهر الثمرة بينه وبين القول بالإخطار ، فتأمّل جيّداً .

ولعلّ الأولى أن يجعل المدار بناءً على الداعي على ما لا يعدّ في العرف أنّه فعلٌ ساهٍ خالٍ عن القصد ليكتفى بذلك ، ويأتي إن شاء الله تعالى في الاستدامة ^(١) للبحث تتمّة .

﴿وكيفيّتها أن ينوي الوجوب﴾ في الواجب ﴿أو الندب﴾ في المندوب ، كما هو خيرة المنتهى ^(٢) والإرشاد ^(٣) والتحرير ^(٤) والشهيد في

(١) في ص ١٩٣ س قبل الأخير .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / في النية ج ١ ص ٢٦٦ .

(٣) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ .

اللمعة^(١) والألفيّة^(٢) ، وهو المنقول عن الغنية^(٣) والمهذب^(٤) والكافي^(٥) ، وربما نقل عن الراوندي^(٦) وابن حمزة^(٧) ، ونسب إلى الأكثر في بعض حواشي الألفيّة^(٨) ، وفي آخر^(٩) أنّه المفتى به .

وعن كتب أهل الكلام^(١٠) من مذهب العدليّة أنّه يشترط في استحقاق الثواب على واجب أن يوقعه لوجوبه أو وجه وجوبه ، ولعلّه لذا قال في القواعد : «إنّه يجب أن يوقعه لوجوبه ، أو وجه وجوبه على رأي»^(١١) ، كما هو ظاهر اختيار السرائر^(١٢) والتذكرة^(١٣) وجامع المقاصد^(١٤) ، وفسّر^(١٥) الوجه بأنّه اللطف عند أكثر العدليّة ، وأنّه ترك المفسدة اللازمة من الترك عند بعض المعتزلة ، والشكر عند الكعبي ، ومجرّد الأمر عند الأشعرية .

(١) اللمعة دمشقية: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٢) الالفية: المقدمة الأولى من الفصل الأول ص ٤٣ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

(٤) المهذب: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ .

(٥) الكافي: الصلاة / الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٢ .

(٦) نقله عنه الشهيد في الذكرى: الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٠ .

(٧) الوسيلة: الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ .

(٨) و (٩) لم نجد ذلك . فيما توفر من حواشي الالفية ، كحاشية الكركي والشهيد الثاني وصاحب

المدارك ، وابن أبي جهور ، وابن الصائغ وحاشية باسم الجواهر المضية .

(١٠) كشف المراد: المعاد / المسألة الخامسة ص ٣٢٢ .

(١١) قواعد الاحكام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(١٢) السرائر: الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٨ .

(١٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٤ .

(١٤) جامع المقاصد: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٠١ .

(١٥) كما في كشف اللثام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٤ .

وعن الروضة ^(١) دعوى الشهرة على وجوب نية الوجوب في الصلاة ،
 بل في ظاهر التذكرة ^(٢) الإجماع عليه هناك ، ولعلّه يفرّق بين الصلاة وبين
 ما نحن فيه كما ستسمعه إن شاء الله تعالى ، ومن هنا نقل عن بعضهم ^(٣)
 أنّه أنكر الوجوب هنا وقال به في الصلاة .

وكيف كان ، فقد اختار المصنّف في المعتبر ^(٤) في المقام عدم
 الوجوب ، وإليه ذهب كثير من متأخري المتأخرين ^(٥) وجملة مشايخنا
 المعاصرين ^(٦) ، وهو المنقول عن المفيد في المقنعة ^(٧) والشيخ في
 النهاية ^(٨) ، بل نقله الشهيد في نكت الارشاد ^(٩) عن المرتضى وظاهر
 الشيخ في الاقتصاد ^(١٠) وعن المصنّف في الطبرية ^(١١) ، بل ربّما كان ظاهر

(١) الروضة الهيئة: الصلاة / كيفيتها ج ١ ص ٢٥٣ .

(٢) تذكرة الفقهاء: الصلاة / في النية ج ١ ص ١١١ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨٨ ، والصلاة / في افعالها
 ج ٣ ص ٣١٠-٣١١ .

(٤) المعتبر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٣٩ .

(٥) منهم : الخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٢ ، والكاشاني في
 مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥٤ ج ١ ص ٤٨ ، والبحراني في الحدائق الناضرة :
 الطهارة / نية الوضوء ج ٢ ص ١٨٣ .

(٦) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء : المقام الثاني من المقصد الثاني ص ٥٤ ، والبهباني في
 حاشية المدارك : الطهارة / نية الوضوء ص ٣٩ .

(٧) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٦ .

(٨) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٥ .

(٩) غاية المراد : الطهارة / في الوضوء ص ٧-٨ .

(١٠) الاقتصاد : الوضوء واحكامه ص ٢٤٣ .

(١١) المسائل الطبرية (ضمن الرسائل التسع للحلي) : المسألة الخامسة عشرة ص ٣١٧ .

سلار^(١) والجعفي^(٢) ؛ لإطلاقهم النية على ما قيل كظاهر النافع^(٣) ، بل قد يكون ظاهر الشيخ في المبسوط^(٤) أيضاً ؛ لأنه ذكر وجوب نية رفع الحدث أو استباحة مشروط بالطهارة ولم يتعرض للوجوب والندب ، بل قد يكون ظاهر المتقدمين ؛ لتركهم التعرض للنية أصلاً ، ولعله الأقوى في النظر.

لكن ليعلم أنّ من تعرض لوجوب نية الوجوب ، منهم^(٥) من أطلق نية وجوبه ، ومنهم^(٦) من يظهر منه وجوب ملاحظته علة وغاية ، فلا يكتفى به لو لاحظته قيداً ، ولعله لظاهر المنقول عن كتب المتكلمين ، وعن الوسيلة^(٧) وجوب ملاحظته وصفاً لا غاية .

وعلى كلّ حال فأقصى ما يمكن أن يستدلّ به لهم أنّ الامتثال بالمأمور به لا يتحقق إلاّ بالالتيان به على وجهه المطلوب ، وهذا لا يحصل إلاّ بالالتيان بالواجب واجباً والندب ندباً .

وبأنّ الوضوء يقع تارةً على وجه الوجوب وأخرى على الندب ، ولما كان الفعل قابلاً لأن يقع لكلّ منهما كان تخصيصه بأحدهما محتاجاً إلى

(١) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧ .

(٢) نقله عنه في ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٠ .

(٣) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٥ .

(٤) المبسوط : الطهارة / وجوب النية ح ١ ص ١٩ .

(٥) كالشهيد في البيان : الطهارة / في كيفية الوضوء ص ٧ ، والدروس : الطهارة / ما يجب في الوضوء

ص ٣ .

(٦) كالقاضي في المذهب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ ، والعلامة في ارشاد الاذهان :

الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ .

نيةً ، لأنّ قصد جنس الفعل لا يستلزم وجوهه ، فكلّ فعل كان قابلاً لأن يقع على وجوه متعدّدة افتقر اختصاصه بأحدها إلى النية ، وإلاّ فبدون ذلك لا يعدّ ممثلاً لأحدها ، فن أوقع مثلاً ركعتين ولم ينو أنّها صبح أو نافلة لم يمثل أحد الأمرين ؛ إذ قصد التعيين لا إشكال في شرطيته وأنّه لا يتحقّق الامتثال بدونه .

وربّما أيد أيضاً بأنّ شغل الذمّة اليقيني محتاج إلى الفراغ اليقيني ، ولا يقين إلّا بنية الوجه ؛ إذ ليس في الروايات ولا في غيرها ما يدلّ على حصول البراءة بدونه ، بل قد يشعر قوله (صلّى الله عليه وآله) : « وإنّما لكلّ امرئ ما نوى » ^(١) بوجوبه .

على أنّه قد استفاد من (عليهم السلام) أنّه « لا عمل إلّا بنية » ^(٢) ولم يعلم كيفيتها ، وهي وإن كانت شرطاً للعبادة ، ولكنّ الشكّ في الشرط يقتضي الشكّ في المشروط .

وأيضاً فالشكّ واقع في جزء النية ، فيجري عليها ما يجري عند الشكّ في جزء العبادة ؛ لكونها لمعنى جديد إمّا حقيقة أو مجازاً ، وهو غير معلوم . ولا يخفى عليك ما في الجميع ، أمّا الأوّل فلاّنه إن أريد بوجوب إيقاع الفعل على وجهه إيقاعه على الوجه المأمور به شرعاً فسلّم ، لكن كون النية المذكورة ممّا تعتبر شرعاً أوّل البحث ، وإن أريد به إيقاعه مع قصد وجهه الذي هو الوجوب أو الندب فهو ممنوع ، وهل هو إلّا مصادرة ، وإن أريد به الإشارة إلى وجوب الاحتياط في العبادة فهو راجع إلى التأييد الأخير وستسمع ما فيه .

وأما الثاني - فمع كونه خروجاً عن النزاع أولاً ؛ لكون الكلام في وجوب نية الوجه لنفسه لا لكونه مقدّمة للتعين ، فإنّ التعين قد يحصل بغير ذلك من القصد إلى ذات وضوء مخصوص ونحوه ، وعدم اقتضائه الوجوب الغائي ثانياً - فيه : ما قاله الشهيد في الروضة : « إنّه لا اشتراك في الوضوء حتّى في الوجوب والندب ؛ لأنّه في وقت العبادة الواجبة المشروطة به لا يكون إلّا واجباً ، وبدونه ينتفي »^(١) .

لكن قد يقال عليه : إنّ التعدّد قد يكون بزعم المكلف لجهل أو غيره ، بل إن أراد بقوله : « لأنّه في وقت ... » إلى آخره أنّه لا يصحّ أن يقع وضوء مستحبّ لغاية مستحبّة فهو ممنوع وإن كان فيه خلاف ، إلّا أنّ الأقوى صحّته ، ولا منافاة بين وجوبه لغاية واستحبابه لأخرى في وقت واحد ، وإن أراد أنّ وضوء تلك العبادة لا يكون حينئذٍ إلّا واجباً فهو مسلم ، لكنّ الأوّل كافٍ في حصول الإبهام المحتاج إلى التعيين .

فالذي ينبغي أن يقال في المقام : إنّّه لا إشكال في وجوب التعيين حيث يكون المكلف به متعدّداً ، نحو صلاة الصبح والنافلة ، فإنّ الامتثال يتوقف عليه ، ولأنّ صرف الفعل إلى واحد دون آخر ترجيح بدون مرجّح ، والجنس لا يقوم بدون الفصل ؛ إذ الفرض أنّ الأمر وقع بخاصّ ، لكن هذا إذا كان المكلف به متعدّداً كلّ منها غير الآخر إلّا أنّها متفقان بالصورة .

أمّا في مثل المقام فلا تعدّد في المكلف به ، إذ هو رفع حدث واحد ، وكونه مطلوباً على جهة الاستحباب لغاية وعلى جهة الوجوب لأخرى لا يقتضي تعدّده ، وإلّا لاقتضى وجوب ملاحظة خصوصيّات الغايات مع

أنّه لا قائل به ، واستحباب التجديدي إنّها هو ترتبي ، فلا اجتماع حينئذٍ ، فلا يجب التعيين .

وأما ما يقال : إنّ التعدّد قد يكون بزعم المكلف ، ففيه : ما قد عرفت من أنّه اشتراك لا يضرّ ، فلوزعم المكلف - جهلاً منه مثلاً - أنّ وضوء الفريضة يكون على جهة الوجوب ويكون على جهة الندب ، وأوقعه بقصد الثاني أو لم يعيّنه مع قصده القرية ، فإنّ الظاهر أنّ وضوءه صحيح . لا يقال : إنّ قوله (صلّى الله عليه وآله) : « لكلّ امرئ ما نوى » ينافي ذلك .

لأنّا نقول : الظاهر أنّ المراد منه معنى آخر من الإخلاص وكون الفعل لله أو لغيره ، أو إذا كان المكلف به متعدّداً ، فتأمل ولا حظ . نعم لو زعم المكلف جهلاً منه أنّ ذمته مشغولة بوضوءين أحدهما وجوبي والآخر استحبابي ، وأوقعه مع ذلك غير معيّن لأحدهما ، أو أوقعه بقصد فعل الاستحبابي ، يمكن القول بالفساد ؛ لحصول الإبهام المحتاج إلى التعيين ، وهو مفقود في الأولى ، وفاسد في الثانية ، مع أنّه لا يخلو أيضاً من إشكال وتأمّل ، إلّا إذا لم يكن قاصداً للامتنال ، وإلاّ فحيث يتحقّق لا يبعد أن يقال بالصحة فيها معاً وإن لم يعيّن في الأولى ، لحصول التعيين في الواقع وإن أخطأ في الثانية ، فتأمل جيّداً .

وأما الكلام في التأييد السابق ففيه أولاً : أنّ لفظ الوضوء ليس من المجملات حتّى تجري فيه القاعدة المذكورة ، كما سيظهر لك من الأخبار البيانية^(١) ، وما يقال : إنّّه وإن لم يكن لفظ الوضوء منها ، لكن لفظ النية

(١) كالخبر الذي رواه الكليني عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، وعن أبي داود جميعاً ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن داود بن فرقد قال : « سمعت أبا عبد الله

لاستعماله في معنى جديد غير معلوم لنا ، يدفعه : ظهور أن ليس للفظ النيّة معنى غير المعنى اللغوي .

على أنّه إن سلّمنا أنّ لها أو للوضوء معنىً جديداً مجملاً ، أمكن دعوى القطع أو الظنّ المعترّ بعدم دخول نيّة الوجوب أو الندب فيها أو فيه ؛ لخلوّ الكتاب والسنة وكتب المتقدّمين عن الإشارة إليها ، مع عموميّة البلوى بها ، واحتياج الناس إلى ذلك في اليوم الواحد مرّات متعدّدة ، لكثرة العبادات من الواجبات والمستحبّات المتكرّرة في كلّ يوم بالنسبة إلى أكثر الأشخاص ، فلو كان قصد الوجوب أو الندب معتبراً لأكثر الشارع من الأمر بالتعليم والتعلّم ، ولشاع في الأعصار والأمصار ، واشتهر اشتهاً الشمس في رابعة النهار ، ولخطبت بها الخطباء على رؤوس المنابر ونادت بها الوعّاظ ، مع أنّه لم يصل إلينا في ذلك خبر ولا أثر ، بل الأخبار^(١) الواردة في كيفة التعلّم خالية عن الإشارة إلى شيء من ذلك ، ومثله^(٢) الكتاب

(عليه السلام) يقول : ان أبي كان يقول : إنّ للوضوء حدّاً من تعدّاه لم يؤجر ، وكان أبي يقول : انما يتلدّد ، فقال له رجل : وما حده ؟ قال : تغسل وجهك ويديك ، وتمسح رأسك ورجليك .

الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزي للوضوء ج ٣ ص ٢١ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٥ من أبواب الوضوء ج ١ ص ٢٧١ .

(١) كالحزب المروي في كشف الغمّة ، قال : ذكر علي بن ابراهيم بن هاشم في كتابه عن النبي (صلى الله عليه وآله) وذكر حديثاً في ابتداء النبوة يقول فيه : « فنزل عليه جبرئيل وانزل عليه ماء من السماء ، فقال له : يا محمد قم توضّأ للصلاة ، فعلمه جبرئيل الوضوء على الوجه واليدين من المرفق ، ومسح الرأس والرجلين الى الكعبين ... » .

كشف الغمّة : باب اسلام علي ج ١ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٥ من ابواب

الوضوء ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) لعل الأولى : ومثلها .

العزیز، مع بیانه حقيقة الوضوء بقوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ... » ^(١) إلى آخره .

وما يقال : إِنَّ الآية قد ترك ^(٢) بيان أكثر شرائط الوضوء من إباحة الماء والمكان ونحوهما ، فلعَلَّ النية من ذلك القبيل ، على أَنَّ اعتبارها ليس في الوضوء وحده لتذكر فيه ، بل هي في سائر العبادات .

فيه : - مع أَنَّهُ غير تامٍّ على القول بِأَنَّها شرط لا شرط - أَنَّهُ لا إشكال في دخولها في الكيفية وإن قلنا : إِنَّها شرط ، وليس حالها كحال غصيبة الماء والمكان ونحوهما كما لا يخفى ، وكونها جارية في سائر العبادات لا يقتضي تركها عند بيان كيفية العبادة .

ثمَّ إِنَّه على تقدير ذلك كان ينبغي ذكرها وبيانها في آية أو زواية مستقلة مع أَنَّهُ لا شيء من ذلك ، بل قد يظهر من بعض الروايات خلافه ، فَإِنَّهم (عليهم السلام) لا زالوا يأمرُونَ بالمستحبات بلفظ « افعل » الظاهر في الوجوب ، بل يشتركون بين الواجب والمستحب بلفظ واحد ، وفي بالي أَنَّ في بعض الأخبار ^(٣) أَنَّهُ سئل أحد الأئمة (عليهم السلام) عن شيء فأمره به ، ثمَّ جاءه في السنة الثانية فسأله عنه ثمَّ أمره به ، ثمَّ جاءه في السنة الثالثة فسأله عنه فأذن له في تركه ، فهناك فهم أَنَّهُ مستحب .

بل ممَّا يؤيد ما ذكرنا أَنَّهُ لا ريب في أَنَّ طاعتنا لله تعالى على نحو طاعة العبيد لساداتهم ، ومن المقطوع به أَنَّ أهل العرف لا يعدّون العبد الآتي بالفعل الخالي عن نية الوجوب أو وجه الوجوب عاصياً ، بل يعدّونه مطيعاً

(١) سورة المائدة : الآية ٦ . (٢) لعل الأولى : تركت .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٣ ج ١ ص ١٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب

نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ١٩٧ .

ممثلاً ممدوحاً على فعله .

والحاصل : صفة الوجوب والندب من الصفات الخارجة عن تقويم الماهية ، بل هما من المقارنات الاتّفاقية ، ومثلها القضائية والأدائية والقصرية والتامة والزمانية والمكانية ونحو ذلك .

على أنّه كيف يتمّ وجوب نية الوجه وعدم استحقاق الثواب إلّا بها كالامثال ، مع أنّه في كثير من المقامات لا يعرف الفعل أنّه واجب أو مندوب لاشتباه موضوع أو اشتباه حكم ؟! مع أنّ القول بالسقوط هنا ممّا لم يرتكبه ذو مسكة ، كالقول بتحقيق الامثال حينئذٍ ، وقصدهما على سبيل التريديد غير مفيد .

فلا ينبغي الإشكال حينئذٍ في عدم وجوب نية الوجوب والندب أو وجههما لا قيداً ولا غايةً ، نعم نقول بوجوب ذلك حيث يتوقّف عليه التعيين ؛ لعدم حصول الامثال حينئذٍ إلّا به ، بل لعلّ مراد من اشترط ذلك ذلك ، كما يقضي به بعض أدلّتهم ، لكنك قد عرفت أنّه لا اشتراك في الوضوء يوجب ذلك .

لا يقال : إنّ جميع ما ذكرت أقصى ما يفيد الظنّ بعدم الوجوب ، لكنّه ليس ظناً منشأه آية أو رواية ، بل هو من أمور خارجة عن الأدلّة الأربعة ، مع عدم القول بأنّ كلّ ظنّ حصل للمجتهد حجة .

لأنّا نقول : - بعد إمكان منع ذلك ؛ لرجوع بعض ما ذكرنا إلى الأدلّة المعتمدة - أنّا نمنع عدم حجّية كلّ ظنّ حصل للمجتهد بالنسبة إلى موضوع العبادة ، وإنّ منعناه ^(١) في أصل الحكم ؛ لمكان كونها من الموضوعات التي

(١) لعل الأولى : منعناها .

يكتفى فيها بالظن ، فتأمل جيداً .

بقي شيء : وهو أنّ اللازم ممّا ذكرنا عدم وجوب نيّتها ، أمّا لونهى
كلّاً منهما في مقام الآخر جهلاً أو غفلة لا تشريعاً ، فربّما ظهر من بعضهم^(١)
بطلان الوضوء حينئذٍ ، واحتمل تنزيل كلام المعتبرين لاشتراط نية الوجه
عليه .

وللنظر فيه مجال ؛ إذ قد يقال : إنّهُ بعد تحقّق قصد الامتثال بالعبادة
وتشخصها ، والفرض أنّها مطلوبة للشارع مرادة ، فنية أنّها واجبة وهي
مستحبة أو بالعكس لا يؤثر^(٢) في ذلك فساداً ، ومثل ذلك جميع الصفات
الخارجية التي هي من المقارنات الاتّفاقية بعد تشخيص أصل المكلف به ،
كما هو واضح لمن تأمل .

نعم قد يقال بحصول الإشكال فيما لو جهل جعل صفة الوجوب أو
الاستحباب مشخّصة لما زعم تعدّده جهلاً مثلاً ، كما تقدّمت الإشارة إليه
سابقاً ، والله أعلم .

﴿و﴾ من الكيفية أن ينوي ﴿القرية﴾ بلا خلاف أجده فيها^(٣) ، بل
في المدارك : «إنّهُ موضع وفاق»^(٤) وكأنّ عدم ذكر البعض لها لعدم
تعرّضه لأصل النية لا يشعر بالخلاف ، بل إمّا لاكتفائهم باشتراط

(١) كالعلامة في قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ ، والشهيد في البيان :
الطهارة / في كفيّتها ص ٨ .

(٢) لعل الأولى : لا تؤثر .

(٣) ممن قال بذلك : ابن البراج في المذهب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ ، وابن حمزة في
الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ ، والعلامة في قواعد الاحكام : الطهارة / افعال
الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨٦ .

الإخلاص في العبادة المستلزم لها أو غير ذلك ، وكأنّ خلاف المرتضى (رحمه الله) - الآتي ^(١) إن شاء الله في صحّة العبادات الرائيّة وإن كان لا ثواب عليها - ليس نزاعاً في اشتراط التقرب ؛ لأنّه على ما يظهر من نقل بعضهم ^(٢) له أنّ نزاعه في ضميمة الرياء .

والظاهر أنّ المراد من القربة العلة الغائية ، بمعنى أنّه يقصد وقوع الفعل تحصيلاً للقرب إلى الله تعالى الذي هو ضدّ البعد ، المتحقّق بحصول الرفعة عنده ، استعارةً من القرب المكاني .

لكن فيه من الإشكال ما لا يخفى ؛ لأنّ دعوى وجوب نيّة القرب بهذا المعنى ممّا لا يمكن إقامة الدليل عليها من كتاب أو سنة ، بل هي إلى البطلان أقرب منها إلى الصحّة ؛ لما نقل عن المشهور بل في القواعد للشهيد ^(٣) نسبته إلى قطع الأصحاب ، بل نقل أنّه ادّعى عليه الإجماع ، أنّه متى قصد بالعبادة تحصيل الثواب أو دفع العقاب كانت عبادته باطلة ؛ لمنافاته لحقيقة العبوديّة ، بل هي من قبيل المعاوضات التي لا تناسب مرتبة السيّد سيّما مثل هذا السيّد ، ولا ريب أنّ القرب بالمعنى المتقدّم نوع من الثواب ، فيجري فيه ما يجري فيه .

نعم اختار بعض متأخري المتأخّرين ^(٤) في مثل تلك العبادة الصحّة ، عملاً بظواهر الآيات والروايات ، كقوله تعالى : « يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً

(١) في ص ١٧٨ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩١ .

(٣) القواعد والفوائد : القاعدة ٣٩ ج ١ ص ٧٧ .

(٤) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / نية الوضوء ص ٨٩ ، والطباطبائي في رياض

المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨ .

وَوَطَمَعاً»^(١)، «وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً»^(٢)، وقد روي عنهم (عليهم السلام): «أَنْ مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ عَلَى عَمَلٍ، فَفَعَلَهُ التَّمَّاسَ ذَلِكَ الثَّوَابَ، أُوتِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ كَمَا بَلَغَهُ»^(٣)، وما ورد^(٤) من تقسيم العباد إلى ثلاثة، منهم عبادة العبيد، وهي أَنْ يَعْبُدَ اللَّهُ خَوْفاً، ومنهم عبادة الأجراء، وهم من عبده رجاء الثواب، إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة.

والأقوى خلافه، وجميع ما ذكر محمول على إرادة إيقاع الفعل بقصد الامتثال، وموافقة الإرادة والطاعة، وجعل ذلك وسيلةً إلى تحصيل ذلك الثواب، كما هي سيرة سائر العبيد مع ساداتهم، إِنَّمَا الْمُنْعُوعُ عِنْدَنَا الْقَصْدُ بِالْفِعْلِ لِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ.

ومِمَّا يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ إِنْ أُريدَ الْقُرْبَةُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، كَانَ لَا يَنْبَغِي الْاجْتِزَاءُ بِعِبَادَةٍ قَاصِدِ الْإِطَاعَةِ وَالْامْتِثَالِ مُقْتَصِراً عَلَيْهِمَا؛ لِفَقْدِ الشَّرْطِ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَلْتَزِمُ بِهِ فَاقِيهِ، أَوْ يَرَادُ بِوُجُوهِهَا الْوُجُوبُ الْمُخَيَّرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْهُمْ.

إِذَا عُرِفَتْ ذَلِكَ، فَالْمُتَّجِهَ حِينَئِذٍ تَفْسِيرُ الْقُرْبَةِ بِمَا يَظْهَرُ مِنْ بَعْضِهِمْ^(٥) مِنْ مُوَافَقَةِ الْإِرَادَةِ وَقَصْدِ الطَّاعَةِ وَالْامْتِثَالِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ جَمِيعُ مَا دَلَّ عَلَى وَجُوبِ الْإِخْلَاصِ كِتَاباً وَسُنَّةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا

(١) سورة السجدة: الآية ١٦.

(٢) سورة الانبياء: الآية ٩٠.

(٣) الكافي: باب من بلغه ثواب من الله على عمل ح ٢ ج ٢ ص ٨٧، وسائل الشيعة: انظر باب ١٨ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٥٩.

(٤) الكافي: باب العبادة ح ٥ ج ٢ ص ٨٤، وسائل الشيعة: انظر باب ٩ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٤٥.

(٥) كالخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٢٤.

لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»^(١) ، مضافاً إلى توقّف تحقق قصد الطاعة والامتثال المأمور بهما في الكتاب والسنة عليها .

لا يقال : إنّ القول باشتراط القرية بالمعنى المتقدم قد يكون منشأه الإجماع على وجوبها مع ظهورها في ذلك ، وبه تمتاز عن نيّة غيرها من قصد جلب الثواب أو دفع العقاب ، بل ممّا يرشد إليه ما نقل عن ابن طاووس في البشريّ أنّه قال : « لم أعرف نثلاً متواتراً ولا أحاداً يقتضي القصد إلى رفع الحدث أو استباحة الصلاة ، لكنّا علمنا يقيناً أنّه لا بدّ من نيّة القرية ، ولولا ذلك لكان هذا من باب اسكتوا عمّا سكّته الله عنه »^(٢) انتهى . فإنّ قوله : « ولولا ذلك ... » إلى آخره ظاهر في إرادة القرية بالمعنى الأوّل ، وإلّا ففي المعنى الثاني لا يكون من باب اسكتوا عمّا سكّته الله عنه .

لأنّا نقول : أمّا دعوى الإجماع على اشتراط نيّة القرية بالمعنى المتقدم إنّ لم يكن ممنوعاً فهو محلّ الشكّ ، وما ذكره من كلام ابن طاووس لا دلالة فيه على ذلك ؛ لأنّه قد يكون المقصود منه المعنى الثاني ، ولولا ما ذكرنا من الأدلّة عليه من توقّف الإطاعة والامتثال وأدلّة الإخلاص التي أفادتنا اليقين بذلك لكان من باب اسكتوا عمّا سكّته الله عنه ، وهو كذلك ، واحتمال القول : أنّه لا فرق معنوي بين المعنى الأوّل للقرية والثاني ، فيه ما لا يخفى .

نعم قد يظهر من ابن زهرة في الغنية^(٣) إيجاب معنيي القرية ، متمسكاً للأوّل منها بنحو قوله تعالى : « اسْجُدْ وَاقْتَرِبْ »^(٤) وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا

(١) سورة البينة : الآية ٥ .

(٢) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٠ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

(٤) سورة العلق : الآية ١٩ .

الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»^(١)، فَإِنَّ الْمَعْنَى افْعَلُوا ذَلِكَ عَلَى رَجَاءِ الْفَلَاحِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَيَتَّخِذْ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ»^(٢).

وفيه ما لا يخفى^١، بل الإجماع على خلافه؛ إذ هو مؤدٍّ إلى فساد عبادة الأولياء الذين لا يخطر ببالهم ذلك، فتأمل.

﴿وهل يجب﴾ مع نية الوجوب أو الندب أو مع نية القرية ﴿نية رفع الحدث﴾ عينا، أو مختيرا بينه وبين الاستباحة ﴿أو﴾ نية ﴿استباحة شيء مما يشترط فيه الطهارة﴾ كذلك أي عينا أو تخييرا، أو ببيان معاً، أو لا يجب شيء منها؟ أقوال ﴿الأظهر﴾ منها ﴿أنه لا يجب﴾ شيء من ذلك للأصل، وخلو الأدلة عن التعرض بشيء منها كتاباً وسنة مع عموم البلوى بالوضوء، ولما تسمعه من ضعف أدلة الموجبين، بل يظهر لك من ذلك ما يفيد المطلوب قوة.

ويحتج للأول وهو وجوب نية رفع الحدث - كما يقضي به الاقتصار عليه في عمل يوم وليلة^(٣) على ما نقل عنه - بأنه إنما شرع لذلك، فإن لم يقصد لم يقصد الوضوء على الوجه المأمور به الذي شرع له، ولاشتراك الوضوء بينه وبين غير الرافع، فوجب تمييزه بذلك، وبأنه إن لم ينو لم يقع؛ لما دل^(٤) على أن لكل امرئ ما نوى، وإنما الأعمال بالنيات، ولبعض ما تقدم في

(١) سورة الحج: الآية ٧٧.

(٢) سورة التوبة: الآية ٩٩.

(٣) عمل يوم وليلة (ضمن الرسائل العشر): بيان الطهارة ص ١٤٢.

(٤) تقدم في ص ١٤٨.

نية الوجه .

وضعف الجميع واضح ؛ لأن كون الوضوء مشروعاً لذلك لا يقضي بوجوب نيته وقصده ، بل لو كان جاهلاً بما شرع له لم يؤثر في وضوئه فساداً ، فلو فرض شخص لم يعرف تسبيب الأحداث لهذه الأفعال ومانيعتها للصلاة بدون فعل الوضوء ، لكن علم أن هذه الأفعال مطلوبة للشارع ، فجاء بها بعنوان الإطاعة ، إما على وجه الوجوب أو الندب ، كان وضوؤه صحيحاً وارتفعت مانيعتها ؛ لما يظهر من الأدلة أنها سبب رافع له .

ومن المعلوم أن السبب لشيء غير موقوف تأثيره على العلم بسببته ؛ إذ الأسباب الشرعية كالأسباب العقلية لا تتوقف على ذلك ، فمن ادعى أن قصد ذلك من تمام السببية شرعاً كان عليه الدليل ، بل هو خلاف ظاهر الأدلة من الكتاب والسنة ؛ لاشتمالها على الوضوءات البيانية وغيرها من قوله (عليه السلام) : « لا ينقض الوضوء إلا حدث ... »^(١) ، و« ... من توضأ وضوئي هذا ... »^(٢) ونحو ذلك ، فتأمل .

وأما اشتراك الوضوء بينه وبين غير الرافع ، ففيه : أنه ليس اشتراكاً موجباً لتعدد الفعل في وقت واحد حتى يوجب التمييز ، بل الرافعية وعدمها إنما هي أوصاف لاحقة له في الخارج مستفادة من الشارع ، لا دخل لترتيبها بالنية ؛ ضرورة أنه بمنزلة أن يقول : هذه الأفعال إن صادفت موضوعاً ليس

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١ ص ٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٧ ح ٤ ج ١ ص ٧٩ ،

وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ١٨٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٢ ج ١ ص ٥٣ ، من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء

أمير المؤمنين ح ٨٤ ج ١ ص ٤١ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١

متلبساً إلا بالحدث الأصغر رفعته ، وإلا فلا ترفع ، فهو - أي الرفع وعدمه - حكم من الشارع خارجي قد يعلمه المكلف وقد يجهل به ، وفي الحالتين يؤثر الوضوء أثره .

بل يمكن أن يقال فيما لو فرض مكلف زعم نفسه جنباً مثلاً ، فتوضاً مع ذلك وضوء الجنب ، ثم بان له أنه ليس جنباً ، بارتفاع حدثه وصحة وضوئه ، كما لو كان العكس يكون صورياً ؛ لما عرفت من أن تسبب ذلك ليس دائراً مدار القصد .

وقصد التعيين ليس منحصراً في قصد رفع الحدث ، بل تكفي نية الاستباحة عنه ؛ لتلازمهما كما ستسمعه في كلام أهل القول بالتخير .
وأما القول بأنه إن لم ينو لم يقع ، ففيه : أنه مصادرة ، بل الرواية ظاهرة في أن مَنْ قصد شيئاً وقع له ، فمن قصد الوضوءية تقع له ، ومتى وقعت له ارتفع الحدث ؛ لعدم اجتماعهما في موضوع لم يكن متلبساً إلا بالحدث الأصغر الغير الدائم ، مع احتمال له فيه في وجه أيضاً .

ولمكان التلازم في الخارج بين رفع الحدث واستباحة المشروط بالطهارة خير بعضهم بينهما ، وهو المذهب الثاني ، وهو مختار الشيخ في المبسوط ^(١) ، وتبعه عليه بعض من تأخر عنه ، كالمصنف (رحمه الله) في المعتبر ^(٢) ، والعلامة في جملة من كتبه ^(٣) ، وغيرهم ^(٤) ، بل في السرائر : « إجماعنا

(١) المبسوط : الطهارة / وجوب النية في الطهارة ج ١ ص ١٩ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٣٩ .

(٣) كتواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / نية الوضوء ج ١ ص ٢٩ .

(٤) كالحقق الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٠١ والشهيد في

منعقد على أنه لا تستباح الصلاة إلا بنية رفع الحدث ، أو نية استباحته بالطهارة»^(١) .

لكنه صرح الشيخ^(٢) وابن إدريس^(٣) بعدم الاكتفاء بنية ما كانت الطهارة مؤثرة في كماله ، وحكم بعدم صحة الوضوء حينئذٍ ، واختار بعض^(٤) من وافقه في الأول خلافه في الثاني ؛ لأنه لا فرق بين ما كانت الطهارة شرطاً في صحته وبين ما كانت شرطاً في كماله في لزومها لقصد رفع الحدث ، واحتمال الغفلة عن ذلك في الثاني جارٍ في الأول أيضاً ، ولعله الأقوى بناءً عليه ، نعم لا يخفى عليك ما فيه ؛ لما تقدّم سابقاً .

بل قد يقال : إنّ تلازمهما في الواقع لا يقضي به في قصد المكلف ، والمقصود الثاني ، فإنّه قد يعرف المكلف اشتراط صحة الصلاة بهذه الأفعال ، ولا يعرف أنّها رافعة لحكم الحدث من المنع للصلاة ؛ إذ قد يجهل مانيته ، فدعوى أنّ قصد الاستباحة يلزمه قصد الرفع ممنوعة ، بل قد يمنع التلازم في الواقع أيضاً بحصول الاستباحة ولا رفع ، كوضوء المسلسل والمبطون والمستحاضة ونحوها ، فلا يكتفى بنية عنه .

والقول بأنّه لا فرق معنى بين الاستباحة ورفع الحدث ؛ إذ الحدث عبارة عن الحالة المترتب عليها منع الصلاة ، فتي حصلت الاستباحة ارتفعت ، فيه : أنّ مرجعه إلى نزاع لفظي يأتي التنبيه عليه إن شاء الله

البيان : الطهارة / في كيفية ص ٧ .

(١) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) المبسوط : الطهارة / وجوب النية في الطهارة ج ١ ص ١٩ .

(٣) السرائر : الطهارة / احكام الاستنجاء ج ١ ص ١٠٥ .

(٤) كالشهيدي في البيان : الطهارة / في كيفية ص ٧-٨ .

تعالى ، بل قد يقال بانفكاك الرافع عن المبيح بوضوء الحائض ؛ لرفع حدثها الأكبر مع الغسل ولا إباحة فيه .

وكذا القول بالاكتفاء ليس لمكان التلازم ، بل لظهور قوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » ^(١) في إرادة اغسلوا وجوهكم لها ، نحو قولك : « إِذَا لَقِيتَ الْعَدُوَّ فَخِذْ سِلَاحَكَ » أي للقاءه ، والأمر يقتضي الإجزاء ؛ إذ فيه : أنه حينئذ لا معنى للاكتفاء بنية رفع الحدث كما زعمتم ، وحمل الأمر على الوجوب التخييري مجاز بلا قرينة ، بل لا معنى للتعدي إلى غير الصلاة ممّا شرط صحته بالطهارة ، وأولى منه عدم التعدي لما شرط كماله بها .

ومما سمعت من الآية يظهر لك وجه من اقتصر على نية الاستباحة ، كما لعله يظهر من الشيخ في الخلاف ^(٢) والمنقول عن المرتضى ^(٣) والشيخ في الاقتصاد ^(٤) ؛ لاقتصارهما على ذكرها .

لكن فيه : -مضافاً إلى ما سمعت من أنّ الاستباحة والرفع أمران مترتبان على هذه الأفعال علم المكلف أو جهل ، فضلاً عن النية وعدمها ؛ لكونها من الأوصاف الخارجية التي رتبها الشارع عليها- أنّ ما ذكر من الآية لا دلالة فيه على وجوب نية كونه للصلاة ؛ إذ كونه لها لا يفيد أزيد من توقف صحتها عليه ، وأنه ليس واجباً لنفسه ، وهو لا مدخلية له فيما نحن

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٨٧ ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٠ ، والفاضل الهندي في كشف

اللثام : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٣ .

(٤) الاقتصاد : الوضوء وأحكامه ص ٢٤٣ .

فيه ، وما ضره من المثل بأخذ السلاح ليس بأوضح ممّا نحن فيه ، بل هما من واحدٍ واحد .

والقول بأنّ السيّد إذا قال لعبده : « قم لإكرام زيد » مثلاً لا ريب في أنّه لا يعدّ ممثلاً إذا قام لا بهذا القصد ؛ لظهور أنّ امتثال هذا التكليف لا يكون إلّا بالقيام مقصوداً به ذلك ؛ لانتفاء المقيد بانتفاء قيده ، مسلّم ، لكن نمنع أنّ ما نحن فيه منه ؛ لعدم ذكر القيد في العبارة ، فالأمر فيه إلى المفهوم عرفاً ، وهو هنا إنّما يفيد كون علّة الأمر بالوضوء الصلاة ، فليس معنى الآية أنّ غسل الوجه للصلاة واجب عليكم ليكون متعلّقاً بالغسل حتّى يكون الجميع متعلّق الأمر ، بل المعنى - والله أعلم - أنّي أطلب للصلاة غسل الوجه ، والفرق بينهما واضح .

وممّا سمعت من عدم التلازم بين الاستباحة ورفع الحدث مفهوماً ووجوداً ، اختار بعضهم وجوب جمعها في النية ، كما في التذكرة ^(١) وعن الكافي ^(٢) والغنية ^(٣) والمهذب ^(٤) والاصباح ^(٥) ، وهو المذهب الرابع ، وقد عرفت ضعفه ممّا تقدّم سابقاً .

وكان الأقوى عدم وجوب شيء منها كما اختاره المصنّف ، وهو المنقول عن الشيخ في النهاية ^(٦) ، واختاره جماعة من المتأخّرين ^(٧) وجميع مشايخنا

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٥ .

(٢) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٢ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

(٤) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ .

(٥) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة البنايع الفقهية) : الطهارة / في الوضوء ج ٢ ص ٦ .

(٦) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٥ .

(٧) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٣ ، والكاشاني في

المعاصرين^(١) ، وربما كان ظاهر من ترك التعرض لأصل النية أيضاً كما نقل^(٢) عن المتقدمين ، ولينعم ما قال ابن طاووس في البشرى على ما نقل عنه : « إني لم أعرف نقلاً متواتراً ولا آحاداً يقتضي القصد إلى رفع الحدث أو استباحة الصلاة... »^(٣) إلى آخره . ولا تغفل عن كثير مما قدّمناه في نية الوجه من السيرة وغيرها ، فإنّها جارية هنا ، وأنّي للأعوام ومعرفة الفرق بين رفع الحدث والاستباحة أو عدمه .

وفي كاشف اللثام : « لعلّ من أوجب التعرض لهما أو لأحدهما أراد نفي ضده ذلك ، بمعنى أنّ الناوي لا يجوز له أن ينوي الوجوب أو الندب لنفسه ، فلا شبهة في بطلان الوضوء حينئذٍ ، أمّا إذا نواه مع الغفلة عن جميع ذلك فلا دليل على بطلانه »^(٤) انتهى .

قلت : إن أراد بالضدّ قصد المكلف لعدم رفع الحدث مع قصده الوضوء فللبطلان وجه ؛ لأنّه داخل في قسم التشريع ، ولأنّ ما نواه غير ممكن الوقوع ، وإن أراد غير ذلك - كما لعلّه الظاهر من كلامه وتفسيره - ففيه نظر لما عرفت سابقاً ، مع احتمال الصحة في الأوّل ؛ لأنّه يكون غلطاً في قصده عدم رفع الحدث ، نعم إذا انحلّ إلى عدم قصده الوضوء أتجه ذلك . ولعلّه من جميع ما تقدّم لك ، ومن ملاحظة أخبار التجديد^(٥) ، وأنّه

مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥٤ ج ١ ص ٤٨ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٢ .

(١) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء : في النية ص ٥٤-٥٥ .

(٢) كما في ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٠ .

(٣) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٠ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٣-٦٤ .

(٥) وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٦٣ .

« طهر على طهر »^(١) ، و « نور على نور »^(٢) ممّا يفيد مساواته للأول ، يظهر لك أنّ من توضّأ بنيّة التجديد ثمّ صادف الحدث في الواقع صحّ وضوؤه وارتفع حدثه ، وقصد التجديديّة لا يمنع تسبب هذه الأفعال في مسبّها ؛ إذ وصف التجديديّة وصف خارجي لاحق بعد وجود موضوعه الذي جعله الشارع فيه ، وهو المسبوق بوضوء .

وكذلك لا يبعد العكس ؛ بمعنى أنّه لو زعم أنّه غير متوضّئ ، ثمّ توضّأ بنيّة أنّه الوضوء الواجب مثلاً ، ثمّ ظهر له أنّه كان متوضّئاً ، فإنّه يحكم له بحصول ثواب التجديد وإن لم يقصده ؛ لثبوت وصفه في الواقع ، فتأمل جيّداً .

ومن العجيب ما في المعتبر^(٣) من اختيار الاجتزاء بالوضوء التجديدي مع اشتراطه في السابق وجوب نيّة الرفع أو الاستباحة ؛ إذ هو لا ينطبق على ما هنا ، نعم يصحّ لمن لم يقل باشتراطها هناك أن يقول بعدم الاجتزاء هنا ؛ لأنّ عدم اشتراط القصد غير قصد العدم ، وهو في الوضوء التجديدي ينحلّ إلى ذلك ، لكنك قد عرفت أنّ الأصحّ الاجتزاء فيه ؛ لما سمعت .

﴿ ولا يعتبر النيّة ﴾ بمعنى القصد فضلاً عن غيرها ﴿ في طهارة الثياب ولا غير ذلك ممّا يقصد به رفع الخبث ﴾ إجماعاً^(٤) وقولاً واحداً بين

(١) الكافي : باب نوادر الطهارة ح ١٠ ج ٣ ص ٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٦٤ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله ح ٨٢ ج ١ ص ٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٦٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٠ .

(٤) ممن قال بذلك : العلامة في القواعد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ ، والشهيد في البيان :

أصحابنا ، بل بين غيرهم عدا ما ينقل عن أبي سهل من الشافعية^(١) ،
 قيل^(٢) : وحكي عن ابن شريح ، من الافتقار إلى النية ، وهو كما ترى ،
 ولعلّه بما سمعت من الإجماع يخص أصالة الاحتياج إليها في كلّ أمر لو
 سلّمت .

لكن قال في المدارك : « إنّ الفرق بين ما يحتاج إلى النية من الطهارة
 ونحوها وما لا يحتاج من إزالة النجاسات وما شابهها ملتبس جدّاً ؛ لخلوّ
 الأخبار من هذا البيان . وما قيل : إنّ النية إنّما تجب في الأفعال دون
 التروك منقوض بالصوم والإحرام ، والجواب بأنّ الترك فيها كالفعل
 تحكّم ، ولعلّ ذلك من أقوى الأدلّة على سهولة الخطب في النية ، وأنّ المعتبر
 فيها تحيّل المنوي بأدنى توجه ، وهذا القدر أمر لا ينفك عنه أحد من العقلاء
 كما يشهد به الوجدان ، ومن هنا قال بعض الفضلاء : (لو كلّف الله
 الصلاة أو غيرها من العبادات بغير نية كان تكليف ما لا يطاق) وهو
 كلام متين لمن تدبّره »^(٣) انتهى .

قلت : قد يكون منشأ الإجماع هو كون إزالة النجاسة من قبيل التروك
 يراد بها رفع القبيح عن الوجود في الخارج فلا تتوقّف على النية ، أو يقال :
 إنّنا لا نقول في مثل المقام بتحقيق الامتثال حال عدم النية ، نعم نقول
 بحصول الطهارة للشوب حال عدمها ، هو غير قادح ؛ إذ لم يعلم من الأدلّة

الطهارة/ في كيفيتها ص ٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١
 ص ١٨٤-١٨٥ .

(١) المجموع : الطهارة/ نية الوضوء ج ١ ص ٣١١ .

(٢) كما في منتهى المطلب : الطهارة/ أفعال الوضوء ج ١ ص ٥٥ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨٤-١٨٥ .

اشتراط حصول الطهارة بصدق مسمى الامتثال ، بل الظاهر من الأدلة خلافه ؛ لكون المستفاد منها أنها تحصل بحصول مسمى الغسل .

فيكون التحقيق حينئذٍ : أنَّ الأمر إما أن يتعلق بما لا يعرف ماهيته وحصول مسماه إلا من قبل الشرع كالوضوء والغسل ونحوهما ، أو يتعلق بما لا مدخلية للشرع فيه كالأمر بغسل الثياب والأواني ونحو ذلك ، فإن كان الأول وقد رتب الشارع أحكاماً شرعية على حصول المسمى فالظاهر الاحتياج إلى النية ؛ إذ بدونها لا يعلم حصول المسمى ، وإن كان الثاني وقد رتب الشارع كذلك فالظاهر عدم الاحتياج في حصول تلك الأحكام إلى النية ؛ لتحقيق المسمى بدونها الذي علق عليه وجود الأحكام بدونها .

هذا كله حيث تعلق الآثار على مبدأ الأوامر ، كأن يقول : « اغسل ثوبك فإن الغسل يزيل النجاسة » ، أما لو وقع الأمر بالغسل مثلاً ولم يذكر تعليق الآثار على المبدأ ، ولم يعلم أنَّ الآثار مترتبة على تحقق الامتثال أو على حصول المسمى ، فقد يتخيل أنَّ الاستصحاب يقضي بالأول ، لكن الأقوى في النظر الثاني ؛ لفهم العرفي أنَّ المدار على حصول المسمى ، بخلاف ما إذا كان متعلق الأمر مع هذا الحال نحو الوضوء ، فإنَّ الظاهر تعليق الأحكام على تحقق الامتثال وإن سلم تحقق مسمى الوضوء بدون ذلك .

وبذلك كله يندفع ما سمعته في المدارك ، مع ما في كلامه الأخير من العجب ، أي استشعاره من ذلك سهولة أمر النية ؛ إذ لا يخفى أن إزالة النجاسة لا يشترط فيها شيء مما ذكره من السهل وغيره ، فلو وقع غفلة أو في حال النوم أو غير ذلك اجتزئ به ، هذا .

وإلى ما ذكرنا يرجع ما نقل عن الأمين الاستربادي^(١) في رفع ما في المدارك وإن أظن فيه ؛ إذ حاصله الرجوع إلى أن ذلك يتبع نظر الفقيه في المقامات الخاصة ، لمكان النظر في كيفية الخطابات وغيرها مما يقتضيه مراعاة المقامات ، وإلا فالأصل الاحتياج إلى النية .

﴿ولو ضمَّ﴾ أي جمع ﴿إلى نية التقرب﴾ وقصد الطاعة والامثال للأمر الرباني ﴿إرادة التبرّد﴾ أو التسخّن أو التنظيف ﴿أو غير ذلك﴾ من الضمائم مما هو حاصل في الفعل أو مطلقاً وليس برباء ولا من الضمائم الراجعة ﴿كانت طهارته مجزية﴾ إن كان المقصد الأصلي إرادة التعبد وغيرها من التوابع ؛ لعدم منافاته الإخلاص حينئذ .

وقد يلحق به ما إذا كان كلُّ من التقرب والتبرّد باعثاً تاماً لإيقاع الفعل على إشكال فيه ، من جهة احتمال شمول ما دلّ^(٢) على عدم وقوع الفعل لله حيث يكون الفعل له ولغيره .

أما إذا كان المقصد التبرّد عكس الأول ، أو كانا معاً على سبيل الاشتراك في الباعثية بحيث يكون كلّ منهما جزءاً ، فالأقوى البطلان ، كما هو صريح بعضهم^(٣) وقضية آخرين^(٤) ، خلافاً لظاهر المتن وكذا المبسوط^(٥)

(١) نقله عنه في الحقائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ١ ص ٢٢١-٢٢٢ .

(٢) كما سيأتي في ص ١٨٠ .

(٣) كالعلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / نية الوضوء ج ١ ص ٣٣ ، وابنه في ايضاح الفوائد :

الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٣٦ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء

ج ١ ص ٢٠٣ .

(٤) كالشهيد في البيان : الطهارة / في كيفيتها ص ٧ .

(٥) المبسوط : الطهارة / وجوب النية في الطهارة ج ١ ص ١٩ .

والجامع^(١) والمعتبر^(٢) والمنتهى^(٣) والإرشاد^(٤) وغيرها^(٥)، فحكموا بالصحة، بل نسبته الشهيد في قواعده^(٦) إلى أكثر الأصحاب، وفي المدارك: «إنه الأشهر»^(٧)، محتجين عليه بأنه ضميمة زيادة غير منافية، فكان كإعلام الامام مع قصد الإحرام، ولحصولها على كل حال، بل قد يعسر عدم القصد إليها مع التنبيه، ولأنه إذا وجد المكلف مائنين حاراً وبارداً جاز له اختيار البارد في الهواء الحار والحرار في البارد، بل أفرط بعض متأخري المتأخرين^(٨) في تأييده بأنه لا دليل هنا يدل على أزيد من اشتراط القرية في الجملة، سواء استقلت أو لا.

والجميع كما ترى؛ لمنع عدم المنافاة في الأول، إذ المراد بالإخلاص إنما هو قصد الفعل بعنوان الطاعة والامثال خاصة لا غير، وما ذكره من المثال فيه: - مع احتمال كونه ليس ممّا نحن فيه، باعتبار تعدد ما قصد به؛ لكون الإحرام باللفظ والإعلام بالجهر، أو لآفته من الضمائم الراجعة، ولها حكم آخر تسمعه إن شاء الله - أنه لا يصلح لأن يكون دليلاً للمسألة. وعدم اقتضاء الحصول كون الفعل له في الثاني وإلا لصح في الرياء. ودعوى عسر عدم القصد إليها ممنوعة إذا أُريد بالقصد الأصلي،

(١) الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الوضوء ص ٣٥.

(٢) المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٠.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٥٦.

(٤) ارشاد الاذهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٢.

(٥) كتحرير الاحكام: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٩.

(٦) القواعد والفوائد: القاعدة ٣٩ ج ١ ص ٧٩.

(٧) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩١.

(٨) كالخونساري في مشارق الشموس: الطهارة/ نية الوضوء ص ٩٧.

ولا يثمر إن أُريد غيره .

ومثال الماعين ليس ممّا نحن فيه ، بل هو من المرجّحات لأفراد الواجب المختير الخارجة عنه بعد كون الداعي إلى الفعل إنّما هو الله ، وذلك غير قاذح ، من غير فرق بين كون المرجّح مباحاً أو مستحبّاً أو غيرهما . ولا ينبغي أن يصغى لما سمعت من الإفراط المتقدّم بعد قضاء الكتاب والسنة والإجماع باعتبار الإخلاص في العبادة ، بل قد يدعى توقّف صدق الامتثال عليه .

ومن الممكن تنزيل إطلاق المصنّف وغيره الصّحّة على الصورتين السابقتين ، كما أنّه يمكن تنزيل إطلاق الفساد على الصورتين الأخيرتين ، فيرتفع الخلاف من البين .

وأما إذا كانت الضميمة رياءً فلا ثواب عليها إجماعاً ، وغير مجزية على المشهور ، بل لا أعلم فيه خلافاً سوى ما عساه يظهر من المرتضى (رحمه الله) في الانتصار^(١) من القول بالإجزاء وإن كان لا ثواب عليها ، وربّما مال إليه بعض متأخري المتأخرين^(٢) ، وفي جامع المقاصد : «إنّه لو ضمّ الرياء بطل قولاً واحداً ، ويحكى عن المرتضى (رحمه الله) خلاف ذلك ، وليس بشيء»^(٣) ، قلت : وبالأولى يعرف النزاع منه فيما تقدّم .

وكيف كان ، فلا ريب في ضعفه حيث يكون الضمّ على وجه ينافي الإخلاص . ويدلّ على اشتراطه في الصّحّة - بعد الشهرة التي كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك ؛ لعدم قدح خلاف المرتضى فيه ، على أنّ عبارته

(١) الانتصار: الطهارة/ حدّ غسل اليدين في الوضوء ص ١٧ .

(٢) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة/ نية الوضوء ص ٩٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٢٠٣-٢٠٤ .

في الانتصار غير صريحة في ذلك - الكتاب ، كقوله تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ »^(١) ؛ إذ الحصر قاضٍ بأن فاقدة الإخلاص لا أمر بها ، فلا تكون صحيحة ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون اللام للتعليل وبين جعلها بمعنى الباء ، بل هي على الأول أدلّ ، وكون الآية خطاباً لأهل الكتاب غير قادح بعد قوله تعالى : « وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ »^(٢) ؛ لكون المراد به المستمرة على نهج الصواب ، واحتمال أن يراد الإخلاص من عبادة الأوثان ، يدفعه : ظهور كون المراد به أعمّ من ذلك ، بل في القاموس^(٣) والصحاح^(٤) : « إِنَّهُ تَرَكَ الرِّبَاءَ » .

ويدلّ عليه أيضاً قوله تعالى : « فَأَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ »^(٥) ، وقوله تعالى : « فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً »^(٦) ، وغير ذلك من الآيات المتضمنة للأمر بالعبادة حال الإخلاص ، الدالة على عدم الأمر بها في غير هذا الحال إن قلنا بحجّة نحو هذا المفهوم ، وإلا كان الخصم محتاجاً إلى الدليل في صحّة فاقدة الإخلاص .

والتمسك بإطلاقات الصلاة والوضوء ونحوهما موقوف على صدق الاسم بعد فقده ، وإن سلّم فالظاهر ممّا سمعت من الآيات اشتراط صحّة العبادة بالإخلاص ، كقوله : صلّ مستراً أو مستقبلاً أو متوضّئاً ، وبه يقيد سائر

(١) سورة البينة : الآية ٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) القاموس المحيط : ج ٢ ص ٣٠١ مادة (خلص) .

(٤) الصحاح : ج ٣ ص ١٠٣٧ مادة (خلص) .

(٥) كذا في جميع النسخ ، والصحيح « وادعوا الله ... » سورة غافر : الآية ١٤ . ولعله يمكن تنعيم الاستدلال بها أيضاً .

(٦) سورة الزمر : الآية ٢ .

المطلقات .

على أنه وإن سلمنا صحة اسم الوضوء والصلاة على فاقدة الإخلاص
لكننا نمنع إطلاق اسم العبادة عليه ، وحيث لا يكون عبادة لا يجتزأ به ؛
لقوله تعالى : « وَمَا أُمِرُوا » ، فتأمل . وقد يشعر بذلك ما رواه أبو بصير عن
الصادق (عليه السلام) قال : « سألته عن حدّ العبادة التي إذا فعلها
فاعلها كان مؤدياً ، قال (عليه السلام) : حسن النية بالطاعة »^(١) .

ويدلّ عليه أيضاً السنّة ، منها : الأخبار^(٢) التي كادت تكون متواترة ،
الدالة على أنه متى كان العمل لله ولغيره كان لغيره وأنه وكله الله إليه ، وفي
خبر هشام بن سالم عن الصادق (عليه السلام) قال : « يقول الله
(عز وجل) : أنا خير شريك ، فمن عمل لي ولغيري فهو لمن عمل له
غيري »^(٣) .

ومنها : ما دلّ^(٤) على كون المرائي مشركاً ، وأنه المراد بقوله تعالى :
« وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا »^(٥) ، وقد تحقق في محله ظهور كون النهي
فيها يقتضي الفساد وإن كان عن أمر خارج عنها لكتته فيها كالتكفير في

(١) الكافي : باب النية ح ٤ ج ٢ ص ٨٥ ، المحاسن : باب النية ح ٣٢١ ص ٢٦١ ، وسائل الشيعة :

باب ٦ من ابواب مقدمة العبادات ح ٢ ج ١ ص ٣٥ .

(٢) الكافي : باب الرياء ح ١ و ٥ ج ٢ ص ٢٩٣ و ٢٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب

مقدمة العبادات ح ٦ و ٨ و ١٠ و ذيل ح ١١ ج ١ ص ٤٨ و ٤٩ .

(٣) المحاسن : باب الاخلاص ح ٢٧١ ص ٢٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب مقدمة

العبادات ح ٧ ج ١ ص ٥٣ وليس في المصدر كلمة « له » .

(٤) تفسير القمي : ذيل آية ١١٠ من سورة الكهف ج ٢ ص ٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من

ابواب مقدمة العبادات ح ١٣ ج ١ ص ٥٠ .

(٥) سورة الكهف : الآية ١١٠ .

الصلاة، مع أنّ النهي هنا عن الأعمال على وجه الرياء كما يستفاد من النظر في رواياته .

وهذا لا ينافي القول بكون الرياء محرماً في نفسه سواء كان في عبادة أو غيرها، على أنّه في غاية الإشكال بالنسبة إلى غير العبادات، بل لعلّ الأقوى عدمه؛ للأصل السالم عن المعارض، كما أنّ الأقوى الحرمة في العبادة لا مجرد الفساد كما يظهر من تتبع الأخبار، ويلحق بها في ذلك الأفعال التي تقع عبادة وغيرها إذا أوقعها بعنوان العبادة مرئياً بها .

ومنها: ما دلّ على عدم قبول عمل المرئي، كقول أبي جعفر (عليه السلام) في رواية أبي الجارود على ما رواه عليّ بن إبراهيم في تفسيره: «... إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: لا يقبل الله عمل مرءٍ»^(١).

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني: «قال النبي (صلى الله عليه وآله): إنّ الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجاً به، فإذا صعد بحسناته يقول الله (عز وجلّ): اجعلوها في سجين، إنّ له ليس إيتاي أراد به»^(٢). وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر عقبة: «... إنّ ما كان لله فهو لله، وما كان للناس فلا يصعد إلى الله»^(٣).

وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر ابن أسباط: «قال الله تعالى: أنا

(١) راجع حاشية (٤) من الصفحة السابقة.

(٢) الكافي: باب الرياء ح ٧ ج ٢ ص ٢٩٤، وسائل الشيعة: باب ١٢ من ابواب مقدمة العبادات ح ٣ ج ١ ص ٥٢.

(٣) الكافي: باب الرياء ح ٢ ج ٢ ص ٢٩٣، وسائل الشيعة: باب ١٢ من ابواب مقدمة العبادات ح ٥ ج ١ ص ٥٢.

أغنى الأغنياء عن الشريك ، فمن أشرك معي غيري لم أقبله إلا ما كان خالصاً لي» ^(١) ، إلى غير ذلك من الأخبار .

ودعوى أن القبول أعم من الصحة ، بقرينة قوله تعالى : « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » ^(٢) ونحوه ، لا شاهد عليها ، مع مخالفتها الظاهر والمتبادر ، والآية محمولة على ضربٍ من المجاز حتى عنده ؛ لعدم اشتراطه التقوى في القبول .

وقد يستدلّ عليه أيضاً بأخبار النية ، كقوله (صلى الله عليه وآله) : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى ، فمن كان هجرته ... » ^(٣) الحديث . فإنه وإن قلنا بكون النية حقيقة في القصد ، لكن يراد منها - ولو مجازاً في مثل هذه الخطابات - النية الخاصة .

وبأنّ عدم الإخلاص ينافي نية القرية الثابت اشتراطها بالإجماع المنقول والمحصل ، والمراد بها على ما تقدّم فعلُ المكلف المأمور به بعنوان أمر الله به خاصة .

وما يقال : إنّه قد يظهر من المرتضى النزاع في أصل اشتراطها وإن قال بوجوبها إلا أنّه تعبدي لا شرطي ؛ لذكره العبادة المقصود بها الرياء ، وهو ظاهر في غير ضميمة الرياء ، فلا يجتمع مع القرية ، يدفعه : - مع بُعده ، وعدم معروفية نزاعه في ذلك - أنّه غير قادح في الإجماع المدعى ، على أنّه في غير الإجماع ممّا دلّ على اشتراطها غنية .

(١) وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب مقدمة العبادات خ ١١ ج ١ ص ٥٣ ، ولكن رواه عن علي بن سالم .

(٢) سورة المائدة : الآية ٢٧ .

(٣) مستدرک الوسائل : باب ٥ من ابواب مقدمة العبادات ح ٥ ج ١ ص ٩٠ .

كلّ ذافيا نافي الإخلاص من الرياء ، أمّا ما لا ينافيه كما إذا أخذ الرياء ضميمّة تابعة ، أو كان كلّ من القرية والرياء باعثاً مستقلاًّ إن قلنا به فيما سبق ، فلعلّ الظاهر الفساد أيضاً كما هو قضية إطلاق الأصحاب ، خلافاً لما يظهر من بعض محقّقي المتأخّرين .

ويدلّ عليه - مضافاً إلى ما ورد في عدّة روايات أنّ كلّ رياءٍ شرك ^(١) ، وإيّاك والرياء فإنّه الشرك بالله ^(٢) ، وما ورد من التحذير عنه وأنه أخفى من ديبب التلمة السوداء في الليل المظلم ^(٣) ، ممّا يدلّ على مبغوضة أصل طبيعة الرياء في الأعمال على أيّ حال وقع - خبر زرارة وجران عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : « لو أنّ عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله والدار الآخرة ، وأدخل فيه رضا أحدٍ من الناس ، كان مشركاً ... » ^(٤) لشمول الإدخال ما نحن فيه ، فتأمّل .

بل قد يستدلّ على الصورة الثانية بدخولها تحت ما دلّ ^(٥) على أنّ من عمل لله ولغير الله وقع لغير الله ؛ إذ هو أعمّ من الاشتراك بالعلية أو الاستقلال ، بل لعلّه في الثاني أظهر كما هو قضية العطف ، لكن ينبغي

(١) المحاسن : باب عقاب الرياء ح ١٣٥ ص ١٢١ ، علل الشرائع : باب ٣٥٣ ح ٤ ج ٢ ص ٥٦٠ ، وسائل الشيعة باب ١١ من ابواب مقدمة العبادات ح ١١ و باب ١٢ منها ح ٢ و ٤ ج ١ ص ٤٩ و ٥٢ .

(٢) عقاب الاعمال : عقاب المرآئي ح ١ ص ٣٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب مقدمة العبادات ح ١٦ ج ١ ص ٥٠ .

(٣) لثالثي الاخبار : اقسام الرياء ج ٤ ص ٥٧ .

(٤) المحاسن : باب عقاب الرياء ح ١٣٥ ص ١٢١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب مقدمة العبادات ح ١١ ج ١ ص ٤٩ .

(٥) راجع هامش (١) من ص ١٨٢ .

إدخال هذه الصورة حينئذٍ فيما نافي الإخلاص ؛ لمكان ظهور هذه الأدلة أنّ من عمل كذلك لم يكن مخلصاً ، كما يشعر به خبر ابن أسباط المتقدم وغيره . ومنه ينقدح حينئذٍ قوة الإشكال السابق في صحة ضميمة غير الرياء إذا كانت كذلك كما أشرنا سابقاً .

والظاهر أنّه لا عبرة بما تجري على خاطر الانسان من الخطرات التي هي غير مقصودة ولا عزم عليها ، كما يتفق كثيراً لأغلب الناس .

وربّما ألحق بعض مشايخنا^(١) العُجب المقارن للعمل بالرياء في الإفساد ، ولم أعرفه لأحد غيره ، بل قد يظهر من الأصحاب خلافه ؛ لمكان حصرهم المفسدات وذكرهم الرياء وترك العجب ، مع غلبة الذهن إلى الانتقال^(٢) إليه عند ذكر الرياء ، نعم هو من الأمور القبيحة والأشياء المحرّمة المقلّلة لثواب الأعمال .

لكن قد يؤيد الفساد ظواهر بعض الأخبار :

منها : ما دل^(٣) على كونه من المهلكات .

ومنها : النهي^(٤) عن إخراج النفس عن حدّ التقصير في عبادة الله

(١) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء : احكام النية ص ٥٦ .

(٢) لعل الأولى : مع غلبة انتقال الذهن إلى

(٣) كالخبر الذي رواه الصفار عن ابن أبي عمير ، عن منصور بن يونس ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي عبد الله أو علي بن الحسين (عليهما السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث : ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، واعجاب المرء بنفسه » .

المحاسن : باب الثلاثة ح ٣ ص ٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب مقدمة العبادات

ح ١ و ٨ و ١٢ و ١٥ و ١٨ و ٢١ ج ١ ص ٧٣ و ٧٥ و ٧٧ و ٧٩ .

(٤) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف ، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال : « قال لبعض

(عز وجل) وطاعته .

ومنها : ما رواه ابن الحجاج عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « قال إبليس لعنه الله : إذا استمكنك من ابن آدم في ثلاث لم أبال ما عمل ، فإنه غير مقبول منه ، إذا استكثر عمله ، ونسي ذنبه ، ودخله العُجب »^(١) .

ومنها : ما في خبر أبي عبيدة عن الباقر (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، قال : « قال الله تعالى : إِنَّ من عبادي المؤمنين لم يجتهد في عبادتي [إلى أن فاض به النعاس]^(٢) الليلة والليلتين ، نظراً مني له وإبقاءً عليه ، ولو أخلي بينه وبين ما يريد من عبادتي لدخله العجب من ذلك ، فيصيره العجب إلى الفتنة بأعماله ، فيأتيه من ذلك ما فيه هلاكه ، لعجبه بأعماله ، ورضاه عن نفسه ، فيتباعد مني عند ذلك وهو يظن أنه يتقرب إليّ ... »^(٣) .

ومنها : خبر علي بن سويد عن أبي الحسن (عليه السلام) ، قال :

ولده : يابني عليك بالجد ، ولا تخرج نفسك من حد التقصير في عبادة الله عز وجل وطاعته ، فان الله لا يعبد حق عبادته » .

الكافي : باب الاعتراف بالتقصير ح ١ ج ٢ ص ٧٢ ، من لا يحضره الفقيه : باب نوادر الكتاب ح ٥٨٨٥ ج ٤ ص ٤٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب مقدمة العبادات ح ١ ج ١ ص ٧١ .

(١) الخصال : باب الثلاثة ح ٨٦ ص ١١٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب مقدمة العبادات ح ٧ ج ١ ص ٧٣ .

(٢) كذا في جميع النسخ والصحيح كما في المصدر : إلى أن قال : فأضربه بالنعاس .

(٣) الكافي : باب الرضا بالقضاء ح ٤ ج ٢ ص ٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب مقدمة العبادات ح ١ ج ١ ص ٧٣ .

« سألت عن العجب الذي يفسد العمل ، فقال : العجب درجات ، منها أن يزتن للعبد سوء عمله فيراه حسناً فيعجبه ويحسب أنه يحسن صنعاً ، ومنها أن يؤمن العبد برّته فيمنّ على الله والله عليه فيه المنّ »^(١) .

ومنها : ما رواه اسحاق بن عمار عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « أتى عالم عابداً - إلى أن قال - قال العالم للعابد : إنّ المدلّ^(٢) لا يصعد من عمله شيء »^(٣) .

ومنها : ما رواه في الوسائل عن العلل والتوحيد مسنداً عن النبي (صلى الله عليه وآله) عن جبرئيل (عليه السلام) : في حديث قال : « ... إنّ من عبادي لمن يريد الباب من العبادة ، فأكفّه عنه لثلاً يدخله عجب فيفسده ... »^(٤) .

والكلّ كما ترى ، وأولى ما يستدلّ به لذلك ما رواه يونس بن عمار عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « قيل له وأنا حاضر : الرجل يكون في صلاته خالياً فيدخله العجب ، فقال : إذا كان أوّل صلاته بنية يريد بها ربّه فلا يضرّه ما دخله بعد ذلك ، فليمض في صلاته وليخسأ

(١) الكافي : باب العجب ح ٣ ج ٢ ص ٣١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب مقدمة العبادات ح ٥ ج ١ ص ٧٥ .

(٢) المدلّ : المتكل على عمله ظاناً بأنّه هو الذي ينجيّه . مجمع البحرين : ج ٥ ص ٣٧٢ مادة (دل) .

(٣) الكافي : باب العجب ح ٥ ج ٢ ص ٣١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب مقدمة العبادات ح ٩ ج ١ ص ٧٦ .

(٤) علل الشرائع : باب ٩ ح ٧ ج ١ ص ١٢ ، التوحيد : باب ٦٢ ح ١ ص ٣٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب مقدمة العبادات ح ١٧ ج ١ ص ٧٨ .

الشیطان»^(١)، فإنه بالمفهوم دالّ على المطلوب، ويدلّ أيضاً بالمنطوق على عدم الإفساد لو وقع في الأثناء، وبالأولى الواقع بعده، بل مقتضى عموم «ما» أنّ الرياء كذلك.

إلاّ أنّه لمّا لم يثبت اعتبار سند الرواية ولا جابر، بل ولا صريحة الدلالة، كان الأقوى في النظر عدم الإبطال بالعجب مطلقاً ولا بالرياء بعد العمل، وأمّا ما كان في الأثناء فوجهان، أقواهما البطلان، هذا.

وإذا كانت الضميمة راجحة فيصحّ كما صرّح بذلك جماعة^(٢)، بل في شرح الدروس^(٣) الاتفاق عليه، ويظهر من بعضهم^(٤) نفي الخلاف فيه. ويدلّ عليه -مضافاً إلى ذلك، وإلى عدم منافاته للإخلاص بل هو من مؤكّداته- ملاحظة الأخبار؛ لتضمّنها بيان كثير من الأمور الراجحة المرادة في الواجبات والمندوبات، ولو أنّ ملاحظة مثل هذه الأمور مفسدة للعمل، لكان الذي ينبغي ترك بيانها كي لا تلاحظ، فتنافي مع ما ورد من فعل الوضوء منهم والصلاة مع قصد التعليم، والأمر بإطالة الركوع للانتظار، وإعطاء الزكاة للاقتداء، والتكبير للإعلام ونحو ذلك.

لكن ينبغي أن يعلم أنّ المراد بالصحة هنا من حيث ملاحظة الرجحان، وإلّا فمع عدمه يكون كالضمائم المباحة من التبرّد ونحوه،

(١) الكافي: باب من حافظ على صلاته أو ضيّعها ج ٣ ص ٢٦٨، وسائل الشيعة: باب ٢٤

من ابواب مقدمة العبادات ج ٣ ص ١٠.

(٢) منهم: السيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩١، والخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٢٥، والكاشاني في مفاتيح الشرائع:

الصلاة/ مفتاح ٥٤ ج ١ ص ٤٩.

(٣) مشارق الشموس: الطهارة/ نية الوضوء ص ٩٨.

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩١.

والقول بأن المراد بالراجحة الراجحة في نفسها ، كأن يكون من مكارم الأخلاق ونحوه^(١) ، لا من حيث الاستحباب الشرعي وعدمه ، فلا فرق بين ملاحظة الرجحان وعدمه^(٢) لا وجه له ؛ إذ بعد تسليم تحقق مثل ذلك لا يصلح لأن يكون مائزاً بينه وبين الضمائم المباحة ، فتأمل .

ثم الظاهر أنه لا فرق فيما ذكرنا من الصحة بين كون كلّ منها علّة مستقلة أو كان المجموع علّة مستقلة ، بل قد يظهر من بعضهم^(٣) الصحة حتّى فيما لو كان المقصود الضميّة أصالة والعبادة تبعاً ، لكنّه في غاية الإشكال ، بل الأقوى عدمه ، فإنّه لو صام بقصد الحمية لا بقصد شهر رمضان ، بحيث كان الأوّل هو العلّة ولولاه لم يفعل ، لا يكون مطيعاً بالنسبة للأمر الصومي ، ولا ممثلاً لقوله (صلى الله عليه وآله) : « إنّما الأعمال بالنيّات »^(٤) ، نعم قد يحصل له ثواب بالنسبة للمندوبات لو لاحظها ولو تبعاً ، بل يمكن النظر في الاجتزاء بالصورة الثانية بالنسبة للواجب ، أللّهم إلّا أن يستند للإجماع السابق .

وقد يظهر لك فيما يأتي أنّه لا معنى للإطلاق المذكور في جميع الضمائم ، بل نقول : إنّ الضمائم لا تداخل فيها حيث تكون من قبيل الجهات المتعدّدة للعمل الواحد المشخّص ، كما تقدّم نظيره بالنسبة إلى غايات الطهارة الصغرى ، وكذا فيما كان منها من قبيل تعلق الأمر بكلّين مختلفين يتفق اجتماعهما في فرد ، لا اجتماع صدق بالنسبة إلى ذلك الفرد ، بل هو صورة اجتماع في فرد ، وإلّا ففي الحقيقة هما فردان مختلفان ، نظير ما تقدّم

(١) لعل الأولى : ونحوها . (٢) لعل الأولى : وعدمها .

(٣) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / نية الوضوء ص ٩٧ .

(٤) تقدم في ص ١٤٨ .

سابقاً في المسح والغسل ؛ إذ لا يتصور التداخل فيه .

وأما فيما كان منها من قبيل الأغسال فهي من التداخل قطعاً ، وفي أحد الوجهين فيما كان منها من قبيل تعلق الأمر بكليتين بينهما العموم من وجه ، وتحت صورتان ، الأولى : أن يكون في متعلق الأمر ، كقوله : أكرم عالماً أكرم شاعراً ، الثانية : أن يكون في نفس الأمرين ، ولعل الأولى أقرب إلى التداخل من الثانية .

ولا يخفى عليك اختلاف الحكم فيما كان من قبيل التداخل وعدمه ، فيحتاج إلى الدليل في الأول دون الثاني ، مع اختلاف الحكم بالنسبة للنية أيضاً ، فتأمل جيداً .

﴿ ووقت النية ﴾ استحباباً ﴿ عند ﴾ ما استحَبَّ من ﴿ غسل الكفين ﴾ للوضوء ، كما في الوسيلة ^(١) والمعتبر ^(٢) والمنتهى ^(٣) والتحرير ^(٤) والقواعد ^(٥) ، بل في البيان : « إنه المشهور » ^(٦) ، وجوازاً كما في الدروس ^(٧) والذكرى ^(٨) والروض ^(٩) وغيرها ^(١٠) ، وعلى كل حال

(١) الوسيلة : الصلاة / بيان ما يقارن الوضوء ص ٥١ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٥ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ .

(٦) البيان : الطهارة / كيفيتها ص ٧ .

(٧) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٣ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٠ .

(٩) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٠ .

(١٠) كالمختصر النافع : الطهارة / في الوضوء ص ٥ ، والجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء

فالمستند أنّه أول أجزاء الوضوء الكامل ، فتصحّ مقارنة النية له ؛ إذ لا دليل على وجوب مقارنة اللواجب ؛ لكون الإجماع ^(١) محصلاً ومنقولاً ، وقوله (عليه السلام) : « لا عمل إلا بنية » ، وآية الإخلاص ^(٢) وغيرها ، أقصى ما توجب المقارنة لأول العمل لا الواجب منه ، بل لعل مقتضاها إيجاب المقارنة للأجزاء المندوبة إذا أريد تحصيل الفرد الكامل المشتمل عليها ؛ لأنّ أفرادها بالنية مع كونها بعض العمل ، كوقوع النية عند غسل الوجه وهو وسط العمل حقيقة لا أوله ، لا يخلو من تأمل ونظر .

لكن ذلك كلّه موقوف على ثبوت جزئية غسل اليدين من الوضوء ، ولم يثبت ، بل لعلّ ظاهر الأدلة يقضي بخلافه ، ونفي الخلاف عن كونه من سنن الوضوء أعم من الجزئية ، واحتمال الاكتفاء بذلك وإن لم يثبت الجزئية لا وجه له ، وإلا لجاز التقديم عند غير ذلك من مستحبات الوضوء كالسواك والتسمية ، مع أنّه غير جائز كما نصّ عليه جماعة ^(٣) ، بل في الروض ^(٤) الإجماع عليه .

ولذلك كلّه خصّ ابن إدريس ^(٥) في ظاهره جواز التقديم هنا عند المضمضة والاستنشاق كما عن الغنية ^(٦) ، بخلاف غسل الجنابة ، فجوّز

(١) أي الإجماع على وجوب النية ، وقد تقدم ذلك في ص ١٤٧ .

(٢) أي قوله تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » سورة البينة : الآية ٥ .

(٣) منهم العلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٢٩ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٥ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٠ .

(٥) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٨ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

التقديم عندهما ، وهو حسن .

لكن اعترضه بعض^(١) بأنَّ الفرق بين الوضوء والغسل تحكّم ، وآخر^(٢) بعدم ثبوت جزئية المضمضة والاستنشاق أيضاً .

وقد يدفع الأول بملاحظة أخبار الغسل^(٣) ، فإنّها ظاهرة في كون غسل اليدين جزءاً مستحبّاً ؛ لمكان ذكره في كيفية الغسل ، بخلافه هنا ، وكذا الثاني بملاحظة أخبار المضمضة والاستنشاق ، فإنّه وإن اشتمل جملة منها^(٤) على كونها ليسا من الوضوء ، لكن ذلك محمول فيها على واجباته ، جمعاً بينها وبين ما دلّ^(٥) على كونها من الوضوء .

(١) كالشهيّد الأوّل في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٠ ، والشهيّد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٠ .

(٢) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٣ ، ورياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، ومحمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما (عليهما السلام) قال : « سألته عن غسل الجنابة ، فقال : تبدأ بكفيك فتغسلهما ... » .

الكافي : باب صفة الغسل ح ١ و ٣ ج ٣ ص ٤٣ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٦ من ابواب الجنابة ج ١ ص ٥٠٢ .

(٤) كالخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن ابيه عن الحسين بن الحسن بن ابان ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٤٨ ج ١ ص ٧٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٨ ح ٣ ج ١ ص ٦٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٩ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٣٠٢ .

(٥) كالخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن ابيه احمد بن ادريس ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن شعيب عن أبي بصير ، قال :

فظهر أنّ قول ابن ادريس هو الأقوى في النظر، وبذلك كلّ تعرف
ضعف ما ينقل عن ابن طاووس^(١) من التوقّف في التقديم، نظراً إلى أنّ
مسمى الوضوء الحقيقي غيرهما، وللقطع بالصحة إذا قارن عند غسل
الوجه، وهما كما ترى سيّما الثاني؛ إذ القطع لا يمنع الاكتفاء بالغير مع
الظنّ من الأدلّة الشرعية.

وكيف كان، فبناءً على جواز التقديم عند غسل اليدين ينبغي
الاقتصار على الغسل المستحبّ للوضوء، كما إذا توضّأ من حدث البول أو
الغائط أو النوم واغترف من إناء لا يسع كراً ونحو ذلك، على ما ستعرف
إن شاء الله تعالى، فلا يجوز عند الغسل المباح، كما إذا كان الوضوء من
الريح مثلاً أو المحرم، أو المكروه، أو المستحبّ لغير الوضوء، أو الواجب له
كما إذا كانت اليد نجسة، وإن احتمل الجواز في الأخيرة؛ لكونه أولى من
الندب، إلّا أنّ الأقرب المنع؛ لعدم كونه من أفعال الوضوء.

﴿ويتضمّن عند﴾ أول ﴿غسل الوجه﴾ ولا يجوز تأخيرها؛ لاستلزام
وقوع بعض العمل حينئذٍ بلا نية، كما أنّه لا يجوز تقديمها مع الفاصلة على
جميع أجزاء العمل؛ لما فيه من تفويت المقارنة مع اعتبارها في أصل النية،
أو أنّها مقتضى ما سمعت من الدليل.

وما ينقل عن الجعفي^(٢) من أنّه لا بأس إن تقدّمت النية العمل أو

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عنها، فقال: هما من الوضوء...».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ٤٩ ج ١ ص ٧٨، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣٨

ح ٤ ج ١ ص ٦٧، وسائل الشيعة: باب ٢٩ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣٠٣.

(١) نقله عنه الشهيد في الذكري: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٨٠.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٨٠.

كانت معه ضعيف ، أو أنه يريد التقدم مع المقارنة المعتبرة ثم الغفلة عنها ، وبالمعية الاستدامة الفعلية .

أو أنه يريد بالعمل الواجب منه ، بمعنى جواز تقديم النية عند غسل الكفّين .

أو أنه يريد بالتقدم ما لا يقدر في اعتبار المقارنة عرفاً ، فلا يوجب المقارنة الحكيمية ، كما عساه يظهر من جملة من عباراتهم ، حتى أنهم وقعوا في الإشكال في كيفية مقارنة تمام النية لأول العمل ، ووقع منهم بسبب ذلك أمور لا ينبغي أن تسطر .

أو أنه يريد بيان كون النية هي الداعي لا الصورة المخطرة ، فإنه حينئذٍ بناءً على ذلك لا بأس في إيجاد الداعي سابقاً على العمل أو مقارنة له ، كما صرح به جماعة من القائلين بذلك .

ومن هنا ظهر من بعضهم ^(١) سقوط هذا البحث - أعني بحث التقديم عند غسل الكفّين - بناءً على كون النية هي الداعي ؛ لأنه مستمر ، بل لا يصدر الفعل الاختياري بدونه . وكذا بحث الاستدامة كما ستعرف ؛ لعدم الفرق حينئذٍ بين الابتداء والاستدامة في ذلك ، وفيه نظري عرف مما تقدم في النية ، وقد نشير إليه في الاستدامة إن شاء الله تعالى .

﴿ويجب﴾ في صحة الوضوء بل كلّ عبادة تعذر أو تعسر استدامة النية فيها فعلاً ﴿استدامة حكمها إلى الفراغ﴾ كما في المبسوط ^(٢) والجمل

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ٢ ص ١٨٤-١٨٥ ، والطباطبائي في

رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٢) المبسوط : الطهارة / وجوب النية فيها ج ١ ص ١٩ .

والعقود^(٢) والوسيلة^(٢) والاشارة^(٣) والغنية^(٤) والسرائر^(٥) والنافع^(٦) والمعتبر^(٧) والمنتهى^(٨) والتذكرة^(٩) والتحرير^(١٠) والارشاد^(١١) وغيرها^(١٢)، بل لا خلاف على الظاهر في اعتبارها .

والمراد بها -على ما فسر في جملة مما سبق ، بل نسبه الشهيد^(١٣) إلى كثير، والمقداد^(١٤) إلى الفقهاء مشعراً بدعوى الإجماع عليه- أن لا تنقض النية الأولى بنية تخالفها ، بل قد يرجع إليه ما في السرائر^(١٥) والغنية^(١٦) أن يكون ذاكراً لها غير فاعل لنية تخالفها ، مع دعوى الثاني الإجماع ، وذلك

-
- (١) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٨ .
 - (٢) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ .
 - (٣) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : كيفية الوضوء ص ١١٨ .
 - (٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .
 - (٥) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٨ .
 - (٦) المختصر النافع : الطهارة / في الوضوء ص ٥ .
 - (٧) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٣٩ .
 - (٨) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٥ .
 - (٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٥ .
 - (١٠) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ .
 - (١١) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ .
 - (١٢) كالجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٥ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٢٩ ، والدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٣ ، وكفاية الاحكام : الطهارة / في الوضوء ص ٢ .
 - (١٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨١ .
 - (١٤) التنقيح الرائع : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٧٧ .
 - (١٥) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٨ .
 - (١٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

بجعل قولها : « غير... » إلى آخره تفسيراً لما قبله ، وإلا فالإجماع محصلاً ومنقولاً^(١) وغيره على صحة عبادة الذاهل ، وأنه لا يجب استمرار الذكر .

وبه يظهر أن مراده في الذكرى من تفسيره لها بالبقاء على حكمها والعزم على مقتضاها ما يرجع إلى المشهور أيضاً ، وإنّا ارتكب ذلك لما في تفسير المشهور من كونه بأمر عديمي ، ولذا قال : « إنّه مبنيّ على أنّ الباقي مستغنّ في بقائه عن المؤثّر »^(٢) .

ولعلّ مراده بالباقي الإخلاص أو الصحة أو صفة العباديّة ، فأراد العدول عن التفسير بالعدمي ففسّرها بذلك ، وهو ملازم له وسبب فيه ، فلا ثمرة حينئذٍ بين التفسيرين .

وأما ما يقال من أنّه يريد إيجاب استمرار تذكّر البقاء والعزم إلى الفراغ فينبغي أن يقطع بعدمه ، وكيف ! وهو قد صرح^(٣) بعدم بطلان العبادة مع الذهول عن ذلك غير متردّد فيه ، بل المحقّق الثاني^(٤) نقل الإجماع على ذلك .

نعم يحتمل إرادة تجديد العزم كلّما ذكر ، وبه يحصل الفرق حينئذٍ ، لكنّه لا دلالة في كلامه عليه ، كما أنّه يحتمل أن يكون الفرق بينهما بما تسمع إن شاء الله تعالى من بطلان الاستدامة بالتردّد في إبطال العمل وعدمه ، فإنّه يتّجهُ البطلان على تفسير الشهيد والعدم على الثاني .

وكيف كان ، فالدليل على اشتراط الصحة بها في الجملة بعد الإجماع

(١) يأتي عن قريب نقله عن المحقّق الثاني .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨١ و ٨٢ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٠٠ .

المدعى ، ما ذكره بعضهم^(١) أنّ الأصل يقتضي إيجاب النية الفعلية ؛ لقيام دليل الكلّ في الأجزاء ، إلّا أنّه لمّا تعذّر ذلك أو تعسّر اكتفي بالاستمرار الحكمي ؛ لعدم سقوط الميسور بالمعسور^(٢) ، و « ما لا يدرك كلّ لا يترك كلّ »^(٣) ونحو ذلك .

وفيه : - بعد إمكان منع كون الأصل كذلك ، وقوله (عليه السلام) : « لا عمل إلّا بنية »^(٤) ونحوه لا دلالة فيه على أزيد من وجوب تلبّس العمل بنية في الجملة ، على أنّه لم يعلم إرادة النية الشرعية فيه - أنّه ينبغي حينئذٍ إيجاب تجديد النية على حسب الإمكان ؛ لكون الضرورة تقدّر بقدرها ، أو إيجاب تذكّر العزم من دون باقي مشخصات النية .

على أنّه بعد تسليم سقوط ذلك كلّ لا دليل على وجوب ما ذكره من الاستمرار ، وقولهم : « لا يسقط الميسور » ونحوه لا يصلح لإثباته ؛ لما فيه من الإجمال المقرّر في غير هذه المحالّ من الاقتصار به على التكليف ذي الجزئيات أو مع الأجزاء ، على أنّ في كون ذلك منه منعاً وتأملاً سيّما على التفسير المشهور للاستدامة .

ولعلّ الأولى في المستند للاشتراط المذكور - بعد الإجماع المنقول ، المؤيد بالتتبّع المفضي إلى إمكان دعوى الحصول - توقّف صدق كون العمل منوياً عليها ، كما هو الشأن في سائر الأعمال المركّبة ، فإنّ نيتها بأن يقارن أولها

(١) كالحقق الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٢٠٠ ، والشهيد الثاني

في روض الجنان : الطهارة / أسباب الوضوء ص ٢٩ .

(٢) عوالي اللئالي : الخاتمة ح ٢٠٥ ج ٤ ص ٥٨ .

(٣) عوالي اللئالي : الخاتمة ح ٢٠٧ ج ٤ ص ٥٨ .

(٤) تقدم في ص ١٤٧ .

تمام النية ثم يبقى مستمراً على حركاتها غير ناقض لها بنية تخالفها ، وبذلك يصدق كون العمل منوياً ومقصوداً ، وإن حصل ما حصل من الغفلة في الأثناء ما لم يحصل النقص المذكور ، فلا حاجة حينئذٍ إلى التقرير المتقدم ، بل هو للإفساد أقرب منه للإصلاح .

ولا فرق فيما ذكرنا بين القول ، بأن النية هي الداعي أو الإخطار ، والفرق بين الابتداء والأثناء حينئذٍ ، أما على الثاني فظاهر ، وأما على الأول فلما عرفت سابقاً أنه يعتبر بناءً على القول بالداعي الخطور في الابتداء دون العلم به ، وأن ذلك مدار الفرق بينه وبين الإخطار ، وإلا فلا فرق بينهما بالنسبة إلى عدم الاعتداد بعبادة الغافل محضاً عند الابتداء ، فيكون الفرق حينئذٍ بين الابتداء والأثناء بناءً على الداعي بأن الغفلة والذهول الماحين لخطور الصورة يقدحان في الابتداء دون الأثناء ، فتأمل جيداً .

أو يقال كما ذكرنا سابقاً : إنه بناءً على الداعي لابد من القصد إلى الفعل في الابتداء وإن لم يلتفت الذهن إلى الداعي ، بخلافه في الأثناء ، فإنه يكتفى به وإن وقع من غير قصد ، أو غير ذلك على ما يظهر لك من ملاحظة ما سبق منّا في النية ، هذا .

وقد وقع في الرياض ما ينافي بظاهره ذلك ، تبعاً للأستاذ الأعظم في شرح المفاتيح^(١) والفاضل صاحب الحقائق^(٢) والمدقق الخوانساري^(٣) ، قال بعد أن ذكر تفسير الاستدامة بالمشهور وكلام ابني إدريس وزهرة : « إنَّ

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٥٤ ذيل قول المصنف : « وضم الراجح » الفرع السادس ج ١ ص ٢٩٣ (مخطوط) .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ٢ ص ١٨٥-١٨٦ .

(٣) مشارق الشمس : الطهارة / نية الوضوء ص ٩٣ .

مقتضاه اعتبار الاستدامة الفعلية كما هو مقتضى الأدلة ؛ لوجوب تلبس العمل بالنية ، والحكمة مستلزمة لخلوّ جلّ العمل عنها ، ومبنى الخلاف هو الخلاف في تفسير أصل النية ، هل هي الصورة المخطرة بالبال ، أم نفس الداعي إلى الفعل ، فعلى الأول لا يمكن اعتبار الاستدامة الفعلية ؛ إذ ما جعل الله لرجل من قلبين في جوف واحد^(١) ، فتعيّنت الحكمة ؛ لقوله (عليه السلام) : « ما لا يدرك » ، وعلى الثاني يمكن اعتبارها فيجب ، وحيث كان المستفاد من الأدلة ليس إلّا الثاني ، بناءً على دلالتها على اعتبار النية في أصل العمل ومجموعه ، وهو ظاهر في وجوب بقائها في نفسها إلى منتهاه ، وقد عرفت تعذّره في المخطر ، فلم يبق إلّا الداعي .

إلى أن قال : « ومما ذكر ظهر سقوط كلفة البحث عن المقارنة وتقدّمها عند غسل اليدين ؛ لعدم انفكاك المكلف على هذا التقدير عنها ، فلا يتصور فقدّها عند القيام إلى العمل ليعتبر المقارنة لأوّل الواجبي أو المستحبي »^(٢) انتهى . وهو كالصريح - كغيره ممّن نقلنا عنهم - أنّه لا فرق بين الابتداء والاستدامة ، وأنّه لا وجه للبحث في التقديم عند غسل اليدين .

وفيه ما لا يخفى ، فإنّه - مع مخالفته بعض ما هو مجمع عليه بحسب الظاهر - مستلزم لصحّة وقوع العبادة بعد حصول الداعي مع الغفلة الماحية لأصل الخطور في الذهن كما يتّفق ذلك في الأثناء ، وهو بعيد جدّاً ، أو أنّهم يلتزمون فساد ما وقع فيها في أثناء ذلك حتّى يتساوى الابتداء والأثناء ، وهو أبعد ، وما أدري ما الذي دعاهم إلى ذلك ، مع أنّ القول

(١) في المصدر « في جوفه » كما في الآية ٤ من سورة الاحزاب .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٨ .

بالداعي لا يقتضيه كما تقدّم .

ومنه تعرف الوجه في مسألة تقديم النية عند غسل اليدين ، وأنّه يتصوّر له معنى بناءً على الداعي ؛ لما ظهر لك من الفرق بين الابتداء والأثناء ، فإمّا أن يعتبر الخطور عند غسل اليدين أو القصد أو غير ذلك ، واتّفاق استمراره غير قادح ، وتظهر الثمرة لو انقطع .

وما يقال : إنّه متى انقطع وأغفل عنه من المحال أن يصدر فعل اختياري جارٍ مجرى أفعال العقلاء ، يدفعه : أنّه على تقدير تسليم ذلك لا يمتنع أن يكون اكتفى الشارع بما يقع من المكلف من العبادة في الأثناء ، وإن كان وقوعه على حسب الوقوع من النائم والغافل وغير ذلك .

ولا يخفى عليك ان المراد باعتبار الاستدامة إنّها هول للنية مع جميع قيودها ، كلّ على مذهبه ^(١) .

ثمّ قد يظهر من تفسير المشهور للاستدامة أنّه لا يقدر حصول التردّد في الإبطال أو فعل المنافي ؛ وذلك لما عرفت من تفسيرهم لها بأن لا ينقض النية الأولى بنية تخالفها ، ولا ريب أنّ التردّد المتقدّم ليس نية ، لكن ذلك خلاف ما يظهر من كثير منهم في باب الصلاة ، نعم يتّجه ذلك بناءً على ما ذكره الشهيد في تفسيرها ؛ لظهور منافاة التردّد للعزم على مقتضاها .

ولعلّ الاستصحاب مع عدم دليل على وجوب الاستدامة بهذا المعنى حتّى ما ذكرناه سابقاً في توجيهها يؤيد الأول ، ألّهم إلّا أن يدعى الإجماع عليه ، كما عساه يظهر من ملاحظة كلامهم في باب الصلاة ^(٢) ، فيرتفع

(١) فن اعتبر فيها الوجه وجب عليه استدامة ذلك ، وكذا رفع الحدث والاستباحة كالقربة وأصل القصد (منه رحمه الله) .

(٢) ذكرى الشيعة : الصلاة / واجباتها ص ١٧٧-١٧٨ .

الخلاف حينئذٍ بين التفسيرين لها ، ويكون المتردد كالناوي لخلافها ، فإنه لا إشكال عندهم في منافاته الاستدامة ، وبه صرح في المبسوط ^(١) والمعتبر ^(٢) والمنتهى ^(٣) والتذكرة ^(٤) والقواعد ^(٥) والذكرى ^(٦) وغيرها ^(٧) .

إلا أن الذي يظهر منهم ^(٨) عدم حصول البطلان بمجرد ذلك ، بل هو مشروط بما لم يرجع إلى النية الأولى ولما يحصل مفسد خارجي للوضوء من فوات موالاة وغيرها ، من غير فرق في ذلك بين وقوع بعض الأفعال بتلك النية المخالفة وعدمه ؛ لكون الوضوء من العبادات التي لا تفسد بمثل ذلك ، ولذا لو وقع الغسل منكوساً لم يبطل ما تقدمه من الأعضاء المغسولة ، ويزداد الغسل على الوضوء بعدم اشتراط الموالاة فيه ، فحينئذٍ متى أراد الرجوع إلى الحال الأول رجع بتجديد النية .

لكن قد يشكل أنه ينبغي ابتناء الصحة في المقام وغيره على جواز تفریق النية على الأجزاء .

ويدفع أولاً : بأنه ليس من تفریق النية في شيء ، بل من تكريرها ، فإنه نوى جملة الوضوء أولاً ثم نوى عند التدارك ثانياً بأن التفریق بعد نية

(١) المبسوط : الصلاة / ذكر النية ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) المعتبر : الصلاة / افعال الصلاة ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / في النية ج ١ ص ٢٦٧ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الصلاة / في النية ج ١ ص ١١٢ .

(٥) قواعد الاحكام : الصلاة / في النية ج ١ ص ٣١ .

(٦) ذكرى الشيعة : الصلاة / واجباتها ص ١٧٨ .

(٧) كالبيان : الصلاة / في النية ص ٧٩ ، والدروس الشرعية : الصلاة / واجباتها ص ٣٣ .

(٨) المبسوط : الطهارة / وجوب النية ج ١ ص ١٩ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء

ج ١ ص ١٥ ، منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٦ .

الجملة مؤكّد لها .

والحاصل : أنّ مقتضى الاستصحاب المؤدّ بفتوى الأصحاب عدم حصول البطّان بمجرد ذلك ، وتفريق النية الممنوع منه إنّما هو النية بالجزء على أنّه عبادة مستقلة ، أو أنّه وزّع تمام النية على تمام العمل ، أمّا إذا نوى الجزء متقرّباً به على مقتضى الجزئية أو لم يلاحظ فيه شيئاً من ذلك فلا نرى فيه منعاً ، فيراد من التجديد حينئذٍ الرجوع إلى مقتضى النية الأولى ، أو ينوي التقرب جديداً بالجزء من حيث الجزئية ، أو لم يلاحظ فيه جزئية ولا غيرها ، فما ينقل عن البهائي^(١) من الإشكال في الحكم كما عساه يظهر من كشف اللثام^(٢) في غير محله ، فتأمل جيّداً .

نعم الممنوع من التفريق هو أن يوزّع تمام النية على تمام العمل ، على معنى وقوع الجزء الأول مثلاً ببعض نية ، أو ينوي نية تامة عند غسل الوجه مثلاً ، وكذلك غسل اليمنى لكن مع نية رفع الحدث عنها ، وكذا لو نوى من أوّل الأمر رفع الحدث عن الأعضاء الأربعة ؛ وذلك لعدم التبعض ، على إشكال فيها ؛ لاحتمال الصحة ، لمكان السراية كما ذكرنا سابقاً فيمن نوى حدثاً معيناً .

أمّا لو نوى رفع الحدث مثلاً عند كلّ عضو عضو فالظاهر الصحة ، خلافاً لما يظهر من المحقّق الثاني^(٣) ومن تابعه ، محتجّين عليه بمعلومية عدم فعله من صاحب الشرع ، على أنّ الوضوء عمل واحد وعبادة واحدة ونحو ذلك . وضعفهما واضح ؛ لأعمية الأوّل من الفساد ، فلا يقدر بعد شمول

(١) قاله في الهادي كما نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٦ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٦ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٠٩ .

القول له ، وعدم اقتضاء الثاني منع تفريق النية ؛ إذ لم يلحظ الاستقلال ، سيما مع ملاحظة عدمه بأن تلاحظ الجزئية ، على أنّ مسألة التفريق يتّجه تفرعها بناءً على أنّ النية هي الإخطار دون الداعي ، إلّا على وجه بعيد .

﴿تفرع﴾ على ما تقدّم :

﴿إذا اجتمعت أسباب مختلفة﴾ كالبول والغائط ونحوهما سواء كانت مرتبة أو دفعة ﴿توجب الوضوء﴾ لغايته الواجبة ﴿كفى وضوء واحد بنية التقرب ، ولا يفتقر إلى تعيين الحدث الذي يتطهر منه﴾ بلا خلاف أجده^(١) ، بل في المدارك : «إنّه مذهب العلماء»^(٢) وهو مع غيره الحجة ، سواء قلنا بوجوب قصد رفع الحدث في الوضوء عيناً أو تخييراً بينه وبين الاستباحة أو لم نقل بوجوبه ؛ إذ التعيين أمر زائد لا دليل عليه . كما أنّه لا فرق -بناءً على المختار من عدم وجوب قصد رفع الحدث- بين الوضوء بنية التقرب غير متعرّض فيها لذلك ، وبين قصد رفع الحدث من حيث هو من غير تعرّض لتعيينه ، وبين ما قصد فيه رفع حدث بعينه مع عدم قصد غيره ، أو مع قصد عدم غيره ، أو قصد رفع حدث معين وكان الواقع خلافاً ، فإنّ الوضوء في جميع ذلك صحيح .

أمّا الأوّلان فالحكم فيها واضح ، وكذا الثالث ؛ إذ احتمال قصر الرفع على المنوي خاصّة معلوم البطلان على ما ستعرف ، كاحتمال تأثير ذلك الإفساد حتّى بالنسبة إليه ؛ لما قد علمت سابقاً أنّ رفع الحدث من الغايات

(١) ممن قال بذلك العلامة في نهاية الأحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٠ ، والشهيد في الذكري : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨١ .

(٢) مدارك الأحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٣ .

المرتبة على حصول هذه الأفعال بقصد التقرب ، فتي حصلت على هذا الوجه من غير مستدام الحدث مثلاً رتب الشارع عليها رفع تلك الحالة ، فهي أسباب لا تتخلف عنها مسبباتها شرعاً ، فقصد المكلف رفع حدث بعينه مساو لعدم قصده لا مدخلية له .

ومنه يظهر وجه الرابع والخامس أيضاً ، فإن قصد عدم رفع غيره أو رفعه ولم يصادف الواقع لغو غير مؤثر شيئاً ؛ لأن المرتب للرفع على هذه الأفعال الشارع ، فقصد المكلف وعدمه سيان .

وما يقال : إن تسبب الوضوء لذلك إذا اشتمل على قصد رفع الحدث من حيث هو ، أو إذا لم يشتمل على قصد عدم رفعه أو رفع بعضه ، فيه : أن ذلك دعوى عارية عن الدليل ، بل الدليل على خلافها موجود ؛ لإطلاق قوله (عليه السلام) : « لا ينقض الوضوء إلا حدث » ^(١) ونحوه ، كدعوى دخول ذلك في مسمى الوضوء ، فلا يعلم شمول اللفظ للعاري ؛ لما سيظهر لك أن الوضوء من المبيّنات في الكتاب فضلاً عن السنة لا من المجملات ، ولم يشتمل شيء منها على شيء من ذلك .

نعم يتجه الفساد بناءً على وجوب قصد رفع الحدث في الأول كالصحة في الثاني ، وقوتها مع رفع الجميع في الثالث ، بل في المدارك ^(٢) نسبته إلى قطع أكثر الأصحاب ؛ لأن قصد المعين يستلزم رفعه ؛ لقوله (صلى الله عليه وآله) : « لكل امرئ ما نوى » ^(٣) ، فرفعه يستلزم رفع غيره ؛ لكون الحدث الأصغر حالة واحدة بسيطة لا تتجزى كما هو الظاهر من الأدلة ،

(١) تقدم في ص ١٦٧ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٤ .

(٣) تقدم في ص ١٤٨ .

فتى ارتفع أثر واحد منها ارتفع أثر الجميع ، فاحتمال عدم الرفع في مثل هذا الموضوع لإيجاب قصد رفع حدث غير معين ، كاحتمال قصر الرفع على خصوص المنوي ضعيفان ، سيّما الثاني لما عرفت .

ومنه ينقدح أنّ ذلك ونحوه ليس من التداخل في شيء؛ لكون الأثر من جميع هذه الأسباب واحداً ، وهو الحدث ، أي الحالة التي يمتنع معها المكلف من الصلاة ، لا آثار متعددة ؛ إذ ليس هناك حدث بولي وريحي ونومي ونحو ذلك ، فتى ارتفع بالنسبة إلى واحد ارتفع بالنسبة إلى الجميع ، فليس من التداخل ؛ لعدم التعدّد في سبب الموضوع وإن تعدّدت أسباب سببه .

بل قد يقال : إنّه مع وقوعها مترتبة لا سببيّة بالنسبة إلى الثاني والثالث ، وإطلاق السببيّة عليها مجاز ، ومع وقوعها دفعة فالجميع سبب لا أسباب ؛ لاستناد المنع إلى الجميع دفعة ، فهو حدث واحد ، فلا أسباب حتّى تتداخل مسبباتها .

فما يظهر من بعضهم^(١) أنّ الاكتفاء بوضوء واحد حيث تتعدّد الموجبات من باب التداخل محلّ تأمل ، أللّهم إلّا أن يريد ما ذكرنا ، مع احتماله أيضاً ؛ لظواهر الأخبار الدالة على وجوب الوضوء لكلّ واحد منها ، والاكتفاء بوضوء واحد لها لا يقضي باتّحاد السبب ، وعدم مشروعية التفريق لو سلّم لا يقضي إلّا بكون التداخل عزيمة لا رخصة ، والأقوى ما قدّمناه ، فتأمّل .

ونقل عن العلامة في نهاية الأحكام^(٢) احتمال البطلان فيما لو نوى

(١) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٤ .

(٢) نهاية الأحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٠-٣١ .

حدثاً بعينه ، كما عن أحد وجهي الشافعي ^(١) ؛ لأنه لم ينو إلا رفع البعض ، فيبقى الباقي ، وهو كافٍ في المنع من نحو الصلاة .

وأنت خير بما فيه وبما في الوجه الثاني له - أي الشافعي ^(٢) - أيضاً من الصحة إن كان المنوي آخر الأحداث ، وإلا بطل ، ولو قال ذلك بالنسبة إلى أول الأحداث لكان أوجه ؛ لكونه هو الذي حصل به الحدث حقيقةً .

وعن نهاية الأحكام ^(٣) أيضاً احتمال ارتفاع المنوي خاصة ، فإن توضأ لرفع آخر صرح ، وهكذا إلى آخر الأحداث ، ولم أجده لغيره من العامة والخاصة ، وكأن وجه تعدد المسببات بتعدد الأسباب ، فكل واحد منها مؤثر أثراً متشخصاً به . وهو كما ترى مما يقطع بفساده ؛ لما يظهر من الأدلة أن طبيعة الحدث لا توجب إلا وضوءاً واحداً .

ومن هنا يعلم أن المراد بقول المصنف : « كفى » ليس رخصة في جواز التعدد ، بل المراد أنه لا يحتاج إلى آخر ، فيكون الإتيان به تشريعاً محرماً ، وربما ظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه .

وأما الرابع - وهو قصد عدم الرفع بالنسبة إلى غير المعين - فعن نهاية الأحكام ^(٤) أيضاً والدروس ^(٥) والبيان ^(٦) القاطع بالبطلان ؛ لمكان تناقض القاصدين ، وقد عرفت أن المتجه على مختارنا الصحة ، كما هي محتملة على

(١) المجموع : ج ١ ص ٣٢٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) نهاية الأحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣١ .

(٤) نهاية الأحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٠ .

(٥) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٣ .

(٦) البيان : الطهارة / كيفيتها ص ٧ .

القول الثاني أيضاً ؛ لأنه نوى رفع حدث بعينه فيرتفع ؛ لقوله (صلى الله عليه وآله) : « لكل امرئ ما نوى » ^(١) ، فيرتفع الباقي للتلازم ، وقصده عدم الرفع يكون لاغياً .

وما يقال : إنّ الذي وقع منه نيّة رفع وعدم رفع ، فكما أنّ الأول يقتضي رفع الجميع ، فكذا الثاني يقتضي العدم في الجميع ، قد يجاب عنه أنّ المكلف لما نوى رفع حكم المعين ، وكان ذلك متحداً بالنسبة للجميع ، فتخيّله أنّ للثاني أثراً غير ذلك خطأ .

نعم ، قد يقال بالفساد فيما لو علم اتحاد الأثر ؛ لأنه حينئذٍ يرجع إلى نيّة رفع الحدث ونيّة عدمه ، والظاهر الفساد حينئذٍ ، فتأمل . وبناءً على ما تقدّم من الاحتمال عن نهاية الإحكام تتعيّن الصّحة هنا ، ويتوضّأ لرفع الباقي ، لما نقل عنه من القطع بالبطلان هنا محلّ نظر .

وأما الخامس - وهو ما لو نوى حدثاً وكان الواقع خلافه - فالظاهر الصّحة ؛ لما علمت أنّ الإضافة وجودها كعدمها ، فالمقصود رفع الحكم وهو حاصل ، وإن اشتبّه في أنّ سببه ذلك .

وليُعلم أنّ جميع ما ذكرنا في رفع الحدث يتأتّى بالنسبة إلى نيّة الاستباحة بدل رفع الحدث ، إلّا أنّه لم ينقل هنا عن العلامة في النهاية تجزّي الاستباحة كما احتمله في رفع الحدث .

ومن هنا تعرف أنّه لا إشكال في الاكتفاء بوضوء واحد للغايات المتعدّدة واجبة كانت أو مندوبة ، والظاهر أنّه ليس من التداخل في شيء أيضاً ؛ لأنّ المطلوب في الجميع رفع الحدث ، وهو أمر واحد غير ممكن

المتعدد، فلا يتصور فيه تداخل، بخلاف الأغسال المندوبة؛ إذ ليس المقصود منها ذلك، ودعوى تنويع الحدث فيكون للحاجة حدث غيره بالنسبة إلى دخول المسجد وهكذا، كدعوى احتمال أن الوضوءات المندوبة كالأغسال المندوبة، مما لا يرتكبه فقيه.

نعم يتجه التداخل في الوضوءات التي لم يكن المقصود منها رفع الحدث، كالوضوءات الصورية ولبعض الأسباب كالقيء والرعاف ونحوهما؛ لأنها من قبيل الأغسال المندوبة، لكنّه موقوف على الدليل؛ لأصالة عدمه، ويحتمل قوتاً التداخل في مثل القيء والرعاف ونحوهما؛ لمكان التداخل فيها هو أقوى منها كالبول ونحوه.

﴿وكذا لو كان عليه أغسال﴾ كفى عنها غسل واحد، من غير فرق بين ما كان معها غسل الجنابة أو لم يكن، وبين ما تعرض في النية لجميعها أو لم يتعرض لذلك، بل نوى الجنابة أو غيرها. ﴿وقيل﴾ كما عن الشيخ^(١) وابن إدريس^(٢): ﴿إذا نوى غسل الجنابة أجزأ عن غيره﴾ من الأغسال ﴿ولو نوى غيره﴾ من المس أو غيره ﴿لم يجز عنه﴾ أي الجنابة ﴿وليس بشيء﴾ لما تسمعه.

وكلام الأصحاب في المقام لا يخلو من إجمال واضطراب، فنقول وعلى الله التكلان: إن الأغسال المجتمعة أسبابها إما أن تكون واجبة فقط، أو مستحبة فقط، أو بعضها واجب وبعضها مستحب. أما الأول، فلا يخلو إما أن تكون معها جنابة أولاً، فإن كان الأول فإما أن يكون المنوي

(١) ذكر في كشف اللثام أن هذا محتمل عبارة المبسوط، راجع المبسوط: الطهارة/ ذكر الاغسال

ج ١ ص ٤٠، وكشف اللثام: الطهارة/ في اسبابها ج ١ ص ١٨.

(٢) السرائر: الطهارة/ باب الجنابة ج ١ ص ١٢٣ و١٢٤.

الجميع تفصيلاً ، أو الحدث من حيث هو ، أو الاستباحة ، أو القرية ، أو الجنابة ، أو غيرها .

فإن كان الأول فالظاهر من المصنّف هنا والمعتبر^(١) والعلامة في التحرير^(٢) والمنتهى^(٣) والمحقق الثاني في ظاهر جامع المقاصد^(٤) وجملة من المتأخرين^(٥) الاجتزاء ، وهو ظاهر المنقول عن المبسوط^(٦) والذكرى^(٧) والبيان^(٨) والدروس^(٩) والايضاح^(١٠) ، بل قد يلوح من الشيخ في الخلاف^(١١) ، والظاهر أنّه المشهور ، بل لم أعثر فيه على مخالف صريح ، بل عن شارح الدروس : « الظاهر أنّه موضع وفاق »^(١٢) ، وقد يدعى شمول ما نقل من الإجماع على الاجتزاء في المسألة الثانية له ، وهي ما لوني الجنابة ؛ لاشتمال نيّة الجميع عليها ، بل في كشف اللثام : « إنّ الصّحة فيها أولى من تلك »^(١٣) .

-
- (١) المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٦١ .
 - (٢) تحرير الاحكام : الطهارة / غسل الجنابة ج ١ ص ١٣ .
 - (٣) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ٩١ .
 - (٤) جامع المقاصد : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٨٩ .
 - (٥) كالحراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٨ .
 - (٦) المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ .
 - (٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٥ .
 - (٨) البيان : الطهارة / في اسبابها ص ٥ .
 - (٩) الدروس الشرعية : الطهارة / في موجباتها ص ٢ .
 - (١٠) ايضاح الفوائد : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٢ و ١٣ .
 - (١١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٩١ ج ١ ص ٢٢٢ .
 - (١٢) مشارق الشمس : الطهارة / في موجباتها ص ٦١ .
 - (١٣) كشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٨ .

وربّما احتجّ عليه بصدق الامتثال . وفيه : أنّه مبنيّ على أنّ الأصل التداخل ، وهو ممنوع ، بل الأصل تعدّد المسبّبات بتعدّد الأسباب كما هو المتبادر بين أهل العرف ، وستعرف تحقيقه فيما يأتي ، مع أنّ الأخبار المستدلّة بها هنا على التداخل دالّة بظاهرها على التعدّد كما ستسمع .

وربّما احتجّ عليه أيضاً بأنّ الحدث الأكبر أمر واحد بسيط ، وتعدّد أسبابه لا يقضي بتعدّده ، بل حاله كحال الحدث الأصغر ، ففي الحقيقة لا تعدّد للأسباب كما ذكرناه هناك ، بل السبب أمر واحد ، وهو الخبث المعنوي المسمّى بالحدث ، فيكتفى بالغسل الواحد على نحو ما ذكرناه في الوضوء . وهذا إن تمّ لا يخصّ محلّ البحث ، بل قضيتّه التداخل القهري وعدم جواز التعدّد حتّى لو نوى معيّناً ، كما ذكرناه في الوضوء .

وفيه : أنّه وإن كان محتملاً في نفسه ، لكنّه ليس في الأدلّة ما يدلّ عليه ، وحمله على الوضوء قياس لا نقول به ، وما دلّ عليه في الوضوء من الإجماع المدعى هناك وغيره مفقود هنا ، والعقل لا نصيب له في ذلك ، فإنّه لا مانع من تعدّد الأغسال بتعدّد الأحداث ، بل ظاهر قوله (عليه السلام) : «إذا اجتمعت عليك الله حقوق أجزأ عنها غسل واحد»^(١) وغيره ذلك ؛ لظهور لفظ الحقوق والإجزاء فيه ، كلّ ذلك مع ظواهر الأوامر بالغسل للحيض والجنابة ونحوهما فيه أيضاً ، مضافاً إلى ما يشعر به خبر عمّار الساباطي ، قال : «سألته (عليه السلام) عن المرأة يواقعها زوجها ثمّ تحيض قبل أن تغتسل ، قال : إن شاءت أن تغتسل فعلت ، وإن لم تفعل فليس عليها شيء ، فإذا طهرت اغتسلت غسلًا واحداً

للحيض والجنابة»^(١).

وربما احتج عليه أيضاً بقوله (صلى الله عليه وآله): « لكل امرئ ما نوى »^(٢)، فإنه شامل لنحو المقام. وفيه: أن الظاهر من ملاحظة الرواية إرادة أمر آخر من كون الفعل لله ولغيره، كما لا يخفى على الناظر لها. وربما احتج عليه بأمور أخرى واهية لا ينبغي التعرض لها، والأولى الاستدلال عليه بالأخبار:

منها: ما في خبر زرارة: «... إذا اجتمعت عليك الله حقوق أجزأ عنك غسل واحد، قال: وكذلك المرأة يجزئها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتهما وغسلها من حيضها وعيدها»^(٣).

وهذا الخبر وإن كان في الكافي^(٤) مضمراً، إلا أنه رواه الشيخ^(٥) عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام)، ورواه ابن إدريس في آخر السرائر نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب^(٦)، ومن كتاب حريز بن عبد الله عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: « وكتاب حريز أصل معتمد يعول عليه »^(٧).

ومنها: مرسل جميل عن أحدهما (عليهما السلام): « إذا اغتسل الجنب

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٩ ح ٥٢ ج ١ ص ٣٩٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٨٧

ح ٥ ج ١ ص ١٤٧، وسائل الشيعة: باب ٤٣ من ابواب الجنابة ح ٧ ج ١ ص ٥٢٧.

(٢) مضى في ص ١٤٨.

(٣) وسائل الشيعة: باب ٤٣ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥٢٥.

(٤) الكافي: باب ما يجزئ الغسل منه ح ١ ج ٣ ص ٤١.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ح ١١ ج ١ ص ١٠٧.

(٦) مستطرفات السرائر: نوادر محمد بن علي بن محبوب ح ٣٨ ص ١٠٣.

(٧) مستطرفات السرائر: نوادر حريز بن عبد الله ح ١٩ ص ٧٤.

بعد^(١) طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كلّ غسل يلزمه في ذلك اليوم»^(٢).

ومنها : خبر شهاب بن عبد ربّه : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب يغسل الميت أو من غسل ميتاً ، له أن يأتي أهله ثمّ يغتسل ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إذا كان جنباً غسل يده وتوضّأ وغسل الميت ، وإن غسل ميتاً ثمّ توضّأ له أن يأتي أهله ، ويجزئه غسل واحد لهما^(٣) »^(٤) .
ومنها : الأخبار المستفيضة^(٥) الدالة على الاجتزاء للمرأة عن الحيض والجنابة بغسل واحد .

ومنها : خبر زرارة قال : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : ميت مات وهو جنب ، كيف يغسل ؟ وما يجزئه من الماء ؟ قال : يغسل غسلاً واحداً ، يجزي ذلك للجنابة ولغسل الميت ؛ لأنّهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة »^(٦) ، والحجّة بالمفهوم من التعليل وإن كان بالنسبة للمعلّل

(١) في المصدر: «عند» .

(٢) الكافي : باب ما يجزئ الغسل منه ج ٢ ص ٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٣ من ابواب الجنابة ج ٢ ص ٥٢٦ .

(٣) في الكافي : « فإن غسل ميتاً ثمّ توضّأ ثمّ أتى أهله يجزئه غسل واحد لهما » ، وفي تهذيب الاحكام : « وإن غسل ميتاً ثمّ أتى أهله توضّأ ثمّ أتى أهله ويجزئه غسل واحد لهما » .

(٤) الكافي : باب نوادر الجنائز ج ٣ ص ٢٥٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٩٥ ج ١ ص ٤٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٣ من ابواب الجنابة ج ٣ ص ٥٢٦ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٩ ح ٤٨-٥٠ ج ١ ص ٣٩٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٤٣ من ابواب الجنابة ج ١ ص ٥٢٥ .

(٦) الكافي : باب الميت يموت وهو جنب ج ١ ص ١٥٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٢٩ ج ١ ص ٤٣٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب غسل الميت ج ١ ص ٧٢١ .

لا بدّ فيه من التأويل ، لكنّه غير قادح بالاستدلال .

وتتمّ الأخبار المتقدّمة بعدم القول بالفصل بين المجتمع مع الجنابة مع الحيض أو المسّ أو غيرهما ، ولا إشكال في دخول ما نحن فيه تحت إطلاق هذه الأخبار ؛ لأنّه المتيقّن منها ، وما في بعضها من ضعف في السند أو غيره يجبر بما سمعت من ظهور الشهرة بل الإجماع عليه ، نعم قد يظهر من ابن إدريس ^(١) الخلاف في ذلك ؛ لإيجابه كون الغسل للجنابة ، مع احتمال وفاقه ؛ لأنّه مع نيّة الجميع تدخل نيّة الجنابة .

ثمّ إنّ الظاهر الاجتزاء بهذا الغسل عن الوضوء بناءً على عدم مدخلتيه في رفع الأكبر في نحو الحيض ، بل وكذا بناءً عليه أيضاً على تأمل فيه ، بل وفي تحقّق مسّى التداخل حينئذٍ عرفاً ، لكونه في متحد صورة المسبّب مع تعدّد الاسباب ، فلعلّ أخبار التداخل حينئذٍ ممّا تشعر بعده ، بل عدم الوضوء حتّى للأصغر في سائر الأغسال كما ستعرفه في محله .

لكنّ الأقوى ما ذكرناه أولاً من عدم الحاجة للوضوء ، تمسكاً بما يلوح من أخبار التداخل وبما دلّ على الاجتزاء بغسل الجنابة عنه ، ولا فرق في ذلك بين القول بكون الغسل البارز للخارج عن الأسباب المتعدّدة مصداقاً لاسم كلّ واحد منها - كما يقتضيه القول بكون التداخل على وفق الأصل - وعدمه ، وإن كان الأقوى الثاني ؛ وذلك لأنّ التحقيق الذي لا مفرّ منه أن يقال : إنّ التداخل الحقيقي ممتنع عقلاً ؛ إذ لا يتصوّر جعل الشئين شيئاً واحداً حقيقةً ، وما يطلق عليه الأصحاب أنّه تداخل فالمراد أنّه شبه التداخل ، من جهة الاجتزاء بواحد عن متعدّد ، وبهذه المشابهة يمتاز عن

الإسقاط .

فحينئذٍ نقول : بعد أن علمت أنّ الظاهر تعدّد المأمور به بتعدّد الأمر ، وما ذكره بعض المتأخرين^(١) من صدق الامتثال بالواحد عن الأوامر المتعددة كلام لا محصل له مخالف لما عليه الأصحاب ، ولذا احتاجوا إلى الدليل في الخروج عن ذلك ، بل لا يكتفون بكلّ دليل كما يكتفى بذلك في قطع الأصول ونحوها ، بل لا بدّ من دليل أقوى من ذلك الظهور ، حتّى نقل عن بعضهم^(٢) عدم القول بالتداخل رأساً في المقام ، ترجيحاً لذلك على أخبار المقام ، لكنّ الأقوى خلافه ؛ لكونها معتبرة الأسانيد منجبرة بالشهرة بل بالإجماع في بعض الصور .

فحينئذٍ يجب الاقتصاد على مدلول ذلك الدليل لا يتعدّى منه ، ومن المعلوم هنا أنّ الدليل لم يكشف عن أنّ المطلوب في المقام طبيعة الاغتسال ، بل أقصى ما دلّ أنّه يجتزى بغسل واحد عن الجميع ، وهو إن لم يكن ظاهراً في عدم ذلك لم يكن ظاهراً فيه ، فلا يصدق حينئذٍ على المغتسل غسلاً واحداً بنية الجميع أنّه امتثال لتلك الأوامر ، نعم جعله الشارع بمنزلة ذلك ، فهو غسل جنابة وحيض شرعاً لا عرفاً ، بمعنى أنّه واحد اجتزى به عن متعدّد شرعاً ، وجعله الشارع بمنزلة الجميع ، فيجتزى به حينئذٍ عن الوضوء ؛ لكونه بمنزلة غسل الجنابة ، لا أنّه غسل جنابة حقيقةً .

كما أنّه لما كان الظاهر من الأخبار أنّ ذلك رخصة لا عزيمة ، كان المكلف بالخيار بين الإتيان بفعلين أو بفعل واحد ناوياً به الاجتزاء عنهما ،

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٤ ، والخراساني في ذخيرة

المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٨ .

(٢) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ٢ ص ١٩٨ .

وليس من باب التخيير بين الأقل والأكثر؛ لأننا نشترط في الاجتزاء عن الجميع نية الجميع .

إذا علمت ذلك فلا يقدر حينئذٍ الاجتزاء بالواحد عن الواجب والمندوب ، ولا معنى للإشكال فيه بأنه كيف يكون الواحد واجباً مندوباً كما تسمعه في القسم الثالث ، وتام الكلام هناك إن شاء الله تعالى .

وأما إن كان المنوي رفع الحدث من حيث هو من غير ذكر لتفصيل الأسباب ، فالمشهور - كما صرح به من عرفت سابقاً - الاكتفاء به ، ولا حاجة إلى التعدد ، أخذاً بما سمعت من إطلاق الأدلة المتقدمة .

وقد صرح جملة من هؤلاء^(١) بعدم الحاجة إلى الوضوء . وقد يشكل بأنه لا يصدق عليه حينئذٍ أنه غسل جنابة ؛ لعدم نيتها ، فكيف يكتفى به عن الوضوء ؟ ويندفع بأنه يصدق عليه ذلك وإن لم ينو ؛ لأنه لما نوى رفع الحدث من حيث هو وكان في جملة حدث الجنابة كان غسل جنابة وغسل غيرها شرعاً بهذه النية وإن لم يذكرها تفصيلاً كما عرفت .

فإن قلت : إن نية التعيين لا إشكال في اشتراطها ، فمع عدم التعيين كيف يقع صحيحاً ؟

قلت : إن نية رفع الحدث من حيث هو يؤول إلى نية الجميع ، وبذلك يندفع ما يقال أيضاً : إن نية رفع الحدث أعم من الرفع الذي معه وضوء أو الرفع الذي ليس معه وضوء ؛ إذ قصد رفع طبيعة الحدث شامل لهما .

كما أنه يندفع ما يقال أيضاً : إنه لو أجزأ لكان ذلك إما لانصرافه إلى غسل الجنابة ، وهو باطل ؛ لاشتراك نية رفع الحدث معه ومع غيره ،

(١) كالعلامة في منتهى المطلب : الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ٩١ ، والشهيد في البيان :

ولا دلالة لما به الاشتراك على ما به الامتياز، وإمّا لاقتضاء نيّة رفع الحدث المطلق رفع جميع الأحداث، وهو باطل، وإلّا لأجزأ غسل الحيض المنوي به رفع الحدث عن غسل الجنابة، والحاصل: لو أثر ذلك مع الإطلاق لأثر مع التقييد، كما قلناه في البول والغائط؛ إذ أنت خير بما فيه لعدم التلازم، وجعله كالبول والغائط قياس لا نقول به.

ومن ذلك كلّه يظهر لك الحال فيما إذا كان المنوي الاستباحة لما يشترط فيه الغسل من تلك الأحداث كالصلاة، وقد استشكل فيه العلامة في القواعد^(١)؛ لما سمعت من الوجوه المتقدمة في نيّة رفع الحدث التي قد عرفت ضعفها.

وأما إذا كان المنوي القرية فقط من غير تعرّض للرفع والاستباحة، فلا إشكال في الفساد بناءً على اشتراط ذلك في النيّة، أمّا على تقدير العدم - كما هو الأقوى - فعن الشهيد في الذكرى: «إنّه حينئذٍ من التداخل»^(٢)، وهو الظاهر من المصنّف هنا، وربّما مال إليه كاشف اللثام^(٣)، وعن شارح الدروس: «إنّه الظاهر»^(٤).

وكأنّ الحجّة فيه إطلاق الأدلّة مع أصالة براءة الذمّة من وجوب تعيين السبب، وكونها آثاراً متعدّدة لا يوجب التعيين بعدما دلّ الدليل على الاكتفاء بغسل واحد لها.

وفيه: أنّك قد عرفت أنّ الأصل يقضي بالتعدّد، فلا يخرج عنه إلّا

(١) قواعد الاحكام: الطهارة/ في اسبابها ج ١ ص ٣.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٥.

(٣) كشف اللثام: الطهارة/ في اسبابها ج ١ ص ١٨.

(٤) مشارق الشموس: الطهارة/ في موجباتها ص ٦٥.

بالدليل ، ويجب حينئذٍ الاقتصار على مدلول ذلك الدليل ، وهو هنا الأخبار ، وأقصى ما يستفاد منها الاجتزاء بغسل واحد عنها ، وهو لا يقضي بكون المطلوب حينئذٍ واحداً لا تعدد فيه أصلاً ، بل هو اجتزاء عن ذلك المتعدّد بواحد ، وتظهر الثمرة فيما لو عصى ؛ فإنّه يعاقب عليها ، وفي غير ذلك .

والحاصل : أنّ ذلك الاجتزاء لا يكشف عن عدم تعدّد في المطلوب ، فحينئذٍ يكون الغسل الواحد يقع على وجهين ، أحدهما الاجتزاء به عن الجميع ، والثاني عن أحدها ، فتى فقد تعيّن ذلك بطل ؛ للزوم اشتراط نيّة التعيّن قطعاً .

والظاهر الاكتفاء عن الوضوء ؛ لما سمعت سابقاً من أنّه إمّا غسل جنابة أو مجز عنه ، وكلّ يقتضي الاكتفاء به عن الوضوء .

وأما إن كان المنوي غسل الجنابة ، فالمشهور بين الأصحاب بل يظهر من السرائر^(١) وغيرها^(٢) دعوى الإجماع على الاكتفاء عن الجميع .

وربّما احتجّ عليه ببعض ما تقدّم في صدر المبحث ، من كون الحدث الأكبر شيئاً واحداً وإن تعددت أسبابه ، فلا يقدح نيّة الخصوصية كما لا يقدح نيّتها في الوضوء ، وقد عرفت ما فيه .

وربّما استدلّ عليه هنا بصدق الامتثال ، كما وقع لصاحب المدارك^(٣) وغيره^(٤) ، وكأنّ المقصود كما عن بعضهم التصريح به ، أنّ امتثال الأوامر

(١) السرائر: الطهارة/ باب الجنابة ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) كجامع المقاصد: الطهارة/ في أسبابها ج ١ ص ٨٧ .

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٤ .

(٤) كالخونساري في مشارق الشمس: الطهارة/ في موجباتها ص ٦٢ .

لا يشترط فيه إيقاع الفعل بقصد امتثالها ، بل إن جاء بالفعل بقصد آخر غيرها اكتفي به ، مثلاً : إذا قال السيد لعبده : ادخل السوق ، فدخله العبد لا بنية امتثال أمر سيده بل كان لغرض آخر ، صدق عليه أنه جاء بالمأمور به وفرغ من العهدة ، نعم أقصى ما دلّ الدليل على اشتراط القرية في العبادات ، فحيث يتحقق اكتفي بالفعل وتحقق الامتثال ، ففي المقام يكتفى عن غسل الحيض وإن لم يقصد بالفعل امتثال أمره .

ولا يخفى^١ ما فيه من بحث لا يحتاج إلى بيان ، مع أن قضية ذلك الاكتفاء بغسل الجمعة والزيارة ونحوهما عن غسل الجنابة والمس وغيرهما كما نقل عنه^(١) التصريح به .

وربما استدلّ عليه بأن غسل الجنابة أقوى من غيره ؛ لرفع الأكبر والأصغر ، فع نيته وارتفاعه يرتفع غيره ؛ لأنه أضعف .

وفيه : - مع أنه لا يرجع إلى شيء يعتمد عليه في التكاليف الشرعية - أنه قد يقال : إن حدث الحيض أعظم ؛ ولذا يحتاج إلى غسل ووضوء ، فلا يرتفع برفع الأضعف ، مضافاً إلى ما ورد في المرأة إذا كانت في جنابة ثم جاءها الحيض لا تغتسل ، فإنه قد جاءها ما هو أعظم من ذلك^(٢) .

وربما استدلّ عليه بإطلاق الأخبار^(٣) الدالة على الاجتزاء بغسل واحد ؛ فإنه شامل لما نوي به الخصوصية .

وفيه : - مع أن هذا الشمول غير مطرد عندهم ؛ لكونه في الحيض ونحوه

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٦-١٩٧ .

(٢) الكافي : باب المرأة ترى الدم وهي جنب ح ٣ ج ٣ ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من

ابواب الحيض ح ٢ ج ٢ ص ٥٦٥ .

(٣) راجع هامش (٥) من ص ٢١١ .

معركة للآراء ، وفي غيره من الأغسال المستحبة الظاهر عدم الاجتزاء كما
 تستمع- أنّ دعوى الشمول ممنوعة ؛ لظهور قوله (عليه السلام) : « أجزأك
 عنها » ، وقوله (عليه السلام) : « يجزيه لهما غسل واحد » في قصد الفعل
 للجميع ، مع تأييده بقوله (صلى الله عليه وآله) : « لكل امرئ ما
 نوى » ، وقوله (عليه السلام) : « لا عمل إلا بنية » ، و « إنّما الأعمال
 بالنيات » ونحو ذلك .

وقد عرفت أنّ الأصل يقضي بتعدد المسببات ، فقتضاه حينئذ
 الخطاب بأغسال متعددة ، فلا بد من التعيين ؛ لاشتراك الفعل بين أمور
 متعددة ، وقولهم : « لا يجب نية السبب » إنّما هو فيما إذا اتحد ، وأقصى ما
 دلّت عليه الأخبار إنّما هو الرخصة في الاجتزاء عن هذه الأغسال المتعددة
 بغسل واحد ، فصار الغسل الواحد يقع حينئذ على وجهين ، مجتزئاً به عن
 الجميع ورافعاً للبعض ، فلا بد للمكلف من التعيين في إيقاعه على أحد
 الوجهين ، فتى أوقعه لا بقصد لم يقع لأحدهما ، ولو أوقعه لأحدهما لم يقع
 عن الثاني كما هو واضح . كلّ ذا مع أنّ المتيقن في الخروج عن الأصل
 السابق إنّما هو مع قصد الجميع .

والأجود في الاستدلال عليه في خصوص الجنابة بالإجماعين المنقولين في
 السرائر^(١) وجامع المقاصد^(٢) ، وربّما يظهر من غيرهما^(٣) ، وما يشعر به
 مرسل جميل المتقدم عن أحدهما (عليهما السلام) : « إذا اغتسل الجنب بعد

(١) راجع هامش (١) من ص ٢١٦ .

(٢) راجع هامش (٢) من ص ٢١٦ .

(٣) كما في كشف الالتباس : الطهارة / في الغسل ذيل قول المصنف : « مسبقاً بزوال الخبث

مقروناً بأوله استباحة مشروطة » ص ٩٤ (مخطوط) .

طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كلّ غسل يلزمه في ذلك اليوم»^(١). وقد يستدلّ بما دلّ^(٢) على أنّ غسل الجنابة لا وضوء معه ، وذلك لأنّه لا معنى للقول بأنّ هذا الغسل لا يجزي عن الجنابة ، بل قد يقال : إنّ مخالف للإجماع ؛ إذ هو حدث مخاطب برفعه ، وهو يقتضي إمكانه ، مع أنّ الأمر بالاعتسال للجنابة شامل له فيقتضي الإجزاء ، وقد دلت الأدلّة على أنّ غسل الجنابة متى تحقّق لا وضوء معه ، فهو يقتضي رفع الحدث الأصغر حينئذٍ ، وهو لا يمكن مع بقاء الأكبر ؛ لدخوله في ضمنه حينئذٍ ، فلا بدّ من القول بارتفاعه حينئذٍ تحقيقاً لما دلّ على ذلك .

ودعوى إيجاب غسل الجنابة مؤخراً عن سائر الأغسال التزام بما لا يلتزم ، واحتمال القول بإمكان انفكاك الأصغر عن الأكبر كما يقتضيه الوضوء للحائض وغيرها مقدّماً على الغسل ، يمكن دفعه بأن يقال : إنّ جواز تقديمه لا يقتضي برفعه الأصغر ؛ إذ قد يكون رفعه ذلك موقوفاً على حصول الغسل وإن لم يكن للغسل مدخلة في رفع الأصغر ، بل هو رافع للمانع الذي هو الحدث الأكبر ، وبعد رفعه يعمل المقتضي حينئذٍ أثره ، والتزام مثله في المقام بعيد عمّا دلّ على إجزاء غسل الجنابة عن الوضوء ، فتأمل .

(١) تقدم في ص ٢١٠-٢١١.

(٢) كالحبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن يعقوب بن يقطين ، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال : « سألت عن غسل الجنابة فيه وضوء أم لا ... ولا وضوء عليه » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٥٤ و ٨٠ و ٨٣ و ٩٣ ج ١ ص ١٣١ و ١٣٩ و ١٤٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٣٤ من ابواب الجنابة ج ١ ص ٥١٥ .

فظهر لك أنّ القول بارتفاع الجميع فيما نوى الجنابة لا يخلو من قوة ، ولعلّه لما ذكرنا من الوجه الأخير لا يفرّق حينئذٍ بين ما لم ينو عدم رفع الباقي أو نوى عدمه ، ولولاه لكان الفرق متجهاً ؛ لعدم ظهور الإجماعين المتقدمين والرواية في الشمول له ، فتأمل .

أمّا لو نوى غيره من الحيض أو المسّ فالأظهر عدم الاجتزاء عن غيره ، كما صرح به في السرائر^(١) ، ونقله في كاشف اللثام^(٢) عن الشرائع واللمعة ومحمّل عبارتي المبسوط^(٣) والجامع^(٤) ، قلت : ويظهر من السرائر دعوى الإجماع عليه ، وجزم به العلامة في القواعد^(٥) مع عدم ضمّ الوضوء ، واستشكل به معه ، وقال المصنّف في المعتمد : « وإن نوت الحيض خاصّة فعلى تردد ، أشبهه الإجزاء ، وفي إيجاب الوضوء معه تردد ، أشبهه أنّه لا يجب »^(٦) .

وكيف كان فهنا أمران : الأوّل : ارتفاع حدث الحيض نفسه ، والثاني : إجزاؤه عن غيره .

أمّا الأوّل فربّما ظهر من بعضهم^(٧) عدمه ، واستشكل فيه العلامة في التذكرة ، قال ما نصّه : « فإن نوت الجنابة أجزأ عنها ، وإن نوت الحيض

(١) السرائر : الطهارة / باب الجنابة ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٨ ، إلّا أنه نقله عن الشرائع والمعتبر .

(٣) المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ .

(٤) الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٤ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٣ .

(٦) المعتمد : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٦١ .

(٧) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٨ ، على ما استظهره منها

في مفتاح الكرامة : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٣٩ .

فإشكال ، ينشأ من عدم ارتفاعه مع بقاء الجنابة لعدم نيّتها ، ومن أنّها طهارة قرن^(١)ها الاستباحة ، فإن صحّت فالأقرب وجوب الوضوء ، وحينئذٍ فالأقرب رفع حدث الجنابة ؛ لوجود المساوي في الرفع^(٢) انتهى .

قلت : الظاهر حصول رفع الحدث المنوي به ، وذلك لشمول ما دلّ على وجوبه للمقام ، وإيجابه يقضي بإمكانه ، وامتناله يقتضي إجزائه ، ولقوله (صلى الله عليه وآله) : « لكل امرئ ما نوى ، وإنما الأعمال بالنيّات » . وما ذكره العلامة من أنّه لا يرتفع مع بقاء الجنابة محلّ منع ؛ إذ هي أسباب لمسبّبات مستقلة، واجتزاء الشارع بغسل واحد لها لا يقضي بتلازمها ، وعلى تقديره فليتركب رفع الجميع حينئذٍ أولى .

ولعلّ وجه عدم الاجتزاء به عنه الأخبار الآمرة بجعله غسلًا واحدًا فلا يجوز التعدّد ، وقضيّة ذلك في الفرض إمّا البطلان فيها أو رفع الجميع ، لا سبيل للثاني ؛ لعدم ظهور دخول هذا الفرد - أي المقتصر فيه على نيّة الحيض خاصّة - في مدلولها ، مع معارضتها حينئذٍ بغيرها ، كما تقدّم سابقاً فيما لوني الجنابة ، فتعيّن البطلان حينئذٍ .

وفيه : أنّه لا جابر للأخبار في خصوص ذلك ، وكون الأمر المذكور ليس بصيغته بل هو بالجملة الخبريّة ، وإرادة الوجوب منها هنا محلّ منع ؛ لورودها في مقام تحيّل المنع ، والتعبير بالأخبار الآخر بلفظ « يجزي » ونحوه المشعر بعدم التعيين ، كلّ ذا مع أنّه قضيّة الأصل السابق القاضي بكون التداخل رخصة لا عزيمة .

ومن ذلك كلّ ظهر لك الأمر الثاني ، وأنّ الأصحّ فيه عدم الإجزاء

(١) في المصدر: « قرن بها » .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦١ .

مطلقاً ، سواء ضمّ الوضوء أو لم يضمّ ؛ لما عرفته سابقاً فيما لو كان المنوي الجنابة ، وما استجدناه في الاستدلال هناك - من الإجماع المدعى سابقاً ، والاستغناء عن الوضوء ، ونحو ذلك - لا يتأتى هنا ؛ إذ رتباً ادّعى الإجماع هنا على العكس ، كما أنّه لا يستغنى به عن الوضوء على الأصح ، نعم يمكن الاستدلال بما ذكرناه أخيراً هناك بناءً على ما نقل عن المرتضى ^(١) (رحمه الله) من أنّ غير الجنابة كالجنابة في الاستغناء عن الوضوء .

وما يقال ^(٢) - بأنّه لو لم يكتف بغسل الحيض عن الجنابة مثلاً عند اجتماعهما ، لم يكن لوجوب غسل الحيض فائدة أصلاً ، وكان وجوده كعدمه ، وهو باطل ؛ وذلك لأنّ وجوب الغسلين إمّا بمعنى جمعهما معاً ، أو التخيير بينهما على أن يجزي كلّ منهما عن الآخر ، أو المعتبر إجزاء أحدهما خاصّة دون العكس ، والأوّل معلوم البطلان ، والثاني المطلوب ، والفرض بطلانه ، فتعيّن الثالث ، وحينئذٍ فلا يكون لوجوب ذلك الآخر فائدة ؛ لأنّه لو أتى به لم يكن مجزياً ، ولو أتى بغيره أجزأه عنه ، وربّما قرّر ^(٣) هذا الدليل بوجوه أخرى - فيه من الفساد ما لا يخفى ؛ فإنّ الاجتزاء به عن نفسه يكفي في فائدته ، وإجزاء غيره عنه لا يسقط ذلك ، على أنّ وجوبه ليس منحصراً مع الجنابة .

وذكر بعضهم ^(٤) في المقام أدلّة واهية لا طائل في التعرّض لها ، منها : ما ذكر في توجيه كلام العلامة من القول بالارتفاع مع ضمّ الوضوء وعدمه مع

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الجنابة ص ٣٣ .

(٢) كما في جامع المقاصد : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٨٧-٨٨ .

(٣) كما في جامع المقاصد : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٨٨ .

(٤) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٨ .

العدم ، بأنّه على تقدير الضمّ يكون مساوياً لغسل الجنابة ، بخلافه مع العدم .

وفيه : أنّ التحقيق أنّ الوضوء إنّما هو لرفع الأصغر ، فكيف يتصوّر فيه رفع حدث الجنابة ؟ وأيضاً بعد فرض أنّ حدث الجنابة لم يرتفع بالغسل فالوضوء بمجردّه لا يصلح لذلك قطعاً .

وما يقال : إنّ الأدلّة دلّت على أنّ غسل الحيض مثلاً مع الوضوء كافٍ في استباحة الصلاة ، فيه : أنّها ظاهرة فيما لو كان المانع الحيض ، نعم ربّما يتمّ لو قلنا : إنّ غسل الحيض والوضوء معاً رافعان للحدث أصغر وأكبر لا على التوزيع ، أمكن القول بالاجتزاء حينئذٍ ، فتأمل .

القسم الثاني^(١) : أن لا يكون معها جنابة ، فإن نوى الجميع أو الحدث أو الاستباحة ارتفع الجميع ، وفي نيّة القرية ما تقدّم ، ولو نوى أحدها اختصّ به على التحقيق ، خلافاً لما يظهر من بعضهم^(٢) ، ويظهر لك الوجه في جميع ذلك من التأمل فيما تقدّم .

ومقتضى إطلاق النصّ والفتوى عدم الفرق بين غسل الاستحاضة وغيرها في جميع ما تقدّم ، من غير فرق بين غسلها للانقطاع والبرء - إن أوجبناه - وبين غسلها لاستباحة الصلاة ، واحتمال الفرق في الثاني لو جامع الجنابة مثلاً لمكان بقاء الحدث فهو مبيح لا رافع بخلاف غسل الجنابة ضعيف ؛ وذلك لإمكان نيّة الاستباحة الجامعة لها ، مع أنّه لا مانع

(١) أي الثاني من القسم الأول ، لأنّه (قدّس سرّه) قال في ص ٢٠٧ من قبل الأخير : « اما الأول فلا يخلو إمّا أن تكون معها جنابة أولاً » .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٤ ، والخراساني في ذخيرة

من نيّته رافعاً مبيحاً، وأيضاً فالإباحة رفع في الحقيقة عند التأمل وإن لم يكن عاماً، كلّ ذلك لإطلاق الأدلة، نعم قد يقال بعدم الاكتفاء لو كان المنوي رفع الحدث مثلاً، فتأمل.

القسم الثاني^(١): أن تكون كلّها مستحبة، فقليل^(٢): لا يجزي غسل واحد عنها مطلقاً، وقليل^(٣): يجزي مطلقاً، وقليل^(٤): بالإجزاء مع نيّة الجميع، أمّا لو اقتصر على نيّة البعض فلا يجزي عن غير المنوي، ولو اقتصر على نيّة القرية من دون تعيين للسبب كلّاً أو بعضاً فلا يجزي عن شيء منها، وربّما فصل بعضهم^(٥) بانضمام الواجب معها وعدمه، فحكم بالتداخل في الأوّل بخلاف الثاني.

حجّة الأوّل: الأصل أي الظاهر المستفاد من تعدّد الأوامر بالغسل. وفيه: أنّه يجب الخروج عنه بما هو أقوى منه من الأخبار المعتبرة التي ستسمعها.

وقوله (صلى الله عليه وآله): «لكلّ امرئ ما نوى، وإنما الأعمال بالنيّات»^(٦) ونحوها، وأنّ الإطاعة والامتثال لا يحصلان إلّا بقصدهما،

(١) أي من الاقسام الثلاثة الرئيسية التي ذكرها في ص ٢٠٧.

(٢) كما في قواعد الاحكام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٣، وتحرير الاحكام: الطهارة/ انواع الغسل ج ١ ص ١١-١٢.

(٣) كما في مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٦، ومشارك الشموس: الطهارة/ في موجباتها ص ٦٨.

(٤) كما في المعتبر: الطهارة/ الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٦٢، وتذكرة الفقهاء: الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦١.

(٥) كما في الدروس الشرعية: الطهارة/ في موجباتها ص ٣.

(٦) تقدم في ص ١٤٨.

مع أنّ نيّة التعيين لا إشكال في شرطيتها وفي توقّف الامتثال عليها . وفيه : أنّ جميع ذلك متّجه مع عدم نيّة الجميع ، وأمّا معها فلا ، بل قد يكون بعض ما ذكر من أخبار النيّة شاهداً .

حجّة الثاني : صدق الامتثال . وهو مبنيّ على أصالة التداخل ، وقد عرفت ما فيه .

والأخبار : (منها) ما رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن زرارة ، قال (عليه السلام) : «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة والحجامة وعرفة والنحر والحلق والذبح والزبارة ، فإذا اجتمعت لله عليك حقوق أجزأك غسل واحد ، قال : ثم قال : وكذلك المرأة يجزئها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعها وغسلها من حيضها وعيها»^(١) .

وعن الشيخ روايته في التهذيب^(٢) مسنداً عن أحدهما (عليهما السلام) ، ورواه ابن إدريس من كتاب حريز عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : «وكتاب حريز أصل معتمد معول عليه»^(٣) ورواه الشيخ في الخلاف^(٤) أيضاً عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) ، وفي رواية الشيخ وابن إدريس «والجمعة» بدل «الحجامة» ، ولعلّه الصواب .

وبذلك ظهر لك أنّه لا وجه للطعن في الرواية من جهة الإضممار ، على

(١) الكافي : باب ما يجزي الغسل منه ح ١ ج ٣ ص ٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٣ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥٢٥ .

(٢) تقدم في ص ٢١٠ .

(٣) تقدم في ص ٢١٠ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٩ ج ١ ص ٢٢١ .

أَنَّ الظاهر أَنَّهُ ليس قادحاً سبباً إذا وقع من مثل زرارة الذي عرف أَنَّهُ لم يروِ إلّا عن إمام (عليه السلام) ، وَأَنَّهُ من أصحاب الإجماع ، وأيضاً قد صرح الكليني في أول كتابه^(١) أَنَّ جميع ما فيه من الروايات الصادرة عن الصادقين (عليهم السلام) وبظهور إرادة التمثيل من الرواية وعدم القول بالفصل يتم الاستدلال .

وما يقال : إِنَّهُ قد دلت على حكم المستحبّ حيث يكون معه واجب ، مع ظهور لفظ عليك والإجزاء في الواجب ، فيه : أَنَّهُ لا يخفى أَنَّ ذكر الجنابة والحيض لا يراد منه الشرطيّة ، بل المقصود لو كان عليك ذلك ، فهو كذكر غيره ، ولفظ عليك والإجزاء لو سلّمنا ظهورهما في ذلك لكن لا يراد منها هنا ؛ لتعداد المستحبّ في صدرها كما هو واضح .

و (منها) مرسلّة جميل عن أحدهما (عليهما السلام) أَنَّهُ قال : « إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كلّ غسل يلزمه في ذلك اليوم »^(٢) .

وعن الحدائق : « إِنَّ مثلها رواية عثمان بن يزيد عن الصادق (عليه السلام) قال : (إن اغتسل بعد الفجر كفاه غسله إلى الليل في كلّ موضع يجب فيه الغسل ، ومن اغتسل ليلاً كفاه غسله إلى طلوع الفجر)^(٣) - قال :- واستظهر بعض مشايخنا المتأخّرين أَنَّ عثمان بن يزيد تصحيف عمر بن يزيد ، بقرينة رواية عذافر عنه »^(٤) انتهى .

(١) الكافي : المقدمة ج ١ ص ٨ . (٢) تقدم في ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) تهذيب الاحكام : الحج / باب ٧ ح ١٢ ج ٥ ص ٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاحرام ح ٤ ج ٩ ص ١٤ ، وفيه : ابن عذافر .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ٢ ص ٢٠٢ .

وقد يستدلّ عليه أيضاً بالتعليل المتقدم في خبر زرارة « بأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة »^(١).

قلت : والاستدلال بجميع ذلك على الإطلاق محلّ منع ، وذلك أمّا الرواية الأولى فالمتيقّن منها مع قصد الجميع كما ذكرناه في تداخل الواجبة ، بقرينة قوله (عليه السلام) : « أجزأها » ، وقوله (عليه السلام) : « يجزئها غسل واحد لجنابتها وإحرامها ... » إلى آخره . ولو سلّمنا عدم ظهوره فهو معارض بما دلّ على أنّ « الأعمال بالنيات ولكلّ امرئ ما نوى » ، وبأنّ نية التعيين يتوقّف عليها صدق الامتثال ، وبأنّ الامتثال متوقّف على قصده ، وأيضاً لو أخذ بهذا الإطلاق لكان التداخل فيها عزيمة لا رخصة ، وهو مخالف لظاهر قوله (عليه السلام) : « أجزأك » ونحوه .

وما يقال : إنّ الأغسال المندوبة كالوضوءات المندوبة ، فإنّ الوضوء بقصد غاية من الغايات مجز بالنسبة إلى غيرها فكذلك الغسل المندوبي أيضاً ، فيه : أمّا أولاً : فإنّه قياس ، وثانياً : فالفارق موجود ؛ وذلك لكون المطلوب هناك شيئاً واحداً^(٢) ، وهو رفع الحدث الأصغر ، فبعد فرض رفعه بقصد غاية من الغايات يجتزى به ؛ لعدم تصوّر رفعه مرّة أخرى .

وأيضاً فالتحقيق أنّ من توضّأ بقصد غاية من الغايات لم يصدق عليه امتثال الأمر بالنسبة إلى غيرها ، نعم لو وقع غيرها مقارناً لذلك الوضوء أعطى ثواب إيقاع تلك الغاية على طهارة ، مثلاً : من توضّأ بقصد قراءة القرآن ولم يخطر بباله دخول المساجد مثلاً بل لم يعلم باستحباب الوضوء لها ، فإنّه لا يعدّ ممثلاً بالنسبة للأمر بهذا الوضوء لهذه الغاية ، لكن لو دخله

(٢) الصحيح : شيئاً واحداً .

(١) تقدم في ص ٢١١ .

متطهراً أُعطي ثواب ذلك ؛ لما يفهم من الأدلة^(١) من استحباب دخوله على هذا الحال وإن لم يكن بقصد الفعل له .

ثم إن ذلك كله ارتكب في مثل الوضوء لظواهر الأدلة فلا يتسرى إلى غيرها ، فما يقال : إن المستحب مثلاً إنما هو الزيارة على غسل سواء كان ذلك الغسل لها أو لغيرها ، لا يصغى إليه ؛ إذ ليس في الأدلة ما يقتضيه ، ومجرد إمكانه لا يصلح محققاً لثبوته ، على أنك قد عرفت أنه خروج عن محل النزاع .

ومثله ما يقال : إن المقصود من الغسل التنظيف ، وهو حاصل على كل حال ، فيكون كرفع الحدث في الوضوء ؛ وذلك لعدم ثبوته ، وعلى تقديره فهو حكمة لا يخالف لأجلها ظواهر الأدلة .

وأما مرسله جميل فهي لا جابر لسندها في خصوص المقام ، بل الشهرة المركبة الحاصلة من نفي التداخل رأساً واشتراطه بنية الجميع على خلافها ، مع إشعارها بكون الغسل للجنابة ، وظهور قوله (عليه السلام) : « يلزمه في ذلك اليوم » في كون المجزي عنه إنما هو الواجب .

وما يقال : إنه لا معنى لذلك ؛ لكون الأغسال الواجبة مسببات لأسباب خاصة ، ولا معنى لتقديم المسبب على السبب ، وقوله

(١) كما في الرواية التي رواها الشيخ في تهذيب الاحكام باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن ابي الصهبان ، عن محمد بن سنان ، عن العلاء بن فضيل ، عن محمد بن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « إذا دخلت المسجد وانت تريد أن تجلس فلا تدخله إلا طاهراً ... » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٢٥ ح ٦٣ ج ٣ ص ٢٦٣ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٠ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٦٦ .

(عليه السلام): «يلزم» ظاهر في التجدد، فلا بدّ من حمله حينئذٍ على الأغسال المندوبة، فيجتزئ حينئذٍ بالغسل بعد طلوع الفجر عن كلّ ما يستحبّ له الغسل في ذلك اليوم وإن تجدد.

وفيه^(١): - مع أنّه أيضاً يلزم منه تقديم المسبّب على السبب حينئذٍ - أنّه ليس أولى من جعل ذلك قرينة على إرادة الماضي من قوله (عليه السلام): «يلزمه في ذلك اليوم»، بل يؤيّده قوله (عليه السلام) في الخبر المتقدم: «إذا اجتمعت...» إلى آخره؛ لظهورها في شرطية الاجتزاء بالاجتماع، وهو دالّ بمفهومه على العدم مع عدم الاجتماع، وهوينافي الاجتزاء عن متجدد السبب فيها، ومن هنا استدلّ بها العلامة^(٢) على تداخل الأغسال الواجبة؛ لظهور قوله (عليه السلام): «يلزمه» فيه.

ومما ذكرنا يظهر لك أنّا وإن قلنا بالاجتزاء بغسل واحد عن الجميع مع نية ذلك إلّا أنّه لا بدّ من الاجتماع، فلا نجتزئ بالنسبة إلى المتجدد وإن نوى الاغتسال عن كلّ ما يستحبّ له الغسل في هذا اليوم من الحاضر والمتجدد.

ثمّ إنّ سلّمنا كون الرواية المذكورة في الأغسال المستحبة، ففتضى الجمع بينها وبين قوله (صلّى الله عليه وآله): «إنّما الأعمال بالنيات»، وما دلّ على شرطية التعيين وقصدية الامتثال ونحو ذلك، حملها على إرادة نية الجميع.

وأما رواية عثمان بن يزيد فهي مع الغض عن سندها يجري فيها كثير ممّا تقدّم، لكنّها أظهر من سابقها في إرادة الأغسال المستحبة، كما هو

(١) الصحيح أن يقال: فيه.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام الجنب ج ١ ص ٩١.

مقتضى قوله (عليه السلام) فيها : « إلى الليل » و « إلى طلوع الفجر » ،
ويحمل قوله (عليه السلام) : « يجب » على إرادة الثبوت ، فلا ينافي إرادة
المستحب ، لكن الظاهر إرادة الماضوية ، فلا تفيد بالنسبة للمتجدد كما
عرفت ، ومما ذكرنا يظهر لك ما في الاستناد إلى التعليل المتقدم ، فلا مانع
من أن يراد به ذلك أيضاً .

وإذ قد عرفت بطلان القول بعدم التداخل مطلقاً والقول به مطلقاً كان
المتعين التفصيل ، لكن بشرط اجتماعها دون المتجدد منها ، نعم قد يقال :
إنه لا يشترط نية الجميع تفصيلاً ، بل يكفي النية الإجمالية في الجملة .
القسم الثالث : أن يكون بعضها واجباً وبعضها مستحباً ، والأقوى
الاجتزاء فيه أيضاً بغسل واحد مع نية الجميع ، فهنا مقامات :

الأول : التداخل مع الفرض المذكور ، وبه صرح المصنف في
المعتبر^(١) ، ووافقه جملة من متأخري المتأخرين^(٢) ، وفي ظاهر القواعد^(٣)
والارشاد^(٤) وصرح جامع المقاصد^(٥) كما عن صريح التذكرة^(٦) عدم
التداخل .

لنا الإجماع المنقول في الخلاف^(٧) على الاجتزاء بغسل واحد للجنبات

(١) المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٦١ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٦ ، والخنساري في مشارق
الشموس : الطهارة / في موجباتها ص ٦٦ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣ .

(٤) ارشاد الاذهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢١ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٦ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦١ .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٩ ج ١ ص ٢٢١ .

والجمعة مع نيتيها، وحسنة زرارة المتقدمة ومرسلة جميل وعثمان بن يزيد المتقدمة في وجهه، وهو حمل الوجوب واللزوم فيها على ما يشمل الواجب والمستحب. لكن فيه إشكال في خصوص خبر عثمان بن يزيد، والتعليل المتقدم «بأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة».

فما يقال من أنه لا دليل على التداخل، وليست كالأغسال الواجبة؛ لأن المطلوب بها الرفع أو الاستباحة وهو أمر واحد، بخلاف هذه، فيه ما لا يخفى، كالقول بأنهما مختلفان بالوجوب والندب، وهما متضادان لا يجتمعان في محل واحد، والشيعية متفقون على عدمه كالواجب والمحرم وإن اختلفت الجهة؛ وذلك لما تقدم لك في أول البحث أن التحقيق أن المراد بالتداخل هنا إنها هو الاجتزاء بفعل واحد عن الفعلين، وليس هذا الفرد الموجود في الخارج الذي تحقق به الاجتزاء مصداقاً للكليين حتى يلزم ما سمعت، بل هو أمر خارج عنهما، فهو من قبيل فرد لكلي آخر قال الشارع: إنني أجتزي به عن الواجب والمندوب، لكن لما كان مشابهاً في الصورة سمي بالتداخل، وإلا فهو ليس غسل جنابة وغسل جمعة ليرد ذلك.

فإن قلت: إنا نسأل عن هذا الغسل الموجود في الخارج، أهو مستحب أم واجب أو مستحب وواجب؟

قلت: هو حيث يقوم مقام الأغسال الواجبة فهو أحد فردي الواجب المختير، بمعنى أن المكلف مختير بين أن يأتي بالفعلين أو بالفعل الواحد المجزي عنهما، وحيث يقوم عن الواجب والمندوب فهو مندوب محضاً؛ لأنه يجوز تركه لا إلى بدل، وذلك لأنه بدله الواجب والمستحب جميعاً، ويجوز للمكلف الاقتصار على الواجب فقط، وهو ليس بدلاً عنه، فكان يجوز تركه لا إلى بدل، فلا يكون واجباً، فينوي حينئذٍ بناءً على اشتراط نية

الوجه- النذب فيه مع نية الاجتزاء به عن الجميع الواجب والندب ، وعلى عدم الاشتراط ينوي القرية مع نية الاجتزاء به عن الجميع .

لا يقال : إنهم صرّحوا بأنّ النذب لا يجزي عن الواجب ، بل لا يجوز أن يرد فيه دليل ، وذلك لأنّ الأحكام الشرعية عندنا معلولة لمصالح واقعية ، ولا ريب في تباين المصلحتين .

لأنّا نقول : لا مانع من اشتمال النذب على مصلحة الواجب لكن وجد المانع من اقتضائها الوجوب ، ووجود المانع لا ينقضها ، بل هي باقية على حالها ، ويكشف عن ذلك الدليل ، نعم بعد فرض عدم الدليل عليه لا نقول به ، لعدم علمنا كيفية مصلحة النذب ، كما يشير إلى ذلك قوله (صلى الله عليه وآله) : « لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك ... »^(١) وغيره ، فتأمل .

وأما ما ينقل عن بعضهم^(٢) من دفع هذا الإشكال بعدم وجوب نية الوجه ، ففيه ما لا يخفى ؛ إذ ليس الإشكال في النية ، إنّما هو في الاجتماع في الشخصي الخارجي ، وهذا لا يرفعه .

ويظهر من بعضهم^(٣) دفع هذا الإشكال بأنّ المراد بتداخل الواجب والمستحب تأدي إحدى الوظيفتين بفعل الأخرى ، كما تؤدّي صلاة التحيّة بقضاء الفريضة وصوم الأيام المسنونة بقضاء الواجب ونحو ذلك ؛ لظهور تعلق الغرض بمجرد الماهية على أيّ وجه اتفق ، فيكون المقصود من غسل

(١) من لا يحضره الفقيه : باب السواك ح ١٢٣ ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب السواك ح ٤ ج ١ ص ٣٥٤ .

(٢) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٨٢ .

(٣) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٦ .

الجمعة مثلاً غسل هذه الأعضاء على الوجه المعتبر في هذا اليوم وإن تحقق في ضمن الواجب مثل غسل الجنبانة وغيره ، فلا يرد أنّ ذلك ممتنع لتضاد وجهي الوجوب والندب ، إذ الواقع إنّما هو الغسل الواجب خاصة لكنّ الوظيفة المسنونة تأدّت به لصدق الامتثال ، ولما سمعت من الأخبار ، بل عن بعضهم التصريح أنّه تحصل الوظيفة وإن لم يقصدها ، ولا مانع من إعطاء الثواب بذلك ، وله نظائر .

وفيه : أنّ ما ذكره ممكن في ذاته ، لكنّه إن أراد أنّ ذلك مقتضى الأصل والظاهر في كلّ ما اجتمعت فيه الأسباب الشرعيّة حتّى يدلّ الدليل على خلافه - كما يقضي به تعليقه بصدق الامتثال ، بل عن بعضهم ^(١) التصريح به ، وبأنّ قولهم : الأصل تعدّد المسبّبات بتعدّد الأسباب « كلام خالٍ عن التحصيل - ففيه : أنّه مخالف لما يظهر من كلام الأصحاب في جميع أبواب العبادات والمعاملات ، من البناء على تعدّد المسبّبات بتعدّد الأسباب ، وادّعى بعضهم الاتفاق عليه ، وهو كذلك ، وكان هو المتمسك لهم في كثير من المقامات ، بل يرسلونه إرسال المسلّمات ، ولم يخرجوا عنه إلّا بدليل ، بل قد يطرحون في معارضته النصوص ويتركون الظواهر ، كما نقل عن بعضهم ^(٢) من إنكار التداخل في الأغسال ، مع ما سمعت من ورود الروايات .

ومخالفٌ لما يقضي به الاستقراء في جميع أبواب الفقه ، من الصلاة والزكاة والحجّ والصيام والأيمان والنذور والديون والحدود وغيرها ، عدا

(١) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / في موجباتها ص ٦١ ، والنراقي في مستند الشيعة :

الطهارة / احكام الجنبانة ج ١ ص ١٣٤ .

(٢) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ٢ ص ١٩٨ .

النزr القليل المستند إلى ما جاء فيه من الدليل على اختلاف في كثير من أفرادہ .

ومخالف لما هو المتبادر من الاختصاص المقتضي للتعدد ، فإن المفهوم من قوله (صلى الله عليه وآله) : « إذا تكلمت في الصلاة فاسجد سجدي السهو »^(١) أن السجود لخصوص التكلم ، وقوله (عليه السلام) : « إذا شككت بين الأربع والخمس فاسجد سجدي السهو »^(٢) أن يجب عليه سجود آخر للشك .

وإن شئت استوضح ذلك بمثل ما إذا قيل : إن جاءك زيد فأعطه درهماً ، وإن سعى لك في حاجة فأعطه درهماً ، وقد جاءك وسعى في حاجتك ، فإنك لا تشك في أنه يستحق بذلك درهين ، أحدهما بمجيئه والآخر بسعيه كما هو واضح ، واستوضح في الجعالات ونحوها .

وأيضاً لا إشكال في اقتضاء هذه الأسباب مسيبتها عند الافتراق فكذا عند الاجتماع ؛ لأن الدليل الدال على سببها متحد الدلالة ، إذ هو عبارة واحدة شاملة للحالين ، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة عليه التي يطول الكلام بذكرها .

فإن قلت : إن نية الضمائم الراجعة التي صرح الأصحاب بعدم منافاتها للعبادة كلها من هذا القبيل .

قلت : لو سلمنا لقلنا : إنه موقوف على الدليل أيضاً ، ومقصود

(١) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب السهو في الصلاة ص ٩ ، مستدرک الوسائل : باب ٤ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ح ١ ج ٦ ص ٤٠٤ .

(٢) الكافي : باب من سها في الأربع والخمس ... ح ٣ و ٦ ج ٣ ص ٢٥٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٤ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ج ٥ ص ٣٢٦ .

الأصحاب بصحتها هناك إنما هو عدم منافاتها للقرية ، فلا يُفسد العبادة ضمها من هذه الحيثية ، لا أن المقصود جواز ضمها على كل حال ، مثلاً : لو ضم إلى نية التقرب في الصوم الواجب إصلاح بدنه مثلاً أو كسر شهوته أو نحو ذلك كان لا بأس به ؛ لأنه بعد أن علم أن قصد إصلاح البدن أو كسر الشهوة يتحقق على أي حال كان في الواجب وغيره جازم مثل ذلك ، فتأمل .

وإن أراد أن ذلك لمكان الأدلة في المقام الدالة على الاجتزاء بغسل واحد ، ففيه : أن قصارى ما يستفاد منها الاجتزاء بغسل واحد للجميع ، وهو أعم من ذلك ومما ذكرنا سابقاً ، بل ظاهر قوله (عليه السلام) : « حقوق » خلافه ، كظهور قوله (عليه السلام) : « أجزأها » في أن ذلك رخصة ، فيفيد بقاء التعدد حينئذ .

لا يقال : إن حمل الدليل على ذلك أولى مما ذكرت ؛ لما فيه من بقاء الامتثال ^(١) وصدق الإطاعة لتلك الأوامر ونحوها ، فإنه على ما ذكرت ^(٢) من المراد بالتداخل ليس فيه امتثالاً لتلك الأوامر .

لأننا نقول : إن في كلا الأمرين مخالفة للظاهر ، أما على ما ذكرنا فلعدم تحقق الامتثال لتلك الأوامر ، ولظهور الأوامر في المطلوب العيني دون التخييري ، وأما على ما ذكره الخصم فلمخالفته لظهور التعدد المستفاد منها ، الذي قد عرفت أنه يجمع عليه في سائر المقامات ، ولا ريب أن مراعاة هذا الظهور أولى ، بل في الحقيقة الظهور الأول يستفاد حيث لا دليل ، لا أنه مفهوم لفظ بحيث يعارض الدليل ، بخلاف ما ذكرنا .

(١) الصحيح : امتثال .

(٢) الصحيح : ما ذكر ، أي الخصم .

وأيضاً قد عرفت أنّ ما دلّ على التداخل ظاهر في التعدّد هنا ، وأنّ ذلك رخصة ، فيجب حينئذٍ الاقتصار على هذا المقدار والبقاء على مقتضاه في غيره ، هذا .

وفي الذكرى في المقام أي فيما لو اجتمع الواجب والندب : « يشكّل من حيث تضادّ وجهي الوجوب والندب إن نواهما معاً ، ووقوع عمل بغير نيّة إن لم ينوهما ، إلّا أن يقال : نيّة الوجوب تستلزم نيّة الندب ؛ لاشتراكهما في ترجيح الفعل ، ولا يضرّ اعتقاد منع الترك ، بل هو مؤكّد للغاية ، كالصلاة على جنازتي بالغ وصبي لدون ستّ ، بل الصلاة الواجبة » ^(١) .

ويقرب منه ما عن الشهيد الثاني ، قال بعد أن نقل عن جماعة من الأصحاب الاجتزاء مع نيّة الجميع : « ولا يخلو من إشكال ؛ لتضادّ الوجه واعتبار نيّة السبب ، ويمكن سقوط اعتبار نيّة السبب هنا ودخوله تحت الوجوب ، كما في الأذكار المندوبة خلال الصلاة الواجبة ، والصلاة على جنازتي من زاد على الستّ ونقص عنها » ^(٢) انتهى .

وفيه : أنّ دخول العبادة المستقلّة المندوبة تحت عبادة أخرى مستقلّة أيضاً منوّناً فيها الوجوب ممنوع أشدّ المنع ، وإن استندا في ذلك إلى الدليل رجع حينئذٍ إلى الإسقاط ، كما أنّ ما ذكر من المثال بالأذكار المندوبة خلال الصلاة الواجبة قياس مع الفارق ، أمّا أولاً : فلكون ذلك من الأجزاء لا من العبادات المستقلّة .

وأما ثانياً : فلأنّه قد يدعى أنّ الفرد المشتمل على الأذكار المندوبة من

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٥ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٩ .

جملة أفراد الواجب المخير بالنسبة إليها ، وإن جاز ترك المندوب فإنه انتقال إلى فرد آخر ، فلا ينافيه نية الوجوب حينئذٍ .

وأما ما ذكر من المبال بالصلوة على الجنائزتين ، ففيه : أنه إن لم يدل دليل عليه محل للإشكال أيضاً ، ودعوى الدخول فيه ممنوعة ، كمنع ما ذكره الأول من أنه لا يضر اعتقاد منع الترك لأنه مؤكد ؛ إذ كيف لا يقدح مع كونه فصلاً مميزاً للفعل عن جائز الترك ؟! فتأمل جيداً .

وفي الذخيرة في دفع الإشكال ما هذا لفظه : « الأقرب أن يقال : لما دلّ الدليل على أجزاء غسل واحد عنها ، يلزم أن يقال : إحدى الوظيفتين تتأتى بالأخرى ، بمعنى أنه يحصل له ثوابها وإن لم يكن من أفرادها حقيقةً ، كما تتأدى صلاة التحية بالفريضة والصوم المستحب بالقضاء ، أو يقال : ما دلّ على استحباب غسل الجمعة مختص بصورة لا يحصل سبب الوجوب ، والمراد من كونه مستحباً أنه مستحب من حيث كونه غسل الجمعة مع قطع النظر عن طريان العارض المقتضي للوجوب » ^(١) انتهى .

وفيه : أن ما ذكره أولاً مخالف لمراد أصحابه ؛ لتصريحهم بكونه من أفرادها ، وأن المراد بغسل الجمعة جريان الماء على الأعضاء قرينة وإن كان في ضمن الواجب .

ثم إنه مع نيتيها معاً كما هو الفرض ، تأدية إحداها بالأخرى إن كانت مخصوصة فهو ترجيح بلا مرجح ، وإن كانت على الإبهام لا معنى له ، بل لا يخفى ما في كلامه الأخير بحيث لا يحتاج إلى بيان .

نعم ربما يقال في دفع أصل الإشكال بأنه لا مانع من اجتماع الوجوب

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / في أقسامها ص ١٠ .

والندب في شيء واحد من جهتين ، بمعنى أن يكون فرداً لكلّين أحدهما متعلّق الوجوب والآخر متعلّق الندب ؛ وذلك لا اختلاف متعلّقتها حقيقة .

لكن فيه : أنّ الامتثال وقع في الشخص الموجود في الخارج ، وهو لا تعدّد فيه ، وإن جاز ذلك هنا فليجز في الواجب والمحرم كذلك ، وهو ليس من مذهبننا ، وإن جنح إليه بعض المدقّقين ^(١) من أصحابنا لهذه الشبهة ، وللکلام معه مقام آخر .

وقد يقال في دفع أصل الإشكال : إنّهُ نَمَع التنافي في اجتماع الواجب والمندوب ، بمعنى اشتمال الفعل على مصلحة الواجب والندب ؛ إذ مصلحة الندب ليس مأخوذاً في مفهومها جواز الترك حتّى تنافي مصلحة الواجب ، ولا هو من مقتضياتها ، بل المراد أنّ الفعل مشتمل على مصلحة لم توصله إلى حدّ الإلزام به ، فجواز الترك في المندوب من أصل الأفعال ، فلا ينافي اشتماله على مصلحة توصله إلى حدّ الإلزام بالعارض .

وقول الفقهاء : « إنّ الواجب والمندوب متنافيان » يراد به ما لو كان أصل الفعل موضوعاً على ذلك ، أو يراد به مع ملاحظة الحيثيّة ، واستوضح ذلك في نيّة الضمائم المندوبة مع الواجب ، فإنّه لا يعرف من أحد الإشكال فيها . فيكون معنى اجتماع الواجب والمندوب حينئذٍ أنّه قد يحصل فعل جامع للمصلحتين ، إحداهما مصلحة الواجب والأخرى مصلحة الندب ، بمعنى أنّها حيث تكون منفردة لا توصل الفعل إلى حدّ الوجوب والإلزام ، فتأمل .

ومّا ذكرنا يظهر لك دليل القول بعدم التداخل في الفرض وجوابه .

(١) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / في موجباتها ص ٦٦ .

المقام الثاني : أن ينوي الجنابة ، وقيل بإجزائه عنه وعن النذب ، كما في الخلاف^(١) والسرائر^(٢) وعن المبسوط^(٣) ، واختاره جماعة ممن تأخر عنها^(٤) ، بل قيل^(٥) : الظاهر أنه المشهور ، بل يظهر من السرائر دعوى الإجماع عليه . وكأنّ مستنده إطلاق الأدلة ، بل قد يشعر به مرسلة جميل^(٦) ، وجنح إليه بعض متأخري المتأخرين^(٧) ، معللين بما سمعت من أصالة التداخل ، أو لما يظهر من أدلة غسل الجمعة ونحوها أنّ المراد حصول جريان الماء على هذه الأعضاء في هذا اليوم وإن كان لرفع جنابة .

لكن في الكلّ نظر ، أمّا الإطلاق فلما تقدّم سابقاً ، مع أنّه غير مساق لبيان ذلك ، بل هو معارض بالأصل وبمثل قوله (عليه السلام) : « لا عمل إلّا بنية »^(٨) و « ... إنّما الأعمال بالنيات ... »^(٩) و « ليس للإنسان إلّا ما سعى »^(١٠) ونحو ذلك ، بل قد عرفت أنّ التداخل رخصة لا عزيمة ، ومقتضاه جواز التعدّد ، فيكون الفارق بين الغسل المجزي لواحد

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٩ ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) السرائر : الطهارة / باب الجنابة ج ١ ص ١٢٤ .

(٣) المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ .

(٤) كابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٤ .

(٥) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ٢ ص ١٩٩ .

(٦) المتقدمة في ص ٢١٠ .

(٧) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٦ ، والخراساني في ذخيرة

المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٩ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ٢

ص ١٩٩ .

(٨) تقدم في ص ١٤٧ .

(٩) تقدم في ص ١٤٨ .

(١٠) سورة النجم : الآية ٣٩ .

وبين ما يجزي للجميع النية، لتوقف التعيين عليها، وقصره على نية العدم بعيد.
وأما ما أشعرت به مرسله جميل المتقدمة، ففيه: - مع ما عرفت من عدم
وضوح منها - محمولة على إرادة نية الجميع، ومثله غيره.

والإجماع المدعى في السرائر - مع أنه ليس بصريح في ذلك - معارض بما
عرفت أيضاً، كمعرفتك فساد الأصل المتقدم، وأنه ليس في الأدلة ما
يقتضي كون المراد بغسل الجمعة كذلك، بل هي ظاهرة في خلافه.

ولهذا ذهب جملة من الأصحاب - منهم المصنف والفاضل والكركي في
ظاهر المعبر^(١) والقواعد^(٢) والإرشاد^(٣) وصريح المنتهى^(٤) والتذكرة^(٥)
وجامع المقاصد^(٦)، وربما يشعر به غيرها^(٧)، ووافقهم عليه جملة من
أساطين العصر وما قاربه، كالسيد المهدي في منظومته^(٨)، والأستاذ للمعبر
الشيخ جعفر في كشفه^(٩)، والآغا في شرحه على المفاتيح^(١٠) على ما نقل
عنه - إلى عدم الاجتزاء تمسكاً بما سمعت، فيبقى الاستصحاب - أي

(١) المعبر: الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٦١.

(٢) قواعد الاحكام: الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣.

(٣) ارشاد الاذهان: الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢١.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ٩١.

(٥) تذكرة الفقهاء: الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦١.

(٦) جامع المقاصد: الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٦.

(٧) كالدروس الشرعية: الطهارة / في موجباتها ص ٢.

(٨) الدرة النجفية: باب واجبات الغسل ص ٢٨.

(٩) كشف الغطاء: تداخل العبادات ص ٦٣.

(١٠) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٦٠ ذيل قول المصنف: «إذا اجتمعت اسباب مختلفة» ج ١
ص ٣٥٩ (مخطوط).

استصحاب الخطاب به- سالماً عن المعارض ، وهو الذي يقتضيه الاحتياط ، بل هو الأقوى وإن كان الأول لا يخلو من وجه .

والظاهر أنه بناءً على الاجتزاء بالجنابة لا فرق بينها وبين غيرها من الواجبات كغسل الحيض ونحوه ، وربما ظهر من بعضهم كابن إدريس في السرائر^(١) والفاضل الهندي^(٢) وغيرهما اختصاص ذلك بالجنابة ، ولعله لما في صدر حسنة زرارة المتقدمة^(٣) ، ولأن غسل الجنابة له منزلة على غيره ، ولما يظهر من ابن إدريس من أن العمدة في ذلك الإجماع .

لكنك خبير أنه بناءً على أن منشأ الإجزاء هو كون المراد من غسل الجمعة مثلاً حصول الغسل ولو في ضمن الواجب كالصوم في الأيام البيض ، أو أنه إطلاق قوله (عليه السلام) : « إذا اجتمعت ... » إلى آخره ونحوه ، يتجه عدم الفرق بين غسل الجنابة وغيره ، بل يؤيده قوله (عليه السلام) في آخر الرواية : « وكذلك المرأة يجزئها ... » إلى آخره ، فيحمل قوله (عليه السلام) : « للجنابة » على المثال ، هذا . إلا أنك قد عرفت أن الأقوى أنه لا تداخل مع عدم النية .

المقام الثالث : أن ينوي غسل الجمعة من غير تعرض للجنابة ، قيل^(٤) : لا يجزي عن الجنابة ولا عن الجمعة ، وقيل^(٥) : يجزي عنها ،

(١) السرائر: الطهارة/ باب الجنابة ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ١٤ .

(٣) في ص ٢٢٥ .

(٤) كما في المبسوط : ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، والخلاف : الطهارة/ مسألة ١٩٢ ج ١

ص ٢٢٢ ، وجامع المقاصد : الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٧٦ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٦ ، والخراساني في ذخيرة

وقيل^(١) : يجزي عن الجمعة دون الجنابة ، وهو الأقوى .

أما إجزاؤه عن الجمعة فلا تَنّ الأمر يقتضي الإجزاء ؛ لصدق الامتثال ، وما يقال : إنّ المقصود منه التنظيف ، وهو لا يحصل مع بقاء الحدث ، في غاية الضعف ؛ إذ هي دعوى عارية عن الدليل ، بل قد يظهر من مشروعية غسل الإحرام للحائض خلافها .

وأما عدم إجزائه عن الجنابة فلعدم نيّته ، كما عرفت في سائر أنواع التداخل ، والتمسك بإطلاق الأدلة أو بأنّ المراد من غسل الجنابة غسل هذه الأعضاء على وجه القرية بعد حدث الجنابة وإن كان في ضمن المستحب ، فيه من الضعف ما لا يخفى ، كما ظهر لك من المباحث السابقة .

نعم قد يستدل بما ينقل عن الفقيه أنّه روى في أبواب الصوم : « من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي حتى خرج شهر رمضان ، أنّ عليه أن يغتسل ويقضي صلاته وصومه ، إلّا أن يكون قد اغتسل للجمعة ، فإنّه يقضي صلاته وصومه إلى ذلك اليوم ، ولا يقضي ما بعد ذلك »^(٢) ، مع أنّه ذكر في أول كتابه^(٣) أنّه إنّما يورد فيه ما يفتي به ، ويحكم بصحته ، ويعتقد أنّه حجة فيما بينه وبين ربّه (عز وجل) .

لكن فيه : أنّ الخروج بمجرد هذه الرواية - مع عدم الجابر لها ، وموافقها

المعاد : الطهارة / في أقسامها ص ٩ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / نية الوضوء ج ٢ ص ١٩٩ .

(١) كما في السرائر : الطهارة / باب الجنابة ج ١ ص ١٢٤ ، والجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٤ ، ونهاية الأحكام : الطهارة / واجبات الفصل ج ١ ص ١١٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان ح ١٨٩٦ ج ٢

ص ١١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من أبواب من يصح منه الصوم ح ٢ ج ٧ ص ١٧٠ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : المقدمة ج ١ ص ٣ .

لبعض مذاهب العامة- عمّا تقتضيه أصول المذهب لا يليق بالفقيه ، فما وقع من بعض متأخري المتأخرين^(١) من العمل بمضمونها ، بل قد يظهر من بعضهم^(٢) أنّه موافق للقواعد ، ممّا لا ينبغي أن يلتفت إليه .

وبما ذكرنا تستغني عن ذكر مستند كلّ من الأقوال المتقدمة ، كما أنّك استغنيت بعد الاطلاع على جميع ما تقدّم عن التعرّض لصحّة ما إذا وقع الفعل بنيّة امتثال سبب خاصّ قاصداً عدم الآخر وبطلانه على الوجوه السابقة ، وإن كان الأقوى عندنا أنّه يقع لما نواه فقط ، فتأمل جيّداً ، والله أعلم بحقائق أحكامه .

وإذ قد عرفت أنّ الأصل يقتضي عدم التداخل مطلقاً في الواجبات والمندوبات والمختلطات ، وجب الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقّن أو بحكمه ، والظاهر أنّه هنا هو الاكتفاء بغسل واحد للجميع مع نيّة الجميع أو بعض الجميع ، كالجمع بين غسليّن مثلاً فقط دون الباقي .

أمّا لو قصد التداخل كلّاً أو بعضاً في غسل رأسه مثلاً ، ثمّ أراد التفريق في باقي الأعضاء ، فالظاهر عدم الصحّة ، وكذلك العكس ، نعم لو غسل رأسه بعدد ما عليه من الأغسال وهكذا سائر أعضائه فالأقوى في النظر الصحّة ؛ لعدم اشتراط الموالاة .

وكذا في محلّ الفرض لو قصد التداخل في البعض ، كما لو كانت عليه ثلاثة أغسال ثمّ غسل رأسه مرّتين قاصداً بالأولى الاجتزاء عن إثنين وبالثانية عن الثالث حتّى تمّ أعضاؤه على هذا الحال ، أمّا لو غسل رأسه

(١) كالخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / في أقسامها ص ٩-١٠ .

(٢) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / في موجباتها ص ٦٦ ، والنراقي في مستند الشيعة :

مثلاً مكرراً غير معيّن ولا مداخل ثم قصد التداخل في البواقي فالظاهر عدم الصّحة .

﴿الفرض الثاني﴾

من فروض الوضوء ﴿غسل الوجه﴾ كتاباً^(١) وستة^(٢) وإجماعاً^(٣) ، وهو لغة على ما يظهر من بعضهم ما يواجه به ، وفي المصباح المنير : «إنّه مستقبل كلّ شيء»^(٤) ، وشرعاً بمعنى المراد الشرعي لا أنّه حقيقة شرعية لبُعدها ، كاحتمال كون ذلك من الشارع كشف^(٥) للمعنى العرفي ، بل عن المرتضى في الناصريات : «إنّه لا خلاف في أنّ الوجه اسم لما يواجه به ، إنّما الخلاف في وجوب غسل كلّ ما يواجه به أم لا»^(٦) ، فيقتصر

(١) كقوله تعالى : «يأيتها الذين امنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ...» سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الصدوق في العيون عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس ، عن علي بن محمد بن قتيبة ، عن الفضل بن شاذان ، عن الرضا (عليه السلام) قال : «فان قال قائل : فلم وجب ذلك - أي الوضوء - على الوجه واليدين ...» .

عيون اخبار الرضا (عليه السلام) : باب ٣٥ ح ١ ج ٢ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٥ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٧١ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٥ ما يقارن الوضوء ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٥ .

(٤) المصباح المنير : ص ٨٩٣ مادة (وجه) .

(٥) الصحيح : كشفاً .

(٦) الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : مسألة ٢٦ ص ٢٢٠ .

حينئذٍ على هذا المعنى في خصوص المقام ، ويرجع في غيره إلى العرف ﴿وهو﴾ أوسع ممّا هنا أي ﴿ما بين منابت الشعر في مقدّم الرأس إلى طرف الذقن﴾ بالفتح ، وهو مجمع اللحين الذي ينحدر عنه الشعر من الجانبين ﴿طولاً﴾ ، وما اشتملت عليه الإبهام ﴿بكسر الهمزة﴾ ، وهي الاصبع العظمى ، والجمع الأباهم ﴿و﴾ الاصبع ﴿الوسطى عرضاً﴾ ، وما خرج عن ذلك فليس من الوجه ﴿﴾ .

وفي المدارك : « إنّ هذا التحديد مجمع عليه بين الأصحاب » ^(١) وكأنّه لأنّه لم يفرّق بين ما عبّره المصنّف وما عبّره الأصحاب « من قصاص الشعر إلى محادر شعر الذقن طولاً ، وما دارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً » ^(٢) ، وهو كذلك لا فرق بينهما .

فما عن الغنية ^(٣) حينئذٍ والناصريّات ^(٤) من الإجماع على هذا التحديد ، وفي المعتبر ^(٥) والمنتهى ^(٦) من « أنّه مذهب أهل البيت (عليهم السلام) » ، وما في الحقائق ^(٧) وعن الذخيرة ^(٨) وغيرها : « الظاهر أنّه لا خلاف فيه » هو الحجّة على ما ذكره المصنّف ، مع ما في جامع المقاصد من « أنّ هذا

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) كما في المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٣ ، والمبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١

ص ٢٠ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / في كيفية ص ٤٩١ .

(٤) الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٢٦ ص ٢١٩-٢٢٠ .

(٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤١ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٦ .

(٧) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الوجه في الوضوء ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٨) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٦ .

التحديد مستفاد من الأخبار المروية عنهم» ^(١) ، وما عن الذكرى : «إنه القدر الذي غسله النبي (صلى الله عليه وآله) بنقل أهل البيت (عليهم السلام)» ^(٢) .

مضافاً إلى الصحيح على ما عن الفقيه عن زرارة بن أعين أنه قال لأبي جعفر الباقر (عليه السلام) : «أخبرني عن حدّ الوجه الذي ينبغي أن يوضأ الذي قال الله (عزّ وجلّ) ، فقال : الوجه الذي قال الله وأمر الله (عزّ وجلّ) بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه ، إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم ، ما دارت عليه الوسطى والإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن ، وما جرت عليه الاصبعان مستديراً فهو من الوجه ، وما سوى ذلك فليس من الوجه ، فقال له : الصدغ من الوجه ؟ فقال : لا» ^(٣) .

ورواه الكليني ^(٤) والشيخ ^(٥) أيضاً في الحسن بإبراهيم بن هاشم عن زرارة أيضاً ، قال : «قلت له : أخبرني ...» إلى آخره ، إلّا أنه في الكافي : «وما دارت عليه السبابة والوسطى والإبهام» . وكأنّ المراد بالضمير في روايتهما الباقر (عليه السلام) ، كما يشهد له رواية الفقيه .

وما تضمّنته رواية الكليني من ذكر السبابة مع الوسطى لم أعر على من

(١) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٢ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب حد الوضوء ج ٨٨ ص ٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٨٣ .

(٤) الكافي : باب حد الوجه الذي يغسل ج ١ ص ٢٧ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ج ٣ ص ٥٤ .

اعتبره ، سوى ما ينقل عن المبسوط^(١) والناصريّات^(٢) أنّها ذكرا السبابة مع الوسطى في العرض ، والظاهر أنّه ليس خلافاً في المسألة ؛ إذ كلّ ما اشتملت عليه السبابة والإبهام تشتمل عليه الوسطى والإبهام ؛ لقصرها عنها غالباً . وحمل الواو في الرواية وكلاميهما على معنى « أو » ، فيحصل حينئذٍ خلاف ، ويكون تخييراً بين الزائد والناقص ، في غاية البعد ، بل لا معنى له عند التأمل ، ولذا لم ينقل عن أحد منهم الخلاف في ذلك ، ولا تعرّض له متعرّض ممّن عاداته التعرّض لمثله .

وهذه الرواية هي الأصل في الباب ، وعليها بني كلام الأصحاب ، بل في المدارك : « إنّها نصّ في المطلوب »^(٣) .

وقبل الخوض في بيان كيفية دلالتها على ما ذكره الأصحاب ، لابدّ من ذكر معاني ألفاظ وقعت في كلامهم يتوقّف عليها ذلك :

منها : النزعتان ، وهي تشية نزعة بالتحريك ، وهما البياضان المكتنفان بالناصية بلا خلاف أجده ، كما يتفق في كثير من الناس ، وهو معنى ما في المنتهى : « إنّهما ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً في جانبي الرأس »^(٤) .

ومنها : العذار ، وهو النابت على العظم الناتئ الذي هو سمت الصماخ وما انحطّ إلى وتد الأذن على ما في المنتهى^(٥) ، ويقرب منه ما عن

(١) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ .

(٢) الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الطهارة / مسألة ٢٦ ص ٢٢٠ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٨ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ (هامش الصفحة) .

(٥) المصدر السابق .

التذكرة^(١). وفي جامع المقاصد^(٢) عن الذكرى^(٣): «إنّه ما حاذى الأذن يتّصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعارض» انتهى، ومثله عن المسالك^(٤) والمحقق الثاني في حاشيته على النافع^(٥).

وهو يرجع إلى ما ذكر على ما ستعرفه من المراد بالصدغ والعارض؛ ولذا جمع بينهما في المدارك، فقال: «هو الشعر النابت على العظم الناتئ الذي يتّصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعارض»^(٦)، كما أنّ ما في المصباح المنير من «أنّ عذار اللحية: الشعر النازل على اللحيين»^(٧) يرجع إليه أيضاً، أو يكون تفسيراً بالأعم، وإلاّ فما ذكرناه من تفسيره كأنّه لا نزاع فيه في عبارات أصحابنا.

ومنها: العارض، ففي المنتهى: «إنّه ما نزل عن حدّ العذار، وهو النابت على اللحيين»^(٨)، ويرجع إليه ما في الدروس من «أنّه الشعر المنحط عن القدر المحاذي للأذن إلى الذقن، وهو مجمع اللحيين»^(٩)، وإن كان في صدق العارض على القريب إلى الذقن تأمل.

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ واجبات الوضوء ج ١ ص ١٦.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٣.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٨٣.

(٤) مسالك الافهام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٤.

(٥) حاشية المختصر النافع: الطهارة/ في الوضوء ذيل قول المصنف: «وعرضه ما اشتملت عليه

الابهام» ص ٤٠٠ (مخطوط).

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٨.

(٧) المصباح المنير: ص ٥٤٥ مادة (عذر).

(٨) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧.

(٩) الدروس الشرعية: الطهارة/ ما يجب في الوضوء ص ٤.

فلذا قال في المدارك : «إنَّه الشعر المنحط عن القدر المحاذي للأذن»^(١) وفي كشف اللثام : «إنَّه ما تحت العذار»^(٢) من غير ذكر الانتهاء إلى الذقن ، وفي الصحاح : «إنَّ عارضة الانسان : صفحتا خديّه ، وقولهم : فلان خفيف العارضين يراد به خفة شعر العارضين»^(٣) .

ومنها : مواضع التحذيف ، وهي الشعر بين انتهاء العذار والنزعة المتصل بشعر الرأس ، كما في المنتهى^(٤) والروضة^(٥) ، ونحوه عن التذكرة^(٦) والذكرى^(٧) ، بل لعلّه يرجع إليه ما في المدارك من «أنَّها هي التي ينبت عليها الشعر الخفيف بين الصدغ والنزعة»^(٨) ؛ لأنَّ منتهى العذار من الأعلى هو ابتداء الصدغ كما عرفت ، بل كأنّه لا خلاف في تفسيرها بذلك .

ومنها : الذقن ، وهو مجمع اللحين الذي ينحدر منه الشعر ويسترسل ، وكأنّه لا خلاف أيضاً في تفسيره بذلك ، ومثله في ذلك القصاص ، وهو منتهى منابت شعر الرأس .

ومنها : الصدغ بالضمّ ، والمعروف في تفسيره بين الأصحاب^(٩) أنّه

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٨ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٧ .

(٣) الصحاح : ج ٣ ص ١٠٨٦ مادة (عرض) .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ .

(٥) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٣ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٤ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٩ .

(٩) كما في منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ (هامش الصفحة) .

الشعر الذي بغد انتهاء العذار المحاذي لرأس الأذن ، وينزل عن رأسها قليلاً ، لكنّ الموجود في بعض كتب اللغة : «إنّه ما بين لحظ العين إلى أصل الأذن» (١) ، ويقرب منه ما قيل (٢) ما بين الحاجب والأذن .

إذا عرفت هذا فنقول : غير خفيّ على الناظر في كلام الأصحاب والرواية ظهور أنّ المراد بقوله (عليه السلام) : «ما دارت عليه الإبهام من قصاص الشعر...» إلى آخره الحدّ الطولي الذي ذكره الأصحاب ، وبقوله (عليه السلام) : «وما جرت عليه الاصبعان...» إلى آخره الحدّ العرضي الذي ذكره أيضاً ، ولذا قال في المدارك : «إنّها نصّ في المطلوب» (٣) .

لكن فيه نظر من وجوه :

الأول : أنّ التحديد الأوّل للطول لا يناسب التعبير بقوله (عليه السلام) : «دارت» ؛ إذ ليس هو من الدوران في شيء ، بل قد يقال : لا حاجة إلى التقدير بالاصبعين في الحدّ الطولي ، بل تحديده بأنّه ما كان من القصاص إلى الذقن أولى من ذلك ، نعم يتّجه التقدير بها بالنسبة إلى العرض .

الثاني : قوله في التحديد العرضي : «مستديراً» ينافي ما ذكره ؛ إذ لا استدارة فيه ، مع أنّه كان ينبغي أن يقول : مستديرين ؛ لكونه حالاً من الاصبعين على الظاهر .

الثالث : ما قاله البهائي في الحبل المتين : «إنّه بناءً على هذا التحديد

(١) لسان العرب : ج ٨ ص ٤٣٩ مادة (صدغ) .

(٢) كما في مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠١ .

(٣) كما تقدم في ص ٢٤٧ .

ينبغي دخول النزعتين ؛ لكونها تحت القصاص ، مع خروجها إجماعاً ،
وينبغي دخول الصدغين ؛ لدخولها تحت الخطّ العرضي المارّ بقصاص شعر
الناصية ويحويها الاصبعان غالباً ، مع خروجها بنصّ الرواية ، وأمّا
العارضان فقد قطع بعض بدخولها ، وبعض بخروجها ، ومثلها العذاران
ومواضع التحذيف .

إلى أن قال : « فظهر لك أنّه على ما فهمه الأصحاب من الرواية
يقتضي خروج بعض الأجزاء عن حدّ الوجه مع دخوله في التحديد ، كما
عرفت في النزعتين والصدغين ، ويقتضي دخول البعض منه مع خروجه
عن التحديد المذكور ، فكيف يصدر مثل هذا التحديد الظاهر القصور
الموجب لهذا الاختلاف من الامام (عليه السلام) ؟ !

ولذلك حمل الرواية على معنى آخر ، وقال ما حاصله : « إنّ قوله
(عليه السلام) : (من قصاص) متعلّق بقوله : (دارت) ، فيراد حينئذٍ
بيان ابتداء التدوير من القصاص ، بمعنى أنّ الخطّ المتوهم من قصاص
الشعر إلى طرف الذقن - وهو الذي يشتمل عليه الاصبعان غالباً - إذا أثبت
وسطه وأدير على نفسه حتّى يحصل شبه دائرة ، فذلك القدر الذي يجب
غسله ، فيكون مبدأ الدائرة إنّما هو القصاص والذقن وهو المنتهى أيضاً ،
وذلك لأنّه يكون ما كان على القصاص على الذقن وما كان على الذقن على
القصاص ، وعليه حينئذٍ يلتئم خروج الصدغين والنزعتين ، وكذلك
مواضع التحذيف والعذارين ؛ لخروجها عن الدائرة كما يشهد به الاعتبار ،
وأما العارضان فيدخل بعضهما » ^(١) .

(١) الحبل المتين : الطهارة / في الوضوء ص ١٤ (بتصرف) .

واستجوده بعض من تأخّر عنه كالمحدث الكاشاني^(١) ، وكأنّ الذي دعاه إلى ذلك مضافاً إلى ما سمعت اشتمال الرواية على لفظ الاستدارة . وفيه : - مع أنّه من المعاني الغامضة التي لا يليق بالامام مخاطبة عامة الناس بها ، ومنافٍ لما يظهر من كلام الأصحاب الماهرين ، الذين هم الأئمة في فهم الأخبار أصحاب القوى القدسيّة - أنّه منافٍ لما تسمعه من التحقيق الذي يأتي على جميع ما ذكرنا وذكر من الإشكال ، وهو أنّ الأصحاب لم يجعلوا الإبهام والوسطى معياراً للحدّ الطولي ، بل حدّوده بكونه من القصاص إلى الذقن ، نعم قد جعلوهما حدّاً للعرض ، ومن المعلوم أنّ المراد بالقصاص قصاص الناصية ، ثمّ يؤخذ ما يسامتها من الجانبين في عرض الرأس ، فيخرج النزعتان لكونها ليسا من الوجه قطعاً ؛ إذ التحديد مساق لبيان الوجه ، وإلاّ فالدائرة التي ذكرها البهائي لا تجدي في دفع الإيراد بالنزعتين كما هو واضح .

فيراد حينئذٍ بعد تعليق الجارّ والمجرور بقوله (عليه السلام) : « دارت » أنّ ما أحاطت به الإبهام والوسطى وما جرت عليه من القصاص إلى الذقن فهو من الوجه ، بمعنى أنّ كلّ موضع جرت عليه الاصبعان من هذا المكان الذي هو من القصاص إلى الذقن فهو من الوجه .

ولعلّ هذا أولى ممّا ذكره ؛ لظهور قوله (عليه السلام) : « دارت عليه الإبهام والوسطى من القصاص » في كون ابتداء الدوران للاصبعين معاً من القصاص ، وعلى كلامه يكون الدوران من القصاص للوسطى خاصّة ؛ لكون المفروض أنّ الإبهام على الذقن ، بل لا معنى لجعل الذقن منتهى

(١) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٨ ج ١ ص ٤٤-٤٥ .

الدائرة ؛ لأنّ ابتداءها وقع من القصاص والذقن وانتهاءها إليهما أيضاً ، بأن يكون الإبهام على القصاص والوسطى على الذقن ، فيكون لكلّ من الاصبعين نصف الدائرة ، مع أنّ الرواية كادت تكون صريحة في إرادة ابتداء جريان مجموع الاصبعين من القصاص وانتهائه إلى الذقن ، وهو عين ما ذكره الأصحاب .

بل لا يخفى على المتأمل في التحديد الذي ذكره أنّه يخرج عنه بعض الجيبين قطعاً ، مع أنّهما من الوجه بديهية ، كما هو نصّ خبر إسماعيل بن مهران^(١) .

بل قد يقال : إنّ جميع ما تكلفه محافظة على حقيقة العبارة لا يتمّ معه ؛ لظهور قوله (عليه السلام) : « ما دارت عليه الإبهام والوسطى من قصاص ... » إلى آخره في أنّ الاصبعين يدوران في جميع أجزاء الوجه من القصاص إلى الذقن ، فيلزم ما لا يتناهى من الاستدارة ، وهو لا معنى له ؛ إذ كيف يعقل حصول الاستدارة في خطّ لا سعة له كما هو واضح ؟ وحمل اللفظ على إرادة معنى آخر ليس بأولى ممّا ذكرنا من إرادة الإحاطة ثمّ الجريان حتّى ينتهيان إلى الذقن ، بل ذلك أولى من وجوه .

بل يحتمل أن يراد بالإدارة نفس الجريان ، وسمّي مثل ذلك إدارة لأنّه يحصل منه شبه دائرة ، وبه يظهر وجه قوله (عليه السلام) : « مستديراً » ؛

(١) الذي رواه الكليني عن علي بن محمد ، عن سهل بن زياد ، عن اسماعيل بن مهران قال : « كتبت إلى الرضا (عليه السلام) أسأله عن حدّ الوجه ، فكتب من أوّل الشعر الى آخر الوجه ، وكذلك الجيبين » .

الكافي : باب حدّ الوجه الذي يغسل ح ٤ ج ٣ ص ٢٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٤ ح ٤ ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٨٤ .

إذ هو حال إمّا من لفظ « ما » أو من الضمير المجرور بحرف الاستعلاء ، ولا فساد في شيء من ذلك ، لكنّه يكون حينئذٍ ذكر الأصحاب للحدّة الطولي ليس لتضمّن الرواية صريحاً له ، بل هو لازم للمعنى الذي ذكرناه ، مع أنّه يمكن أن يجعل الأوّل للحدّة الطولي على حمل « دارت » على معنى اشتملت وأحاطت ، ويكون قوله (عليه السلام) : « وما جرت » بياناً للحدّة العرضي ، ولا ضير فيه .

ولولا مخافة إطالة الكلام لأطنبنا الكلام فيما يرد على ما ذكره ، وفيما ذكرنا الكفاية ، وبه يندفع جميع ما تقدّم من الإشكالات .

وأما ما ذكره من خروج الصدغ مع دخولها في تحديد الأصحاب ، ففيه : أولاً : أنّ الصدغ المسمّى بالفارسية بـ « زُلف » على ما عرفت من تفسيره عند الأصحاب ، خارج عن التحديد المذكور كما يقضي به الاختبار ، بل قد يقال : إنّ من جملة منابت الشعر ، بل يرشد إلى خروجه اشتمال الرواية المتقدمة عليه ؛ لظهورها في عدم دخوله في التحديد ، لا أنّه داخل وخارج بقوله (عليه السلام) : « إنّّه ليس من الوجه » ، كما هو ظاهر عند التأمل .

ومن هنا لم أعثر على قائل بوجوب غسله ، سوى ما نقله في الذكرى^(١) عن أحكام الراوندي^(٢) على ما قيل^(٣) ، مع احتمال أن يكون مراده بعض الصدغ ، بل أكثره على تفسير بعض أهل اللغة^(٤) بأنّه ما بين لحظ العين إلى

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٣ .

(٢) فقه القرآن : باب الوضوء ج ١ ص ١٣ .

(٣) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٢٣٧ .

(٤) راجع هامش (١) من ص ٢٥٠ .

أصل الأذن .

لكنك قد عرفت أنّ المعروف بين الأصحاب تفسيره بخلاف ذلك ، ولذا قال في التذكرة على ما نقل عنه : « الصدغان من الرأس » ^(١) ، وفي المنتهى بعد أن عرقه بما تقدّم ذكره سابقاً : « إنّه لا يجب غسله » ^(٢) معللاً له ولغيره من النزعتين بأنّ التكليف بهذا شرعي ، ولا شرع يدلّ على التكليف بها ، وفي جامع المقاصد : « الصدغ الذي يتصل أسفله بالعذار ليس من الوجه قطعاً » ^(٣) ، إلى غير ذلك ممّا عثرنا عليه من كلمات الأصحاب ، فإنّها مصرّحة بعدم وجوب غسله ، بل ظاهر كثير منها كصریح البعض أنّه غير داخل في التحديد لا كلّاً ولا بعضاً ، فيكون ذلك قرينة على أنّ المراد بالصدغ عندهم غير المعنى المذكور في كلام بعض أهل اللغة . على أنّه بناءً عليه لا تجدي البهائية في خروجه ، بل يدخل بعضه فيها ككلام الأصحاب ، والتحقيق ما ذكرنا ، هذا .

وربّما ظهر من الخوانساري في شرحه على الدروس ^(٤) تسليم دخول بعض الصدغ في التحديد ، واستند في خروجه إلى الرواية ؛ لأنّه فسّره بأنّه المنخفض الذي ما بين أعلى الأذن وطرف الحاجب ، وكأنّه (رحمه الله) غفل عمّا هو المعروف بين الأصحاب من معناه ، فتأمل جيّداً .

وأما النزعتان ، فقد عرفت أنّ عدم وجوب غسلها إجماعي ، وأنّ الدائرة البهائية لا تثمر في دفع ذلك ، لكنك قد عرفت أنّ المراد بالقصاص

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٣ .

(٤) مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠١ .

قصاص الناصية ، ثم يؤخذ ما يسامتها لإخراج المعلوم أنه من الرأس ، نعم قد يقال بدخول ما يتفق في بعض الرؤوس من عدم استواء القصاص فيها ، مع أنه ليس من النزعة قطعاً .

وأما العذار ، فليعلم أولاً أن خلاف الأصحاب في هذه الأمور مرجعه إلى موضوع ، وهو أن مثل هذا الموضع هل تشمله الاصبعان أو لا ؟ وإلا فلا شك في الخروج مع عدم الشمول وفي الدخول معه . ولعل منشأ وقوع الاشتباه بالنسبة للمختبرين ، واختلاف الأيدي والوجوه اختلافاً لا يخرجها عن مستوي الخلقة ، أو الاختلاف في محل الاختبار بالاصبعين هل هو القصاص ثم يؤخذ على نسبة الحدين ، أو هو وسط التدوير ، أو أنه يجري الاصبعان من القصاص إلى الذقن ، فكل ما حوته يجب غسله اتفق أو اختلف . وما يقال على الأخير : إنه لو اعتبر ذلك لدخل ما علم خروجه من مسمى الوجه عند الاختبار قريباً من الذقن ، مدفوع بأن المراد ما حوته الاصبعان من الوجه العرفي ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) : « وما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديراً » ، فشمولها لمعلوم الخروج غير قادح . ولعل قوله (عليه السلام) : « وما جرت عليه » بالجيم والراء يناسب الثالث على ما في بعض النسخ ، كالموجود في بعض آخر بالحاء والواو ، على ما عرفت سابقاً من أن المراد بالرواية ما دارت عليه الاصبعان من القصاص إلى الذقن ؛ إذ الاختبار بالاصبعين في كل موضع من مواضع الوجه ، فتأمل جيداً .

إذا عرفت ذلك ، فالعذار قليل بدخوله كما عن ظاهر المبسوط^(١)

(١) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ .

والخلاف^(١) وعن ابن الجنيّد^(٢)، وبه صرح الشهيد في الروضة^(٣)، وقيل بخروجه، واختاره المصنّف في المعتبر^(٤) والعلامة في المنتهى^(٥) والتحرير^(٦) وعن جملة من كتبه^(٧)، بل عن ظاهر كلامه في التذكرة^(٨) دعوى الإجماع عليه، وربّما قيل بالتفصيل، وهو دخول ما حوته الاصبعان منه وخروج الباقي، كما نقل عن العلامة في نهاية الأحكام^(٩)، واختاره بعض من تأخّر^(١٠).

لكن منه قد يستظهر أنّ النزاع بينهم لفظي؛ إذ القائل بوجوب الغسل مراده ما حوته الاصبعان منه، والقائل بعدم وجوبه مراده خروجه ما لم تحوّه الاصبعان منه؛ إذ لا معنى للقول بوجوب غسل الخارج بعدما سمعت من التحديد، كما أنّه لا معنى للقول بعدم وجوب غسل الداخل بعده.

وكأنّ سبب الاشتباه أنّ العذار وإن عرّف بما سمعت، من أنّه الشعر المحاذي للأذن يتّصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعارض، لكن ذلك تعريف لطوله، وأمّا عرضه فلم يظهر مقداره، فلعلّ القائل بخروجه يقتصر على

(١) الخلاف / الطهارة / مسألة ٢٣ ج ١ ص ٧٦.

(٢) كما في ذكرى الشيعة: الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٣.

(٣) الروضة البهية: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٣-٧٤.

(٤) المعتبر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤١.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٥٨.

(٦) تحرير الأحكام: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٩.

(٧) كتذكرة الفقهاء: الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٦.

(٨) المصدر السابق.

(٩) نهاية الأحكام: الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٦.

(١٠) كالفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٧.

ذلك المقدار الخارج بتسمية العذار، ومثله القول بالدخول، أو يريد به بعضه، وإلا فالاصبعان لا تناله بتمامه قطعاً.

ودعوى وجوب غسله من باب المقدمة مدفوعة بأن المراد دخوله في أجزاء الوجه، وإلا فهي واجبة في سائر الحدود من غير خصوصية لذلك، على أنه يكفي بعضه، كدعوى أن شعر الخدين يجب غسله، وهو متصل به لا مفصل محسوس بينهما.

وأما ما يقال: إن أسفله متصل بالعارض مع وجوب غسله قطعاً، ففيه: أولاً: أننا نمنع وجوب غسل ما لا تناله الاصبعان كما ستسمع.

وثانياً: لا ملازمة بين اشتمال الاصبعين على العارضين واشتمالهما على العذار؛ إذ قد يختبر بالنسبة للعارض بنحو يشمل العارضين دون العذار.

وثالثاً: بإمكان المعارضة بأنه متصل بالصدغ الذي أجمع الأصحاب إلا نادراً على عدم وجوب غسله، وظاهرهم أنه لا تناله الاصبعان.

وفي الدروس^(١) وجامع المقاصد^(٢) وعن الذكرى^(٣): «إن غسله أحوط»، ولعله خروجاً عن شبهة الخلاف، فيكون لذلك مستحباً، ولا ينفيه ما في المنتهى^(٤) والتحرير^(٥): «إنه لا يستحب» بل في الأخير: «إنه يحرم إن اعتقده»؛ لأن الظاهر إرادة نفي الاستحباب الذاتي لا الاحتياطي.

(١) الدروس الشرعية: الطهارة/ ما يجب في الوضوء ص ٤.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٣.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٨٣.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧.

(٥) تحرير الاحكام: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٩-١٠.

ومما ذكرنا تعلم أنه لا إشكال في عدم وجوب غسل البياض الذي بين الأذن والعدار.

وأما العارض ، فقل بدخوله كما اختاره الشهيدان^(١) ، بل قطع أولهما به ، كما عن ثانيهما نقل الإجماع عليه ، وعن أبي علي^(٢) أن كلامه يعطي الدخول ، وذهب العلامة في المنتهى^(٣) إلى خروجه ، وعنه في النهاية^(٤) التفصيل بين ما شملته الاصبعان منه وما لم تشملاه منها .

قلت : لا ينبغي الإشكال في وجوب غسل الأسفل منه ؛ لتناول الاصبعين له ، وأما أعلاه فهما ينالان شيئاً من عرضه إن قلنا بتسمية ذلك عارضاً ، ولا يشملانه تماماً قطعاً .

وما في المدارك^(٥) - من الإيراد على الاستدلال هنا بشمول الاصبعين ، بأن ذلك إنما يعتبر في وسط التدوير من الوجه ، وإلا لوجب غسل ما تناوله وإن تجاوز ، وهو باطل إجماعاً - مدفوع بأنه منافٍ لظاهر الرواية بل صريحها ، من الاعتبار بهذا التحديد في سائر الوجه ، كاندفاع ما أورده بأن المراد ما تناوله من أجزاء الوجه كما هو صريح الرواية ، فيخرج المعلوم منه أنه ليس منه .

وأنت إذا أحطت خبراً بما قدمناه في العذار تعرف خصوص ما يتعلق

(١) الشهيد الأول في الذكري : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٣ ، والدروس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ ، والشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤ .

(٢) كما في كشف اللثام : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٧ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ .

(٤) نهاية الأحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٦ .

(٥) مدارك الأحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٨-١٩٩ .

بالمقام ، فلا حاجة إلى الإعادة .

وأما مواضع التحذيف - على ما عرفت من تفسيرها - فأدخلها بعضهم (١) وأخرجها آخرون (٢) ، وليس ذلك من جهة شمول الاصبعين وعدمه ، بل لكونها منابت من القصاص أولاً ، ولعل الأظهر دخولها ؛ لأنها كما عرفت منابت الشعر الخفيف ، والظاهر عدم دخولها في مستمى شعر الرأس ، كما يشعر به سبب تسميتها بذلك من كثرة حذف الشعر فيها من النساء والمترفين ، مع تأيده بالاحتياط . إذا عرفت ذلك كله ظهر لك ما ذكره البهائي في دائرته وما فيه .

لكن من المعلوم أنه يجب في جميع ما ذكرنا من الحد الطولي والعرضي إدخال بعض الزائد على المحدود من باب المقدمة ؛ لتحصيل العلم بغسل المأمور به سيما بالنسبة للتحديد العرضي ؛ لأن معرفته على التحقيق في غاية الإشكال خصوصاً للأعوام ، بل يكفي في إشكاله ما وقع بين العلماء كما سمعت ، فإذا أتى بالزائد احتياطاً فرغت ذمته يقيناً ؛ إذ ليس عليه الوقوف على نفس الحد .

لكن يجب نية غسل الوجه المأمور به شرعاً ، أمّا لو أدخل بعض الزائد في النية على أنه مغسول أصليّ ابتداءً لا في أثناء غسل العضو ، قوي القول بالفساد للتشريع ، ويكون قوله (عليه السلام) : « فإن زاد عليه لم يؤجر » أي على وضوئه لفساده ، وفيه تعريض بوضوء العامة .

(١) كما في الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٣ ، ومسالك الافهام : الطهارة / كيفية

الوضوء ج ١ ص ٤٤ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٩ .

(٢) كما في منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ ، وتذكرة الفقهاء :

الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

ويحتمل القول بالصحة ، كما لعله يشعر به قوله (عليه السلام) : « لم يؤجر » أيضاً ؛ لمقابلته له بقوله (عليه السلام) : « إن نقص أثم » ، وأولى منه في ذلك ما إذا نواه في الأثناء أو نوى غسل الوجه في الواقع ، ولكن كان بزعمه أنّ المجموع وجه وإن كان زعماً باطلاً ، فتأمل جيداً .

﴿ ولا عبرة بالأنزع ﴾ الأصل الذي قد انحسر الشعر عن بعض رأسه فساوى بعض مقدّم رأسه جبهته ﴿ ولا بالأغم ﴾ المقابل للأول ، وهو الذي ينبت الشعر على بعض جبهته ، فلا يجب على الأول غسل ذلك المقدّم ، كما أنّه يجب على الثاني غسل القصاص الذي على الجبهة ، فيرجع كلّ منهما إلى الغالب في أكثر الناس ؛ لانصراف التحديد إليه ، وإن كان في صدق اسم الوجه على الثاني محلّ تأمل .

ويجب عليه الغسل من القصاص إلى الذقن وإن طال وجهه بحيث خرج عن المتعارف ؛ لصدق اسم الوجه وحصول التحديد في المستوي .
﴿ ولا بمن تجاوزت أصابعه العذار أو قصرت عنه ، بل يرجع كلّ منهم إلى مستوي الخلقة ﴾ كما صرح به غير المصنف^(١) أيضاً من غير تردد ولا إشكال ، وكأنّه لانصراف التحديد المذكور إلى الغالب ، والظاهر أنّه كذلك .

لكن المراد بالرجوع إلى المستوي في عريض الوجه أو صغيره مع طول الأصابع ، هو أن يفرض مثلاً لعريض الوجه أصابع مناسبة على نحو أصابع المستوي لوجهه ، وبمعناه أنّه يقدر في المستوي ويحدّد بحدود ويؤخذ على نسبة

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ ، والشهيد الأول في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٣ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣١ .

تلك الحدود من غيره ، لا أن معنى الرجوع إليه أنه يؤخذ مقدار أصابع المستوي من الوجه العريض جداً ؛ إذ على ذلك يخرج كثير من مستوي الوجه بحيث يقطع بعدم الاجتزاء به .

ونحو هؤلاء في الرجوع إلى المستوي كذلك ، من لم يكن تسطيح جبهته أو خذيه أو علوانفه أو هبوطه على المتعارف ، فإن الجميع يرجع إلى المستوي على حسب ما ذكرنا .

﴿ ويجب أن يغسل ﴾ جميع ما تقدم بيانه من الوجه مبتدئاً ﴿ من أعلى الوجه إلى الذقن ، ولو ﴾ خالف و ﴿ غسل منكوساً لم يجز على الأظهر ﴾ كما في صريح المبسوط ^(١) والمعتبر ^(٢) والمنتهى ^(٣) والقواعد ^(٤) والتحرير ^(٥) والإرشاد ^(٦) وجامع المقاصد ^(٧) وظاهر المقنعة ^(٨) والوسيلة ^(٩) والتنقيح ^(١٠) ، ونسبه في المختلف إلى سلاّروابن أبي عقيل وابن الجنيد ، وقال : « إنه رواه ابن بابويه في كتابه ، وإنه ظاهر أبي الصلاح » ^(١١) .

(١) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٣ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٨ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ .

(٦) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٣ .

(٨) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٣ .

(٩) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ .

(١٠) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٧٨ .

(١١) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢١ .

لكن ما وصل إلَيَّ من عبارة المراسم ^(١) لا ظهور فيها بذلك ، كعبارة المهذب ^(٢) والكافي ^(٣) ، وأما الغنية ^(٤) فصريحة في إرادة التحديد ، ولعلّه لذا لم ينقل عنهم في كشف اللثام ^(٥) ، فلاحظ وتأمل .

ونقله في التنقيح ^(٦) عن المرتضى في أحد قوليه ، ونسبه في المدارك ^(٧) وعن غيره ^(٨) إلى الشهرة بين الأصحاب ، وفي التنقيح ^(٩) وعن التذكرة ^(١٠) إلى الأكثر، بل في بعض حواشي الألفية ^(١١) الاتفاق عليه .

وخالف في ذلك فحكم بالصحة ابن إدريس في السرائر ^(١٢) ، كما عن المرتضى في المصباح ^(١٣) ، ويظهر من جملة من متأخري المتأخرين ^(١٤) الميل

(١) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧ .

(٢) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ .

(٣) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٢ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٧ .

(٦) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٠ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩٩ .

(٨) كالحداثق الناضرة : الطهارة / غسل الوجه في الوضوء ج ٢ ص ٢٣٠ ، ورياض المسائل :

الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩ .

(٩) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٠ .

(١٠) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٦ .

(١١) المسالك الجامعية : ذيل قول المصنف : « ويجب البدأة بالأعلى » ص ٤١ .

(١٢) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٩ .

(١٣) نقله عنه في التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨١ .

(١٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٠ ، والخراساني في كفاية

الاحكام : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٢ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع :

إليه ، بل ربّما كان ظاهر من أطلق غسل الوجه .

والأول هو الأقوى ؛ لحكاية الباقر (عليه السلام) وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) في عدّة أخبار، ففي بعضها : «... إنه (صلى الله عليه وآله) أخذ كفاً من ماء وصبّه على وجهه...» (١) ، وفي آخر : «... فأسدله على وجهه...» (٢) .

وأظهر منها ما في الصحيح عن زرارة قال : «حكى أبو جعفر (عليه السلام) وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فدعا بقدر من ماء ، فأدخل يده اليمنى ، فأخذ كفاً من ماء ، فأسدّها على وجهه من أعلى الوجه...» (٣) إلى آخره .

وما في الصحيح أو الحسن عنه (عليه السلام) أيضاً : «... أنّه (صلى الله عليه وآله) غرف مِلاًها ماء ، فوضعها على جبهته...» (٤) .
وعن تفسير العياشي أنّه «... غرف غرفة فصّبّها على جبهته فغسل جبهته...» (٥) .

الصلاة / مفتاح ٤٩ ج ١ ص ٤٥ .

(١) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٣ ج ٣ ص ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٢٧٤ .

(٢) الكافي : باب صفة الوضوء ح ١ ج ٣ ص ٢٤ ، تهذيب الاحكام : باب ٤ ح ٦ ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٢٧٤ .

(٣) الاستبصار : الطهارة / باب ٣٣ ح ١ ج ١ ص ٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ٢٧٥ .

(٤) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٤ ج ٣ ص ٢٥ ، من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله ح ٧٤ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٧٢ .

(٥) تفسير العياشي : تفسير سورة المائدة ح ٥١ ج ١ ص ٢٩٨ ، مستدرك الوسائل : باب ١٥ من

مع أنَّ العلامة في المنتهى (١) وعن الشهيد في الذكرى (٢) أنَّهما قالَا بعد الصحيح الأول : « روي عنه (عليه السلام) أَنَّهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) قال بعد ما تَوَضَّأَ : إِنَّ هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ » (٣) .

وفي الوسائل عن قرب الاسناد عن أَبِي جَرِيرِ الرِّقَاشِيِّ قال : « قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام) : كيف أتَوَضَّأُ للصَّلَاةِ ؟ فقال : لا تعمق في الوضوء ، ولا تلمطم وجهك بالماء لطماً ، ولكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً ، وكذلك فامسح على ذراعيك ورأسك وقدميك » (٤) .

بل قد يقال : إِنَّا في غنية عن الأخبار البيانيَّة ؛ للقطع بأنَّ رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) كان يغسل مبتدئاً من الأعلى ؛ لكونه إمَّا واجباً أو راجحاً مع كراهة النكس كما يقوله الخصم ، وهو لا يفعل المكروه ولا يترك الراجح ، فلمَّا علمنا ذلك وجب التَّأْسِي بفعله .
لكن في المدارك (٥) كما عن الأردبيلي (٦) والبهائي (٧) التنظرفيه ،

ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٠٢ .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٨ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله ح ٧٦ ج ١ ص ٣٨ ، وسائل الشيعة : باب

٣١ من ابواب الوضوء ح ١١ ج ١ ص ٣٠٨ .

(٤) قرب الاسناد : ص ١٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٢٢ ج ١

ص ٢٨٠ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٠ .

(٦) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ١٠٠-١٠١ .

(٧) الحبل المتين : الطهارة / في الوضوء ص ١٢ .

وتبعهم عليه بعض من تأخر عنهم ^(١) ، بأنه « من الجائز أن يكون ابتداءه بالأعلى لكونه أحد جزئيات مطلق الغسل المأمور به ، لا لوجوبه بخصوصه ، فإن امتثال الأمر الكلي يتحقق بفعل جزئي من جزئياته ، ولا إجمال في غسل الوجه حتى يكون فعله بياناً له ، فيجب إتباعه ، وأما النقل الذي ذكر فمرسل ، وبذلك يجاب عن الأخير ، مع إمكان التزام جواز كون البدأة بالأسفل وإن كان مكروهاً لبيان الجواز » انتهى .

واعترضه في الحقائق ^(٢) بوجوه ستة ، لكن كثيراً منها بمعزل عن ورود عليه ، بل الأولى أن يقال : إنه وإن كان وقوع الفعل بنفسه لا يدل على الوجوب التعيني بعد إطلاق الأمر ، لكنه قد يستفاد منه ذلك في خصوص المقام ؛ لظهور حكاية الباقر (عليه السلام) له فيه ، كظهور نقل زارة إسدال الماء من أعلى الوجه أنه فهم منه وجوب ذلك .

بل الظاهر من الأخبار في المقام مثل قوله (عليه السلام) « ألا أحكي لكم وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) » أنه تعريض في العمامة من الوضوء المنكوس ، بل قد يرشد إلى ذلك خبر علي بن يقطين ^(٣) المشهور ،

(١) كالخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٧ ، والخنساري في مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠٢ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الوجه في الوضوء ج ٢ ص ٢٣٠-٢٣٥ .

(٣) الذي رواه المفيد عن محمد بن اسماعيل ، عن محمد بن الفضل « أن علي بن يقطين كتب إلى أبي الحسن موسى (عليه السلام) يسأله عن الوضوء فكتب إليه أبو الحسن (عليه السلام) فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء ، والذي أمرك به في ذلك أن تمضمض ثلاثاً ، وتستشق ثلاثاً ، وتغسل وجهك ثلاثاً ، وتخلل شعر لحيتك ، وتغسل يديك إلى المرفقين ثلاثاً - إلى أن قال - : وسعي بعلي بن يقطين إلى الرشيد ، وقيل : أنه رافضي ، فامتنحه الرشيد من حيث لا يشعر ، فلما نظر إلى وضوئه ناداه كذب يا علي بن يقطين من زعم أنك من الرافضة

مضافاً إلى ما سمعت من قوله (صلى الله عليه وآله): « هذا وضوء لا يقبل الله... » إلى آخره. ولا يقدح فيها إرسالها؛ لانخبارها بما سمعت، كما لا يقدح ما في رواية قرب الاسناد بعد الانخبار به أيضاً.

وبذلك كله يقيّد ما يستدلّ به للمرتضى (رحمه الله) من إطلاق الغسل الواقع في الكتاب والسنة المتحقّق بكلّ منها، مع احتمال انصرافه إلى المتعارف من الابتداء بالأعلى، لا أقلّ من الشكّ في شمول الإطلاق لهذا الفرد ولو لما تقدّم أو الشكّ من جهة تعارض الأدلّة، فيبقى الأصل - وهو استصحاب بقاء الحدث - سالماً عن المعارض، فتأمل جيّداً.

ومن^(١) قوله (عليه السلام) في خبر حمّاد: « لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً »^(٢) الذي فيه من الضعف ما لا يخفى؛ إذ الكلام في الغسل دون المسح، وحمله على ما يشمل الغسل مجازاً لا قرينة عليه.

ثمّ الظاهر من كلام الأصحاب أنّ مرادهم بالنكس في المقام الذي جعلوه مذهباً للمرتضى ومنعوه، هو عدم وجوب الابتداء بالأعلى مثلاً، وأمّا كَيْفِيَّةُ الغسل هل تجوز منكوسة أو لا، بمعنى أنّ القائلين بوجوب

وصلحت حاله عنده، وورد عليه كتاب أبي الحسن (عليه السلام) ابتدئ من الآن ياعلي بن يقطين وتوضاً كما أمرك الله تعالى، اغسل وجهك مرّة فريضة وأخرى اسبغاً، واغسل يديك من المرفقين كذلك، وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك؛ فقد زال ما كنا نخاف منه وعليك السلام».

الارشاد (للمفيد): طرف من دلائل أبي الحسن موسى (ع) ص ٢٩٤، وسائل الشيعة:

باب ٣٢ من ابواب الوضوء ج ٣ ص ٣١٢.

(١) معطوف على كلمة « من » في قوله هذه الصفحة س ٤: من إطلاق الغسل.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ١٠ ج ١ ص ٥٨، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣٢ ح ٢

ج ١ ص ٥٧، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٨٦.

الابتداء بالأعلى هل يجوزون النكس في الغسل نفسه بأن يستقبل الشرع فيه مثلاً، إقاماً مع الجمع بينه وبين الابتداء بالأعلى في ذلك إن أمكن، أو أنه بعد الابتداء بشيء من الأعلى، أو لا يجوزون ذلك؟ وكذلك المرتضى (رحمه الله) ومن تابعه القائلون بجواز النكس، هل يريدون الابتداء من الأسفل في مقابلة الابتداء من الأعلى من غير نكس في نفس الغسل، أو أنه أعم من ذلك؟ فلا دلالة في شيء من كلامهم عليه، ولا تلازم بين المسألتين. إلا أن الذي يظهر من ملاحظة كلام القائلين بعدم وجوب الابتداء بالأعلى جواز النكس في نفس الغسل، كما يظهر من ملاحظة كلام بعض القائلين بوجوب الابتداء بالأعلى أنه لا يجوز النكس في الغسل ولو بعد الابتداء بالأعلى.

ولعلّ الموضوعات البيانية مع ما في بعض الأخبار: «...إنّه (صلى الله عليه وآله) أفرغ الماء على ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردّها إلى المرفق...»^(١)، ومعروفة ذلك بين العامة، مع تصريح جملة من قدماء الأصحاب^(٢) بأنّه لا يستقبل الشرع في الغسل، وأنّه به افترق عن المسح، يؤيد الثاني.

لكن الإنصاف أنّه لا دليل معتبر على المدّاة في ذلك بحيث لا فرق فيه بين القليل والكثير، فلعلّ الأقوى في النظر عدم البأس في اليسير منه، كما

(١) الكافي: باب صفة الوضوء ح ٥ ج ٣ ص ٢٥، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٧٢.

(٢) كالمفيد في المنفعة: الطهارة/ صفة الوضوء ص ٤٤، والطوسي في المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١، وابن حمزة في الوسيطة: الصلاة/ ما يقارن الوضوء ص ٥٠، وابن البراج في المذهب: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣.

أن الأقوى البطلان فيما كثر منه بحيث صار كغسل العامة .

قال في المدارك : « واعلم أن أقصى ما يستفاد من الأخبار وكلام الأصحاب وجوب البدأة بالأعلى ، أعني صب الماء على أعلى الوجه ثم إتباعه بغسل الباقي ، وأما ما تخيّل بعض القاصرين من عدم جواز غسل شيء من الأسفل قبل غسل الأعلى وإن لم يكن في سمته فهو من الخرافات الباردة والأوهام الفاسدة » (١) انتهى ، واستجوده بعض من تأخّر عنه (٢) .

قلت : وحاصل الاحتمالات في المسألة أربعة :

الأول : وجوب الابتداء بالأعلى خاصّة ولو كان يسيراً ، كأن يكون بلّ إصبعه وغسل شيئاً من أعلى جبهته ، ولا ترتيب في الباقي .

الثاني : ما ذكره عن بعض القاصرين ، وهو وجوب غسل الأعلى فالأعلى وإن لم يكن مسامتاً ، وعن الشهيد الثاني في شرح الرسالة : « إنّه وجه وجهه » (٣) .

الثالث : وجوب غسل الأعلى فالأعلى في خصوص المسامت ، فلا يجوز غسل الأسفل قبل الأعلى المسامت له ، ولعلّ ما ينقل عن العلامة في مسألة من أغفل لمعة يحتمله وسابقه ، قال - بعد أن نقل عن ابن الجنيد التفصيل بأنّه إن كانت دون الدرهم بلّها وصلّى - ما صورته : « ولا أوجب غسل جميع ذلك العضو ، بل من الموضع المتروك إلى آخره إن أوجبنا الابتداء من موضع بعينه ، والموضع خاصّة إن سوّغنا التوكس » (٤) انتهى .

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) كالحونسايري في مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠٣ .

(٣) المقاصد العلية : ذيل قول المصنف : « وتجب البدأة بالأعلى » ص ٥٨ « مخطوط » .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / بقايا احكام الوضوء ص ٢٧ .

الرابع : أن يراد غسل الأعلى فالأعلى لكن لا على التحقيق ؛ لتعسره أو تعذره ، فلا تقدر المخالفة اليسيرة التي لا يخرج بالعرف فيها عن ذلك ، وهو ظاهر المنقول عن الشهيد الثاني في شرح الرسالة^(١) ، واختاره بعض أصحابنا المتأخرين^(٢) .

أما الأول ، فهو وإن كان يقتضيه كلام كثير من المتأخرين ، لكن المستفاد من أخبار الوضوءات البيانية خلافه ، وخلاف المحكي من وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) .

وأما الثاني، فلاريب في فسادہ؛ لما فيه من العسر والخرج بل التعذر، بل ملاحظة الأخبار تشرف الفقيه على القطع بعدمه؛ لما فيها من سهولة غسل الوضوء. منها : الصحيح أو الحسن المتضمن للحكاية وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) «... أنه غرف مِلاء كفّه فوضعها على جبينه ، ثم قال : بسم الله ، وسدله على أطراف لحيته ، ثم أمر يده على وجهه وظاهر جبينه مرة واحدة...»^(٣) فإنه كالصریح في عدم ذلك .

ومثله آخر «... أخذ كفّاً من ماء فأسدله على وجهه ، ثم مسح وجهه من الجانبين جميعاً...»^(٤) ، فإن مسح وجهه من الجانبين بعد الإسدال الأول كالصریح في بطلان تلك الدعوى ، إلى غير ذلك .

(١) المقاصد العلية : ذيل قول المصنف : «وتجب الباءُ بالأعلى» ص ٥٣ .

(٢) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الوجه في الوضوء ج ٢ ص ٢٣٧ ، والنراقي في مستند الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ٨٨ .

(٣) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٤ ج ٣ ص ٢٥ ، من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله ح ٧٤ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٧٢ .

(٤) الكافي : باب صفة الوضوء ح ١ ج ٣ ص ٢٤ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٦ ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٢٧٤ .

ويقرب من هذا الاحتمال في العسر والخرج وغيرهما الاحتمال الثالث ، وهو وجوب غسل الأعلى فالأعلى مسامتاً ، بل وكذا الوضوءات البيانية تشرف الفقيه على القطع بعدمه أيضاً ، على أنك قد عرفت أنّ العمدة في وجوب البدأة بالأعلى انخبار تلك الأخبار بالشهرة ، وهي غير معلومة في المقام ، بل معلومة العدم .

ومن هنا ينقدح قوة الوجه الأول لولا ما يظهر من ملاحظة الوضوءات البيانية خلافه ، ولعلّ الوجه الرابع أوقرباً منه أقرب الاحتمالات حينئذٍ إليها ، وأقرب منه ما في أيدي الناس الآن من كيفية الوضوء ، فإنها كلّها من الكيفيات المحفوظة عنهم (عليهم السلام) .

وأما احتمال وجوب الانتهاء بالذق كوجوب الابتداء بالأعلى ، كما يقضي به بعض عبارات ، كعبارة المصنّف (رحمه الله) ونحوها^(١) ، فالظاهر عدمه ، فتأمل جيّداً .

وهل المراد بالبدأة بالأعلى عدم جواز النكس المنصرف في بادئ الرأي إلى ما ينافي بالبدأة بالأعلى ، ضرورة كون أظهر أفرادها ما عند القوم من الغسل منكوساً من منتهى العضو ، فلا يقدح حينئذٍ غسل جميع الجهة مثلاً دفعة ، كما عساه يحتمل من قول المصنّف وغيره^(٢) من تفرع عدم جواز النكس على ذلك ، فيكون مساقاً في الردّ على المرتضى ، أو أنّ المراد وجوبه ، فلا تجزي المقارنة ولا النكس ، كما يقضي به قولهم : « وجوب

(١) كعبارة تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ ، ونهاية الاحكام :

الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٧ .

(٢) كالعلامة في القواعد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ ، ونهاية الاحكام :

الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٧ .

البداة» ؛ لآنه كما ينافيه النكس ينافيها المقارنة ؟ وجهان .

لكن قد يشكل الثاني بآنه يلزم منه فساد أكتر وضوءات الناس ؛ إذ من المقطوع به آنه يغسل مع الجزء الأعلى غيره دفعة ، واحتمال القول : إن المقصود غسل الأعلى ويكرر بالنسبة إلى غيره ، ولذلك يكرر إمرار اليد ، فيكون غسل ثانٍ حينئذٍ ، خلاف الواقع ، بل لعلّ فيما ذكرناه من الوضوءات البيانية من إمرار يده مرّة واحدة شهادة بخلافه .

نعم قد يقال : لا يراد بالأعلى الخط الذي ليس أعلى منه خط فقط ، بل المدار فيه على صدق البداية بأعلى الوجه ، ويؤيده الوضوء بالمطر ونحوه ، وعليه فلا يجزي غسل الوجه إذا وضعه في حوض أو غيره مع نيّة الغسل في آن من الآنات ، ما لم ينو ابتداء الغسل من الأعلى ثمّ يحصل غسل آخر بعد ذلك ، ولعله الأقوى في النظر .

﴿ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية﴾ كما في التحرير^(١) والقواعد^(٢) والدروس^(٣) ، طولاً أو عرضاً ، كما نصّ عليه في الخلاف^(٤) والمعتبر^(٥) والمنتهى^(٦) والمدارك^(٧) وكشف اللثام^(٨) وغيرها^(٩) ، بل في

(١) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٩ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٤ ج ١ ص ٧٧ .

(٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤١ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠١ .

(٨) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٧ .

(٩) كذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٤ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / فروض

الخلاف : « إِنَّ دَليلاً أصالة البراءة ، وشغلها يحتاج إلى دليل ، وعليه إجماع الفرقة المحقة ... » ^(١) إلى آخره ؛ إذ الظاهر أنَّ مراده نقل الإجماع على ما نحن فيه .

والمراد بالمسترسل المذكور هو الخارج عن حدِّ الوجه كما نصَّ عليه بعضهم ^(٢) ، وحينئذٍ فالظاهر أنَّ الإجماع منعقد على عدم وجوب غسله ، كما نصَّ عليه في المدارك ^(٣) وكشف اللثام ^(٤) وغيرهما ^(٥) ؛ لعدم دخوله في مسمّى الوجه ، أو لخروجه عن التحديد كما هو المفروض ، فما ينقل عن بعض العامة ^(٦) من وجوب غسله زاعماً أنَّه من الوجه لبعض الاستعمالات الغير المطردة في غاية الضعف ، مع ما في المدارك ^(٧) عن أكثر العامة من القول بعدم الوجوب أيضاً .

أمّا ما دخل منه في حدِّ الوجه فالظاهر أنَّ وجوب غسله إجماعي كما في شرح الدروس ^(٨) ، بل يظهر من بعضهم ^(٩) عدم دخوله تحت اسم

الوضوء ج ١ ص ٣٧ ، ومشارك الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠٢ .

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٤ ج ١ ص ٧٧ .

(٢) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٤ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠١ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٧ .

(٥) كنهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٧ ، وجامع المقاصد : الطهارة / افعال

الوضوء ج ١ ص ٢١٤ ، ومشارك الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠٢ .

(٦) تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٥٨ ، مختصر المزني : ص ٢ ، المجموع :

ج ١ ص ٣٧٩ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠١ .

(٨) مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠٢ .

(٩) المصدر السابق .

المسترسلى ، كآخر الاستدلال عليه بصدق اسم الوجه عليه ، لكن فيه من الضعف ما لا يخفى^١ ، كالأستدلال بشمول التحديد له ؛ إذ التحديد لما كان من الوجه .

فالأولى في الاستدلال عليه [بعد]^(١) ما ستنسمعه من الأخبار الدالة على سقوط وجوب غسل البشرة ، كقوله (عليه السلام) : « ... كلّ ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجرى عليه الماء »^(٢) ، فإنّ الظاهر رجوع الضمير المجرور إلى الشعر ، فيفيد إيجاب إجراء الماء على الشعر المحيط بدلاً عن البشرة ، فيؤخذ على ذلك الحدّ قبل نبات الشعر ، وبمعناه أنّه لو حدّد بالإبهام والوسطى بعد نباته فكلّ ما دخل تحتهما من الشعر وجب غسله ، نعم يشكل هذا بأنّه لو نقص عن الحدّ الأوّل قبل نبات الشعر كما إذا كان الشعر كثيفاً جدّاً لم يقتصر عليه ، فالأولى مراعاة التحديد قبل نباته .

لكنّ الظاهر أنّ الواجب غسل الظاهر من الشعر ، ولا يجب التبطين ؛ لقول أحدهما (عليهما السلام) في خبر محمّد بن مسلم ، قال : « سألت عن الرجل يتوضّأ أبيضنّ لحيته ؟ قال : لا »^(٣) ، وفي بعضها : « ... إنّها عليك أن تغسل ما ظهر »^(٤) ، وللوضوءات البيانيّة ، إذ لا يخفى على من لاحظها

(١) كذا في جميع النسخ ، والظاهر زيادتها .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ح ٨٨ ج ١ ص ٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٣٥ .

(٣) الكافي : باب حد الوجه الذي يغسل ح ٢ ج ٣ ص ٢٨ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ١٤ ج ١ ص ٣٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٣٤ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٥١ ج ١ ص ٧٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٨ ح ٥

ظهورها بل صراحتها في عدم ذلك ، ففي الحقيقة حينئذٍ كما يكون الشعر بدلاً عن البشرة يكون بدلاً عن بعضه ؛ لكونه محيطاً به أيضاً ، فتأمل .

وهل يستحب غسل المسترسل الخارج عن حدود الوجه كما عن الشهيد في الذكرى^(١) ناقلاً له عن أبي علي ؟ ولعله لقول زرارة في حكاية أبي جعفر (عليه السلام) وضوء النبي (صلى الله عليه وآله) : «... وسدله على أطراف لحيته...»^(٢) ، ولا استحباب التخليل . لكن في كشف اللثام : «ضعف الدليلين واضح»^(٣) .

قلت : هما على ضعفهما كافيان في الحكم الاستحبابي ، بل قد يؤيده الأخبار المتكثرة الآمرة بأخذ الماء من اللحية عند الجفاف الشاملة للمسترسل منه الظاهرة في أنه مقدم على غيره ؛ إذ مع فرض أنه ليس مستحباً في الوضوء يكون لا فرق بينه وبين ماء الوضوء المحفوظ في طشت ونحوه ، ومنه تظهر ثمرة للحكم بالاستحباب وعدمه زيادةً على نفس الاستحباب .

وإذ قد عرفت أنه يجب غسل الشعر بدلاً عن البشرة ، فالظاهر الاجتزاء بغسل الظاهر ﴿ولا﴾ يجب ﴿تخليلها﴾ كما في الخلاف^(٤) ﴿بل يغسل الظاهر﴾ لما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال : «قلت : رأيت ما كان تحت الشعر؟ قال : كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه

ج ١ ص ٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الوضوء ج ٦ ص ٣٠٣ .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٤ .

(٢) تقدم في ص ٢٧٠ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٢ ج ١ ص ٧٥ .

ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماء» (١) .

وفي الوسائل : « رواه الصدوق بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : قلت له ؛ رأيت ما أحاط به الشعر؟ فقال : كل ما أحاط به من الشعر فليس على العباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماء» (٢) .

وصحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) ، قال : « سألته عن الرجل يتوضأ أيبطن لحيته ؟ قال لا » (٣) .

وفي خبر زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) : « إنما عليك أن تغسل الظاهر» (٤) ، و « إنما » تفيد الحصر .

وفي الخلاف بعد أن قال : « إيصال الماء إلى ما يستره شعر اللحية وتخليها غير واجب » ، قال : « دليلنا أن الأصل براءة الذمة ، وإيجاب التخليل يحتاج إلى دليل ، وعليه إجماع الفرقة » (٥) .

وظاهر إطلاق المصنّف وغيره (٦) وما سمعت من الأخبار عدم الفرق بين الكثيفة والخفيفة ، كما نصّ عليه في المعتبر (٧) والتحرير (٨) والمنتهى (٩)

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ١٦ ح ٣٦ ج ١ ص ٣٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من أبواب الوضوء ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٢) تقدم في ص ٢٧٤ . (٤) سبق في ص ٢٧٤ .

(٣) سبق في ص ٢٧٤ . (٥) الخلاف : الطهارة/ مسألة ٢٢ ج ١ ص ٧٦ .

(٦) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة/ باب الوضوء ص ٣٦ ، والمصنّف في المختصر النافع : الطهارة/ في الوضوء ص ٦ .

(٧) المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٢ .

(٨) تحرير الاحكام: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٩ .

(٩) منتهى المطلب : الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ .

والإرشاد^(١) وجامع المقاصد^(٢) والروضة^(٣)، بل نسبته في الدروس^(٤) إلى الشهرة ظاهراً منها اختياره، بل ربّما نقل عن المبسوط^(٥) وقد سمعت إطلاق كلامه في الخلاف. وقيل: إن خفت اللحية وجب تحليلها، واختاره في القواعد^(٦) والمختلف^(٧) واللمعة^(٨)، كما عن ظاهر ابن الجنيّد^(٩) وأبي عقيل^(١٠) والسيد في الناصريات^(١١).

والمراد بالخفيف ما تتراعى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب، ويقابله الكثيف كما يظهر من بعضهم^(١٢)، بل نصّ عليه في جامع المقاصد^(١٣) والروضة^(١٤) وغيرهما^(١٥)، لكن لا يخفى عليك ما في هذا

-
- (١) إرشاد الاذهان: الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣.
 - (٢) جامع المقاصد: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٤.
 - (٣) الروضة البهية: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٤.
 - (٤) الدروس الشرعية: الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤.
 - (٥) المبسوط: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠.
 - (٦) قواعد الأحكام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠.
 - (٧) مختلف الشيعة: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢١-٢٢.
 - (٨) اللمعة الدمشقية: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٤.
 - (٩) نقله عنه في المختلف العلامة: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢١.
 - (١٠) نقله عنه المصنف في المعتبر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٢.
 - (١١) الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة / مسألة ٢٦ ص ٢١٩-٢٢٠.
 - (١٢) كالمقداد في التنقيح الرائع: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٧٩، والفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨.
 - (١٣) جامع المقاصد: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٤.
 - (١٤) الروضة البهية: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٤.
 - (١٥) كمشارك الشمسوس: الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠٣، وذخيرة المعاد: الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٨.

التفسير من الإجمال ؛ لاختلاف المجالس وأحوال الشعر وجلس المخاطب ،
فلعل إناطته بالعرف أولى من ذلك وإن كان هولبيانه .

وربما ظهر من بعض (١) أنّ النزاع في ذلك لفظي ؛ لأنّ الجميع
متفقون على وجوب غسل البشرة التي بين الشعر ، وعدم وجوب غسل
المستور بنفس الشعر ، فلا نزاع حينئذٍ . وآخر (٢) ان النزاع في خصوص
المستورة وإلا فالظاهرة بين الشعر لا كلام في وجوب غسلها . وثالث (٣)
فجعله في خصوص الظاهرة ، وإلا فلا كلام في عدم وجوب غسل
المستورة .

وكأنّ السبب في ذلك وقوع بعض عبارات من بعضهم ، فيأخذ المتخيل
بها ويحكم بها على الجميع ، وهو غير لائق ، وإلا فيحتمل أن يكون كلامهم
في مسألة التخليل ليس لغسل البشرة ، بل المراد أنّه هل يجب غسل الشعر
الباطن عوض البشرة أو يجتزى بغسل الشعر الظاهر ، كما لعله تشعر به
بعض عبارات بعضهم (٤) أيضاً ؟

والتحقيق أنّه لا ينبغي الإشكال في عدم وجوب التخليل في الكثيفة ؛
للسنة والإجماع المنقول (٥) ، بل يمكن دعوى تحصيله .

وأما الخفيفة ، فإن كانت خفة يمتنع معها صدق اسم الإحاطة ، كأن

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الوجه في الوضوء ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٢) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٤ .

(٤) كالعلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٦ .

(٥) كما في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٤ ، وكشف اللثام :

الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

تكون متباعدة المكان مثلاً ، فلا ينبغي الإشكال في وجوب غسل ما بين هذا الشعر؛ لصدق اسم الوجه ، واستصحاب بقاء التكليف ؛ إذ لا دليل على البدلية .

وأما ما كان تحت هذا الشعر فيحتمل الاجتزاء بغسل الشعر؛ لصدق الإحاطة وكونه ممّا يواجه به ، وضعفها ظاهر ، ويحتمل إيجاب غسل البشرة ؛ لكون الوجه اسماً لها ، فيستصحب بقاء التكليف بها ، مع الشك في شمول الأدلة لمثله إن لم نقل بظهور العدم .

وحينئذٍ فهل يجب غسل الشعر معها فيكون كشعر اليد؟ وجهان أيضاً ، أقواهما عدم الوجوب ؛ لعدم الدخول في مسمى الوجه . ودعوى أنّ كلّ شعرة بدل عن محلّ منبتها لتعذر غسله ممنوعة ، ولم لا يكون ذلك قرينة على السقوط؟ على أنّه لا يقضي بسقوط الغسل عن كلّ ما سترته كيفما كان ولو بالاسترسال في المحلّ مثلاً .

وأما إذا لم تكن الحفّة بتلك المثابة فالأقوى في النظر عدم الوجوب مطلقاً ، وفاقاً للمشهور نقلاً^(١) بل وتحصيلاً^(٢) مع النظر إلى من أطلق ومن نصّ على الإطلاق ، فيجتزى بغسل الشعر عمّا تحته وعمّا بين الشعرات؛ لصدق الإحاطة لغةً وعرفاً ، وترك الاستفصال في خبر التبطين .

مضافاً إلى إطلاق الإجماع كما سمعت من عبارة الخلاف ، بل قد يدعى ظهورها في إرادة الخلال ما بين الشعر؛ لاقتضاء عطفه على المستور

(١) نقل الشهرة في الدروس الشرعية : الطهارة/ ما يجب في الوضوء ص ٤ ، وجامع المقاصد :

الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٤ ، ورياض المسائل : الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١

ص ١٩ .

(٢) سبق في ص ٢٧٦ .

بشعر اللحية مغايرته . وما يقال : إنّ التخليل لا يشمل غير المستور بنفس الشعر ممنوع ، بل قد يدعى صدق استعمال الخلال في هذا أكثر وأشيع . كلّ ذلك مضافاً إلى الموضوعات البيانية ، وإلى ما يظهر من الأخبار من المبالغة في قلّة ماء الوضوء والاكتفاء بكفّ واحد للوجه ، بل في خبر عليّ بن يقطين^(١) المشهور المشتمل على المعجز ما يدلّ على أنّ التخليل من مذهب العامة ، فلاحظ وتأمل .

مع أنّه لو وجب غسل ما بين الشعر أو ماتحته لا حتاج إلى كثرة ماء حتّى يستيقن بمحصول الغسل المطلوب شرعاً ، ومن هنا قيل : إنّ لا يحصل له اليقين بذلك حتّى يضع وجهه في حوض أو نهر أو نحوهما ، وفيه من العسر والحرج ما لا يخفى^١ .

بل كيف يعقل الفرق بين المستور بالشعر وغيره ، مع شدّة اختلافه باختلاف الأمكنة والأوقات وتفريق الشعر وعدمه ونحو ذلك من جلوس الرائي والمريء ؟ فقد ينكشف بعض البشرة الآن ويستتر غيرهما ساعة أخرى .

على أنّه أيّ ثمرة يحصل^(٢) لهذا النزاع ؟ فإنّه لا يعلم غسل ما بين الشعر من دون أن يغسل جميع البشرة ، وهذا عين الطلب والبحث المنفي بالرواية ، وما في المختلف من الجواب عن رواية التبطين : « إنّها محمولة على الساتر »^(٣) ، وأيّده برواية الإحاطة ، ضعيف وتحكّم بلا حاكم .

وبما ذكرنا ينقطع استصحاب غسل نفس بشرة الوجه ، ودعوى الشكّ

(١) راجع هامش (٣) من ص ٢٦٦ .

(٢) لعل الأولى : تحصل .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٢ .

في بدلية الشعر في المقام ممنوعة ؛ لما سمعت من ظهور الأخبار مع إطلاق فتوى المشهور، كمنع ما سمعت من دعوى الإجماع على وجوب غسل ما بين الشعر، مع معارضته بما سمعته عن بعضهم من أنّ النزاع فيه ، بل التتبع والتأمل والتروّي يورث الظنّ القويّ بل العلم بخلافه .

وأما قوله (عليه السلام) في خبر زرارة المتقدم : « إنّما يغسل الظاهر » ، فبعد الغضّ عمّا في السند ، في شموله لمثل الظاهر بين الشعر الخفيف نظر ؛ لظهور غيره منه كما هو واضح ، مع معارضته بخبر الإحاطة . نعم قد يقال بوجوب غسل ما أحاط به الشعر على جهة التدوير ، كما لو كانت بقعة في وسط اللحية ونبت الشعر دائراً عليها ، للشكّ في شمول الإحاطة بمثله ، بل هي ظاهرة في غيرها ، فالأحوط غسلها مع الشعر .
وأما المستور بالاسترسال كما لو ستر استرسال الشارب شيئاً من بشرة الوجه فالأقوى وجوب غسل البشرة .

ثم إنّ مقتضى الصحيح المتقدم عدم الفرق بين سائر الشعور النابتة في الوجه ، كالعنفة^(١) والشارب والحاجب وغيرها ، كما نصّ عليه بعضهم^(٢) ، بل في الخلاف^(٣) الإجماع على عدم وجوب إيصال الماء إلى أصل شيء من شعر الوجه .

(١) العنفة : الشعر الذي في الشفة السفلى ، وقيل : هي الشعر الذي بينها وبين الذقن . مجمع البحرين : ج ٥ ص ٢٢٠ مادة (عنق) .

(٢) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ ، والمصنف في المعتمد : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٢ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٩ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٥ ج ١ ص ٧٧-٧٨ .

بل قد يستفاد من ذلك الصحيح قاعدة عامّة جارية في سائر الشعور بالنسبة إلى جميع الأفعال حتّى يرد المخصّص كما في غسل الجنابة ، فإنّ الواجب فيه غسل البشرة وإن كثف الشعر ، لكن لم أعر على عامل به على عمومه ، بل قد يظهر ممّا ذكره بعضهم (١) من إيجاب غسل البشرة في اليد وإن كثف الشعر خلافه ، وهو إن أمكن تعليله بشمول اسم اليد عرفاً لشعرها النابت عليها ، ولذا يجب غسله مع البشرة ، لكنّه غير خالٍ من الإشكال ؛ لصحّة الرواية وظهورها بل صراحتها ، بل لا يبعد في النظر العمل بعمومها حتّى يجيء ما يحكم عليها ، كالعمل بما يظهر منها من أنّ بدليّة الشعر في مقام يكون كذلك بدليّة حتميّة لا رخصة ، فلا يجزي حينئذٍ غسل البشرة دونه ، وقوله (عليه السلام) : « ليس عليهم » وإن كان ظاهراً في إرادة الرخصة ، لكنّ الموجود في رواية الشيخ أنّه « ليس للعباد أن يطلبوه » .

على أنّه بعد أن دلّت الرواية على سقوط الوجوب المستفاد من الأمر الأوّل يحتاج إلى دليل آخر دالّ على الاجتزاء به ، ودعوى استفادته من الأمر الأوّل محلّ نظر ، فالموافق للاحتياط الواجب المراعاة في نحو المقام غسل الشعر ؛ للقطع بالاجتزاء به دون غيره .

وقال الشهيد في الدروس : « يستحبّ التخليل وإن كشف الشعر » (٢) ، ولم أعرّله على دليل يقتضيه ، بل قد يظهر من ملاحظة الأدلّة خلافه ، نعم قد يتّجه ذلك في الحقيفة خروجاً عن شبهة الخلاف .

(١) كالشاهد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٥ ، والدروس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

(٢) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

وحيث اشتملت الرواية على العموم اللغوي التي يتساوى جميع الأفراد بالنسبة إليه ، لم يختلف الحال في الموافق للغالب وعدمه ، فالأغَمّ مثلاً إن كان كثيف الشعر اجتزى بغسله ، وفي الخفيف ما تقدم .

﴿و﴾ كذا ﴿لونبت للمرأة لحية لم يجب تحليلها﴾ قطعاً مع الكثافة ، وفي الخفيفة ما تقدم ، وإن ظهر من بعضهم ^(١) دعوى الإجماع هنا على عدم وجوب التخليل مطلقاً .

لكن فيه : أنَّ المسألة من وادٍ واحد ، بل هي أولى بوجوب التخليل ولو مع الكثافة ، حملاً لدليل الشعر على الغالب المتعارف ، كما ينقل عن بعض العامة ^(٢) وإن كان ضعيفاً ؛ لما عرفت من العموم اللغوي فيه ، ولذا كان الظاهر انعقاد الإجماع من أصحابنا على عدم وجوب التخليل في الكثيفة ، وأما الخفيفة فكسابقها من لحية الرجل ، وقد عرفت أنَّ المختار عدم الوجوب هناك ، فلم يجب هنا . ﴿وكفى إفاضة الماء على ظاهرها﴾ كما يكفي ذلك في الرجل .

﴿الفرض الثالث﴾

من فروض الوضوء ﴿غسل اليدين﴾ كتاباً ^(٣) وستة ^(٤) وإجماعاً بين

(١) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٧ .

(٢) المجموع : ج ١ ص ٣٧٦ ، تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٥٨ .

(٣) كما في قوله تعالى : « يا أيها الذي آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ... » سورة المائدة : الآية ٦ .

(٤) كالحبر الذي رواه الكليني عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، وأبو داود جميعاً ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن داود بن فرق ، قال : « ... وما حده - أي الوضوء - ؟ »

المسلمين^(١).

﴿والواجب غسل الذراعين والمرفقين﴾ أصالةً، كما هو ظاهر التهذيب^(٢) والخلاف^(٣) والمعتبر^(٤) والنافع^(٥) والمنتهى^(٦) والقواعد^(٧) وصريح جامع المقاصد^(٨) مرجحاً له بشهرته بين العلماء، ومحمّل الإرشاد^(٩) والتحرير^(١٠)، بل لعلّه الظاهر ممّن عبّر بوجوب الغسل من المرافق، كإشارة السبق^(١١) والجمال^(١٢) والدروس^(١٣) واللمعة^(١٤)؛ لدخول

قال : تغسل وجهك ويدك وتمسح رأسك ورجليك .» .

الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزي للوضوء ج ٣ ص ٢١ ، وسائل الشيعة : انظر

باب ١٥ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٧١ .

(١) ممن قال بذلك : ابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ ، وابن سعيد في

الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / افعال

الوضوء ج ١ ص ١٠ ، والشهيد في الذكري : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٥ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ج ١ ص ٥٦-٥٧ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٦ ج ١ ص ٧٨ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٣ .

(٥) المختصر النافع : الطهارة / في الوضوء ص ٦ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٨ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٥ .

(٩) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(١٠) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(١١) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

(١٢) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

(١٣) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

(١٤) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

ابتداء الغاية فيها ، كما يظهر من الاستدلال على الدخول بما تضمن الغسل من المرفق .

بل يرشد إليه قول الفاضل في القواعد : « الثالث : غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع ، فإن نكس أو لم يدخل المرفق بطل »^(١) ؛ إذ تفرعه على كلامه الأول كالصريح فيما ذكرنا .

وفي كشف اللثام في شرح العبارة : « إجماعاً في الثاني ممّا عدا زفر وداود وبعض المالكية »^(٢) انتهى . وإذ قد عرفت ظهورها في إرادة الأصلي كان الإجماع عليها .

وفي الخلاف : « إنّ غسل المرفقين واجب مع اليدين ، وبه قال جميع الفقهاء إلّا زفر - إلى أن قال - : وقد ثبت عن الأئمة (عليهم السلام) أنّ (إلى) في الآية بمعنى (مع) »^(٣) .

وفي المعتبر : « ويجب غسل اليدين مع المرفقين - إلى أن قال - : وعليه الإجماع خلا زفر ومن لا عبرة بخلافه »^(٤) .

وفي المنتهى : « ويجب غسل اليدين بالإجماع والنص ، وأكثر أهل العلم على وجوب إدخال المرفقين »^(٥) .

وفي جامع المقاصد : « إنّ ذكر المرتضى وجماعة من الموثوق بهم أنّ (إلى) هنا بمعنى (مع) »^(٦) .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٦ ج ١ ص ٧٨ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٣ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٨ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٥ .

وعن جامع الجوامع : « إِنَّ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ ذَهَبُوا إِلَى وَجوب غسلهما ، وهو مذهب أهل البيت (عليهم السلام) » (١) انتهى .

بل قد يؤيد ذلك - أي إرادة الوجوب الأصلي - جعلهم (إلى) في الآية بمعنى « مع » ، كما في التهذيب (٢) والمعتبر (٣) والمنتهى (٤) وغيرها (٥) عند التعرّض للردّ على العامة ، والتزام دخول الغاية في المغنيّ إمّا مطلقاً أو في خصوص المقام حيث لا مفصل محسوس ، ومن العجيب جعل الآخر في التنقيح (٦) قولاً بالوجوب المقدمي ، كما أنّه قد يؤيده أيضاً أنّهم بصدد بيان الواجب الأصلي لا المقدمي ، سيّما وليس من عاداتهم التعرّض لمثل ذلك . فما وقع من جملة من المتأخرين كالمقداد (٧) والمحقق الثاني (٨) أنّ الإجماع منعقد على وجوب غسل المرافق مع الذراعين ، لكنّه هل هو أصلي أو من باب المقدّمة ؟ « فأدخلنا الإجمال في عبارات الأصحاب ، في غير محلّه ، وإن تبعه عليهما (٩) بعض من تأخّر عنها (١٠) ، بل ربّما ظهر من صاحب

(١) جوامع الجامع : ذيل آية ٦ من المائدة ص ١٠٥ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ج ١ ص ٥٦-٥٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٣ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٥٨ .

(٥) كالانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ١٧ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء

ص ٨٥ ، وروض الجنان : الطهارة / أسباب الوضوء ص ٣٢ .

(٦) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٠ .

(٧) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٧٩-٧٠ .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٢١٥ .

(٩) الصحيح : تبعها عليه .

(١٠) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠٨ ، والبحراني في

المدارك^(١) اختيار المقدمي ناقلاً له عن العلامة في المنتهى ، ولم أجده فيه ، بل الموجود خلافه^(٢) ، كما يظهر للمتصفح لكلامه فيه ، ومنه أنه جعل غسل شيء من العضد مقدمة لإدخال المرفق ، كما ذكر ذلك فيما لو انقطعت يده من المرفق .

والحاصل : أن التأمل في كلمات القوم يشرف الفقيه على القطع بأن مرادهم به الوجوب الأصلي ، فبدل عليه حينئذٍ بعد ما سمعت من الإجماعات وغيرها- ظواهر الوضوءات البيانية ، ففي بعضها : « ... وضع الماء على المرفق ... »^(٣) ، وفي آخر^(٤) الغسل من المرفق ، وهي وإن كانت أعم من المقدمي والأصلي لكتبتها ظاهرة في الأخير ، وما تقدم سابقاً من المناقشة في دلالتها على الوجوب قد عرفت الجواب عنه ، واشتمال بعضها على لفظ « الذراع » لا ينافي دخول المرفق معه .

وقد يظهر الوجوب أيضاً من خبر ابن عروة التيمي ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله تعالى : (فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) ، فقلت : هكذا ؟ ومسحت من ظهر كفّي إلى المرفق ، فقال : ليس هكذا تنزِيلها ، إنما هي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق ، ثم

الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل اليدين في الوضوء ج ١ ص ٢٤٢ .

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

(٣) الكافي : باب صفة الوضوء ج ٤ ص ٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ج ٢

ج ١ ص ٢٧٢ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ج ٧ ص ٥٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٢ ج ١

ج ١ ص ٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ج ١١ ص ٢٧٥ .

أمرّيده من مرفقه إلى أصابعه»^(١) بناءً على أنّ ابتداء الغاية داخل فيها ليس كالغاية ، ولذا نقل عمن أنكر هناك وافق هنا .

لكنّه منافٍ لجعل «إلى» بمعنى «مع» في غيره كما تقدّم ، مع أنّه قد يقال : المراد بالتزليل التأويل ، كما يقال : يمكن تزيله على كذا ، فيكون مقصوده إرادة عدم الغسل منكوساً ، أو أنّ «إلى» هنا بالمعنيين ، أو يراد بكونها بمعنى «مع» دخول المرفق ، فلا ينافي جعلها بمعنى «من» .

كما أنّه لا ينافيه ما في بعض الأخبار من جعل «إلى» غاية للمغسول لا للغسل ، إمّا للقول بأنّ الغاية داخلة مطلقاً ، أو في خصوص المقام حيث لا مفصل محسوس ، أو للحكم بالدخول هنا خاصّة لما سمعت من الإجماعات وغيرها ، هذا .

وقد يستدلّ على المطلوب أيضاً بخبر عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) : «سألته عن رجل قطعت يده من المرفق ، كيف يتوضّأ؟ قال : يغسل ما بقي من عضده»^(٢) .

لكنّه موقوف على بيان معنى المرفق ، فنقول : إنّهُ مجمع عظمي الذراع والعضد كما عن التذكرة^(٣) ، وعن الصحاح^(٤) والقاموس^(٥) : «إنّه موصل الذراع في العضد» ، وفي الحقائق : «المرفق - كمنبر ومجلس -

(١) الكافي : باب حد الوجه الذي يغسل ح ٥ ج ٣ ص ٢٨ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٨ ج ١ ص ٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٨٥ .

(٢) الكافي : باب حد الوجه الذي يغسل ح ٩ ج ٣ ص ٢٩ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ١٦ ج ١ ص ٣٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٩ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٣٧ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٧ .

(٤) الصحاح : ج ٤ ص ١٤٨٢ مادة (رفق) .

(٥) القاموس المحيط : ج ٣ ص ٢٣٦ مادة (رفق) .

المفصل ، وهو عبارة عن رأس عظمي الذراع والعضد كما هو المشهور ، أو مجمع عظمي الذراع والعضد ، فعلى هذا شيء منه داخل في العضد وشيء داخل في الذراع» (١) انتهى . وربما ظهر من بعضهم (٢) أنه نفس المفصل .

وبالجملة : هل هو طرف الساعد ، أو أنه طرفا الساعد والعضد ؟ يظهر من بعض الأول (٣) ، ومن آخر الثاني (٤) ، وعليه يمكن الاستدلال بالرواية على إرادة وجوب غسل ما بقي من طرف العضد ؛ لكونه من المرفق ، ويكون قوله في السؤال : « قطعت من المرفق » إرادة بعض المرفق .

ولعلّه على هذا يحمل استدلاله في جامع المقاصد على الدخول الأصلي بقول الكاظم (عليه السلام) في مقطوع اليد من المرفق : « يغسل ما بقي » ، قال : « فإنّ غسله لو وجب مقدّمةً لغسل اليد يسقط بسقوطه » (٥) . قلت : لكن لم أعرّ إلا على هذه الرواية ، وهي مشتملة على قوله : « ما بقي من عضده » ، فلم يبق احتمال أن يكون القطع من المرفق على معنى إرادة بقاء المرفق ، وكأنّ ما ذكرناه أولى من حمل الرواية على استحباب غسل العضد كما ستسمعه ، ولعلّه للبناء على كون المرفق طرف الساعد فقط ، أو يراد بقوله في السؤال : « قطعت من المرفق » أي تمامه ، وهو لا يحصل إلّا بقطع الطرفين معاً فيكون المراد بقوله (عليه السلام) : « ما بقي من عضده » بعد قطع طرفه الذي تمام المرفق ، فتأمل .

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل اليدين في الوضوء ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٣ .

(٣) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

(٤) كالشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٥ .

﴿و﴾ يجب ﴿الابتداء من المرفق﴾ وإدخاله ، والانتهاه إلى الأصابع ، فالمراد حينئذٍ وجوب البدأة بالأعلى على حسب ما ذكرناه في الوجه .

﴿ولو غسل منكوساً لم يجز﴾ كما هو صريح الجمل (١) والمعتبر (٢) والنافع (٣) والمنتهى (٤) والتحرير (٥) والقواعد (٦) والإرشاد (٧) والمختلف (٨) والدروس (٩) وجامع المقاصد (١٠) وكشف اللثام (١١) وظاهر الإشارة (١٢) واللمعة (١٣) وغيرها (١٤) ، بل في التنقيح (١٥) وكشف اللثام (١٦) نسبته إلى الأكثر ، وحكاه في المختلف عن الشيخ وابني حمزة وأبي عقيل

(١) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ١٥٩ ، وليس صريحاً في ذلك بل هو ظاهر .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) المختصر النافع : الطهارة / في الوضوء ص ٦ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٧) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٨) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢١ .

(٩) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

(١٠) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٣ و ٢١٦ .

(١١) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

(١٢) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

(١٣) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(١٤) كحمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : الطهارة / في الاستنجاء ج ٣ ص ٢٤ .

(١٥) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٠ .

(١٦) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

وسلّار، وقال : «إنّه رواه ابن بابويه في كتابه» (١). خلافاً لابن إدريس في السرائر (٢) فحكم بالكراهة ، وعن المرتضى (٣) في أحد قوليّه ، فحكم باستحباب البدأة من المرفق .

والأصحّ الأول ؛ لكثير ممّا تقدّم في الوجه ، بل هنا أولى ؛ لظهور كثير من الوضوءات البيانيّة فيه ، ففي بعضها : «إنّه (صلى الله عليه وآله) أفرغه على ذراعيه من المرفق إلى الكفّ لا يردّها إلى المرفق» (٤) ، بل خبر عليّ بن يقطين (٥) المشهور المشتمل على المعجزة كاد يكون صريحاً في ذلك ، بل هو صريح ، بل قد سمعت ما في خبر ابن عروة التيمي (٦) من التصريح بذلك وأنّ الآية تنزيلها واغسلوا أيديكم من المرافق ، بل قال في السرائر : «إنّه جاء فيه بلفظ الحظر» (٧) وإنّ حمله على الكراهة زاعماً أنّ الحكم إذا كان شديد الكراهة يجيء بلفظ الحظر .

لكنّك خير أنّه لا يرتكب من دون مقتض ، والأصل والآية لا يصلحان لذلك ، أمّا الأول فلانقطاعه ، وأمّا الآية فإن جعل الغاية فيها للغسل كان مقتضاها إيجاب النكس ، وهو باطل بالإجماع ، وإن جعلت للمغسول فغايتها الإطلاق الذي يحكم عليه المقيّد ، وكذا إن جعلت بمعنى «مع» ، بل تكون دليلاً لنا إن جعلت بمعنى «من» ، ولا عبرة بما ينقل

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢١ .

(٢) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٩ .

(٣) الانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ١٦ .

(٤) تقدم في ص ٢٦٨ س ١١ .

(٥) راجع هامش (٣) من ص ٢٦٦ .

(٦) المتقدم في ص ٢٨٧ س ١٢ .

(٧) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٩ .

من الإجماع في المقام بعد تبين خطائه بمصير الأكثر إلى خلافه . وتقدم لك في الوجه من الكلام ما له نفع تام في المقام فلا نعيده ، فلاحظ وتأمل .

﴿و﴾ لا خلاف بل ولا إشكال في أنه ﴿يجب البدأة باليمن﴾ بل الإجماع بقسميه^(١) عليه، مضافاً إلى ظاهر النصوص كما ستعرف إن شاء الله .
﴿ومن قطع بعض يديه﴾ من دون المرفق ﴿غسل ما بقي من المرفق﴾ وما معه وجوباً إجماعاً منقولاً في كشف اللثام^(٢) ، وهو قول أهل العلم على ما في المنتهى^(٣) ، قلت : وكأنه لا خلاف فيه .

ويدلّ عليه -مضافاً إلى ذلك ، وإلى الاستصحاب ، وعدم سقوط المسور بالمعسور- خبر رفاة عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « سألته عن الأقطع ، فقال : يغسل ما قطع منه »^(٤) .

والحسن بإبراهيم عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : « سألته عن الأقطع اليد والرجل ، قال : يغسلهما »^(٥) .

وخبر رفاة عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « سألته عن الأقطع

(١) ممن نقل الاجماع : الفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ ،
ومن قال بذلك ابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦ ، والعلامة في
القواعد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / ما يجب في
الوضوء ص ٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

(٤) الكافي : باب حدّ الوجه الذي يغسل ح ٨ ج ٣ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٩ من ابواب
الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٣٧ .

(٥) الكافي : باب حد الوجه الذي يغسل ح ٧ ج ٣ ص ٢٩ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٦
ح ١٥ ج ١ ص ٣٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٩ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٣٧ .

اليدين والرجل كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ذلك المكان الذي قطع منه «(١)».

والمناقشة في دلالة هذه الأخبار بإعادة غسل محل القطع ضعيفة سيما بعد فهم الأصحاب، كالمناقشة في جريان الاستصحاب هنا بكون المكلف به إنمّا هو غسل المجموع من حيث المجموع، وكان البعض مقدّمة لتحصيل الجملة، وبعد تعذر الكلّ لم يبق مجال للاستصحاب، وفي قوله (عليه السلام): «لا يسقط الميسور بالمعسور»^(٢) بأنّه لا يجري في ذي الأجزاء، نعم هو جارٍ في ذي الجزئيات.

وذلك لكون اليد مراداً بها خصوص المرفق إلى رؤوس الأصابع مجاز^(٣)، فليس من مسمّى الاسم حتّى يتوجّه فيه الإشكال، واحتمال إرادة اشتراط المجموعة لا يقدر في جريان الاستصحاب، نعم قد يتّجه ذلك في مسمّى الاسم كالوجه مثلاً؛ للمنع من عدم جريان قوله (عليه السلام): «لا يسقط الميسور بالمعسور»، سيما في خصوص المقام لمكان فتوى الأصحاب.

وأما من قطعت يده من فوق المرفق سقط الغسل إجماعاً على ما في المنتهى^(٤) وكشف اللثام^(٥)؛ لسقوط الفرض بسقوط محله، ولا دليل على

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٦ ح ٨ ج ١ ص ٣٥٩، وسائل الشيعة: باب ٤٩ من أبواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣٣٧.

(٢) عوالي اللآلي: الخاتمة ح ٢٠٥ ج ٤ ص ٥٨.

(٣) الصحيح: مجازاً.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ أفعال الوضوء ج ١ ص ٥٩.

(٥) كشف اللثام: الطهارة/ أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٨.

البديّة ، وما في صحيح عليّ بن جعفر المتقدّم سابقاً (١) ومثله غيره ، من الأمر بغسل ما بقي من العضد بعد السؤال عن القطع من المرفق قد عرفت وجهه فيما تقدّم .

وفي المنتهى بعد ذكر الصحيح : « إنّه مخالف للإجماع ، فإنّ أحداً لم يوجب غسل العضد ، فيحمل على الاستحباب » (٢) ، ومثله في الحكم بالاستحباب عن نهاية الأحكام (٣) والذكرى (٤) ، وقد عرفت أنّ ما ذكرناه سابقاً أولى ، وهو إرادة غسل طرف العضد بناءً على أنّ المرفق مجموع العظمين ، ويحمل قوله : « قطعت من المرفق » على إرادة المفصل ، فتأمل . ويحتمل تقديم ما ذكره ؛ ترجيحاً لمجازة الندب على غيره ، سيما بعد ظهور قوله (عليه السلام) : « ما بقي من عضده » في تمامه .

وكأنّ عبارة المصنّف وما ماثلها كالتهذيب (٥) والمعتبر (٦) ظاهرة في إرادة بقاء المرفق وحده أو معه شيء من الذراع ، فيحمل قولهم : « ومن قطعت من المرفق » على إرادة دخول المرفق في القطع ، بل ينبغي القطع به من نحو قول المصنّف بعد ما مرّ : ﴿ فَإِنْ قُطِعَتْ مِنْ الْمَرْفَقِ سَقَطَ فَرَضُ غَسْلِهَا ﴾ نعم قد يظهر من المنتهى (٧) أنّ المرفق لا يدخل فيه طرف العضد ، ويظهر

(١) في ص ٢٨٨ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٣٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٥ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٦) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٤ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

من غيره^(١) خلافه ، وإلا فاحتمال إرادتهم بقاء المرفق وإنما سقط الغسل عنه لكون وجوبه من المقدمة بعيد ، بل باطل لما عرفت ، مع أنّ كلام المصنف هنا بل والمعتبر والعلامة في التحرير كالصريح في إرادة الأول .

قال في الأخير : « ولوقطع بعض يديه وجب غسل الباقي من المرفق ، ولوقطعت من المرفق سقط فرض غسلها » ؛ إذ الحكم بإيجاب غسل المرفق أولاً قرينة على دخوله في القطع ثانياً ، أللهم إلا أن يجعل « من » الأولى ابتدائية ، لكنه بعيد .

وما نقله في كشف اللثام^(٢) وغيره^(٣) عن المنتهى من سقوط الغسل للوجوب المقدمي لم أتحمّقه ، بل قال في المقام : « لو انقطعت يده من المرفق سقط غسلها ؛ لفوات محلّ الغسل ، وللشافعي في غسل العظم الباقي وهو طرف العضد وجهان ، أصحهما عنده الوجوب ؛ لأنّ غسل العظمين المتلاقيين من العضد والمرفق واجب ، فإذا زال أحدهما غسل الآخر ، ونحن نقول : إنّما وجب غسل طرف العضد توصلاً إلى غسل المرفق ، ومع سقوط الأصل انتفى الوجوب »^(٤) انتهى .

ولا دلالة فيه على ما نقلوه عنه ، بل كلامه سابقاً كما هنا كاد يكون صريحاً في كون غسل المرفق واجب أصلي^(٥) ، نعم هو ظاهر في أنّ المرفق عنده طرف الساعد .

(١) كمسالك الافهام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

(٣) كمدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٦ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

(٥) الصحيح : واجباً أصلياً .

وعلى كلّ حال فلا ينبغي الإشكال في سقوط غسل الزائد عن المرفق بعد قطعه لما عرفت ، بل لا أجد فيه خلافاً إلا ما حكاه في المختلف عن ابن الجنيد ، أنه قال : « إذا قطعت يده من مرفقه غسل ما بقي من عضده - إلى أن قال :- الحقّ عندي الاستحباب ، والظاهر أنّ ابن الجنيد أراد » (١) انتهى .

قلت : لا يبعد إرادته الوجوب ، عملاً بظاهر الصحيح وغيره ، وبإطلاق الأخبار المتقدمة ، لكنّ الأقوى خلافه ؛ لما عرفت من الأصل والإجماع المنقول ، بل يمكن دعوى تحصيله ، ولعلّ ابن الجنيد يريد طرف العضد ، بناءً منه على أنّه من المرفق كما ذكرناه سابقاً .

والحاصل : أنّه لا إشكال في وجوب غسل المرفق لوبقي وحده ، بناءً على المختار من كون وجوبه أصلياً . أمّا لو لم يبق منه شيء ، فهل يستحبّ غسل العضد تماماً ، أو يجب ، أو يستحبّ غسل مخصوص محلّ القطع أو مسحه ؟ وجوه ، وبعضها أقوال ، وقد عرفت أنّ القول بالاستحباب في تمام العضد لا يخلو من وجه ؛ لظاهر الصحيح المتقدّم ، إلا أنّ الأقوى حمله على ما تقدّم ، فتأمل جيّداً .

﴿ ولو كان له ذراعان دون المرفق أو أصابع زائدة أو لحم نابت ﴾ أو غير ذلك ﴿ وجب غسل الجميع ﴾ بلا خلاف أجده في ذلك ، بل في شرح الدروس : « الإجماع عليه على الظاهر » (٢) ، وفي المدارك : « لا ريب في وجوب غسل ما دون المرفق كلّّه وإن لم تتميز الزيادة » (٣) ،

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٣ .

(٢) مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٠٩ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٦ .

وبه صرح في المعتبر^(١) والإرشاد^(٢) والتحرير^(٣) والمنتهى^(٤) والمختلف^(٥) والقواعد^(٦) والدروس^(٧) وظاهر جامع المقاصد^(٨) وغيرها^(٩) وعن المبسوط^(١٠)، على اختلاف في الأمثلة غير قادح، ومنه يعلم حكم جميع ذلك لو كان في الوجه.

وقد يستدل عليه بأنه من جملة أجزاء ما يجب غسله أو كالأجزاء، فأشبهه الثألول، وبالأمر بالغسل من المرفق إلى رؤوس الأصابع ولم يستثن شيئاً، وبصدق اسم اليد عرفاً على مجموع ذلك، وبأنه بدل عن المحل النابت فيه، وبأن ما علاه جلد محلّ الفرض، ونحو ذلك مع مراعاة الاحتياط.

لكنه لا يخفى عليك ما في الجميع بالنسبة إلى بعض أفراد الدعوى. **﴿ولو كان﴾ شيء من ذلك ﴿فوق المرفق لم يجب غسله﴾ قطعاً؛** لأصالة البراءة مع الخروج عن محلّ الفرض، ولا إشكال فيه كما في المدارك^(١١)، وهو خيرة ما سمعت من الكتب المتقدمة صريحاً في

(١) المعتبر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٤.

(٢) إرشاد الأذهان: الطهارة / أسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣.

(٣) تحرير الأحكام: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ١٠.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٥٩.

(٥) مختلف الشيعة: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٣.

(٦) قواعد الأحكام: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ١٠.

(٧) الدروس الشرعية: الطهارة / ما يجب الوضوء ص ٤.

(٨) جامع المقاصد: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٢١٦.

(٩) كالموجز (ضمن الرسائل العشر): الطهارة / في الوضوء ص ٤١، والبيان: الطهارة / في

الوضوء ص ٩، وكشف اللثام: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٨.

(١٠) المبسوط: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١.

(١١) مدارك الأحكام: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٦.

بعض^(١) وظهوراً في آخر^(٢) .

ومقتضى الإطلاق كما صرح به بعضهم^(٣) عدم الفرق بين كونها محاذية لمحَلِّ الفرض وعدمه ، خلافاً لما نقل عن الشافعي^(٤) من إيجاب غسل المحاذي ، وهو ضعيف ، كما أنَّ قضية الإطلاق الأول وجوب غسل ما كان في محلِّ الفرض وإن تدلَّى على غيره أو طال حتَّى زاد على المحلِّ . ولا ينافي ذلك ما ذكره العلامة (رحمه الله) في التحرير^(٥) والمنتهى^(٦) من أنَّه « لو انقلعت جلدة من غير محلِّ الفرض حتَّى تدلَّت في محلِّ الفرض وجب غسلها ، وبالعكس لا يجب » نافياً للخلاف في الثاني في المنتهى ؛ لأنَّ الظاهر أنَّ مراده بالانقلاع انقلاعاً ممتدّاً بحيث انكشط بعض ما في المحلِّ معها ، أو ما في الخارج بمعنى أنَّه لم يبق أصلها في محلِّ الفرض . أو في غيره ، بخلاف ما نحن فيه .

لكنه في كشف اللثام قال : « لو لم يخرج بالانكشاف عن المحلِّ ، ولكن

(١) كالمعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٤ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ ، والمبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٢) كإرشاد الأذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ ، والدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

(٣) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ ، والتحرير : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

(٤) المجموع : ج ١ ص ٣٨٨ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

تدلّت في غيره ، وجب غسل ما بقي منها في المحلّ قطعاً ، وفي الخارج المتدليّ وجهان ، من الخروج ، ومن الاتحاد كالظفر الطويل «^(١) ، فيحتمل أن يجيء مثله في المقام في الصورة الأولى ، وهي ما خرج بعض اللحم النابت فيما دون المرفق حتّى تدلّى في غير المحلّ ، لكنّ الأقوى وجوب غسل الجميع كما هو مقتضى الإطلاق ، والأمر سهل .

ثم إنّ مقتضى عبارة المصنّف وما ماثلها^(٢) عدم الوجوب لو نبت شيء من الأشياء المتقدّمة من المرفق ، والأقوى الوجوب ؛ لما عرفت من عدم الفرق بينه وبين ما دونه ، وما يقال : إنّ العمدة ظهور الإجماع هناك ، وهو مفقود في المقام ، فيه : أنّ التأمل في كلامهم سيّما ما ذكروه من الأدلّة يقضي بالتساوي بينهما .

ولو كان له يد زائدة وجب غسلها^(٣) سواء كانت دون المرفق أو فوقه أو فيه كما صرّح به في المختلف^(٤) ، بل كاد يكون صريح الإرشاد^(٥) أيضاً ، كما عن التلخيص^(٥) ومحمّل التذكرة^(٦) .

ويظهر من آخرين إيجاب غسل اليد إن كانت دون المرفق ، أو اشتبهت بالأصليّة للتساوي في البطش والمقدار ونحو ذلك ، أمّا إذا علم زيادتها

(١) كشف اللثام : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

(٢) كعبارة إرشاد الأذهان : الطهارة / أسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ ، وقواعد الأحكام :

الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ١٠ ، والدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء

ص ٤ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٣ .

(٤) إرشاد الأذهان : الطهارة / أسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٥) تلخيص المرام : الطهارة / في الوضوء ص ١٨ (مخطوط) .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٧ .

وكانت فوق المرفق سقط غسلها ، واختاره في القواعد^(١) والتحرير^(٢) والمنتهى^(٣) والدروس^(٤) وظاهر جامع المقاصد^(٥) .

وأطلق في المعتبر^(٦) كما عن المبسوط^(٧) عدم وجوب غسل اليد فوق المرفق ، ويمكن إرادتهما المتميزة ؛ لإطلاق اسم الزيادة عليها في المعتبر ، مع احتمال أن يريد بها الزيادة في أصل الخلطة .

حجة الأول : - مضافاً إلى موافقته للاحتياط - صدق اسم اليد ، بدليل تقسيمها إلى الأصلية والزائدة ، فيشمّلها قوله تعالى : « فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ »^(٨) ، وبالأولى إذا لم تكن متميزة ، ومقتضاه الوجوب الأصلي لا المقدمي .

حجة الثاني : الأصل بعد انصراف إطلاق ما دلّ على وجوب غسل اليد إلى المتعارف المعهود ، لكنّه يجب غسلها معاً عند الاشتباه للمقدمة ، أمّا مع عدمه فيقتصر على الأصلية ، والمناقشة فيه بأن مقتضى ذلك عدم وجوب غسل اليد الزائدة إذا كانت تحت المرفق ، مدفوعة بما سمعت من كونها كالجُزء من المحلّ ، ولظهور الإجماع المدعى في ذلك المقام المؤيد بعدم العثور على مخالف فيه .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

(٤) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٦ .

(٦) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٤ .

(٧) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٨) سورة المائدة : الآية ٦ .

وربما استدللّ لهم بصدق اسم اليد مع الاشتباه ، فيكون مشمولاً لما دلّ على وجوب غسل اليد ، بخلاف ما إذا كانت معلومة الزيادة . لكن لا يخفى عليك أنّ مقتضى الدليل الأول الوجوب المقدمي ، والثاني الاصالي .

قلت : لا ينبغي الإشكال في صدق اسم اليد حقيقةً على المشتبهة بالأصلية ، بل وعلى بعض أفراد المعلومة الزيادة ، كما إذا كان لها مرفق مثلاً ومساوية للأصلية في المقدار إلاّ أنّها أضعف بطشاً مثلاً ، على ما جعلوه معياراً لمعرفة الزيادة من الأصلية ، وكأنّ مرادهم بالزيادة بالنسبة للمشتبهة بالأصلية الزيادة في أصل خلقة الغالب في أفراد الانسان ، وإلاّ فهما متساويان بالنسبة إلى هذا البدن ، غاية أنّه موضوع جديد فرد نادر ليس على قياس غالب أفراد الانسان .

فحينئذٍ إمّا أن يقال : إنّ موضوع جديد لم يكن مشمولاً للخطابات ، فيحتاج في كيفية وضوئه إلى دليل آخر ، والمتيقّن من حصول طهارته غسل اليدين معاً ، ولعلّ مرادهم بالمقدمة هذا المعنى ، لا المقدمة بمعنى أنّه مكلف بغسل يد واحدة لكنّه لم يعرفها فيجب غسلها مقدّمة لتحصيلها ، إذ قد لا يكون في الواقع امتياز لأحد اليدين على الأخرى ، لكن ينافيه قولهم : « أو مشتبهة بالأصلية » .

هذا إذا جعلنا لفظ « كُم » الذي أضيفت إليه الأيدي غير متناول له . أمّا لو قلنا بشموله له ، فإمّا أن نقول : لفظ « الأيدي » وإن كان متناولاً لذلك حقيقةً ، لكنّه لمّا كان الغالب في الأفراد تشية اليد لا تثليثها ولا تريعها ، وأنّ جمع الأيدي باعتبار أفراد المكلفين ، وإلاّ فالمراد غسل اليدين كما تضمّنه السّنة ، فحينئذٍ ينبغي أن نقول : إنّ من باب المطلق

لا الجمل ، فله أن يغسل اليدين ويترك أحدهما لصدق غسل اليدين ، فلا يجب غسل الجميع حينئذٍ ، وإما أن نقول : إنّ المراد الجمعية مطلقاً ، فالتّجه حينئذٍ وجوب غسلها معاً أصالة لا مقدّمة .

والذي يقوى في النظر أنّ اليد إن كانت معلومة الزيادة بوجه من الوجوه التي يعرف بها ذلك ، على معنى معرفة اليد التي هي على أصل خلقه غالب أفراد الانسان من غيرها ، كأن تكون مثلاً تلك نابتة في العضد صغيرة ليست لها تلك القوة ، بحيث يعلم أنّ الأخرى هي الموافقة لأصل الخلقة ، فالظاهر حينئذٍ عدم وجوب غسل الزائدة ؛ لانصراف تلك الإطلاقات إلى المتعارف في خلقة الانسان ، وصدق اليد عليها حقيقة لا ينافي ذلك ، وإيجاب غسلها إذا كانت تحت المرفق ليس لذلك ، بل هي كاللحم الزائد .

أما إذا لم يعلم زيادتها على ذلك النحو ، بأن يكون قد خلق الله تعالى له كتفين متساويين ، كلّ منهما له عضد مستقلّ ومرفق وذراع وكف ، فالظاهر حينئذٍ وجوب غسل الجميع ؛ لتناول إطلاق الأدلّة ، وتشية اليد في بعضها لا ينافي ذلك ؛ لجريانها مجرى الغالب ، أو للمقدّمة لحصول الطهارة ؛ لعدم العلم بكيفية تكليفه .

وأما ما يظهر من كلمات الأصحاب من المقدّمة لليد الأصلية فالظاهر خلافه ؛ لمنع الحصر بالزائدة والمشتبهة ، بل الحكم بأصالتها معاً متّجه . وتظهر الثمرة في كثير من المواضع ، منها : أنّه بناءً على ظاهر كلام الأصحاب ينبغي إيجاب المسح بها معاً مقدّمةً للمسح بالأصلية ، بخلافه على ما قلنا ، بل يكفي بالمسح بأحدهما ، وقد عرفت أنّ احتمال وجوب غسل أحدهما لا يخلو من وجه ، لكنّ الأقوى ما ذكرنا ، وطريق الاحتياط

غير خفيّ ، هذا .

ويجري في اليد النابتة بالمرفق مع العلم بزيادتها ما يجري في غيرها من الأمور الزائدة ، والظاهر الوجوب ، وكأنّ التقيد في كلام الأصحاب بما دون المرفق لكونه أوضح في المثال للمسألة .

قال في المدارك : « إذا لم يكن اليد الزائدة لها مرفق لم يجب غسلها قطعاً »^(١) . ومراده خروجها عن أصل البحث في وجوب غسل الزائدة لو كانت فوق المرفق ، ولعلّ وجهه أنّ الشارع أمر بغسل اليد إلى المرفق ، وحيث لا مرفق يتعدّ امتثال المأمور به ، فيسقط التكليف ، وعليه حينئذٍ ينبغي أن يلتزم فيما لو خلقت للشخص يد واحدة ولا مرفق لها بسقوط غسلها ، أللهم إلّا أن يفرّق بالإجماع إن تحقّق .

وفيه منع ؛ إذ الظاهر بناءً على وجوب غسل اليد الزائدة وجوبه وإن لم يكن لها مرفق ؛ إذ التكليف بغسل اليد ليس مبنياً على الهيئة الاجتماعية ، كما ينبئ عنه إيجاب غسل الباقي من المقطوع وغيره ، وحينئذٍ فالظاهر التقدير بالنسبة لمن لا مرفق له على ذوي المرافق ، فتأمل .

﴿ الفرض الرابع ﴾

من فروض الوضوء ﴿ مسح الرأس ﴾ كتاباً^(٢) وستة^(٣) وإجماعاً بين المسلمين^(٤) .

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٧ .

(٢) كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ » سورة المائدة : الآية ٦ . (٣) راجع هامش (٤) من ص ٢٨٣ .

(٤) ممّن قال بذلك الشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب

﴿وَالْوَاجِبُ مِنْهُ مَا يَسْمَى مَسْحًا﴾ كما في الجمل والعقود^(١)
والسراثر^(٢) والنافع^(٣) والمعتبر^(٤) والتحرير^(٥) والقواعد^(٦) والمنتهى^(٧)
والإرشاد^(٨) واللمعة^(٩) والروضة^(١٠) وظاهر جامع المقاصد^(١١)
وغيرها^(١٢) وعن التبيان^(١٣) والمجمع^(١٤) وأحكام القرآن للراوندي^(١٥)
وروض الجنان^(١٦)، منسوبة في الأربعة الأخيرة إلى مذهب الأصحاب على
ما حكاه في كشف اللثام^(١٧)، وفي المدارك : «إنه المشهور بين

الوضوء ص ٣٦، والعلامة في القواعد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(١) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

(٢) السراثر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠١ .

(٣) المختصر النافع : الطهارة / في الوضوء ص ٦ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٤ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٠ .

(٨) ارشاد الازهان : الطهارة / أسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٩) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(١٠) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(١١) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٨ .

(١٢) كالجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦، ونهاية الاحكام : الطهارة / فروض

الوضوء ج ١ ص ٤٢، والبيان : الطهارة / في الوضوء ص ٩ .

(١٣) التبيان : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٣ ص ٤٥١ .

(١٤) مجمع البيان : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٣-٤ ص ١٦٤ .

(١٥) فقه القرآن : وجوب الطهارة وكيفية ج ١ ص ١٧ .

(١٦) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٣ .

(١٧) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

الأصحاب» (١).

وفي المختلف: «إنّ المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح الرأس والرجلين باصبع واحدة، واختاره الشيخ في أكثر كتبه وابن أبي عقيل وابن الجنيّد وسلّار وأبو الصلاح وابن البرّاج وابن إدريس» (٢) انتهى.

وفي كشف اللثام: «إنّه في المقنعة والتّهذيب والخلاف وجمل السيّد والغنية والمراسم والكافي والمهذّب وموضع آخر من أحكام الراوندي أنّ الأصل مقدار إصبع» (٣).

قلت: لعلّه لا نزاع بين الجميع؛ لأنّ المراد بالاصبع أقلّ ما يتحقّق به المسمّى على أن يراد بالاصبع مقدار عرضه لا طوله، كما يشعر به عبارة المقنعة، حيث قال: «ويجزّي الانسان في مسح رأسه أن يمسح من مقدّمه مقدار إصبع، يضعها عليه عرضاً مع الشعر إلى قصاصه» (٤)، وتحتلّ وجهاً آخر.

وربّما يشير إلى ذلك أيضاً ما في إشارة السبق (٥) والدروس (٦)؛ لقولها: «مسح الرأس بما يتحقّق به مسّاه، ولا يحصل بأقلّ من إصبع».

وقد يكون ذلك ظاهر الخلاف أيضاً؛ لأنّه قال: «ويجزّي مقدار إصبع واحدة» (٧)، واستدلّ عليه بإجماع الفرقة، ويقول أبي جعفر

(١) مدارك الأحكام: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠٧.

(٢) مختلف الشيعة: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٣.

(٣) كشف اللثام: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٩.

(٤) المقنعة: الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٨.

(٥) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): فروض الوضوء ص ١١٨.

(٦) الدروس الشرعية: الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤.

(٧) الخلاف: الطهارة / مسألة ٢٩ ج ١ ص ٨٢.

(عليه السلام) : «... إذا مسحت بشيء من رأسك فقد أجزأك» ^(١) .
ويرشد إليه أيضاً عدم ذكرهم ذلك مستقلاً ممّن عادته التعرّض لمثل ذلك ، ونقله في المختلف عمّن رأينا عبارته من الاجتزاء بالمسمّى كابن إدريس ، واستدلّاه في المنتهى ^(٢) على الاجتزاء بالمسمّى برواية الاصبع التي ستسمعها ، إلى غير ذلك من الأمارات الكثيرة الدالة على كون مرادهم المشهور الذي نقلناه أولاً .

لكن قد تأباه عبارة التهذيب ؛ لأنّه قال في الاستدلال على ما ذكره المفيد من الاجتزاء بالاصبع : « ويدلّ عليه آية المسح ، ومن مسح رأسه ورجليه باصبع واحدة فقد دخل تحت الاسم ويسمّى ماسحاً ، ولا يلزم على ذلك ما دون الاصبع ؛ لأنّا لو خّلينا والظاهر لقلنا بجواز ذلك ، لكن السّنة منعت منه » ^(٣) .

وكيف كان فلا ريب في أنّ ما ذكره المصنّف هو الأقوى ؛ للأصل ، ولإطلاق قوله تعالى : « وَأَمْسَحُوا برؤوسكم » ^(٤) مع تفسيرها بالصحيح ^(٥)

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٨٦ ج ١ ص ٩٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٥ ح ١ ج ١ ص ٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٩١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ذيل ح ٨٥ ج ١ ص ٨٩ .

(٤) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٥) كخبر زرارة الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، ومحمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) - إلى أن قال - : فقال : « وامسحوا برؤوسكم » فعرّفنا حين قال : « برؤوسكم » ان المسح ببعض الرأس لمكان الباء ... » .

الكافي : باب مسح الرأس ح ٤ ج ٣ ص ٣٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٧

أنَّ المراد بها بعض الرأس لمكان الباء ، وما ينقل عن سيبويه ^(١) من إنكار كون الباء للتبعيض لا يلتفت إليه ، مع أنَّه معارض بدعوى غيره ^(٢) ثبوتها في هذا المعنى وأنها حقيقة ، والمثبت مقدّم على النافي ، ويؤيده مجيئها في الشعر ^(٣) وغيره ^(٤) بهذا المعنى ، فليطلب من مظانّه .

ومثلها إطلاق كثير من الأخبار الآمرة بالمسح على مقدّم الرأس ، مع ظواهر كثير من الوضوءات البيانية في وجهه .

ولقول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر زرارة وبكير ابني أعين : « ... إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك » ^(٥) .

وما في مرسل حمّاد عن أحدهما (عليهما السلام) : « في الرجل يتوضأ وعليه العمامة ، قال : يرفع العمامة بقدر ما يدخل إصبعه ، فيمسح على مقدّم رأسه » ^(٦) ؛ لصدق إدخال الاصبع بما يتحقّق به مسمّى المسح ولو قدر أنملة من الرأس ، كما فهمه المفيد من رواية الاصبع بالنسبة للمرأة على ما ستسمع .

ج ١ ص ٦١ وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٩٠ .

(١) الكتاب : باب علة ما يكون عليه الكلم ج ١٢ ص ٣٦٥ .

(٢) حاشية الصبّان : حروف الجر ج ٢ ص ٢٢١ .

(٣) كما في قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهنّ نثيج

(٤) كما في قوله تعالى : « عينا يشرب بها عباد الله » سورة الانسان : الآية ٦ .

(٥) راجع هامش (١) من ص ٣٠٦ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ج ٨٧ ص ٩٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٤ ج ٣

ج ١ ص ٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٩٣ .

وفي الوسائل بعد أن نقل هذه الرواية عن الشيخ ذكر عن الكافي مسنداً إلى حمّاد عن الحسين قال: «قلت لأبي عبدالله (عليه السلام): رجل توضأ وهو معتمّ، فنقل عليه نزع العمامة لمكان البرد، فقال: ليدخل إصبعة»^(١). وفي المنتهى بعد أن ذكر الرواية الأولى قال: «وهذا الحديث وإن كان مرسلًا إلا أنّ الأصل يعضده، على أنّ ابن يعقوب رواه في كتابه عن حمّاد عن الحسين، ورواه السيّد المرتضى في الخلاف عن حمّاد عن أبي عبدالله (عليه السلام)»^(٢) انتهى.

وكيف كان، فالإرسال على تقديره غير قادح بعد ما سمعت من الانحياز بالشهرة والإجماع المنقول.

خلافًا لظاهر الصدوق في الفقيه، فإنّه قال: «حدّ مسح الرأس أن يمسح بثلاث أصابع مضمومة من مقدّم الرأس»^(٣).

وللمنقول عن النهاية فإنّه قال: «والمسح بالرأس لا يجوز أقلّ من ثلاثة أصابع مضمومة مع الاختيار، فإن خاف البرد من كشف الرأس أجزأه مقدار إصبع واحدة»^(٤).

وللمنقول عن أبي علي: «يجزي الرجل في المقدّم إصبع والمرأة ثلاث أصابع»^(٥).

(١) الكافي: باب مسح الرأس ج ٣ ص ٣٠، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من أبواب الوضوء ج ٢ ص ٢٩٣.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٠.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب حدّ الوضوء ج ١ ص ٤٥.

(٤) النهاية: الطهارة/ آداب الحدث ص ١٤.

(٥) نقله عنه الشهيد في الذكرى: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٨٥، والفاضل الهندلي في

وكأن جميع هذه الأقوال لظاهر قول أبي جعفر (عليه السلام) في الحسن كالصحيح : « المرأة يجزئها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ، ولا تلقي عنها خمارها »^(١) .

وخبر معمر بن عمر عنه (عليه السلام) أيضاً قال : « يجزئ من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع ، وكذلك الرجل »^(٢) .

وقد يستدل أيضاً بما دلّ على مسح المقدم من الأخبار؛ لظهورها في استيعابه ، خرج الزائد عن الثلاث بالإجماع ، فيبقى الباقي . وتعرف الجواب عنها عند البحث عن المقدم إن شاء الله تعالى .

ولظاهر لفظ الإجزاء في أقلّ الواجب ، وللجمع بين هاتين الروايتين ورواية الاصبع المشتملة على ذكر البرد ، فصل الشيخ بين الاختيار وغيره ، وابن الجنيد بين الرجل والمرأة .

لكنك خير أن مثل هاتين الروايتين - مع الطعن في سند الثانية ، وقلة العامل بهما ، بل الشيخ في النهاية لم يعرف أنه مذهب له ، ولذلك قال ابن إدريس : « أوردها إيراداً لا اعتقاداً »^(٣) ، مع احتمالها إرادة الندب ، فإنه يعبر عن ذلك بعدم الجواز ، واحتمال عبارة الفقيه أن ذلك حدّ الرأس ، بمعنى أنه متى مسح بأي جزء منه أجراً ، كما لعله يشعر به عبارة الهداية

كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

(١) الكافي : باب مسح الرأس ح ٥ ج ٣ ص ٣٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٤٤ ج ١ ص ٧٧ ، وسائل الشيعة باب ٢٤ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٩٣ .

(٢) الكافي : باب مسح الرأس ح ١ ج ٣ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٢٩٤ .

(٣) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٢ .

« أَنَّ حَدَّ الرَّأْسِ مِقْدَارُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مِنْ مَقْدَمِهِ »^(١) ، وتَحْتَمِلُ النَّدْبُ أَيْضاً ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ عِبَارَةِ الْفَقِيهِ إِجْبَابُ كَوْنِ آلَةِ الْمَسْحِ ثَلَاثَ أَصَابِعٍ ، وَالرَّوَايَةُ لَا تَدَلُّ عَلَيْهِ ، مَعَ مَا عُرِفَتْ مِنَ الشَّهْرَةِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ ، وَالْإِجْمَاعُ الْمُنْقُولُ صَرِيحاً وَظَاهِراً - غَيْرَ صَرِيحَةٍ^(٢) فِي الْخِلَافِ ؛ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ الْإِجْزَاءِ فِي الْفَضِيلَةِ ، أَوْ إِلْقَاءِ الْخَمَارِ ، مَعَ اخْتِصَاصِ الرَّوَايَةِ الْأُولَى بِالْمَرْأَةِ .

فَلِذَلِكَ كَانَ حَمْلُهَا عَلَى الْاسْتِحْبَابِ مَتَّجِهاً ، فَقَالَ الْمَصْنِفُ : ﴿وَالْمَنْدُوبُ مِقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ﴾ مَضمومة كما في المَقْنَعَةِ^(٣) وَالْخِلَافِ^(٤) وَالْجَمْلُ وَالْعُقُودُ^(٥) وَالسَّرَائِرُ^(٦) وَالْمُعْتَبَرُ^(٧) وَالْقَوَاعِدُ^(٨) وَالتَّحْرِيرُ^(٩) وَالنَّفْلِيَّةُ^(١٠) وَجَامِعُ الْمَقَاصِدِ^(١١) وَالرُّوْضَةُ^(١٢) وَغَيْرُهَا^(١٣) ،

(١) الْهَدَايَةُ (ضَمِنَ الْجَوَامِعُ الْفَقْهِيَّةُ) : بَابُ الْوُضُوءِ ص ٤٩ .

(٢) الصَّحِيحُ : غَيْرَ صَرِيحَتَيْنِ .

(٣) الْمَقْنَعَةُ : الطَّهَارَةُ / صِفَةُ الْوُضُوءِ ص ٤٨ .

(٤) الْخِلَافُ : الطَّهَارَةُ / مَسْأَلَةُ ٢٩ ج ١ ص ٨١-٨٢ .

(٥) الْجَمْلُ وَالْعُقُودُ (ضَمِنَ الرِّسَالَتِ الْعَشْرُ) : مَا يُقَارَنُ الْوُضُوءُ ص ١٥٩ .

(٦) السَّرَائِرُ : الطَّهَارَةُ / كَيْفِيَّةُ الْوُضُوءِ ج ١ ص ١٠١ .

(٧) الْمُعْتَبَرُ : الطَّهَارَةُ / كَيْفِيَّةُ الْوُضُوءِ ج ١ ص ١٤٥ .

(٨) قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / أَعْمَالُ الْوُضُوءِ ج ١ ص ١١ .

(٩) تَحْرِيرُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / أَعْمَالُ الْوُضُوءِ ج ١ ص ١٠ .

(١٠) النَّفْلِيَّةُ : الثَّانِيَّةُ مِنْ سُنَنِ الْمَقْدِمَاتِ ص ٩٣ .

(١١) جَامِعُ الْمَقَاصِدِ : الطَّهَارَةُ / أَعْمَالُ الْوُضُوءِ ج ١ ص ٢١٨ .

(١٢) الرُّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ : الطَّهَارَةُ / فِي الْوُضُوءِ ج ١ ص ٧٦ .

(١٣) كُنْهَاءُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / فُرُوضُ الْوُضُوءِ ج ١ ص ٤٣ ، وَالْبَيَانُ : الطَّهَارَةُ / فِي الْوُضُوءِ

وهو المنقول عن المبسوط ^(١) والغنية ^(٢) والمراسم ^(٣) والوسيلة ^(٤) والمهذب ^(٥) ومصباح السيّد ^(٦) والاصباح ^(٧) وغيرها ^(٨) عرضاً * كما في المقتنة ^(٩) والتحرير ^(١٠) والنفلية ^(١١) وغيرها ^(١٢).

والظاهر أنّ المراد من المستحب مقدار عرض ثلاث أصابع ؛ لأنّه المتبادر من التقدير بالثلاث أصابع ، ويظهر من بعض ^(١٣) أنّ المراد استحباب هذا المقدار في عرض الرأس . والفرق بين هذا وسابقه أنّ الأوّل مجمل بالنسبة إلى إرادة العرض من الممسوح أو طوله ، مبين بالنسبة إلى التقدير ، والثاني مجمل بالنسبة إلى المقدار ، مبين بالنسبة إلى عرض الممسوح .

وأنت خير أنّ الروايات خالية عن بيان ذلك ، فيحتمل إرادة عرض

-
- (١) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ .
 - (٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .
 - (٣) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧-٣٨ .
 - (٤) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٢ .
 - (٥) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ .
 - (٦) نقله عنه في المعتمد : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٥ .
 - (٧) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة النبايع الفقهية) : في الوضوء ج ٢ ص ٧ .
 - (٨) كالجوامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٤ .
 - (٩) المقتنة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٨ .
 - (١٠) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .
 - (١١) النفلية : الثانية من سنن المقدمات ص ٩٣ .
 - (١٢) كالمهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ ، والجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٤ ، وجامع المقاصد : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٨ .
 - (١٣) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٨ .

الثلاث بالنسبة إلى عرض الرأس أو طوله ، ويحتمل إرادة الطول مع العرض بالنسبة إلى عرض الرأس أو طوله ، فالاحتمالات أربعة ، ولعلّ الأظهر إرادة العرض من الأصابع ؛ لأنّه المعروف من التقدير بذلك ، ولما كان المتعارف المسح بالنسبة إلى طول الرأس لا يبعد إرادة عرض ثلاث أصابع من طول الرأس ، ويحتمل جعله مطلقاً بالنسبة إلى عرض الرأس وطوله لا مجملاً .

وكيف كان ، فليس للرواية دلالة على استحباب كون المسح بالثلاث ، لكنك قد عرفت أنّ عبارة الصدوق ظاهرة في ذلك ، وفي إشارة السبق للحلي : « يستحبّ جمع أصابع الكف المتوسطة الثلاثة لمسح الرأس »^(١) . قلت : قد يدعى أنّه المنساق من الروايات وكلام بعض الأصحاب ، مع أنّه هو المتعارف في الاستعمال .

واعلم أنّ ظاهر المصنّف هنا وغيره^(٢) ممّن أطلق كإطلاقه ، عدم الفرق في ذلك في الواجب والمستحبّ بين الرجل والمرأة ، لكن بعض القدماء كالصدوق^(٣) والمفيد^(٤) وغيرهما^(٥) ذكروا أنّ المرأة إذا توضّأت ألقت قناعها ، ومسحت موضع المسح في صلاة الصبح والمغرب ، ويجزئها في

(١) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

(٢) كالعلامة في القواعد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في الوضوء ص ٩ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب حد الوضوء ج ١ ص ٤٩ ، والمقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ ، والهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩ .

(٤) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٥ .

(٥) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ ، وسلا في المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٩ .

غيرهما من الصلوات أن تدخل إصبعها من تحت قناعها من غير أن تلقيه ، وتمسح به ما تناله من محلّ المسح ولو قدر أنملة ، بل ظاهر الصدوق إيجاب ذلك .

وكأنه لخبر عبد الله بن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (عليهم السلام) عن أبيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسح الرجال ، إنّها المرأة إذا أصبحت مسحت رأسها وتضع الخمار عنها ، فإذا كان الظهر والعصر والمغرب والعشاء تمسح بناصيتها »^(١) .

ولقصور الرواية عن إفادة الوجوب من وجوه كثيرة كانت محمولة على الاستحباب ، وتأكده بالنسبة إلى صلاة الغداة والمغرب كما عن المصنّف^(٢) ، وصرّح به العلامة^(٣) والشهيد^(٤) ، وربّما نقل عن بعضهم^(٥) الاقتصار في المتأكد على صلاة الصبح خاصّة ، ولعله للاقتصار عليه في الرواية المتقدّمة .

والأولى الأول ؛ للخبر المروي عن الصدوق في الخصال بسنده عن جابر الجعفي عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « المرأة لا تمسح كما تمسح

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٤٣ ج ١ ص ٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٢٩٢ .

(٢) المعتمد : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٦ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٤) البيان : الطهارة / في الوضوء ص ١١ .

(٥) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٥ .

الرجال ، بل عليها أن تلقي الخمار عن موضع مسح رأسها في صلاة الغداة والمغرب وتمسح عليها ، وفي سائر الصلوات تدخل إصبعها فتمسح على رأسها من غير أن تلقي عنها خمارها «^(١)» ، ولعلّ القول بأنّ الصبح أشدّ تأكيداً ثمّ من بعده المغرب ثمّ الثلاثة الأخيرة عملاً بظاهر الخبرين أولى .

ثمّ إنّ بناءً على ما هو التحقيق من الاجتزاء بالمسّمي ، فالزائد مستحبّ محض إن كان المسح تدريجياً ، وإلاّ فهو أحد أفراد الواجب المخير ، كما إذا تحقّق مسح مقدار الثلاث دفعة واحدة ، أمّا الأوّل فلتحقّق الواجب فيحصل الإجزاء ، فيكون الزائد مستحبّاً محضاً ؛ لأنّه يجوز تركه لا إلى بدل ، وأمّا الثاني فلاّ أنّ ماهيّة المسح تحقّقت لكونه فرداً من أفرادها . ولعلّ من أطلق القول بكونه أفضل أفراد الواجب كما نسب في المنتهى^(٢) إلى المحقّقين أراد الثاني ، كمن أطلق^(٣) كونه مستحبّاً أراد الأوّل .

وما يقال : من احتمال كونه على الأوّل أحد أفراد الواجب المخير لمكان قصده امتثال أمر المسح به ضعيف ؛ إذ لا دخل للقصّد في صدق الماهيّة ، والامتثال ترتبه عليها عقلي ، نعم لو قام دليل من خارج أنّ من قصد امتثال أمر المسح بالزائد كان تكليفه ذلك ولا يجزّيه حينئذٍ الأوّل وإن تحقّقت به الماهيّة لكان متّجهاً ، لكنّ الفرض عدمه ، ونفس الأمر بالمسح لا ينتقل منه إلى ذلك .

(١) الخصال : ابواب السبعين ح ١٢ ص ٥٨٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٢ من ابواب الوضوء

ح ٢ ج ١ ص ٣١٧ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١ .

(٣) كالعلامة في القواعد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في

الوضوء ص ٩ .

ولقد أطال صاحب الحقائق في كون المدار على القصد ، فمن قصد امتثال أمر المسح بمقدار الثلاث مثلاً لا يجزيه الأقل ما لم يعدل ، ومن قصد الامتثال بالأقل لم يكن الزائد واجباً ولا مستحباً ؛ لعدم الدليل على الوجوب ولا على الاستحباب ؛ لأن ما دلّ عليه ظاهر في كون تأدية الواجب به مستحباً ، فبعد حصول الواجب لم يبق استحباب أصلاً .

بل قال : « إني لأفهم وصف الزائد - بعد تحقق الامتثال بالأقل - بالاستحباب أو الوجوب ، نعم هو متّجه بالنسبة إلى الفردين اللذين يتحقق بهما الواجب ، على معنى كون الفرد الذي مساحة المسح فيه مقدار الثلاث أفضل من الفرد الآخر »^(١) ، وأطال في الاعتراض على ما ادّعى ظهوره من كلمات الأصحاب من كون الزائد على ما تحقق الواجب هل هو على الوجوب أو الاستحباب ؟

قلت : أنت خير بما فيه ؛ إذ مراد الأصحاب أنّ الزائد على مقدار المسمى هل هو مخاطب به خطاب ندبي غير خطاب الواجب ، فيكون مسح أولهما ما تحقق به الواجب والآخر مستحب محض ، أو أنّه مسح واحد تأدى به الواجب ، فيكون المراد أنّه أفضل أفراد الواجب ؟

والحاصل : أنّ مسح مقدار الثلاث هل هو أفراد لتحقيق ماهية المسح ، فيتأدى الواجب بأولها والباقي مستحب ، أو أنّه فرد واحد ، فيراد باستحبابه على معنى كونه أفضل أفراد الواجب ؟

وقد عرفت أنّ الذي يقتضيه بادئ النظر الفرق في ذلك بين التدرجي والدفعي ، فالأول واجب ومندوب محض ، والثاني أفضل أفراد الواجب .

(١) الحقائق الناضرة: الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

لكن قد يقال بعد التأمل في خصوص المقام : إنه من أفضل أفراد الواجب في كلٍّ من الدفعي والتدريجي بشرط اتصال المسح فيه ؛ لما يظهر من العرف أنه مسح واحد كالغسل المتصل ، بل قد يدعى أنه الظاهر من قول الأصحاب : « المندوب مسح ثلاث أصابع » ؛ إذ لا ينطبق على ظاهره ، لكون بعضه واجباً قطعاً ، بل الذي يقتضيه الرواية ؛ فإن قوله (عليه السلام) : « يجزي من المسح ... » إلى آخره بعد حمله على الندب لا معنى لأن يراد به الواجب والندب ، فالأقوى بحسب النظر كونه أفضل أفراد الواجب فيهما معاً ، لكن بشرط عدم الانفصال في المسح التدريجي ، فتأمل جيداً .

وفما تركنا وذكرنا من كلام صاحب الحقائق مواضع للنظر لا تخفى على من لاحظها ، تركنا التعرّض لها خوف الإطالة .

وأما احتمال القول : إنه في الدفعي مستحبّ لأنه يجوز تركه لا إلى بدل فضيف جدّاً ؛ إذ البدل الاقتصار على الأقلّ .

ثم إنّ الزائد على القدر المستحبّ والواجب ، هل هو على الإباحة أو الكراهة أو التحريم ؟ وجوه ، بل لعلّها أقوال .

والتحقيق أنه لا ينبغي الإشكال في عدم الحرمة في مسح الزائد الذي لم يخرج به عن مسمى البعضية مع كونه من المقدّم أو الناصية ، والفرض خلوّه من قصد التشريعية ، بل قد يدعى في مثله أن لا تشريع لو قصد ؛ لمكان الأمر بمسح المقدّم والناصية ، فن مسح أزيد من الثلاث من مقدّمه ، وقلنا بكونه مسحاً واحداً ، لا يبعد القول بأنّه أحد أفراد الواجب ، وإن كان لا ثواب فيه زيادةً على مسح الثلاث لو اقتصر عليها ، فإنه بعد أن عرفت أنّ الآية دلّت على مسح بعض الرأس ، والسنة قيّدت ذلك بالمقدّم والناصية

لا على إرادة إيجاب استيعابها ، وروايات الثلاث دلّت على أنّ منتهى الفضل في أفراد هذا الواجب مسح الثلاث ، وهو لا ينافي تأذي الواجب بالزائد على الثلاث وإن لم يكن فيه فضل زائد عليها .

نعم لو مسح مع بعض المقدّم بعضاً من غيره ، فالأصحّ الحرمة إن قصد التشريع ، وعدمها إن لم يقصد ، ووجهها واضح .

وهل يبطل الوضوء على الأوّل ؟ وجهان ، أقواهما نعم إن قصده في ابتداء النية بحيث نوى القرية بوضوء هكذا مسحه . ولا ، إن قصد التشريع في الأثناء ؛ لعدم دليل على إبطال ذلك ، مع تحقق امتثال الأمر بالوضوء وإجزائه .

أمّا لو مسح جميع رأسه فلا إشكال في عدم الحرمة حيث يكون قصد الامتثال بالبعض ، ووقع الباقي لا بقصد شيء من الوضوئية ، وما يظهر من بعضهم^(١) من الحكم بالكراهة لم نقف له على مستند ، ولعلّه من جهة التشبه بالعامة ونحوه ، والأمر سهل .

أمّا لو قصد الامتثال بالمجموع فقد عرفت أنّه لا إشكال في الحرمة ، وما في الخلاف^(٢) من الإجماع على بدعيّته منزّل عليه ، ونحوه إطلاق المنقول من القول بالحرمة ، والأقوى بطلان الوضوء إن قصد ذلك في ابتداء النية ، وإن قصده في الأثناء فيحتمل القول هنا بالبطلان وإن لم نقل به في الصورة السابقة ؛ لعدم صدق امتثال مسح البعض المأمور به في الآية . واستوضح ذلك في أنّ السيّد إذا قال لعبده : كلّ بعض الرغيف أو اشرب بعض

(١) كالشهيدي في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٧ ، والدروس : الطهارة / ما يجب في

الوضوء ص ٤ ، والشهيد الثاني في الروضة : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٣٠ ج ١ ص ٨٣ .

الماء ، فأكل وشرب الجميع لم يكن ممثلاً .

والأقوى في النظر أنها كسابقتها في الصحة ؛ لصدق تحقق البعض في مسح الجميع ، ولعل الأمر بإيجاب مسح البعض إنما هو في مقام توهم وجوب الجميع ، فلا يفيد سوى الاجتزاء بذلك ، وحرمة الجميع إنما تجيء من جهة التشريع .

وقد تظهر الثمرة في الغافل والجاهل المعذور ونحوه ، فإنه يتجه الفساد على الوجه الأول ، والصحة من دون حرمة على الوجه الثاني .

وقد يقال بالبطلان في جميع صور التشريع من غير فرق بين الابتداء والأثناء ؛ لكونه مسحاً واحداً عرفاً ، فلا يجتمع فيه الواجب والمحرم ، نعم لو كرّر المسح بأن مسح الواجب ثم مسح غيره مع فصلٍ بينهما اتجه القول بصحة الوضوء وإن أتم ، لكن الأول أقوى ، فتأمل .

﴿ ويختص ﴾ الواجب من ﴿ المسح ﴾ والمستحب ﴿ بمقدم الرأس ﴾

فلا يجزي المسح على غيره ، كما في الفقيه^(١) والهداية^(٢) والإشارة^(٣) والجمل والعقود^(٤) والتهذيب^(٥) والخلاف^(٦) والمراسم^(٧) والمعتبر^(٨)

(١) من لا يحضره الفقيه : باب حد الوضوء ج ١ ص ٤٥ .

(٢) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩ .

(٣) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

(٤) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ج ١ ص ٩١ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٣٢ ج ١ ص ٨٣ .

(٧) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧ .

(٨) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٤ .

والسرائر^(١) والنافع^(٢) والمنتهى^(٣) والإرشاد^(٤) والقواعد^(٥) والتحرير^(٦) والدروس^(٧) واللمعة^(٨) والروضة^(٩) وغيرها^(١٠)، بل في الخلاف^(١١) وكشف اللثام^(١٢) الإجماع عليه، كما في الانتصار: «مما انفردت به الامامية القول بأن الفرض مسح مقدم الرأس، والفقهاء يخالفون في ذلك ولا يوجبونها، ولا شبهة في أن الفرض عند الامامية يتعلق بمقدم الرأس، ولا يجزي سواه»^(١٣)، ثم استدلت على صحة ما ذهب إليه الامامية بالإجماع.

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك الأخبار المعتبرة المستفيضة حد الاستفاضة، في الحسن كالصحيح منها: «... امسح على مقدم رأسك...»^(١٤)،

(١) السرائر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٩.

(٢) المختصر النافع: الطهارة / في الوضوء ص ٦.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١.

(٤) إرشاد الأذهان: الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣.

(٥) قواعد الاحكام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١.

(٦) تحرير الاحكام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠.

(٧) الدروس الشرعية: الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤.

(٨) اللمعة الدمشقية: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٥.

(٩) الروضة البهية: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٥.

(١٠) كنهاية الاحكام: الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٢، وتبصرة المتعلمين:

الطهارة / كيفية الوضوء ص ٦، والبيان: الطهارة / في الوضوء ص ٩.

(١١) الخلاف: الطهارة / مسألة ٣٢ ج ١ ص ٨٣.

(١٢) كشف اللثام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩.

(١٣) الانتصار: الطهارة / في الوضوء ص ١٩.

(١٤) الكافي: باب مسح الرأس ح ٢ ج ٣ ص ٢٩، وسائل الشيعة: باب ٢٥ من ابواب الوضوء

وفي آخر : « يرفع العمامة بقدر ما يدخل إصبعه ، فيمسح على مقدم رأسه » ^(١) ، إلى غير ذلك من الأخبار المشتملة على ذكر المقدم من الوضوءات البيانية وغيرها .

فما في بعض الأخبار ^(٢) من الأمر بالمسح على خلف الرأس مطرح أو محمول على التقيّة قطعاً ، كما أنّه يجب تقيّد ما في البعض الآخر ^(٣) من الأمر بمسح الرأس وشيء منه بذلك .

بل ممّا في كتابة أبي الحسن موسى (عليه السلام) إلى علي بن يقطين في الخبر المشهور المشتمل على المعجزة : « ... امسح بمقدم رأسك ... » ^(٤) يستفاد الاجتزاء بمسح بعض المقدم ، فما يظهر من الخبر الأوّل وغيره من إيجاب مسح تمام المقدم لا يلتفت إليه ، خصوصاً بعد الإجماع ظاهراً على عدم إيجاب مسح تمام المقدم حتّى من القائل بالثلث .

لكن في حسنة زرارة بإبراهيم بن هاشم قال : « قال أبو جعفر (عليه السلام) : إنّ الله وتر يحب الوتر ، فقد يجزئك من الوضوء ثلاث غرفات ، واحدة للوجه ، واثنان للذراعين ، وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك ، وما بقي من بلّة يمينك ظهر قدمك اليمنى ، وتمسح ببلّة يسارك ظهر قدمك

ح ١ ج ١ ص ٢٩٤ .

(١) تقدم في ص ٣٠٧ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : « قال ابو عبد الله (عليه السلام) : امسح الرأس على مقدمه ومؤخره » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٩ ج ١ ص ٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من

ابواب الوضوء ج ٦ ح ١ ص ٢٩٠ .

(٣) كما في خبر زرارة ويكير بن أعين المتقدم في ص ٣٠٧ .

(٤) راجع هامش (٣) من ص ٢٦٦ .

اليسرى»^(١) ما ينافي الاجتزاء بمسح شيء من المقدم سواء كان ناصية أو غيرها؛ إذ المراد بالمقدم ما قابل المؤخر والجانبين، فيكون عبارة عن الربع من قبة الرأس المسامت للجهة، والناصية عبارة عما أحاطت به النزعتان إلى منتهاهما على ما عن العلامة^(٢) وغيره^(٣).

إلا أنه قد يقال: الموجود في الأخبار وكلام الأصحاب بل هو معقد الإجماعات المسح على المقدم، ولم أعر على غير هذه الرواية تضمنت لذكر الناصية، ورواية مسح المرأة التي تقدمت سابقاً، لكن لا صراحة فيها، بل ولا بمن عبر من الأصحاب بذلك عدا المفيد في المقنعة، فإنه قال: «ثم يرفع يده اليمنى بما فيها من البلل، فيمسح بها من مقدم رأسه مقدار ثلاث أصابع مضمومة من ناصيته إلى قصاص شعره مرة واحدة»^(٤)، مع أنه قال بعد ذلك بكلام طويل: «ويجزى الإنسان في مسح رأسه أن يمسح من مقدمه مقدار إصبع...»^(٥) إلى آخره. فيكون قرينة على إرادة الاستحباب بما ذكره أولاً، كما يرشد إليه أيضاً قوله: «ثلاث أصابع».

كما أن ابن إدريس في السرائر قال بعد ما نقلناه عنه من المسح على المقدم بكلام طويل: «وأقل ما يجزى في مسح الناصية ما وقع عليه اسم المسح»^(٦)، ولعله أراد بها المقدم.

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٦ ح ١٣ ج ١ ص ٣٦٠، وسائل الشيعة: باب ٣١ من

ابواب الوضوء ج ٢ ص ٣٠٦.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ واجبات الوضوء ج ١ ص ١٧.

(٣) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء: المسح من الاعضاء ص ٨٣.

(٤) المقنعة: الطهارة/ صفة الوضوء ص ٤٤.

(٥) المصدر نفسه: ص ٤٨.

(٦) السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠١.

وفي الذكرى : « يجوز المسح على كلٍّ من البشرة والشعر المختصّ بالمقدّم ؛ لصدق الناصية- ثم قال :- « والأغمّ والأنزع يسحان مكان ناصية مستوي الحلقة »^(١) .

والرواية -مع ظهور إعراض الأصحاب ، وعدم صراحتها في الوجوب ؛ لاحتمال أن يكون قوله (عليه السلام) : « وتمسح » على إضمار « أن » ، فيكون معطوفاً على قوله (عليه السلام) : « ثلاث » ، فلا تكون للأمر ، وما ينقل عن ابن الأنباري^(٢) باشتراط كون المعطوف عليه مصدراً في نحو ذلك قد يمنع ، أو يقال : إنه هنا بمنزلة المصدر- لا تصلح لتقييد تلك المطلقات من النصوص وغيرها .

نعم قد يقال : المراد بالمقدّم في النصّ والفتوى الناصية لا على جهة التقييد ، بل على دعوى أنّ ذلك أحد معانيه ، كما صرح به في القاموس^(٣) على ما قيل^(٤) ، وعن المصباح المنير أنّه قال : « الناصية : قصاص الشعر ، وجمعها النواصي ، ونصوت فلاناً : قبضت على ناصيته ، وقول أهل اللغة : النزعتان هما البياضان المكتنفان بالناصية ، والقفاء مؤخر الرأس ، والجانبين^(٥) ما بين النزعتين ومؤخر الرأس ، والوسط ما أحاط ذلك به ، وتسميتهم كلّ موضع باسم يخصّه كالصريح في أنّ الناصية مقدّم الرأس »^(٦) انتهى . وقد يظهر أيضاً من عبارة السرائر والذكرى المتقدمتين .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٧ .

(٢) لم نعثر عليه .

(٣) القاموس المحيط : ج ٤ ص ١٦٢ مادة (قدم) .

(٤) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٥) الصحيح - كما في المصدر : والجانبان . (٦) المصباح المنير : ص ٨٣٦ مادة (نص) .

فما يظهر من بعضهم^(١) من أنّ المقدم عبارة عن ربع الرأس مبتدأً به من قنّته ، فالربع الذي يسامت الجبهة هو المقدم ، لا دليل عليه ، فيكون حينئذٍ المقدم عبارة عن الناصية ، وهي على ما عن العلامة^(٢) وغيره^(٣) عبارة عمّا أحاط به النزعتان حتّى يسامت منتهاهما .

وربّما ينطبق عليه ما في الهداية^(٤) من أنّ حدّ الرأس مقدار أربع أصابع من مقدّمه ، وما عن الناصريّات « أنّه قال الناصر : فرض المسح متيقّن^(٥) بمقدّم الرأس ، والغاية إلى الناصية » فكتب السيّد « هذا صحيح ، وهو مذهبنا ، وبعض الفقهاء يخالفونا في ذلك ، ويجوّزون المسح على أيّ بعض كان من الرأس ، والدليل على صحّة مذهبنا الإجماع »^(٦) انتهى .

وكأنّ مراد الناصر بقوله : « وغايته الناصية » أي منتهى الناصية ، مع احتمال أن يريد الجبهة ؛ لأنّها أحد معانيها على ما عن القاموس ، فتخرج حينئذٍ عن الاستشهاد .

لكن مع ذلك كلّ والمسألة لا تخلو من إشكال ؛ لكون المتبادر من لفظ المقدم في النصّ والفتوى عرفاً هو ما تقدّم من الرأس ، وهو أوسع من

(١) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٣ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٩ ، والخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٢ وكشف الغطاء : في المسح من الاعضاء ص ٨٣ .

(٢) و (٣) تقدما في ص ٣٢١ س ٤ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩ .

(٥) في المصدر : متعين .

(٦) الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٣٠ ص ٢٢٠ .

الناصية ، بل عن بعضهم^(١) عن بعض معاصريه دعوى الإجماع على ذلك ، نعم الظاهر أنّ سطح فتّة الرأس لا يدخل في شيء منه فيه ، واحتمال تقييد ذلك الإطلاق بخبر الناصية قد عرفت ما فيه ، بل حمل الناصية فيه على المقدم أولى وإن كان مجازاً ، أو تحمل الرواية على إرادة الاستحباب أو غير ذلك ، إلا أنّ الاحتياط للاقتصار على الناصية .

﴿ويجب أن يكون﴾ المسح ﴿بنداوة الوضوء﴾ خلافاً للعامة^(٢) عدا مالك^(٣) ، فأوجبوا المسح بماء جديد ، وهو مخالف لإطلاق الكتاب^(٤) ونصوص الستة^(٥) والإجماع المحصل^(٦) والمنقول^(٧) .

وما في بعض الروايات ممّا يدلّ بظاهره على إيجاب الاستئناف ، كما في خبر معمر بن خلّاد : «أيجزى الرجل مسح قدميه بفضل رأسه؟ فقال (عليه السلام) برأسه : لا ، فقلت : أبما جديد؟ فقال برأسه : نعم»^(٨) ،

(١) كالشيخ عبد الله بن صالح البحراني حيث نقله عن بعض معاصريه كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٥٤ .

(٢) سنن الترمذي : ج ١ ص ٥٠-٥٢ ، المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ٧ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ١١٧ ، الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٦ .

(٣) بداية المجتهد : ج ١ ص ١٣ .

(٤) وهو قوله تعالى : «وامسحوا برؤوسكم» سورة المائدة : الآية ٦ .

(٥) كما سيأتي ذكر بعضها في ص ٣٢٧ .

(٦) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ .

(٧) ممن نقل الاجماع : المرتضى في الانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ١٩-٢٠ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٢ ج ١ ص ٥٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٣ ح ٣

وخبر أبي بصير: «قلت: أمسح بما في يدي رأسي؟ قال: لا، بل تضع يدك في الماء ثم تمسح»^(١) ونحوه غيره^(٢)، محمول على التقية أو غيرها قطعاً. ولا يجوز استئناف ماء جديد له * كما في الفقيه^(٣) والانتصار^(٤) والمقنعة^(٥) والجمل والعقود^(٦) والخلاف^(٧) والسرائر^(٨) والإشارة^(٩) والمراسم^(١٠) والمعتبر^(١١) والقواعد^(١٢) والتحرير^(١٣) والمنتهى^(١٤) والإرشاد^(١٥) وغيره من كتب المتقدمين والمتأخرين^(١٦)، بل

ج ١ ص ٥٨، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٢٨٨.

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ١٣ ج ١ ص ٥٩، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣٣ ح ٤

ج ١ ص ٥٩، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٨٧.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ١٥ ج ١ ص ٥٩، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب

الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٢٨٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب حد الوضوء ج ١ ص ٤٥.

(٤) الانتصار: الطهارة/ في الوضوء ص ١٩-٢٠.

(٥) المقنعة: الطهارة/ صفة الوضوء ص ٤٩.

(٦) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): ما يقارن الوضوء ص ١٥٩.

(٧) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٢٨ ج ١ ص ٨٠.

(٨) السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٣.

(٩) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفهية): فروض الوضوء ص ١١٨.

(١٠) المراسم: الطهارة/ كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧.

(١١) المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٦.

(١٢) قواعد الاحكام: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ١١.

(١٣) تحرير الاحكام: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ١٠.

(١٤) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٦١.

(١٥) ارشاد الاذهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣.

(١٦) كالنهاية: الطهارة/ آداب الحدث ص ١٣، والجامع للشرائع: الطهارة/ باب الوضوء

في الانتصار: «إنّه ممّا انفردت به الامامية، وإنّ الشيعة توجب المسح ببلة اليد» (١).

وفي الخلاف (٢) نسبته إلى الأكثر أولاً ثم نقل الإجماع عليه ثانياً. وفي المعتبر: «إنّه مذهب الثلاثة وأتباعهم وفتوى الأصحاب اليوم» (٣).

وفي الذكرى: «إنّه استقرّ إجماعنا بعد ابن الجنيد» (٤). وفي جامع المقاصد: «إنّه استقرّ عليه مذهب الأصحاب، ولا يعتد بخلاف ابن الجنيد، فلو استأنف لم يصح قطعاً» (٥). إلى غير ذلك ممّن نقل الإجماع في المقام (٦)، بل قد يدّعى تحصيله، بل هو حاصل، وخروج ابن الجنيد غير قادح، على أنّ عبارته المنقولة في المختلف غير صريحة في ذلك، قال: «إذا كان بيد المتطهر نداوة يستبقها من غسل يديه مسح بيمينه رأسه ورجله اليمنى، وبيده اليسرى رجله اليسرى، ولو لم يستبق ذلك أخذ ماءً جديداً لرأسه ورجليه» (٧)؛ إذ يحتمل أن يكون سمّى ما على محالّ الوضوء ماءً جديداً، أو يكون ذلك

ص ٣٧، والبيان: الطهارة/ في الوضوء ص ٩، ومفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٥١ ج ١ ص ٤٦.

(١) الانتصار: الطهارة/ في الوضوء ص ١٩-٢٠.

(٢) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٢٨ ج ١ ص ٨٠ و ٨١.

(٣) المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٦.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٨٦.

(٥) جامع المقاصد: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٢.

(٦) كابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الطهارة ص ٤٩٢.

(٧) مختلف الشيعة: الطهارة/ كيفية الوضوء ص ٢٤.

لشدة حرّ أو حرارة على القول بالاجتزاء به .

وكيف كان ، فيدلّ عليه -مضافاً إلى ما سمعت- الوضوءات البيانية ،
منها حينئذٍ ما في حسنة زرارة بإبراهيم : « ... ومسح مقدّم رأسه وظهر
قدميه ببلّة يساره وبقية بلّة يمناه ، قال : وقال أبو جعفر (عليه السلام) : إنّ
الله وتر يحبّ الوتر ، فقد يجزئك من الوضوء ثلاث غرفات ، واحدة للوجه ،
واثنتان للذراعين ، وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك ، وما بقي من بلّة يمينك ظهر
قدمك اليمنى ، وتمسح ببلّة يسارك ظهر قدمك اليسرى » ^(١) .

وما في حسنة زرارة وأخيه بكير بإبراهيم بن هاشم أيضاً : « ... ثمّ
مسح رأسه وقدميه ببلل كفّه ، لم يحدث لهما ماءً جديداً ... » ^(٢) .

وما في خبر بكير : « ... ثمّ مسح بفضله يديه رأسه ورجليه » ^(٣) .

وخبر محمّد بن مسلم : « ... ثمّ مسح رأسه ورجليه بما بقي في
يديه » ^(٤) .

وما في خبر أبي عبيدة الخدّاء : « ... ثمّ مسح بفضله الندى رأسه
ورجليه » ^(٥) .

(١) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٤ ج ٣ ص ٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٢
ج ١ ص ٢٧٢ .

(٢) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٥ ج ٣ ص ٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٣
ج ١ ص ٢٧٢ .

(٣) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٢ ج ٣ ص ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٤
ج ١ ص ٢٧٣ .

(٤) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٣ ج ٣ ص ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٧
ج ٣ ص ٢٧٤ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١١ ج ١ ص ٥٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٣ ح ٢
←

وما في خبر زرارة «... ثم مسح ببلّة ما بقي في يديه رأسه ورجليه ، ولم يعدّهما في الاناء» (١) .

وفي آخر: «... ثم مسح رأسه وقدميه إلى الكعنين بفضل كفيه ، لم يجدد ماء» (٢) .

والمناقشة في الوضوء البياني قد مضى ما فيها ؛ لما سمعت من الرواية المرسلة المنجبرة بعمل الأصحاب ، مع ظهور مثل قول زرارة وبكير وأبي عبيدة : «لم يجدد ماء» «ولم يعدّهما في الاناء» ونحو ذلك في الدلالة على أنهم فهموا الوجوب ، مضافاً إلى قوله (عليه السلام) في خبر زرارة الأول : «وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك» ؛ لظهورها في الأمر وإن احتملت يعيداً غيره .

بل يدلّ عليه مضافاً إلى ذلك حسنة ابن أذينة بإبراهيم أنّه «... لمّا أُسري بالنبيّ (صلّى الله عليه وآله) إلى السماء ، أوحى الله إليه أذنّ ياحمّد من صاد - إلى أن قال :- ثمّ أوحى الله أن اغسل وجهك ، فإنك تنظر إلى عظمتي ، ثم اغسل ذراعيك اليمنى واليسرى ، فإنك تلقى بيديك كلامي ، ثم امسح رأسك بما بقي في يدك من الماء ورجليك إلى الكعنين ، فإنّي أبارك عليك وأوطؤك موطئاً لم يطئه أحد غيرك ...» (٣) .

ج ١ ص ٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٧٥ .

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٦ ج ١ ص ٥٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٣ ح ١ ج ١ ص ٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧ ج ١ ص ٥٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٢ ح ١ ج ١ ص ٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ١١ ج ١ ص ٢٧٥ .

(٣) الكافي : باب نوادر الصلاة ح ١ ج ٣ ص ٤٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٢٧٤ .

بل يدلّ عليه أيضاً الأخبار المستفيضة^(١) الدالة على أخذ الماء من اللحية والحاجبين والأشعار عند نسيان المسح ، وفي بعضها أنّه «... لم يبق من بلّة وضوئك شيء أعدت الوضوء»^(٢) ، وفي آخر: «من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنّه لم يمسح رأسه ، فإن كان في لحيته بلل فليأخذ منه ولمسح رأسه ، وإن لم يكن في لحيته فلينصرف وليعد الوضوء»^(٣) .

لكن قد يחדش الاستدلال بها ، بأنّه قد يكون الأمر بالإعادة لفوات الموالاة بجفاف نداوة الوضوء ، لا لعدم جواز المسح بماء جديد ، فتأمل .

ومع ذلك كلّه فلم أعرّ على ما يدلّ على قول ابن الجنيّد عدا الإطلاق ؛ إذ ما سمعته من الروايتين السابقتين في أوّل المسألة لا يقول بهما ؛ لمكان تضمّنهما النهي عن المسح بالنداوة الباقية ، وخروج الأوّل عمّا نحن فيه ، وحملها على ما يقول مع عدم إمكانه ليس بأولى من حملها على التقية ، بل في الإشارة برأسه في الأولى إشارة إلى ذلك .

ودعوى أنّ اشتمال الأولى على المسح للرجلين ينافي ذلك ، يدفعها ؛ أنّه قد يراد بالمسح هنا هو الغسل ؛ لكونه يطلق عندهم على ذلك ، بل قد يشعر به كونه بماء جديد أيضاً ، وربّما نقل عن جملة منهم القول بالاجتزاء

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٤ و ٨٤ و ١١٢ ج ١ ص ٥٩ و ٨٩ و ١٠١ ، وسائل الشيعية : باب ٢١ من ابواب الوضوء ح ١ و ٢ و ٣ ج ١ ص ٢٨٧ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب فيمن ترك الوضوء ح ١٣٤ ج ١ ص ٦٠ ، وسائل الشيعية : باب ٢١ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٠ ح ٨٩ ج ١ ص ٢٠١ ، وسائل الشيعية : باب ٢١ من ابواب الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٢٨٨ .

بالمسح لكن مسح الظهر والبطن .

نعم قد يستدلّ له بخبر منصور، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عمّن نسي رأسه حتّى قام في الصلاة ، قال : ينصرف ويمسح رأسه ورجليه »^(١) ، ومثله رواية الكناني^(٢) .

ويقرب منها خبر أبي بصير « في رجل نسي أن يمسح رأسه فذكر وهو في الصلاة ، فقال : إن كان استيقن ذلك انصرف فمسح على رأسه ورجليه واستقبل الصلاة ، وإن شكّ فلم يدر مسح فليتناول من لحيته إن كانت مبتلةً ويمسح على رأسه ، وإن كان أمامه ماء فليتناول منه فليمسح به رأسه »^(٣) .

لكن فيه : - مع كونها أخصّ من الدعوى ، واحتمالها إرادة الانصراف بمعنى قطع الصلاة والمسح ببلّة الشعر ، أو إرادة إعادة الوضوء ، كما يرشد إلى ذلك جعله المسح بالماء الجديد جواباً لشرطيّة الشكّ وغير ذلك - لا تقاوم ما سمعته من الأدلّة من السنّة والإجماع .

ثمّ إنّ قضيّة إطلاق الكتاب والفقيه^(٤) والجمل والعقود^(٥)

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ٤ ح ١٠٣ ج ١ ص ٩٧ ، الاستبصار : باب ٤٣ ح ٨ ج ١ ص ٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣١٧ .

(٢) تهذيب الأحكام : الصلاة/ باب ١٠ ح ٨٦ ج ٢ ص ٢٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٥٩ .

(٣) تهذيب الأحكام : الصلاة/ باب ١٠ ح ٨٨ ج ٢ ص ٢٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٣٣٢ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب حد الوضوء ج ١ ص ٤٥ .

(٥) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ١٥٩ .

والإشارة^(١) والمراسم^(٢) والسرائر^(٣) والمعتبر^(٤) والنافع^(٥) والقواعد^(٦) والتحرير^(٧) والإرشاد^(٨) والدروس^(٩) واللمعة^(١٠) وغيرها^(١١) عدم وجوب كون الماسح اليد اليمنى ، كما هو صريح النفلية^(١٢) وظاهر شرحها^(١٣) وصريح كشف الغطاء^(١٤) ، بل في الحدائق : « الظاهر الاتفاق على الاستحباب »^(١٥) .

لكن قد عرفت أنّ حسنة زرارة ظاهرة في الوجوب ؛ لقوله (عليه السلام) فيها : « وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك » وهو ظاهر المفيد في المقنعة^(١٦) وعبارة ابن الجنيد المتقدمة وما عن القاضي في المهذب^(١٧) .

-
- (١) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .
 - (٢) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧ .
 - (٣) السرائر : الطهارة / كيفية الطهارة الوضوء ج ١ ص ٩٩ .
 - (٤) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٦-١٤٧ .
 - (٥) المختصر النافع : الطهارة / في الوضوء ص ٦ .
 - (٦) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .
 - (٧) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .
 - (٨) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .
 - (٩) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .
 - (١٠) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٥ .
 - (١١) كالجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦ ، والبيان : الطهارة / في الوضوء ص ٩ .
 - (١٢) النفلية : الفصل الأوّل / المقدمة الثانية ص ٩٣ .
 - (١٣) الفوائد الملية : ذيل قول المصنف : « ومسح الرأس والرجل اليمنى بها » ص ٢٦ .
 - (١٤) كشف الغطاء : في الماسح ص ٨١ .
 - (١٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٨٧ .
 - (١٦) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٤ .
 - (١٧) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ .

إِلَّا أَنْ تَقْيِيدَ تِلْكَ الْمَطْلُقاتِ مِنَ الْكِتابِ وَالسُّنةِ مَعَ فُتَاوَى الْأَصْحابِ بِمَجَرَّدِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَإِنْ كَانَتْ نَقِيَّةَ السُّنَدِ لَا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ ، سَيِّمًا مَعَ ظُهُورِ إِعْرَاضِهِمْ عَنْهَا حَتَّى مِنْ مِثْلِ صَاحِبِ الْمَدَارِكِ الَّتِي ^(١) جَرَتْ عَادَتُهُ بِالْعَمَلِ بِمُضَامِينِ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ وَإِنْ خَالَفتْ كَلَامَ الْأَصْحَابِ .

قال في المقام : « إِنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنْ حَسَنَةِ زَرَارَةِ أَنَّ الْأَوَّلَى مَسْحُ النَّاصِيَةِ وَظَاهِرُ الْقَدَمِ الْيَمْنَى بِالْيَدِ الْيَمْنَى ... » ^(٢) إِلَى آخِرِهِ ، فَجَعَلَهُ أَوَّلَى ، فَلَا يَبْعَدُ حِينَئِذٍ حَمْلُ الرِّوَايَةِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ، كَمَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي عِبَارَةِ الْمَفِيدِ وَابْنِ الْجَنِيدِ ، بَلْ فِي الْأَوَّلَى أُمَارَاتٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَاحْتِمَالُ صَرْفِ إِطْلَاقِ النَّصِّ وَالْفَتْوَى إِلَى الْمَسْحِ بِالْيَدِ الْيَمْنَى لِكُونِهِ الْفَرْدَ الْمُتَعَارِفَ بَعِيدَ جَدًّا .

نَعَمْ الْمُتَبَادَرُ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْيَدِ فِي النَّصِّ وَالْفَتْوَى الْكَفُّ ، فَيَكُونُ حَدُّهَا الزَّنْدَ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الطَّبَّاطِبَائِيُّ فِي مَنْظُومَتِهِ ، فَقَالَ :

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا فِي الْيَدِ وَحَدُّهَا الزَّنْدُ إِذَا لَمْ تَفْقَدْ ^(٣)

بَلْ مِمَّا يَرُشِدُ إِلَى ذَلِكَ مَا فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْوُضُوءِ الْبَيَانِيَّةِ ، كَخَبَرِ الْأَخْوِينِ : « ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَقَدَمَيْهِ بِبِلَلٍ كَفَّيْهِ ، لَمْ يَحْدِثْ لَهُمَا مَاءً جَدِيدًا » ^(٤) ، وَخَبَرِهَا الْآخَرُ : « ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَقَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ بِفَضْلِ كَفَّيْهِ لَمْ يَجِدْ مَاءً » ^(٥) ، وَلَآئِهِنَّ هِيَ الْمُتَعَارِفُ فِي الْمَسْحِ .

(١) لعل الأولى : الذي .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٢ .

(٣) الدرة النجفية : فرائض الوضوء ص ١٧ ، وفيه : إلّا باليد .

(٤) تقدم في ص ٣٢٧ .

(٥) تقدم في ص ٣٢٨ .

كما أنَّ المتبادر من المسح بهما المسح بباطنها ، فلا يجزي المسح بالظاهر ، ومقتضى ذلك أنَّه إذا تعذّر المسح بالباطن لجفاف مائه لنسيان ونحوه ، وكانت الندوة باقية على الظاهر بحيث لا يمكن نقلها إلى باطن اليد ، يجب إعادة الوضوء ؛ لا نعدام المشروط بانعدام شرطه .

نعم لو كان المسح بالباطن متعذراً لمرض أو غيره لا لجفاف ماء ونحوه أمكن الاجتزاء بالمسح بالظاهر ؛ إذ سقوط الوضوء من المقطوع بعدمه ، لما يفهم من الأدلة أنَّه لا يسقط بتعذّر بعض أجزائه ، واحتمال الاجتزاء به بدون مسح في غاية البعد ؛ لإطلاق الأمر بالمسح في الوضوء مع تمكّن الامتثال به ، وإيجاب المسح بالباطن مع التمكن منه ، فيبقى المطلق على حاله ، ولأنَّ « الميسور لا يسقط بالمعسور »^(١) ، و « ما لا يدرك كله لا يترك كله »^(٢) ، وللاستصحاب ونحو ذلك .

ولعله لذا قال في المدارك : « والظاهر أنَّ محلّ المسح باطن اليد دون ظاهرها ، نعم لو تعذّر المسح بالباطن أجزأ الظاهر قطعاً »^(٣) .

لكنّ الشهيد في الذكرى قال : « والظاهر أنَّ باطن اليد أولى ، نعم لو اختصّ البلل بالظاهر وعسر نقله أجزأ ، ولو تعذّر المسح بالكفّ فالأقوى جوازه بالذراع »^(٤) انتهى .

وقد يظهر من حكمه بالأولوية عدم إيجاب ذلك ، وعلى تقدير إرادته الوجوب فحكمه بالأجزاء فيما إذا اختصّ البلل بالظاهر وعسر نقله لا يخلو

(١) تقدم في ص ٢٩٣ .

(٢) تقدم في ص ١٩٦ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٢ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٧ .

من إشكال ؛ لعدم دليل على الاجتزاء ، بل لا بد من إعادة الوضوء ، نعم لو كان ذلك متعذراً في حد ذاته لا لعدم البلل أمكن الاجتزاء به كما عرفت . والظاهر تساوي نسبة جميع أجزاء الكف في المسح بها ، لكنّه في الحدائق قال : « إنهم ذكروا أنّ الواجب كونه بالأصابع » ^(١) قلت : لم أقف على مصرّح به ، ولا دليل يقتضيه ، ورواية « يدخل إصبعه » ونحوها لا ظهور فيها بذلك .

ولو تعذر المسح بالكف ظاهراً وباطناً لمرض ونحوه اجتزى بالمسح في الذراع لما عرفت ، وهل يجب نقل بلة اليد إليه بناءً على وجوب الترتيب في نداوة الوضوء كما هو الأقوى ، أو لا يجب ؟ وجهان ، أولهما أحوطهما . ولو كان التعذر للجفاف ونحوه ، وكان لا يمكن نقل بلة الذراع إلى الكف ، وجب إعادة الوضوء لما تقدّم ، ولعلّ التعذر في عبارة الشهيد السابقة يراد به الأول ، وإلا ففيه ما لا يخفى .

كما أنّه لا يخفى ما في هذا الترتيب بعد أن استظهرنا من الأدلة إيجاب المسح بباطن الكف ، والاجتزاء بالمسح بغيرها عند التعذر ، فالترتيب في ذلك بأن يكون أولاً ظاهر الكف ، ثمّ إذا تعذر فالذراع مثلاً ، لم أعر على دليل يقتضيه سوى وجوه اعتباريّة لا تصلح لأن تكون مدرّكاً للأحكام الشرعيّة ، وطريق الاحتياط غير خفي .

ومن المعلوم أنّه يستفاد من النظر في تلك الأدلة المتقدمة إيجاب إيصال البلة إلى المسوح بواسطة اليد ، فلا يجتزى بتقطيرها مثلاً كما نصّ عليه بعض الأجلّة ^(٢) .

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٢) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٢١٩ .

ثم إنّه هل يشترط جفاف الممسوح من الماء أو لا ؟ قيل : نعم ، كما هو خيرة العلامة في بعض كتبه ^(١) ناقلاً له عن والده ، وقيل : لا ، كما هو خيرة السرائر ^(٢) والمصنّف في المعتبر ^(٣) وبعض من تأخّر عنها ^(٤) ، وربّما ظهر من بعضهم ^(٥) التفصيل ، فقال بالصحة مع غلبة بلة الوضوء ، وإلاّ الفساد .

ولعلّ مستند الأوّل : - مضافاً إلى الاحتياط - أنّ الأمر بالمسح بالبلّة ينصرف إلى الأفراد الغالبة ، بل لا يصدق أنّه مسح بالبلّة مع امتزاجها بغيرها ؛ إذ لو صدق ذلك لصدق مع استئناف ماء جديد ومزجه مع بلّة اليد كما يصنعه العامة ؛ إذ هي لا تنفكّ عن بلّة الوضوء غالباً ، وقد عرفت بطلانه سابقاً ، واحتمال الفرق بين المائين فالأوّل ليس مسحاً بماء جديد بخلاف الثاني تحكّم ، ولأنّ المركّب من الداخل والخارج خارج .

على أنّه إن سلّمنا أنّه ليس مسحاً بماء جديد لكّنه ليس مسحاً بالبلّة خاصّة ، مع ظهور الأدلّة بالمسح بما بقي في اليد خاصّة ، مع أنّه لا يقطع أيضاً في مثل ظاهر القدم باتّصال تلك البلّة من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ، نعم لو كان ما على الممسوح مجرد نداوة لا يمتزج شيء منها ببلّة الوضوء

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٦ .

(٢) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٤ .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٠ .

(٤) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٥) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ ، والبيان : الطهارة / في الوضوء ص ١٢ ، والمقداد في التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٤ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٣ .

أمكن القول بالاجتزاء ، وقد يلتزم به أهل هذا القول وإن لم يصرحوا به .
وبذلك يظهر فساد قول المفصل ؛ إذ غلبة ما بقي في اليد على بلل الممسوح لا يدفع ما ذكرنا ، وما يتخيل من تحقق صدق المسح بالبلّة حينئذٍ ، فيه :
أنّه من المسامحات العرفيّة لا من الحقائق ، نعم لو كان ما على الممسوح قليل^(١) جداً بحيث لا ينافي صدق المسح بما بقي في اليد حقيقةً عرفاً لا استهلاكه اتّجه الجواز ، ولعلّهم يقولون به وإن لم يصرحوا به أيضاً .

ولعلّ مستند الثاني : إطلاق المسح الصادق في مثل المقام ، بل في السرائر : « إنّ من كان قائماً بالماء وتوضّأ ثمّ أخرج رجله من الماء ومسح عليهما من غير أن يدخل يديه في الماء فلا حرج عليه ؛ لأنّه ماسح بغير خلاف ، والظواهر من الآيات تقتضيه والأخبار متناولة له »^(٢) ، وفي المعبر : « إنّه لو كان في ماء وغسل وجهه ويديه ثمّ مسح برأسه ورجليه جاز ؛ لأنّ يديه لم تنفكّ من ماء الوضوء ، ولم يضرّه ما كان على القدمين من الماء »^(٣) انتهى .

ولأنّه لا يصدق عليه في العرف أنّه استأنف ماءً جديداً ، بل قيل^(٤) :
وإن حصل الجريان باجتماع البلتين ، بل ولو ببلّة الممسوح منفردة عند عدم القصد إلى الغسل وإن صدق اسم الغسل عليه ، ويؤيده صحيحة زرارة :
« لو أنّك توضّأت وجعلت موضع مسح الرجلين غسلاً وأضمرت أنّ ذلك هو المفترض لم يكن ذلك بوضوء ... »^(٥) الدالّة على جواز غسل الممسوح

(١) الصحيح : قليلاً . (٢) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٤ .

(٣) المعبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٠ .

(٤) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٥) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٣٥ ج ١ ص ٦٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٧ ح ٥

لا بذلك القصد .

على أنه لو منع مثل ذلك لكان ينبغي المنع من الوضوء في موضع لا ينفك من العرق كالحمام ونحوه .

على أن المراد بالمسح بالبلّة المسح مع نداوة اليد وإن لم يعلق شيء منها بالمسح ، وهو صادق وإن كان على المسح ماء آخر .

ولعلّ مستند التفصيل : صدق المسح بالبلّة مع غلبتها بخلاف العكس ، بل والتساوي .

والأقرب في النظر الأول ، وكأنّ القول بالتفصيل يرجع إليه ، ولعلّه لذا نقل عن بعض نسبته إلى ظاهر الأصحاب ، واحتمال أن المجوزين للمسح مع بلل المسح يقولون بذلك ، يدفعه : أنّ الظاهر خلافه ، بل الجميع يشترطون تأثير المسح بالمسح وإن لم يظهر للبصر .

وأما ما ادّعاه أهل القول الثاني أخيراً من الاكتفاء بالمسح مع نداوة اليد وإن لم ينتقل أجزاء من الماسح إلى المسح به فممنوع كلّ المنع ؛ لكون المتبادر من إطلاق لفظ البلّة ونحوها خلافه ، ولعلّهم أخذوه ممّا في بعض الأخبار من النداءة ، وإرادة ذلك منها ممنوع أيضاً ، بل لا يبعد صدق اسم الجفاف معها في المفروض .

وما ينقل عن ابن الجنيد^(١) من جواز إدخال اليد تحت الماء ومسح الرجل بها مثلاً لا يوافق شيئاً من الأقوال السابقة ، ولعلّه بنى على مذهبه من جواز المسح بماء جديد وعدم إيجاب المسح ببقية البلّة ، لكنك قد عرفت أنّ مقتضى عبارته السابقة ليس الجواز مطلقاً ، والإطالة في تحقيق حاله مع

ج ١ ص ٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من أبواب الوضوء ح ١٢ ج ١ ص ٢٩٦ .

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٦ .

القطع ببطلانه غير لائق^(١).

ثم إنّه هل يدخل في الماء الجديد الماء الباقي في اليد بعد غسلها بطريق الغمس؟ كما إذا نوى غسلها بالملكث مثلاً، أمّا لو نوى غسلها بالإخراج مرتباً في القصد إلى غسل أجزائها حتّى أخرجها، فالظاهر أنّه لا ينبغي الإشكال في كونه ليس ماءً جديداً، نعم يقع الإشكال فيما إذا نوى غسلها بالإدخال أو بالملكث ثمّ أخرجها.

والأقوى في النظر كونه ماءً جديداً؛ إذ لا يصدق بقاء شيء من بلة الوضوء، وما يقال: إنّ العرف شاهد على صدق بقاء البلة وأنّ ذلك كله غسل واحد ممنوع.

والظاهر أنّ المراد بما بقي في اليد إنّما هو بعد تمام الغسل وإن كرّر مراراً يده على العضو استظهاراً؛ لكون الاستظهار مطلوباً شرعاً وإن لم يكن واجباً، مع أنّ المعلوم من علماء الأعصار في سائر الأمصار عدم تحديد ذلك، وعدم الترتيب والتأمل في تمام الغسل الواجب، بل قد يدعى أنّ ما يفعله زائداً على الاستظهار الشرعي لا بأس به، فتأمل جيّداً، والله أعلم.

﴿ولو جفت ما على﴾ باطن ﴿يديه﴾ أو مطلقاً من الظاهر والباطن على اختلاف الوجهين كما تقدّم ﴿أخذ من لحيته﴾ ولو من المسترسل طويلاً أو عرضاً ﴿أو أشفار عينيه﴾ وغيرها من محالّ الوضوء، وتخصيص اللحية والأشفار بالذكر لكونها مظنة بقاء الماء، وإلا فلا فرق بينها وبين غيرها من محالّ الوضوء، بل قد يكون غيرها أولى من مسترسل اللحية؛ لما عرفت من الإشكال في الدليل على استحبابه.

(١) لعل الأولى: غير لائقة.

واحتمال القول بجواز الأخذ منه وإن لم نقل باستحباب غسله تمسكاً بظواهر الأخبار في المقام وإن كان ممكناً لكتبه بعيد ؛ لأن الظاهر منها إرادة ندواة الوضوء ، وهو لا يدخل تحتها على تقدير عدم استحباب غسله .
وما يقال : إن الماء الذي على مسترسل اللحية هو ماء غسل الوجه فهو بلل الوضوء وإن لم نقل باستحباب غسله ، ففيه : - مع أنه لا يشمل جميع صور الدعوى ؛ إذ قد يغسل المسترسل بماء غير ماء الوجه - أن المراد من ماء الوضوء الباقي في محالّه ، وإلا فلا يجتزى بالمسح بالمتجمع من ماء الوضوء في إناء ونحوه .

والحجة فيما ذكره المصنّف : بعد ظهور الاتفاق^(١) عليه سيّما بين المتأخرين^(٢) ، وما عساه يظهر من بعض عبارات القدماء كسّار في المراسم^(٣) وغيره^(٤) من الخلاف في ذلك ؛ لاقتصارهم في ذكر الواجب في الوضوء على المسح بالبلّة الباقية في اليد ليس خلافاً ؛ إذ الظاهر أن مرادهم من ذلك التعريض في ردّ ابن الجنيّد والعامة .

ومثله ما في الانتصار ، قال : « ممّا انفردت به الامامية القول بأنّ

(١) ممن قال بذلك : المفيد في المنفعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٧ ، والطوسي في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٣ .

(٢) كالعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٣ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في الوضوء ص ٩ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٣) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧ .

(٤) كابن البراج في المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ .

مسح الرأس يجب ببلّة اليد ، فإن استأنف ماءً جديداً لم يجزبه ، حتى أنهم يقولون : إذا لم يبق في اليد بلّة أعاد الوضوء - إلى أن قال :- والذي يدلّ على صحّة هذا المذهب مضافاً إلى طريقة الإجماع «^(١) انتهى . فإنّ الظاهر أنّ مراده بقوله : «إنّهم يقولون ...» إلى آخره نفي الماء الجديد ، ويحتمل أن يكون مرادهم بما بقي في اليد إنّما هو بلّة الوضوء .

ولعلّه لما ذكرنا نسب الحكم المذكور في كشف اللثام^(٢) إلى قطع الأصحاب ، بل في الاعتبار^(٣) في بحث الموالاة نقل الاتفاق على أنّ ناسي المسح يأخذ من شعر لحيته وأجفانه وإن لم يبق في يده نداوة ، بل لم أجد أحداً من المتأخّرين نقل خلافاً فيه ممّن عادته التعرّض لمثله .

الأخبار^(٤) المستفيضة ، منها : مرسل خلف بن حمّاد عن الصادق (عليه السلام) ، قال : «قلت له : الرجل ينسى مسح رأسه وهو في الصلاة ، قال : إن كان في لحيته بلل فليمسح به ، قلت : فإن لم يكن له لحية ، قال : يمسح من حاجبيه أو من أشفار عينيه»^(٥) .

ومنها : ما رواه في الفقيه مرسلاً ، قال : «قال الصادق (عليه السلام) : إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من بلّة وضوئك ، فإن لم يكن بقي في يدك من نداوة وضوئك شيء فخذ ما بقي منه

(١) الانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ١٩-٢٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / أفعال الطهارة ج ١ ص ٧١ .

(٣) الاعتبار : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٧ .

(٤) خبر قوله في ص ٣٣٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٤ ج ١ ص ٥٩ ، الاستبصار : باب ٣٣ ح ٥ ج ١

ص ٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٨٧ .

في لحيتك وامسح به رأسك ورجليك ، وإن لم يكن لك لحية فخذ من حاجبيك وأشفار عينيك وامسح به رأسك ورجليك ، وإن لم يبق من بلة وضوئك شيء أعدت الوضوء»^(١) .

وبما تضمنناه من اخذ الماء من الحواجب والأشفار يقيّد مفهوم قول الصادق (عليه السلام) في خبر مالك بن أعين أنه : «... إن لم يكن في لحيته بلل فلينصرف وليعد الوضوء»^(٢) .

لا يقال : إنّ ظاهر هذه الأخبار ينافي ما ذكرت من الدعويين السابقتين ، وهما أنّه لا ترتيب بالنسبة إلى الأخذ من محالّ الوضوء بعد جفاف اليد ، وثانيهما جواز الأخذ من غير اللحية والحواجب والأشفار.

لأنّا نقول : أمّا ما يستفاد منها من الظهور في ترتيب الأخذ من الحواجب والأشفار بعد أن لم يكن في اللحية بلل فلم أعر على من أفتى به من الأصحاب ، بل جميع من وقفنا على كلامه أو نقل إلينا لم يرتّب ذلك ، بل قال : إنّ جفّ ما على اليد أخذ من اللحية والحواجب والأشفار ، كالمفيد في المقنعة^(٣) والشيخ في المبسوط^(٤) وابن إدريس^(٥) والمصنّف^(٦)

(١) من لا يحضره الفقيه : باب فيمن ترك الوضوء ح ١٣٤ ج ١ ص ٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٨٨ .

(٢) تقدمت في ص ٢٣٩ .

(٣) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٧ .

(٤) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٥) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٣ .

(٦) المعتمد : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٧ .

والعلامة^(١) والشهيد^(٢) وغيرهم^(٣) ، بل قد يظهر من بعضهم^(٤) دعوى الإجماع عليه ، فيكون ذلك قرينة على عدم إرادة الترتيب في الخبرين ، ويكون تقديم اللحية لكونها أقرب مظنة لبقاء الماء فيها من غيرها ، ويرشد إلى ذلك الأمر بالأخذ من الحواجب إن لم يكن له لحية ، لا مع وجودها وانتفاء البلل عنها .

على أنه لو سلمنا ظهورهما في ذلك ، لكنتك قد عرفت أن الخبرين مرسلان لا جابر لهما ، فكيف يعمل بهما في ذلك ؟ خصوصاً مع ظهور كلمات الأصحاب في خلافهما .

وأما الدعوى الثانية وهي جواز الأخذ من غير الثلاثة ، فهو - مع تصريح بعض الأصحاب^(٥) به ، وظهور آخر^(٦) فيه أيضاً ، كظهور الاختصار في النص والفتوى على الثلاثة في عدم إرادة التقييد منها ، بل إننا ذكرت لكونها هي مظان بقاء البلل فيها - يدلّ عليه قوله (عليه السلام) في الخبر

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٣ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٢) الدروس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ ، البيان : الطهارة / في الوضوء ص ٩ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٣ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥١ ج ١ ص ٤٦ .

(٤) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٥) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٧ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٣-٢١٤ ، والخنوساري في مشارق الشموس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٧ .

(٦) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٢ .

المتقدم : « إن لم يبق من بلة وضوئك شيء أعدت الوضوء »^(١) ، فقد علّق الإعادة على عدم بقاء شيء من بلة الوضوء ، ودعوى إرادة البلة في الحالّ الثلاث ممنوعة ، فاحتمال الاختصاص بالثلاثة كاحتمال التعدي إلى خصوص بلة الوجه فقط بعيدان .

ثم إنّ الظاهر من عبارة المصنّف هنا اشتراط الأخذ من اللحية ونحوها بجفاف اليد ، فلو أخذ مع عدمه بطل الوضوء ، كما هو الظاهر من المقنعة^(٢) والسرائر^(٣) والمعتبر^(٤) والمنتهى^(٥) والقواعد^(٦) والتحرير^(٧) والإرشاد^(٨) ، والدروس^(٩) والذكرى^(١٠) وعن المبسوط^(١١) والتذكرة^(١٢) وغيرها^(١٣) .

لكنّه قال في المدارك : « الظاهر أنّه لا يشترط في الأخذ من هذه

(١) في ص ٣٤١ .

(٢) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٧ .

(٣) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٣ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٧ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٢ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٧) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٨) ارشاد الاذهان : اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٩) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٦ و ٨٧ .

(١١) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(١٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٧ .

(١٣) كنهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٣ ، والبيان : الطهارة / في الوضوء

ص ٩ ، وكشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .

المواضع جفاف اليد ، بل يجوز مطلقاً ، والتعليق في عبارات الأصحاب مخرج مخرج الغالب «^(١) انتهى .

ومثله المنقول عن جدّه في المسالك^(٢) والروض^(٣) ، مستدلاً عليه في الأخير باشتراك الجميع في كونه بلل الوضوء ، فلا يصدق عليه الاستثناف ، وبإطلاق قول الصادق (عليه السلام) في خبر مالك بن أعين : « من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنّه لم يمسح ، فإن كان في لحيته بلل فليأخذ منه ويمسح به »^(٤) ، حيث جوّز الأخذ من غير تقييد بالجفاف .

واستشكله بعض المتأخّرين^(٥) بمخالفته لكثير من الوضوءات البيانية ، وقوله (عليه السلام) : « امسح بما بقي في يدك رأسك » ، وقوله (عليه السلام) : « تمسح ببلّة يمينك ناصيتك » ، والاشتراط المتقدّم في المرسل . وما في بعض الوضوءات البيانية من المسح بنداوة الوضوء ، فهو - مع كون الغالب المسح بما بقي في اليد ونحوه - ظاهر في إرادة النداوة الباقية فيها ، على أنّه مطلق يحكم عليه غيره ، وبه تعرف ما في التمسك بإطلاق خبر مالك المتقدّم .

وأما ما ذكره من خروج القيد مخرج الغالب ، فهو وإن كان ممكناً في مثل المرسل المتقدّم ، لكنّه بعيد في مثل عبارات الأصحاب ، وكيف ! مع أنّ المعروف فيها أنّ مفهوم اللقب فيها حجة فضلاً عن غيره ، على أنّ ما

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٣ .

(٢) مسالك الافهام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٧ .

(٤) تقدم في ص ٣٢٩ .

(٥) كالبهراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٨٧ .

ذكره احتمال لا يكتفى بمثله في بيان ماهية العبادة التوقيفية مع مخالفته الاحتياط .

لكنّ الإنصاف أنّ التأمل في عبارات الأصحاب والروايات يورث الفقيه الظنّ بالجواز؛ لظهورها في إرادة المسح بما بقي عدم استئناف الماء الجديد^(١) كما هو مذهب العامة .

ومما يرشد إلى ذلك ما في المنتهى ، فإنّه بعد أن ذكر كما ذكر الأصحاب من أنّه إن لم يكن في يده أخذ من لحيته ، واستدلّ عليه بالأخبار المتقدمة ، قال : « ولأنّه ماء الوضوء ، فأشبه ما لو كان على اليد ؛ إذ الاعتبار بالبقية لا بملحها »^(٢) انتهى . وهو كالصرح في عدم إرادة التقييد السابق .

وما في الوسيلة ، قال في تعداد واجبات الوضوء : « ومسح مقدّم الرأس ببلّة الوضوء »^(٣) .

وما في الجمل والعقود ، قال : « ويمسح الرأس والرجلين ببقية نداوة الوضوء من غير استئناف ماء جديد »^(٤) .

وما في الإشارة ، قال : « أقلّه إصبع واحدة ببقية النداءة لا بماء يستأنف »^(٥) .

وما في بعض عبارات المقنعة ، كقوله : « لا يستأنف للمسح ماءً

(١) لعل الأول أن يقال : لظهورها في إرادة عدم استئناف الماء الجديد من المسح بما بقي .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٢ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ .

(٤) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

(٥) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

جديداً بل يستعمل فيه نداوة الوضوء»^(١).

وما في الغنية والمهذب والكافي، قال في الأول: «الفرض الثاني: أنه لا يستأنف لمسح الرأس والرجلين ماءً جديداً بدليل الإجماع المشار إليه...»^(٢) إلى آخره. فإن اكتفاه بذلك وعدم ذكره إيجاب أن يكون ببلّة اليد كالصریح فيما ذكرنا، ومثله ما في الثاني: «ثم يرفع يده اليمنى ببلل الوضوء من غير أن يأخذ ماءً جديداً»^(٣)، وكذا الثالث قال: «فإن مسح غير الجهة أو استأنف للمسح ماءً جديداً بطل الوضوء»^(٤). بل هو الذي يقضي به التدبر في عبارة الخلاف^(٥) والانتصار^(٦)، فلتلاحظ.

على أن ما ذكر من التعليق في كلمات الأصحاب وبعض الأخبار لا دلالة فيه على خلاف ذلك؛ لأنّ الظاهر أن المراد منها أنه إن لم يكن في يده ماء وجب عليه أن يأخذ من لحيته أو من أشفار عينيه، ففهومها أنه إن كان في يده بلل لا يجب أن يأخذ، لا أنه منهي عن الأخذ.

والحاصل: أن التأمل في كلمات الأصحاب والروايات يقضي بجواز الأخذ مع عدم الجفاف، بل فيها أمارات كثيرة على إرادة ذلك لا تخفى على من لاحظها، ولعلّه الأوفق بسهولة الملة، مع أنه لم ينقل التحرز في حال

(١) المقنعة: الطهارة/ صفة الوضوء ص ٤٩.

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الطهارة ص ٤٩٢، وفيه: الفرض الثامن.

(٣) المهذب: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤.

(٤) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٢، وفيه: غير الجهة المشروعة.

(٥) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٢٨ ج ١ ص ٨٠.

(٦) الانتصار: الطهارة/ في الوضوء ص ١٩-٢٠.

المسح عن مخالطة ماء باطن اليد من غيره من محالّ الوضوء ، بل قد يدعى أنّه لا بأس في الماء الذي على مقدّمات الوضوء ، كالماء الذي يكون على الرأس مثلاً مقدّمة لغسل القصاص ، فإنّه لم ينقل عن أحد تحفيفه حال المسح ، لكنّ الأولى خلافه .

ثمّ ليعلم أنّه بناءً على الاشتراط المذكور فالظاهر اختصاص الحكم بالجفاف الحاصل من النسيان ونحوه من الأعذار ، أمّا لو جفّفها اختياراً فالأقوى عدم الجواز ؛ لانصراف إطلاق النصّ والفتوى إلى الأوّل ، وإنّ ظهر من المحقّق الثاني في جامع المقاصد^(١) جوازه عند ذكر المسح بالماء الجديد ، إلّا أنّ الأقوى خلافه ، وكيف ! وقد احتمل بعضهم^(٢) اختصاص الحكم في النسياني دون غيره ، لظواهر ما سمعت من الأخبار وبعض كلمات الأصحاب ، لكنّه في غاية الضعف كسابقه .

﴿ فإن لم يبق نداوة ﴾ في شيء من محالّ الوضوء ﴿ استأنف ﴾ الوضوء ، بلا خلاف أجده بين المتقدّمين^(٣) والمتأخّرين^(٤) ، ولعلّ ابن الجنيد يوافق في خصوص المقام ، لا لعدم جواز المسح بالماء الجديد بل

(١) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٢) كالبحراني في الحقائق الناصرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٨٧ ، والخنساري في مشارق الشموس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٧ .

(٣) كالفيد في المقتعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٧ ، والطوسي في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٣-١٠٤ ، والمصنف في المعتمد : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٧ .

(٤) كالعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٣ ، والقواعد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ ، والبيان : الطهارة / في الوضوء ص ٩ .

لفوات الموالاة ، وفي كشف اللثام : « إنه مقطوع به مروي »^(١) .

قلت : قد سمعت ما يدلّ عليه من الأخبار الآمرة بالانصراف وإعادة الوضوء التي لا يقدر إرسالها بعد انجباره بفتاوى الأصحاب ، لكن ظاهرها كالفتاوى حيث يكون الاستئناف محصلاً للمسح بماء الوضوء ، أمّا إذا لم يكن كذلك ، كأن يكون الجفاف لشدة حرّ أو حرارة أو نحوها ، ولم يتمكن من حفظ نداوة الوضوء بالجلوس في مكان رطب أو إكثار الماء على آخر جزء من وضوئه ، فالظاهر جواز المسح بالماء الجديد ، كما في المعتبر^(٢) والمنتهى^(٣) والقواعد^(٤) والذكرى^(٥) وجامع المقاصد^(٦) والمدارك^(٧) وعن غيرها^(٨) أيضاً ؛ للضرورة ، ونفي الحرج ، وصدق الامتثال ، واختصاص وجوب المسح بالبلل بالإمكان .

وفيه : أنّ جميع ذلك لا يقضي بالانتقال إلى الماء الجديد ، بل جميعها تندفع بالمسح من دون تجديد ماء ، كما لعله يظهر من العلامة في التحرير في الموالاة ، قال : « ولو جف ماء الوضوء لحرارة الهواء المفرطة جاز البناء ، ولا يجوز استئناف ماء جديد للمسح »^(٩) ، ونحوه ما عن نهاية

(١) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٨ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٢ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٦ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٠ .

(٨) كذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٧ .

(٩) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

الإحكام^(١) كما أنه تندفع أيضاً بالعدول إلى التيمم ، بل هو قضية اشتراط المسح بالنداوة ؛ لانعدام المشروط بانعدام شرطه .

إلا أن قصور ما دلّ على شرطية المسح بالنداوة عن شمولها للمقام لظهورها في صورة الإمكان ، مع عدم ذكرهم مثل ذلك في مسوغات التيمم ، يمنع العدول إليه ، على أن التتبع بالنسبة إلى تعذر كثير من أجزاء الوضوء ، كما في أقطع اليدين وأقطع الرجلين ونحو ذلك ، يقضي بعدم سقوط الوضوء عند تعذر ذلك ، كما أن استصحاب الخطاب به ، وقوله (عليه السلام) : « لا يسقط الميسور بالمعسور »^(٢) ، و « ما لا يدرك كله لا يترك كله »^(٣) ونحوها قاضية به أيضاً .

ولعله لجميع ذلك لم أعر على مفتٍ بالتيمم ، نعم ذكره بعضهم^(٤) احتمالاً ، وآخر^(٥) جعل الاحتياط في الجمع بينهما ، والأولى في الاحتياط الجمع بين الاحتياطات الثلاثة ، وهي المسح بلا استئناف ، واستئناف الماء الجديد ، والتيمم .

واحتمال القول بوجوب الاحتياط في المقام لعدم الترجيح تحصيلاً للبراءة اليقينية وإن كان ممكناً ، لكن قد عرفت أن الأقوى في النظر المسح من دون وجوب استئناف ، تمسكاً بإطلاق ما دلّ على وجوب المسح فيه ، ومقتضاه جواز الأخذ من الماء الجديد ؛ للإطلاق المتقدم ، مع عدم شمول ما

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٣ .

(٢) تقدم في ص ٢٩٣ .

(٣) تقدم في ص ١٩٦ .

(٤) كالبهراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / الموالاة في الوضوء ج ٢ ص ٣٥٧ .

(٥) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٦ .

دلّ على المنع منه للمقام ، وأمّا احتمال وجوبه فقد عرفت ما فيه ، وكونه أقرب إلى المكلف به ونحو ذلك تعليقات اعتباريّة لا تصلح لأن تكون مدركاً للأحكام الشرعيّة ، كاحتمال إيجاب حفظ ماء الوضوء المتساقط لكونه ماء وضوء ، فتأمل جيّداً ، والله أعلم .

﴿والأفضل مسح الرأس مقبلاً ، ويكره مدبراً على الأُشبه﴾
بأصول المذهب وقواعده ، ووفقاً للسرائر^(١) والمعتبر^(٢) والنافع^(٣) والمنتهى^(٤) والمختلف^(٥) والتحرير^(٦) والإرشاد^(٧) والقواعد^(٨) والألفيّة^(٩) وجامع المقاصد^(١٠) والروضة^(١١) وغيرها^(١٢) ، على اختلاف فيها لا يقدح في أصل جواز النكس ، وهو قضيّة إطلاق الهداية^(١٣) والجمل والعقود^(١٤)

(١) السرائر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) المعتبر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) المختصر النافع: الطهارة / في الوضوء ص ٦ .

(٤) منتهى المطلب: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦١ .

(٥) مختلف الشيعة: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ .

(٦) تحرير الاحكام: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٧) إرشاد الأذهان: الطهارة / أسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٨) قواعد الاحكام: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٩) الألفيّة: المقدمة الأولى / واجبات الوضوء ص ٤٤ .

(١٠) جامع المقاصد: الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٢١٨-٢١٩ .

(١١) الروضة البهية: الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

(١٢) كتذكرة الفقهاء: الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٧ ، ونهاية الاحكام:

الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٣ ، ومفاتيح الشرائع: الصلاة / مفتاح ٤٩ ج ١ ص ٤٥ .

(١٣) الهداية (ضمن الجوامع الفقهيّة): باب الوضوء ص ٤٩ .

(١٤) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

والإشارة^(١) والمراسم^(٢) وغيرها^(٣)، والمنقول عن الإصباح^(٤) والمبسوط^(٥) وابن أبي عقيل^(٦) والشهيد في البيان^(٧) والمقداد في التنقيح^(٨)، وغيرهم^(٩)، ولعلّه لذا قال في الحقائق: «إنّه المشهور»^(١٠).
وقيل: لا يجوز النكس، كما هو خيرة الصدوق في الفقيه^(١١) والمرتضى في الانتصار^(١٢) والشيخين في المقنعة^(١٣) والخلاف^(١٤) وظاهر التهذيب^(١٥). بل صريحه، وهو المنقول عن ظاهر النهاية^(١٦) وصريح الوسيلة^(١٧)، واختاره الشهيد في ظاهر الدروس^(١٨)، ونسبه فيها إلى

(١) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): فروض الوضوء ص ١١٨.

(٢) المراسم: الطهارة/ كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧.

(٣) كتبصرة المتعلمين: الطهارة/ كيفية الوضوء ص ٦.

(٤) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية): في الوضوء ج ٢ ص ٧.

(٥) المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١.

(٦) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ كيفية الوضوء ص ٢٤.

(٧) البيان: الطهارة/ في الوضوء ص ٩.

(٨) التنقيح الرائع: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٢-٨٣.

(٩) كالمهذب: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤.

(١٠) الحقائق الناضرة: الطهارة/ مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٧٩.

(١١) من لا يحضره الفقيه: باب حد الوضوء ج ١ ص ٤٥.

(١٢) الانتصار: الطهارة/ في الوضوء ص ١٩.

(١٣) المقنعة: الطهارة/ صفة الوضوء ص ٤٤.

(١٤) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٣١ ج ١ ص ٨٣.

(١٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب صفة الوضوء ج ١ ص ٥٧-٥٨.

(١٦) النهاية: الطهارة/ آداب الحدث ص ١٤.

(١٧) الوسيلة: الصلاة/ ما يقارن الوضوء ص ٥٠.

(١٨) الدروس الشرعية: الطهارة/ ما يجب في الوضوء ص ٤.

الشهرة بين الأصحاب ، وفي الانتصار^(١) والذكرى^(٢) إلى الأكثر ، وفي الخلاف^(٣) الإجماع عليه ، وفي المختلف : « إن المرتضى ادعى الإجماع عليه في الانتصار »^(٤) ، قلت : لا دلالة في عبارته ، بل فيها ما يدل على خلاف ذلك كما لا يخفى على من لاحظها .

وأقصى ما يستدل به للأول الأصل في وجهه ، وإطلاق الأمر بالمسح في الكتاب والسنة ، وإطلاق حكايته في الوضوءات البيانية ؛ إذ لو كان ذلك واجباً لنقله زرارة وبكير وغيرهما ممن حكى لهم وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، بل حكاية غيره كالبدء بالأعلى مثلاً في الوجه ونحوه وعدم حكايته تشعر بعدم وجوبه ، ومثله في ذلك مكاتبة علي بن يقطين المشهورة^(٥) .

وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح حماد بن عثمان : « لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً »^(٦) كما رواه الشيخ^(٧) في المقام كذلك ، والمحقق في المعتبر^(٨) ، والعلامة في المنتهى^(٩) والمختلف^(١٠) ، والمحقق الثاني في

(١) الانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ١٩ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٦ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٣١ ج ١ ص ٨٣ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ ، إلا أنه نقل عبارته فقط ولم يذكر الإجماع .

(٥) راجع هامش (٣) من ص ٢٦٦ .

(٦) تقدم في ص ٢٦٧ . (٧) راجع هامش (٢) من ص ٢٦٧ .

(٨) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٥ .

(٩) منتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦١ .

(١٠) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ .

جامع المقاصد^(١)، والسيد في المدارك^(٢)، وكشف اللثام^(٣) وصاحب الحقائق^(٤)، وعن التنقيح^(٥) وصاحب الذخيرة^(٦) وغيرهم^(٧)، وهو العمدة في المقام، مع اعتضاده بما سمعت من دعوى الشهرة، بل هي محصلة.

وأقصى ما يستند إليه للثاني -مضافاً إلى ما سمعت من دعوى الإجماع المعتضد بالشهرة المدعاة من مثل الشهيد، ونسبته إلى الأكثر منه ومن المرتضى، وقد سمعت ما حكاها عنه في المختلف- أنّ الشغل اليقيني يستدعي البراءة اليقينية، وهو ليس إلّا في المسح مقبلاً.

مع أنّ المحكي من الوضوءات وإن اشتملت على أنّه مسح برأسه، لكنّه قطعاً إنّما كان المسح مقبلاً؛ إذ لا إشكال في كونه راجحاً، فلا معنى لتركه من النبي (صلى الله عليه وآله) وارتكاب المرجوح، بل الظاهر منها في حكايته أنّه وضوؤه الذي لا زال يفعله، واستمراره على المرجوح ممّا يقطع بعدمه، وإلّا فلو كان كذلك لوجب القول بوجوب المسح مدبراً، وهو مخالف لإجماع المسلمين، فحينئذ يكون المراد به المسح به مقبلاً، فيجب

(١) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٨-٢١٩ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٤ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٥) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٣ .

(٦) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٠ .

(٧) كابن فهد في المذهب البارع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٣٣، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٥، والطباطبائي في رياض المسائل :

الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ .

التأسي به ، مضافاً إلى قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) : «إِنَّ هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» ^(١) على أَنَّهُ الْفَرْدُ الشَّائِعُ الَّذِي يَنْصَرَفُ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ ، وبذلك تعرف الجواب عن الإطلاقات ، على أَنَّ جَوَازهَ مِنْ مَذْهَبِ الْعَامَّةِ ، وَالرَّشْدِ فِي خِلَافِهِمْ .

وَأَمَّا الصَّحِيحَةُ فَمَّا يَضَعُفُ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا أَنَّهُ رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي مَقَامٍ آخَرَ بِهَذَا السَّنَدِ أَنَّهُ «لَا بَأْسَ بِمَسْحِ الْقَدَمَيْنِ مُقْبِلاً وَمَدْبِراً» ^(٢) ، وَمِنْ الْمُسْتَبْعَدِ جَدّاً تَعَدُّدُهَا ، بَلِ الشَّيْخُ (رَحِمَهُ اللهُ) ذَكَرَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي مَقَامِ الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ النِّكَاسِ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ ، فَقَالَ : «أَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ يُونُسَ قَالَ : (أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى أَبَا الْحَسَنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بَنَى يَمْسَحُ ظَهْرَ قَدَمَيْهِ مِنْ أَعْلَى الْقَدَمِ إِلَى الْكَعْبِ ، وَمِنْ الْكَعْبِ إِلَى أَعْلَى الْقَدَمِ) فَفَقْصُورٌ عَلَى مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ ، وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الرَّأْسِ وَالْيَدَيْنِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، قَالَ : (لَا بَأْسَ بِمَسْحِ الْوُضُوءِ مُقْبِلاً وَمَدْبِراً)» ^(٣) ، فَقَدْ أَخْرَجَهَا شَاهِداً عَلَى التَّوَسُّعِ فِي مَسْحِ الْقَدَمَيْنِ ، كَمَا وَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ «الْأَمْرَ فِي مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ مُوسَّعٌ ، مَنْ شَاءَ مَسَحَ مُقْبِلاً وَمَنْ شَاءَ مَسَحَ مَدْبِراً ، وَأَنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ الْمَوْسَّعِ» ^(٤) .

(١) تقدم في ص ٢٦٥ .

(٢) تهذيب الأحكام / الطهارة / باب ٤ ح ٦٦ ج ١ ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٨٦ .

(٣) تهذيب الأحكام / الطهارة / باب ٤ ج ١ ص ٥٧-٥٨ .

(٤) الكافي : باب مسح الرأس ح ٧ ج ٣ ص ٣١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٨٦ .

بل قد يظهر من ملاحظة هذه وغيرها أنّ الحكم مقصور على الرجلين ، بل في الوسائل ^(١) باب جواز النكس في المسح ، ولم ينقل هذه الرواية فيه ^(٢) ، بل نقل رواية أنّه « لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومدبراً » ، غير بعيد أن يكون هذا التغيير من النسخ .

وما يقال : إنّهُ يتم الاستدلال برواية القدمين بالإجماع المركّب ؛ إذ لا قائل بالتوسعة فيها دون الرأس ، يدفعه : أنّه ظاهر الشيخ في التهذيب ^(٣) ، بل هو صريحه ، وما عن ظاهر النهاية ^(٤) التي هي متون أخبار ، بل نقل في كشف اللثام ^(٥) التوسعة في القدمين عن جمع لم ينقل الجواز عنهم في المقام ، كما أنّه قد نصّ على الجواز في القدمين في الإشارة ^(٦) والمراسم ^(٧) ، وأطلقا في المقام ^(٨) ، فلعلّها يخالفان أيضاً ، كما هو قضية حجية مفهوم اللقب في عبارة الفقهاء ، وأنّه به يثبت الوفاق والخلاف .

فقد ظهر لك من ذلك كلّهُ أنّ القول بعدم الجواز لا يخلو من قوّة ، وإن كان الأوّل أقوى ؛ لمكان حصول التردّد من جميع ما ذكرنا ، وما شكّ في شرطيته ليس شرطاً عندنا ، سيّما في مثل الوضوء ، فتأمّل جيّداً .

(١) وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٨٦ .

(٢) لكنه نقلها في الحديث الأوّل من الباب ٢٠ ، راجع حاشية (٢) من ص ١٥٠ .

(٣) كما في عبارته السابقة في هذه الصفحة .

(٤) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٤ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ و ٧٠ .

(٦) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

(٧) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .

(٨) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ ، والمراسم :

الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٧ .

وكيف كان ، فما ذكره المصتف من الأفضلية كما في القواعد^(١) والإرشاد^(٢) ، بل لم أثر على مخالف فيه صريحاً ، بل يظهر من المرتضى في الانتصار^(٣) أن الامامية بين قولين: الوجوب وكونه مسنوناً ، فلعل وجهه أنه المتبادر من الأخبار ، ولحصول يقين البراءة ، والخروج من شبهة الخلاف به ، وأوامر الاحتياط وتجنب الشبهات ، على أن التسامح في الاستحباب عقلي غير محتاج إلى الدليل ، كما هو مبين في محله. وما ذكره من الكراهة كما في السرائر^(٤) والمعتبر^(٥) والقواعد^(٦) والتحرير^(٧) وغيرها^(٨) لعله لعكس ما ذكرنا في وجه الاستحباب مقيلاً ، والأمر سهل؛ إذ المراد بالاستحباب والكراهة أفضل أفراد الواجب وأقلية الثواب؛ لما عرفت من إيجاب المسح ، والله أعلم. ﴿ وكيف كان فـ ﴿ لـو غسل موضع المسح ﴾ مجتزئاً به عنه ﴿ لم يجز ﴾ كما صرح به في المقنعة^(٩) والتهذيب^(١٠) والسرائر^(١١) والمعتبر^(١٢)

-
- (١) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .
 (٢) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .
 (٣) الانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ١٩ .
 (٤) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٢ .
 (٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٥ .
 (٦) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .
 (٧) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .
 (٨) كالتحصر النافع : الطهارة / في الوضوء ص ٦ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٧ .
 (٩) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٨ .
 (١٠) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ج ١ ص ٩٢ .
 (١١) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٢ .
 (١٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٨ .

والمنتهى (١) والقواعد (٢) والإرشاد (٣) والدروس (٤) والذكرى (٥) وغيرها (٦) ، بل في المنتهى : « إنّه به قال علماؤنا أجمع » (٧) ، وفي الذكرى (٨) وكشف اللثام (٩) : « لا يجزي الغسل عن المسح عندنا » ، وفي الحدائق : « إنّ هذا الحكم ثابت عندنا إجماعاً فتوى ودليلاً وآية ورواية » (١٠) .

وكأنّ الوجه في ذلك واضح ، لكون الغسل والمسح فرضين متغايرين في نظر الشرع ، فلا يجزي أحدهما عن الآخر .

ولأنّ الله تعالى أوجب الغسل في الوجه واليدين ، والمسح في الرأس والرجلين ، فمن غسل ما أمر الله بمسحه أو مسح ما أمر بغسله لم يكن ممثلاً ؛ لاختلافهما لغةً وعرفاً ، كما يشير إلى ذلك قول الصادق (عليه السلام) في خبر محمد بن مروان : « إنّه يأتي على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلاة ، قلت : وكيف ذاك ؟ قال : لأنّه يغسل ما أمر الله بمسحه » (١١)

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٣) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٤) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٧ .

(٦) كالجوامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٥ ، والبيان : الطهارة / في الوضوء ص ٩ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٧ .

(٩) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

(١٠) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٦٥ .

(١١) الكافي : باب مسح الرأس ج ٩ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٩٥ ج ١

ص ٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٩٤ .

بل اللغة والعرف والشرع كتاباً وسنة صريحة في أنّ الغسل غير المسح ، وأنّ الآتي بالغسل في مقام الأمر بالمسح وبالعكس ليس ممثلاً كما هو واضح .
إنّما الإشكال في أنّهما متباينان لا يصدق أحدهما على الآخر أو بينهما عموماً من وجه ؟ يظهر من جملة كالمرتضى ^(١) والشيخ ^(٢) وغيرهم ^(٣) من الأصحاب الأوّل ، وصرّح بعض المتأخّرين ^(٤) بالثاني ، زاعماً صدق اسم الغسل والمسح في إجراء الماء بمعونة اليد ، وصدق الأوّل بدون الثاني في جريان الماء بنفسه مثلاً ، والثاني دون الأوّل بما لم يكن معه جريان للماء .

وعليه ينبغي التشخيص بالنسبة إلى محل الاشتراك بالنية ، فمن كان من نيته الغسل يعدّ ممثلاً في مقام الأمر به كالعكس ، بل لعلّ النية في ابتداء الوضوء كافية ، فلا تقدر الغفلة عنده حينئذٍ . وقد يشير إليه صحيح زرارة ، قال : « قال (عليه السلام) لي : لو أنّك توضّأت فجعلت مسح الرجلين غسلًا ثمّ أضمرت أنّ ذلك من المفروض لم يكن ذلك بوضوء » ^(٥) .

ويراد حينئذٍ بقول الأصحاب : « إنّ الغسل لا يجزي عن المسح » وما نقلوه من الإجماع عليه ، الغسل الذي لا يتحقّق معه مسّ مسح كجريان الماء بنفسه مثلاً ، أو ما كان مع إمرار اليد وكان المقصود الغسل ، وأمّا إذا

(١) الانتصار: الطهارة/ في الوضوء ص ٢٢ .

(٢) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٣٤ ج ١ ص ٨٥ .

(٣) كالحقق في المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٨ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة/ أفعال الوضوء ج ١ ص ٦١ ، والتذكرة: الطهارة/ واجبات الوضوء ج ١ ص ١٧ ، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٣٤-٣٥ .

(٤) كالسيد في مدارك الأحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٥ ، والخراساني في ذخيرة

المعاد: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٣٠ .

(٥) تقدم في ص ٣٣٦ .

تحقق مستمى المسح كما إذا أمر يده وكان الماء قليلاً اجتزى به وإن حصل معه الجريان الذي هو مستمى الغسل ؛ إذ لا شك في صدق المسح حينئذٍ ، ولا ينفيه صدق اسم الغسل الغير المقصود معه .

بل ربّما يظهر من بعضهم دعوى كون ذلك ليس غسلًا وإن حصل الجريان ، والاكتفاء به في مثل الوجه واليدين من دليل خارجي لا لصدق الغسل .

لكنّ المعروف بينهم الوجه الأول ، أي أنّه لا ينافي صدق اسم المسح صدق اسم الغسل ، ويكون التقابل في الآية حينئذٍ باعتبار صورتي الافتراق والتنافي بالنية والقصد ، ويراد برواية ابن مروان التعريض بالعمامة الذين يكتفون بالغسل الذي لا مسح معه عن 'المسح' ، على أنّه ضعيف السند .

بل قد يؤيده مضافاً إلى الصدق المتقدّم ، أنّه لو وجب المسح ببلّة الوضوء بشرط عدم تحقق جريان ولو ضعيفاً لكان فيه من الحرج والضيق المنافين لمسهولة الملة ما لا يخفى ، بل السكوت في مقام التعليم المستلزم لتأخير البيان عن وقت الحاجة مع غلبة تحقق الجريان في البلّة الباقية في اليد ممّا يدلّ على عدمه ؛ إذ لم يرد لنا خبر بتجفيفها أو تقليلها أو نفص اليد أو نحو ذلك ، بل لم ينقل عن أحد من السلف مع توفر الدواعي إليه ، بل لو ورد الأمر به لنافي المسح بالبلّة ؛ إذ لا يكاد يحصل القطع ببقاء بلّة بحيث لو مسح بها لم يجر شيء منها ولم ينتقل من مكان إلى مكان إلّا بتجفيفها جفافاً يقرب إلى اليبوسة ، ومعه ينتفي المسح بالبلّة ، فلا يبعد أن ينزل كلام الأصحاب على إرادة ما ذكرنا ، وإلّا كان حينئذٍ للبحث معهم مجال .

وممّا ذكرنا ظهر لك وجه القول بالتباين .

قلت : لا ينبغي الإشكال في تباين حقيقة الغسل والمسح ، وأنّهما

لا يجتمعان في فرد واحد أبداً ، كما هو ظاهر الكتاب والسنّة والإجماع والعرف واللغة ؛ لكون الغسل عبارة عن جريان الماء على المغسول وانتقاله من جزء إلى غيره سواء كان بنفسه أو بمعين من يد أو غيره ، ولعلّ غمس العضو في الماء منه إدخالاً وإخراجاً ، وكذا المكث مع التحريك ، وقد يصدق على مجرد الإصابة في أماكن خاصّة ، كما في البواطن التابعة للظواهر وما تحت الجبيرة ونحوها .

والمسح على ما قيل ^(١) عبارة عن جرّ الشيء على الشيء مع مماسّته له ، مع بقائه متّصلاً بالماء ورطوبته ، أو مع الانفصال كالمسح باليد ونحوها وبالتراب والغبار غالباً وكأنّ إيكاله إلى العرف أولى من هذا التعريف ، إلّا أن يراد به مطلق التصوير .

وكيف كان فما ذكره من الفرد الذي ظنّوا أنّه محلّ اجتماع ، ومن جهته حكموا بالعموم والخصوص من وجه ، وهو ما تحقّق فيه إمرار اليد مع الجريان الضعيف ، فهو ممّا لا إشكال في الاجتزاء به كما قضت به تلك الأدلّة التي سمعتها ، وما يظهر من الانتصار ^(٢) من عدم الاجتزاء به ؛ لأنّه أخذ في المسح أن يكون بقدر من ماء لا يحصل معه جريان ، في غاية الضعف ، أو يرجع إلينا بوجه من الوجوه .

لكنّ ذلك في الحقيقة شيئان لا شيء واحد مصداق للكليّين كما هو قاعدة العموم والخصوص من وجه ، بل هما فردان متغايران متباينان لكليّين كذلك ، فإمرار اليد فرد المسح ، وجريان الماء فرد الغسل ، وليس الإمرار مع الجريان مسحاً ولا غسلاً حتّى يكون ذلك محلّ اجتماع للكليّين .

(١) كما في كشف الغطاء : بيان حقيقة المسح ص ٨١ .

(٢) الانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ٢٢ .

فحينئذٍ الاجتزاء بمثله لتحقيق اسم المسح الذي لا يقدر مقارنة الغسل له كالعكس ، فالتفرقة حينئذٍ حقيقة لا اعتبارية ، بل قد يقال : لا عبرة بنية الغسل مع عدم نية الامتثال به ، والعبرة بالمسح وإن لم يستحضر حينه النية ، اكتفاءً بالنية التي في ابتداء الوضوء .

فالحاصل : أنَّ المكلف مع الاتيان بذلك الفرد ، لا يخلو إما أن يكون قصد الامتثال بجريان الماء وانتقاله الحاصل بإمرار اليد ، أو يكون قصد الامتثال بنفس إمرار اليد من غير قصد للجريان ، أو مع قصده بدون قصد الامتثال به ، أو لم يكن مستحضراً لشيء من ذلك .

فإن كان الأول فلا اشكال في فساد الوضوء ، لا لانتفاء المسح ، بل لقصد الامتثال بالغسل ، وهو منهي عنه ، وإن لم يقصد الامتثال به فوضوؤه صحيح على كل حال ، حتى لو قصد نفس الجريان ، بل لعل في قوله (عليه السلام) في خبر زرارة : « ثم أضمرت أنَّ ذلك من المفروض لم يكن ذلك بوضوء » ^(١) إشارة إلى ما ذكرنا ، وكذا في صورة عدم الاستحضار ، لمكان النية في الابتداء ، فتأمل جيداً ، فإنَّ منه ينقدح التأمل فيما ذكره الفحول من المتأخرين ^(٢) ، من التقييد لعدم أجزاء الغسل عن المسح المستفاد من النص والفتوى بما إذا لم يكن يصدق عليه مسمى المسح ؛ لما عرفت أنَّهما لا يتحدان في المصدق أبداً ، والفساد - حيث يكون الغسل مقصوداً به الامتثال - لأمر آخر لا لانتفاء المسح .

لكن قد يقال : إنَّ جميع ما ذكرته يتم بالنسبة إلى نفس الغسل

(١) المتقدم في ص ٣٣٦ .

(٢) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٧ ، والخزاساني في

ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٠ .

والمسح ، ومحلّ البحث المسح بالبلّة ، وكلامهم فيه من دعوى العموم من وجه تام ؛ لصدق المسح بها مع جريانها الموجب لتحقيق صدق اسم الغسل . وفيه : أنّه لا مدخلية للبلّة في ماهية المسح ، بل هي شرط خارجي في الوضوء ، على أنّ إمرار اليد مع تلك البلّة مسح ، ومع جريانها غسل ، فهما فردان أيضاً كما ذكرناه بالنسبة لأصل المسح ، والله أعلم .

﴿ ويجوز المسح على الشعر المختصّ بالمقدّم ﴾ و﴿ كذا يجوز ﴾ على ﴿ نفس ﴾ البشرة ﴿ بلا خلاف أجده بين الإمامية ﴾^(١) ، بل في ظاهر المعتبر^(٢) وصریح المدارك^(٣) والحدائق^(٤) وغيرهما^(٥) كما عن ظاهر التذكرة^(٦) دعوى الإجماع عليه ؛ لصدق المسح بالرأس الموجود في الكتاب والستة ومعقد الإجماع على كلّ منهما من غير فرق بين كون البشرة مستورة بالشعر أو لا ، ولا بين كون الشعر كثيفاً أو خفيفاً .

خلافاً لما ينقل عن بعض العامة^(٧) من إيجاب المسح عليه حيث تكون البشرة به مستورة ؛ لكونه بدلاً عنها مسقطاً للتكليف بمسحها ، فيكون كالمستور بالحية ، فكما لا يجوز هناك لا يجوز هنا .

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ ، وابن سعيد في الجامع للمشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٦ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٥ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرأس في الوضوء ج ٢ ص ٢٥٢-٢٥٣ .

(٥) كمشارك الشמוש : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٣ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٧ .

(٧) المجموع : ج ١ ص ٤٠٤ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ١١٦ .

وأجاب عنه في المنتهى^(١) بأنه إنّما اعتبرنا الظاهر من اللحية لانتقال اسم الوجه إليه وزواله عن البشرة، بخلاف الرأس الذي اسمه لازم مع ستره بالشعر، فافترقا .

وظاهره الموافقة على عدم الاجتزاء هناك ، وهو لا يخلو من تأمل ؛ إذ المستند في ذلك المقام قوله (عليه السلام) : « كلّ ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه ولا أن يبحثوا عنه »^(٢) ، فإن كان دالاً على بدلية الشعر وسقوط التكليف عن المبدل بحيث لا يجتزى به كوضوء الجبائر ونحوه فلا فرق بينها أيضاً ، وما ذكره (رحمه الله) من صدق الوجه بالنسبة إلى شعر اللحية دون البشرة بخلاف بشرة الرأس فيه ما لا يخفى^١ .

وبذلك تعرف ما في التعليل المتقدم في أصل الحكم ؛ فإنّ صدق مسح الرأس لا ينافي جعله الشعر بدلاً عنه مسقطاً للتكليف ، سيما على رواية الشيخ من قوله (عليه السلام) : « ليس للعباد أن يطلبوه »^(٣) ، وقد تقدّم في الوجه أنّ الأظهر على كلّ من الروايتين عدم الاجتزاء بغسل البشرة هناك ، اللهم إلا أن يدعى أنّ الرواية في خصوص الوجه أو خصوص الغسل ، كما يرشد إليه قوله (عليه السلام) : « ولكن يجري عليه الماء »^(٤) .

وكفى بما سمعت من إجماع أصحابنا حجة على الاجتزاء بمسح كلّ منهما، بل قد عرفت أنّ الاجتزاء بالمسح على الشعر مجمع عليه بين العامة

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١ .

(٢) تقدم في ص ٢٧٤ .

(٣) تقدم في ص ٢٧٥ .

(٤) تقدم في ص ٢٧٤ .

والخاصة ، بل يقرب إلى حدّ الضرورة من الدين ، فيراد حينئذٍ من البشرة في قول الصادق (عليه السلام) في الذي يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء : « لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه الماء »^(١) ما يعمّ الشعر كما هو واضح ، فلا سبيل لأن يقال : إنّ الرأس حقيقة في البشرة دون الشعر ، ولذلك لا يجتزى بغسله في غسل الجنابة .

والمراد بالشعر المختصّ بالمقدّم في كلام المصنّف الشعر النابت فيه الذي لا يخرج بمده عن حده ، ﴿ فلو جمع عليه شعراً من غيره ﴾ أو خرج شعره باسترساله عن حده ﴿ ومسح لم يجز ﴾ المسح عليه في كلّ منها ؛ لعدم صدق مسح المقدّم فيها لغةً وعرفاً ، بل الأوّل حاجب كغيره من الحواجب ، فيشمّله ما دلّ على عدم الاجتزاء بمسحه من الإجماع وغيره ، وعدم صدق المقدّم والناصية على الثاني واضح ؛ ولذا صرح جمع من الأصحاب بكلّ من الحكمين من غير تردّد ، بل هو ظاهر غيرهم ، بل لا خلاف أجده فيها ، بل في كشف اللثام^(٢) الاتفاق على الأوّل .

والمراد بعدم الاجتزاء بالمسح في الثاني المسح على القدر الزائد على المقدّم ، أمّا ما كان منه عليه فيجتزى بالمسح عليه ، كما صرح به في جامع المقاصد^(٣) وغيره^(٤) ، بل قد يظهر من المنقول من بعضهم دعوى ظهور

(١) الكافي : باب مسح الرأس ح ١٢ ج ٣ ص ٣١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ١٠

ج ١ ص ٣٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٢٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤) كمسالك الافهام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب

الوضوء ص ٢٩ .

الإجماع عليه ، ويدخل فيه حينئذٍ ما لونت الشعر من أعلى المقدم ثم تدلى عليه حتى انتهى بانتهائه ، فلا يحتاج إلى إزالة المسترسل من الشعر عما تحته من منابت الشعر المخلوق ، بل يمسح عليه ويجتزي به ، لكن إن لم يثبت كونه مجتمعاً عليه كان للنظر في صدق اسم المقدم والمسح عليه مجال .

كما أنّ له مجالاً أيضاً فيما صرح به بعضهم^(١) من أنّ شعر المقدم لو كان مجتمعاً عليه وكان بحيث لومدّ خرج عن الحدّ لا يجوز المسح على ذلك الزائد التقديري ، بل عن شارح الدروس : «إنّه مشهور بين القوم بحيث لم نعرف فيه خلافاً»^(٢) ؛ لصدق اسم مسح المقدم كغير الزائد ؛ إذ لا فرق بينهما على الظاهر .

وقال الشهيد في الذكرى بعد ذكره عدم جواز المسح على ما يخرج بالمدّ عن الحدّ : «وكذا لا يجزي المسح على الجمّة ، وهي مجتمع شعر الناصية عند عقصه^(٣) ، نعم لو أدخل يده تحت الجمّة^(٤) ومسح بشرة الرأس أو أصل شعر الناصية أجزأ»^(٥) انتهى .

وظاهره أنّ الجمّة ليس من الذي يخرج بالمدّ عن الحدّ ، بل عدم الجواز فيه من جهة علوّها وارتفاعها ، وهو لا يخلو من وجه ، بل لعلّه يحمل عليه

(١) كالعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٢ ، والشيخ جعفر في كشف الغطاء : في الممسوح من الاعضاء ص ٨٣ .

(٢) مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٤ .

(٣) عقص الشعر : جمعه وجعله في وسط الرأس وشده . مجمع البحرين : ج ٤ ص ١٧٥ مادة (عقص) .

(٤) الجمّة من الانسان : مجتمع شعر الناصية . مجمع البحرين : ج ٦ ص ٣٠ مادة (جم) .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٧ .

تصريح المصنّف^(١) والعلامة^(٢) بعدم جواز المسح عليها .

﴿وكذا لو مسح على العمامة أو غيرها ممّا يستمر موضع المسح﴾
كالمنقعة والقننسوة ونحوهما إجماعاً محصلاً^(٣) ومنقولاً على لسان جملة من
الأساطين ، كالشيخ^(٤) والمصنّف^(٥) والعلامة^(٦) وغيرهم^(٧) .

ويدلّ عليه -مضافاً إلى ذلك ، وعدم صدق المسح على المقدّم-
الأخبار^(٨) الآمرة بإدخال الاصبع تحت العمامة ، وقول أحدهما
(عليهما السلام) في خبر محمد بن مسلم : « لا يمسح على الخفق

(١) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١ ، تحرير الاحكام : الطهارة / افعال
الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٣) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ ، وابن البراج في
المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة / كيفية
الوضوء ج ١ ص ١٠٢ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٢ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٣٦ ج ١ ص ٨٥ .

(٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٦ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات
الوضوء ج ١ ص ١٧ .

(٧) كالشهيد في الذکری : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٦ ، والخونساري في مشارق الشمس :
الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٤ ، والراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب
الوضوء ص ٣٠ .

(٨) منها ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن شاذان بن الخليل ، عن
يونس ، عن حماد ، عن الحسين ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : رجل توضأ وهو
معتّم ، فثقل عليه نزع العمامة لمكان البرد ، فقال : ليدخل اصبعه » .

الكافي : باب مسح الرأس ح ٣ ج ٣ ص ٣٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٨٧
و ٨٨ ج ١ ص ٩٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الوضوء ح ١ و ٢ ج ١ ص ٢٩٣ .

والعمامة» ^(١) والصادق (عليه السلام) : « لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه الماء » ^(٢) وغيرها . خلافاً لما ينقل عن بعض العامة ^(٣) من جواز المسح على العمامة ، وضعفه واضح .

ولا فرق في الحائل بين أن يكون ثخيناً يمنع نفوذ الماء أو رقيقاً لا يمنع ، خلافاً للمنقول عن أبي حنيفة ^(٤) من تجويزه المسح على الثاني ، ولا بين كونه لطوياً كالحناء ونحوها وغيره ، كما صرح به في المنتهى ^(٥) والتحرير ^(٦) والذكرى ^(٧) وغيرها ^(٨) ، بل هو قضية كلام كثير من الأصحاب ، بل قد يظهر من كشف اللثام ^(٩) أنه لا احتمال في الفرق بينه وبين غيره من الحواجب ، بل لم أعثر فيه على مخالف من الأصحاب ، وإن كان قد يستفاد من الشهيد في الذكرى ^(١٠) حيث نقل الإجماع على عدم الاجتزاء بالمسح على العمامة والشهرة على الحناء وجود مخالف فيه . وكيف كان فلا ينبغي الإشكال في عدم جواز المسح عليه ؛ لعدم

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٢٠ ج ١ ص ٣٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من

ابواب الوضوء ج ٨ ص ٣٢٣ .

(٢) تقدم في ص ٣٦٤ .

(٣) تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٦٠ .

(٤) مجمع الأنهر : ج ١ ص ٥٠ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦١ .

(٦) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٧ .

(٨) كمشارك الشمس : انطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٤ .

(٩) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٦ .

الصدق ، مع دخوله تحت إطلاق ما دلّ على عدم المسح على الحائل ، مضافاً إلى خصوص مرفوعة ابن يحيى المتقدمة عن الصادق (عليه السلام) : « في الذي يخضب رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء أن يتوضأ ، قال : لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه الماء »^(١) .

وأما صحيح عمر بن يزيد « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء ، قال : يمسح فوق الحناء »^(٢) ، وصحيح محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) أيضاً : « في الرجل يخلق رأسه ثم يطليه بالحناء ويتوضأ للصلاة ، فقال : لا بأس بأن يمسح رأسه والحناء عليه »^(٣) .

فيحتملان الحمل على الضرورة ، أو عدم الاستيعاب ، أو كون الحناء على البشرة تحت الشعر ، أو اللون والأثر خاصة سيما الأول ؛ لأن « خضب » تأتي بمعنى « لون » كما عن القاموس^(٤) ، أو على أن الخضاب والإطلاء كان بماء الحناء ، والأول^(٥) مفعولية « فوق » لقوله : « يمسح » على معنى مسح الأعلى الذي فوق موضع الحناء ، والثاني عطف الحناء على الرأس ، أي لا بأس بأن يمسح الحناء الذي عليه ثم يتوضأ ، إلى غير ذلك ، وإن بُعد كثير منها .

(١) في ص ٢٦٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٩ ج ١ ص ٣٥٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٤ ح ١ ج ١ ص ٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٢١ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ١١ ج ١ ص ٣٥٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٤ ح ٢ ج ١ ص ٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣٢١ .

(٤) القاموس المحيط : ج ١ ص ٦٢ مادة (خضب) .

(٥) أي : ويحتمل الأول .

لكنه لا بأس بها في مثل المقام بعد ظهور إعراض الأصحاب صريحاً من بعض وظاهراً من آخرين ، بل كاد يكون صريح الجميع ؛ إذ من المستبعد جداً بل المقطوع بعدمه أنه أطلقوا عدم الاجتزاء بالمسح على الحائل ، حتى حكى الإجماع عليه بعض ، وعن آخرني الخلاف فيه ، مع الفتوى بمضمون الصحيحتين ، خصوصاً مع عدم إشارة مَن عثرنا على كلامه إلى استثنائه ، بل ذكره أولى من الشعر ، مع كون الصحيحتين بمنظر منهن ومسمع ، فاحتمال تقييد النصّ والفتوى بهما لا يلتفت إليه ، كاحتمال دخول المسح على الحنَاء تحت مصداق المسح بالرأس .

لكنَّ الشيخ في الاستبصار قال : « باب المسح على الرأس وعليه الحنَاء » ثم ذكر الصحيحتين وقال : « فأما ما رواه محمد بن يحيى - وذكر المرفوعة السابقة - فأول ما فيه : أنه مرسل مقطوع الإسناد ، وما هذا حكمه لا تعارض به الأخبار المسندة ، ولو سلم لأمكن حمله على أنه إذا أمكن إيصال الماء إلى البشرة فلا بدَّ من إيصاله ، وإذا لم يمكن ذلك أو لحقه مشقة في إيصاله لم يجب عليه .

ويؤكد ذلك رواية الوشا قال : (سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الدواء إذا كان على يدي الرجل ، أيجزئه أن يمسح على طلاء الدواء ؟ فقال : نعم يجزئه أن يمسح عليه) «^(١) انتهى .

وقد يقضي التدبّر في كلامه أنه مخالف في المسألة ، إلا أنه لم أقف على أحد أشار إلى ذلك ، بل نقلوا^(٢) عنه حمل الصحيحتين على الضرورة ، ولعلّه لما ذكره بعد التسليم ، وقوله : « ويؤكد ذلك » ، فتأمل جيداً .

(١) الاستبصار : الطهارة / باب ٤٤ ج ١ ص ٧٥-٧٦ .

(٢) كما في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٦ .

هذا كله في الحائل الاختياري ، وأما الاضطراري فالظاهر جواز المسح عليه، بل عن بعضهم^(١) نقل الاتفاق عليه، ويأتي الكلام فيه إن شاء الله.

﴿الفرض الخامس﴾

من فروض الوضوء ﴿مسح الرجلين﴾ إجماعاً عند الامامية محصلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) ، بل هو من ضروريات مذهبهم ، وأخبارهم به متواترة ، بل في الانتصار : «إنها أكثر من عدد الرمل والحصى»^(٤) ، بل ورواه مخالفوهم أيضاً عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وأنه قال : «ما نزل القرآن إلا بالمسح»^(٥) .

وعن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وآله) : «إن كتاب الله بالمسح ويأبى الناس إلا الغسل»^(٦) .

(١) كالتطابقي في رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٢) ممن قال بذلك الشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦ ، وابن حزة في الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٤ .

(٣) ممن نقل الاجماع : الشهيد الأول في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٧ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٥ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٥ .

(٤) الانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ٢٥ .

(٥) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٢٤ ج ١ ص ٦٣ ، بحار الانوار : باب ٣ من ابواب الوضوء ح ٦٠ ج ٨٠ ص ٢٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٩٥ .

(٦) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٢٣ ج ١ ص ٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب

وروا أيضاً كما قيل^(١) عن أوس بن أبي أوس الشقفي^(٢) أنه رأى النبي (صلى الله عليه وآله) أتى كظامة قوم بالطائف ، فتوضأ ومسح على قدميه .

وعن ابن عباس أيضاً « أنه وصف وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسح على رجله »^(٣) ، إلى غير ذلك من الأخبار المروية من طرق مخالفينا .

بل هو المنقول عن جماعة من الصحابة والتابعين والفقهاء ، كابن عباس وعكرمة وأنس وأبي العالية والشعبي^(٤) ، وعن أبي الحسن البصري وابن جرير الطبري وأبي علي الجبائي^(٥) التخييري وبين الغسل ، وعن داود يجب الغسل والمسح معاً ، ونحوه عن الناصر الزائدي^(٦) ، وباقي الفقهاء^(٧) على إيجاب الغسل فقط .

لنا : - مضافاً إلى ما سمعت من الأخبار المروية من طرقهم - قوله تعالى : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ »^(٨) بالجر في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمة ، وفي رواية أبي

الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٢٩٥ .

(١) كما في منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٣ .

(٢) سنن أبي داود : ح ١٦٠ ج ١ ص ٤١ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٢٢ ج ١ ص ٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب

الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٢٩٥ .

(٤) تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٦١ .

(٥) المجموع : ج ١ ص ٤١٧ ، تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٦١ .

(٦) المصدر السابق : وفيه : الزيدي .

(٨) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٧) المصدر السابق .

بكر عن عاصم^(١) ، بل قيل^(٢) : إنها مجمع عليها ، وإنها هي القراءة المنزلة ، بخلاف قراءة النصب فإنها مختلف فيها .

ويؤيده خبر غالب بن الهذيل من طريق الأصحاب ، قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قول الله (عز وجل) : (وَأَمْسَحُوا بُرُوءَكُمْ وَأَزْجُلْكُمْ) على الخفض هي أم على النصب ؟ قال : بل هي على الخفض »^(٣) .

على أنه لو سلمنا قراءة النصب ، كما نقلت عن نافع وابن عامر والكسائي وفي رواية حفص عن عاصم^(٤) ، فهي غير منافية لها ؛ لحمل الأولى على العطف على اللفظ ، والثانية على المحل .

ودعوى أنه ليس أولى من جعلها في النصب معطوفة على لفظ الأيدي ، وحمل قراءة الجرّ على جرّ المجاورة ، كما في قولهم : هذا جحرضت حرب ، يدفعه : أنّ العطف على المحلّ أولى ؛ للقرب ، ولللفصل ، وللإخلال بالفصاحة من الانتقال عن جملة إلى أخرى أجنبية قبل تمام الغرض ، بل فيه إغراء بالجهل ومنافاة للغرض .

مع أنه يقتضي حمل قراءة الجرّ على المجاورة كما اعترف به في السؤال ، وإلاّ يحصل التناقض بين القراءتين ، وهو غير جائز ، وارتكاب إيجاب الجمع بين الغسل والمسح كما قال به داود ، فهو - مع عدم وضوح ترتبه على ذلك -

(١) و(٤) احكام القرآن (للجصاص) : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٢ ص ٣٤٥ ، تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٦١ .

(٢) كما في تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ج ١ ص ٧٠ .

(٣) تفسير العياشي : تفسير سورة المائدة ح ٦٠ ج ١ ص ٣٠١ ، مستدرك الوسائل : باب ٢٣ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣١٨ .

قد استقرّ الإجماع على خلافه كما قيل ، كاحتمال القول بالتخيير بينها ، فلم يبق إلّا التزام جرّ المجاورة .

وهو - مع ما عن محققي النحويّين ^(١) منعه ، وتأويل جميع ما يتخيّل فيه ذلك ، بأن يراد مثلاً بخرب صفة مشبّهة أي خرب جحره ، ونحوه غيره ، وعن بعض ^(٢) التصريح بعدم جواز وقوعه في الكلام الفصيح ، وأنّه شاذّ يقتصر فيه على بعض الألفاظ المسموعة - مشروط بعدم وجود حرف العطف ؛ لانتفاء المجاورة معه ، وعدم اللبس كما في المثال ، بخلاف ما نحن فيه .

وما يتخيّل أنّ منه قوله تعالى : « وَحُورٌ عِينٌ » ^(٣) بقراءة الجرّ ؛ لكونها لا يطاق بها ، يدفعه : أنّه - على تقدير تسليم هذه القراءة - عطف على « جَنّاتِ النَّعِيمِ » ^(٤) ، كأنّه قال : هم في جنّات النعيم وفاكهة ولحم ومقاربة حور عين ، أو على « أَكواب » ؛ لأنّ معناه يتنعمون بأكواب ، على أنّه لا امتناع في أن يطاق بهنّ ، فلا يعارض مثل ذلك الحمل على عطف المحلّ الواقع في الكلام الفصيح شعراً ونثراً .

ومن هنا التجأ بعضهم ^(٥) إلى ارتكاب شيء آخر ، وهو أنّ المراد بالمسح هنا الغسل ؛ لاشتماله عليه ، وإنّا عبّر عنه بلفظ المسح تنبيهاً على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء ؛ لكون الأرجل تغسل بالصبّ من بين

(١) كما في مغني اللبيب : الباب الثامن من القاعدة الثانية ص ٨٩٦ .

(٢) كما في تفسير النيشابوري (هامش الطبري) : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٦ ص ٧٤ .

(٣) سورة الواقعة : الآية ٢٢ .

(٤) سورة الواقعة : الآية ١٢ .

(٥) تفسير النيشابوري (هامش الطبري) : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٦ ص ٧٤ .

الأعضاء ، فهي مظنة الإسراف ، ثم جيء بقوله : « إلى الكعبين » قرينة على إرادة الغسل ؛ لعدم ضرب غاية للمسح في الشرع ، بل هذا التحديد قرينة على عطفه على الأيدي ؛ لا تحادها بذلك .

ويدفعه : - مع أنهم لا يقولون به بالنسبة للرأس - ما تقدم لك سابقاً من التباين بين الحقيقتين لغةً وعرفاً وشرعاً ، ومجرد الاشتمال عليه لا يوجب صدق الاسم عليه ، وإلا لوجب صدقه على حركة اليد ونحوها .

ثم إنه لا دليل على وجوب الاقتصاد في غسل الرجلين ، ولا مانع من التحديد في المسح ؛ إذ هو كالغسل في قابليته لذلك ، بل لا مانع من عطف المحدود على غير المحدود ، كما في عطف الأيدي على الوجوه ، بل الظاهر أنه أولى ؛ لموافقة الجملة الثانية مع الجملة الأولى بالنسبة إلى ذلك .

وعن آخرين^(١) حمل قراءة الجزر على طهارة ذي الحقيين ، فالتزموا بالتعبير عن الخف بالرجل ، وهو أشنع من الأول .

ولقد أطال أصحابنا (رحمهم الله) في البحث معهم بذلك ، لكنته كما قيل :

لقد أسمعت لونا ديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

﴿ ثم إنه ﴾ يجب المسح ﴿ عندنا على ظاهر ﴾ القدمين^(٢) من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ﴿ لا باطنها ، ولا الظاهر والباطن ، كما

(١) سبل السلام : باب المسح على الحقيين ج ١ ص ٥٨ .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وعليها تكون عبارة المتن غير مترابطة ، والموجود في نسخ الشرائع هكذا :

« الفرض الخامس : مسح الرجلين ، ويجب مسح القدمين من رؤوس ... » .

نصّ عليه في المقنعة^(١) والإشارة^(٢) والمراسم^(٣) والسرائر^(٤) وغيرها^(٥)، وعن الغنية^(٦) والكافي^(٧)، بل هو ظاهر أو هو صريح تحديد العبارة وغيرها من عبارات الأصحاب^(٨) التي منها معقد إجماع، بل نقل الإجماع عليه في كشف اللثام^(٩)، كما عن صريح شرح الدروس^(١٠) والرياض^(١١) وظاهر الغنية^(١٢) أيضاً.

ويدلّ عليه -مضافاً إلى ذلك، وإلى ما في صريح جملة من الوضوءات البيانية، وظاهر الآية والأخبار المشتملة على نحو تحديد العبارة- قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «لولا أنّي رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يمسح ظاهر قدميه، لظننت أنّ باطنها أولى بالمسح من ظاهرهما»^(١٣).

-
- (١) المقنعة: الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٤.
 - (٢) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): فروض الوضوء ص ١١٨.
 - (٣) المراسم: الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨.
 - (٤) السرائر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٩.
 - (٥) كالوسيلة: الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠-٥١، ونهاية الاحكام: الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٤.
 - (٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١.
 - (٧) الكافي في الفقه: الصلاة / الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٢.
 - (٨) كالمبسوط: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢، والخلاف: الطهارة / مسألة ٤٠ ج ١ ص ٩٢-٩٣، والجامع للشرائع: الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦.
 - (٩) كشف اللثام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠.
 - (١٠) مشارق الشموس: الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١١٩.
 - (١١) رياض المسائل: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١.
 - (١٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١.
 - (١٣) من لا يحضره الفقيه: باب حد الوضوء ج ٩٣ ص ١٤٧، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من

وقول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح زرارة: « وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك ، وما بقي من بلّة يمينك ظهر قدمك اليمنى ، وتمسح ببلّة يسارك ظهر قدمك اليسرى »^(١) وغيرها .

فما في مرفوعة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في مسح القدمين ومسح الرأس ، فقال : مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس ومؤخره ، ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما »^(٢) ، وخبر سماعة بن مهران عنه (عليه السلام) أيضاً ، قال : « إذا توضأت فامسح قدميك ظاهرهما وباطنهما ، ثم قال : هكذا ، فوضع يده على الكعب وضرب الأخرى على باطن قدميه ثم مسحهما إلى الأصابع »^(٣) مع قصور سندهما وشذوذهما لا يبعد حملهما على التقية ، كما يرشد إليه مسح المؤخر في الخبر الأول ؛ لما ينقل عن بعض العامة^(٤) مَن يرى المسح ويقول باستيعاب الرجل ، أو لأنّ المسح على ما في الخبر الثاني يوهم الناس الغسل ، أو غير ذلك .

والأقوى إلحاق صفحتي القدمين بالباطن ؛ لكون المتبادر من الظهر خلافهما ، ولا يقدح تبادر الباطن في خلافهما أيضاً ؛ لأنّ قضيته الخروج عنهما ، فلا يحصل الامتثال بمسح الظاهر .

ابواب الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٢٩٢ .

(١) تقدمت في ص ٣٢٧ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٦٤ ج ١ ص ٨٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٤ ح ٦ ج ١ ص ٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٢٩٢ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٩٤ ج ١ ص ٩٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٥ ح ٤ ج ١ ص ٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٢٩٢ .

(٤) المجموع : ج ١ ص ٤٠٢ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ١١٣ .

ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ كَظَاهِرِ الْهُدَايَةِ^(١) وَالْجَمَلِ وَالْعُقُودِ^(٢) وَالْإِشَارَةِ^(٣) وَالْخِلَافِ^(٤) وَالْمَرَامِ^(٥) وَالنَّافِعِ^(٦) وَالْقَوَاعِدِ^(٧) وَالتَّحْرِيرِ^(٨) وَالْإِرْشَادِ^(٩) وَالْمُخْتَلَفِ^(١٠) وَالدَّرُوسِ^(١١) كَمَا عَنِ الْغَنِيِّ^(١٢) وَالْمُهَذَّبِ^(١٣) وَالْوَسِيلَةِ^(١٤) وَالْكَافِي^(١٥) إِجْبَابِ الْاِسْتِيعَابِ الطَّوِيلِ ؛ لظَهَرِ حَرْفِي الْخَفْضِ فِي ابْتِدَاءِ الْفِعْلِ وَانْتِهَائِهِ ، لَا فِي تَحْدِيدِ الْمَسْحُوحِ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ أَيْضاً فِي كَلَامِهِمْ لَوَجِبَ الْاِسْتِيعَابُ الطَّوِيلُ أَيْضاً ؛ لظَهَرَ مَسْحُ الْمَحْدُودِ فِي اسْتِيعَابِهِ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَا فِي الْخِلَافِ^(١٦) وَعَنِ ظَاهِرِ الْغَنِيِّ^(١٧) مِنْ

-
- (١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩ .
 (٢) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .
 (٣) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .
 (٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٠ ح ١ ص ٩٢ .
 (٥) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .
 (٦) المختصر النافع : الطهارة / في الوضوء ص ٦ .
 (٧) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .
 (٨) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .
 (٩) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .
 (١٠) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ .
 (١١) الدروس الشرعية : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ٤ .
 (١٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .
 (١٣) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ .
 (١٤) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ .
 (١٥) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٢ .
 (١٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٠ ج ١ ص ٩٣ .
 (١٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

الإجماع حجة على وجوبه ، كما صرح به في المعتبر^(١) وجامع المقاصد^(٢) وكشف اللثام^(٣) ، بل كاد يكون صريح المقتنعة^(٤) والسرائر^(٥) والانتصار والمنتهى ؛ لعدم احتمال التحديد في كلامهم ، بل في الأخيرين الإجماع على ذلك .

قال في الانتصار : « ممّا انفردت به الامامية القول بأن مسح الرجلين من أطراف الأصابع إلى الكعبين - إلى أن قال :- والدليل على صحة هذا المذهب الإجماع^(٦) مضافاً إلى الإجماع الذي تقدّم ذكره ، أنّ كلّ من أوجب من الأئمة في الرجلين المسح دون غيره يوجب على الصفة التي ذكرناها »^(٧) .

وقال في المنتهى : « لا يجب استيعاب الرجلين ، بل الواجب من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ولوباصبع واحدة ، وهو مذهب علمائنا أجمع »^(٨) .

وعن التنقيح : « أمّا وجوب المسح إلى الكعبين فبإجماع علماء أهل البيت »^(٩) .

(١) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٠ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٠ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(٤) للمقتنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٤ .

(٥) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٩ .

(٦) الظاهر زيادة هذه الكلمة كما في المصدر .

(٧) الانتصار : الطهارة / في الوضوء ص ٢٧-٢٨ .

(٨) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٣ .

(٩) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٣ .

وفي الذكرى : « إِنَّ عَلَيْهِ عَمَلَ الْأَصْحَابِ » ^(١) .

فما يظهر من بعض متأخري المتأخرين ^(٢) من الميل إلى عدم وجوبه ليس في محله ، كظهور التردد من الذكرى ^(٣) والمدارك ^(٤) ، وكذا ما وقع من بعض المتأخرين ^(٥) من نسبة إيجاب الاستيعاب إلى الشهرة المشعر بوجود مخالف في المقام .

ولقد وقع في الرياض في المقام خلل لا يغتفر؛ لأنه قال في مزج عبارة النافع : « وطولاً من رؤوس الأصابع إلى الكعبين إجماعاً كما في الخلاف والانتصار والتذكرة وظاهر المنتهى والذكرى » ^(٦) انتهى .

أمّا أولاً : فلأنّ الموجود في الذكرى نسبته إلى عمل الأصحاب ، وهو بمعزل عمّا نحن فيه ، ولذا كان ظاهره فيها التردد .

وأما ثانياً : فلأنّ قوله : « وظاهر المنتهى » يقضي بصراحة ما قبله في الإجماع على المقام ، وقد عرفت أنّ عبارة المنتهى هي التي كادت تكون صريحة ، بخلاف عبارة الخلاف كما عرفت .

وأما ثالثاً : فلجعله عبارة التذكرة من الصريح ، مع أنّ ظهورها في المقام محلّ إشكال ، قال فيها : « لا يجب استيعاب الرجلين بالمسح ، بل يكفي المسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ولو بأصبع عند فقهاء أهل

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .

(٢) كالحراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٠ .

(٥) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / ما يجب في الوضوء ص ١٢٣ ، والبحراني في

الخدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٢٩١ .

(٦) رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١ .

البيت»^(١)، ومثل هذه العبارة حرفاً بحرف وقعت للمصنّف في المعتبر^(٢) الذي هو أوّل من تردّد بالمقام، وكأنّ مرادهما منها عدم إيجاب استيعاب العرض، وأنّ المسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ولو باصبع واحدة مجزئ، لا أنّه واجب كما نحن فيه، على ما يظهر من قولهما: «يكفي». وكيف كان، فيدلّ عليه -مضافاً إلى ما سمعت- أنّه الظاهر المتبادر إلى الذهن من الموضوعات البيانية؛ لظهور قوله (عليه السلام): «... ومسح قدميه...»^(٣) ونحوه في الاستيعاب الطولي والعرضي، إلّا أنّ انعقاد الإجماع من الأصحاب على عدم وجوب الثاني قرينة على عدمه، ودعوى صدق اسم مسح القدم بمسح جزء منه بعيدة، وفي بعضها: «... إنّه (صلّى الله عليه وآله) مسح قدميه إلى الكعبين...»^(٤) واحتمال التحديد منها. لا وجه له كما هو واضح، وفي الخبر: «أخبرني من رأى أبا الحسن (عليه السلام) بمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب...»^(٥). وقوله تعالى: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^(٦) أمّا على قراءة النصب فواضح على كلا التقديرين إن جعلت «إلى» غاية للمسح أو الممسوح؛ لما سمعت من ظهور الاستيعاب فيه أيضاً، فيكون

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨.

(٢) المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٠.

(٣) الكافي: باب صفة الوضوء ح ٥ ج ٣ ص ٢٥، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٧٢.

(٤) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ٧ ج ١ ص ٥٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣٢ ح ١ ج ١ ص ٥٧، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ١١ ج ١ ص ٢٧٥.

(٥) تقدمت في ص ٣٥٤.

(٦) سورة المائدة: الآية ٦.

كقوله تعالى : «إلى المرافق»^(١).

ولا ينافيه قراءة الجرّ؛ لاحتمال كون «إلى» غاية للمسح ، فيوافق الأول ، ويحتمل كونها غاية للمسح ، فيوافقه أيضاً على أحد الاحتمالين ، وهو على أن يراد بقوله تعالى : «إلى الكعبين» بيان للبعض المأمور بمسحه المستفاد من تقدير الباء ، نعم يخالفه على الاحتمال الثاني ، بأن يراد بكونه غاية للمسح الاجتزاء بمسح أي جزء منه ، لكن لا مقتضي للحمل عليه ، بل المقتضي على خلافه موجود .

وما يقال : إنّ جعل «إلى» في الآية والروايات غاية للمسح ينافي ماسيجي من جواز النكس ، فيه : أنّ خروج ذلك بدليل لا ينافي ما نحن فيه .

وكذا ما يقال : إنّه ورد في خبر الأخوين : «... إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك»^(٢) كخبرهما الآخر في تفسير قوله تعالى : «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» : «... فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه...»^(٣) ما ينافي بظاهره ما ذكرت بجعل «ما» بدلاً من لفظ القدمين أو غيره .

فإنّه يدفعه : مُعارضته باحتمال أن يكون «ما» خبر مبتدأ محذوف ، أو بياناً للشيء من القدمين ، أو بدلاً من لفظ شيء ، فلا ينافي ما تقدّم ، بل يكون دليلاً لنا ؛ لاقتضاء المفهوم فيها عدم الاجتزاء بدون ذلك . ولا ينافي

(١) المصدر السابق .

(٢) تقدم في ص ٣٠٧ ، وراجع هامش (١) من ص ٣٠٦ .

(٣) راجع حاشية (٣) من ص ٣٨٠ .

الأخير تقدير الباء ، فتفيد التبعية ؛ لمكان دخولها في مفعول الفعل المتعدي بنفسه ؛ لكونها في المبدل منه للإصاق قطعاً ، فكذا في البذل .

وأما قول أبي الحسن موسى (عليه السلام) في خبر جعفر بن سليمان «قلت : جعلت فداك يكون خف الرجل مخزقاً ، فيدخل يده فيمسح ظهر قدميه ، أيجزیه ذلك ؟ قال : نعم» ^(١) فلا صراحة فيه بعدم الاستيعاب ، بل ولا ظهور ، كالأخبار ^(٢) الدالة على المسح من دون استيطان الشراك ؛ لعدم معلومية الاجتزاء بمسح الشراك مع عدم مسح غيره معه ؛ إذ عدم استبطانه أعم منه ، وعلى تقديره فأقصاه كون الشراك بدلاً عن البشرة يجزي مسحه عن مسحها ، كما تسمعه من بعضهم ، وإلا فهو دال على الاستيعاب ولو للبذل ، فتخرج حينئذٍ دليلاً للمطلوب .

كصحيح محمد بن أبي نصر : «سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم ، فقلت : جعلت فداك لو أن رجلاً قال باصبعين من أصابعه هكذا ؟ فقال : لا ، إلا بكفه» ^(٣) .

واشتماله على خلاف المجمع عليه بين الطائفة من إيجاب المسح بتمام الكف ، لا يقدح في أصل الاستدلال على ما نحن فيه ، ولا يبعد حينئذٍ جملة

(١) الكافي : باب مسح الرأس ح ١٠ ج ٣ ص ٣١ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٣٤ ج ١ ص ٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٩١ .

(٢) سيأتي ذكرها في ص ٣٩٣ و ٣٩٤ .

(٣) الكافي : باب مسح الرأس ح ٦ ج ٣ ص ٣٠ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٢٨ ج ١ ص ٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٩٣ ، وفيها جميعها : عن أحمد بن محمد بن أبي نصر .

بالنسبة إلى ذلك للاستحباب ؛ لما في المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) من الإجماع على الاجتزاء بالمسح ولو باصبع واحدة ، ومنافاته لظواهر غيره من الأخبار ، وتزليلها عليه تنزيل المطلق على المقيّد مع عدم إمكان جريانه في بعضها مشروط بالمقاومة المنتفية هنا من وجوه .

وما يظهر من إشارة السبق^(٣) للحلي من أنّ أقلّ المجزي المسح باصبعين لم أعر على موافق له ، ولا على ما يدلّ عليه ، بل ولا من نقل خلافه في ذلك . وما لعلّه يظهر من الصدوق في الفقيه من العمل بهذه الرواية لقوله : « وحدّ مسح الرجلين أن تضع كفّيك على أطراف أصابعك من رجليك وتمدّهما إلى الكعبين »^(٤) لا يقدح في الإجماع المتقدّم ، مع احتمال أن يريد حدّ الفضيلة والاستحباب ، كما نصّ عليه الشيخ في جملة وعقوده^(٥) والشهيدان في النفليّة^(٦) وشرحها^(٧) .

وقول الباقر (عليه السلام) في خبر معمر بن عمر : « يجزي من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع ، وكذلك الرجل »^(٨) المشعر بأنّ ذلك أقلّ المجزي ، لم أعر على من أفق بظاھرہ ، فلا يبعد أن يراد منه استحباب مسح ثلاثة أصابع من العرض وإن انتهت بالطول إلى الكعبين .

وكيف كان ، فلا ينبغي الإشكال في إيجاب الاستيعاب الطولي ؛

(١) كما تقدم في ص ٣٨٠ . (٢) كما تقدم في ص ٣٧٨ .

(٣) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ج ١ ص ٤٥ .

(٥) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

(٦) النفليّة : الفصل الأول / المقدمة الثانية ص ٩٣ .

(٧) الفوائد المليّة : ذيل قول المصنف : « وجعله بجميع الكف » ص ٢٦ .

(٨) تقدم في ص ٣٠٩ .

لكثرة شواهد من الكتاب والسنة ، فما يظهر من بعض المتأخرين أنه لولا الشهرة لكان القول بعدم الوجوب متجهاً ليس على ما ينبغي .

نعم ممّا ذكرنا تعلم أنه لا يجب استيعاب العرض ، بل عليه الإجماع في المعبر^(١) والمنتهى^(٢) والذكرى^(٣) وعن التذكرة^(٤) ، كما لعله يظهر من غيرها^(٥) ، مضافاً إلى ظاهر كثير من الأخبار ، وبذلك يصرف ما لعله يظهر من بعضها من إيجابه ، كخبر عبد الأعلى مولى آل سام ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : عثرت فانقطع ظفري ، فجعلت على إصبعي مرارة ، فكيف أصنع بالوضوء ؟ قال : يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله (عز وجل) قال الله تعالى : (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) إمسح عليه »^(٦) بتقريب أنه لو لم يجب استيعاب العرض لم يكن لما ذكره (عليه السلام) وجه لبقاء محلّ المسح في غيره .

فيقال : إنه لا صراحة بكون المنقطع ظفر الرجل ، أو يقال : إنّ المراد جميع أظفاره ، أو يقال : إنه عمّت الجبيرة وإن كان السبب إصبعاً واحداً ، أو يقال : إنه يجزي المسح عليه وإن أمكن المسح على غيره ؛ لكونه أحد أفراد الواجب المخير ، وقد انتقل إلى بدل فيقوم بدله مقامه ، ولا ينحصر التكليف بالفرد الآخر ، فتأمل جيداً .

(١) المعبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٠ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٣ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٥) كالغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

(٦) الكافي : باب الجبائر والقروح ج ٤ ص ٣٣ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٢٧

ج ١ ص ٣٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٢٧ .

ثم إنّه على تقدير إيجاب استيعاب الطول فهل يجب إدخال الكعب في المسح أو لا ؟ قولان ، صرح بالأوّل في المنتهى^(١) والتحرير^(٢) ، واختاره في جامع المقاصد^(٣) ، مستدلّين عليه بأنّ « إلى » إمّا أن تكون بمعنى « مع » ، كما في قوله تعالى : « إلى المرافق »^(٤) ، أو بوجوب إدخال الغاية في المغيّا حيث لا مفصل محسوس .

وبأنّ الكعب كما وقع غاية للمسح في بعض الأدلّة وقع بداية في رواية يونس ، قال : « أخبرني من رأى أبا الحسن (عليه السلام) بنى مسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ، ومن الكعب إلى أعلى القدم »^(٥) فيدخل حينئذٍ ، فيجب أن يكون في الانتهاء كذلك ؛ لعدم القائل بالفرق ، ولأنّه يلزم إسقاط بعض ما يجب مسحه في إحدى الحالتين ، وهو باطل اتفاقاً . واختار المصنّف في المعتبر^(٦) الثاني ، وتبعه عليه بعض من تأخّر عنه^(٧) ؛ لخبر الأخوين^(٨) . وردّ^(٩) بأنّه قد يكون مستعملاً فيما يدخل فيه

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٤ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

(٤) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٥) تقدمت في ص ٣٥٤ .

(٦) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٢ .

(٧) كالسيد في مدارك الاحكام . الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢١ ، والخراساني في ذخيرة

المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣١ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح

الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٨) تقدم في ص ٣٠٧ ، وراجع هامش (١) من ص ٣٠٦ .

(٩) كما في منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٥ .

المبدأ ، كقوله : له عندي ما بين واحد إلى عشرة ، فإنه يلزمه دخول الواحد قطعاً .

قلت : كأنّ كلامهم في المقام غير محرّر ؛ لأنّه إن أُريد إدخال تمام الكعب فالمتّجه عدم وجوبه ، بل قد يظهر من الشهيد في الذكرى ^(١) دعوى الإجماع عليه ؛ لنسبته إلى ظاهر الأصحاب والأخبار ، ويؤيده أخبار عدم استبطان ما تحت الشراك ، وكون « إلى » بمعنى « مع » مجاز لا يصار إليه بغير قرينة ، وإن أُريد إدخال جزء منه أمكن النزاع فيه ، لكن لعلّ المتّجه وجوبه إن أُريد الأصالة ، وإلّا فينبغي القطع بوجوبه للمقّدمة .
والأقوى فيه الوجوب ؛ لخبر الأقطع المتقدّم السابق ^(٢) ، ولظهور دخول الغاية في المغيّا في مثله ، مؤيّداً بخبر الابتداء به ، وإن كان الظاهر أنّه يجري فيه ما يجري فيما بعد « إلى » وإن لم يذكره في نزاع الغاية .

ولا يخفى جريان كثير من المباحث السابقة في مسح الرأس ، من المسح بالبلّة وكونه بباطن الكفّ وصور التعذّر في الماسح والممسوح به ونحو ذلك هنا ، فلا حاجة إلى الإعادة ، فلاحظ وتدبّر .

﴿ وهما قَبَّتَا الْقَدَمَيْنِ ﴾ كما في النافع ^(٣) والروضة ^(٤) والتنقيح ^(٥) ،
ناسباً له في الأخير إلى أصحابنا . وقَبَّتَا القدمين أمام الساقين ما بين المفصل والمشط ، فالكعب في كلّ قدم واحد .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨-٨٩ .

(٢) في ص ٢٩٢ و ٢٩٣ .

(٣) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٦ .

(٤) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

(٥) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٣-٨٤ .

وهو ما علا منه في وسطه على الوصف المتقدم ، كما في المقنعة^(١) ، بل في التهذيب^(٢) الإجماع ممّن قال بوجوب المسح عليه .
وهما معقد الشراك ، كما في الإشارة^(٣) والمراسم^(٤) وعن الكافي^(٥) .
والعظمان اللذان في ظهر القدمين عند معقد الشراك ، كما في السرائر^(٦) .

والنابتان في وسط القدم عند معقد الشراك ، كما في الغنية^(٧) ، وحكى عليه الإجماع المتقدم عن الشيخ .
والعظمان النابتان في وسط القدم ، كما في الخلاف^(٨) والجمل والعقود^(٩) وعن المبسوط^(١٠) ، حاكياً في الأول عليه الإجماع المتقدم .
والعظمان النابتان في ظهر القدم عند معقد الشراك ، كما في الانتصار^(١١) وعن مجمع البيان^(١٢) ، ومكان الظهر « وسط » كما في

(١) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٤-٤٥ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ذيل ح ٣٧ ج ١ ص ٧٥ .

(٣) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / فروض الوضوء ص ١١٨ .

(٤) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .

(٥) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٢ .

(٦) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

(٨) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٠ ج ١ ص ٩٢ .

(٩) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

(١٠) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ .

(١١) الانتصار : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٨ .

(١٢) مجمع البيان : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٣-٤ ص ١٦٧ .

المهذب^(١) ، حاكياً في الأول عليه الإجماع المتقدم ، وفي الثاني نسبته إلى الامامية .

وهما ظهر القدم ، كما عن ابن أبي عقيل^(٢) .

وفي ظهر القدم دون عظم الساق وهو المفصل الذي قدام العرقوب ، كما عن ابن الجنيد^(٣) .

والعظمان النابتان في وسط القدم وهما معقد الشراك ، كما في المعتمر^(٤) والمنتهى^(٥) ، ناسباً له في الأول إلى فقهاء أهل البيت (عليهم السلام) ، وفي الثاني إلى علمائنا .

ومعقد الشراك وقتبنا القدم وعليه إجماعنا كما في الذكرى^(٦) والعظمان اللذان في ظهر القدم ، كما عن النهاية الأثرية^(٧) ، ناسباً له إلى الشيعة ، ونحوه في ذلك ما نقل عن صاحب لباب التأويل^(٨) ، ووافقنا عليه محمد بن الحسن الشيباني^(٩) من العامة ، وخالف الباقر^(١٠) ، فذهبوا إلى أنهما العظمان النابتان يمين الساقين وشمالهما ، كما نقل ذلك عنهم في

(١) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المعتمر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥١ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٤ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨ .

(٧) النهاية : ج ٤ ص ١٧٨ مادة (كعب) .

(٨) لباب التأويل : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٢ ص ٢٤٣ .

(٩) المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ١٢٤ ، تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١

ص ١٦٢ .

(١٠) المصدر السابق .

المقنعة^(١) والتهذيب^(٢) والخلاف^(٣) والانتصار^(٤) والمعتبر^(٥) والمنتهى^(٦) وغيرها^(٧).

لكن لا ينبغي إطالة البحث معهم بعد إتفاق الفرقة المحقة على عدمه ، بل كاد يكون ضرورياً من مذهبهم ، كما أنّ أخبارهم به عن أئمتهم كادت تكون متواترة ، بل هي كذلك كما ادّعاء بعضهم^(٨) ، بل حكى في الذكرى^(٩) عن العلامة اللنوي عميد الرؤساء في كتاب الكعب أنّ العقدتين في أسفل الساقين اللتين يسميان كعباً عند العامة يسميان عند العرب الفصحاء وغيرهم جاهليهم واسلامهم منجمين بفتح الميم والجيم ، والرُّهْرُهَيْن بضمّ الراعين ، وسمعت ما حكاه غيره أنّها يسميان الظنوب أيضاً .

ومن العجيب ما وقع للفاضل المقداد في التنقيح هنا : « إنّ ما عليه أكثر الجمهور واختاره العلامة أنّها عظم الساقين »^(١٠) ، فإنّه إن أراد

(١) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٤-٤٥ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ذيل ح ٣٧ ج ١ ص ٧٥ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٠ ج ١ ص ٩٢ .

(٤) الانتصار : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٨ .

(٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥١ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٤ .

(٧) كجامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢١ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٧ .

(٨) كالشاهد الأوّل في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨ ، والشاهد الثاني في روض

الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٥ .

(٩) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨ .

(١٠) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٤ .

بعظمي الساقين العقدتين فالعلامة لا يوافقهم على ذلك ، وكيف ! وهو قد ادعى الإجماع في المنتهى على خلافه ، وأكثر من الشواهد على بطلانه ، وإن أراد مفصل الساق والقدم ، فهو وإن اقتضاه ما ستسمعه من بعض عبارات العلامة ، لكنه ليس ذلك مذهباً للعامة ، بل المعروف عنهم أنّهما العقدتان ، كما نقل ذلك غير واحد ^(١) .

ونحوه ما نقله المحقق الثاني أيضاً في شرح الألفية عن العلامة : « إنّ الكعبين عنده العقدتان » ^(٢) .

وكيف كان ، فقال العلامة في المنتهى بعد ما سمعت من عبارته المتقدمة وإفساده كلام العامة : « فرع : قد يشتهر عبارة علمائنا على بعض من لا مزيد تحصيل له في معنى الكعب ، والضابط ما رواه زرارة وبكير في الصحيح عن الباقر (عليه السلام) : (... قلنا : أصلحك الله فأين الكعبان ؟ قال : هاهنا يعني المفصل دون عظم الساق...) » ^(٣) ^(٤) .

وقال في المختلف : « يراد بالكعبين هنا المفصل بين الساق والقدم ، وفي عبارات علمائنا اشتباه على غير المحصل - ثم نقل جملة مما ذكرنا من العبارات وقال : - لنا ما رواه زرارة وبكير ابنا أعين - وذكر الرواية السابقة - وما رواه ابن بابويه عن الصادق (عليه السلام) قال : (حكى صفة وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) - إلى أن قال : - ومسح على رأسه وظهر

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) شرح الألفية (ضمن رسائل الكركي) : واجبات الوضوء ج ٣ ص ١٩٦ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٤٠ ج ١ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب

الوضوء ج ٣ ص ٢٧٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٤ .

قدميه^(١) وهو يعطي استيعاب المسح لجميع ظهر القدم ، ولأنّه أقرب إلى ما حدّده أهل اللغة^(٢) .

وقال في التحرير : « إنّ الكعبين هما الم فصلان اللذان يجتمع عندهما القدم والساق »^(٣) .

وفي القواعد : « هما حدّ الفصل بين الساق والقدم »^(٤) .

وفي الإرشاد : « هما مجمع القدم وأصل الساق »^(٥) .

وعن التذكرة : « إنّهما العظمان في وسط القدم ، وهما معقد الشراك ، أعني مجمع الساق والقدم ، ذهب إليه علماؤنا أجمع ، وبه قال محمّد بن الحسن »^(٦) .

ولقد أنكر عليه بعض من تأخّر عنه ، كالشهيد^(٧) والمحقق الثاني^(٨) وغيرهما^(٩) ، بل قيل^(١٠) : إنّّه من متفرداته ، وإنّه خالف به المجمع عليه

(١) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله ح ٧٤ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٧٢ ، وهي - كما في المختلف وكذا المصدر - عن الباقر (عليه السلام) .

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٥) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨ (هامش الصفحة) .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨ .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٠ .

(٩) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٦ .

(١٠) كما في جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١ ، وذكرى الشيعة :

الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨ .

بين أصحابنا ، بل الأئمة من الخاصة والعامة ؛ لما عرفت أنّ مذهب الخاصة العظم الناتي ، والعامة العقدتان ، وإنّ ما ذكره عجيب ، ودعواه تنزيل عبارات الأصحاب عليه أعجب ، وإنّه إن أراد بكونه أقرب إلى ما حدّده به أهل اللغة لغويّة العامة فهم مختلفون ، وإن أراد لغويّة الخاصة فهم متفقون على خلافه .

وقال في الذكرى : «إنّه أحسن ما ورد في ذلك ما ذكره أبو عمر الزاهد في كتاب فائت الجمهرة ، قال : اختلف الناس في الكعب ، فأخبرني أبو نصير^(١) عن الأصمعي أنّه الناتي في أسفل الساق عن يمين وشمال ، وأخبرني سلمة عن الفراء قال : هو في مشط الرجل ، وقال هكذا برجله ، قال أبو العباس : فهذا الذي يسمّيه الأصمعي الكعب هو عند العرب المنجم ، قال : وأخبرني سلمة عن الفراء عن الكسائي قال : قعد محمّد بن عليّ بن الحسين (عليه السلام) في مجلس كان له ، وقال : هاهنا الكعبان ، قال : فقالوا : هكذا ؟ فقال : ليس هو هكذا ، ولكنه هكذا ، وأشار إلى مشط رجله ، فقالوا له : إنّ الناس يقولون هكذا ، فقال : هذا قول الخاصة ، وذاك قول العامة»^(٢) انتهى .

وفي جامع المقاصد : «إنّه إن أراد نفس المفصل هو الكعب لم يوافق مقاله أحد من الخاصة والعامة ، ولا كلام أهل اللغة ، ولم يساعد عليه الاشتقاق الذي ذكره ، فإنّهم قالوا : إنّ اشتقاقه من كعب إذا ارتفع ، ومنه كعب ثدي الجارية»^(٣) انتهى .

(١) في المصدر : أبو نصر .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

بل قيل : إنه مخالف للأخبار، منها : ما رواه الشيخ والكليني عن أحمد بن محمد بن أبي نصر في الصحيح عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) ، قال : « سألت عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم ... » ^(١) بتقريب أن قوله : « إلى ظاهر القدم » بدل أو بيان .

ومنها : ما رواه الشيخ عن ميسر عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : « ألا أحكي لكم وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، ثم أخذ كفاً من ماء - إلى أن قال :- ثم مسح رأسه وقدميه ، ثم وضع يده على ظهر القدم ، ثم قال : هذا هو الكعب ، قال : فأومى بيده إلى أسفل العرقوب ^(٢) ، ثم قال : إن هذا هو الظنوب » ^(٣) .

ومنها : ما رواه الشيخ في الحسن أو الصحيح قال (عليه السلام) : « الوضوء واحد ، ووصف الكعب في ظهر القدم » ^(٤) .

ومنها : ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة وبكير عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال في المسح : « تمسح على النعلين ، ولا تدخل يداك تحت الشراك ... » ^(٥) .

(١) الكافي : باب مسح الرأس والقدمين ح ٦ ج ٣ ص ٣٠ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٩٢ ج ١ ص ٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٩٣ .

(٢) العرقوب : بالضم العصب الغليظ المتروك فوق العقب . مجمع البحرين : ج ٢ ص ١١٩ مادة (عرقب) .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٣٩ ج ١ ص ٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٢٧٥ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٣٨ ج ١ ص ٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٠٦ .

(٥) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٨٦ ج ١ ص ٩٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب

ونحوه غيره ممّا دلّ أنّ عليّاً (عليه السلام) توصّأً ومسح ولم يستبطن الشراك^(١).

على أنّه لا مقتضي لارتكاب التأويل في عبارات الأصحاب مع عدم قابليّة بعضها لذلك .

وأما ما ذكره من الاستدلال بخبر الأخوين ، ففي الأوّل منها - وهو العمدة في مطلوبه - لا صراحة فيه ؛ إذ قد يراد بقوله : « مفصل » أي ما يقرب إلى المفصل ، بل يؤيّد ذلك أنّه رواها في الكافي الذي هو أضبط من غيره بعد قوله (عليه السلام) : « دون عظم الساق » : « فقلنا : هذا ما هو ؟ فقال : هذا من عظم الساق ، والكعب أسفل »^(٢) ، ومن المعلوم أنّه إن أُريد بعظم الساق في الرواية المنجّمان فالمفصل الذي ذكره العلامة قريب منه جدّاً ، فيبعد أن يقال بالنسبة إليه : إنّهُ أسفل ، واحتمال أن يراد بمعنى التحت في غاية البعد ، وإن أُريد بعظم الساق الملتقى مع عظم القدم فعدم دلالتها على ما يقول واضح .

نعم يحتمل أن يراد بالمفصل فيها محلّ القطع للساق ، فيكون مفصلاً شرعيّاً ، ويؤيّد وقوع الاستدلال بهذه الرواية من المحقّق^(٣) والشهيد^(٤) وغيرهما^(٥) على أنّ الكعب هو العظم الناشز ، ولا يستبعد خطاب زرارة

الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٩١ .

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٣١ ج ١ ص ٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب

الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٩٢ .

(٢) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٥ ج ٣ ص ٢٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥١ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨ .

(٥) كالشيخ في الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٠ ج ١ ص ٩٣ .

وبكبر بذلك ؛ لكونها العارفين بكون المفصل هو محلّ القطع من معقد الشراك ، فيكون قوله فيها : « دون عظم الساق » أي أسفل منه ، بشهادة رواية الكليني لها .

واحتمالاً إنكار كون محلّ القطع ذلك ؛ لكون الوارد في بعض الأخبار هناك أنّه يقطع من الكعب ، والكلام فيه كما هنا ، باطلٌ ؛ لما نقل من التصريح منهم في ذلك المقام ، بل قد يظهر من بعضهم ^(١) دعوى الإجماع عليه حتى من العلامة ، أنّ محلّ القطع وسط القدم ، وعليه دلت أخبارهم ، ففي بعضها أنّه « ... يترك له ما يقوم عليه للصلاة ... » ^(٢) ، وفي آخر أنّه « ... يقطع من وسط القدم ... » ^(٣) ، فيكون هذه ونحوها قرينة على أنّ المراد بالكعب في غيرها ما ذكره الأصحاب من أنّه الناشئ في وسط القدم ، وعن الفقه الرضوي : « يقطع السارق من المفصل ويترك العقب يطاءً عليه » ^(٤) ، وهذا ينادي بمعروفة المفصل بالمعنى المتقدم .

والحاصل : أنّ المقطوع به على الظاهر كون محلّ قطع السارق كعب المشهور ، لا ما ادّعاه العلامة (رحمه الله) ، فلا مانع حينئذٍ من حمل المفصل في هذه الرواية عليه ، ويتّجه بذلك استدلال الشيخ ^(٥) والمحقق ^(٦)

(١) كالطباطبائي في رياض المسائل : حد السرقة ج ٢ ص ٤٩٣ .

(٢) الكافي : باب حدّ القطع ... ج ١٧ ص ٧٢٥ ، تهذيب الأحكام : الحدود / باب ٨ ح ١٨ ج ١٠ ص ١٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب حدّ السرقة ج ٨ ص ٤٩٤ .

(٣) الكافي : باب حدّ القطع ... ج ٨ ص ٧٢٣ ، تهذيب الأحكام : الحدود / باب ٨ ح ١٧ ج ١٠ ص ١٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب حدّ السرقة ج ٣ ص ٤٨٩ .

(٤) لا يوجد هذا الحديث في فقه الرضا ، ونقله في البحار (ج ٧٩ ص ١٩٢) عن نوادر الحسين بن

سعيد .

(٥) و (٦) تقدمت في ص ٣٩٤ .

وغيرهما^(١) بها على الكعب المشهور بين الأصحاب ، كما أنه يتّجه الاستدلال أيضاً بروايات القطع ؛ لما ورد في بعضها^(٢) أنّ محله الكعب .

وأما الرواية الثانية فيجاء عن ظاهرها المقتضي للاستيعاب أنّ استيعاب العرض مجمع على عدم وجوبه ، واستيعاب الطول قد حدّد بغيرها من الروايات بكونه إلى الكعب ، وقد عرفت معناه عند الأصحاب ، فينزل عليه حملاً للمطلق على المقيّد ، فلا شهادة له فيها حينئذٍ .

نعم قد يشهد له ما في خبر يونس : « أخبرني من رأى أبا الحسن (عليه السلام) بنى يسمح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ، ومن الكعب إلى أعلى القدم »^(٣) ؛ لظهوره في مغايرة الأعلى للكعب ، وليس إلّا المفصل . لكنّه - مع قصوره عن معارضة ما تقدّم - محتمل لإرادة الأعلى فيه رؤوس الأصابع وإن بُعد ، أو غير ذلك ، هذا .

ومع ذلك كلّه فقد وافق العلامة الشهيد في ألفيته^(٤) بعد أن شدّد الإنكار عليه في الذكرى ، والمقداد في كنزه^(٥) ، والبهائي في أربعينه^(٦)

(١) تقدّم في ص ٣٩٤ .

(٢) كالخبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « ... وكان إذا قطع اليد قطعها دون المفصل ، وإذا قطع الرجل قطعها من الكعب » .

من لا يحضره الفقيه : باب حدّ السرقة ح ٨ ج ١٨ ص ٤٩١ .
باب حدّ السرقة ح ١١٥ ج ٤ ص ٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤

(٣) تقدّم في ص ٣٥٤ وص ٣٨٥ .

(٤) الالفيه : المقدمة الاولى من الفصل الأوّل ص ٤٤ .

(٥) كنز العرفان : في الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٦) الاربعين : شرح الحديث الرابع ص ٣٦-٣٩ .

وحبله^(١) ، وهو المنقول عن المحدث الكاشاني^(٢) والمقدّس الأردبيلي^(٣) ، بل بالغ البهائي (رحمه الله) في التشنيع على من شتّع على العلامة ، مدّعياً أنّه ليس في كلمات الأصحاب ولا الأخبار ما ينافيه ، بل في كلمات أهل اللغة والتشريح ما هو صريح فيه .

وحاصل دعواه : « أنّ الكعب يطلق على معان أربعة :

الأوّل : العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع فيما بين المفصل والمشط ، وهو الذي ذكره عميد الرؤساء من أصحابنا اللغويّين في كتابه الذي ألفه في الكعب ، وصريح عبارة المفيد منطبقة عليه .

الثاني : المفصل بين الساق والقدم ، وهو الذي ذكره جماعة من أهل اللغة كصاحب القاموس ، حيث قال : الكعب كلّ مفصل العظام^(٤) ، وهو المفهوم من كلام ابن الجنيد ، وتنطبق عليه رواية الأخوين بحسب الظاهر .

الثالث : أحد النابتين عن يمين الساق وشماله الذي يقال لهما : المنجمين ، وهذا الذي تسمّيه العامة كعباً ، وأصحابنا مطبقون على خلافه .
الرابع : عظم مائل إلى الاستدارة واقع في ملتقى الساق والقدم ، وله زائدتان في أعلاه يدخلان في حفرتي قصبه الساق ، وزائدتان في أسفله يدخلان في حفرتي العقب ، وهونان في وسط ظهر القدم أعني الوسط

(١) سيأتي نقل عبارته قريباً .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥٠ ج ١ ص ٤٦ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ١٠٧ ، زبدة البيان :

الطهارة / ذيل الآية الأولى ص ١٧-١٨ .

(٤) في المصدر : للعظام .

العرضي ، ولكن نتوّه غير ظاهر بحسّ البصر ، وقد يعبر عنه بالمفصل لمجاورته له ، أو من قبيل تسمية الحال باسم المحلّ ، وهو الذي في أرجل الغنم والبقر ، وبحث عنه علماء التشريح ، وبه قال الأصمعي ومحمد بن الحسن الشيباني ، كما نقله عنها العامة في كتبهم .

وهو الكعب على التحقيق الذي أرادته العلامة (رحمه الله) ، وعبرة ابن الجنيد والسيد المرتضى والشيخ وأبي الصلاح وابن أبي عقيل وابن إدريس والمحقق لا تأبى الانطباق عليه ، والعلامة لا ينكر أنّ الكعب ناتٍ في وسط القدم ، كيف ! وقد فسره بذلك في المنتهى والتذكرة وغيرهما ، ولكنّه يقول : هو ليس العظم الواقع أمام الساق بين المفصل والمشط ، بل هو العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم .

نعم عبارة المفيد صريحة في إرادة المعنى الأوّل ، فذكرها في المختلف في سلخ تلك العبارة ليس على ما ينبغي ، ولعلّه (رحمه الله) حمل المشط في كلامه على نفس القدم ، وجعل قوله : (أمام الساقين) بالنظر إلى امتداد الغاية^(١) ، لكنّه محمل بعيد .

وكيف كان فالكعب عند علمائنا ما ذكرناه ، ويراد بالنتوّي كلامهم إنّما هو النتوّ الذي لا يدرك بالحسّ ، ويقولهم : (في وسط القدم) إنّما هو الوسط العرضي ، والعامة يعرف^(٢) ذلك من أصحابنا فضلاً عن الخاصة ، فإنّ كتبهم مشحونة بنقله ، وهو الذي شنّعوا به علينا ، قال الفخر الرازي في تفسيره الكبير : قالت الامامية وكلّ من ذهب إلى وجوب المسح : إنّ الكعب عبارة عن عظم مستدير مثل كعب الغنم والبقر موضوع تحت عظم

(٢) لعل الأولى : تعرف .

(١) في المصدر : القامة .

الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم ، وهو قول محمد بن الحسن الشيباني ، وكان الأصمعي اختار هذا القول .

وقال النيشابوري في تفسيره : إنّ الامامية وكلّ من قال بالمسح ذهبوا إلى أنّ الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم ، والمفصل يسمّى كعباً ، ومنه كعوب الرمح لمفاصله»^(١) .

ثمّ نقل في الأربعين جملة من كلمات أهل التشريح ممّا يدلّ على ذلك ، ونقل جملة من كلام أهل اللغة في تسمية المفصل كعباً « قال في الصحاح : كعوب الرمح : النواشر في أطراف الأنابيب ، وقال في المغرب : الكعب : العقدة بين الأنبوبتين في القصب ، وقال أبو عبيدة : هو الذي في أصل القدم ينتهي إليه الساق بمنزلة كعاب القنا ، ونقل فخر الرازي في تفسيره أنّ المفصل يسمّى كعباً ، وقال في القاموس : الكعب : كلّ مفصل للعظام ، والعظم الناشز فوق القدم .

فظهر من ذلك أنّ ما اعترض به على العلامة من أنّه لم يقل به أحد من الخاصّة ولا من العامّة ولا من أهل اللغة كلام خال عن الاستقامة - إلى أن قال :- ثمّ إنّني والله لشديد التعجّب من أولئك الأعلام ، كيف زلّت أقدام أعلامهم في هذا المقام ، حتّى زعموا أنّ ما قاله العلامة ممّا لم يقل به أحد من الخاصّ والعامّ»^(٢) انتهى ملخصاً .

قلت : والإنصاف يقضي بأنّ التعجّب منه أشدّ والقسم على ذلك آكد ، فإنّ فيه :

(أولاً) : أنّ كلام العلامة بمعزل عمّا ذكر ، وكيف ! وقد عرفت أنّه

(١) الحبل المتين : الطهارة / في الوضوء ص ١٨-٢٠ .

(٢) الأربعين : شرح الحديث الرابع ص ٣٦-٣٩ .

(رحمه الله) صرّح تصريحاً غير قابل للتأويل بكونه عبارة عن المفصل ، وقد سلّم هذا المأوّل أنّه من جملة معاني الكعب ، وذكر جملة من أهل اللغة وغيرهم ممّن نصّ عليه ، وجعله ذلك من التجوّز لعلاقة القرب أو الحال أو المحلّ في غاية البعد ؛ إذ لا إشارة منه في جميع كتبه إلى شيء من ذلك ، وكيف يحتمل أنّ العلامة يريده ويتكل على التعبير عنه بمثل ذلك اللفظ الموهّم لخلاف المراد ، مع أنّه ليس في كتب أهل اللغة إشارة إليه ، بل هو شيء ذكره أهل التشريح ؟! كلّاً إنّ ذلك لا يقبله من له أدنى مسكة .

وثانياً : دعوى تنزيل كلمات الأصحاب عليه ، التي قد عرفت اشتمالها على الأوصاف التي كادت تكون صريحة في عدمه من التوّ ، وكونه في وسط القدم ، وقبة القدم ، ومعقد الشراك ، وظهر القدم ، وحمله التّو على إرادة التّو الغير المسحوس بالبصر ، والوسط على الوسط العرضي ، كلام لا ينبغي أن يلتفت إليه ، فإنّ التّو الذي نقله عن أهل التشريح من كون هذا العظم المستدير له زائدتان من أعلاه ، كلّ واحد منهما في قصبة من قصبتي الساق ، ممّا لا يعرفه إلّا من نقله عنهم ، فكيف يجوز التعريف به لعامة الخلق ؟ سيّما مع إيهامه خلاف المراد ، وما ذاك إلّا إغراء بالجهل ، وإيقاع في الوهم ، وكذلك الوسط ، فإنّ المتبادر منه الوسط الطولي والعرضي ، على أنّ لفظ الظهر الموجود في بعض العبارات محكيّاً عليه الإجماع لم أدر على ماذا ينزّله ، وكذلك معقد الشراك .

ثمّ إنّ بناءً على ذلك لا ثمرة للخلاف بيننا وبين العامة من قديم الدهر ، فإنّ إيصال المسح إلى المكان الذي ذكره إن لم يكن ذلك المكان فهو قريب منه جدّاً .

وأيضاً قد سمعت جملة من الأخبار المتقدمة التي تتبرأ من هذا ، سيّما

أخبار القطع من الكعب ، كما أنك قد عرفت اعترافه بأن عبارة المقنعة لا تقبل هذا التأويل ، مع أنّ الشيخ قد ادّعى الإجماع في التهذيب عليها ، بل قد عرفت أنّ المقداد في التنقيح نسب القول بأنه قَبَّتَا القدم إلى أصحابنا .
والحاصل : كأنّ إطالة الكلام في ردّ هذا المحقّق وبيان منافية كلام الأصحاب له من تضيق الوقت بما لا يفيد . ومن العجيب تعويله في ذلك على نقل فخر الرازي ونحوه ، وهو لا يعلم مذهب أصحابه فضلاً عن مذاهب الخاصّة ، بل لا يبعد أن يكون تعمّد الافتراء به عليهم قصداً للتشيع ، وكيف يعارض ذلك ما سمعت من غيره من الشيعة خلافه ممّن هو أعرف منه بمذاهب الشيعة ، وبعيد عن تعمّد الافتراء إلى غير ذلك ؟!

نعم يحتمل كلام العلامة احتمالاً غير بعيد - بقرينة نقله الإجماع ^(١) ، وذكره أوصاف الأصحاب في بعض كتبه ^(٢) - أنّ الكعب يتدوّى من مبدأ العظم الباقي على ظهر القدم ، وينتهي إلى المفصل ، والإشارة إلى المفصل في رواية الأخوين باعتبار أنّه ينتهي إلى الكعب ، وإطلاق الكعب على الناتي في ظهر القدم في غيرها من الروايات باعتبار كونه مبدأ الكعب .

وكأنّ جميع ما تقدّم من العبارات والروايات لا تأبى التزليل على ذلك ، كما أشار إليه الشهيد في الذكرى ، قال : « نعم لو قيل بوجوب إدخال الكعبين في المسح ، إمّا لجعل « إلى » بمعنى « مع » ، وإمّا لإدخال الغاية في المغيّا ، قرب ممّا قاله وإن لم يكن إيّاه ، إلّا أنّ ظاهر الأصحاب والأخبار بخلافه ، ويؤيّده المسح على النعلين من غير استبطان الشراكين » ^(٣)

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨ (هامش الصفحة) .

(٢) كمنتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٨-٨٩ .

انتهى . ولعلّه يظهر منه أنّه لا يصل المفصل ، لكنّ الظاهر وصوله .
وكيف كان ، فلا إشكال في الاجتزاء بالمسح من رؤوس الأصابع إلى
الكعب ، ﴿و﴾ الأقوى أنّه ﴿يَجُوزُ مِنْكَوْسًا﴾ بأن يمسح من الكعب إلى
رؤوس الأصابع ، كما هو خيرة التهذيب ^(١) والاستبصار ^(٢) والإشارة ^(٣)
والمراسم ^(٤) والمعتبر ^(٥) والنافع ^(٦) والقواعد ^(٧) والتحرير ^(٨) والإرشاد ^(٩)
والمختلف ^(١٠) والمنتهى ^(١١) والتنقيح ^(١٢) وجامع المقاصد ^(١٣) والروضة ^(١٤)
وغيرها من كتب المتأخرين ^(١٥) ، وعن المبسوط ^(١٦) والنهاية ^(١٧)

-
- (١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ذيل ح ١٦٠ ج ١ ص ٥٨ .
 - (٢) الاستبصار : الطهارة / باب ٣٢ ذيل ح ٢ ج ١ ص ٥٨ .
 - (٣) إشارة السبق : الطهارة / فروض الوضوء ص ١١٨ .
 - (٤) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .
 - (٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥١ .
 - (٦) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٦ .
 - (٧) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .
 - (٨) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .
 - (٩) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .
 - (١٠) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ .
 - (١١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٤ .
 - (١٢) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٤ .
 - (١٣) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .
 - (١٤) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٦ .
 - (١٥) كمدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢١ ، ومفاتيح الشرائع :
الصلاة / مفتاح ٤٩ ج ١ ص ٤٥ ، وكشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .
 - (١٦) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ .
 - (١٧) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٤ .

والمهذب^(١) والجامع^(٢) والإصباح^(٣) ، وحكي عن الحسن^(٤) ، بل في الذكرى^(٥) وعن غيرها^(٦) : «إنه المشهور» .

لإطلاق الأمر بالمسح ، وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح حماد : «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً»^(٧) ، وفي خبر آخر له أيضاً : «إنه لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومدبراً»^(٨) ، ومرسل يونس قال : «أخبرني من رأى أبا الحسن (عليه السلام) بنى مسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ، ومن الكعب إلى أعلى القدم ، ويقول : الأمر في مسح الرجلين موسّع ، من شاء مسح مقبلاً ، ومن شاء مسح مدبراً ، فإنه من الأمر الموسّع إن شاء الله»^(٩) .

وما في سند الثانية من الإرسال منجرباً سمعت من الشهرة ، كما أنه ينجر به دلالتها لو سلم عدم وضوحها في المطلوب ؛ لعدم ظهورها في جواز المسح مدبراً مستقلاً ، بل أقصى ما تدلّ على جوازه مجموعاً مع الاستقبال ، مع ما فيه من أنه لا مجال له في ذيل رواية يونس ، وخلاف الظاهر في رواية

(١) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ .

(٢) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦ .

(٣) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : في الوضوء ج ٢ ص ٧ .

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .

(٦) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٧) تقدم في ص ٣٥٢ .

(٨) تقدم في ص ٣٥٤ .

(٩) الكافي : باب مسح الرأس والرجلين ح ٧ ج ٣ ص ٣١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب

الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٨٦ .

حمّاد ؛ لظهور الواو في تقدير العامل لمعطوفها ، فيكون المراد لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ، ولا بأس بذلك مدبراً ، واحتمال المعية فيها المحتاج إلى القرينة هنا منافي للنهي عن تكرار المسح .

نعم قد يناقش في صدر رواية يونس بعدم وضوح المراد منها ؛ إذ الأعلى نفس الكعب كما عرفت من المشهور ، مع ظهورها حينئذٍ في عدم إيجاب الاستيعاب الطولي ، إلّا أنّ ذلك لا يقدر في الاستدلال بذيلها ، بل ولا بصدرها ؛ لظهوره على كلّ حال في جواز النكس ، فتأمل .

وقيل : لا يجوز النكس ، كما هو ظاهر الفقيه^(١) والمقنعة^(٢) والانتصار^(٣) وصريح السرائر^(٤) وعن ظاهر أبي الصلاح^(٥) وأبي حمزة^(٦) وزهرة^(٧) ، وفي الذكرى^(٨) والدروس^(٩) : « إنّهُ أولى » ؛ لظهور « إلى » بانتهاء المسح في قوله تعالى : « إلى الكعبين »^(١٠) ، وكونه المتبادر من الوضوءات البيانية ، مع ما في بعضها^(١١) من المسح إلى الكعبين ، مع أنّ

(١) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ذيل ح ٨٨ ج ١ ص ٤٥ .

(٢) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٤ .

(٣) الانتصار : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٧-٢٨ .

(٤) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٩٩-١٠٠ .

(٥) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٢ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٢ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩١ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .

(٩) الدروس : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٤ .

(١٠) سورة المائدة : الآية ٦ .

(١١) كما في خبر زرارة وبكير المتقدم في ص ٣٢٨ وص ٣٣٢ .

الوضوء البياني الواقع من رسول الله (صلى الله عليه وآله) إن كان الابتداء فيه من رؤوس الأصابع إلى الكعبين لم يجز العكس ، وكذا العكس ، لكن الثاني باطل بالإجماع ، فتعين الأول .

ولصحيح أحمد بن محمد : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع ثم مسحها إلى الكعبين ... » ^(١) .

ولأنّ الشغل اليقيني يستدعي البراءة اليقينية ، وهي في المسح مقبلاً . وفي الأول : -مضافاً إلى احتمال كون « إلى » بمعنى « مع » ، أو غاية للممسوح ، وعدم دلالته على وجوب البدأ بالأصابع ؛ إذ لا تلازم بين الانتهاء إلى الكعبين والابتداء بالأصابع - أنه يخرج عن الظهور بما ذكرنا من الأدلة ، ولا ينافيه ما تقدّم لنا من الاستدلال بالآية على إيجاب الاستيعاب الطولي ؛ إذ الخروج عن بعض المدلول لدليل خاص لا ينافي الاستدلال بالباقي ؛ لأنّ المفهوم من « إلى » أمران : كيفية المسح ، وكمية الممسوح ، فيكون كالعالم المخصوص كما تقدّم سابقاً .

وفي الثاني : -مضافاً إلى المناقشة في دلالة الوضوء البياني على الوجوب - أنّ ظاهر الفعل لا يعارض صريح القول .

وفي الثالث : -مع احتمال السؤال عن أفضل أفراد المسح ، كما لعلّه يشعر به المسح بالكف ؛ لعدم وجوبه قطعاً كما عرفت - أنه يخرج عنه بصريح ما سمعته من الأدلة .

وفي الرابع : أنّ البراءة اليقينية يكفي فيها المطلقات فضلاً عن النصّ .

فالأقوى حينئذٍ ما عليه المشهور.

وليُعلم أنّه بناءً على المختار لا فرق بين جواز النكس في جميع العضو أو في بعضه ، نعم قد يتّجه احتمال الفرق على المذهب الثاني ، فيمكن القول بالصحة مثلاً لو ابتدأ بالأصابع وجعل الغاية الكعبين ولكّنه لم يمسح ما بينهما مرتباً ، إلّا أنّ الظاهر من قولهم : « من الأصابع إلى الكعبين » إيجاب كون المسح مرتباً حتّى ينتهي إلى الكعبين .

وقد يفهم من هذه العبارة ونحوها إيجاب كون المسح لا تقطيع فيه ، فلو مسح شيئاً مثلاً ثمّ قطعه ثمّ مسح من موضع القطع لا يجتزى به ، لكنّ الظاهر عدم وجوب مثل ذلك كما نصّ عليه في التنقيح ^(١) .

وقد يظهر من عبارة المصنّف ونحوها ^(٢) أنّه لا كراهة في المسح منكوساً ، وهو كذلك ؛ إذ ليس في الأدلّة ما يقتضيه ، بل قوله : « لا بأس به » يشعر بخلافه ، ومجرّد الخروج عن شبهة الخلاف لا يصلح لذلك ، لكنّه صرح بها في جامع المقاصد ^(٣) ، وهو أدري بمأخذها .

نعم لا يبعد استحباب المسح مقبلاً كما صرح به في المراسم ^(٤) وعن المذهب ^(٥) ، وفي المختلف : « إنّهُ الأولى » ^(٦) ؛ لظهوره من الوضوءات البيانية ، ولبعض الأوامر بالمسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ، وللخبر

(١) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٤ .

(٢) كعبارة العلامة في الارشاد : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ ، والقواعد :

الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

(٤) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .

(٥) المذهب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ .

(٦) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٤ .

المتقدم في كيفية المسح عليهما ، وللاحتياط وغيره مع التسامح فيه .
 ﴿وليس بين الرجلين ترتيب﴾ فيجوز مسح اليسرى قبل اليمنى ،
 ومسحهما معاً ، كما هو خيرة المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) والتحرير^(٣) والمختلف^(٤)
 والإرشاد^(٥) والقواعد^(٦) والتنقيح^(٧) ، وظاهر المبسوط^(٨) والغنية^(٩)
 والمهذب^(١٠) والوسيلة^(١١) والكافي^(١٢) والسرائر^(١٣) والتذكرة^(١٤) .
 بل في المختلف^(١٥) والذكرى^(١٦) وكشف اللثام^(١٧) وغيرها^(١٨) :

- (١) المعتبر: الطهارة / كيف الوضوء ج ١ ص ١٥٥-١٥٦ .
- (٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ .
- (٣) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .
- (٤) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٥ .
- (٥) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .
- (٦) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .
- (٧) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٥ .
- (٨) المبسوط: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ .
- (٩) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩٢ .
- (١٠) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ .
- (١١) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٢ .
- (١٢) الكافي : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٢ .
- (١٣) السرائر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٢ .
- (١٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٩ .
- (١٥) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٥ .
- (١٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .
- (١٧) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .
- (١٨) كمدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ ، ورياض المسائل :

الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ ، الحدائق الناضرة : الطهارة / الترتيب في الوضوء ج ٢

«إنَّه المشهور» .

بل عن ابن إدريس في بعض الفتاوى : « لا أَظُنَّ مَخَالَفاً مَنْتَا فِيهِ » ^(١) .

بل قد تشعر عبارة الغنية بالإجماع ؛ لقوله فيها : « الفرض التاسع : الترتيب ، وهو أن يبدأ بغسل وجهه ، ثم يبدأ باليمنى ، ثم اليسرى ، ثم يسمح رأسه ، ثم يسمح رجله ، بدليل الإجماع المذكور » ^(٢) ، فإن ذكره للترتيب في غيرهما وتركه فيها كالصريح في عدم وجوبه ، وظهور دعواه الإجماع على الجميع ، وكذلك يظهر من كل من تعرض للترتيب في غيرهما وتركه فيها ، كالشيخ في الجمل والعقود ^(٣) وغيره من القدماء ^(٤) .

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك إطلاق الكتاب والستة ، وما يظهر من الموضوعات البيانية ، فإنها على كثرتها وتعرضها للترتيب في غيرهما كادت تكون صريحة في عدم وجوبه ، ولأنه لو وجب لكان ذلك شائعاً ؛ لعموم البلوى به وتكرره في كل يوم كالترتيب في غيرهما .

بل قد يظهر أيضاً من خبر عبد الرحمن بن كثير الهاشمي عن الصادق (عليه السلام) قال : « بينا أمير المؤمنين (عليه السلام) جالس مع محمد بن الحنفية - والحديث طويل قد اشتمل على الدعاء عند غسل كل

ص ٣٥٨-٣٥٩ .

(١) كما نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٠ ، والفاضل الهندي في

كشف اللثام : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩٢ .

(٣) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

(٤) كالحلي في إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

عضو عضو إلى أن قال :- ثم مسح رجليه ، فقال : أَللّهُم ثَبِّتْ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزَلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ ... »^(١) إلى آخره . بل هو كالصریح في أنّه مسحها معاً ، بل قد يشعر بعدم الاستحباب ، كما لعلّه يشعر به خبر التوقيع على ما تسمع .

وصریح المراسم^(٢) ، بل يقرب منها عبارة الفقيه^(٣) ، كصریح جامع المقاصد^(٤) واللمعة^(٥) والمدارك^(٦) وظاهر الروضة^(٧) الوجوب ، وهو المحكي عن ابني الجنيد^(٨) ، وأبي عقيل^(٩) وعليّ بن بابويه^(١٠) ، وفي كشف اللثام : « إنّهُ يقتضيه إطلاق ابن سعيد وجوب تقديم اليمين على اليسار »^(١١) .

قلت : ونحوه الشيخ في الخلاف ، قال : « الترتيب واجب في الوضوء في الأعضاء كلّها ، ويجب تقديم اليمين على اليسار - إلى أن قال :- دليلنا الإجماع من الفرقة »^(١٢) .

(١) الكافي : باب نواذر الطهارة ج ٦ ص ٣ ، ٧٠ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ج ٢ ص ١٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٨٢ .

(٢) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب حد الوضوء ذيل ج ٨٨ ص ١٤٥ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٤ .

(٥) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ .

(٧) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٦-٧٧ .

(٨) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٥ ، والشهيد في الذكري :

الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .

(٩) و (١٠) المصدر السابق . (١١) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(١٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٢ ج ١ ص ٩٥-٩٦ .

وفي الذكرى : « إنّ العمل بالترتيب أحوط » ^(١) .
وفي الدروس : « ولا يجزئ تقديم اليسرى على اليمنى ولا مسحها معاً احتياطاً » ^(٢) .

وقد ترجع إليه أيضاً عبارة المقنعة ، قال : « ثم يضع يديه جميعاً على ظاهر قدميه فيمسحهما جميعاً معاً » ^(٣) ؛ إذ لا قائل بظاهرها وهو وجوب المعية ، نعم نقل في الذكرى ^(٤) قولاً لم نعرف قائله ، وهو وجوب تقديم اليمنى أو مسحها معاً ، ولا يجوز تقديم اليسرى ، ولعله لرواية التوقيع التي ستسمعها ، وقد تنزل على ذلك عبارة المقنعة ، فتأمل .

وكيف كان فيدلّ على الثاني - مضافاً إلى ظاهر إجماع الخلاف المتقدم ، والاحتياط - ما رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « وذكر المسح فقال : امسح على مقدم رأسك ، وامسح على القدمين ، وابتدئ بالشقّ الأيمن » ^(٥) .

وما رواه النجاشي بإسناده عن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وكان كاتب أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه كان يقول : « إذا توضأ أحدكم للصلاة فليبدأ باليمين قبل الشمال من جسده » ^(٦) .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩

(٢) الدروس : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٤ .

(٣) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٤ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .

(٥) الكافي : باب مسح الرأس والقدمين ح ٢ ج ٣ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٩٤ .

(٦) رجال النجاشي : ذكر الطبقة الأولى ص ٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣١٦ .

وما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) : « أنه كان إذا توضأ بدأ بميامنه »^(١).

وبأنّ الوضوء البياني إن وقع فيه الترتيب فوجوبه ظاهر، وإلاّ لزم وجوب مقابله، والثاني باطل اتفاقاً، فيجب الأول؛ لأنّ بيان الواجب واجب، ولقوله (صلى الله عليه وآله) : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلّا به »^(٢).

وما يقال : إنّه يجوز أن يكون الواقع منه خلاف الترتيب وعدم وجوبه للإجماع، مدفوع : بأنّ في ذلك تخصيصاً لقوله (صلى الله عليه وآله) : « هذا وضوء لا يقبل الله... » إلى آخره، وهو خلاف الأصل، وما لزم منه خلاف الأصل خلاف الأصل.

وهذا الأخير اعتمد في جامع المقاصد^(٣) على القول بالوجوب، وربّما تبعه عليه بعض من تأخّر عنه، وهو عجيب، وضعفه واضح.

ويظهر منه ومن غيره ممّن تقدّمه كالحقّق والعلامة والشهيد عدم عثورهم على الحسنة المتقدمة، كما اعترف به في المنتهى^(٤)، ولا على رواية النجاشي؛ لعدم ذكرهما في أدلّة القول بوجوبه، بل ذكروا له أدلّة ضعيفة، بل ولا ذكروها في أدلّة الاستحباب، وهو أعجب، مع وجود تلك الحسنة في الكافي في باب الوضوء.

(١) أمالي الطوسي : ج ١ ص ٣٩٧، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣١٦.

(٢) تقدم في ص ٢٦٥ وص ٣٥٤.

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٤.

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩.

ومن هنا كان القول بالوجوب لا يخلو من قوة ، وأنه لا معنى لتوهين الحسنة بإعراض المشهور بعد ظهور عدم العثور ، وإن كان الأول أقوى ؛ لأنّ الظاهر أنّ إجماع الخلاف ليس على ما نحن فيه كما لا يخفى على من لاحظته ، بل لعلّ مراده باليمنى اليد اليمنى ، والاحتياط يخرج عن وجوبه بالمطلقات المتقدمة .

والحسنة - مع عدم صراحتها بإيجاب مسح تمام الشقّ الأيمن قبل مسح الشقّ الأيسر - معارضة برواية التوقيع المشتملة على جواز المعية ، مع أنّها أعلى منها سنداً ، ومعتزدة بفتوى من عرفت ، وإطلاق الكتاب والستة ، وظهور الوضوءات البيانية وغيرها على كثرتها كما تقدّم في عدمه ، بل الأخبار المشتملة على ذكر الترتيب لم يتعرّض في شيء من الجميع للترتيب فيها ، مع شدّة الحاجة إليه وعموم البلوى به ، واستبعاد خفائه لتكرّر وقوعه ، ونحو ذلك من المؤيّدات الكثيرة ، فلا يبعد حمل الأمر على الاستحباب ، كما صرّح به في المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) والنقلية^(٣) وغيرها^(٤) ، بل نسه في التنقيح^(٥) إلى نصّ الأصحاب .

وكذا الخبر الثاني ، مع احتمال لفظ اليمنى فيه لليد اليمنى بقرينة ذكر الشمال ، وكذا الثالث على ضعفه ، بل فيه تأييد للحكم بالمستحبّ ؛ لمكان

(١) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٦ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

(٣) النقلية : المقدمة الثانية من الفصل الأول ص ٩٣ .

(٤) كنزكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٩ ، وكشف اللثام : الطهارة / افعال

الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٥) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٥ .

دلالتة على أَنَّ النبيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) كان يبدأ بالميا من في وضوئه ، ومع هذا لم يحكه الباقر (عليه السلام) ^(١) في حكاية وضوئه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) ، وما ذاك إِلَّا أَنَّهُ كان يريد حكاية الواجب .

وأما رواية التوقيع التي ذكرت مستنداً للثالث ، فقد رواها في الوسائل عن الطبرسي في الاحتجاج من التوقيع الخارج من الناحية المقدسة في جملة أجوبة مسائل الحميري ، حيث سأل «عن المسح على الرجلين يبدأ باليمنى أو يمسح عليهما جميعاً ؟ فخرج التوقيع : يمسح عليهما جميعاً ، فإن بدأ بإحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إِلَّا باليمنى» ^(٢) فهي - مع عدم شهرتها بين الطائفة روايةً وفتوى ، بل قد يدعى الإجماع المركب على خلافها ، ومعارضتها بما سمعت من أدلة القول الثاني - لا تصلح لأن تكون حاكمة على إطلاق الكتاب والسنة ، بل قد عرفت أَنَّ أخبار الوضوءات البيانية وغيرها كادت تكون صريحة في عدم وجوب الترتيب .

نعم من المحتمل قوياً الجمع بين هذه الرواية وما تقدّم من الأخبار بالحكم باستحباب الجمع بينهما أو الابتداء باليمن ، لكن لم أعثر على مصرّح

(١) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن عذّة من اصحابنا ، عن احمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن داود بن النعمان ، عن أبي أيوب ، عن بكير بن اعين ، عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : «ألا أحكي لكم وضوء رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) ؟ فأخذ بكفه اليمنى كفاً من ماء فغسل به وجهه ، ثم أخذ بيده اليسرى كفاً من ماء فغسل به يده اليمنى ، ثم أخذ بيده اليمنى كفاً من ماء فغسل به يده اليسرى ، ثم مسح بفضله يديه رأسه ورجليه» .

الكافي : باب صفة الوضوء ح ١ و ٢ و ٤ و ٥ ج ٣ ص ٢٤ و ٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥

من ابواب الوضوء ح ٢-٤ و ٦ و ٩-١١ ج ١ ص ٢٧٢-٢٧٥ .

(٢) الاحتجاج : ص ٤٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣١٦ .

به ، كما أنّه يستفاد كراهة مسح اليسرى ، ولم يصرح بها أيضاً .
ثمّ إنّ هل يجب المسح باليدين أو تكفي يد واحدة ؟ وعلى الأوّل فهل
تجب اليمنى لليمنى واليسرى لليسرى أو يجزى الاختلاف ؟
قد يظهر من جملة من الوضوء البياني المسح بهما معاً ، بل في حسنة زرارة
بإبراهيم بن هاشم : « وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك ، وما بقي من بلّة يمينك
ظهر قدمك اليمنى ، وتسمح ببلّة يسارك ظهر قدمك اليسرى » ^(١) إلّا أنّي لم
أعثر على من نصّ على الوجوب ، نعم قد يظهر من بعض عبارات القدماء
ذلك ، كالحلي في إشارة السبق ^(٢) .

وقد عرفت حل هذا الأمر بالنسبة إلى الناصية على الاستحباب ، ولعله
يكون قرينة على ذلك فيما نحن فيه ؛ إذ تقييد النصوص والفتاوى بما يظهر
من الوضوءات البيانية لا يخلو من إشكال ، فلا يبعد حينئذٍ الاكتفاء بمسح
يد واحدة لهما ، وبمسح اليمنى باليسرى وبالعكس ، نعم قد يقال باستحباب
ذلك ، كما نصّ عليه الشهيد في النفلية ^(٣) .

وفي التنقيح : « يجب أن يكون المسح باليد في الموضعين - أعني الرأس
والرجلين - ولو بيد واحدة » ^(٤) ، وهو ممّا يؤيد ما ذكرنا .

❖ وإذا قطع بعض موضع المسح ❖ من القدم ❖ مسح ❖ وجوباً ❖ على
ما بقي ❖ منه ومن الكعب ، ولا ينتقل بذلك إلى التيمم ، كما مرّ في أقطع
اليد ، والدليل الدليل .

(١) تقدمت في ص ٣٢٧ .

(٢) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : فروض الوضوء ص ١١٨ .

(٣) النفلية : المقدمة الثانية من الفصل الأوّل ص ٩٣ .

(٤) التنقيح الرابع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٤ .

﴿ولو قطع من الكعب﴾ مع دخول ما بعد في القطع ﴿سقط المسح على القدم﴾ وكذا لو قطع من فوقه ، ولا يسقط بذلك الوضوء كما تقدّم في اليد ، بلا خلاف أجده في شيء من الحكمين ، بل قد يظهر ممّن تعرّض لهذا الحكم كالمصنّف^(١) والعلامة^(٢) والشهيد^(٣) والمحقق الثاني^(٤) والفاضل الهندي^(٥) وغيرهم^(٦) كونه من المسلّمات ، ولعلّه كذلك .

أمّا لو بقي الكعب ، فعلى القول بوجوب مسحه تماماً أو بعضه أصالة وجب المسح ، وعلى المقدّمي لا يجب كما تقدّم في المرفق ، وفي خبر رفاعة عن الصادق (عليه السلام) : «سألته عن الأقطع ، فقال : يغسل ما قطع منه»^(٧) ، ولعلّ المراد بالأقطع في السؤال أقطع اليد والرجل ، وجواب الامام (عليه السلام) بالغسل للتغليب ، كما ينبئ عنه خبره الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً ، قال : «سألته عن الأقطع اليد والرجل ، قال : يغسلهما»^(٨) .

وترك الاستفصال عن بقاء شيء من محلّ الفرض وعدمه وإن قضى

(١) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٢ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ ، تحرير الاحكام : الطهارة / افعال

الوضوء ج ١ ص ١٠ ، منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٥ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ ، الدروس : الطهارة / واجبات الوضوء

ص ٤ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢١ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(٦) كمشارك الشمس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ١٢٥ .

(٧) تقدم في ص ٢٩٢ .

(٨) تقدم في ص ٢٩٢ .

بخلاف ما يظهر من الأصحاب ، إلا أنه لما لم يظهر مخالف في الحكم في المقام ، بل كأنه متفق عليه بينهم ، وجب تنزيلها على بقاء شيء من محلّ الفرض ، وقد تقدّم في أقطع اليد ما له نفع تامّ في المقام ، فلا حظ وتدبر .

وهل يستحبّ مسح موضع القطع مع عدم بقاء شيء من محلّ الفرض كما تقدّم مثله في اليد ، أو لا ؟ قد اعترف الشهيد في الذكرى بعدم عثور على نصّ يقتضيه كما في اليد ، قال : « إلا أنّ الصدوق (رحمه الله) لما روى عن الكاظم (عليه السلام) ^(١) غسل الأقطع عضده ، قال : وكذلك روي في أقطع الرجلين » ^(٢) ، لكنّه في الدروس ^(٣) أفقّى باستحبابه ، ولعلّه لذلك أو لغيره ، والأمر فيه سهل .

ولو قطع الماسح الاختياري والاضطراري ، فهل يسقط المسح أو ينتقل إلى مسح غيره ببلة وضوئه ؟ وجهان ، أقواهما السقوط ؛ لعدم الدليل على الانتقال ، وربّما تسمع له تتمّة إن شاء الله في وجوب المباشرة ، فتأمل . وما تقدّم من البحث في المسح بالبلة جاء في المقام ، فلا يحتاج إلى الإعادة .

ولعلّهم اكتفوا بذكر البحث في اليد الزائدة عن القدم الزائدة ، فإنّ الظاهر كون الحكم فيها واحداً ، فلا يجب مسحها حيث تعلم زيادتها وكانت في غير محلّ الفرض ، وكذا لو كانت فيه ولم يكن المسح على ما يقابلها ؛ لعدم إيجاب استيعاب العرض في المسح ، وبه يفترق عن الغسل ، ومثلها كلّ لحم زائد في محلّ الفرض من الثألول وغيره . أمّا لو كانت أصلية

(١) تقدم ذكره في ص ٢٨٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب حد الوضوء ذيل ح ٩٩ ج ١ ص ٤٩ .

(٣) الدروس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٤ .

أو مشتبه بها فالظاهر وجوب مسحهما معاً ، بناءً على وجوب ذلك في نحو اليدين .

وفي الذكرى : « إنَّ القول في مسح الرجل الزائدة كما قلناه في اليد بحسب الأصلة والزيادة ، ولو كانت تحت الكعب فالأقرب المسح عليها للعموم ، ويمكن الاجتزاء بالتامة منها ، فإن استويا تختير ؛ لأنَّ المسح لا يجب فيه الاستيعاب طولاً وعرضاً »^(١) انتهى .

وفيه ما لا يخفى ؛ لما تقدّم من وجوب الاستيعاب الطولي ، وأنّه لا ينبغي الإشكال فيه ، أللّهم إلّا أن يريد أنّهما لا يجبان معاً ، فتأمل جيداً .

﴿ ويجب المسح على بشرة القدمين ﴾ كما في القواعد^(٢) والإرشاد^(٣) والتحرير^(٤) والدروس^(٥) والروضة^(٦) ، وعندنا على ما في كشف اللثام^(٧) ، وأجمع علماؤنا على وجوب المسح على بشرة القدمين كما في المدارك^(٨) .

﴿ ولا يجوز على حائل ﴾ يستر موضع الفرض من ظهر القدم ﴿ من خف أو غيره ﴾ مع الاختيار ، وهو مذهب فقهاء أهل البيت

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٣) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٥) الدروس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٤ .

(٦) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(عليهم السلام) كما في المعتبر^(١)، ومذهب أهل البيت (عليهم السلام) كما في المنتهى^(٢)، وإجماعاً مثلاً كما في الذكري^(٣)، ونحوهم غيرهم^(٤)، بل الإجماع عليه محصل^(٥).

ولا ينافيه اشتمال عبارة القدماء^(٦) على لفظ الخف والجورب والشمشك؛ لظهور إرادتهم من ذلك التمثيل، كما لا يخفى على من لاحظ كلامهم فيه كالأخبار، فإنها وإن كانت تقرب إلى التواتر في النهي عن المسح على الخف، لكن الظاهر من فحواها التعميم لكل حائل؛ لوقوع الاستدلال فيها على ذلك بالآية الكتابية، وأنه سبق الكتاب المسح على الخفين^(٧)، ونحو ذلك.

وفي خبر الكلبي النسابة: «... قلت له (عليه السلام): ما تقول في المسح على الخفين؟ فتبسم، ثم قال: إذا كان يوم القيامة ورد الله كل شيء إلى شيء ورد الجلد إلى الغنم، فترى أصحاب المسح أين يذهب

(١) المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٢.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٦٥.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٨٩.

(٤) كروض الجنان: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٣٦، ومشارك الشموس: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ١٢٥.

(٥) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الوضوء ص ٣٧، والمصنف في المختصر النافع: الطهارة/ كيفية الوضوء ص ٦.

(٦) كعبارة النهاية: الطهارة/ آداب الحدث ص ١٤، والمهذب: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤، والوسيلة: الصلاة/ ما يقارن الوضوء ص ٥١.

(٧) كما في خبر زرارة الآتي في ص ٤١٩.

وضوؤهم؟!...»^(١) ، فلا ينبغي الإشكال في أنّ ملاحظة الأخبار في خصوص الخفين والوضوءات البيانية تشرف الفقيه إلى القطع بإرادة التعميم لكلّ حائل ، كما أدعاه من عرفت .

ومن العجب أنّ العائمة العمياء يجتزون بالمسح على الخفّ^(٢) ولا يجتزون به على الرجل ، بل يوجبون الغسل^(٣) ، وأصل إضلالهم في ذلك عمر ، كما ينبي عنه خبر رقية بن مصقلة ، قال : « دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) فسألته عن أشياء ، فقال : إنّي أراك ممّن يفتي في مسجد العراق ، فقلت : نعم ، فقال لي : من أنت ؟ فقلت : ابن عمّ لصعصعة ، فقال : مرحباً بابن عمّ صعصعة ، فقلت : ما تقول في المسح على الخفّين ؟ فقال : كان عمر يراه ثلاثاً للمسافر ويوماً ليلة للمقيم ، وكان أبي لا يراه في سفر ولا في حضر ، فلما خرجت من عنده فقمّت على عتبة الباب ، فقال : أقبل يا ابن عمّ صعصعة ، فأقبلت عليه ، فقال : إنّ القوم كانوا يقولون برأيهم فيخطئون ويصيبون ، وكان أبي لا يقول برأيه »^(٤) .

قلت : ومن العجيب أنّ عمر قد نبّهه أمير المؤمنين (عليه السلام) ولم يتنبّه ، فإنّه روى زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « سمعته يقول : جمع عمر بن الخطّاب أصحاب النبيّ (صلى الله عليه وآله) وفيهم

(١) الكافي : باب ما يفصل به بين دعوى الحقّ والمبطل في أمر الامامة ج ٦ ص ١ ج ٣٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الوضوء ج ٤ ص ٣٢٢ .

(٢) المجموع : ج ١ ص ٤٧٦ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٨٣ .

(٣) تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٦١ ، المجموع : ج ١ ص ٤١٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ج ١٩ ص ٣٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من

ابواب الوضوء ج ١٠ ص ٣٢٣ .

عليّ (عليه السلام) ، وقال : ما تقولون في المسح على الخفّين ؟ فقال المغيرة بن شعبه فقال : رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يمسح على الخفّين ، فقال عليّ (عليه السلام) : قبل المائدة أو بعدها ؟ فقال : لا أدري ، فقال عليّ (عليه السلام) : سبق الكتاب المسح على الخفّين ، إنّما نزلت المائدة قبل أن يقبض بشهرين أو ثلاثة «^(١) فإن تنبه ولما يرجع فهو أعجب ، فكيف «^(٢) ؟ وهو المرجع له في كلّ ملّمة ، حتّى قال : «لولا عليّ لهلك عمر» «^(٣) ، مع أنّه قد اعترف أنّ كلّ الناس أفقه منه حتّى المخدّرات «^(٤) . وكيف كان ، فالمسألة مفروغ منها بين الشيعة .

نعم الإشكال في مقامين :

الأول : أنّه هل الشعر الخاصّ في ظهر القدم من الحائل فلا يجزى بالمسح عليه ، أو لا ؟

قلت : قد يظهر من المصنّف وغيره ممّن عبّر بلفظ البشرة الأوّل ، بل كاد يكون صريح المصنّف ومن هذا حذوه ؛ لقوله في الرأس : «ومسح مقدّم الرأس أو شعره» ، فإنّ تنصيبه هناك على ذلك قرينة على عدم دخول الشعر تحت اللفظ الأوّل ، بل هنا أولى .

وهو الذي يقتضيه عموم معقد الإجماع على عدم جوازه على كلّ حائل ،

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٢١ ج ١ ص ٣٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الوضوء ج ٦ ص ٣٢٣ .

(٢) في «هـ» : وكيف .

(٣) الفضول المهمة (لابن الصباغ) : باب ذكر شيء من علوم علي (ع) ص ٣٤ ، ذخائر العقبى : ص ٨٢ .

(٤) الاربعين (للرازي) : الفصل الخامس من الامامة ص ٤٦٧ .

وقد سمعت معقداً إجماع المدارك ، وقد نصّ عليه في كشف اللثام ^(١) ، كما عن الشهيد الثاني ^(٢) وغيره من متأخري المتأخرين ^(٣) ، بل في الحقائق : « ظاهر كلمة الأصحاب الاتفاق على أنّ من الحائل الذي لا يجزي المسح عليه اختياراً الشعر » ^(٤) .

قلت : لكنّ الثاني لا يخلو من وجه ؛ لعموم قوله (عليه السلام) : « كلّ ما أحاط به الشعر » ^(٥) ، مع صدق اسم مسح الرجل بمسحه مع كثرته وإحاطته . وما يقال : إنّ نبات الشعر على موضع القدم من الأفراد النادرة فلا يشمل الإطلاق ، يدفعه : كون الخبر من قبيل العموم اللغوي لا يتفاوت فيه النادر من غيره ، كما يشعر به إلحاقهم لحية المرأة بلحية الرجل ، بل ربّما وقع من بعضهم ^(٦) منع ندرته ، بل دعوى الغلبة ، فتأمل .

ومن المحتمل قوياً إيجاب مسح البشرة مع الشعر ، كما ينبيء عنه إيجاب بعضهم ^(٧) غسل ما كان منه على اليد مع اليد ، وكونها يجب فيها الاستيعاب بالغسل بخلاف القدم لا يصلح أن يكون فارقاً بعد القول بوجوب الاستيعاب الطولي ؛ لأنّ المراد مسح ما كان منه على الخط

(١) كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٥ .

(٣) كالسيد الطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٢ .

(٥) كما في خبر زارة المتقدم في ص ٢٧٥ .

(٦) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ١١٩ .

(٧) كالشهيدي في الذكري : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٥ ، والدروس : الطهارة / واجبات

الوضوء ص ٤ ، والبحراني في الحقائق : الطهارة / غسل اليدين في الوضوء ج ٢

الطولي ، وما ذكرنا هناك من التعليل جارٍ هنا .

ولعلّه لا ينافي هذين الوجهين ما تقدّم من لفظ البشارة ودعوى الإجماع على مطلق الحائل من الخفت وغيره ؛ لاحتمال إرادة الأوّل بها ما يشمل الشعر ، وإرادة الثاني ما عداه ؛ لعدم ظهور دخوله في اسم الحائل حينئذٍ ، وينبئ عنه استدلالهم ، فلاحظ وتأمل . وكأنّ أوسط الوجوه أقواها إن لم ينعقد إجماع على خلافه .

الثاني : يظهر من بعض الأصحاب أنّه يستثنى من الحائل المسح على شراك النعل العربي ، وهو الذي يظهر من المنقول عن العلامة في التذكرة ، قال : « وهل ينسحب إلى ما يشبه كالسير في الخشب ؟ إشكال ، وكذا لو ربط رجله بسير للحاجة ، وفي العبث إشكال » ^(١) انتهى . وكذا المنقول عن المبسوط ^(٢) وابن حمزة ^(٣) ؛ لتصريحهم باختصاص الحكم بالنعل العربي دون غيره ، بل يحتمله عبارة التحرير ؛ لقوله : « يجوز المسح على النعل العربيّة وإن لم يدخل يده تحت الشراك » ^(٤) انتهى . بل نسبته في المنتهى ^(٥) إلى ظاهر قول الأصحاب .

وكأنّ وجهه ما في خبر زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) : « إنّ عليّاً (عليه السلام) مسح على النعلين ولم يستبطن الشراكين » ^(٦) .

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٢) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٥ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٣١ ج ١ ص ٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب

وما في صحيحه الآخر مع أخيه بكير عن الباقر (عليه السلام) أيضاً ، قال في المسح : « تمسح على النعلين ولا تدخل يدك تحت الشراك ... »^(١) .

وما في المرسل : « إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) توضّأ ، ثم مسح على نعليه ولم يدخل يده تحت الشراك ، فقال له المغيرة : أنسيت يا رسول الله ؟ فقال له : بل أنت نسيت ، هكذا أمرني ربي »^(٢) .

لكن فيه : - مع منافاته لعموم معقد الإجماع في كثير من العبارات ، وغيره من الأدلة الدالة على المسح على البشرة - أنه لا صراحة فيها بالدعوى ؛ إذ عدم الإدخال وعدم استبطان ما تحت الشراك قد يكون لحصول الغرض . وكذا قوله : « المسح على النعلين » ، فإنه - مع ظهور أن المراد منه عدم الاستبطان كما ينبئ اقتراحه به - لا ينافي مسح محلّ الفرض مع المسح عليه .

ولذا قال ابن إدريس : « وأما النعال فما كان منها حائلاً بين الماء والقدم لم يجز المسح عليه ، وما لم يمنع من ذلك جاز المسح عليه ، سواء كان منسوباً إلى العرب أو العجم »^(٣) وهو صريح المنتهى^(٤) وظاهر المعبر^(٥) ؛ لتعليقه جواز المسح من غير استبطان بعدم المنع عن مسح محلّ الفرض ،

الوضوء ح ١١ ج ١ ص ٣٢٤ .

(١) تقدم في ص ٣٩٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله ح ٧٥ ج ١ ص ٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من أبواب الوضوء ح ١٣ ج ١ ص ٣٢٤ . وليس فيه : « ولم يدخل يده تحت الشراك » .

(٣) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٥ .

(٥) المعبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٢ .

ونحوه يظهر من الشهيد في الذكرى^(١).

ولعلّه على ذلك ينزل اختصاص حكم المسح على النعل بالعريّة، كما تقدّم نقله عن المبسوط والوسيلة؛ لعدم منعها عن مسح الفرض كما يرشد إليه كلام الشيخ في التهذيب، قال بعد الرواية الأولى: «نعني إذا كانا عربيّين، فإنّهما لا ينعان وصول الماء إلى الرجل بقدر ما يجب عليه المسح»^(٢) انتهى.

نعم قد يقال بناءً على وجوب المسح إلى المفصل بالاجتزاء بالمسح على الشراك عمّا تستره؛ لظاهر هذه الأخبار، إلّا أنّ الأولى إخراج هذه الروايات شاهدة على فساد هذه الدعوى؛ لإطلاق الأصحاب عدم جواز المسح على حائل، بل قد عرفت أنّ معقد إجماعاتهم كلّ حائل، ولم يستثن أحد منهم صريحاً ذلك، بل ذكروه معلّين له بما سمعت مع النصّ من بعضهم كما عرفت، فلا ريب أنّ حملها على ما يوافق كلام الأصحاب أولى من غيره، فتأمّل جيّداً.

وكيف كان، فلا يجوز المسح على كلّ حائل يستر محلّ الفرض أو شيئاً منه ﴿إِلَّا لِلتَّقِيَّةِ﴾ فيجوز حينئذٍ على الحَقّ ونحوه بلا خلاف أجده بين أصحابنا^(٣)، بل في صريح المختلف^(٤) الإجماع عليه، وكذا غيره^(٥) نصّاً

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٩٠.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ذيل ح ٣١ ج ١ ص ٦٥.

(٣) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢، والمصنف في الاعتبار: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٤، والعلامة في القواعد: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ١١، والشهيد في الدروس: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٤.

(٤) مختلف الشيعة: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٢٦.

(٥) كمدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٣، وذخيرة المعاد:

وظاهراً ، بل هو محصّل عليه فضلاً عن المنقول ؛ للأخبار^(١) التي كادت أن تكون متواترة في الأمر بها ، وأنها دين آل بيت محمد (عليهم السلام) ، بل أصل التقيّة من ضروريّات مذهب الشيعة .

ويدلّ عليه-مضافاً إلى ذلك ، وإلى نفي الحرج في الدين ونحوه- خصوص خبر أبي الورد ، قال : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : إن أبا ضبيان حدّثني أنّه رأى عليّاً (عليه السلام) أراق الماء ثمّ مسح على الخفّين ، فقال : كذب أبو ضبيان ، أما بلغك قول علي (عليه السلام) فيكم : سبق الكتاب الخفّين ، فقلت : هل فيها رخصة ؟ فقال : لا ، إلّا من عدوّ تتقيّه أو تلج تخاف على رجليك »^(٢) .

ولا ينافيه ما في صحيح زرارة قال : « قلت له : هل في المسح على الخفّين تقيّة ؟ فقال : ثلاثة لا أتقيّ فيهنّ أحداً : شرب المسكر ، ومسح الخفّين ، ومتعة الحجّ ... »^(٣) كغيره من الأخبار ، كما في خبر أبي عمر الأعجمي قال : قال الصادق (عليه السلام) : يا أبا عمر إنّ تسعة أعشار الدين في التقيّة ، لا دين لمن لا تقيّة له ، والتقيّة في كلّ شيء إلّا في النبذ والمسح على الخفّين »^(٤) .

الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٣٤ ، والحدائق الناضرة: الطهارة/ مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٠ .
(١) الكافي : انظر باب التقيّة ج ٢ ص ٢١٧ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٤ و ٢٥ من ابواب الامر والنهي ج ١١ ص ٤٥٩ و ٤٦٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٦ ح ٢٢ ج ١ ص ٣٦٢ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ٤٥ ح ١ ج ١ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٢٢ .

(٣) الكافي : باب مسح الخف ح ٢ ج ٣ ص ٣٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٦ ح ٢٣ ج ١ ص ٣٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٢١ .

(٤) الخصال : باب الواحد ح ٧٩ ص ٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الأمر والنهي ح ٣

وفي خبر زرارة عن غير واحد قال : « قلت للباقر (عليه السلام) : في المسح على الخفين تقيّة ؟ قال : لا يتّقى في ثلاث ، قلت : وما هنّ ؟ قال : شرب المسكر ، والمسح على الخفين ، ومتعة الحجّ »^(١) .

إمّا^(٢) لما زاد في آخره^(٣) في الكافي : « قال زرارة : ولم يقل : الواجب عليكم ألاّ تتّقوا فيهنّ أحداً » ، فإنّه كالصرّيح في أنّ زرارة فهم عن^(٤) مراد الامام (عليه السلام) أنّ ذلك حكم خاصّ به ، وهو أدري بتكليفه . وإمّا لأنّ المراد بنفي التقيّة فيه مع المشقة اليسيرة التي لا تبلغ إلى الخوف على النفس أو المال ، كما تأوّلوه الشيخ^(٥) بذلك .

أو لأنّ المراد لا أتّقى أحداً في الفتوى بها ؛ لأنّ ذلك معلوم من مذهبه ، فلا وجه للتقيّة فيها .

وإمّا لأنّ هذه الثلاثة لا يقع الإنكار فيها من العامة غالباً ؛ لأنّهم لا ينكرون متعة الحجّ وحرمة المسكر ونزع الخفّ مع غسل الرجلين ، والغسل أولى منه عند انحصار الحال فيهما على ما نصّ عليه بعضهم^(٦) .

ج ١١ ص ٤٦٨ .

(١) الكافي : باب مسح الخف ح ٢ ج ٣ ص ٣٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الأمر والنهي

ح ٣ ج ١١ ص ٤٦٩ .

(٢) تعليل لعدم المنافاة في قوله ص ٤٢٥ : ولا ينافيه ...

(٣) أي في صحيحة زرارة الأولى ، وذكرنا هناك مصدر الحديث من الكافي .

(٤) في «هـ» و«م» : أنّ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ذيل ح ٢٣ ج ١ ص ٣٦٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٤٥ ذيل ح ٢ ج ١ ص ٧٧ .

(٦) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، والشهيد في الذكرى :

الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٠ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين

أولاً المراد أنّه لا تقية حيث لا ضرر؛ لأنّ مذهب عليّ (عليه السلام) فيه معروف عندهم ، أو لغير ذلك من الوجوه .

ولذا لم نعرّ على عامل بهذه الرواية ، أو من استثنى ذلك من عمومات التّقية ، نعم قد يظهر من الهداية^(١) والفقيه^(٢) العمل بها ؛ لما فيها : « إنّّه روي عن العالم (عليه السلام) أنّه قال : (ثلاثة لا أتقي) ... » إلى آخره ، مع أنّه في الفقيه ذكر ذلك بعد أن حكم^(٣) بجواز المسح على الخف للتّقية ، فلعلّ المراد ذكر الرواية على أحد الوجوه لا العمل بها .

فظهر أنّه لا ينبغي الإشكال في جوازه للتّقية ، وأنّ الرواية - بعد ظهور انعقاد الإجماع من الأصحاب ، والعمومات ، وخصوص خبر أبي الورد ، وغير ذلك - يجب تنزيلها على وجه من الوجوه .

وهل يشترط في التّقية عدم المندوحة أو لا ؟ وجهان ، بل قولان ، اختار أولهما في المدارك^(٤) ؛ لانتفاء الضرر مع وجودها ، فيزول مقتضي ، والاقتصار على المتيقّن ، فيبقى ما دلّ على التكليف الأوّل سالماً ، ولا يخرج عن العهدة إلّا به . واختار ثانيهما المحقّق الثاني^(٥) ، وهو المنقول عن الشّهيدين^(٦) ، واختاره الطباطبائي في منظومته ، فقال :

في الوضوء ج ٢ ص ٣١٥ .

(١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب حد الوضوء ج ٩٥ ص ٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ص ٤٧ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ .

(٦) قال الشّهيّد الأوّل في البيان : الطهارة / كيفية الوضوء ص ١٠ ، والشّهيّد الثاني في روض

الجنان : الطهارة / اسباب بالوضوء ص ٣٧ .

وفي اشتراط عدم المندوحة قول ولكن لا أرى تصحيحه^(١) لإطلاق مادّة^(٢) على الأمر بها ، ولما يشعر به الأخبار^(٣) الواردة في استحباب الجماعة مع المخالفين والحث العظيم عليها ، بل وغيرها أيضاً ، ولعلّه هو الأقوى .

وربما نقل عن بعض^(٤) التفصيل بين ما إذا كان المأمور به للتقية بالخصوص ، فيصح ولو مع المندوحة ، وبين ما كان بطريق العموم فيشترط عدم المندوحة . ولا أرى له وجهاً صحيحاً .

نعم يحتمل التفصيل بين ما نحن فيه من المسح على الخفق والأمرين الأخيرين وبين غيرها ، فلا يجوز الثلاثة مع المندوحة ويجوز غيرها ولو معها ، بل لعلّه على هذا تنزّل ما سمعت من رواية زرارة وغيرها ، بل قد يشعر به خبر أبي الورد المتقدم ، كما قد يرشد إليه نصّ جماعة أنّه متى أمكن تأدية التقية بالغسل كان الغسل أولى ، كما في الذكرى^(٥) وعن التذكرة^(٦) ،

(١) الدرة النجفية : وضوء المضطر ص ٢١ .

(٢) راجع هامش (١) من ص ٤٢٥ .

(٣) كالخبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه قال : « من صلّى معهم في الصف الأوّل كان كمن صلّى خلف رسول الله (صلّى الله عليه وآله) في الصف الأوّل » .

من لا يحضره الفقيه : باب الجماعة وفضلها ح ١١٢٤ و ١١٢٥ ج ١ ص ٣٨٢ ، وسائل الشيعية : انظر باب ٥ من ابواب صلاة الجماعة ج ٥ ص ٣٨١ .

(٤) اختاره الشيخ علي في بعض فوائده ، كما نقله عنه في الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٦ .

(٥) ذكرى الشيعية : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٠ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

وتعيّن الغسل كما عن الروض^(١)، ووجب الغسل كما عن البيان^(٢)، وفي المدارك : « قطع الأصحاب بجواز المسح على الحائل للتحقية إذا لم تتأدّ بالغسل »^(٣) ، وفي الحدائق : « صرح جملة من الأصحاب بتعيّن الغسل وأنّه لا يجزي غيره »^(٤) ، بل عن صاحب الذخيرة^(٥) نسبة وجوب الغسل للأصحاب .

ولعلّه لكونه أقرب إلى المأمور به ؛ لما فيه من الإلصاق ، وكون الرجل من أعضاء الوضوء بخلاف الخف ، وهو كما ترى يراد به التأييد لا الاستدلال ، وإلاّ كان للنظر فيه مجال ؛ إذ وجوب الإلصاق ونحوه إنّما كان مقدّمة للمسح الواجب التي تسقط بسقوطه ، ولأنّ تقييد النصّ والفتوى بل معقد ما سمعت من الإجماعات على جواز المسح على الخف للتحقية بأمثال هذه التعليقات لا يخلو من إشكال ما لم يثبت إجماع ، والظاهر عدم ثبوته ؛ لكون المتعرّض للمسألة بعض المتأخّرين ، على أنّه قد عرفت أنّ العلامة وغيره ذكروا أنّه أولى ، وهو ليس صريحاً بالوجوب ، بل ظاهره العدم كما فهمه منه بعض المتأخّرين^(٦) .

نعم نقل عن الأستاذ في شرحه على المفاتيح^(٧) أنّه نسب تقديم الغسل

(١) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٧ .

(٢) البيان : الطهارة / كيفية الوضوء ص ١٠ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٥ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٤ .

(٦) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٥ .

(٧) مصابيح الظلام : شرح مفتاح (٥١) ذيل قول المصنف : « بل المستفاد من الصحيح »

ج ١ ص ٢٧٨ (مخطوط) .

على المسح إلى الفهم من الأخبار، لكن لم أعثر على ما يفهم منه ذلك ،
 أللهم إلّا أن يريد ما ذكرنا ، فالأولى بناء المسألة على أنّ مباشرة اليد لبشرة
 الرجل بالندوة واجبة بالأصالة أو للمقدّمة ، فإن كان الأول أتجه
 الوجوب، وآلا فلا، ولعلّه عند الشكّ يبنى على الوجوب الأصلي، فتأمل جيّداً.

ثمّ الظاهر أنّه حيث يجوز المسح للتقيّة يجب أن يراعى في المسح على
 الخفّ ما كان يراعى في المسح على البشرة ، من المسح على الظاهر دون
 الباطن ، وبالندوة ، والاستيعاب الطولي ، فيقام الخفّ مقام بشرة الرجل .
 وقد يشعر ببعض ما ذكرنا ما في المنتهى : «إنّه لو مسح أسفل الخفّ دون
 أعلاه لم يجز عندنا في ضرورة الجواز، وهذا مذهب عامة أهل العلم إلّا ما
 نقل عن بعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب مالك»^(١) انتهى :

وإذ قد عرفت أنّ الشارع في مقام التقيّة أقام المسح على الخفّ مثلاً
 مقام المسح على البشرة ، ظهر أنّه لو خالف مقتضى التقيّة فجاء بالتكليف
 الأصلي لم يكن مجزياً ؛ لكونه ليس مأموراً به في ذلك الحال ، بل منهيّاً عنه ،
 فكيف يقع به امتثال ؟!

وما يقال : إنّ النهي لوصف خارج فلا يقدر بالصحة ، فيه ما لا يخفى
 بعدما عرفت من ظهور أدلّة التقيّة في كون تكليفه حالها ذلك ، ولذا صرح
 بالبطالان في مقام يجب الغسل للتقيّة فخالف ومسح جماعة من
 الأصحاب^(٢) ، وهما من واد واحد . ومن المعلوم أنّه لا فرق فيما ذكرنا من

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٨ .

(٢) كالشهيّد الأوّل في البيان : الطهارة / كيفية الوضوء ص ١٠ ، والشهيّد الثاني في المسالك :
 الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء

الأحكام بين الخفّ وغيره ممّا يدخل المسح عليه تحت عنوان التقيّة .
والظاهر أنّه لا يجب تخفيف ما على القدم لو كان متعدّداً ، وكونه أقرب
إلى المأمور به لا يصلح لإيجابه ، نعم قد يقال : إنّ المتيقن من البدليّة
المستفادة من الأدلّة في غير المتعدّد ، إلّا أنّ الأخذ بالإطلاق أو العموم
لا يخلو من قوّة ، هذا . وفي التقيّة مباحث جليّة ليس المقام مقام
ذكرها .

وإذ عرفت أنّه يجوز المسح على الخفّ للتقيّة ، فكذلك يجوز لغيرها ممّا
أشار إليه المصنّف بقوله : ﴿أو الضرورة﴾ كما في المعتبر^(١) والمنتهى^(٢)
والمختلف^(٣) والتحرير^(٤) والإرشاد^(٥) والقواعد^(٦) والذكرى^(٧)
والدروس^(٨) وغيرها^(٩) ، وهو الظاهر من عبارة الفقيه^(١٠) وصرح
الناصرات^(١١) ، بل قد يظهر من الأخير دعوى الإجماع عليه ، كما هو

(١) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٦ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٦ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٥) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٩ .

(٨) الدروس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٤ .

(٩) كالمبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ ، والمختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء

ص ٦ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٥ ، والبيان : الطهارة / كيفية

الوضوء ص ١٠ .

(١٠) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ذيل ح ٩٤ ج ١ ص ٤٧ .

(١١) المسائل الناصريّة (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الطهارة / مسألة ٣٤ ص ٢٢٢ .

صريح المختلف ^(١) ، وفي الحقائق : « إن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه » ^(٢) ، بل قد يظهر من عبارة التذكرة الإجماع عليه أيضاً ، قال : « لا يجوز المسح على الخفين ولا على ساترٍ إلا للضرورة أو التقية ، ذهب إليه علماؤنا » ^(٣) ، ومثلها عبارة الذكرى ، بل هو الذي يظهر من كلام بعضهم في وضوء الجبائر ، كما ستسمع إن شاء الله ^(٤) .

ويدلّ عليه - مضافاً إلى ما سمعت - عموم ما دلّ ^(٥) على نفي الحرج في الدين ، وهو وإن كان أعمّ من إيجاب المسح على الخف ومن سقوطه ومن التيمم ، إلاّ أنّه قد يظهر وجه دلالتها من خبر عبد الأعلى مولى آل سام ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : عثرت فانقطع ظفري ، فجعلت على إصبعي مرارة ، فكيف أصنع بالوضوء ؟ قال (عليه السلام) : يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله (عز وجلّ) ، قال الله تعالى : (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) امسح عليه » ^(٦) ، وفحوى أخبار الجبائر ^(٧) ، وخصوص خبر أبي الورد المتقدم ^(٨) .

وما في السند من يتأمل فيه سوى أبي الورد ، مع أنّه نقل عن المجلسي في

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٦ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨ .

(٤) يأتي البحث في ذلك في ص ٥١٩ .

(٥) كقوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » سورة الحج : الآية ٧٨ .

(٦) تقدم في ص ٣٨٤ .

(٧) سيأتي التعرض لها في بحث احكام الجبائر الآتي في ص ٥١٩ .

(٨) في ص ٤٢٥ .

وجيزته^(١) وأبي الحسن في بلغته^(٢) أنه ممدوح ، وفي السند من أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، فلا يقدح ضعف من بعدهم على وجهه .

على أننا في غنية عن ذلك ؛ لانخبار السند بما سمعت كانخبار الدلالة ؛ إذ الأصحاب لم يقتصروا على الثلج ، بل أطلقوا الضرورة ، وكأنهم فهموا منه أنه مثال ، وبذلك كله يقيّد ما دلّ على النهي^(٣) عن المسح على الخف ، وأنه لا رخصة في المسح عليه .

فما في المدارك من « أن أبا الورد مجهول ، والانتقال إلى التيمّم والحال هذه محتمل ؛ لتعذر الوضوء المتحقّق بتعذر جزئه ، والمسألة محلّ تردد »^(٤) لا يخفى عليك ما فيه .

على أنك قد عرفت من تتبّع كثير من أدلّة هذا الباب أنه لا يسقط الوضوء بتعذر شيء من الأجزاء ، كما عرفته في الأقطع وغيره ، بل ربّما يظهر أن ذلك قاعدة في كلّ ما يستفاد وجوبه من الأمر ونحوه ؛ لتقييده بالقدرة قطعاً حينئذٍ ، فتخصّ بذلك قاعدة سقوط الكلّ بتعذر الجزء .

على أن شمول أدلّة التيمّم لمثل المقام ممنوع ، لا أقلّ من الشكّ ،

(١) الوجيزة : باب الكئي ص ١٢٨ .

(٢) بلغة المحدثين (ذيل كتاب معراج أهل الكمال) : باب الكئي ص ٤٤١ .

(٣) كالحبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما (عليهما السلام) : « أنه سئل عن المسح على الخفين وعلى العمامة ، قال : لا تمسح عليهما » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ١٧-٢٠ ج ١ ص ٣٦١ ، وسائل الشيعة : انظر

باب ٣٨ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٣٢١ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٤ .

ولا ريب أنّ الترجيح لما نحن فيه من الإجماع وغيره، فتأمل جيداً. نعم قد يقال بإيجاب الجمع بينهما مع الغض عن الترجيح بما ذكرنا من الأدلة. ثمّ قد عرفت أنّ كلمة الأصحاب مطلقة في الضرورة، بل هي معقد ما سمعت من الإجماع الذي لا ينافيه قول البعض^(١) عقيب لفظ لضرورة: «كالبرد وشبهه»؛ لظهور إرادته من ذلك التمثيل، لا الاقتصار على هذا الصنف من الضرورة، فحينئذٍ ينبغي القول بالاكْتفاء بالمسح على الخفّ مخافة عدوّ دنيوي أو ضيق وقت أو نحو ذلك، بل لعلّ قوله (عليه السلام) في الرواية^(٢): «إلا من عدوّ» يشمل الدين والدنيا، فيكون الأول من قسم التقيّة، والثاني من الضرورة، وإن كان العمدة في تعميم مسمّى الضرورة إطلاق معقد الإجماع المنقول، وإلا فاستفادة ذلك من النصّ في غاية الإشكال، ولذا كان الاحتياط بالتيسر مع الوضوء في غير الضرورة التي اشتمل عليها النصّ متّجهاً.

❖ وإذا زال السبب ❖ المسوّغ للمسح على الخفّ بعد أن وجد قطعاً ❖ أعاد الطهارة على قول ❖ اختاره في المعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) وعن المبسوط^(٥) والتذكرة^(٦) والإيضاح^(٧) وبعض متأخري المتأخرين^(٨)، وهو

(١) كالمصنف في المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٤.

(٢) أي رواية أبي الورد المتقدمة في ص ٤٢٥.

(٣) المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٤.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٦.

(٥) المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢.

(٦) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨.

(٧) إيضاح الفوائد: الطهارة/ أفعال الوضوء ج ١ ص ٤٠.

(٨) كالطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢، والبحراني في الحدائق

ظاهر كشف اللثام^(١).

﴿وقيل: لا تجب إلا لحدث﴾ واختاره في المختلف^(٢) والذكرى^(٣) والدروس^(٤) وجامع المقاصد^(٥) والمدارك^(٦) والمنظومة^(٧) كما عن الجامع^(٨) والروض^(٩)، بل ربما قيل^(١٠): إنه المشهور، وفي التحرير: «في الإعادة نظر»^(١١)، وفي القواعد: «إشكال»^(١٢).

وكيف كان فالأقوى في النظر الثاني؛ لكونه مأموراً بذلك، والأمر يقتضي الإجزاء، ولا تستصحاب الصحة، ولما دل^(١٣) على أن الوضوء لا ينقضه إلا حدث، وارتفاع الضرورة ليس منه، ولأنه حيث ينوي

الناصرة: الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٥.

(١) كشف اللثام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠-٧١.

(٢) مختلف الشيعة: الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٦.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٠.

(٤) الدروس: الطهارة / واجبات الوضوء ص ٤.

(٥) جامع المقاصد: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٢.

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٤.

(٧) الدرّة النجفية: وضوء المضطر ص ٢٢.

(٨) الجامع للشرائع: الطهارة / نواقض الطهارة ص ٣٨.

(٩) روض الجنان: الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٧.

(١٠) كما في الحقائق الناصرة: الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٣، ورياض

المسائل: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢.

(١١) تحرير الاحكام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠، إلا أنه قال: «ولو زال السبب أعاد

الطهارة على احوط القولين» نعم قال بذلك لكن فيما لو غسل رجله بدل المسح تقيّة.

(١٢) قواعد الاحكام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١.

(١٣) تقدم في ص ١٦٧ وص ٢٠٣.

بوضوئه رفع الحدث يجب حصوله ؛ لقوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) :
«... لكل امرئ ما نوى ...» ^(١) .

وما يقال : إِنَّ الضرورة تقدر بقدرها ، فيه : أنه إن أُريد عدم جواز الطهارة كذلك بعد زوال الضرورة فحقّ ، وإن أُريد به عدم إباحتها فلا ؛ لأنّ المقدّر هي لا إباحتها ، وهو محلّ النزاع .

وكذا ما يقال : إنّنا نمنع حصول رفع الحدث بالوضوءات الاضطرارية ، وإنّما هي مجرد إباحة ، كوضوء المسلسوس والمبطون ونحوهما ، فيقتصر في الإباحة على التيقّن ، وهو ما دامت الضرورة موجودة .

إذ فيه : أولاً : أنّ الظاهر مخالفته الإجماع ، وإلاّ لوجب اقتصار المضطر بالنسبة إلى كلّ ما يشترط فيه الوضوء من مسّ كتابة القرآن وغيره على ما يرتفع به الضرورة ، فلا يجوز لذي الجبيرة أن يمسّ مثلاً كتابة القرآن مع الاختيار ونحو ذلك .

فإن قيل : إنّ البدليّة سوّغت ذلك ، قلنا : مقتضاها أيضاً أن لا ينقض إلّا بحدث ، وهو المطلوب .

لا يقال : إنّّه ليس بأولى من بدليّة التراب عن الماء ، بل هي أقوى ممّا هنا بمراتب ، ومع ذلك متى وجد الماء وجب الوضوء .

لأنّنا نقول : إنّّه قياس لا نقول به ، فإنّ الفارق بينهما الدليل ، ومن وجوده هناك علم أنّ التيمّم مبيح لا رافع ، واحتمال القول هناك : إنّّه رافع إلى أن يوجد الماء ضعيف لا يلتفت إليه .

وثانياً : أنّ المقتضي لرفع الحدث مع مسح البشرة من قوله :

« لا ينقض الوضوء إلا حدث » ونحوه موجود هنا ؛ لمكان وجود الأمر في كلّ من المقامين ، ومجرد كون الثاني في مقام خاصّ هو الضرورة لا يصلح للفرق ؛ لأنّه بمنزلة أن يقول : امسح في وضوئك مثلاً على البشرة إلا في هذا المقام فامسح على الخفّ ، فهو في الحقيقة تكليف أولي واقعي بالنسبة إلى هذا الموضوع مع ملاحظة وصف الضرورة مشخصاً له .

لا يقال : إنّنا لا نسلّم دخول مثل ذلك تحت مسمّى الوضوء حتّى يكون مشمولاً للأدلة .

لأنّنا نقول : إنّّه لا إشكال في كونه مشمولاً للفظ الوضوء ؛ إذ هو من قبيل المتواطئ بالنسبة إلى سائر أفرادها ، بل وضوء المسلوس والمبطون وضوء حقيقة ؛ إذ لم يؤخذ في ماهيّة الوضوء شرعاً مباشرة البشرة مطلقاً قطعاً ، وإلاّ لجرى ذلك في جميع مسمّيات أسماء العبادات ، وهو معلوم الفساد .

وما يقال : إنّ اقتضاء الأمر الإجزاء معناه الخروج به عن عهدة الأمر المتعلّق به ، وهو هنا اقتضاه ، إنّها الكلام في وجوب وضوء آخر ليس هو بإعادة للأوّل حتّى يكون منافياً للإجزاء .

فيه : - مع أنّ ذلك هدم لتلك القاعدة - أنّه كيف يتصوّر وجوب وضوء على المتوضّئ مع تصريح الأدلة بعدم وجوبه عليه ؟!

وما يقال : إنّ دليل إعادة الآية^(١) ؛ لاقتضاها وجوب الوضوء عند كلّ صلاة ، خرج ما خرج وبقي الباقي .

فيه : أولاً : أنّه منقوض بما إذا توضّئ لصلاة خاصّة وضوء المضطرّ، ثم قبل فعلها زالت الضرورة .

(١) أي قوله تعالى : « يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ... » سورة المائدة :

وثانياً : قد عرفت سابقاً^(١) نقل الإجماع على أنّ المراد بقوله (عز وجل) : « إِذَا قُمْتُمْ » أي وأنتم محدثون ، أو من النوم ، لا مطلقاً ، على أنّ عمومها ليس عمومأً وضعياً يصلح لشمول المقام ، بل هو منصرف إلى الأفراد المتعارفة .

وما يقال : إنّ العمل بقاعدة الإجزاء على الوجه الذي ذكرت ، ينافي قاعدة واقعية الشرائط وغيرها من القواعد ، فينبغي الحكم بصحة صلاة من زعم الطهارة أو الوقت أو نحو ذلك .

فيه : أنّه فرق ظاهر بين الأمر الحقيقي واقعاً لكتّه في مقام خاص كما نحن فيه ، وبين تخيل وجود الأمر ، كجهل الموضوع و جهل الحكم حيث يكون معذوراً ، وإن اشبه فيه بعض الأعلام وحكم بالصحة مع الجهل حيث يكون معذوراً ولو جاء بصورة مضادة لصورة الصلاة ، وهو عجيب .

وما يقال : إنّ في المقام قد تعارض أصالة الصحة مع أصالة بقاء يقين اشتغال الذمة بالمشروط بالطهارة ؛ لعدم ثبوت أزيد من الاستباحة من الخبر المجوّز له للضرورة ، وهي تتقدّر بقدرها .

فيه : أنّك قد عرفت أنّ الصحة فيما نحن فيه مستفادة من ظاهر الأدلة ، فلا يعارضها أصالة بقاء الشغل ، وبعد التسليم فاستصحاب الصحة قاطع لأصالة الشغل ؛ لأنّه في الحقيقة استصحاب لمقطوعيته ، فتأمل جيّداً .

ومن العجيب ما عن الفخر (رحمه الله) في توجيه الاستئناف ، قال بعد أن ذكر احتمالي رفع الحدث بهذا الوضوء وعدمه : « والأقوى عندي وجوب الاستئناف على كلّ حال ؛ لأنّ صورة الفعل مقصودة ؛ لأنّ القصد

(١) في الجزء الأول في الوضوء المستحب .

ليس رفع الحدث وحكمه خاصّة ، بل نفس الفعل أيضاً ، والضرورة أسقطته «^(١) انتهى .

وهو عجيب لم يسبقه إليه أحد ولا لحقه ، وفساده واضح ، كما أنّه في المقام كلام لبعض المتأخرين^(٢) في المناقشة بجريان الاستصحاب وغيره خالي عن التحصيل ، وممّا ذكرنا تعرف وجه الاستدلال للأول ، بل تعرف تسرية الكلام في غير المقام .

وممّا يؤيد ما اخترناه اتفاقهم على ما قيل^(٣) إنّ من غسل رجله عوض المسح للتقيّة ثم ارتفعت لم يجب إعادة الوضوء ، وهما من واد واحد .

قال في جامع المقاصد في شرح قول العلامة في القواعد : « ولا يجزئ الغسل عنه إلّا للتقيّة »^(٤) ما لفظه : « ولا يجب الإعادة بزوالها قولاً واحداً فيما أظنه »^(٥) انتهى .

واحتمال الفرق بين المقام وبين الغسل للتقيّة - مع أنّه من بعض ما نحن فيه المسح على الخفّ للتقيّة - بعيد ، لكن قد يظهر من العلامة في المنتهى^(٦) الفرق بينهما ، حيث حكم بوجوب الاستئناف في المقام مع زوال الضرورة بخلافه مع الغسل للتقيّة .

ولعلّه لأنّه فهم من الأدلّة كون التقيّة تكليفاً واقعياً ، بخلاف غيره فإنّه

(١) إيضاح الفوائد : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٤٠ .

(٢) كالحراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / أسباب الوضوء ص ٣٤ ، والبحراني في الحقائق

الناصرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٤ .

(٣) كما في عبارة جامع المقاصد الآتية .

(٤) قواعد الأحكام : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٢ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٦٥ و ٦٦ .

عذري ، وكأنّه إنّما فرق بين التقيّة أي تقيّة المسح على الخفّ وتقيّةه ؛ لأنّ الأولى جوازها لكونها من أفراد الضرورة بخلاف الثانية .

والذي يظهر من غيره^(١) بل منه أيضاً في التذكرة^(٢) عدم فرقه بين الغسل للتقيّة والمسح على الخفّ في وجوب الإعادة مع الزوال ، بل يظهر من غيره^(٣) عدم الفرق بين المقام وغيره من ذوي الأعذار، وهو كذلك ، ومما يؤيد المختار أيضاً ما تقدّم ممّا سابقاً من عدم اشتراط تعذّر المندوحة في التقيّة . ثمّ اعلم أنّه لا فرق بناءً على ما ذكرنا بين زوال الضرورة بعد تمام المسح على الخفّين بمدة بحيث حصل الجفاف وتعذّرت الموالاة لومسح على البشرة ، وبين زوالها قبل فواتها ، وبين زوالها بعد مسح إحدى الرجلين أو غير ذلك ، كلّ قضاء لما سمعت من الأدلّة . نعم يتّجه التفصيل في ذلك على المذهب الآخر من أنّه إن زالت الضرورة وأمكن المسح على البشرة مع بقاء الموالاة اكتفى بالمسح ، وإلاّ أعاد الوضوء ، هذا .

وقد نصّ جماعة كالمصنّف^(٤) والعلامة^(٥) والشهيد^(٦) وغيره^(٧)^(٨) على

(١) كفخر الدين في ايضاح الفوائد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٤٠ ، والبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٣-٣١٥ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٨ ، إلّا أنّه قال فيما لو غسل موضع المسح للتقيّة ثم زالت : « لو غسل عوض المسح لم يجزئه لما تقدّم ، إلّا أن يكون للتقيّة فيصح ، وهل يجب عليه الإعادة مع زوالها ؟ الأقرب لا ... » .

(٣) كفخر المحققين في ايضاح الفوائد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٤٠ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٤ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٦ ، نهاية الاحكام : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٥ .

(٦) البيان : الطهارة / كيفية الوضوء ص ١٠ . (٧) لعل الأولى : وغيرهم .

(٨) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ١٠٥ .

إلحاق مسح الرأس بالرجلين ، فيجزى على الحائل مع الضرورة ، بل عن شارح الدروس^(١) نسبته إلى الأصحاب ، كما في الحقائق : « إنّ ظاهر الأصحاب الاتفاق على جواز المسح على الحائل في الرأس والرجلين للضرورة ، كالتقية والبرد الشديد »^(٢) .

بل قد سمعت سابقاً^(٣) أنّ جماعة حملوا صحيح محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) : « في الرجل يخلق رأسه ثم يطليه بالحناء ويتوضأ للصلاة ، فقال : لا بأس بأن يمسح رأسه والحناء عليه »^(٤) وصحيح عمر بن يزيد قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء ، قال : يمسح فوق الحناء »^(٥) على^(٦) الضرورة كالتداوي ونحوه ، ومقتضاه كون ذلك مسلماً ، بل الظاهر أنّه كذلك ، وإن احتمل بعض المتأخرين^(٧) الانتقال إلى التيمم ، مع أنّه لا وجه له حيث تكون الضرورة تقية ؛ لعموم أدلتها ، بل تقدّم لك من الأدلة ما يظهر لك الحكم في غيرها ، بل قد يفهم من فحوى أدلة وضوء الجبائر تعميم الحكم لما نحن فيه ، كما ستسمعها إن شاء الله .

بل الظاهر أنّ الحائل في المغسول والمسح إذا كان اختيارياً وعسر قلعه كالقير ونحوه ينتقل إلى غسله والمسح عليه ، ولا ينتقل إلى التيمم ، بل

(١) مشارق الشمس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ١٢٦ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣٠٩-٣١٠ .

(٣) في ص ٣٦٨ .

(٤) تقدم في ص ٣٦٨ .

(٥) تقدم في ص ٣٦٨ .

(٦) متعلق بقوله في هذه الصفحة س ٥ : حملوا .

(٧) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ١٢٦ .

قد عرفت أنه يمكن جعل ذلك قاعدة في كلّ ما استفيد وجوبه من أمر؛ لتقييده بالقدرة، كما أنه قد سمعت في وضوء الأقطع ما يفيدك في المقام، وكذا خبر المראה^(١)، بل ونحو قوله (عليه السلام): «لا يسقط الميسور بالمعسور»^(٢) على إشكال فيه.

ولا يخفى عليك جريان كثير ممّا ذكرنا في الأغسال ونحوها.

والاحتياط بالجمع بين الوضوء والتيمّم في الجميع حسن، ولذا قال المصنّف في المقام: ﴿والأحوط الأول﴾ أي إعادة الوضوء عند زوال الضرورة، وأحوط منه نقضه بحدّث ثمّ الوضوء، خروجاً من شبهة احتمال الجزم برفع الوضوء الحدث، فتأمّل.

(١) المتقدم في ص ٣٨٤ وص ٤٣٢.

(٢) تقدم في ص ٢٩٣.

﴿ مسائل ثمان ﴾

﴿ الأولى ﴾

﴿ الترتيب واجب في الوضوء ﴾ إجماعاً محصلاً^(١) ومنقولاً^(٢) مستفيضاً كاد يكون متواتراً كالسنة ، بل قيل^(٣) : يدلّ عليه في الجملة أيضاً الكتاب ، قضاء للفاء في قوله تعالى : «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ»^(٤) ويتمّ بضّمّ عدم القول بالفصل ، لكن لا يخلو من نظر .

والمراد به ﴿ غسل ﴾ تمام ﴿ الوجه ﴾ بما يستمى غسلأ عرفاً ﴿ قبل ﴾ غسل جزء من اليد ﴿ اليمنى ﴾ ، و ﴿ غسل اليد ﴾ اليسرى بعدهما ﴿ أي بعد ﴾ تمام غسل الوجه واليمنى ﴿ ومسح الرأس ثلثاً ﴾ على حسب ما ذكره ؛

(١) متن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٦ .

(٢) متن نقل الاجماع : الشيخ في الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٢ ج ١ ص ٩٥-٩٦ ، والمصنف في المعتمد : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٤ ، والعلامة في التذكرة : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٩ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٢ ج ١ ص ٩٦ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء

ص ٩٠ .

(٤) سورة المائدة : الآية ٦ .

لعدم عدّه غسل اليمنى مستقلاً ﴿و﴾ مسح ﴿الرجلين أخيراً﴾ ولا ترتيب فيها على الأقوى كما عرفت .

﴿فلو خالف﴾ بأن قدّم المؤخّر، أو آخر المقدّم، أو غسلها معاً دفعة ، أو غير ذلك ﴿أعاد الوضوء﴾ من رأس ﴿عمداً كان أو نسياناً﴾ لكون الترتيب ركناً في الوضوء على ما يستفاد من أدلة إيجابه ﴿إن كان قد جف﴾ ما على الأعضاء من ماء ﴿الوضوء، و﴾ أمّا ﴿إن كان البلل باقياً أعاد على ما يحصل معه الترتيب﴾ بإعادة غسل اليمنى فقط فيما إذا غسلها مع الوجه دفعة ، أو غسلها مقدّماً لليمنى عليه ، أو بإعادة غسل اليسرى فقط فيما إذا ابتدأ بغسل الوجه ثمّ غسل اليدين دفعة أو مقدّماً لليسرى ، فإنّه يحصل بإعادتها فحسب ، وهكذا .

ولو غسل الوجه واليدين دفعة حصل له الوجه فقط ، فلو أعاد هذا الدفعي ثانياً حصلت له اليمنى ، ولو أعاده ثالثة حصلت له اليسرى ، وكذا المسح .

ولو نكس الوضوء من آخره إلى أوّله لم يحصل له إلّا غسل الوجه ، ولو فعل ذلك مرّة ثانية حصلت اليد اليمنى ، وثالثة يحصل اليسرى ، ورابعة يحصل مسح الرأس ، وخامسة مسح الرجلين ، وحيث نوجب الترتيب فيها يتمّ بالسادسة ، نعم يحصل الإشكال من جهة المسح بماء جديد ، فلو كرّر النكس بالمسح فقط من بعد حصول اليسرى صحّ وضوؤه .

ولا يشكل صحّة الوضوء في صورة النكس وغيره بعدم حصول النية عند غسل الوجه ، أمّا أولاً : فلابتنائه على كون النية الإخطار ، وثانياً : فلائنه يكفي في تصوير الصحّة حيث تحصل النية عند غسل الوجه أو غسل اليدين بناءً على جواز تقديمها ، ولا يقدر وجود الفاصل بأجنبي ؛ لتحقيق

الامتثال ، فيخرج عن العهدة .

ولو ارتمس ناوياً صحَّ الوجه ، فإن أخرج اليدين مرتباً صحَّتا ، ولو أخرجهما معاً فاليمنى إذا قصد بالإخراج الغسل .

ولو كان في جاريٍّ وتعاقبت الجريات ناوياً صحَّت الثلاثة ، بل في الذكرى : « الأقرب أنَّ هذه النية كافية في الواقف أيضاً ؛ لحصول مستمى الغسل مع الترتيب الحكمي ، ويمسح بماء الأولى » ^(١) .

وهو متجه فيما تتعاقب فيه أزمنة النية مع حصول التحريك الذي يحصل به مستمى الغسل ، وإلا فجرد الترتيب في النية لا يكفي ؛ لعدم صدق الامتثال ، وحمله على الغسل على تقدير القول به هناك قياس لا نقول به .
وأيضاً فآفات المكث ليست غسلاً ، فلوفرص اتحاد وضعهما في الماء مع نية الغسل لليمنى لم يصلح بعد نية غسل اليسرى ؛ إذ ليس هو إلا مكثاً لا غسلاً غير الغسل الأول .

وما يقال : إنَّ السيد إذا قال لعبده : اغسل يدك وكانت يده في الماء لم يحتج إلى إخراجها في صدق الامتثال ، ممنوع ، مع أنَّ العرف أكمل شاهد على عدم صدق غسل اليمنى قبل اليسرى في الفرض .

ثم إنَّ قوله : « يمسح بماء الأولى » ظاهر في أنَّه يكتفى باليد الواحدة للرأس والرجلين ، وأنَّه لا يشترط في صدق المسح بنداوة الوضوء بالنسبة لليد اليمنى ، وكلاهما محل للإشكال ، فتأمل .

لكن ربَّما يستدلَّ على الاجتزاء بالترتيب الحكمي بخبر عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) ، قال : « سألته عن الرجل لا يكون على

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩١ .

وضوء، فيصيبه المطر حتى يبتل رأسه ولحيته وجسده ويداه ورجلاه، هل يجزئه ذلك من الوضوء؟ قال: «إن غسله فإن ذلك يجزئه»^(١).

وفيه: أن ظاهره مخالف لوجوب الترتيب في الوضوء، وصرفه إلى الترتيب الحكمي ليس بأولى من صرفه إلى إرادة الترتيب الحقيقي، ويكون قوله (عليه السلام): «إن غسله» على مقتضى ترتيب الوضوء، بل يحتمل أن يجعل الفاعل الشخص، أي فإن ذلك بعد انصباب المطر أجزأه، وأيضاً هو منافٍ لما دلّ على تجفيف الممسوح؛ لعدم الأمر به فيه، على أن الترتيب الحكمي بالنسبة إلى المكث إنما هو باعتبار تعدد آتات المكث، وهو غير متجه هنا؛ لأنه بحسب النية صرفاً^(٢)، وكأنه لا يقول به (رحمه الله).

ثم إن ما ذكرناه من حصول الترتيب بإعادة غسل ما حقه التأخير من غير حاجة إلى إعادة غسل السابق، هو الذي صرح به المصنّف^(٣) والعلامة^(٤) والشهيد^(٥) وغيرهم من المتأخرين^(٦)، بل لا أجد فيه

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٦ ح ١٢ ج ١ ص ٣٥٩، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤٣ ح ٩ ج ١ ص ٧٥، وسائل الشيعة: باب ٣٦ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٢٠.

(٢) الصحيح: صرف.

(٣) المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٦.

(٤) نهاية الاحكام: الطهارة/ فروض الوضوء ج ١ ص ٤٦، وقواعد الاحكام: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ١١، تذكرة الفقهاء: الطهارة/ واجبات الوضوء ج ١ ص ١٩.

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٩٠، والبيان: الطهارة/ كيفية الوضوء ص ١٠.

(٦) كالفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٧١، والبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٦٠.

خلافاً^(١)؛ لصدق امثال ما دلّ على الترتيب والبدأة ونحوهما بذلك ، ولما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر، نقلاً من كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن أبي نصر، في الموثّق بعبد الكريم عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « إذا بدأت بيسارك قبل يمينك ومسحت رأسك ورجليك ، ثم استيقنت بعدُ أنّك بدأت بها ، غسلت يسارك ثم مسحت رأسك ورجليك ... »^(٢).

وما في خبر منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث تقديم السعي على الطواف ، قال : « ... ألا ترى أنّك إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك »^(٣).

لكن في الفقيه : « روي فيمن بدأ بغسل يساره قبل يمينه أنّه يعيد على يمينه ثم يعيد على يساره ، وقد روي أنّه يعيد على يساره »^(٤) انتهى .
ولعلّ المراد أنّه إن ذكر قبل غُسل يمينه غُسل يساره ثم غُسل يساره ، وإن ذكر بعد غُسل يمينه لم يكن عليه سوى غُسل يساره ، وهو أولى من الجمع بالتخير ، وإن كان ربّما ظهر من عدم ترجيح الفقيه .

وعليه حينئذٍ ينزّل ما في صحيح زرارة قال : « سئل أحدهما (عليهما السلام) عن رجل بدأ بيده قبل وجهه ، وبرجليه قبل يديه ، قال :

(١) كما في مدارك الأحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٥ .

(٢) مستطرفات السرائر : نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر ح ٣ ص ٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ١٤ ج ١ ص ٣١٩ .

(٣) تهذيب الأحكام : الحج / باب ٩ ح ٩٩ ج ٥ ص ١٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٣١٧ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ح ٩٠ ج ١ ص ٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ١٠ و ١١ ج ١ ص ٣١٩ .

يبدأ بما بدأ الله به ، وليعد ما كان»^(١) .

وصحيح منصور بن حازم عن الصادق (عليه السلام) « في الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين ، قال : يغسل اليمين ويعيد اليسار»^(٢) .
وخبر أبي بصير عنه (عليه السلام) أيضاً قال : « إن نسيت فغسلت ذراعيك قبل وجهك ، فأعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه ، فإن بدأت بذراعيك الأيسر قبل الأيمن فأعد غسل الأيمن ثم اغسل اليسار...»^(٣) .

والمروي عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) ، قال : « سألت عن رجل توضأ فغسل يساره قبل يمينه كيف يصنع ؟ قال (عليه السلام) : يعيد الوضوء من حيث أخطأ ، يغسل يمينه ثم يساره ثم يمسح رأسه ورجليه»^(٤) .

فيراد فيها جميعاً أنه ذكر قبل غسل اليمين مثلاً ، وإن كان لولا ظهور عدم المخالف في هذا الحكم لأمكننا المناقشة فيه أخذاً بإطلاق ما سمعت من الأخبار ، سيما مع اشتغالها على لفظ الإعادة التي كادت تكون كالصريح في حصول الغسل لهما معاً ، وإلا لم يصدق لفظ الإعادة ، وظهور

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٠١ ج ١ ص ٩٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤ ح ٢ ج ١ ص ٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣١٧ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٠٢ ج ١ ص ٩٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤ ح ٣ ج ١ ص ٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣١٧ .

(٣) الكافي : باب الشك في الوضوء ح ٦ ج ٣ ص ٣٥ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٠٧ ج ١ ص ٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٣١٨ .

(٤) قرب الاسناد : ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ١٥ ج ١ ص ٣١٩ .

الخبر الأخير في وقوع الذكر بعد التمام ، وسيّما مع عدم صراحة المروي في السرائر، بل وصلاحيّته أيضاً بنفسه للحكم عليها كمرسل الفقيه ، مع معارضته بمثله .

على أنّه قد يمنع صدق اسم البداية في نحو المقام ، وكون غسل اليسار فاسداً مثلاً لا يمنع من أن يفسد غيره أيضاً ؛ لكونه سبباً حينئذٍ في عدم صدق البداية حينئذٍ باليمين ، خصوصاً فيما سمعت من صور النكس أول المبحث ، وأيضاً كما هو ينهى عن تقديم ما حقّه التأخير كذلك ينهى عن تأخير ما حقّه التقديم ، على أنّ ما ذكره من صور النكس إنّما هي صور تخريجيّة لا تصلح الأدلّة لشمولها .

وقد يجيء نحو ما ذكره بالنسبة إلى العضو نفسه حيث نوجب فيه الابتداء بالأعلى ، فن غسل وجهه منكوساً ثم أعاده كذلك صحّ وضوؤه ؛ لحصول غسل الأعلى بالأعلى^(١) وما بعده بالثاني ، إلّا إذا قصد التشريع ، فإنّه يفسد ، وكذا فيما تقدّم من الترتيب في الأعضاء ، لكنّ التأمل يقضي ببُعده وعدم صدق الامتثال معه .

ثم إنّ ما ذكره المصنّف من التفصيل بين الجفاف وعدمه من غير فرق بين العمد والنسيان ، هو الظاهر من المعتبر^(٢) والمنتهى^(٣) والقواعد^(٤) وغيرها من كتب المتأخّرين^(٥) ، ووجهه واضح ؛ لبقاء الموالاة في الأوّل

(١) الصحيح : فالأعلى .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٦ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٥) كمدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٥ ، وكشف اللثام : الطهارة / افعال

دونه في الثاني ، لكنّ الذي يظهر من العلامة في التحرير^(١) أنّ التفصيل في صورة النسيان ، وإلاّ في العمد يجب إعادة الوضوء من رأس جفت أو لم يجفت .

وكأنّ وجهه ما تعرف من مذهبه في الموالاة أنّها المتابعة مع الاختيار ، ومراعاة الجفاف مع الاضطرار ، نعم ما حكى عنه في التذكرة^(٢) من عكس ذلك لا أعرف وجهه .

ولا ينافي المختار ما في بعض الأخبار^(٣) من إطلاق الإعادة عند مخالفة الترتيب ؛ إذ هو محمول على صورة الجفاف ، أو على عدم حصول جزء صحيح ، أو غير ذلك ، جمعاً بين الأدلّة .

والمراد ببقاء البلل المذكور في العبارة بلل غسل جزء صحيح ، وإلاّ فلا يثمر بقاء البلل على الجزء الذي حقّه التأخير ، كما هو واضح .

ولا فرق في ظاهر كلمات الأصحاب في مخالفة الترتيب بين تقديم ما حقّه التأخير وبين ترك غسل العضو من رأس في أنّه يجري عليه التفصيل المتقدّم ، فإن كانت رطوبة باقية أعاد المنسي وما بعده ، وإلاّ استأنف الوضوء ، وبه نطقت الأخبار :

ففي حسنة الحلبي عن الصادق (عليه السلام) : « إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه ، فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه وذكر بعد ذلك ، غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه ، وإن كان إنّما نسي شماله فليغسل الشمال

الوضوء ج ١ ص ٧١ ، والحداثق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٦٠ .

(١) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ١٩-٢٠ .

(٣) كما في خبر زرارة المتقدم في ص ٤٤٧ و ٤٤٨ .

ولا يعيد على ما كان توضأ...»^(١) وكذا غيره^(٢).

وهو وإن كان ظاهره النسيان خاصة ولم يفصل بين الجفاف وعدمه إلا أنه يجب تنزيله على ذلك؛ لمكان غيره من الأدلة وماتسمعه من أدلة الموالاة. وكذا لا فرق في جميع ما تقدم بالنسبة إلى مخالفة الترتيب بين تمام العضو وبعضه، فمن ترك شيئاً من الوجه مثلاً وجب عليه إعادته وما بعده إن لم يجفت الوضوء، وإلا استأنف.

وما عن ابن الجنيد أنه «إذا كان المنسي لمعة دون سعة الدرهم كفى بآلها من غير إعادة على ما بعد ذلك العضو»^(٣) لم نقف له على دليل يعتد به، بل قد يظهر من بعضهم^(٤) دعوى الإجماع على خلافه.

وما نقله هو من «أنه روى توقيت الدرهم ابن سعيد عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) وابن منصور عن زيد بن عليّ، ومنه حديث أبي أمامة عن النبي (صلى الله عليه وآله)»^(٥) لم نتحققه، فلا يجوز هدم تلك القواعد وتخصيص تلك الأدلة بنحو هذه المراسيل.

كما لا يجوز ذلك لما رواه الصدوق عن الكاظم (عليه السلام)، ونحوه عن كتاب عيون الأخبار مسنداً إلى الرضا (عليه السلام) أنه «سئل عن الرجل يبقى من وجهه إذا توضأ موضع لم يصبه الماء، فقال: يجزيه أن يبله

(١) الكافي: باب الشك في الوضوء ح ٤ ج ٣ ص ٣٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ١٠٨ ج ١ ص ٩٩، وسائل الشيعة: باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٣١٨.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ١٠٩ ج ١ ص ٩٩، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤٣ ح ٧ ج ١ ص ٧٤، وسائل الشيعة: باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣١٧.

(٣) و(٥) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٢٧.

(٤) كالخونساري في مشارق الشموس: الطهارة/ احكام الوضوء ص ١٤١.

«من جسده»^(١)؛ لعدم وضوح دلالته على ما قاله ابن الجنيد، ومنافٍ بظاهره لما عليه الأصحاب، فتزيله على إرادة أنه يبلى من جسده ثم يعيد على ما بعده إذا ذكر ذلك قبل غسل اليدين - وإن بُعد - أولى من هدم تلك القواعد وتخصيص الأخبار الكثيرة. واحتمال كون الصدوق عاملاً به لعدم رده ولا تأويله لا يصيره صالحاً لذلك، والله أعلم.

المسألة الثانية ❀

❀ الموالاة واجبة ❀ في الجملة وجوباً شرطياً إجماعاً محصلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) وإن اختلف في المراد منها، فقيل: إنها ❀ هي أن يغسل كل عضو قبل أن يحف ما تقدمه ❀ ولا يجب غير ذلك لا شرطاً ولا شرعاً، كما هو خيرة الجمل والعقود^(٤) والمراسم^(٥) وموضع من السرائر^(٦) وإشارة السبق^(٧)

-
- (١) عيون أخبار الرضا: باب ٣ ح ٤٩ ج ٢ ص ٢٢، من لا يحضره الفقيه: باب فيمن ترك الوضوء أو بعضه ح ١٣٣ ج ١ ص ٦٠ وسائل الشيعة: باب ٤٣ من ابواب الوضوء ح ١ ص ٣٣٢.
- (٢) متن قال بذلك الشيخ في المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣، وابن البراج في المذهب: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٥، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الوضوء ص ٣٦، والعلامة في القواعد: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ١١.
- (٣) متن نقل الاجماع: الشيخ في الخلاف: الطهارة/ مسألة ٤١ ج ١ ص ٩٣-٩٤، والعلامة في النهاية: الطهارة/ فروض الوضوء ج ١ ص ٤٨، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٦.
- (٤) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): ما يقارن الوضوء ص ١٥٩.
- (٥) المراسم: الطهارة/ كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨.
- (٦) السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠١.
- (٧) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة فروض الوضوء ص ١١٨.

والنافع^(١) واللمعة^(٢) والدروس^(٣) والذكرى^(٤) والألفية^(٥) وجامع المقاصد^(٦) والروضة^(٧) والمدارك^(٨) وغيرها من كتب متأخري المتأخرين^(٩)، وعن ابن الجنيّد^(١٠) والمترضى في شرح الرسالة^(١١)، وظاهر ابن البرّاج في المهذب^(١٢) والكامل^(١٣) وابن حمزة في الوسيلة^(١٤) وأبي الصلاح^(١٥) وابن زهرة^(١٦) والكيدي^(١٧)، وهو الأشهر كما في الروضة^(١٨)، والمشهور كما في غيرها^(١٩)، بل قد يظهر من الذكرى انحصار

-
- (١) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٦ .
 (٢) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٧ .
 (٣) الدروس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٤ .
 (٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٢ .
 (٥) الألفية : المقدمة الأولى من الفصل الأول ص ٤٤ .
 (٦) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٤-٢٢٥ .
 (٧) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٧ .
 (٨) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٦-٢٢٨ .
 (٩) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١-٧٢، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٥ .
 (١٠) ونقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩١ .
 (١١) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٧ .
 (١٢) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٥ .
 (١٤) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٠ .
 (١٥) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣ .
 (١٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩٢ .
 (١٧) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٢ .
 (١٨) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٧ .
 (١٩) كذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٥، ورياض المسائل : الطهارة / كيفية

الخلاف في المفيد ؛ لموافقة الشيخ للأصحاب في الجمل ، قال : « ولو حمل قول المفيد : (ولا يجوز) على الكراهة انعقد الإجماع » ^(١) .

﴿ وقيل : بل هي المتابعة بين الاعضاء مع الاختيار ﴾ بأن يغسل كلّ عضو بعد سابقه من غير فاصلة يعتدّ بها عرفاً ﴿ ومراعاة الجفاف مع الاضطرار ﴾ كنفاد الماء ونحوه ، كما هو خيرة المقنعة ^(٢) والخلاف ^(٣) وعن النهاية ^(٤) والمبسوط ^(٥) وعن موضع آخر من السرائر ، قال : « والموالة أن يوالي بين الاعضاء من غير تراخ ، فيصّل غسل اليدين بغسل الوجه ومسح الرجلين بمسح الرأس ، وليتعمّد أن يكون فراغه من مسح رجله وعلى أعضائه المغسولة والممسوحة نداوة الماء ، ومن فرق وضوءه لعذر أو باختياره وجب عليه الاستئناف للوضوء من أوله أو من حيث جفت ، وإن كان التفريق لم يجتّمعه ما تقدّم وصل من حيث قطع » ^(٦) . ولعلّ مراده بقوله : « من غير تراخ » حصول الجفاف ، فلا يكون منافاة بينه وبين ما في الموضع الأول منها .

وظاهر الكتب الثلاثة الأول كصريح المبسوط البطلان مع الإخلال بها في الاختيار ، وتحتمل أيضاً الوجوب الشرعي مع الشرطي ؛ لقوله في

الوضوء ج ١ ص ٢٢ .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩١ .

(٢) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٧ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤١ ج ١ ص ٩٣-٩٤ .

(٤) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٥ .

(٥) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .

(٦) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٣ .

المقنعة: «ولا يجوز التفريق بين الوضوء»، وفي الخلاف: «عندنا أن الموالاة واجبة، وهي أن تتابع بين أعضاء الطهارة ولا يفرق بينها إلا لعذر...» إلى آخره، وعن النهاية ما نصه: «والموالاة واجبة أيضاً في الطهارة، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر»، كما في المبسوط: «والموالاة واجبة في الوضوء، وهي أن يتابع بين الأعضاء مع الاختيار، فإن خالف لم يجزه...» إلى آخره. لكنّه بعيد؛ لظهور إرادة الوجوب الشرطي في مثل هذه المقامات، كما في غيرها من الشرائط والأجزاء.

والذي اختاره المصنّف في المعتبر^(١) والعلامة في المنتهى^(٢) والتحرير^(٣) والمختلف^(٤) بل عنه في سائر كتبه^(٥) إيجاب المتابعة شرعاً لا شرطاً، فنأخذ بها مع الاختيار أتم، ووضوؤه صحيح ما لم يحصل الجفاف، وقد يحتمله بعض عبارات القدماء^(٦)، وبذلك تكون الأقوال ثلاثة. لكن يظهر من المحقق الثاني^(٧) إنكار ذلك، زاعماً أنه لم يقل أحد بالبطلان للمتابعة، فلم يبق معنى لوجوبها سوى التعبد الشرعي، ويؤيده

(١) المعتبر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٧.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠.

(٣) تحرير الاحكام: الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٠.

(٤) مختلف الشيعة: الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٥.

(٥) ك تذكرة الفقهاء: الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ٢٠، وقواعد الاحكام: الطهارة / افعال

الوضوء ج ١ ص ١١، وارشاد الاذهان: الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣، ونهاية

الاحكام: الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٩.

(٦) كما فهمه الشهيد الثاني في روض الجنان من عبارة المقنعة، المقنعة: الطهارة / صفة الوضوء

ص ٤٧.

(٧) جامع المقاصد: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٥.

ما في التنقيح من أنّه « اتَّفَق الكلّ على أنّه لو أخّر ولم يحجّت ما تقدّم لم يبطل وضوؤه ، بل فائدة الخلاف تظهر بالإثم وعدمه »^(١) انتهى .

إلا أنّك قد عرفت من صريح المبسوط كظاھر غيره البطلان ، ويؤيده أنّ من نقل هذا القول كالمصنّف^(٢) وابن إدريس^(٣) وغيرهما^(٤) فهم منه إرادة ذلك ، نعم إنّما ذلك - أي الوجوب الشرعي فقط - اختيار في المسألة ، بل أول من صرح به المصنّف في المعبر ، وتبعه عليه العلامة ، مع أنّ أدلّتها عليه تقضي بالوجوب الشرطي كما ستعرف إن شاء الله ، فدعوى اتفاق الجميع على ذلك في غاية الغرابة .

والظاهر أنّ مرادهم بالوجوب الشرعي أنّه لو جاء بوضوء غير متابع فيه يائثم ، لا أنّه يائثم وإن ترك الوضوء من رأس أو أفسده بحدث ونحوه ، فظهر من ذلك كلّهُ أنّ الأقوال في المسألة ثلاثة .

بل قد يظهر من بعض المتأخّرين^(٥) وجود قول رابع ، وهو ما يظهر من الصدوقين من أنّ الواجب في الوضوء أحد أمرين : مراعاة الجفاف أو المتابعة . قال في الفقيه : « قال أبي في رسالته إليّ : إن فرغت من بعض وضوءك وانقطع بك الماء من قبل أن تتمّه فأثّيت بالماء فتتمّ وضوءك إذا كان ما غسلته رطباً ، وإن كان جفّ فأعد وضوءك ، وإن جفّ بعض

(١) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٥-٨٦ .

(٢) المعبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٧ .

(٣) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠١ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٧ .

(٥) كالعالمي في مفتاح الكرامة : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢٦٤ ، والبحراني في الحدائق

الناصرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٤٩ .

وضوئك قبل أن تتمم الوضوء من غير أن ينقطع عنك الماء فاغسل ما بقي ، جفّ وضوئك أو لم يجفّ» ^(١) انتهى . بل اختاره بعض متأخري المتأخرين ^(٢) ، وقواه آخر ^(٣) .

وفيه : أنّه لا صراحة في العبارة بذلك ، سيّما بعد قوله (رحمه الله) : « وإن جفّ بعض وضوئك » ؛ إذ قد يكون مراده أنّ جفاف البعض لا يقدح في الصلّة . نعم قد يظهر منه اختصاص البطلان بالجفاف للتفريق من جهة نفاد الماء خاصّة ، بل قد يقال : إنّ ما استظهره منه - من أنّ الواجب أحد أمرين : إمّا المتابعة أو مراعاة الجفاف - ليس مخالفاً لأصحاب القول بأنّ الموالاة مراعاة الجفاف ؛ لظهور أنّ مرادهم بالجفاف المبطل إنّما هو الحاصل بالتفريق حتّى يجفّ .

قال في الجمل والعقود : « الموالاة : أن توالي بين غسل الأعضاء ، ولا تؤخر بعضها عن بعض بمقدار ما يجفّ ما تقدّم » ^(٤) .

وقال في موضع من السرائر : « حدّ الموالاة المعتبر عندنا على الصحيح من أقوال أصحابنا المحصلين ، هو أن لا يجفّ غسل العضو المتقدّم في الهواء المعتدل ، ولا يجوز التفريق بين الوضوء بمقدار ما يجفّ غسل العضو الذي انتهى إليه وقطع الموالاة منه في الهواء المعتدل » ^(٥) .

وقال في إشارة السبق بعد أن ذكر الفساد بمخالفة الترتيب : « وكذلك

(١) من لا يحضره الفقيه : باب حكم جفاف بعض الوضوء ج ١ ص ٥٧ .

(٢) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ١٢٧ .

(٣) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٥١ .

(٤) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٩ .

(٥) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠١ .

إن لم يتابع بعضه ببعض بحيث يحقّ غسل عضو قبل موالاة غسل العضو الآخر»^(١).

وقال في الوسيلة: «هي أن يوالي بين غسل الأعضاء، ولا يؤخّر بعضها عن بعض بمقدار ما يحقّ ما تقدّم»^(٢).

وقال الكيدري على ما في الذكرى في سياق الواجب: «وأن لا يؤخّر غسل عضو إلى أن يحقّ ما تقدّم مع اعتدال الهواء»^(٣).

وقال أبو الصلاح في الكافي: «هي أن يصل توضئة الأعضاء بعضها ببعض، فإن جعل بينها مهلة حتى جفّ الأوّل بطل الوضوء»^(٤).

وعن ابن زهرة: «إنّها هي أن لا يؤخّر بعض الأعضاء عن بعض بمقدار ما يحقّ ما تقدّم في الهواء المعتدل»^(٥).

وقال في الكامل على ما في الذكرى: «وهي متابعة بعض الأعضاء ببعض، فلا يؤخّر المؤخّر عمّا يتقدّم بمقدار ما يحقّ المتقدّم في الزمان المعتدل»^(٦).

إلى غير ذلك من عباراتهم الظاهرة في أنّ المراد بالموالاة مقدار للزمان لا خصوص بقاء البلل، فيكون الجميع حينئذٍ قائلين بالصحة في الصورة التي تخيّل انفراد الصدوقين بها، وهي ما إذا تابع في وضوئه واتفق حصول

(١) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/فروض الوضوء ص ١١٨.

(٢) الوسيلة: الصلاة/ ما يقارن الوضوء ص ٥٠.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٩٢.

(٤) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الطهارة ص ٤٩٢.

(٦) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٩١.

جفاف ولو اختياري لكتته لم يمض زمان بحيث لوبقي لجفت . وما في بعض العبارات كالمراسم^(١) ونحوها^(٢) من ظهور أنّ المراد بالموالاة بقاء بلل حسي لا تقدير للزمان منزلة على ما عرفت من تلك العبارات ، بل يظهر للمتأمل في كلماتهم دعوى الإجماع عليه ، وما في بعض عبارات بعض متأخري المتأخرين^(٣) من الإجماع على البطلان مع الجفاف، ممّا ينافي بإطلاقه ما سمعت يراد به الجفاف المذكور في كلام الأصحاب ، وقد عرفت أنّه عبارة عن مقدار الجفاف ، وإلاّ كان هذا الإجماع ممّا تبين خطأه ، فلا يكون معتبراً .

لا يقال : إنّ لا معنى حينئذٍ لاستثناء ضرورة الحرّ أو الحرارة كما وقع في كلام جملة من أصحابنا^(٤) ؛ إذ بناءً على أنّ المراد بالموالاة تقدير زمني لا بلل حسي لا يتفاوت الحال بين الحرّ وغيره .

لأنّا نقول : إنّ الواقع في كلام القدماء من أصحابنا^(٥) التقيد بالزمان المعتدل والهواء المعتدل ونحو ذلك ، وهو لا منافاة فيه ، بل يؤكّد إرادة تقدير الزمان ، ولا استثناء في كلامهم حتّى يسقط اعتبار شرطية الموالاة في شدة الحرّ ونحوها ، وإلاّ لو كان المراد سقوط شرطية الموالاة في شدة الحرّ والحرارة لقضى بجواز التفريق مدّة مديدة ما لم يتخلّل حدث بالأثناء ؛ إذ لا مراعاة

(١) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .

(٢) كالسرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٣ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٨ .

(٤) كالقاضي في المذهب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٥ ، والراوندي في فقه القرآن :

الطهارة / في الموالاة ج ١ ص ٢٩ .

(٥) كما في عبارة السرائر والكيدري وابن زهرة والكمال المتقدمة في ص ٤٥٧ - ٤٥٨ .

للجفاف حينئذٍ ، وهو معلوم البطلان .

لا يقال : إنه لو كان المراد التقدير الزماني لما اكتفى الشهيد في الذكرى ^(١) ومن تأخر عنه ^(٢) ببقاء البلل في الهواء الرطب جداً أو المكان كذلك ولو مدة مديدة ، فإنه إذا كان المدار على التقدير الزماني بالنسبة للزمان المعتدل - كما ينبئ عنه تقييدهم بالزمان المعتدل ونحوه - لم يكن لذلك وجه .

لأننا نقول : إنه قد يكون فهم من تقييد الأصحاب بالاعتدال بالنسبة للجفاف بشدة الحرّ لا لبقاء الرطوبة ، وهو أمر آخر غير ما نحن فيه ، على أنه لا يخلو من نظر كما ستسمع إن شاء الله .

وكيف كان ، فالأقوى في النظر هو القول الأول في الموالاة ، وهو يشتمل على دعويين : الأولى حصول البطلان بالجفاف على حسب ما تقدّم ، والثانية عدم البطلان والإثم بغيره .

أمّا الأولى فيدلّ عليها - مضافاً إلى استصحاب حكم الحدث ، واستدعاء الشغل اليقيني البراءة كذلك - الإجماع محصلاً ومنقولاً على لسان جملة من الأساطين من المتقدمين ^(٣) والمتأخرين ^(٤) ، وخصوص صحيحه

(١) ذكرى الشيعة : الصلاة / واجبات الوضوء ص ٩٢ .

(٢) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٩ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٠ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٧ .

(٣) كالشيخ في الخلاف : الطهارة / مسألة ٤١ ج ١ ص ٩٣-٩٤ ، وابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الطهارة ص ٤٩٢ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٨ ، والخنساري في مشارق الشمس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ١٢٧-١٢٨ .

معاوية بن عمّار، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : ربّما توضّأت فنفد الماء ، فدعوت الجارية فأبطأت عليّ بالماء فيجفّ وضوئي ، قال : أعد »^(١).

وموثّقة أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) أيضاً ، قال : « إذا توضّأت بعض وضوئك فعرضت لك حاجة حتّى يبس وضوئك فأعد وضوءك ، فإنّ الوضوء لا يبعث »^(٢). وإذا ثبت ذلك مع الضرورة فبدونها بطريق أولى .

بل ربّما استدلّ عليه بما دلّ^(٣) على إعادة الوضوء عند نسيان مسح الرأس والرجلين إذا لم يبق شيء من نداوة الوضوء ، إلّا أنّه لا يخلو من نظر؛ إذ لعلّه لعدم جواز المسح بماء جديد، ولكن فيما تقدّم كفاية .

ولا ينافيه ما رواه الشيخ عن حريز بل عن مدينة العلم^(٤) إسناده إلى أبي عبد الله (عليه السلام) في الوضوء ، قال : « قلت : فإن جفّ الأوّل قبل أن أغسل الذي يليه ؟ قال : جفّ أو لم يجفّ اغسل ما بقي ، قلت :

(١). تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٨٠ ج ١ ص ٨٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٢ ج ١ ص ٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣١٤ .

(٢). الكافي : باب الشكّ في الوضوء ح ٧ ج ٣ ص ٣٥ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٠٤ ج ١ ص ٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من أبواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣١٤ .

(٣). كمرسل الصدوق قال : « قال الصادق (عليه السلام) : إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من بلّة وضوئك - إلى أن قال - : وإن لم يبق من بلّة وضوئك شيء أعدت الوضوء » .

من لا يحضره الفقيه : باب فيمن ترك الوضوء أو بعضه ح ١٣٤ ج ١ ص ٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣١٥ .

(٤). نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩١ .

وكذلك غسل الجنابة؟ قال : هو بتلك المنزلة ، وابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسديك ، قلت : وإن كان بعض يوم؟ قال : نعم «^(١)» ؛ إذ قد يكون المراد منه مع المحافظة على زمان الموالاة في الأول ، أو يحمل على التقية ، أو يراد مع بقاء بلل على العضو السابق ، أو غير ذلك ، فتأمل جيداً .

وأما الدعوى الثانية فهي موقوفة على ذكر أدلة المخالف وإفسادها ، ومنه يتضح الحال ، فنقول : أقصى ما يستدل به على شرطية المتابعة مع الاختيار - مضافاً إلى قاعدة الشك ، والوضوء البياني - حسنة زرارة بإبراهيم بن هاشم ، قال : « قال أبو جعفر (عليه السلام) : تابع بين الوضوء كما قال الله (عز وجل) ، ابدأ بالوجه ثم باليدين ... »^(٢) إلى آخره .

والحسن الآخر كذلك عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال : «... اتبع وضوءك بعضه بعضاً»^(٣) .

والتعليل المتقدم^(٤) في موثقة أبي بصير بأن الوضوء لا يبعّض .
وكون الأمر بالغسل والمسح للفور .

واقترضاء الفاء في قوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ »^(٥) التعقيب بلا مهلة .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٨١ ج ١ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣١٤ .

(٢) الكافي : باب الشك في الوضوء ح ٥ ج ٣ ص ٣٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٠٠ ج ١ ص ٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣١٥ .

(٣) الكافي : باب الشك في الوضوء ح ٤ ج ٣ ص ٣٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١٠٨ ج ١ ص ٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٣١٨ .

(٤) في ص ٤٦١ . (٥) سورة المائدة : الآية ٦ .

والأمر بإعادة غسل الوجه عند مخالفة الترتيب في خبري زرارة وأبي بصير المتقدمين^(١) في بحث الترتيب ، إذ لولا وجوب المتابعة لما حكم بوجوب إعادة غسل الوجه .

وإجماع الخلاف^(٢) .

وفي الأول : -بعد تسليم أنّ ما شكّ في شرطيّته شرط- أنّه لا شكّ في خصوص المقام ؛ لإطلاق الكتاب والسنة ، مع قلّة القائل صريحاً بالشرطيّة ، بل قد عرفت^(٣) أنّ المحقّق الثاني أنكره ، والمقداد ادّعى الاتفاق على عدم البطلان .

كما أنّ الثاني بعد تسليم حجّيته لا دلالة فيه على إيجاب المتابعة ؛ إذ لعلّ الاتصال الواقع في فعله كان لأجل إرادة بيان تمام الوضوء في تلك الساعة للمخاطب ، ولذا لم يحك عنه الراوي أنّه والى في وضوئه ، وإلّا لوجب أن يضبط مقدار الزمان الذي وقع فيه .

بل والثالث ؛ لظهور أنّ المراد بالمتابعة فيه الترتيب ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) : « كما ... » إلى آخره ، بل ربّما قيل^(٤) : إنّهُ صريح فيه ، مع أنّه يكفي فيه الاحتمال ، بل قد يقال : بقريئة الأخبار الآخر المنجبرة بفتوى المشهور . يراد المتابعة^(٥) فيه الفعل قبل حصول الجفاف ، كما يظهر من تفسيرها بذلك في بعض

(١) في ص ٤٤٧ و ٤٤٨ .

(٢) سيأتي نقل عبارته بتمامها في ص ٤٦٥ .

(٣) في ص ٤٥٥ .

(٤) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٩ .

(٥) الصحيح : بالمتابعة .

كلمات الأصحاب^(١) .

وبما ذكرنا تعرف المناقشة في الرابع ، على أن ظهور مثل هذا الأمر في الشرطية ما لم ينجر بفتوى الأصحاب محل نظر ، وكيف ! والأصحاب على خلافه ، لما عرفت من قلة القائل بها صريحاً .

وكذا الخامس ؛ إذ الظاهر أن المراد بالتبويض الجفاف ، وإلا لو أريد به مطلق التفريق لما قيد « حتى »^(٢) ببس وضوءك « الظاهر في أنه إن لم يبس صح ولا تبويض فيه ، على أنه يجري ذلك في صورة الاضطراب مع الاتفاق على أن الموالاة فيها مراعاة الجفاف .

وأما السادس فالتحقيق عدم اقتضاء الأمر للفور ، وعلى تقديره هنا فهو لا يفيد الشرطية ، ومن العجيب دعوى بعضهم^(٣) الإجماع على إرادة الفورية في خصوص المقام ، مع ما عرفت من أن المشهور بين الأصحاب مراعاة الجفاف ، وإن أريد بالفورية ما يشمل مثل ذلك فهو مسلم ؛ إذ لا قائل بجواز التراخي إلى آخره ، بل أقصاه مراعاة الجفاف ، فمع فرض أنه لا ينافيها عرفاً لا وجه للاستدلال به حينئذ .

على أن إرادة الفورية بمعنى الإيجاب الشرعي ممنوعة ؛ لأنه وإن سلمنا أن مراعاة الجفاف لا ينافيها ، لكن ذلك إنما هو على سبيل الشرطية في ضحة الوضوء لا الوجوب الشرعي ، نعم يتحقق الوجوب عند ضيق الوقت من جهة تضييق الأمر بالوضوء ، فتأمل .

وفي السابع : أن الفاء هنا هي الرابطة التي لا قضاء للتعقيب فيها ، بل

(١) كمنتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(٢) الصحيح : قيد بجى .

(٣) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

ذلك في العاطفة ، وإلّا لاقتضى وجوب الفورية بمجرد إرادة القيام والتهبؤ للصلاة ، ولم يقل به أحد ، بل قد يرشد إلى عدم إرادة الفورية فيها بمعنى المتابعة عطف قوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا » ^(١) عليه ؛ إذ لا شك في عدم اعتبار الموالاة فيه .

وأما الثامن فهو- مع احتمال الأمر فيه بالإعادة لمكان الجفاف ، أو لعدم غسل الوجه ، وإطلاق لفظ الإعادة حينئذٍ من جهة الجزء الآخر ، ومع أنّه وارد في صورة النسيان ، وعندهم أنّه من الضرورة- معارض بغيره ممّا دلّ ^(٢) على إعادة غسل اليد اليسرى فقط إن كان قد غسلها ، وبقول الصادق (عليه السلام) في صحيح منصور بن حازم المتقدم سابقاً ^(٣) فيمن توضأ وبدأ بالشمال قبل اليمين : « يغسل اليمين ويعيد اليسار » لشموله العائد والناسي ، مع ما فيه من ترك المتابعة .

وأما التاسع فالظاهر أنّ إجماعه ليس على ما نحن فيه ، قال في الخلاف : « عندنا أنّ الموالاة واجبة ، وهي أن تتابع بين أعضاء الطهارة ، ولا يفرق إلّا لعذر ، ثمّ يعتبر الجفاف - ثمّ نقل قول الشافعي إلى أن قال :- دليلنا أنّه لا خلاف في الصّحة إذا والى ، وإن لم يوال فيه خلاف ، وأيضاً فقد ثبت أنّه مأمور بإيقاع الوضوء في كلّ عضو عضو ، والأمر يقتضي الفور ، وترك الموالاة ينافيه ، وعليه إجماع الفرقة » ^(٤) انتهى .

وهو غير صريح في إرادة الإجماع على شرطية المتابعة ، على أنّه إن أراد

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) كما في خبر ابن أبي يعفور المتقدم في ص ٤٤٧ .

(٣) في ص ٤٤٧ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤١ ج ١ ص ٩٣-٩٤ .

ذلك كان من المتبين خطؤه ؛ لما عرفت أنه كاد يكون الإجماع على خلاف ذلك .

وبما سمعت من الأدلة يستدل على القول بالوجوب التعبدى كما وقع للمصنّف والعلامة^(١) ، لكن قد عرفت ما فيها ، ومن العجيب استدلالهم بها على ذلك مع قضاء بعضها الشرطية ، كما أنه من العجيب الاستدلال بها على الشرطية مع قضاء بعضها الوجوب الشرعي .

وبذلك كله يتضح لك الدعوى الثانية من المختار أنه لا إثم في ترك المتابعة ولا بطلان ، بل صحيح معاوية بن عمار^(٢) وموثق أبي بصير^(٣) ظاهران في عدم الإثم ، وإلا لو كانت المتابعة واجبة شرعاً لوجب عليه المسارعة ، لا استدعاء الجارية ولا انتظارها حتى جفت وضوؤه ، وأيضاً إطلاق الحاجة في موثق أبي بصير مع أنه قد تكون ضرورة وقد تكون غيرها ، ممّا كاد أن يكون كالصريح في أنّ المدار في صحة الوضوء على مراعاة الجفاف ، وأنه لا إثم بالتأخير ولا بطلان .

وكأنّ سبب الوهم هنا حتى قيل بالوجوب الشرعي إطلاق لفظ الوجوب ، وقولهم : « لا يجوز » ونحو ذلك ، إلا أنّ الظاهر إرادة حصول البطلان للوضوء به لا الوجوب الشرعي ، كما في غيره من الأجزاء والشرائط . ومن هنا يظهر لك أنه لا إثم عليه لو أخر حتى جفت وإن بطل وضوؤه ، كما عن الروض^(٤) حكايته عنهم ؛ لما عرفت ، مع أصالة البراءة السالبة عن

(١) كما سبقا في ص ٤٥٥ .

(٢) تقدم في ص ٤٦٠ و ٤٦١ .

(٣) تقدم في ص ٤٦١ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٨ .

المعارض سوى ما يقال من النهي^(١) عن إبطال العمل ، والأخذ بإطلاقه في الأعمال المستحبة والواجبة يفضي إلى مخالفة المقطوع به من الشريعة ، بل الظاهر أن ذلك مخصوص في الصلاة خاصة ، بل قد يدعى أن المراد منه النهي عن إبطال العمل بالكفر ونحوه ، وحرمة القطع في الصلاة من دليل خارجي .

ومن العجيب ما في الدروس بعد اختياره أن الموالاة مراعاة الجفاف ، قال : « ولو فرّق ولم يحقّ فلا إثم ولا إبطال ، إلّا أن يفحش التراخي ، فيأثم مع الاختيار »^(٢) ، ومثله عن البيان^(٣) ، ولم أعثر لغيره على ذلك ، كما أنه لا دليل عليه .

فالأقوى حينئذٍ أن مراعاة الجفاف شرط الصحة ، ولا إثم إلّا عند ضيق الوقت وفوات الواجب بذلك ، كما في غيره من الشرائط والأجزاء ، ولا أعرف وجهاً لذكرهم ذلك هنا ولم يذكروه في غيره من الشرائط والأجزاء من الترتيب وغيره ، فإن كان ظواهر الأوامر فهي في الجميع ، وإن كان غير ذلك فلم نجده .

ثم إنه بناءً على المختار قد عرفت أن جملة من الأصحاب قيّدوا ذلك بالهواء المعتدل والزمان المعتدل ونحو ذلك ، بل نسب هذا القيد في الذكرى إلى الأصحاب ، وقال : « إن المقصود به إخراج طرف الإفراط بالحرارة ، لا طرف الإفراط في البرودة ، فلو كان الهواء مثلاً رطباً جداً أو المكان كذلك وأُخِرَ إلى وقت بحيث لو كان معتدلاً لحقّ لم يقدر ذلك في

(١) كقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » سورة محمد : الآية ٣٣ .

(٢) الدروس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٤ .

(٣) البيان : الطهارة / كيفية الوضوء ص ١٠ .

الصحة ؛ لمكان وجود البلل حساً ، وكذا لو أسبغ الماء بحيث لو اعتدل لجفت « (١) .

ومقتضاه جواز ذلك وإن طالّت المدة جداً ، واستجوده جماعة ممّن تأخّر عنه (٢) ، وكأنّه لمكان تعليق البطلان على الجفاف ، وهو لا يشمل التقديري ، ولكنه قد يشكل ذلك بأنّ شرط الصحة عدم الجفاف ، وهو لا يشمل التقديري ، والتمسك بالضرورة ونفي الحرج يندفع بالرجوع إلى التيمم أو الاستئناف .

قلت : ينبغي أن يعلم أولاً : أنّ مراد الأصحاب بقيد الاعتدال إنّما هو بالنسبة إلى ما مضى من الأزمنة ، وليس المراد منه الفصل المعتدل من فصول السنة ، فيدخل ما كان في شدة مربعانية الصيف تحت الاعتدال ، إلّا أن يتفق فيها شدة حرّ خارج عن غالب الأزمنة ؛ لعدم الدليل على إرادة الاعتدال بالمعنى الثاني ، بل ترك الاستفصال في صحيحة ابن عمّار (٣) وإطلاق اليبس في موثقة أبي بصير (٤) ينافيه ؛ إذ قد يكون ذلك في شدة الصيف ، أو في مكان غير محجوب عن هواء السموم ، ونحو ذلك .

ويعلم ثانياً : أنّه لا كلام عند الأصحاب في عدم الرجوع إلى التيمم عند إفراط الحرّ ، بل يجب عليه الوضوء وإن حصل الجفاف ، ولعلّه للاستصحاب في بعض الأحوال ، ولعدم شمول أدلة التيمم لنحو المقام . ثمّ إنّّه قد عرفت أنّ الظاهر من عبارات الأصحاب - كما لا يخفى على

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٢ .

(٢) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٣٥٦-٣٥٧ .

(٣) المتقدمة في ص ٤٦٠ و ٤٦١ .

(٤) المتقدمة في ص ٤٦١ .

من أعطى النظر حقّه فيها وفيما اشتملت عليه من لفظ المقدار ونحوه. أنّ الموالاة بمعنى مراعاة الجفاف إنّما هو تقدير زماني لجواز التفريق ، بمعنى أنّه للمكلف التأخير هذا المقدار ، فلا مدخلية لبقاء البلل وذهابه ، ولذا كان لا يجب عليه تطلّب المكان أو إكثار الماء لأجل حفظ البلل حيث يكون الحرّ مفراطاً ؛ لمكان كون المدار على الزمان لا على بقاء البلل .

إلا أنّ هذا التقدير لمّا كان يختلف بالنسبة إلى إفراط الحرّ والبرد أرادوا بيان ذلك ، فقدّروا بالزمان المعتدل ، إفراط الحرّ يقدر فيه الاعتدال كإفراط البرد ، والمراد بالاعتدال على حسب ما ذكرنا ، وإلا لو أريد بالموالاة - بمعنى مراعاة الجفاف - بقاء البلل حسّاً من غير مدخلية للزمان ، فهو مع منافاته لاستصحاب الصحة لا دليل عليه ، كما أنّه لا دليل على التقدير عند إفراط الحرّ ، بل ينبغي القول بالرجوع إلى التيسّر أو بسقوط هذا الشرط في مثل هذا الحال ، فلا يقدح التأخير حينئذٍ يوماً أو أيّاماً ؛ إذ لا دليل على التقدير بعد فهمهم من الأدلّة وجود البلل حسّاً ، بل لا معنى له ؛ إذ كما يزول بنفسه يزول بتجفيف مجفّف ونحو ذلك ، فتأمل جيّداً .

ثمّ إنّ بعد البناء على هذا الزمان لا نشترط في إفراط الحرّ مثلاً التابع الحقيقي ، بل له التأخير زماناً بحيث لو كان الزمان على الغالب لم يحقّ فيه الوضوء ، فما عساه يظهر من صاحب المدارك وبعض من تأخّر عنه ^(١) اشتراط ذلك لا يخلو من نظر ، قال فيها : « لو والى فاتّفق الجفاف أو التجفيف لم يقدح ذلك في صحّة الوضوء ؛ لأنّ مورد الأخبار المتضمّنة للبطلان مع الجفاف باعتبار التفريق ، كما يدلّ عليه قوله (عليه السلام)

في صحيحة معاوية بن عمّار (ربّما توصّأت ونفد الماء ، فدعوت الجارية فأبطأت عليّ بالماء فيجفّ وضوئي) ، وكلام الأصحاب لا ينافي ذلك ، فما ذكره الشهيد في الذكرى من أنّ الأخبار الكثيرة بخلافه غير واضحة^(١) انتهى .

وفيه إشعار بما ذكرنا من التقدير الزماني ، لكن ما يظهر من قوله : « لو والى » من اشتراط ذلك بها قد عرفت أنّ الأقوى سقوطه بناءً على مراعاة التقدير الزماني .

لا يقال : إنّ ينافي إرادة التقدير الزماني الأمر بالإعادة عند حصول الجفاف الشامل لصورة التجفيف ؛ لصدق الجفاف عليه حينئذٍ .
لأنّا نقول : إنّ الظاهر من قوله : « جفّ وضوئي » و « يبس وضوئك » حصول ذلك بنفسه ، لا بتجفيف مجفّف .

وكذا لا يقال : إنّ ينافيه ما وقع من الخلاف في أنّ المعتبر في الجفاف هل هو جميع ما تقدّم من الاعضاء ، كما هو ظاهر كثير من عبارات القدماء^(٢) ، وصريح جماعة من المتأخرين كالمصنّف^(٣) والعلامة^(٤) وغيرهما^(٥)

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) كالخلاف : الطهارة / مسألة ٤١ ج ١ ص ٩٣-٩٤ ، والكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣ ، وفقه القرآن : الطهارة / الموالاة في الوضوء ج ١ ص ٢٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ ، تذكرة الفقهاء : الطهارة / واجبات الوضوء ج ١ ص ٢٠ .

(٥) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٩ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٩ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٥٦ .

بل قيل^(١) : عاقبتهم ، أو أيّ عضومنه كما عن ابن الجنيد^(٢) ، أو قبل كلّ عضومتلوّه كما هو خيرة السرائر^(٣) وإشارة السبق^(٤) وعن الناصريّات^(٥) والمهذب البارع^(٦) ؟

وإن كان الأقوى الأوّل ؛ للأصل أي استصحاب الصحة ، وإطلاق الكتاب والستّة ، وظهور ما دلّ على البطلان بجفاف الجميع ، كقوله : « جفّ وضوئي » ، وقوله (عليه السلام) : « حتّى يبس وضوءك »^(٨) ، وللاّتّفاق ظاهراً على جواز الأخذ من اللحية والحواجب وأشفار العينين عند نسيان مسح الرأس والرجلين ، كما دلّت عليه الروايات المتقدّمة سابقاً ، واحتمال اختصاص ذلك لصورة النسيان ، يدفعه : عدم القول بالفصل إنّ لم يفهم العموم في جوابها ، بل لم نعثر للقولين الأخيرين على حجة يعتمد عليها .

لأنّا نقول : إنّّه لا مانع من تطبيق هذا الخلاف أيضاً على إرادة التقدير

(١) نسبته في المدارك الى الاصحاب عدا ابن الجنيد والمرضى وابن ادريس ، مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٢٩ .

(٢) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٢ .

(٣) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠١ .

(٤) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / فروض الوضوء ص ١١٨ .

(٥) المسائل الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٣٣ ص ٢٢١ .

(٦) كذا في النسخ ، والصحيح : « المهذب » ؛ لأنّه لم يتعرض لبحث الموالاة في المهذب البارع أصلاً ، مضافاً إلى أنّه نقله عنه في كشف اللثام ومفتاح الكرامة . راجع المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٥ .

(٧) كما في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة في ص ٤٦٠ و ٤٦١ .

(٨) كما في موثقة أبي بصير المتقدمة في ص ٤٦١ .

الزماني ، فيكون المراد حينئذٍ مضيّ زمان تجفّ فيه جميع الأعضاء المتقدّمة أو بعضها أو السابق ، أو يكون هذا النزاع مخصوصاً في صورة وجود الماء على الأعضاء .

وليعلم أنّه بناءً على ما هو الأقوى من أنّ المدار على جفاف الجميع كما سمعت ، فالمراد أنّه يشترط في الصّحة عند الشروع في غسل العضو اللاحق وجود بلل على شيءٍ، ممّا تقدّم ، ولا يشترط بقاءه إلى تمام الغسل ، بل الظاهر أنّه يكتفي بالبلل المستحبّ ، فلو كان على مستمرل اللحية شيء من البلل اكتفي به ؛ لما سمعت من أدلّة نسيان مسح الرأس .

ثمّ على قول المرتضى وابن إدريس فهل يجري بالنسبة للأجزاء المسوحة ، فيشترط في مسح الرجل اليمنى مثلاً بقاء بلل على الرأس أو لا ؟ وجهان ، وعن السرائر^(١) النصّ على ذلك ، وظاهر غيره^(٢) العدم ، ولعلّه الأقوى ، هذا .

وينبغي أن يعلم أنّا وإن لم نقل بعدم وجوب الموالاة بمعنى المتابعة إلّا أنّه لا ينبغي الإشكال في استحبابها ؛ لرجحان المسارعة والاستباق إلى الخير ، وللخروج عن شبهة الخلاف ، فحينئذٍ لا إشكال في صحّة نذرها والعهد واليمين ونحو ذلك ، وكذا لو قلنا بوجوبها ؛ لما ستعرفه في النذر إن شاء الله من صحّة انعقاده على الواجب .

إنّما الإشكال فيما لو خالف ذلك ، فهل يبطل الوضوء أو لا ؟ وكلام الأصحاب لا يخلو من إجمال واضطراب .

وكشف الحال أن نقول : إنّ النذر إن تعلّق بالموالاة في وضوء من

(١) السرائر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٣ .

(٢) كالمراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .

الوضوءات من غير تشخيص له بزمان مخصوص مثلاً ، فلا كلام في صيرورته بذلك من الواجبات الموسعة ، كسائر ما تعلّق به النذر ، لا يتضمّن إلّا بظنّ الفوات أو الحصول^(١) إلى حدّ التهاون عرفاً على اختلاف الوجهين . كما أنّه لا ينبغي الإشكال في صحّة ما يقع منه من الوضوءات في هذه المدة إذا لم يقصد بها وفاء عن ذلك الواجب ، وكذلك لو تضيّق وقصد المكلف العصيان بوفاء النذر وجاء بوضوء لا متابعة فيه .

واحتمال أنّه بالتضيّق صار مخاطباً من الشارع أن يتابع في هذا الوضوء الخاصّ ، فلمّا لم يفعل لم يقع ذلك صحيحاً .

يدفعه : أولاً : أنّ التضيّق لا يصيّر الخطاب الشرعي بهذا الخاصّ بخصوصه ، بل أقصى ذلك أنّه يوجب على المكلف أن يوجد الكلّي الذي في ذمّته في هذا الفرد ، فحيث عصى في ذلك بقي الواجب في ذمّته ، وكان هذا الوضوء صحيحاً ، لرجحانيّة في نفسه لأحد أسبابه .

وثانياً : أنّ التضيّق لا يزيد على نذرهما في وضوء معيّن ، وستعرف إن شاء الله أنّه لا يبطل الوضوء بذلك .

أمّا لو جاء بوضوء قاصداً فيه النذرو مع ذلك لم يتابع فيه قبل التضيّق أو حينه ، فقد يظهر من بعضهم^(٢) بطلان الوضوء بذلك ، وبقاء النذر في ذمّته . أمّا الثاني فواضح ، وأمّا الأوّل فلعدم النية ؛ لأنّ ما نواه لم يقع ، وما وقع لم يُنَو ، فيكون فاسداً .

وقد يفرّق بين نذر الموالاة في الوضوء وبين نذر الوضوء الموالى فيه ، فيصحّ في الأوّل ويفسد في الثاني ، وكأنّ وجه اختصاص جريان ما

(١) لعل الأوّل : الوصول .

(٢) كالشهيدي في الدروس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٤ .

سمعته من التعليل فيه دون الأول .

والأقوى الصحة فيها معاً ، أما في نحو المقام - وهو ما إذا نذرت الموالاة - فلعدم مدخلية قصده وفاء نذره خارجي في الصحة والبطالان ، وعدم توقف نية الوضوء ، أقصاه أنه كان قاصداً لأن يجمع تكليفين ، فعدل عن ذلك القصد ، فلا حرمة حيث يكون الأمر موسعاً ، ولا بطلان فيه ولا في المضيّق . وأما إذا كان المنذور الوضوء المتابع فيه فوجود مقتضي وارتفاع المانع ، وما يقال : إنه لا تطابق بين النية والفعل ، فيه : أنّ هذا الاختلاف لا يقدح في أصل نية القرية بالوضوء ؛ إذ الفرض كونه راجحاً في نفسه لغاية من غاياته حتى يكون متعلقاً للنذر ، وتشخيص كلّي الوضوء بهذا الفرد لا يمنع العدول منه إلى فرد آخر ، إنّما الممنوع العدول من صنف إلى صنف آخر مختلفين بالأمر ، وإلا لزم أن يفسد من نوى الصلاة بالفرد الجامع للمستحبات أو شخّصها بمستحبات خاصة ثم إنه تركها ، بل ينبغي القول بالفساد لو تركها سهواً أو نسياناً أو غير ذلك ؛ لمكان الاختلاف المذكور ، وهو ظاهر الفساد .

لا يقال : بالفرق بينهما بأن ناوي الفرد الجامع للمستحبات يكفي في صحة فعله لوجاء بالفاقد ؛ لمكان نيته صفة الاستحباب القاضية بالاختيار إلى المكلف . لأننا نقول : إنه - مع عدم صلاحيته للفرق عند التأمل - جارٍ فيما نحن فيه أيضاً ؛ لأنّ المكلف قصد إتيان وضوء مستحب فيه التتابع يقع وفاءً عن نذر الوضوء الكلّي الذي في الذمة .

والحاصل : قصد الوفاء به عن النذر إنّما هو بعد قصد القرية بالوضوء المتابع فيه ، فعدم حصول الأول لا يقضي بعدم وقوع الثاني كما هو واضح . واحتمال القول : إنه بالنذر يحصل الاختلاف الذي يمنع العدول في

غاية الضعف ؛ إذ بعد فرض أنّ المنذور عليه ليس سبباً للاختلاف في نفسه فالنذر لا يصيّرهُ كذلك . واستوضح في ذلك في الواجب بالإجارة بالنسبة إلى بعض مستحبات الصلاة ، فإنّ التارك لها عمداً مع نيّة الأولى بأنّه وفاء الإجارة لا يفسد العمل ، نعم لا يقع مجزئاً عن المستأجر عليه ، فتأمل .

وأما إذا كان المنذور الموالاة في وضوء خاصّ ، فهو وإن كان يعلم حكمه ممّا ذكرنا عند التأمل لكن لا بأس بذكره على التفصيل ، فنقول : أمّا ما كان مقيّداً بشهر أو بيوم ونحو ذلك فهو كالسابق ، وأمّا إذا كان مشخصاً بمشخصات لا يتعدّد معها كهذا الوضوء ونحوه ، فالظاهر أيضاً صحة الوضوء من غير فرق بين نيّته الوفاء عن النذر وعدمها لوجود مقتضي من جامعية الشرائط وفاقديّة الموانع .

وما يقال : أنّه لم يأت بالمأمور به على وجهه ، فيه : أنّه إن أريد بذلك الوجه المستفاد من النذر فهو مسلم ، لكن أقصاه عدم الاجتزاء عن النذر ، ولا تلازم ، وإن أريد غير ذلك فهو ممنوع .

لا يقال : إنّ الموالاة بالنذر تكون من قبيل شرط الوضوء ، فيبطل بفواتها . لأنّنا نقول : إنّ النذر أقصى ما يفيد أحكاماً شرعية من الوجوب ونحوه ، لا أحكاماً وضعيّة ، فلا يصير غير الشرط شرطاً ولا العكس كما هو واضح ، وكونه مقتضياً للوجوب لا يلزم أزيد من تحقّق الإثم بالفوات ، مع أنّ صيغة النذر لا دلالة فيها على الشرطيّة .

وأما إذا كان المنذور وضوء متابعاً فيه فهو كالسابق في أنّ الأقوى الصحة في جميع الصور وإن وجبت الكفارة في بعضها ، وهي فيما لم يبق محلّ للوفاء بالنذر ، كما أنّه في الصور السابقة كذلك ، فتأمل .

لكن أطلق العلامة في القواعد فقال : « ونادر الوضوء موالياً لو أُخِلَّ بها

فلأقرب الصّحة والكفّارة»^(١). والأظهر أنّ مراده من نذر جميع وضوءاته موالياً، أو يراد به حيث يتعيّن المنذور عليه، لكن وجوب الكفّارة بالنسبة إلى الصورة الأولى موقوف على الصّحة؛ إذ مع احتمال البطلان لا تجب الكفّارة؛ لعدم مجيئه بوضوء صحيح لا موالاة فيه، اللهم إلا أن يفهم من النذر دخول الوضوء الذي يكون فساده من جهة مخالفة النذر، فيجب عليه الكفّارة حينئذٍ.

وللمحقّق الثاني^(٢) وصاحب المدارك^(٣) كلام لا يخلو من نظري عرف ممّا قدّمنا، أعرضنا عنه خوف الإطالة، فلاحظ وتأمل.

وليعلّم أنّه لا فرق في جميع ما ذكرنا بين القول باستحباب الموالاة والقول بوجوبها التعبدي من غير بطلان، بل هو أولى على الثاني؛ لعدم زيادة الواجب بالنذر على ذلك الوجوب، فقول العلامة: «الأقرب الصّحة» مع قوله بالوجوب التعبدي سابقاً من غير تردّد لا يخلو من تأمل، واحتمال أنّ صيغة النذر تقضي بالشرطيّة واضح الفساد، وكذلك لو قلنا بالوجوب الشرطي مع الوجوب التعبدي لا يفسد الوضوء بغير ما كان يفسد به سابقاً قبل النذر من تركها مع الاختيار، فتأمل جيّداً، والله أعلم.

المسألة الثالثة

وهي أنّ ﴿الفرض في الغسلات﴾ أي غسلة الوجه واليمنى واليسرى

(١) قواعد الاحكام: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ١١.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٠-٢٣١.

﴿مرة واحدة﴾ قولاً واحداً عندنا^(١)، بل نسبّه في المنتهى^(٢) إلى علماء الأمصار إلّا ما نقل عن الأوزاعي وسعيد بن المسيّب من التثليث.

ويدلّ عليه -مضافاً إلى ذلك، وإلى إطلاق الأمر بالغسل في الكتاب^(٣) والسنّة^(٤) المتحقّق بالمرة الواحدة، وإلى الوضوءات البيانيّة أصالةً وحكايةً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)^(٥) وأمير المؤمنين (عليه السلام)^(٦) - ما كاد يقرب من التواتر المعنوي في أخبارنا من كون الواجب من الغسل مرة واحدة، وقد تسمع بعضها فيما يأتي.

﴿والأقوى أنّ الغسلة﴾ الثانية سنّة ﴿كما هو خيرة المقنعة﴾^(٧) والانتصار^(٨) والتّهذيب^(٩) والاستبصار^(١٠) والخلاف^(١١) والجمل

(١) ممّن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٨ ، والشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ ، والمصنف في المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٨ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فروض الوضوء ج ١ ص ٤٠ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .

(٣) كقوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ... » سورة المائدة : الآية ٦ .

(٤) كقول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر داود بن فرقد : « تغسل وجهك ويدك » .

الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزي للوضوء ج ٣ ص ٢١ ، وسائل الشيعة : باب ١٥

من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٧١ .

(٥) سيأتي التعرض للخبر الدالّ على ذلك في ص ٤٩٠ .

(٦) كخبر عبد الكريم الآتي في ص ٤٨٥ .

(٧) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٨ .

(٨) الانتصار : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٨ .

(٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ذيل ح ٥٨ ج ١ ص ٨٠ .

(١٠) الاستبصار : الطهارة / باب ٤١ ذيل ح ٦ ج ١ ص ٧٠ .

(١١) الخلاف : الطهارة / مسألة ٣٨ ج ١ ص ٨٧ .

والعقود^(١) والإشارة^(٢) والمراسم^(٣) والسرائر^(٤) والمعتبر^(٥) والنافع^(٦) والمنتهى^(٧) والمختلف^(٨) والقواعد^(٩) والإرشاد^(١٠) والتحرير^(١١) والذكرى^(١٢) واللمعة^(١٣) وغيرها من كتب المتأخرين^(١٤)، بل وعن كتب المتقدمين من المبسوط^(١٥) والغنية^(١٦) والوسيلة^(١٧) والمهذب^(١٨) وغيرها^(١٩)، بل في الانتصار^(٢٠)

- (١) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٨ .
- (٢) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / سنن الوضوء ص ١١٨ .
- (٣) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨ .
- (٤) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠ .
- (٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٨ .
- (٦) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٦ .
- (٧) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠ .
- (٨) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٢ .
- (٩) قواعد الاحكام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١ .
- (١٠) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .
- (١١) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٠ .
- (١٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٤ .
- (١٣) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٩ .
- (١٤) كالبيان : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ١١ ، والدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٤ ، وروض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤١ .
- (١٥) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .
- (١٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الوضوء ص ٤٩٢ .
- (١٧) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ .
- (١٨) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣-٤٤ .
- (١٩) الكافي في الفقه : الصلاة / مستحبات الوضوء ص ١٣٣ .
- (٢٠) الانتصار : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٨-٢٩ .

والسرائر^(١) وعن الغنية^(٢) دعوى الإجماع عليه، وفي الاستبصار: « لا خلاف بين المسلمين أنَّ الواحدة هي الفريضة، وما زاد عليه ستة »^(٣)، ونسبه في المنتهى^(٤) إلى أكثر أهل العلم.

ويدلّ عليه -مضافاً إلى ذلك- صحيحة زرارة عن الصادق (عليه السلام)، قال: « الوضوء مثني مثني، من زاد لم يؤثر عليه... »^(٥)، ونحوه صحيح معاوية بن وهب^(٦) وصحيح صفوان^(٧).

ومرسل أبي جعفر الأحول عن الصادق (عليه السلام) أيضاً، قال: « فرض الله الوضوء واحدة واحدة، ووضع رسول الله (صلى الله عليه وآله) للناس اثنتين اثنتين »^(٨).

ومرسل عمرو بن أبي المقدم عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال: « إنّي لأعجب ممّن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين وقد توضأ رسول الله

(١) السرائر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠.

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة / كيفية الوضوء ص ٤٩٢.

(٣) الاستبصار: الطهارة / باب ٤١ ذيل ج ٦ ص ٧٠.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ٤ ح ٥٩ ج ١ ص ٨٠، الاستبصار: الطهارة / باب ٤١ ح ٧

ج ١ ص ٧٠، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٠٧.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ٤ ح ٥٧ ج ١ ص ٨٠، الاستبصار: الطهارة / باب ٤١ ح ٥

ج ١ ص ٧٠، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٢٨ ج ١ ص ٣١٠.

(٧) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ٤ ح ٥٨ ج ١ ص ٨٠، الاستبصار: الطهارة / باب ٤١ ح ٦

ج ١ ص ٧٠، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٢٩ ج ١ ص ٣١٠.

(٨) من لا يحضره الفقيه: باب صفة وضوء رسول الله ح ٧٧ ج ١ ص ٣٨، وسائل الشيعة: باب

٣١ من ابواب الوضوء ح ١٥ ج ١ ص ٣٠٨.

(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ^(١).

وخبر الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) أنه قال في كتاب إلى المأمون: «... إِنَّ الْوُضُوءَ مَرَّةً فَرِيضَةً، وَاثْنَتَانِ إِسْبَاغٌ...»^(٢).

ومفهوم قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الله بن بكير: «من لم يستيقن أن واحدة من الوضوء تجزيه لم يؤجر على اثنتين»^(٣).

وخبر داود الرقي على ما نقل عن الكشي في كتاب الرجال، قال: «دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فقلت له: جعلت فداك كم عدّة الطهارة؟ فقال: أمّا ما أوجب الله فواحدة، وأضاف إليها رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) واحدة لضعف الناس، ومن توضأ ثلاثاً فلا صلاة له، أنا معه في ذا حتّى جاء داود بن زربي، فسأله عن عدّة الطهارة، فقال له: ثلاثاً، من نقص عنه فلا صلاة له، قال: فارتعدت فرائصي وكاد أن يدخلني الشيطان، فأبصر أبو عبد الله (عليه السلام) إليّ وقد تغيّر لوني، فقال: اسكن يا داود، هذا هو الكفر أو ضرب الأعناق.

قال: فخرجنا من عنده، وكان ابن زربي إلى جوار بستان أبي جعفر المنصور، وكان قد أُلقي إلى أبي جعفر أمر داود بن زربي، وأنه رافضي يختلف إلى جعفر بن محمد (عليهما السلام)، فقال أبو جعفر المنصور: إنّي

(١) من لا يحضره الفقيه: باب صفة وضوء رسول الله ح ٨٠ ج ١ ص ٣٩، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ١٦ ج ١ ص ٣٠٩.

(٢) عيون اخبار الرضا: باب ٣٥ ح ٢ ج ٢ ص ١٢٧، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٢٣ ج ١ ص ٣٠٩.

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ٦٢ ج ١ ص ٨١، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤١ ح ١٠ ج ١ ص ٧١، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣٠٧.

مطلّع إلى طهارته ، فإن هو توضّأ وضوء جعفر بن محمّد (عليه السلام) -فإنّي لأعرف طهارته- حققت عليه القول وقتلته ، فاطلع وداود يهياً للصلاة من حيث لا يراه ، فأسبغ داود بن زرّي الوضوء ثلاثاً كما أمره أبو عبد الله (عليه السلام) ، فما أتم وضوءه حتّى بعث إليه أبو جعفر المنصور فدعاه ، قال : فقال داود : فلمّا أن دخلت رَحْبَ بي ، وقال : يا داود قيل فيك شيء باطل ، وما أنت كذلك ، قد اطلعت على طهارتك وليس طهارتك طهارة الرافضة ، فاجعلني في حلّ ، وأمر له بمائة ألف درهم .

قال : فقال داود الرقيّ : التقيت أنا وداود بن زرّي عند أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال ^(١) : فقال داود بن زرّي : جعلت فداك حقنت دماءنا ونرجو أن ندخل بيمينك وبركتك الجنة ، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : فعل الله ذلك بك وباخوانك من جميع المؤمنين ، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) لداود بن زرّي : حدّث داود الرقيّ بما مرّ عليكم حتّى تسكن روعته ، قال : فحدّثته بالأمر كلّهُ ، قال : فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : لهذا أفتيته ؛ لأنّه كان أشرف على القتل من يد هذا العدو ، ثمّ قال : يا داود بن زرّي توضّأ مثني مثني ، ولا تزددنّ عليه ، فإن زدت فلا صلاة لك ^(٢) .

وخبّر محمّد بن الفضل على ما في إرشاد المفيد : « إنّ عليّ بن يقطين كتب إلى أبي الحسن موسى (عليه السلام) يسأله عن الوضوء ، فكتب إليه

(١) ليست في المصدر .

(٢) رجال الكشي : ح ٥٦٤ ج ٢ ص ٦٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من أبواب الوضوء ح ٢ ج ١

أبو الحسن (عليه السلام) فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء ،
والذي أمرك به في ذلك أن تتمضمض ثلاثاً ، وتستنشق ثلاثاً ، وتغسل
وجهك ثلاثاً ، وتخلل شعر لحيتك ، وتغسل يديك إلى المرفقين ثلاثاً ،
وتمسح رأسك كله ، وتمسح ظاهر أذنك وباطنها ، وتغسل رجليك إلى
الكعبين ثلاثاً ، ولا تخالف ذلك إلى غيره .

فلما وصل الكتاب إلى عليّ بن يقطين تعجب ممّا رسم له أبو الحسن
(عليه السلام) فيه ممّا جمع العصابة على خلافه ، ثم قال : مولاي أعلم بما
قال ، وأنا أمتثل أمره ، فكان يعمل في وضوئه على هذا الحد ، ويخالف ما
عليه جميع الشيعة امتثالاً لأمر أبي الحسن (عليه السلام) .

وسُعي بعليّ بن يقطين إلى الرشيد وقيل : إنّه رافضي ، فامتنعه الرشيد
من حيث لا يشعر ، فلما نظر إلى وضوئه ناداه كذب يا عليّ بن يقطين من
زعم أنّك من الرافضة ، وصلحت حاله عنده ، وورد عليه كتاب أبي
الحسن (عليه السلام) ابتدئ من الآن يا عليّ بن يقطين ، وتوضأ كما
أمرك الله تعالى ، اغسل وجهك مرة فريضة ، وأخرى إسباغاً ، واغسل
يديك من المرفقين كذلك ، وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل
نداوة وضوئك ، فقد زال ما كنّا نخاف منه عليك ^(١) .

وهما صريحان في المطلوب ، ونقلناهما بطولهما لما فيها من الإعجاز
ونحوه ، إلى غير ذلك من الأخبار ، كالمقول من كتابة القائم (عجل الله
فرجه) إلى العريضي من أولاد الصادق (عليه السلام) : « الوضوء كما
أمر به غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين واحد ، وإثنان إسباغ

(١) الارشاد : طرف من دلائل أبي الحسن موسى (ع) ص ٢٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من

الوضوء ، وإن زاد على الإثنين أثم» ^(١) وغيره .

وما في بعضها من الضعف في السند غير قادح ؛ لأنها - مع كثرتها وتعاضدها ، وموافقتها للصحيح ، وكون الحكم استحبابياً يتسامح فيه - منجبرة بما سمعت من الإجماعات المنقولة والشهرة التي كادت تكون إجماعاً ؛ إذ لم ينقل الخلاف في ذلك إلا من الصدوق ^(٢) والكليني ^(٣) والبيزنطي ^(٤) (رحمهم الله) ؛ فإنهم قالوا بعدم الأجر ، واختاره بعض المتأخرين كالفاضل الهندي ^(٥) وغيره ^(٦) ، واضطرب الأمر على متأخري المتأخرين حتى لا يدري أحدهم كيف يصنع ، فأكثرنا من الكلام بما هو بعيد من الصواب في المقام ، وربما فهم بعضهم ^(٧) من المشايخ الثلاثة القول بالحرمة ، وهو بعيد كما ستعرف .

نعم يظهر من الخلاف ^(٨) والسرائر ^(٩) وجود قائل من أصحابنا بكون الثانية بدعة ، إلا أننا لم نعر عليه ، واحتمال إرادة الصدوق بذلك لكونه المعروف في الخلاف ، يبعده ما ستسمعه من عبارته وما نقل عنه في الأمالي من أنه صرح بجواز المرتين ، بل نسبه إلى عقائد الإمامية .

وقال في الفقيه بعد أن ذكر بعضاً من الوضوءات البيانية الدالّة على الغسل مرة : « وقال الصادق (عليه السلام) : (والله ما كان وضوء

(١) نقله البهبهاني في حاشية المدارك : الطهارة/ في الوضوء ذيل قول المصنف: «وعلى هذا فيمكن» .

(٢) و(٣) و(٤) سيأتي نقل عبارتهم في هذه الصفحة السطر قبل الأخير - ص ٤٨٦ س ٦ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

(٦) كالسيد في مدارك احكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٣ .

(٧) كالبحراني في الخدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٢٠-٣٢١ .

(٨) الخلاف : الطهارة / مسألة ٣٨ ج ١ ص ٨٧ .

(٩) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠ .

رسول الله (صلى الله عليه وآله) إِلَّا مَرَّةً مَرَّةً ، وتوضأ النبي (صلى الله عليه وآله) مَرَّةً مَرَّةً ، وقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إِلَّا به) ، وأما الأخبار التي رويت في أَنَّ الوضوء مَرَّتَيْنِ فأحدها بإسناد منقطع برواية أبي جعفر الأحول ، « وذكر الخبر المتقدم ، وحمله على الإنكار على معنى أَنَّهُ » حَدَّثَ اللَّهُ حَدًّا فَتَجَاوَزَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) وتعدّاه ؟! وقد قال الله (عز وجل) : (وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ) ، وقد روي أَنَّ (الوضوء حد من حدود الله ، ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وأنَّ المؤمن لا ينجسه شيء ، وإنَّما يكفيه مثل الدهن) ، وقال الصادق (عليه السلام) : (من تعدّى في وضوئه كان كناقصه) .

ثم قال : « وفي ذلك حديث آخر بإسناد منقطع رواه عمرو بن أبي المقدام » ، ثم ذكر الخبر المتقدم وحمله على إرادة تجديد الوضوء ، قال : « فَإِنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وآله) كان يجدد الوضوء لكلِّ فريضة - قال :- والخبر الذي روي أَنَّ (من زاد على مَرَّتَيْنِ لم يؤجر) يؤكّد ما ذكرته ، ومعناه أَنَّ التجديد بعد التجديد لا أجر له ، وكذلك ما روي (أَنَّ مَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ) معناه التجديد ، وكذلك ما روي في مَرَّتَيْنِ (أَنَّهُ إِسْبَاغٌ) » .

إلى أن قال : « وقد فوّض الله (عز وجل) أمر دينه إلى نبيّه (صلى الله عليه وآله) ، ولم يفوّض إليه تعدي حدوده ، وقول الصادق (عليه السلام) : (من توضأ مَرَّتَيْنِ لم يؤجر) يعني أَنَّهُ أتى بغير الذي أمر به ووعده الأجر عليه فلا يستحق به أجراً ، وكذلك كلُّ أجبر إذا فعل غير ما استؤجر عليه لم يكن له أجرة » ^(١) انتهى .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله ج ١ ص ٣٨-٤١ .

وعنه في موضع آخر: «الوضوء مرة مرة، ومن توضأ مرتين لم يؤجر»^(١)، كما قال في الهداية: «ومن توضأ مرتين لم يؤجر، ومن توضأ ثلاثاً فقد أبدع»^(٢).

ولا صراحة في هذه العبارات بالحرمة، ولذا نقل عنه بعض المتأخرين أنه قال: «لا أجر عليها»^(٣) واختاره.

لكن قد يقال: إنه يفهم من حمله رواية عمرو بن أبي المقدام على ما تقدم الحرمة، بل وقوله: «لا أجر عليها»؛ لعدم تصوّر الإباحة في جزء العبادة، كتفسيره قول الصادق (عليه السلام): «من توضأ مرتين لم يؤجر» بما سمعته من إرادة التبرع لعدم الإذن، وإن كان لا يخلو من بحث، إلا أن تحقيق حاله ليس بمهم.

وقال الكليني بعد ذكره خبر عبد الكريم «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوضوء، فقال: ما كان وضوء عليّ (عليه السلام) إلا مرة مرة»^(٤): «هذا دليل على أن الوضوء مرة؛ لأنه كان إذا ورد عليه أمران كلاهما طاعة لله أخذ بأحوطهما وأشدّهما على بدنه، وأن الذي جاء عنهم (عليهم السلام) أنه قال: (الوضوء مرتان) لمن لم يقنعه مرة واستزاده فقال: (مرتان)، ثم قال: (ومن زاد على مرتين لم يؤجر)، وهذا غاية الحدّ في الوضوء الذي من تجاوزه أثم ولم يكن له وضوء، وكان كمن صلى

(١) من لا يحضره الفقيه: باب حدّ الوضوء ذيل ح ٩٢ ج ١ ص ٤٧.

(٢) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب الوضوء ص ٤٩.

(٣) كالفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/مندوبات الوضوء ج ١ ص ٧٤.

(٤) الكافي: باب صفة الوضوء ج ٩ ص ٢٧، تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ٤ ح ٥٦ ج ١

ص ٨٠، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٣٠٧.

الظهر خمس ركعات ، ولو لم يطلق (عليه السلام) في المرتين لكان سبيلها^(١) سبيل الثلاث»^(٢) انتهى .

وعبارته كالصريحة في كون الثانية مباحة ، فمن العجيب ما فهم منه صاحب الحقائق^(٣) من الحرمة .

وقال البنزطي في نوادره على ما قيل : «واعلم أنّ الفضل في واحدة ، ومن زاد على اثنتين لم يؤجر»^(٤) .

وهو كذلك كالصريح في الإباحة ، بل قد يدعى أنه يفهم منه الاستحباب ، إلا أنّ الأفضل الاقتصار على الواحدة .

وكيف كان ، فحاصل ما يمكن أن يعارض به ما تقدّم من الأخبار الدالة على الاستحباب هو الموضوعات البيانية ، مع ما في بعضها أنه (عليه السلام) قال بعد الفراغ : «... هذا وضوء من لم يحدث حدثاً ، يعني به التعدي في الوضوء»^(٥) .

وما ورد أنّ «الوضوء واحدة واحدة...»^(٦) ، وأنه «ما توضّأ رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا مرة مرة»^(٧) ، و«ما كان وضوء

(١) في المصدر: سبيلها . (٢) الكافي : باب صفة الوضوء ذيل ح ٩ ج ٣ ص ٢٧ .

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٢١ .

(٤) مستطرفات السرائر : نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر ح ٢ ص ٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٢٧ ج ١ ص ٣١٠ .

(٥) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٨ ج ٣ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٣٠٨ .

(٦) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٧ ج ٣ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٠٦ .

(٧) تقدم في ص ٤٨٣ .

عليّ (عليه السلام) إلا مرة واحدة»^(١).

وخبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) أيضاً أنّ «من تعدّى في الوضوء كان كناقصه»^(٢).

ومرسل ابن أبي عمير عنه (عليه السلام) أيضاً قال: «الوضوء واحدة فرض، واثنتان لا يؤجر، والثالثة بدعة»^(٣).

ومرسل الفقيه المتقدم أنّه «من توضّأ مرتين لم يؤجر»^(٤).

ومرسله الآخر أنّه «توضّأ النبيّ (صلى الله عليه وآله) مرة مرة، فقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلاّ به»^(٥).

وخبر ابن أبي يعفور المنقول عن نوادر البزنطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الوضوء قال: «اعلم أنّ الفضل في واحدة، ومن زاد على اثنتين لم يؤجر»^(٦).

لكن هذه الأخبار -مع عدم ما في بعضها من المنافاة كالوضوءات البيانية؛ لظهور أنّ المراد منها حكاية الواجب، كما يقضي به ترك كثير من المستحبات فيها، كما أنّ المراد بقوله (عليه السلام) بعد أحدها: «هذا وضوء من لم يحدث حدثاً» التعريض على العامة الذين أدخلوا في الوضوء

(١) كما في خبر عبد الكريم المتقدم في ص ٤٨٥.

(٢) علل الشرائع: باب ١٨٩ ح ٢ ج ١ ص ٢٧٩، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٢٤ ج ١ ص ٣١٠.

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ٦١ ج ١ ص ٨١، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤١ ح ٩ ج ١ ص ٧١، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٠٧.

(٤) في ص ٤٨٤.

(٥) تقدم في ص ٤٨٤.

(٦) تقدم في ص ٤٨٦.

أشياء لم يأمر بها الله ، وإلا فليس المراد عدم جواز التعدي عن هذه الكيفية بفعل بعض المستحبات كالمضمضة والاستنشاق والتسمية ونحو ذلك قطعاً ، بل وكذا ما دلّ على أنّ الوضوء واحدة واحدة وأنّ التعدي في الوضوء كالنقصان ؛ لعدم ثبوت كون ذلك من التعدي ، واشتراك الآخر بالضعف والإرسال ومخالفة المشهور بين الأصحاب بل المجمع عليه كما سمعته . لا تعارض تلك الأخبار الصحيحة الصريحة في الجملة ، ومع ذا فلا صراحة فيه .

أمّا ما دلّ على أنّه ما كان وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعليّ (عليه السلام) إلا مرة مرة فلعلّ المراد بها الغرفة ، أو أنّ استحباب الغسل بالنسبة إلى غيرهم ، كما يشعر بذلك الخبر : « إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) وضع الثانية لضعف الناس »^(١) . وكأنّ وجهه ما نقل عن ابن أبي عقيل « أنّ الاثنتين سنّة لثلاث يكون قد قصر المتوضّئ في المرة ، فتأتي الثانية على تقصيره »^(٢) ، وهم منزّهون عن احتمال ذلك ، فيكون الاستحباب بالنسبة إلى غيرهم .

على أنّه معارض بما سمعت في خبر عمرو بن أبي المقدام : « إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) توضّأ اثنتين اثنتين »^(٣) ، وحمله على إرادة التجديد كما سمعته من الفقيه في غاية البعد ؛ لتكرّر لفظ « اثنتين » مرتين ، مع أنّ كون التجديد ليس منحصراً في واحدة ، بل متى قام احتمال الحدث مثلاً أو طال زمان استحباب التجديد ، مع أنّ الراغب عن التجديد

(١) كما في خبر داود الرقي المتقدم في ص ٤٨٠ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٢ .

(٣) المتقدم في ص ٤٧٩ و ٤٨٠ .

غير مأنوس حتى تكون الرواية تعريضاً به .

ومن هنا تعرف ما في حمل الأخبار الأخر الدالة على أن الوضوء مثنى مثنى على التجديد أيضاً ، خصوصاً مع اشتمال بعضها على قوله (عليه السلام) : « ومن زاد فلا أجر له » .

فالأوجه الجمع بين هذه الرواية ورواية المرة بأن عادته (عليه السلام) كانت المرة ؛ لكون الثانية مستحبة بالنسبة إلى غيره ، إلا أنه اتفق له فعلها يوماً من الأيام لغرض من الأغراض الصحيحة ، كعدم تنفّر الناس عنها بتركها ونحوه ، فتكون مستحبة بالنسبة إليه بالعارض .

وأما ما دلّ على عدم الأجر بالثنتين كما في مرسل ابن أبي عمير وغيره ، فقد يكون المراد منه أن من لم يستيقن أن الواحدة تجزئه لا أجر له على الثانية ، بمعنى يحبط الله أجره عليها ، كما يومئ إليه خبر عبد الله بن بكير المتقدم ، بل لعله مقتضى الجمع بين المطلق والمقيد .

إذا عرفت ذلك كلّ علمت أن المتّجه ما عليه الأصحاب من حمل الغسلة الأولى على الوجوب ، وحمل الثانية على الاستحباب ، وما عن بعض المتأخرين^(١) من حمل روايات مثنى مثنى على التقية مدّعياً أن العامة تنكر الوحدة ، وتروي في أخبارهم التثنية ، ضعيف ، وهو - مع عدم إمكان جريانه في جميع ما سمعت من الأخبار ، بل قد يظهر من رواية داود بن زري ومكاتبة عليّ بن يقطين أن المعروف عندهم التثليث لا التثنية ، وأنّ في بعضها : « من زاد فلا أجر له » ممّا لا يقولون به - ليس بأولى ممّا ذكره الأصحاب .

(١) كالشيخ حسن في منتقى الجمال : الطهارة / باب كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٨ .

وكذا ما نقل عن بعضهم^(١) من أن المراد بقوله (عليه السلام) : « مثنى مثنى » أي غسلتان ومسحتان ، وكأنّ الذي دعاه إلى ذلك ما في بعضها أن الصادق (عليه السلام) قال : « الوضوء مثنى ، من زاد لم يؤجر عليه ، وحكى لنا وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فغسل وجهه مرّة واحدة وذراعيه مرّة واحدة ... »^(٢) إلى آخره ؛ لظهور المناقاة بين حكايته وقوله ، فلا بدّ من حل التثنية على ذلك حتّى يحصل الاتفاق ؛ لما^(٣) فيه - مع عدم إمكان جريانه في كثير ممّا تقدّم من الأدلّة - أنّه محتاج إلى التجوّز بجعل اليدين عضواً واحداً ، وكذا الرجلين حتّى تحصل الاثنيّة .

وكذا ما يظهر من صاحب المدارك^(٤) من حمله رواية الاثنین على نهاية الجواز ؛ إذ هو - مع عدم جريانه في كثير ممّا سمعت أيضاً - منافی لاعتبار الرجحان في جزء العبادة ، أللهم إلّا أن يدعى أنّه رخصة من الشارع ، وليس جزء عبادة ، وهو في غاية البعد ؛ لاستلزامه تخصيص ما دلّ على المسح بماء الوضوء وغيره بذلك .

وكذا ما ذكره بعضهم^(٥) من حل أخبار التثنية على الغرفتين ، وأخبار المرّة على الغسلة ، فيكون المستحبّ الغسلة الواحدة بغرفتين ، وادّعى أنّه بذلك تتّجه الأخبار ، واستدلّ عليه بحديث زرارة وبكير : « ... قلنا :

(١) كالبهائي في الحبل المتين : الطهارة / الفصل السابع من الوضوء ص ٢٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٥٩ ج ١ ص ٨٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤١ ح ٧ ج ١ ص ٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٠٧ .

(٣) تعليل لضعف ما نقل عن بعضهم المستفاد من قوله في هذه الصفحة س ١ : وكذا ما نقل عن بعضهم .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٣ .

(٥) الوافي : باب عدد الغسلات في الوضوء ج ٦ ص ٣٢٢ .

أصلحك الله تعالى فالغرفة الواحدة تجزي للوجه وغرفة للذراع ؟ فقال (عليه السلام) : نعم ، واثنان تأتيان على ذلك كله » ^(١) .

وفيه : - مع مخالفته أيضاً لكثير من الوضوءات البيانية ، وعدم إمكان جريانه في نحو رواية داود بن زرري ومكاتبة علي بن يقطين وغيرهما - أنه تحكم في الأخبار ، وحمل لها على ما تشتهي النفس من غير مرشد ، وما ذكره من الخبر لا إشعار فيه بذلك فضلاً عن الظهور ، فتأمل .

وليقتض العجب مما في الحقائق ^(٢) من اختياره حرمة الثانية وأنها تشريع ، وجمعه بين الروايات بأن مدارها جميعاً على استحباب الإسباغ ، أي الإتيان بالغسل الواجب بماء كثير ، فيكون المجزي منه ما كان مثل الدهن ، والمستحب ما اشتمل على الإسباغ ، وهو يحصل إما بغرفة واحدة ملء الكف مع البلاغة فيها ، أو يحصل بغرفتين بدون المبالغة ، وجمع بذلك بين جميع الروايات حتى الوضوءات البيانية .

إذ هو - مع أنه منافٍ للإجماع من جواز الثانية وأنها ليست بمحرمة ، وما ادّعاه من حل كلام الصدوق عليه والكليني قد عرفت أنه لا صراحة فيها بذلك سيما الثاني ، بل والأول أيضاً ؛ لما عنه في الأمالي ^(٣) أنه نسب الجواز إلى اعتقاد الامامية - لا يتجه بالنسبة إلى رواية داود بن زرري ولا رواية علي بن يقطين ؛ لكونها كالصريحين في إرادة الغسل ، بل وكذا غيرهما كخبر الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) المتقدم سابقاً ^(٤) .

(١) الكافي : باب صفة الوضوء ج ٥ ص ٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٧٢ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٣٨-٣٤٢ .

(٣) كما تقدم في ص ٤٨٣ . (٤) في ص ٤٨٠ .

ونحوه ما صدر من بعض متأخري المتأخرين^(١) ممّا ينافي بظاهره الجمع ، ومنشأه سوء الطريقة والإعراض عن كلمات أصحابنا الماهرين الذين هم أعلم بمضامين أخبار الأئمة المعصومين (عليهم السلام) ، وإلاّ فلولاها لأمكن الجمع بين الروايات بأمر آخر، منها أن يقال : إنّ المستحبّ الغسلة الواحدة ، فمن غسل مرتين كان ناقص الأجر ، على معنى أنّ للمستحب فردين ، أشقها أقلها ثواباً ، كما يشعر به خبر البنظي المتقدّم سابقاً^(٢) ، وغير ذلك من الوجوه ، والله أعلم .

ثمّ اعلم أنّ ظاهر الأصحاب استحباب الغسلة الثانية ، فلا يجوز حينئذٍ جعل الأولى مستحبّة والثانية واجبة ، ولعلّه كذلك ؛ لكونه المتبادر من النصوص . كما أنّ الظاهر المتبادر استحباب الثانية بعد تمام الغسلة الأولى ، وإلاّ فتي كان العضو ناقصاً لم يحصل الاستحباب ، بل الظاهر عدم الاكتفاء بالتبويض على معنى غسل بعض العضو ثمّ يغسله ذلك مرّة أخرى ثمّ يتمّ الأول ثمّ الثاني ، نعم الظاهر جواز التبويض بالنسبة إلى الأعضاء ، على معنى غسل الوجه مرتين دون اليدين مثلاً .

والمرجع في تحقّق الغسلة الثانية العرف ، فلا يصدق على آفات المكث بالنسبة للوضوء بالارتماس أنّه غسل ثان أو ثالث ، وكذا ما يحصل للانسان من إمرار اليد على العضو مرّات زائدة على مقدار الواجب ، لكن لعلّ عدم الحكم بالنسبة للأخير لكونه غير مقصود به غسلًا ثانيًا أو ثالثًا ، وإلاّ لو قصد حصل ، بخلاف آفات المكث ، فإنّه وإن قصد لم يحصل ؛ لعدم الصدق عرفاً ، فتأمل جيّداً .

(١) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / سنن الوضوء ص ١٣٤ .

(٢) في ص ٤٨٦ .

﴿و﴾ الغسلة ﴿الثالثة﴾ بنية أنها من الوضوء ﴿بدعة﴾ كما في الخلاف (١) والسرائر (٢) والمعتبر (٣) والنافع (٤) والمنتهى (٥) والمختلف (٦) والتحرير (٧) وظاهر الهداية (٨)، بل عن صريح المبسوط (٩) وظاهر المقنع (١٠) أنها عندنا بدعة، ونسبه في المختلف (١١) إلى أكثر علمائنا.

والظاهر أن المراد بالبدعة في كلامهم الحرمة التشريعية، فيكون مضافاً إلى ما سمعت خيرة الكافي (١٢) والقواعد (١٣) والذكرى (١٤) والدروس (١٥) والتنقيح (١٦) وجامع المقاصد (١٧) وغيرهم (١٨)، كما هو ظاهر

-
- (١) الخلاف : الطهارة / مسألة ٣٨ ج ١ ص ٨٧.
 - (٢) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠.
 - (٣) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٥٨.
 - (٤) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٦.
 - (٥) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٠-٧١.
 - (٦) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٢.
 - (٧) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٠.
 - (٨) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩.
 - (٩) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣.
 - (١٠) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٢.
 - (١١) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٢.
 - (١٢) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣.
 - (١٣) قواعد الاحكام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١.
 - (١٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٤.
 - (١٥) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٤.
 - (١٦) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٦.
 - (١٧) جامع المقاصد : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢٣١.
 - (١٨) كايضاح الفوائد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٤١.

الانتصار^(١) والمراسم^(٢) وغيرها^(٣) مع اعتقاد المشروعية كصريح الوسيلة^(٤) على ما نقل عنها، وفي المدارك: «لا ريب في تحريم الثالثة»^(٥).

قلت: تفصيل الحال أن يقال: أمّا أنها ليست مستحبة للإجماع محصل عليه فضلاً عن المنقول^(٦)، وأمّا كونها محرمة فهو المشهور نقلاً^(٧) وتحصيلاً شهرة كادت تكون إجماعاً، بل هي إجماع في الحقيقة؛ لعدم قبح خلاف المفيد فيه، كالمنقول عن ابن الجنيد، قال في المقنعة: «وتشليته تكلف، ومن زاد على ثلاث أبدع وكان مأزوراً»^(٨)، وابن الجنيد: «الثالثة زيادة غير محتاج إليها»^(٩) مع عدم صراحة الثاني بعدم الحرمة، كالمنقول عن ابن أبي عقيل أنه «إن تعدى المرتين لا يؤجر عليه»^(١٠).

ويدلّ عليه -مضافاً إلى ما دلّ على حرمة إدخال ما ليس من الدين في الدين- خصوص مرسله ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السلام): «... والثالثة بدعة»^(١١)، منضمّاً إلى قوله (عليه السلام) في خبر

(١) الانتصار: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٨-٢٩.

(٢) المراسم: الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٨.

(٣) كتذكرة الفقهاء: الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١.

(٤) الوسيلة: الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١.

(٥) مدارك الاحكام: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٤.

(٦) نقله العلامة في المنتهى: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١.

(٧) نقلت الشهرة في: ايضاح الفوائد: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٤١، والحدائق الناضرة:

الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٣٤٥.

(٨) المقنعة: الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٩.

(٩) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٢.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) تقدمت في ص ٤٨٧.

عبد الرحيم القصير: « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : كلّ بدعة ضلالة وكلّ ضلالة في النار» ^(١) ومع الباقر (عليه السلام) في خبر الفضل بن شاذان ^(٢) مرفوعاً نحو ذلك .

مؤيداً بما روي : « أنّ الوضوء حدّ من حدود الله ، ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ... » ^(٣) ولا ريب أنّ زاد في الوضوء فقد تعدّى ، كما يقضي به بعض الأخبار؛ لقوله (عليه السلام) فيها بعد أن فرغ من الوضوء : « ... هذا وضوء من لم يحدث حدثاً ... » ^(٤) وقال الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني : « إنّ من تعدّى في الوضوء كان كناقصه » ^(٥) .

بل قد يستدلّ عليه بقول الصادق (عليه السلام) لداود بن زرري : « ... تَوْضُأً مَثْنِي مَثْنِي ، ولا تَزِدَنَّ عليه ، فإن زدت عليه فلا صلاة لك » ، ويقول (عليه السلام) في صدر هذا الخبر : « إنّ من تَوْضُأً ثَلَاثًا فلا صلاة له » ^(٦) .

وإن كان قد يناقش في الأخير بأنّه لا يدلّ إلّا على البطلان ، وهو أعم من الحرمة ، بل يمكن المناقشة في النهي المتقدم عن الزيادة بأنّ النواهي والأوامر في بيان الواجب والمستحبّ لا تفيد إلّا الإيجاب الشرطي ، وإن

(١) الكافي : باب البدع والرأي ح ١٢ ج ١ ص ٥٦ .

(٢) الكافي : باب البدع والرأي ح ٨ ج ١ ص ٥٦ .

(٣) تقدم في ص ٤٨٤ .

(٤) تقدم في ص ٤٨٦ .

(٥) تقدم في ص ٤٨٧ .

(٦) تقدم في ص ٤٨٠ و ٤٨١ .

كانت حقيقة في الوجوب بالمعنى المصطلح ، كما يشهد بذلك كثرة ورودها في المعاملة ونحوها .

وربما استدل^(١) أيضاً على الحرمة بأن فيها تفويتاً للموالة ، وقد عرفت وجوبها . وفيه : أنه على تقدير التسليم لا يفيد حرمة الفعل ، بل يقضي بجرمة الترك ، والأمر بالشيء ليس نهياً عن ضده ، على أنه ليس منافياً^(٢) للمتابعة العرفية ، وأيضاً قد عرفت عدم وجوبها بمعنى المتابعة ، وذلك لا يتم إلا عليها .

ودعوى أنه يتم أيضاً على القول بمراعاة الجفاف ؛ لأن الغسل الثالث مذهب ومزيل لماء الوضوء الأول ، مدفوعة : بما سمعت من أن المراد بمراعاة الجفاف تقدير زماني ، وأيضاً فالحكم معلق على الجفاف ، وهو غير صادق في المقام ، على أن رطوبة الوضوء باقية وإن امتزج معها غيرها .

وكيف كان في الأدلة المذكورة كفاية ، ولم نثر على ما يدل على قول المخالف سوى الأصل ، وقوله (عليه السلام) في رواية زرارة : « الوضوء مثني مثني ، من زاد لم يؤجر عليه ... »^(٣) . والأصل مقطوع بما سمعت ، والخبر أعم من الإباحة ، بل قد يدعى أن ذلك كناية عن الحرمة ؛ لعدم تصوّر الإباحة في جزء العبادة .

وأما المناقشة^(٤) فيما ذكرناه من الأدلة بأن اللازم منه تحريم اعتقاد نديتها ، لا فعلها بدون ذلك الاعتقاد ، بل ومع الاعتقاد أيضاً ، والكلام

(١) كما في كشف اللثام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

(٢) الصحيح : منافياً .

(٣) تقدمت في ص ٤٩٠ .

(٤) هذه المناقشة للخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / سنن الوضوء ص ١٣٥ .

في حرمة الفعل لا الاعتقاد، بل قد يناقش في حرمة ذلك الاعتقاد؛ لأنه قد يكون ناشئاً من اجتهاد أو تقليد، فلا إثم حينئذٍ وإن كان خطأً، ودعوى أن ذلك من الضروريات ممنوعة، وإلا لقضي بكفر المعتقد ولا قائل به، بل قد يمنع تصوّر الاعتقاد مع العلم بعدم المشروعية.

ففيها: أن المراد بجرمة غسل الثالثة إذا جيء بها على جهة المشروعية، كما هو الظاهر من الأدلة؛ لأنّ مساقها الردّ على العمامة^(١) المبدعين استحبابها، فالإتيان بها حينئذٍ لا على هذا الوجه بل كان لغرض من الأغراض كال تبريد ونحوه أو عبثاً خارج عن محلّ الفرض، ولا حرمة فيه من جهة التثليث، نعم قد تحصل الحرمة حينئذٍ من أمور أخرى، كاستلزامها فوات الموالاة بمعنى المتابعة إن قلنا بوجودها، أو بطلان الوضوء لمكان المسح بالماء الجديد إن قلنا بجرمة قطع العمل.

وأما دعوى عدم حرمتها حتى لو جيء بها على جهة المشروعية زعماً منه أن المحرّم الاعتقاد دون الفعل فهو ممّا لا ينبغي أن يلتفت إليه، بل يمكن دعوى الإجماع على خلافه، كما أن الظاهر أن التشريع ليس مخصوصاً بالجاهل الذي يتصوّر منه الاعتقاد، بل يجري فيه وفي العالم؛ لأنّ المحرّم هذه الصورة والنية الجعلية، سيّما في الرئيس ذي الأتباع كأبي حنيفة ومالك.

ومن العجيب قوله آخراً: «إنّه قد يناقش في حرمة ذلك الاعتقاد...» إلى آخره؛ إذ الكلام في التشريع المحرّم، وهو عبارة عن إدخال ما ليس من الدين في الدين، إمّا من العالم بعدم مشروعيته، أو من

(١) المجموع: ج ١ ص ٤٣١، المغني (لابن قدامة): ج ١ ص ١٢٩.

الجاهل الغير المعذور، ويكفي في الحرمة تلك الصورة، كل ذلك مع ما عرفت من ظواهر الأدلة من كون الثالثة بدعة ونحوه القاضية بجرمة الفعل كما هو واضح .

ثم إنه بعد البناء على الحرمة فهل يفسد الوضوء بفعلها أو لا ؟ أقوال أربعة : الأول : الفساد مطلقاً كما هو ظاهر إشارة السبق^(١) وعن كافي أبي الصلاح^(٢) . الثاني : الصحة مطلقاً، واستوجهه المصنف في المعتبر^(٣) . والثالث : الفساد إن مسح بمائها ؛ لكونه ماءً جديداً . والرابع : تخصيص البطلان بغسل اليسرى ثلاثاً ؛ لكونه المستلزم المسح بماء جديد دون غيره . وكأنّ مستند الأول قوله (عليه السلام) في صدر خبر داود المتقدم : «... ومن توضأ ثلاثاً فلا صلاة له » ، وفي آخره : «توضأ مثنى مثنى ، ولا تزدنّ ، فإن زدت فلا صلاة لك »^(٤) .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني : « إنّ من تعدّى في الوضوء كان كناقصه »^(٥) .

مضافاً إلى قوله (صلى الله عليه وآله) في غير المشتمل على الثلاث : « إنّ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلّا به »^(٦) .

وأنه لم يأت بالمأمور على وجهه ؛ لكون المفروض أنّه مأمور به مرة مرة

(١) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / سنن الوضوء ص ١١٨ .

(٢) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣ .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٠ .

(٤) تقدم في ص ٤٨٠ و ٤٨١ .

(٥) تقدم في ص ٤٨٧ .

(٦) تقدم في ص ٤٨٤ .

واجباً ، ومثنى مثنى مستحبّاً ، والتثليث منافعٍ للكيفيّتين ، وقد تكون الاثنيّية فقط لها مدخلية في الصّحة ، سيّما على القول بأنّ ألفاظ العبادات اسم للصحيح ، أو لم يعلم أنّه له أو للأعمّ ، وشغل الذمّة اليقيني يستدعي البراءة اليقينية ، مع استصحاب حكم الحدث السابق .

وينبغي القطع بصحّة هذا القول فيما لو كان التشريع في أصل النية ، بأن يكون قد نوى التقرب بوضوء مشتمل على ثلاث غسلات ؛ لأنّه نوى القرية بما ليس مقرّباً ، والمقرّب الحقيقي لم ينوه ، بل الظاهر حصول البطلان في نحو الفرض وإن لم يفعل الفعل المشرّع به .

أمّا لو لم يأخذه بالنية إمّا بأن يكون نوى القرية بالوضوء الحقيقي لكّنه قصد التشريع في الأثناء ، أو أنّه نوى القرية بالوضوء الواقعي وكان يزعم أنّ المشتمل على الثلاث من جملته ، فالظاهر عدم حصول البطلان ؛ لكونه نهياً عن شيء خارج عن العبادة .

وبطلان الصلاة بنحو ذلك للدليل^(١) خاصّ من إجماع أو غيره ، أو لكون الظاهر من الأدلّة أنّها هيئة اجتماعيّة مترتبة تقدر فيها الزيادة والنقيصة ، بخلاف الوضوء كما يظهر من الإجماع على عدم البطلان فيما لو كرّر المسح مشرعاً ، أو خالف الترتيب ولما يحصل الجفاف ونحو ذلك .

واحتمال القول بالبطلان لا للتشريع بل للاستظهار ممّا سمعت من الأدلّة السابقة وإن كان ممكناً إلّا أنّ أقواها خبر داود ، وهو لا جابر له في خصوص ذلك ، بل موهون بمصير المشهور إلى خلافه ، وكذا قوله (عليه السلام) : « من تعدّى في الوضوء كان كناقصه » ، بل لعلّها

(١) خبر لقوله : وبطلان .

محمولان على إرادة الإدخال في أصل النية كما عرفت ، بل قد يظهر من بعضهم ^(١) أنّ داود القائل بالبطلان إنّما هو إذا استلزم المسح بمائها ، فلا يخالف حينئذٍ .

ومّا يرشد إلى عدم البطلان مضافاً إلى ما سمعت قول الصادق (عليه السلام) في خبر زرارة : « الوضوء مثنى مثنى ، من زاد لم يؤثر عليه ... » ^(٢) فكان القول بالبطلان حينئذٍ إنّما يكون من شيء خارجي غير زيادة الثالثة ، فنقول حينئذٍ لا نرى وجهاً للفساد بفعلها سوى ما يقال : إنّ فيه تفويتاً للموالة ، وقد عرفت ما فيه .

وسوى ما يقال : إنّهُ مستلزم للمسح بماء جديد ، وهو حقّ حيث يستلزم ، فلا فساد لو غسل الوجه حينئذٍ وحده أو مع اليمنى من دون غسل اليسرى ثلاثاً ، لكن بشرط مباشرة غسلها باليمنى ، ليكون الباقي في اليمنى نداوة وضوء حينئذٍ ، أو قلنا بجواز مسح الرأس والرجلين باليد اليسرى ، فإنّه لا يقدر حينئذٍ غسل اليمنى ثلاثاً ، ولم ^(٣) يباشرها غسل اليسرى ؛ لكون المسح خاصّة باليسرى .

وبه يظهر أنّه لو غسل اليسرى ثلاثاً أيضاً ولم يغسل اليمنى كذلك لم يبطل الوضوء إن جوّزنا مسح الرأس والرجلين باليمنى خاصّة ، وكذا لو غسلها معاً ثلاثاً ولم يغسل الوجه كذلك وقلنا بجواز تخفيف الكفّ وأخذ ما على أعضاء الوضوء من ماء الوضوء اختياراً ، كما ظهر لك قوّته سابقاً ، فكان المدار حينئذٍ على وقوع المسح بمائها من غير إمكان التدارك بوجه من الوجوه .

(١) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

(٢) تقدم في ص ٤٩٠ .

(٣) الصحيح بحسب السياق : ولولم .

وأما ما في المعتبر^(١) من أنه لا يبطل وإن مسح بمائها ، زعماً منه أن اليد لا تنفك عن نداوة الوضوء فيجتزى بالمسح حينئذٍ ، ففيه : ما عرفت سابقاً من أن المتبادر أنه يجب المسح بها خالصة ، على أن المركب من الخارج والداخل خارج ، مع أنه لا يصدق على تمام مسح طول الرجل مثلاً بنداوة الوضوء ، هذا إن لم نقل بعدم صدق اسم النداوة مع الغسلة الثالثة ، وإلا لجاز أخذ ماء جديد ومزجه مع ما في اليد والمسح به ، وصريح الروايات وكلام الأصحاب ينفيه .

فظهر لك حينئذٍ من هذا أنه لا وجه لإطلاق القول بالبطلان لمكان المسح بمائها ؛ لما عرفت من أنه لا تلازم بين فعلها والمسح بمائها ، نعم هو متجه في بعض الأفراد ، ولذا قال في الدروس : « ويبطل إن مسح بمائها »^(٢) ، ونحوه عن الذكرى^(٣) والبيان^(٤) ، وفي المدارك : « ينبغي القطع ببطلان الوضوء إن مسح ببلتها »^(٥) .

ثم اعلم أنه قد يظهر من المدارك^(٦) والمنتهى^(٧) وكذا المعتبر^(٨) الفرق بين ما نحن فيه من الغسلة الثالثة وبين من زاد ثانية معتقداً وجوبها بأنه لا يبطل الوضوء وإن مسح بمائها ؛ لعدم خروجه بذلك عن ماء الوضوء ،

(١) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٤ .

(٤) البيان : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ١١ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٤ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٨) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٠ .

بخلاف الثالثة ، نعم في المعتبر جواز المسح بماء الثالثة لحصول بلة الوضوء ، لا لكون مائها ماء وضوء .

لكن قد يختلج في بادئ الرأي الإشكال في هذا الفرق ؛ ولذا قال في التذكرة : « لو اعتقد وجوب المرتين أبدع وأبطل وضوءه ؛ لأنّ المسح بغير ماء الوضوء ؛ لعدم مشروعيته ، على إشكال »^(١) انتهى .

قلت : ولعلّ الوجه في الفرق أنّ نيّة الوجوب في مقام الندب مع تشخّص الفعل غير قادحة كالعكس ، لكنّ اللازم من ذلك حينئذٍ عدم سقوط الأجر عليها مع تصريحهم بسقوطه ، ولعلّه لقوله (عليه السلام) : « من لم يستيقن أنّ واحدة في الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين »^(٢) .

وربّما تخرّج هذه الرواية دليلاً على وجوب نيّة الوجه ، إلّا أنّ اللازم من العمل بهذه الرواية في خصوص المقام هو ما قاله في التذكرة ، فالجمع حينئذٍ بين القول بكون مائها ماء وضوء مع عدم الأجر عليها لمكان هذه الرواية ممّا لا يخلو من إشكال ، سيّما مع البناء على اشتراط نيّة الوجه ، فتأمل جيّداً .

﴿ وليس في المسح ﴾ وجوباً ولا استحباباً ﴿ تكرار ﴾ بلا خلاف أبده^(٣) ، وهو مذهب الأصحاب كما في المعتبر^(٤) ، ومذهب علمائنا

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٢) تقدم في ص ٤٨٠ .

(٣) ممّن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٦ ، والشيخ في المبسوط :

الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١

ص ١٠٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٠ .

أجمع كما في المنتهى ^(١) والتحرير ^(٢) والمدارك ^(٣) وعن التذكرة ^(٤) ، بل في الخلاف : « تكرار مسح الرأس بدعة » ^(٥) مدعياً عليه إجماع الفرقة ، وفي السرائر : « لا تكرار في مسح العضوين ، فمن كرّر ذلك كان مبدعاً » ^(٦) ، وعن ابن حمزة : « إنّه من التروك الواجبة » ^(٧) .

وكأنّ مراد الجميع أنّه محرم مع قصد المشروعية ، وأمّا بدونها فلا ، نعم في الدروس ^(٨) وعن البيان ^(٩) : « إنّه مكروه » ، بل نسبته في الحقائق ^(١٠) إلى الشهرة بين الأصحاب . ولم أعثّر له على دليل خاص ، لكن لمكان التسامح فيه يمكن الاكتفاء بفتوى من عرفت ، وبما ذكر له من التعليل من أنّه كلفة غير محتاج إليها ، وللخروج من شبهة إطلاق المحرمين ونحو ذلك ، مع ما عن شارح الدروس : « إنّه لا بأس بالقول بالكراهة ؛ للشهرة بين الأصحاب ، بل الإجماع ظاهراً » ^(١١) انتهى .

وفي الخلاف : « إنّه روى أبو بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٥ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٧ ج ١ ص ٧٩-٨٠ .

(٦) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ .

(٨) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٤ .

(٩) البيان : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ١١ .

(١٠) الحقائق الناضرة : الطهارة / مسح الرجلين في الوضوء ج ٢ ص ٣١٨ .

(١١) مشارق الشمس : الطهارة / سنن الوضوء ص ١٣٤ .

مسح الرأس والقدمين واحدة»^(١).

قلت : الموجود في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) :
« في مسح القدمين ومسح الرأس فقال : مسح الرأس واحدة من مقدم
الرأس ومؤخره ، ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما »^(٢).

وكيف كان ، فيدلّ على الاكتفاء بالمرّة - مضافاً إلى ما تقدّم -
الوضوءات البيانية ، وإطلاق الأمر في الكتاب^(٣) والسنة^(٤) المتحقّق
بها . وبما سمعت من الإجماعات وغيرها يعلم أنّ المراد بقولهم
(عليهم السلام) : « الوضوء مثنى مثنى »^(٥) ما لا يشمل المسح .

وأما ما في خبريونس قال : « أخبرني من رأى أبا الحسن
(عليه السلام) بنى يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ، ومن
الكعب إلى أعلى القدم ... »^(٦) ، بل عن ابن الجنيد^(٧) الفتوى
بمضمونه ، فلعلّ المراد منه أنّه كرّر استظهاراً للاستيعاب الطولي ، كما لعله
يظهر من عبارة ابن الجنيد ، وأنّ^(٨) المراد فعل ذلك مرتين في وضوءين كما

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٧ ج ١ ص ٨٠ .

(٢) تقدمت في ص ٣٧٦ .

(٣) كقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » سورة المائدة : الآية ٦ .

(٤) كقول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر عمر بن أذينة : « ... ثمّ امسح رأسك بفضّل ما
بقي في يدك من الماء ، ورجليك إلى كعبيك ... » .

الكافي : باب نواذر الصلاة ح ١ ج ٣ ص ٤٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب

الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٢٧٤ .

(٦) تقدم في ص ٤٠٣ .

(٥) ص ٤٩٠ .

(٧) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٦ .

(٨) الصحيح : أو أنّ

يرشد إليه قوله (عليه السلام) فيه : «... الأمر في مسح القدمين موسّع ، من شاء مسح مقبلاً ، ومن شاء مسح مدبراً ، فإنه من الأمر الموسّع إن شاء الله»^(١).

وعلى كلّ حال فإن كرّر بقصد المشروعية لم يبطل الوضوء بلا خلاف كما في السرائر^(٢) ، وإجماعاً في المدارك^(٣) ، وهو متّجه إن لم يدخله في ابتداء النية كما عرفت سابقاً ، والله أعلم .

المسألة الرابعة

﴿يجزي في﴾ امتثال الأمر بـ﴿الغسل ما يسمّى به غاسلاً﴾ عرفاً ﴿وإن كان مثل الدهن﴾ كما في سائر الألفاظ التي ليست لها حقيقة شرعية ، مع أنّه ليس في اللغة ما ينافي المعنى العرفي هنا .
والظاهر أخذ الجريان في مفهومه عرفاً ، كما في الانتصار^(٤) والسرائر^(٥) والمنتهى^(٦) والقواعد^(٧) والذكرى^(٨) والدروس^(٩) وجامع المقاصد^(١٠)

(١) تقدم في ص ٤٠٣ .

(٢) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٥ .

(٤) الانتصار : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٢ .

(٥) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

(٧) قواعد الإحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٥ .

(٩) الدروس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٤ .

(١٠) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٢ .

والتنقيح^(١) وكشف اللثام^(٢) والناصرات^(٣) والمبسوط^(٤) والمهذب^(٥) والبيان^(٦) وروض الجنان^(٧) ، بل في السرائر: «إنّه الموافق للسان الذي أنزل به القرآن»^(٨) .

وفي كشف اللثام: «إنّه يشهد به العرف واللغة»^(٩) .

وعن الروض: «إنّه في اللغة إجراء الماء على الشيء على وجه التنظيف والتحسين وإزالة الوسخ ونحوها»^(١٠) .

وعن مجمع البحرين: «إنّ غسل الشيء إزالة الوسخ ونحوه بإجراء الماء عليه»^(١١) .

وعن حاشية المجلسي على التهذيب: «إنّ ظاهر الأصحاب اتّفاقهم على لزوم الجريان في غير حال الضرورة، وإنّ الأصحاب حملوا أخبار الدهن على أقلّ مراتب الجريان مبالغة»^(١٢) انتهى .

وفي التنقيح تحديد أقلّ الغسل «أن يجري جزء من الماء على جزءين من

(١) التنقيح الرائع: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨١ .

(٢) كشف اللثام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٧ .

(٣) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة / مسألة ٤٢ ص ٢٢٤ .

(٤) المبسوط: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .

(٥) المهذب: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٥ .

(٦) البيان: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٨ .

(٧) روض الجنان: الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣١ .

(٨) السرائر: الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠ .

(٩) كشف اللثام: الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٦٧ .

(١٠) روض الجنان: الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣١ .

(١١) مجمع البحرين: ج ٥ ص ٤٣٤ مادة (غسل) .

(١٢) ملاذ الاختيار: الطهارة / باب ٦ ذيل ٧٤ ج ١ ص ٤٩٩ .

البشرة إمّا بنفسه أو بإجراء المكلف له» ^(١) ، كما عن المحقق الثاني ^(٢) والشهيد الثاني ^(٣) .

لكن نظري في دلالة العرف عليه في المدارك ^(٤) ، كما أنّه في الحدائق استشكل في أصل اعتبار الجريان في مفهوم الغسل ، ناقلاً عن بعض تحقیقات الشهيد الثاني أنّه قال : « إنّ ذلك غير مفهوم في كلام أهل اللغة ؛ لعدم تصريحهم باشتراط جريان الماء في تحقّقه ، وإنّ العرف دالّ على ما هو أعمّ ، إلّا أنّه المعروف من الفقهاء سيّما المتأخّرين والمصرّح به في عباراتهم » ^(٥) انتهى .

قلت : لا ينبغي الإشكال في عدم صدق اسم الغسل على مجرد إصابة نداوة اليد لغيرها من الجسد بحيث علقت أجزاء لا قابليّة لها للجريان لا بنفسها ولا ببعين ، واستوضح ذلك بالنسبة إلى تطهير المتنجّسات ، بل عليه متى تحقّق المسح بالنداوة لا بدّ أن يتحقّق معه غسل إلّا إذا لم تعلق منها أجزاء ، وفي تحقّق المسح بها حينئذٍ إشكال كما تقدّم سابقاً .

نعم قد يقال : إنّ الغسل يختلف صدقه بالنسبة إلى العرف ، فنه ما لا يتحقّق إلّا بالجريان ، ومنه ما يتحقّق بالإصابة ، كما في الغسل بالنسبة إلى المطر أو وضع المغسول في الماء ، كما ينبئ عنه اكتفاؤهم في غسل المجتر

(١) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨١ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٢ .

(٣) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٢-٧٣ ، مسالك الافهام : الطهارة / كيفية

الوضوء ج ١ ص ٤ ، وروض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣١ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٥ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الوجه في الوضوء ج ٢ ص ٢٢٤ .

بوضعه في إناء فيه ماء حتى يصل الماء إلى البشرة، وظاهرهم هناك أن ذلك لآثته غسل لا تعبد شرعي .

وكيف كان ، فالذي يدل على عدم الاكتفاء بماء لا جريان فيه -مضافاً إلى ما سمعت من عدم صدق اسم الغسل- ظواهر الوضوءات البيانية ، وخبر زارة : « الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد أجزأه »^(١) ولا قائل بالفرق بين الغسل والوضوء .

وقوله (عليه السلام) في صحيحه أيضاً : « ... كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماء »^(٢) .

وصحيحة علي بن جعفر عن أخيه (عليها السلام) قال : « سألته عن الرجل لا يكون على وضوء ، فيصيبه المطر حتى يبتل رأسه ولحيته وجسده ويداه ورجلاه ، هل يجزئه ذلك من الوضوء ؟ قال : إن غسله فإن ذلك يجزئه »^(٣) .

ولآثته لو لم يؤخذ الجريان في مفهومه لم يحصل الفرق بين الغسل بالماء والمسح به ، مع أن كون الوجه واليدين في الوضوء من المغسولات والرأس والرجلين من الممسوحات ممّا كاد يكون من الضروريات ، وعلى ما تقدّم يمكن أن يكون جميع أجزاء الوضوء من الممسوحات ، وهل هذا إلا من الخرافات ! وكيف ! وقد ورد أنه « يأتي على الرجل ستون أو سبعون سنة

(١) الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزئ للوضوء ح ٤ ج ٣ ص ٢١ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٦ ح ٧١ ج ١ ص ١٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الجنابة ح ٣ ج ١

ص ٥١١ .

(٢) تقدم في ص ٢٧٥ .

(٣) تقدمت في ص ٤٤٥ و ٤٤٦ .

ما قبل الله منه صلاة، قلت: وكيف ذلك؟ قال: لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه»^(١)، هذا مع أن تغايرهما من الواضحات التي لا تقبل التشكيك، وكأن الذي أدخل الشك على بعض الأعلام أخبار الدهن، لكن لا ينبغي لذلك ارتكاب ما هو بديهي البطلان.

ومن هنا عدل بعض المتأخرين عن تلك الدعوى، وادّعى أنه يمكن القول بالاجتزاء بها لاعتبار أسانيد بعضها، لا لأنه غسل، بل لأنه أمر اكتفى به الشارع وإن لم يسم غسلاً، فيكون الواجب بالنسبة إلى الوجه واليدين أحد أمرين: الغسل أو الدهن، وتحمل حينئذ جميع الأوامر الواردة في الكتاب والسنة التي كادت تكون صريحة بل هي صريحة في إرادة الوجوب العيني لمقابلته بالمسح على إرادة التخيير، وكذا نحو قوله: «الوضوء غسلتان ومسحتان»^(٢) على إرادة الوضوء غسلتان أو دهنتان، أو أربع مسحات إن قلنا: إن الدهن مسح على ما هو الظاهر، وذلك ممّا لا يرتكبه من له أدنى معرفة في الفقه، بل الظاهر أنه مخالف للإجماع.

ومن هنا أشار المصنّف وغيره كابن إدريس^(٣) والعلامة^(٤) والشهيد^(٥) إلى تأويل هذه الروايات بإرادة أنه يجزي من الغسل ما كان بإجراء المكلف كالدهن بحيث تنتقل من محلّ إلى آخر، وفي الذكرى: «إن أهل

(١) تقدم في ص ٣٥٧ من ١٠-١٢.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ٢٥ ج ١ ص ٦٣، وسائل الشيعة: باب ٢٥ من ابواب الوضوء ج ٩ ص ٢٩٥.

(٣) السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٠.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩، وتذكرة الفقهاء: الطهارة/ واجبات الوضوء ج ١ ص ١٦.

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات الوضوء ص ٨٥.

اللغة يقولون : دهن المطر الأرض إذا بلّها بللاً يسيراً»^(١).

وقد تحمل الروايات عليه ، وليس فيها ما ينافي ذلك ، فنها قوله (عليه السلام) في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم : « إنّها الوضوء حدّ من حدود الله تعالى ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وإنّ المؤمن لا ينجسه شيء ، إنّما يكفيه مثل الدهن »^(٢).

وقوله (عليه السلام) في رواية محمد بن مسلم : « يأخذ أحدكم الراحة من الدهن ، والماء أوسع من ذلك ... »^(٣).

وقوله (عليه السلام) في الغسل والوضوء : « ويجزي منه ما أجرى^(٤) من الدهن الذي يبلى الجسد ، بل^(٥) الرواية الأخيرة كادت تكون كالصريحة فيما ذكرنا من التأويل .

وكأنّ هذه الأخبار يراد منها المبالغة في عدم احتياج الوضوء إلى ماء كثير ، وأنّه لا ينبغي الإسراف فيه زيادةً على الإسباغ .

وكون هذه الأخبار حينئذٍ لم تفد لنا حكماً جديداً ، يدفعه : - مع أنّه ليس في ذلك بأس - قد يقال : لولا هذه الأخبار لأمكن القول بعدم أجزاء مثل هذا الفرد من الغسل ؛ لكونه من المطلق الذي ينصرف إلى الفرد الشائع منه ، وليس منه ذلك قطعاً ، بل كأنّ ملاحظة الوضوءات البيانية

(١) المصدر السابق .

(٢) تقدم في ص ٤٨٤ .

(٣) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٣ ج ٣ ص ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٧

ج ١ ص ٢٧٤ .

(٤) في المصدر : ما أجزأ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٧٦ ج ١ ص ١٣٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٧٣ ح ٧

ج ١ ص ١٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٥٢ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٤١ .

ونحوها ممّا يشرف الفقيه إلى القطع بعدم جوازه ، فيكون هذه الروايات أفادت الاكتفاء بأقلّ أفراد مسمّى الغسل الذي هو كالدهن .

واحتمال القول ببقاء الدهن فيها على حقيقته ، لكنّ العرف في ذلك الزمان غيره في هذا الزمان ، في غاية البعد جدّاً ، بل لا ينبغي أن يلتفت إليه ؛ إذ المرتضى (رحمه الله)^(١) في زمنه ادّعى أخذ الجريان في مفهومه ، وهو قريب من زمانهم (عليهم السلام) كحملها على إرادة الاجتزاء بمثل الدهن عند الضرورة ، وأنّه يقدّم على التيمّم ، وقد يظهر ذلك من كلام الشيخين^(٢) في باب غسل الجنابة سيّما المفيد في المقنعة ، إذ هو بعيد جدّاً من مضامين تلك الروايات ؛ لظهور كثير منها إرادة الاجتزاء بها في الاختيار . وربّما أيد ما ذكرناه بما قيل من صحيحة عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهم السلام) ، حيث سأله « عن الرجل الجنب أو على غير الوضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجاً وصعيداً ، أيهما أفضل أيتيمّم أو يمسح بالثلج ؟ قال : الثلج إذا بلّ جسده ورأسه أفضل ، وإن لم يقدر على أن يقتسل به فليتيمّم »^(٣) ، قيل^(٤) : ونحوها رواية معاوية بن شريح^(٥) .

وفيه : - مع اشتماله على خلاف المدّعى من التخيير بينه وبين التيمّم

(١) كما تقدم في ص ٥٠٥ .

(٢) المفيد في المقنعة : الطهارة / حكم الجنابة ص ٥٣ ، والطوسي في النهاية : الطهارة / الجنابة واحكامها ص ٢٢ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٨ ج ١ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التيمّم ح ٣ ج ٢ ص ٩٧٥ .

(٤) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الوجه في الوضوء ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٦ ج ١ ص ١٩١ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التيمّم ح ٢ ج ٢ ص ٩٧٥ .

عند الضرورة- أنّه يحتمل أن يريد المسح مع الجريان ، والأفضلية إمّا في ضمن الوجوب أو للمشقة التي تجوز التيمّم .

وكيف كان ، فالذي يظهر من الأدلة وكلام الأصحاب أنّه لا فرق في حال الضرورة والاختيار ، وذلك للاجتزاء بأقلّ مستمى الغسل فيها ، وعدم الاجتزاء بدونه فيها ، بل ينتقل إلى التيمّم ، وأخبار الدهن قد عرفت انسياقها إلى ما سمعت ، نعم إناطة مصداق الغسل بالعرف من دون تحديد له بانتقال جزء إلى جزءين أو إلى جزء أو نحو ذلك متّجه ، والله أعلم .

ولا ينبغي الإشكال في عدم دخول ذلك في ماهية الغسل لغّة ولا عرفاً ، كما أنّه ليس بواجب آخر معه ؛ لعدم الدليل عليه ، بل عن الناصريّات^(١) دعوى الإجماع على عدم وجوبه ، كما أنّه في المعتبر في باب الغسل قال : « إنّ إمرار اليد على الجسد مستحبّ ، وهو اختيار فقهاء أهل البيت (عليهم السلام) ، وقال مالك : هو واجب »^(٢) انتهى .

والظاهر أنّه لا فرق بين الوضوء والغسل ، ولذا قال في المنتهى : « إمرار اليد ليس بواجب في الطهارتين ، لكنّه مستحبّ ، وهو مذهب أهل البيت (عليهم السلام) »^(٣) انتهى .

فما عن ابن الجنيد^(٤) من إيجاب إتباع اليد بجريان الماء ممّا لا ينبغي أن يلتفت إليه ، مع أنه نقل عنه في الذكرى^(٥) في موضع آخر ما يلوح منه

(١) الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الطهارة/ مسألة ٣٢ ص ٢٢١ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية غسل الجنابة ج ١ ص ١٨٥ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية غسل الجنابة ج ١ ص ٨٥ .

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٣ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٥-٩٦ .

موافقة الأصحاب .

وما في بعض الوضوءات البيانية من إمرار اليد - مع معارضته بأن ملاحظة كثير منها ومن غيرها يظهر منه أن الواجب إنما هو الغسل فقط ، كقوله : « الوضوء غسلتان ومسحتان »^(١) ونحو ذلك - لا دلالة فيه على الوجوب ؛ لكون الغسل فيها إنما كان بالصَّب ، ويستبعد حصول اليقين بالاستيعاب بدون ذلك ، بل لولا ما سمعت من دعوى الإجماع على الاستحباب كما سمعت لأمكن المناقشة في دليله فضلاً عن الوجوب .

﴿ ومن كان في يده خاتم أو سير ﴾ أو نحوهما مما يعلم منه عدم وصول الماء أو شك ﴿ فعليهِ إيصال الماء إلى ما تحته ﴾ على وجه الغسل ، إما بنزعه أو بتحريكه أو بغيرهما ، فما في المقنعة^(٢) والمراسم^(٣) وغيرهما^(٤) من الأمر بنزعه لا يراد به إيجاب خصوص ذلك قطعاً .

﴿ وإن كان واسعاً استحَبَّ له تحريكه ﴾ كما هو نص السرائر^(٥) والمعتبر^(٦) والمنتهى^(٧) والذكرى^(٨) وغيرها^(٩) ، وظاهر المقنعة^(١٠)

(١) تقدم في ص ٥٠٩ .

(٢) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٦ ، إلا أنه قال : « فإن كان الخاتم ضيقاً لا يمكن تحريكه فلينزعه ... » .

(٣) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٩ .

(٤) كالجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٦ .

(٥) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٥ .

(٦) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦١ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / أفعال الوضوء ج ١ ص ٧٢ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٥ .

(٩) كمدارك الأحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٧ .

(١٠) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٦ .

والمراسم ^(١) .

وتحرير المسألة في الحاجب الذي لم يدلّ الدليل على الاجتزاء بغسله أو مسحه عوضاً عن المحجوب كالشعر بالنسبة للوجه والناصية ، بأن يقال : إنّه لا يخلو إمّا أن يعلم عدم وجوده ، أو يشكّ فيه ، وإمّا أن يعلم وجوده ويشكّ في صفته وهي الحجب ، أو معلوماً حجبه ، أو معلوماً عدمه .

فإن كان الأوّل فلا إشكال كصورة الشكّ ؛ لاستمرار السيرة التي يقطع فيها برأي المعصوم على أنّه لا يجب على المتوضّئ والمغتسل ونحوهما اختبار أبدانها من الحواجب ، مع قيام الاحتمالات غالباً ، مع عدم نصّ أحد من الفقهاء على إيجاب شيء من ذلك في الوضوء أو في الغسل ، مع أنّه كان أولى الأشياء بالنصّ ؛ لمكان قذي البراغيث والقمل ونحوهما من العوارض الغالبة على البدن ، فحينئذٍ يتمسك في نفيه بالأصل ، وإن كان الاعتماد عليه من دون نظر إلى ما قدّمنا لا يخلو من تأمل ؛ لمعارضته بأصالة عدم الفراغ من التكليف ، وأصالة عدم وصول الماء إلى البشرة .

وإن كان الثالث - أي ما علم وجوده وشكّ في صفته - فالظاهر وجوب العلم بوصول الماء إلى البشرة بإزالته أو تحريكه أو غيرها ؛ لعدم قيام السيرة في مثل ذلك ، والاعتماد على أصالة عدم وجود الصفة بعد تسليم صحّته معارض بأصالة عدم وصول الماء وعدم الفراغ .

ويشير إليه قول الكاظم (عليه السلام) في صحيح أخيه قال : « سألته عن المرأة عليها السوار والدملج ^(٢) في بعض ذراعها ، لا تدري يجري الماء

(١) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٩ .

(٢) الدملج : بضم الدال واللام وإسكان الميم شيء يشبه السوار تلبسه المرأة في عضدها . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٣٠١ مادة (دملج) .

تحتّه أم لا ، كيف تصنع إذا توضّأت أو اغتسلت ؟ قال : تحرّكه أو تنزعه حتّى يدخل الماء تحتّه ، وعن الخاتم الضيق لا يدري يجري الماء تحتّه إذا توضّأ أم لا كيف يصنع ؟ قال : إن علم أنّ الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضّأ»^(١) ، وعن الشيخ روايته مقتصرأ على المسألة الثانية ، إلّا أنّه قال : «الرجل عليه الخاتم الضيق ...»^(٢) إلى آخره .

لا يقال : إنّ مفهوم شرط العلم فيه معارض لما دلّ عليه صدر الرواية ، لأنّ المنطوق أقوى دلالة ، بل الأوّل من قبيل المقيد ، والثاني من قبيل المطلق ؛ لشمول عدم العلم لصورتي عدم العلم بالوصول والعلم به ، والأوّل خاصّ بالأوّل كما هو واضح ، ولعلّه لذا قال الشهيد في الذكرى : «ويجب تحريك الخاتم والسوار والدملج أو نزعه إذا لم يعلم جري الماء تحتّه ، لصحيح عليّ بن جعفر عن أخيه الكاظم (عليه السلام) في الثلاثة ، وحكم غيرها حكمها»^(٣) انتهى . إذ قد عرفت اختلاف دلالتها بالنسبة إلى الثلاثة .

لكن ما وقفنا عليه من عبارات الأصحاب عدا ما سمعته من الذكرى كالشيخ في المبسوط^(٤) وسلار^(٥) وابن إدريس^(٦) والمصنّف في المعبر^(٧)

(١) الكافي : باب صفة الغسل والوضوء قبله ح ٦ ج ٣ ص ٤٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٤ ح ٧١ ج ١ ص ٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٢٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧٠ ج ١ ص ٨٥ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٥ .

(٤) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .

(٥) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٩ .

(٦) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٥ .

(٧) المعبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦١ .

وغيرهم^(١) لا دلالة فيها على حكم الشك ؛ لاقتصارهم فيها على بيان الواقع ، فقالوا : « إنّه إن امتنع وجب تحريكه أو نزعه ، وإلا فلا » ، نعم قد يستظهر من عبارة المصنف هنا حكم الشك ، وإنّه يجب العلم بوصول الماء كما عن القاضي في المهذب ، قال ما نصه : « وإذا كان في إصبعه خاتم أو في يده حليّ إن كان امرأة وجب عليه تحريكه أو نزعه ليصل الماء إلى ما تحته من ظاهر الجسد »^(٢) انتهى .

هذا إذا كان الشك في حال الوضوء قبل الفراغ منه ، أمّا لو كان الشك بعده لغفلته عنه في حال الوضوء ، أو لأنّه كان قاطعاً بعدم منعه ثم شك بعد الوضوء أو غير ذلك ، فالأقوى الصّحة وعدم الالتفات إلى ذلك ؛ لأنّه من الشك بعد الفراغ ، وحلاً لفعل المسلم على الوجه الصحيح ، على إشكال في الأوّل بالنسبة لما علم من حاله أنّه لو كان متنبّهاً حال الوضوء لكان شاكّاً ؛ للشك في شمول أدلة الفراغ لمثله .

وكذا الظاهر الصّحة فيما لو علم بوجود الحاجب ولمّا يعلم سبقه بالوضوء أو بالعكس ، من غير فرق بين ضبط تأريخ أحدهما وعدمه ، تحكيماً لما دلّ على عدم العبرة بالشك بعد الفراغ ، وبها ينقطع الاستصحاب .

وقد يرشد إليه في الجملة مؤثّق عمّار سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الرجل يجد في إنائه فأرة ، وقد توضّأ في ذلك الاناء مراراً أو اغتسل منه أو غسل ثيابه ، وقد كانت الفأرة متسلّخة ، فقال : إن كان رآها في

(١) كالنفيد في المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٦ ، والشهيد في البيان : الطهارة / كيفية الوضوء» ص ٩ .

(٢) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٤ .

الاناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الاناء ، فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلاة ، وإن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يمس من الماء شيئاً ، وليس عليه شيء ؛ لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ، ثم قال : لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعة .. »^(١) بناءً على مساواة الحائل لنجاسة الماء ، وقد يلحق به أيضاً الشك في تطهير المحل أيضاً ، فتأمل .

بل وكذا لو شك في علاج الحاجب بعد الوضوء ، كالحاتم الذي علم أنه حاجب وشك بعد الوضوء أنه عاجله فأوصل الماء تحته أولاً ؛ لما سمعته ، وحلاً لفعل المسلم على الصحة ، ويشير إليه قوله (عليه السلام) : «... أنت في تلك الحال أذكر»^(٢) .

وكذا لو شك في صفة الحجب قبل الوضوء ثم نسي العلاج فذكر بعد الوضوء ، فإن الأقوى أيضاً الصحة ؛ لرجوعه أيضاً إلى الشك بعد الفراغ ، واكتفاءً بصحة فعل المسلم باحتمال المصادفة للواقع ، لكنه في غاية الإشكال .

وقد يستأنس لحكم الصحة فيه بما رواه الحسين بن أبي العلاء ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحاتم إذا اغتسلت ، قال : حوله

(١) من لا يحضره الفقيه : باب المياہ وطهرها ح ٢٦ ج ١ ص ٢٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢١ ح ٤١ ج ١ ص ٤١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٠٦ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٤ ح ١١٤ ج ١ ص ١٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٣٣١ . وهذا ليس نص الحديث ، بل اشارة إلى : « هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك » .

من مكانه ، وقال في الوضوء : تديره ، فإن نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرك أن تعيد الصلاة» (١) .

وقال في الفقيه : «إذا كان مع الرجل خاتم فليدوره في الوضوء ، ويحوّله عند الغسل ، وقال الصادق (عليه السلام) : وإن نسيت حتى تقوم في (٢) الصلاة فلا آمرك أن تعيد الصلاة» (٣) انتهى .

لظهور الأمر بالتحويل والإدارة في الوجوب ، وهو لا يكون إلّا عند الشك في حجه والعلم به ، والثاني غير مراد قطعاً ؛ إذ لا معنى لعدم الأمر بإعادة الصلاة في صورة النسيان مع العلم بعدم غسل ما تحت الخاتم كما هو الفرض ، فلم يبق إلّا صورة الشك ، بل قد يدعى أنها هي المتعارف في السؤال عنها ، وهو أولى من حملها على الاستحباب مطلقاً أو مع حمل الخاتم على إرادة الواسع ، كما وقع من بعض متأخري المتأخرين ، بل قد تحمل عبارة الصدوق عليه أيضاً .

وأما القسمان الأخيران (٤) فحكمهما واضح .

إلّا أنّه ذكر المصنف وجمع من الأصحاب (٥) الاستحباب فيما علم فيه سعة الخاتم ونحوه ، بل قد يظهر من المصنف في المعتبر دعوى الإجماع ، حيث

(١) الكافي : باب صفة الغسل والوضوء ... ح ١٤ ج ٣ ص ٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٢٩ .

(٢) في المصدر : من .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ذيل ح ١٠٦ وح ١٠٧ ج ١ ص ٥١ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٢٩ .

(٤) أي ما علم حجه أو عدم حجه الذي مرّ في التقسيم في ص ٥١٤ .

(٥) كالعلامة في التحرير : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٠ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٨٥ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٧ .

قال : « ويحرك ما يمنع وصول الماء إلى البشرة ، ولو لم يمنع حركه استحباباً ، وهو مذهب فقهاءنا »^(١) وعلمه مع ذلك بالطلب للاستظهار في الطهارة ، ولا بأس به في مقام الاستحباب ، هذا .

والظاهر أنه لا فرق فيما تقدم بين الخاتم وغيره من الحواجب لما يجب غسله من ظاهر البشرة ، ومنه الوسخ تحت الأظفار إذا تجاوزت المعتاد وكان ساتراً لِمَا لولاه لكان ظاهراً ، فإنه يجب إزالته إذا لم يكن في ذلك عسر وحرَج . واحتمال القول : إنه ساتر عادةً وكان يجب على النبي (صلى الله عليه وآله) بيانه ، ولأنه كالذي يستره الشعر من الوجه ، في غاية الضعف ، وكفى من النبي (صلى الله عليه وآله) بياناً ما دلّ على وجوب غسل البشرة واليد ونحو ذلك ، وجعله كالشعر قياساً ، فن هنا نص المصنّف في المعبر^(٢) والعلامة في القواعد^(٣) والشهد في الذكرى^(٤) والمحقق الثاني^(٥) وغيرهم^(٦) على وجوب إزالته ، وجعله في المنتهى^(٧) أقرب ؛ لما سمعته من الاحتمال ، ولا ريب في ضعفه .

❦ الخامسة ❦

❦ من كان على بعض أعضاء طهارته جبائر ❦ جمع جبيرة ، وهي

(١) المعبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦١ . (٢) المصدر السابق : ص ١٤٤ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الغسل ص ٨٥ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٢١٧ .

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٦ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٥٩ .

الألواح والخرق التي تشدّ على المكسور من العظام ، وفي شرح الدروس : « إنّ الفقهاء يطلقونها على ما يشدّ به القروح والجروح أيضاً ، ويساؤون بينهما في الأحكام »^(١) ، قلت : ولعله الظاهر من المصتف والعلامة^(٢) وغيرهما^(٣) ؛ لاكتفائهم بذكر الجبيرة عن حكم ما يشدّ على الجروح والقروح ، ومن المستبعد عدم تعرّضها لذلك .

وكيف كان ﴿ف﴾ هي ﴿إن﴾ كانت في محلّ الغسل و﴿أمكنه نزعها﴾ وغسل البشرة أو غمس العضو في الماء ﴿أو تكرر الماء عليها حتى يصل البشرة وجب﴾ مختيراً بينهما ، كما هو ظاهر التحرير^(٤) والقواعد^(٥) والإرشاد^(٦) والذكرى^(٧) والدروس^(٨) وصريح جامع المقاصد^(٩) وكشف اللثام^(١٠) وغيرهما^(١١) ، ويقتضيه إطلاق المعتبر^(١٢)

(١) مشارق الشمس : الطهارة / في الجبائر ص ١٤٩ .

(٢) إرشاد الأذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ ، قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٣) كابن ادریس في السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٦) إرشاد الأذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٩٦ .

(٨) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٣ .

(١٠) كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(١١) كروض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٩ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٧ .

(١٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦١ و ١٦٢ .

والمنتهى ^(١) .

وعن التذكرة ^(٢) إيجاب النزع والغسل إن أمكن ، وإلا فالمسح على نفس البشرة ، فإن تعذراً فإيصال الماء بالتكرير أو الغمس .

وفيه مخالفة لما ذكرنا من وجهين : (الأول) عدم التخيير بين النزع والتكرير ، و (الثاني) تقديم المسح على البشرة عليه أيضاً ، وظاهر الأولين عدم تقديمه على المسح على الجبيرة فضلاً عن التكرير الذي هو غسل عندهم . ولا ينبغي الإشكال في ترجيح ما ذكره الأصحاب من التخيير مع كون التكرير أو الغمس محصلين للإصابة مع الجريان الذي يتحقق بهما الغسل عرفاً ؛ لصدق الامتثال مع عدم الدليل على اشتراطه بشيء آخر . وما في الصحيح أو الحسن ^(٣) من أمر الرجل الذي في ذراعه القرحة المعصبة بالنزع والغسل إن كان لا يؤذيه الماء ، مع عدم كونه في الجبيرة يراد عدم الاجتزاء بالمسح على الخرقه ، لا عدم الاجتزاء بالغسل بغير النزع ، كما هو واضح لمن لاحظته .

على أنه معارض بالمؤثّق عن الصادق (عليه السلام) : « سئل عن رجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء ، فلا يقدر أن يحلّه لخال الجبر إذا جبر ، كيف يصنع ؟ قال : إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناءً فيه ماء ، ويضع موضع الجبر في الماء حتّى يصل الماء إلى جلده ، وقد أجزأه ذلك من غير أن يحلّه » ^(٤) ؛ لظهوره سيّما ذيله في أنّه يجزّيه ذلك وإن تمكّن من حلّه .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٢ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٣) سيأتي الحديث في ص ٥٢٤ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٢٧ ج ١ ص ٤٢٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٦

وأما إذا حصل من التكرير إصابة من غير تحقق للجريان الذي بدونه لا يتحقق الغسل فيشكل التخيير بينه وبين الغسل مع النزع ، واحتمال تحقق مستمى الغسل في خصوص الجبيرة بمجرد الإصابة ؛ لاختلافه بالنسبة إلى المغسول ، فيه : - مع امكان منعه ، واحتمال تسليمه في خصوص غمس العضو لا التكرير- إنما يتم مع تعذر النزع والغسل لا مع المكنة منها ، وإلا لا يجتري بنحو ذلك في الاختيار ، ولا يرتكبه ذو مسكة .

وأما احتمال الاستناد إلى خصوص ما سمعته من الموثق الدال على الاجتزاء به بمجرد الوصول إلى الجلد جرى أو لم يجر وإن لم يدخل تحت مستمى الغسل .

ففيه : أولاً : أن الذي يظهر من تعليل القائلين بالتخيير أن ذلك لكونه غسلاً ، فكأنهم فهموا من الخبر أنه مبني على إرادة الغسل ؛ لتصریحهم في غير المقام أنه مأخوذ فيه الجريان من غير استثناء لحال الجبيرة .

وثانياً : أنه لا يجسر على تقييد الأوامر بالغسل في الكتاب والسنة -حتى علم أن الوضوء غسلتان ومسحتان- بمثل هذا الموثق الذي لم يعلم عمل الاصحاب به على هذا الوجه ، بل الظاهر خلافه .

نعم يمكن أن يقال : يجتري به ويقدم على المسح على الجبيرة عند تعذر النزع والغسل ؛ لكونه أقرب إلى المأمور به ، أولاً أن مباشرة الماء للجسد واجبة للأمر بالصب ونحوه ، والغسل واجب آخر ، وتعذر الثاني لا يسقط الأول ؛ إذ لا يترك الميسور بالمعسور ، وما لا يدرك كله لا يترك كله .

﴿ وإلا ﴾ أي وإن لم يمكن النزع ولا التكرير ولو لنجاسة المحل بنجاسة

لا يمكن تطهيرها كما نصّ عليه بعضهم^(١)، من غير فرق بين حصول التضاعف للنجاسة بالغسل وعدمه، وإن كان قد يظهر من بعضهم^(٢) إيجاب الغسل في الثاني؛ لأصالة عدم الانتقال من الغسل إلى المسح، واستنفض عليه الإطلاق في نحو العبارة، لكن لا ريب في ضعفه؛ لما دلّ على اشتراط طهارة ماء الوضوء، والمشروط عدم عند عدم شرطه، فيكون غير متمكّن من الغسل؛ لأنّ المنوع شرعاً كالمنوع عقلاً، فيدخل في معقد إجماع بعضهم^(٣) أنّه إن لم يتمكّن من الغسل أجزأه المسح على الجبيرة، وبذلك يرتفع إطلاق العبارة ونحوها، على أنّ هذا الإطلاق لم يكن مساقاً لذلك حتّى يستدلّ به عليه، ﴿أجزأه المسح عليها﴾ عن غسل البشرة بلا خلاف أجده بين القدماء والمتأخّرين^(٤)، بل في صريح الخلاف^(٥) والمنتهى^(٦) والتذكرة^(٧) وظاهر المعتمد^(٨) وغيره^(٩) دعوى الإجماع عليه، وهو الحجة.

-
- (١) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٣، والفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥.
- (٢) كالفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥.
- (٣) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٧.
- (٤) كالشيخ في الميسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٢، والعلامة في الارشاد: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣، والشهيد في الدروس: الطهارة/ سنن الوضوء ص ٥.
- (٥) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١١٠ ج ١ ص ١٥٨-١٥٩.
- (٦) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٧٢.
- (٧) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢١.
- (٨) المعتمد: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦١.
- (٩) كالبحراني في الحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٧٧.

مضافاً إلى خبر كليب الأسدي : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاة ؟ قال : إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره ... » ^(١) .

والمرتضوي المروي عن تفسير العياشي قال (عليه السلام) : « سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الجبائر تكون على الكسير كيف يتوضأ صاحبها ؟ وكيف يغتسل إذا أجنب ؟ قال (صلى الله عليه وآله) : يجزيه المسح عليها في الجنابة والوضوء ، قلت : فإن كان في برد يخاف على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده ، فقرأ رسول الله (صلى الله عليه وآله) (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً) » ^(٢) .

وفحوى الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) « أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من مواضع الوضوء ، فيعصّبها بالخرقة ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ ، فقال (عليه السلام) : إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة ، وإن كان لا يؤذيه الماء فلينزح الخرقة ثم ليغسلها ، قال : وسألته عن الجرح كيف أصنع به في غسله ؟ قال (عليه السلام) : اغسل ما حوله » ^(٣) بل يحتمل أن يكون ذلك من الجبيرة ، بناءً على تعميمها لما يشدّ على القرحة ونحوها في الروايات ،

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣٠ ج ١ ص ٣٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٣٢٧ .

(٢) تفسير العياشي : ذيل آية ٢٩ من سورة النساء ح ١٠٢ ج ١ ص ٢٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ١١ ج ١ ص ٣٢٨ .

(٣) الكافي : باب الجبائر والقروح ح ٣ ج ٣ ص ٣٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٢٥ ج ١ ص ٣٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٢٦ .

فتأمل ، كفحوى ما دل^(١) على المسح على الطلاء للدواء وغيره .

ثم إنَّ ظاهر العبارة وغيرها^(٢) الانتقال بمجرد تعذّر الفردين إلى المسح على الجبيرة ، سواء تمكّن من المسح على البشرة أو لا ، خلافاً للتذكرة^(٣) وبعض من تأخّر عنها^(٤) ، فأوجبوا المسح عليها مقدّماً على المسح على الجبيرة ، ولعلّه للأولوية القطعية ، ولكونه أقرب إلى المأمور به .

وهو لا يخلو من وجه ؛ لانصراف كثير من عبارات النصوص والفتاوى المتضمنة للمسح على الجبيرة إلى عدم التمكن من حلّها ، على أنّه من الأفراد النادرة التي لا يشملها الإطلاق ؛ إذ التمكن من المسح على الجبيرة بالماء على وجه بحيث لا يتمكّن معه من الإتيان بأقلّ أفراد الغسل الذي هو كالدهن في غاية الندرة .

ومن ذلك يظهر قوّة خلافه ؛ لعدم القطع بأولويّته من المسح على الجبيرة ، إلّا إذا قلنا بجواز مثل ذلك فيها أي المسح على الجبيرة برطوبة لا قابليّة بها للانتقال من جزء إلى آخر ؛ بل ولو قلنا به ؛ لأنّ أحكام العبادات غير معروفة الحِكم والمصالح ، فلا سبيل للقطع بذلك . ومنه

(١) كالحبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشا ، قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الدواء إذا كان على يد الرجل ، أيجزئه أن يمسح على طليّ الدواء ؟ فقال : نعم ، يجزئه أن يمسح عليه » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣٥ ج ١ ص ٣٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٣٢٧ .

(٢) كعبارة ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٤) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

ينقذ الإشكال في الاجتزاء به - أي المسح على البشرة - فضلاً عن وجوبه وتعيّنه ، وطريق الاحتياط غير خفي .

ومن العجيب ما يظهر من بعضهم ^(١) من تقديم المسح على البشرة على المسح على الجبيرة حتّى لو كانت البشرة نجسة مع عدم إمكان التطهير ، وفيه : - مع ما تقدّم ، واستلزامه تضعيف النجاسة - أنه منافي لاشتراط طهارة محلّ الوضوء .

ثم إنّ ظاهر الأصحاب جميعاً تعيّن المسح على الجبيرة والحال هذه ، ولم تعرف المناقشة في ذلك بينهم إلى زمن الأردبيلي ، فإنّه قال على ما نقل عنه : « إنّهُ يمكن الاستحباب والاجتزاء بغسل ما حولها ، إلّا أن يثبت إجماع أو نحوه » ^(٢) ، وتبعه في ذلك صاحباً المدارك ^(٣) والذخيرة ^(٤) .

قال في الأوّل : « ولولا الإجماع المدعى على وجوب مسح الجبيرة لأمكن القول بالاستحباب ، والاكتفاء بغسل ما حولها ؛ لصحیحة عبد الرحمن بن الحجاج قال : (سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكسیر تكون عليه الجبائر أو يكون به الجراحة ، كيف يصنع بالوضوء وعند غسل الجنابة وغسل الجمعة ؟ قال : يغسل ما وصل إليه الغسل ممّا ظهر ممّا ليس عليه الجبائر ، ويدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله ، ولا ينزع الجبائر ، ولا يعبث بجراحته) ^(٥) ، ورواية عبد الله بن سنان قال :

(١) المصدر السابق .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ١١١-١١٢ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٨ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٧ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٢٤ ج ١ ص ٣٦٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٦

(سألته عن الجرح كيف يصنع به صاحبه ؟ قال : يغسل ما حوله)^(١) ،
وينبغي القطع بالسقوط في غير الجبيرة ، أمّا فيها فالمسح عليها أحوط »
انتهى .

قلت : وقد سمعت أيضاً ما في الحسن أو الصحيح المتقدم^(٢) من الأمر
بغسل ما حول الجرح أيضاً ، وربّما استظهر^(٣) ذلك من الصدوق
(رحمه الله) ؛ لأنّه قال بعد أن ذكر ما ذكره الأصحاب من المسح على
الجبيرة : « وقد روي في الجبائر عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه قال :
(يغسل ما حولها)^(٤) ليما ذكره في أوّل كتابه^(٥) أنّه لا يذكر فيه إلّا ما
يعتقده ، ويعلم أنّه حجّة بينه وبين ربّه .

ولا ينبغي الشكّ في ضعف هذه المناقشة ؛ إذ حمل الأمر بالمسح فيما
سمعت من الأخبار وخبر المارة^(٦) ولفظ الإجزاء الوارد في عدّة أخبار منها
روايتا الطلاء^(٧) وغيرها على إرادة الاستحباب بعيد جداً ، وكذا حملها

ح ١ ج ١ ص ٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٢٦ ، وفي
الجميع : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) » أي الرضا (عليه السلام) .

(١) الكافي : باب الجبائر والقروح ح ٢ ج ٣ ص ٣٢ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٢٦
ج ١ ص ٣٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٢٦ .

(٢) في ص ٥٢٤ .

(٣) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٨٢ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ج ١ ص ٤٧ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : المقدمة ج ١ ص ٣ .

(٦) تقدم في ص ٣٨٤ وص ٤٣٢ .

(٧) ذكرنا احدهما في هامش (١) من ص ٥٢٥ ، والاخرى بمضمونها ، راجع وسائل الشيعة :

باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ٣٢٨ .

على إرادة الوجوب التخيري ، بل هو باطل ؛ لما فيه من التخيير بين الفعل وتركه .

على أنه لا صراحة في المعارض ؛ لأنّ الأمر بغسل ما وصل إليه الغسل وترك ما لا يصل إليه لا يقضي بعدم وجوب المسح ، بل أقصاه سقوط الغسل عمّا تحت الجبيرة ، وكذا رواية الجرح ، مضافاً إلى عدم معلومية كونه مكشوفاً أو مجبراً ، وأيضاً هو لا يثبت في غير الجرح من الجبيرة إلاّ بضميمة فتاوى الأصحاب من عدم الفرق بينهما ، والموجود فيها الوجوب ، كلّ ذلك مع الإجماع المنقول المستفيض بل والمحصل ، المؤيدن بالاحتياط وغيره .

وما سمعته من عبارة الصدوق (رحمه الله) لا ظهور فيها في تلك ، بل هي ظاهرة في عدمه ، على أنّها رواية غير عامل بها ؛ لذكره أولاً ما أفتى به ، ولذا لم ينسب إليه أحد الخلاف في ذلك ، مع أنّ خروجه غير قادح في الإجماع .

ثم إنّ ظاهر ما سمعته من الأدلّة من الإجماع وغيره الاكتفاء بمسح الجبيرة ، وأنّه لا يجب غسلها مع التمكن منه ، بل عدم الاجتزاء به لو وقع من دون مسح أو معه بدون قصده فضلاً عن وجوبه ، وعن العلامة في نهاية الأحكام ^(١) احتمال إيجاب أقلّ مسمى الغسل ، واستجوده بعض من تأخر عنه ^(٢) .

قلت : وكأنّه لمكان قيام الجبيرة مقام البشرة ، فيجب فيها ذلك ، وما في الروايات من الأمر بالمسح يراد به المسح اللغوي ، أي يريده بعد أن يبلّها بالماء بما يتحقّق به ذلك على الجبيرة ، ولا يجب عليه تطلّب ما تحت

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / طهارة المضطرج ١ ص ٦٤-٦٥ .

(٢) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

الجبيرة ، بل يصدق على هذا الفرد من الغسل أنه مسح عرفاً .
لكن مراده لا يخلو من إجمال ؛ لعدم العلم بأن مراده بإيجاب أقلّ
مستوى الغسل عدم الاجتزاء بالمسح وبغيره من أفراد الغسل أيضاً ، لأنه
أقرب إلى المسح من غيره ، أو يريد أن ذلك أقلّ الواجب وإلا فيجزى
غيره ؟ وجهان ، وكذا كلام من تسمعه ممن مال إلى مقالته .

ولقد أطال الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح في تأييد هذا القول
وتسديده ، ومما قال : « إنه ليس المراد من قوله (عليه السلام) : (ويمسح
على الجبائر) ونحو ذلك سوى أنه يرمّده على الجبائر مكان إمراره على البشرة
عوضاً عنها ، وليس المراد أنه يحقّف يده عن الرطوبة الزائدة فيها كي لا يقع
جريان أصلاً ؛ إذ قد تكون الجبيرة في وسط الذراع مثلاً ، فيلتزم المكلف
حينئذ بغسل اليد من المرفق إلى الجبيرة ثم إنه يحقّف يده لمسح الجبيرة ثم
يأخذ بعد ذلك ماءً جديداً ويغسل به بقيّة اليد ، ولعلّ القطع حاصل بعدم
إرادة ذلك ، بل لا يكاد يتحقق مسح في مثل الرأس والرجلين خال عن
ذلك ، فضلاً عن هذا المسح الذي يظهر من الأخبار أن المراد عدم كونه
تحت الجبيرة ، لا أنه ينتقل الوضوء حينئذ ويجعل غسله مسحاً من دون مانع
من الغسل أصلاً ، نعم مع المانع لا مانع منه ، ولعلّ مراد الفقهاء ما
ذكرنا ؛ لعدم إشارة أحد منهم إلى ذلك » .

إلى أن قال : « بل نقول : المراد من قوله (عليه السلام) في صحيح
ابن الحجاج - المتقدم - : (يغسل ما وصل إليه الغسل ...) إلى آخره ما هو
أعمّ من البشرة والجبيرة ، وهو أنسب بعموم كلمة (ما) ، ولعلّ عدوله عن
قوله (عليه السلام) : (اغسل ما حولها) لهذه النكتة - قال : - ولو قلنا إنّ
الرواية ليست ظاهرة في ذلك لوجب حملها على هذا المعنى ، لثلاث تحصل

المنافاة بينها وبين غيرها من الروايات ؛ لظهورها بدون ذلك في الاكتفاء بغسل ما حول الجبيرة » ثم أيّده بقوله (عليه السلام) : « لا يسقط الميسور بالمعسور »^(١) ونحوه .

ومما قال أيضاً : « إنّ أخبار المسح لو كانت تدلّ على عدم الجريان أو وجوب قصد عدم مدخلّيته ، تصير معارضة لما دلّ على وجوب الغسل من الكتاب والسنة ، ومن المعلوم أنّه إذا تعدّرت الحقيقة فالحمل على أقرب المجازات ، فحينئذٍ تحمل أخبار المسح على ما ذكرنا ، أو يرد بها أنّها إذا تضرّر بغير المسح حتّى فيما ذكرناه »^(٢) انتهى .

ولا يخفى عليك ما فيه ، وكأنّ الذي دعاه إلى ذلك تخيل أنّ القول بالمسح ينافيه ما يحصل لبعض أجزاء الماء من الانتقال الذي يتحقّق به الغسل ، وهو معلوم الفساد وإن ظهر من بعض كلمات بعضهم^(٣) ، بل التحقيق أنّ المسح بالماء في المقام يتحقّق وإن حصل ذلك ، نعم نحن لا نوجبه ؛ لأنّه من المستبعد بل من المقطوع بعدمه إرادة الغسل من لفظ المسح المتكرّر في النصوص والفتاوى ومعاهد الإجماعات ، بل السيرة والطريقة على خلافه ، فإنّ استيعاب الجبيرة بالماء على وجه بحيث ينتقل كلّ جزء منه إلى جزء أو جزئين منها ، مع أنّ الغالب فيها أن تكون من الخرق التي يتعسّر جدّاً فيها مثل ذلك ؛ لحصول جفاف الأجزاء المائية بمجرد وقوعها عليها غالباً ، ممّا لا ينبغي أن يصغى إليه ، منع منافاته مشروعية

(١) تقدم في ص ٢٩٣ .

(٢) مصابيح الظلام شرح مفتاح ٥٥ ذيل قول المصنف « ومن كان في موضع غسله جبيرة » ج ١ ص ٢٩٩-٣٠٠ (مخطوط) .

(٣) كالمرتضى في الانتصار: الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢٢ .

المسح على الجبائر من التخفيف والسهولة ونحوها ، بل التحقيق أن المراد في النصوص والفتاوى أنه يجزئ أن يمسح بالماء جبائر عوَضاً عن البشرة ، سواء حصل انتقال لبعض الأجزاء المائية بحيث يتحقق به مستمى الغسل أولاً . نعم قد يقال : إنه لا يجب عليه نية كونه مسحاً أو غسلأ كما في غيره من أعضاء الوضوء ؛ إذ الظاهر من الروايات أن هذا المعنى مجزئ عن غسل البشرة ما شئت فسمه ، بخلاف المسح في نحو الرأس والقدمين الواجب فعلهما باعتقاد المسحية أو الغسلية كما تقدم سابقاً . نعم قد يقال : إنه لا يجزئ بالمسح في نداوة اليد ولو قلنا بالاجتزاء به في الرأس والقدمين ، بل الظاهر أنه لابد من المسح بالماء ، والفارق بينهما الدليل .

ثم إنه هل يشترط في هذا المسح أن يكون بالكف بل بباطنها لكونه المتبادر من آله أو لا ؟ لا يبعد الثاني ؛ لعدم وجوب العمل بمثل هذا التبادر . وكيف كان ، فالظاهر من النصوص والفتاوى إيجاب استيعاب الجبيرة بالمسح ، وبه صرح في الخلاف^(١) والمعتبر^(٢) والتذكرة^(٣) ونهاية الأحكام^(٤) والروض^(٥) وكشف اللثام^(٦) والدروس^(٧) والذخيرة^(٨)

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١١ ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٢ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / طهارة المضطرج ١ ص ٦٥ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٩ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(٧) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

(٨) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٩ ، إلا أنه تردّد أولاً ثم استحسّن قول الذكرى

والحدائق^(١) وشرح المفاتيح^(٢) والرياض^(٣) ، بل في الأخير: «إنه لا ريب فيه» .

قلت : ولا أجد فيه خلافاً سوى ما عساه يظهر من الشيخ في المبسوط ، قال : « والأحوط أن يستغرق جميعه »^(٤) ، واستحسنه في الذكرى^(٥) بعد أن أشكل وجوب الاستيعاب بصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها ؛ لصدق المسح على الرجلين والخفين عند الضرورة .

والأقوى الأول ؛ لأنه المنساق إلى الذهن من الأخبار ، كانساق بداية الجبيرة عما يلزم فيه ذلك ، مع استصحاب حكم الحدث والشغل اليقيني ، وما ذكره من الصدق المتقدم ممنوع ؛ لكون الجبيرة اسماً للمجموع ، فالمسح عليها قاضٍ باستيعابها سيما في المقام ، وما عساه يظهر من بعض الاستعمالات كالمسح على الظهر ونحوه مما ينافي ذلك فهو للقرينة ، وما ذكره من الاجتزاء بالبعض في القدم ونحوه إنما هو لمكان دخول الباء في المسوح ، كما دلّت عليه الرواية السابقة ، بل مقتضاها أنه لولا الباء لكان اللازم الاستيعاب ، وتفاوت مراتب الظهور في الاستيعاب في مثل مسحت الجبيرة دون المسح على الجبيرة لا ينافي ما ذكرنا .

فلا ريب حينئذٍ في لزوم الاستيعاب ، بل لعلّ مراد الشيخ بالاحتياط

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٨٥ .

(٢) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٥٥ ذيل قول المصنف : « ومن كان في موضع غسله جبيرة » ج ١ ص ٢٩٩ (مخطوط) .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤ .

(٤) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٧ .

الواجب في نحو المقام، أو لاستغراق^(١) المحتاط فيه أي استغراق ما فيها من الفرج والثقب ونحو ذلك؛ فإنّ الظاهر عدم وجوبه؛ لما فيه من العسر والحرج، مع عدم ظهور قوله (عليه السلام): «امسح عليها» ونحوه فيه، كما هو واضح. ومما عرفت من انسياق بدليّة الجبيرة يجري فيها حينئذٍ ما كان يجري في المبدل منه، من التشنية والابتداء من المرفق ونحوهما على إشكال في البعض؛ لعدم ثبوت البدليّة في منطوق الأدلّة، ولعلّه بناءً على ما ذكرنا من أنّ الموالاة تقدير زماني يندفع الإشكال فيها بالنسبة إليها، والظاهر الاكتفاء بالمسح ببلّة الجبيرة ونداوتها لو كانت على الماسح، فتأمل.

ولا فرق حيث يسمح على الجبيرة بين كون المحلّ طاهراً أو نجساً؛ ولذا نصّ المصنّف عليه بقوله: ﴿سواء كان ما تحتها طاهراً أو نجساً﴾ بلا خلاف أجده بين أصحابنا^(٢)؛ لإطلاق الأدلّة من الروايات والإجماعات، بل قد يظهر من المعتمد^(٣) دعوى الإجماع عليه، خلافاً للشافعي^(٤) من الحكم بالإعادة حيث يكون نجساً، ولا فرق في نجاسة ما تحتها بين البشرة وغيرها من أجزاء الجبيرة الباطنة. وإطلاق المصنّف كالعلامة^(٥) وغيره^(٦) يقتضي عدم الفرق بين كونها

(١) الصحيح: أو الاستغراق.

(٢) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣، والعلامة في القواعد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٢، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٣.

(٣) المعتمد: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٩.

(٤) المجموع: ج ٢ ص ٣٢٩.

(٥) تحرير الاحكام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٠-١١، قواعد الاحكام:

الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٢.

(٦) كالشيخ في المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣.

في محلّ المسح أو الغسل ، وهو متّجه في غير التكرير أو الغمس ونحوهما ، فإنّ الظاهر عدم وجوبهما في المسح وإن تمكّن منها ؛ للفرق بينه وبين الغسل باشتراط مباشرة الماسح للممسوح مع إمراره عليه في حصول حقيقته دون الغسل ، واحتمال الإيجاب لعدم سقوط الميسور بالمعسور ونحوه ضعيف ؛ لعدم جريانه في نحو المقام كما بيّن غير مرة .

وهل يجب تخفيف الجبيرة لو كانت خرقاً متعدّدة مثلاً ؟ الأقوى عدمه ؛ لإطلاق الأدلّة ، ولأنّه لا يرتفع بذلك عن الحائل ، وكذا لو كانت جبائر متعدّدة ، كأنّ جبّر فوق الجبر ، فما عن نهاية الأحكام ^(١) من الإشكال في المسح على الظاهر من الجبائر لو كانت متكرّرة ليس في محله .

ولو كان ظاهر الجبيرة نجساً لا يمكن تطهيره ولا إزالته وإخراج ما تحته ، فالظاهر وجوب وضع خرقه طاهرة عليه وضعاً تكون به من أجزاء الجبيرة ، بل في المدارك : «إنّه لا خلاف فيه» ^(٢) .

لكن في الذكرى بعد أن استقرب ذلك قال : «ويمكن إجراؤه مجرى الجرح في غسل ما حولها» ^(٣) انتهى . وهو ضعيف ، وأضعف منه الاجتزاء بمسحها مع نجاستها للإطلاق ؛ إذ هو غير مساق لبيان ذلك ، وإلّا لاقتضى الإجزاء مع التمكن من التطهير ، واحتمال الرجوع بسبب ذلك للتيمّم لا يخلو من وجه تعرفه إن شاء الله فيما يأتي ؛ لأنّها في حكم الكسر المكشوف .

ولو كان ظاهر الجبيرة مغصوباً لم يجز المسح عليه قطعاً ، وفي وجوب

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / طهارة المضطرج ١ ص ٦٦ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٧ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٧ .

وضع المحلل عليه وجهان ينشآن من أنّ الغصب في الباطن من الجبيرة كالظاهر أولاً ، ولو مسح على المغصوب لعذر شرعي من جهل به ونحوه اجتزى به . أمّا لو كانت الجبيرة محرمة بغير الغصب كالحريرة مثلاً ، أو كونها من لباس الذهب للذكر ، فلا بأس بالمسح عليها ؛ لأنّ الحرمة خارجية .

ويمسح على الجبيرة الساترة لشيء من الصحيح إذا كان ستره من المقدمات العادية واللوازم العرفية لمثل هذا الجرح ؛ إذ التدقيق في نحو ذلك منافي لأصل مشروعيتها من التخفيف .

وقد ظهر لك من الأدلة السابقة أنّه لا فرق بين ما يشدّ به الكسر أو الجرح أو القرح ، بل قد سمعت ما في شرح الدروس من نسبته إرادة الأعم من الجبيرة إلى الفقهاء ، المؤيد بما تقدّم وبخبر العصابة للقرحة ، بل في المنتهى : « إنّ الجبائر تنزع مع المكنة ، وإلا مسح عليها ، وكذا العصائب التي تعصب بها الجرح والكسر ، وهو مذهب علمائنا أجمع »^(١) انتهى .

وفي خبر عبد الأعلى مولى آل سام قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : عثرت فانقطع ظفري ، فجعلت على إصبعي مرارة ، فكيف أصنع بالوضوء ؟ قال (عليه السلام) : يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله (عزّ وجلّ) ، قال الله تعالى : (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) امسح عليه »^(٢) ما يدلّ على ذلك أيضاً ، بل يستفاد منه عدم الفرق في المشدود بين كونه من الخرق أو غيره .

ومثل الجبائر والعصائب ما يطلى به الأعضاء للدواء ، كما صرح به

(١) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٧٢ .

(٢) تقدم في ص ٣٨٤ وص ٤٣٢ .

جماعة من الأصحاب^(١)، بل لا أجد فيه خلافاً؛ لحسنة الوشا قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الدواء إذا كان على يدي الرجل ، أيجزئه أن يمسح على طلاء الدواء ؟ فقال : نعم يجزئه أن يمسح عليه »^(٢) .

وقد عرفت سابقاً^(٣) أنهم حملوا ما دلّ على المسح على الحناء في صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « في الرجل يخلق رأسه ثم يطليه بالحناء ثم يتوضأ للصلاة ، فقال (عليه السلام) : لا بأس بأن يمسح رأسه والحناء عليه »^(٤) ، وخبر عمر بن يزيد قال (عليه السلام) : « ... يمسح فوق الحناء »^(٥) على الضرورة ، بل هو مشعر بكون ذلك من المسلّمات عندهم .

وقد يستفاد من مجموع هذه الأخبار وغيرها كفحوى أخبار الجبائر خصوصاً قوله (عليه السلام) : « إن كان يؤذيه الماء »^(٦) ونحوه ، جواز المسح على كلّ حائل من شداد وغيره ، وضع على العضو لدفع ضرره أو زيادته ونحو ذلك ، من غير تفصيل بين كون ذلك المرض كسراً أو جرحاً أو قرحاً أو صليلاً وغيرها ، كما يقضي به ترك الاستفصال في الدواء المطلي

(١) كالعلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / طهارة المضطرج ١ ص ٦٦ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٨ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣٥ ج ١ ص ٣٦٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٤ ح ٤ ج ١ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٢٠ .

(٣) في ص ٣٦٨ .

(٤) تقدم في ص ٣٦٨ وص ٤٤١ .

(٥) تقدم في ص ٣٦٨ وص ٤٤١ .

(٦) تقدم الحديث في ص ٥٢٤ .

عن ذلك الداء ، وما سمعته من خبر المرارة ونحوهما .

والظاهر أنّه للمكلف أن يجعل ذلك الحائل وإن لم ينحصر الدواء فيه ، من غير فرق بين حصول الخطاب بالوضوء وعدمه ، وما في موثقة عمّار : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينقطع ظفره ، هل يجوز له أن يجعل عليه علكاً ؟ قال : لا ، ولا يجعل عليه إلا ما يقدر على أخذه عنه عند الوضوء ، ولا يجعل عليه ما لا يصل إليه الماء » ^(١) محمول على عدم حصول نفع به ، على أنّ في سنده عمّاراً وقد طعن ^(٢) فيه بأنّه متفرد برواية الغرائب ، وإلاّ فاحتمال حملها على عدم الانحصار في التداوي بذلك بعيد ؛ لأنّ الظاهر جوازه وإن لم ينحصر به ، كما يقضي به ترك الاستفصال فيما سمعت وغيره ، مع ما في ذلك من الحرج ، نعم يحتمل حمله على الكراهة مع عدم الانحصار .

ولو وضع الحاجب مع عدم الضرورة أو اتفق فلم يستطع إزالته ، ففي إجرائه مجرى الجبائر في المسح عليه وعدمه وجهان ، رجّح بعضهم ^(٣) الأوّل .

والمهمّ تحرير الأصل في مثل ذلك وغيره ممّا لم يظهر من الأدلّة بيان حكمه ، فقد يقال : إنّ الأصل يقضي في الوضوء وما جرى مجراه أنّه متى

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٢٥ ج ١ ص ٤٢٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٦

ح ٤ ج ١ ص ٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٣٢٧ .

(٢) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٨٤ .

(٣) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء : القسم السادس من الوضوء الاضطرابي ص ٩٣ ، والبهاني في مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٥٥ ذيل قول المصنف : « ومن كان في موضع غسله جبيرة » ج ١ ص ٢٩٩ (مخطوط) .

تعذر غسل بعض الأعضاء الواجبة فيه لحاجب بسقوط الوضوء والرجوع إلى التيمم ؛ لانتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه .

وما يقال : إن الأصل يقضي بالرجوع إلى البدل ، وذلك لاستصحاب خطاب الوضوء ، فبعد فرض الخطاب به والحال هذه ينتقل منه إلى البدل ؛ لعدم التكليف بما لا يطاق ، ولأن المنصرف من الخطاب لمثل هذا المكلف ذلك .

يدفعه : أن الاستصحاب لا يصلح لإثبات حكم شرعي ، مع معارضته بظاهر أدلة الوضوء ، كالقول : إنه يستفاد من خبر المارة أن الأصل في مثل ذلك الرجوع إلى مسح البدل مطلقاً ؛ لأنه - مع الغض عما في سنده ؛ إذ لم أقف على توثيق لعبد الأعلى - لا صراحة فيه بذلك ؛ إذ قد يكون المراد منه الاستدلال على سقوط غسل المتعذر غسله ، وهو لا كلام فيه ، إنما الكلام في الحكم بعد ذلك هل هو سقوط الوضوء أو غيره ؟ نعم قد يقضي التأمل فيه وفي جميع أخبار الباب وخبر الخف وغيره بانتقال حكم المحجوب إلى الحاجب في سائر أنواع المرض التي هي سبب في الحجب به ، دون ما لا يكون كذلك من الحواجب .

وكذا ما يقال : إن الأصل يقضي بالسقوط فيما تعذر غسله ؛ للأصل ، واشتراط وجوبه بالقدرة ، مع وجوب غسل الباقي ؛ لقوله (عليه السلام) : « لا يسقط الميسور بالمعسور »^(١) ، ولا استصحاب الوجوب فيه .

إذ يدفعه : أن ما ادّعاه من المشروطة بالقدرة لو سلم فأقصى ما يسلم بالنسبة إلى الشرائط الخارجة التي لا مدخلية لها في صدق اسم المسمى إذا

استفادت من صيغة أمر ونحوها ، أما مثل الأجزاء التي تستفاد من نحو قوله : « الوضوء غسلتان »^(١) ونحو ذلك فممنوع ؛ إذ لا مدخلية للقدرة في الأحكام الوضعية .

وأما قوله (عليه السلام) : « لا يسقط الميسور » ونحوه فهو وإن سلّم الاستدلال به في نحو الأجزاء لكنّه موقوف على الانجبار بفهم الأصحاب ، وإلا لو أخذ بظاهره في سائر التكاليف لأثبت فقهاً جديداً لا يقول به أحد من أصحابنا .

وأما الاستصحاب ففيه : - مع ما سمعته من عدم صلوحه لإثبات الأحكام الشرعية - أنه معارض بقاعدة انتفاء الكلّ بانتفاء جزئه ، فلا يستصحب حكم الجزئية ، وبذلك يفرق بين الأجزاء والجزئيات .

وكذا ما يقال : إنّ الأصل يقضي بالجمع بين التيمّم والوضوء بمسح البدل ؛ لأنّ الشغل اليقيني محتاج إلى الفراغ اليقيني ، يدفعه : أنّه لا معنى له بعد الاستظهار من الأدلة أنّه ينتفي بانتفاء جزئه ؛ إذ هي تفيد حينئذٍ أنّه لا وضوء واقعاً ، فينتقل حينئذٍ إلى التيمّم .

لا يقال : إنّ ليس في أدلة التيمّم عموم يفيد ذلك .
لأنّا نقول : إنّ الإجماع على أنّه متى تعدّرت المائبة عقلاً أو شرعاً انتقل إلى التيمّم كافٍ في إثباته ، فيثبت حينئذٍ أنّ الأصل في كلّ ما لم يعلم حكمه من نحو ما سمعت الانتقال فيه إلى التيمّم ، وبه يظهر الحكم المتقدم إنّ لم يفهم من الأدلة خلافه .

لكن ومع ذلك كلّه فلا يخلو الحكم بهذا الأصل من نظر وتأمل ، سيّما

مع ملاحظة كلامهم في باب التيمّم من عدم سقوطه بالحائل في مواضع المسح أو محلّ الضرب ، بل لعلّ الأقوى في النظر قيام مطلق الحاجب مقام محجوبه مع تعذّر الإزالة ؛ لخبر المارة وفحوى حكم الجبائر بعد إلغاء خصوصيّة المرض ، وللقطع بفساد القول بوجوب التيمّم بدل الغسل والوضوء لمن كان في بدنه قطعة قير مثلاً مدى عمره ، وغير ذلك ممّا يظهر بالتأمّل ، والاحتياط لا ينبغي أن يترك ، بل لعلّه كاللزام في أمثال المقام ؛ تحصيلاً للبراءة اليقينيّة .

ولنعد إلى ما كتبنا فيه ، فنقول : إنّ جميع ما ذكرنا ممّا تقدّم إنّما هو في حكم الجبيرة وما يجري مجراها من شداد القرع والجرح واللطوخ ونحوها ، دون المكشوف منها ، أي الذي ليس عليه جبيرة ونحوها من الجرح ونحوه ، قال الخوانساري في شرح الدروس : « إنّ الأصحاب ألحقوا الكسر المجرد عن الجبيرة أيضاً بالجرح في الحكم ، وكذا كلّ داء في العضو لا يمكن بسببه إيصال الماء إليه »^(١) ، وظاهره الإجماع على ذلك .

وتفصيل الحال : أنّ الجرح إن كان مكشوفاً وأمكن غسله بحيث لا ضرر بتسخين ماء ونحوه فلا إشكال في وجوبه ، وإلاّ فإن تمكّن من المسح عليه مباشرة فعن المصنّف في الاعتبار^(٢) والعلامة في التذكرة^(٣) والنهاية^(٤) والشهيد في الدروس^(٥) وغيرهم من علمائنا المعاصرين^(٦)

(١) مشارق الشمس : الطهارة / وضوء الجبيرة ص ١٥٠ .

(٢) الاعتبار : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤١٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٦ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / طهارة المضطر ج ١ ص ٦٦ .

(٥) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

(٦) كالتطابقي في رياض المسائل : الطهارة / كيف الوضوء ج ١ ص ٢٤-٢٥ .

إيجابه ؛ لكونه أقرب إلى المأموره ، وأولى من مسح الجبيرة .

واستشكله جماعة من متأخري المتأخرين^(١) ، بل في المدارك : « إنّه ينبغي القطع بالاكْتفاء بغسل ما حوله »^(٢) ، بل في جامع المقاصد^(٣) في باب التيمّم نسبة ذلك فيه وفي الكسر الذي لا جبيرة عليه إلى نصّهم وورود الأخبار مشعراً بدعوى الإجماع عليه .

ولعلّه لخبر عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) قال : « سألت عن الجرح كيف يصنع به صاحبه ؟ قال (عليه السلام) : يغسل ما حوله »^(٤) .

كذيل الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) أيضاً بعد أن « سئل عن الرجل تكون القرحة في ذراعه وفي نحو ذلك من مواضع الوضوء ، فيعصّبها بالخرقة ويتوضأ ، ويمسح عليها إذا توضأ ، فقال (عليه السلام) : إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة ، وإن كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقة ثمّ يغسلها ، قال : وسألت عن الجرح كيف أصنع به في غسله ؟ قال (عليه السلام) : اغسل ما حوله »^(٥) .

وما يقال من شمولها للمكشوف وغير المكشوف ، وهو مخالف لما عند الأصحاب ، يدفعه : أنّها ظاهران فيه بقرينة قوله : « اغسل ما حوله » ؛ إذ هو مستور معها ، مع أنّ خبر الحلبي كاد يكون صريحاً فيه ، سلّمنا لكتنهما

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣٨ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ٥١٥ .

(٤) تقدم في ص ٥٢٦ و ٥٢٧ .

(٥) تقدم في ص ٥٢٤ .

حينئذٍ من باب المطلق الذي قيّد ، فلا تخرج بذلك عن الحجية .

نعم قد يدعى ظهورهما في عدم وجوب غسل الجرح خاصّة لا مسحه ، بل يحتمل إرادة ترك ما كان منه من الباطن دون الظاهر المعبر عنه بما حوله وغير ذلك ، فلعلّ الأقوى الأوّل حينئذٍ .

وأما احتمال وجوب وضع خرقة مثلاً عليه في مثل الحال ؛ لظهور الأدلة في بدلية المسح عليها عن الغسل دون المسح على البشرة ، فينبغي القطع بعدمه ؛ لوضوح الأولوية وغيره ، كالقطع بفساد الانتقال إلى التيمم معه ؛ لظهور اتفاق الأصحاب هنا على عدمه .

نعم إذا تعذّر المسح على البشرة فهل يجب وضع لصوق أو شدّ خرقة ونحو ذلك ممّا يدخل به تحت ذي الجبيرة وما بحكمه ويمسح عليه ، أو لا ؟ قولان ينشآن : من الأصل ، وظاهر ما سمعته من الروايات ، واستلزام ستر شيء من الصحيح ، والمعلوم من العفو فيها إنّها هو في السابقة دون اللاحقة ، ولأنّ المتيقّن من أدلة الجبائر الموضوعة لا للوضوء .

ومن قوله (عليه السلام) في خبر الحلبي : « فيعصّبها ... » ؛ لظهوره في التعصيب للوضوء ، سيّما مع ترك الاستفصال ، ولأنّ ما دلّ على حكم الجبائر شامل للجبيرة السابقة والموضوعة للوضوء ؛ لصدق اسم الجبيرة .

وممّا يؤكّده ما قيل ^(١) من اتفاق الفتاوى على أنّه لو كان ظاهر الجبيرة نجساً وضع عليها خرقة طاهرة ومسح ، بل قد سمعت نفي الخلاف فيه في المدارك ، وهو من قبيل ما نحن فيه ؛ إذ دخول هذه الخرقة الجديدة تحت اسم الجبيرة يقضي به هنا ، بل قد يقال : إنّ المراد بالمسح على الجبائر إنّما

(١) كما في مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٥٥ ذيل قول المصنف : « ومن كان في موضع غسله

هو المسح على خرقه الجبيرة وإن لم تكن جبيرة بالفعل .
 وأيضاً إن قوله (عليه السلام) في خبر كليب الأسدي قال : « سألت
 أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع
 بالصلاة ؟ قال (عليه السلام) : إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على
 جبائره وليصل » ^(١) دالّ على ما نحن فيه ؛ لأنّ الأصل في الواجب أن يكون
 مطلقاً ، فيجب تحصيلها إن لم تكن موجودة ، على أنّه ليس في السؤال ذكر
 للجبيرة .

وأيضاً قد يستفاد من مجموع الأدلة سيّما خبر المارة ^(٢) ونحوه أنّ الحائل
 بدل عند تعذر غسل البشرة ، فيجب تحصيله ، وخبر الجرح ^(٣) لا منافاة
 فيهما لوجوب المسح على الجبيرة بعد دلالة الدليل عليه ، سيّما بعد ورود مثل
 ذلك في الجبائر ، مع أنّ الحكم مسلّم فيها .
 كلّ ذلك مع استبعاد الفرق جدّاً بين ما تكون الجبيرة موضوعة مع عدم
 التأذي بجلّها وبين ما لم تكن كذلك .

على أنّ شدّ الجروح والقروح لا ضابطة له معلومة ، يختلف بالنسبة
 للأشخاص والأوقات وغيرها .

على أنّه في وقت الخطاب بالوضوء تارة يتفق أنّ الجرح مشدود ، وأخرى
 ليس مشدوداً ، فهل المدار على أوّل الوقت أو حين الفعل ؟
 كلّ ذلك مع أنّ الشغل اليقيني يستدعي البراءة اليقينية ، وهو منحصر
 فيما نقوله ؛ لأنّ احتمال التيمّم في المقام في غاية الضعف .

(١) تقدم في ص ٥٢٤ .

(٢) تقدم في ص ٣٨٤ وص ٤٣٢ .

(٣) تقدما في ص ٥٢٦ و ٥٢٧ وص ٥٢٤ .

ومما ذكرنا تعرف وجوب وضع الجبيرة وإن لم نقل بوجوب مسح الجرح مع إمكانه ، كما احتمله في الذكرى ^(١) أيضاً . وكيف كان ، فالقول بالوجوب لا يخلو من قوة وإن كان للنظر في كل واحد مما سمعت من الأدلة مجال ، لكن مجموعها يفيد الفقيه قوة ظن بذلك .

ثم إنه إذا تعذر وضع الجبيرة بعد البناء على الوجوب ، فهل ينتقل إلى التيمم أو يكتفي بغسل ما حول الجرح ؟ الظاهر الثاني ؛ عملاً بما سمعت من الأخبار ، بل قد يدعى مثل ذلك في الجبائر المشدودة سابقاً ، وبه يجمع بين ما دلّ على المسح على الجبيرة وما دلّ على غسل ما حولها فيها كما سمعته سابقاً ، لكن نقل عن الذخيرة ^(٢) أنه نسب القول بالتيمم في المسح على الجبائر إلى الأصحاب ، مشعراً بدعوى الإجماع عليه .

وفي الذكرى بعد أن ذكر احتمال وجوب الوضع ، واعترف أنّ الرواية مسلطة على فهم عدم الوجوب ، قال : « وأما الجواز فإن لم يستلزم ستر شيء من الصحيح فلا إشكال فيه ، وإن استلزم أمكن المنع ؛ لأنه ترك للغسل الواجب ، والجواز عملاً بتكميل الطهارة بالمسح » ^(٣) انتهى . وظاهره بل صريحه أنه لا إشكال في الجواز والمسح عليه مع عدم الستر لا الوجوب .

لكن قال في الرياض : « إنه إن تعذر مسح الجرح والقرح والكسر المجرد فالأحوط بل اللازم وضع جبيرة أو لصوق ؛ تحصيلاً للأقرب للحقيقة ، بل قيل : لا خلاف فيه ما لم يستر شيئاً من الصحيح كما عن

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٧ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٧ .

الذكرى»^(١) انتهى .

وفيه : أنَّ الموجود في الذكرى ما سمعته من الجواز لا الوجوب .
والاحتياط في المقام الجمع بين ما تقدّم والتميم ، فإنه وإن لم أعثر على من أفتى به في خصوص المقام ، لكن نقل عن العلامة في النهاية^(٢) أنه احتمل سقوط الوضوء ، والظاهر أنه يريد إيجاب التيمم مع ما تسمع من الكلام ، وهو أنَّ الأصحاب في خصوص المقام قد عرفت أنَّ الجروح والقروح ملحقّة عندهم بالكسر ، فالمشدد من الجميع يمسح عليه ، والمكشوف منها فيه ما سمعت من المسح على نفس البشرة ، فإن تعذّر فالوضع أو الاكتفاء بغسل ما حولها ، ولم نعثر في المقام على مفتٍ بالخصوص في التيمم ، لكن جماعة^(٣) جعلوا في باب التيمم من جملة أسبابه خوف استعمال الماء لمكان جرح أو قرح ، ولم يفرّقوا بين المشدود منها وغير المشدود ، على أنَّ الإشكال في كلّ منها ؛ لما عرفت أنّهم هنا لم يوجبوا التيمم أيضاً .

بل قد صدر ذلك من المصنّف الواحد كالشيخ في المبسوط على ما نقل لنا من عبارته في المقامين ، فإنه قال في المقام : «إن كان على أعضاء الطهارة جوائر أو جرح وما أشبهها ، وكانت عليه خرقعة مشدودة ، فإن أمكنه نزعها نزعها ، وإن لم يمكنه مسح على الجوائر- إلى أن قال :- ومتى أمكنه غسل بعض الأعضاء وتعذّر في الباقي غسل ما يمكنه غسله ، ومسح

(١) رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٥ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / طهارة المضطرج ج ١ ص ٦٦ .

(٣) كابن البراج في المذهب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٧ .

على حائل ما لا يمكنه غسله ...»^(١) إلى آخره .

وقال في باب التيمّم : « ومن كان في بعض جسده أو بعض أعضائه طهارته ما لا ضرر عليه ، والباقي عليه جراح أو عليه ضرر في إيصال الماء جاز له التيمّم ، ولا يجب عليه غسل الأعضاء الصحيحة ، وإن غسلها وتيمّم كان أحوط ، سواء كان الأكثر صحيحاً أو عليلًا »^(٢) .

وقال في النهاية في المقام ما حاصله : « إن كان على أعضاء الطهارة جوائر أو جرح وشبهه وكان عليه خرقه مشدودة نزع إن أمكن ، وإلا مسح ، وإن كان جراحاً غسل ما حولها »^(٣) .

وقال في بحث التيمّم : « المجروح وصاحب القروح والمكسور والمجدور ، إذا خافوا على نفوسهم استعمال الماء ، وجب عليهم التيمّم »^(٤) .

وربما جمع^(٥) بينهما بالفرق بين المكشوف والمشدود ، أو بالحمل على التخيير بين التيمّم والمسح على الجبيرة أو الشداد ، كما يشعر به قوله : « جاز له التيمّم » ، وفي خصوص عبارة النهاية بوجه ثالث باختصاص التيمّم بما لا يتمكن من استعمال الماء أصلاً .

وقال المحقق الثاني في شرح القواعد في شرح قوله : « وتيمّم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه بجرح أو نحوه ... »^(٦) إلى

(١) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .

(٢) المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٥ .

(٣) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٦ .

(٤) النهاية : الطهارة / التيمّم واحكامه ص ٤٧ .

(٥) كما في مشارق الشموس : الطهارة / وضوء الجبيرة ص ١٥١ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ٢٤ .

آخره: «واعلم أنّ هذا الحكم لا يتمشى على ظاهره؛ لأنّ الجرح الذي لا لصوق عليه والكسر الذي لم يوضع عليه جبيرة إذا تضرّر بالماء يكفي غسل ما حوله، كما نصّوا عليه ووردت به الأخبار، فكيف يجوز العدول إلى التيمّم؟!»

ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الذي يسقط غسله ولا ينتقل بسببه إلى التيمّم ما إذا كان الجرح ونحوه في بعض العضو، ولو استوعب عضواً كاملاً وجب الانتقال إلى التيمّم.

ويمكن الجمع بأنّ ما ورد النصّ بغسل ما حوله مع تعذّر غسله - وهو الجرح والقرح والكسر - لا ينتقل عنه إلى التيمّم بمجرد تعذّر غسله وإن كثر، بخلاف غيره، كما لو كان تعذّر الغسل لمرض آخر، فإنّه ينتقل إلى التيمّم، ثم استقرب الوجه الأوّل مدّعياً أنّ الثاني تأباه عبارات الأصحاب^(١)، انتهى.

ولقد أطنب بعض متأخري المتأخرين^(٢) في نقل جملة من عبارات العلامة في المنتهى والنهاية والتذكرة في المقام والتيمّم، والذي يظهر بعد ملاحظة كلماتهم أنّ مرادهم بالانتقال إلى التيمّم في الجرح ونحوه إنّما هو مع تعذّر ما ذكره في الجبيرة، إمّا بعدم التمكن من المسح على الجبيرة، أو بعدم التمكن من وضعها بناءً على وجوبه مع عدم التمكن من غسل ما حوله، ونحو ذلك.

ويرشد إليه ما ذكره العلامة في المنتهى في باب التيمّم بعد أن^(٣) ذكره

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٥١٥.

(٢) كالخونساري في مشارق الشموس: الطهارة/ وضوء الجبيرة ص ١٥١.

(٣) الظاهر زيادة هذه الكلمة.

للجرح ، قال : « ولو كان الجرح ممّا يتمكّن من شدّه وغسل باقي العضو ومسح الخرقّة التي عليه بالماء وجب ولا يتيمّم ، وإن لم يتمكّن من ذلك يتيمّم »^(١) ، ونحوه كلامه في النهاية^(٢) ، ويقرب منها ما في التذكرة^(٣) .

نعم يظهر منه في الأوّلين أنّه إن تعذّر وضع الجبيرة عليه أو تعذّر مسحها لا يكتفى بغسل ما حوله ، بل لابدّ من الانتقال إلى التيمّم ، بخلافه في التذكرة ، فإنّه يفهم منه أنّه يكتفى حينئذٍ بغسل ما حوله ، وهي مسألة أخرى ، بل قد عرفت أنّه يظهر من جماعة أنّه يكتفى بغسل ما حوله وإن تمكّن من وضع الجبيرة .

وأما ما يقال من الفرق بين المستوعب وغيره في الجبائر ، ولذا نصّ بعضهم^(٤) على عدم الفرق ، فالظاهر فساده ؛ لإطلاق الأدلّة ، نعم قد يتّجه في نحو الجرح المكشوف الذي لا يتمكّن من وضع جبيرة عليه ، أو لا يتمكّن من مسح الجبائر في المشدود ، أنّه ينتقل إلى التيمّم إذا كان مستوعباً ؛ لأنّ الوضوء لا يتبعّض ، ولظهور قوله (عليه السلام) : « اغسل ما حوله »^(٥) في أجزاء العضو لا الأعضاء ، وكيف ! مع أنّ الغالب في جبيرة الكسر أن تكون مستوعبة ولا تبعيض فيها لمكان المسح على البدل .

وكأنّ مراد الأصحاب في تعرّضهم للتيمّم في الجرح ونحو الردّ على

(١) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٣٦ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٩٦-١٩٧ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ٦٦ .

(٤) كالصنف في المعتر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٢ ، والعلامة في النهاية :

الطهارة / طهارة المضطر ج ١ ص ٦٦ .

(٥) كما في خبر الحلبي المتقدم في ص ٥٢٤ .

العامة^(١) حيث أوجبوا الوضوء وإن تضرّر، فقصودهم الإيجاب الجزئي، وهو أنه يجوز التيمّم للجرح في الجملة في مقابلة السلب الكلّي، كما ينبئ عن ذلك ملاحظة كلام الشيخ في الخلاف^(٢) ونحوه.

وبنحو ما سمعت من الجمع في كلمات الأصحاب يجمع بين ما سمعت من أخبار الجبائر والجروح والقروح ونحوها، والأخبار^(٣) المتكررة جداً الواردة في غسل الجنابة المشتملة على الأمر بالتيمّم للمجروح والمقروح والمكسور والمجدور.

وما قيل^(٤) من الجمع بينهما بالفرق فيها بين الوضوء والغسل، فيجري حكم الجبيرة في الأوّل دون الثاني، واضح الفساد، أمّا أولاً: فلاشتمال بعض أخبار الجبائر على الوضوء وغسل الجنابة والجمعة فضلاً عمّا فيها من الإطلاق، وأمّا ثانياً: فلإجماع المنقول في المنتهى^(٥) وغيره^(٦) على عدم الفرق في ذلك بين الطهارتين.

ونحوه في الفساد احتمال الجمع بينهما كما في تيمّم كشف اللثام^(٧)

(١) عمدة القاري: ج ٤ ص ٣٣.

(٢) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٠٠ ج ١ ص ١٥١.

(٣) منها: الخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يكون به القرع والجراحة يجب؟ قال: لا بأس بأن لا يغتسل، وتيمّم».

الكافي: انظر باب الكسير والمجدور... ج ٣ ص ٦٨، ووسائل الشيعة: انظر باب ٥ من

ابواب التيمّم ج ٢ ص ٩٦٦.

(٤) كما في الحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٨٦-٣٨٧.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٧٢.

(٦) كتنذرة الفقهاء: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٢.

(٧) كشف اللثام: الطهارة/ احكام التيمّم ج ١ ص ١٥٢.

بالتخير بينه وبين التيمم ؛ وذلك لأنه - مع عدم الشاهد عليه - من المعلوم الذي لا خفاء فيه على من له أدنى ملاحظة لأخبار التيمم أنّ التيمم من الطهارات الاضطرارية لا يشرع إلا عند تعذر المائتة ، وكيف ؟ وهو بدل عنها كما هو واضح .

ونحوهما الفرق بين المستوعب وغيره كما قد عرفت ، نعم قد يتجه في الاستيعاب لجميع الأعضاء ولجميع البدن ؛ لحصول الشك في مثل هذا الوضوء والغسل ، سيما الثاني مع القول بوجوب وضع شيء على المكشوف ، فإنه في كل آن يتمكن من وضع لحاف ونحوه ثم المسح عليه ، مع إطلاق الأخبار بالرجوع إلى التيمم ، فتأمل جيداً . على أنّ الذي يظهر من ملاحظة تلك الأخبار أنّ الأمر فيها بالتيمم لمكان الضرر بالغسل بالبرد ونحوه ، والله أعلم .

﴿ وإذا زال العذر ﴾ الذي كان سبباً في سواغ المسح على الجبيرة فلا يعيد الصلاة إجماعاً كما في المنتهى ^(١) وغيره ^(٢) ، و﴿ استأنف الطهارة ﴾ للمتجدد من الصلاة كما عن المبسوط ^(٣) ، ومال إليه في المعتبر ^(٤) وتبعه بعض متأخري المتأخرين ^(٥) ، ﴿ على تردد ﴾ كما هو ظاهر المنتهى ^(٦)

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٢ .

(٢) ك تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٢ ، ومصابيح الظلام : شرح مفتاح ٥٥ ذيل قول المصنف : « ويستفاد من بعض الصحاح ... » ج ١ ص ٣٠٤ (مخطوط) .

(٣) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٢ .

(٥) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ ، والبهاني في مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٥٥ ذيل قول المصنف : « ويستفاد من بعض الصحاح ... »

ج ١ ص ٣٠٤ (مخطوط) .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٢ .

والتذكرة^(١)، ينشأ من أنه طهارة اضطرارية، والضرورة تقدر بقدرها، كانتقاض التيمم برؤية الماء ونحوه، ولأنه يجب عليه الصلاة بطهارة يجب فيه الغسل وقد تمكّن منه، ومن أنه مأمور، والأمر يقتضي الإجزاء، وإطلاق ما دلّ على الاجتزاء بالمسح عليها، ولارتفاع حدته فلا يعود، وللاستصحاب، والحمل على التيمم قياس لا نقول به، والمراد بتقدير الضرورة قدرها عدم فعل الوضوء كذلك مع عدمها، لا بقاء أثره، والأخير مصادرة.

ولذا كان الأقوى عدم الإعادة كما تقدّم البحث فيه مفصلاً سابقاً في المسح للتقيّة والضرورة، بل الظاهر أنه لا يعيد وإن ارتفعت في أثناء الوضوء بعد المسح عليها أو على بعضها على تأمل سيّما في الأخير، نعم يتّجه الإعادة فيما لو ظهر سبق البرء وكان لا يعلم به، وطريق الاحتياط غير خفي.

﴿السادسة﴾

﴿لا يجوز أن يتولّى وضوءه﴾ أي الغسل كلّاً أو بعضاً ﴿غيره﴾ بحيث يسند الفعل إلى ذلك الغير ﴿مع الاختيار﴾ إجماعاً كما في الانتصار^(٢) والمنتهى^(٣)، ومذهب الأصحاب كما في المعتمد^(٤).
ويدلّ عليه -مضافاً إلى ذلك، وإلى ظاهر الوضوءات البيانية، واستصحاب حكم الحدث- أنّ ظاهر الأوامر بالغسل والمسح تقتضي

(١) تذكرة الفقهاء: الصلاة/الوضوء ج ١ ص ٢٠٨.

(٢) الانتصار: الطهارة/ كيفية الوضوء ص ٢٩.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ أفعال الوضوء ج ١ ص ٧٢.

(٤) المعتمد: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٢.

المباشرة ، وإرادة كون الفعل مستنداً إليه .

وما يقال : إنّ ظاهرها لا يقتضي سوى كونه مأموراً بذلك ، وأمّا الشرطية فلا دلالة فيها عليه ، فحينئذٍ يبقى عمومات الوكالة والنيابة محكمة يصحّ إثبات المشروعية بها ، ولا تعارض بينها ، فيكون الأصل جواز الوكالة والنيابة في سائر العبادات إلّا ما خرج بالدليل .

ضعيف جداً في مثل ما نحن فيه من الأوامر التي هي عبادة ؛ لظهورها في إرادة التعبد الظاهر في المباشرة ، نعم قد يسلم ذلك في الأوامر التي علم أنّها ليست عبادات ، ولا يشترط فيها نية القربة ، وأمّا ما علم فيها ذلك ولو بالأصل المقرّر في الأوامر فغير متّجه كما هو واضح ، ومن هنا ظهر لك وجه تطلّب الأصحاب الدليل الخاصّ في كلّ مقام من مقامات العبادات على جواز النيابة فيها ، فتأمل .

خلفاً لظاهر المنقول عن ابن الجنيد من أنّه « يستحبّ للانسان أن لا يشرك في وضوئه غيره بأن يوضئه أو يعينه عليه »^(١) ، وضعفه واضح ، على أنّه غير صريح المخالفة .

ولا فرق في الغير الموجود في عبارة المصنّف وغيرها^(٢) بين أن يكون إنساناً مكلفاً أو غيره ، بل إنساناً وغيره ؛ إذ المدار على تحقّق النسبة وإسناد الفعل على وجه الحقيقة عرفاً ، فتي حصل ذلك من المكلف صحّ وضوؤه ، ولذا كان لا يقدر في صحّة الوضوء صبّ الماء في الكفّ ونحوه ؛ إذ لا مدخلية له في نسبة الفعل إلى المكلف ، فتي حصل ذلك الإسناد إلى

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٥ .

(٢) كعبارة المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١١ ، والبيان : الطهارة / كيفية الوضوء ص ١٠ .

الغير بطل الوضوء قطعاً كما عرفت .

وكذا لو أسند إليهما مع الجزئية لكلّ منها بحيث لا يسند الفعل إلى واحد مستقلاً ؛ لعدم حصول النسبة العرفية للمكلف .

نعم لو حصل الإسناد إلى كلّ منها مستقلاً بالنسبة للغسل الواحد اتّجهت الصحة ؛ لما عرفت أنّه يكفي فيها تحقق النسبة ، ولا يقدر فيها تحققها للغير مع تسليم صحة الفرض .

وبعد أن عرفت ذلك المدارفلا حاجة للإطالة والإكثار في الأمثلة في المقام ، من صبّ الانسان والحيوان المكلّم وغير المكلّم ، ومن إراقة الانسان الماء من ميزاب أو نحوه ، إلى غير ذلك ، فتأمل جيّداً .

ثم إنّ الظاهر من عبارة المصنّف وغيرها^(١) في بادئ الرأي حرمة تولّي الغير الوضوء ، إلّا أنّ التأمّل فيها يقضي بأنّ مرادهم من ذلك الفساد وعدم الجواز لو اكتفي بالصلاة فيه أو قصد التشريع أو نحو ذلك ، وأمّا الحرمة الذاتية فلا أعرف دليلاً عليها ، وظاهر هذه العبارات لا وثوق به في نحو هذه المقامات .

ويمكن الاستدلال عليه مع أصل المسألة من عدم جواز التولية بخبر الحسن بن علي الوشّاء ، قال : « دخلت على الرضا (عليه السلام) وبين يديه إبريق يريد أن يتهبّأ للصلاة ، فدنوت منه لأصبّ عليه ، فأبى ذلك ، فقال : مه^(٢) يا حسن ، فقلت : لِمَ تنهاني أن أصبّ على يديك ، تكره أن أؤجر ؟ قال (عليه السلام) : تؤجر أنت وأزراؤنا ، فقلت : وكيف ذلك ؟ فقال (عليه السلام) : أما سمعت الله (عزّ وجلّ) يقول : (فَمَنْ كَانَ

(١) راجع المصادر السابقة.

(٢) مه : اكفف . مجمع البحرين : ج ٦ ص ٣٦٢ مادة (مهه) .

يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) ، وها أنا ذا أتوضأ للصلاة وهي العبادة فأكره أن يشركني فيها أحد»^(١) ؛ لقوله فيها : «وأوزر أنا» بحمل الصب فيها على الصب على أعضاء الوضوء .

ويحتمل قوتاً أن يراد بالصب الصب في الكف ؛ لكونه المتبادر المتعارف في مثل ذلك سيما بالنسبة للوجه ، ويحمل قوله : «أوزر» على شدة الكراهة بقرينة قوله في آخرها : «فأكره» مع أن المكروه بالنسبة إليه كالوزر . ويؤيده - مع فهم الأصحاب منها ذلك كما قيل^(٢) . المرسل عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه كان لا يدعهم يصبون الماء عليه ، ويقول : «لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً...»^(٣) ؛ لظهور قوله : «لا أحب» في الكراهة .

على أنه لو سلم فيحتمل أن يكون قوله : «أوزر أنا» يعني إن صليت بهذا الوضوء واكتفيت به ، فلا يدل على الحرمة حينئذ في ذاته ، فتأمل .
 ﴿ويجوز﴾ بل يجب ولو ببذل أجرة لا تضرّ بالحال ﴿مع الاضطرار﴾ بلا خلاف أجده^(٤) ، بل عليه اتفاق الفقهاء كما في المعتبر^(٥) ، والإجماع

(١) الكافي : باب نواذر الطهارة ج ١ ص ٦٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣٧ ج ١ ص ٣٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٣٣٥ .

(٢) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء أمير المؤمنين (ع) ح ٨٥ ج ١ ص ٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الوضوء ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٧ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / فروض

الوضوء ج ١ ص ٥٠ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٣ .

(٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٢ .

كما في المنتهى^(١).

وقد يرشد إليه -مضافاً إلى ذلك- خبر عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «إنه كان وجعاً شديداً الوجع، فأصابته جنابة وهو في مكان بارد، قال (عليه السلام): فدعوت الغلظة فقلت لهم: احملوني فاغسلوني، فحملوني ووضعوني على خشبات، ثم صبوا الماء عليّ فغسلوني»^(٢)؛ لعدم الفرق بين الوضوء والغسل. ونحوها الأمر بالتولية في تيمّم المجدور في المعتبرة كما سيأتي مع عدم الفرق وكون التراب كالماء. وربّما يرشد إليه أيضاً ما ورد في كثير من الأخبار- على أقوى الوجهين فيها- أنه «كلّما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»^(٣)، وأنه «ليس عليه شيء»^(٤)، حتّى أنّه ورد في بعضها أنّ «هذه من الباب التي ينفّث منها ألف باب»^(٥).

كلّ ذلك مع أنّه يمكن أن يقال: إنّ الخطابات بالوضوء شاملة للمقام، ومادّلة على الاشتراط إنّما هو مع المكنة؛ لكونه بواسطة الأوامر المقيدة بالقدرة. ولوضوح هذا الحكم وعدم الخلاف فيه من أحد وقع من بعض

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٧٣.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٤٩ ج ١ ص ١٩٨، الاستبصار: الطهارة/ باب ٩٦ ح ٨ ج ١ ص ١٦٢، وسائل الشيعة: باب ٤٨ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٣٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب صلاة المريض والمغمى عليه ح ١٠٤٢ و ١٠٤٤ ج ١ ص ٣٦٣ (٤) وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب قضاء الصلوات ح ٣ و ١٣ و ١٦ ج ٥ ص ٣٥٢-٣٥٤.

(٤) وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب قضاء الصلوات ح ٢٤ ج ٥ ص ٣٥٥.

(٥) الخصال: باب الواحد إلى المائة ح ٢٤ ص ٦٤٤، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب قضاء

الصلوات ح ٩ ج ٥ ص ٣٥٣.

الأصحاب الاستدلال عليه بأُمور نظريها بعض المتأخرين^(١)، منها : ما وقع للمصنّف في المعتبر^(٢) من التعليل بأنّه توصّل إلى الطهارة بالقدر الممكن ، مع أنّه يمكن أن يريد ما سمعته . ومنها : ما وقع لغيره^(٣) من أنّه عند تعذّر الحقيقة يصار إلى المجاز ، مع أنّه قد يريد أنّ خطابات الوضوء لشمولها لنحو المقام لابدّ من حملها على المجاز ، والأمر سهل .

واعلم أنّه لا فرق حينئذٍ في المتولّي بين أن يكون مكلفاً أو غيره ؛ لكون المنوب فيه إنّما هو من مقدّمات الوضوء ، وإلّا فالوضوء وضوء المضطرّ ، والعبادة عبادته ، والنية نيّته ، وهو المتقرّب إلى الله بهذا الوضوء السائغ في حقّه ، فما في المدارك من « أنّ النية تتعلّق بالمباشر ؛ لأنّه الفاعل للوضوء حقيقة »^(٤) ، فيه ما لا يخفى .

﴿ السابعة ﴾

﴿ لا يجوز للمحدث ﴾ أي غير المتطهّر شرعاً ﴿ مسّ كتابة القرآن ﴾ كما في الخلاف^(٥) والتهذيب^(٦) وظاهر الفقيه^(٧) وعن الكافي^(٨) وأحكام

(١) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / واجبات الوضوء ص ١٣١ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٢ .

(٣) كالشهيّد الأوّل في الذكري : الطهارة / واجبات الوضوء ص ٩٢ ، والشهيّد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٣ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤٠ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٦ ج ١ ص ٩٩ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ذيل ح ٣٢ ج ١ ص ١٢٦ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب صفة غسل الجنابة ذيل ح ١٩١ ج ١ ص ٨٧ .

(٨) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الأوّل من شروطها ص ١٢٦ .

الراوندي^(١) وابن سعيد^(٢)، واختاره في النافع^(٣) والمنتهى^(٤) والمختلف^(٥) والقواعد^(٦) والإرشاد^(٧) والذكرى^(٨) والدروس^(٩) والتنقيح^(١٠) وجامع المقاصد^(١١) وغيرها من كتب متأخري المتأخرين^(١٢)، بل هو المشهور نقلاً^(١٣) وتحصيلاً، بل في الخلاف^(١٤) الإجماع عليه، كما عن ظاهر التبيان^(١٥) ومجمع البيان^(١٦).

-
- (١) فقه القرآن : الطهارة / احكامها ج ١ ص ٥٠ .
 - (٢) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٤ .
 - (٣) المختصر النافع : الطهارة / احكام الوضوء ص ٧ .
 - (٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٦ .
 - (٥) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٦ .
 - (٦) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .
 - (٧) ارشاد الاذهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠ .
 - (٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل له ص ٢٣ .
 - (٩) الدروس : الطهارة / المقدمة ص ١ .
 - (١٠) التنقيح الرائع : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٩١ .
 - (١١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٢ .
 - (١٢) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤-٧٥ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٠ ج ١ ص ٣٨ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / الغايات الواجبة للوضوء ج ٢ ص ١٢٢ .
 - (١٣) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤١ ، ومفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٠ ج ١ ص ٣٨ .
 - (١٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٦ ج ١ ص ٩٩-١٠٠ .
 - (١٥) التبيان : ذيل آية ٧٩ من سورة الواقعة ج ٩ ص ٥٠٨ .
 - (١٦) مجمع البيان : ذيل آية ٧٩ من سورة الواقعة ج ٩-١٠ ص ٢٢٦ .

خلفاً للشيخ في المبسوط ^(١) على ما نقل عنه وعن ابني إدريس ^(٢) والبرّاج ^(٣) من الحكم بالكراهة ، بل هو قضيّة المنقول عن ابن الجنيّد ^(٤) ، ومال إليه جماعة من متأخري المتأخّرين ^(٥) ، استضعافاً لما تسمعه من أدلّة التحريم .

والأقوى الأوّل ؛ لقوله تعالى : « إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ^(٦) . وهي وإن كانت ليست صريحة في المطلوب ؛ لاحتمال رجوع الضمير إلى الكتاب ويكون المراد بالمطهّرين الملائكة ، لكنّها ظاهرة فيه ؛ لظهور رجوع

(١) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .

(٢) السرائر : الطهارة / في احكامها ج ١ ص ٥٧-٥٨ ، وهو وإن لم يصرّح بذلك إلّا أنّه يستفاد تجويزه للمسّ من قوله : « الوضوء يجب لأسباب الصلاة الواجبة أو الطواف الواجب ، لا وجه لوجوبه إلّا بهذين الوجهين ... وأمّا الغسل فيجب للأمرين اللذين ذكرناهما ... ومسّ كتابة المصحف ... » ثمّ قال : « وعندي أنّ الغسل لا يجب إلّا للأمرين اللذين وجب الوضوء لهما فحسب ... » لكنه صرّح (في باب الجنابة ص ١١٧) بحرمة المسّ على المنجب ، فيحتمل (كما قال العلامة الطباطبائي في المصابيح) أنّ ما ذكره أولاً من الحصر ناظر إلى عدم وجوب المسّ لا جواز المسّ من المنجب ، ويمكن أن يكون الوجه في الوضوء مثله ، نعم ربّما كان لعدم تعرضه لحكم مسّ المحدث مع تصريحه بالمنع في المنجب إشعار بجواز المسّ من المحدث ... إلخ . راجع المصابيح : الطهارة / حرمة مسّ القرآن - المحدث ص ٥٠ (مخطوط) .

(٣) المذهب : الطهارة / باب اقسام الطهارة ج ١ ص ٣٢ .

(٤) حيث إنه كره المسّ للمنقب والحائض ، فجوازه للمحدث بالاصغر أولى ، راجع مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الحيض ص ٣٦ .

(٥) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٦٦ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢ .

(٦) سورة الواقعة : الآية ٧٧-٨٠ .

الضمير إلى القرآن ، لكونه المحذّر عنه فيها ، ولأنّ ما قبله وما بعده صفة للقرآن ، ولما عن التبيان ^(١) ومجمع البيان ^(٢) : « إنّ الضمير راجع للقرآن عندنا » ، بل في الأخير عن الباقر (عليه السلام) على ما حكاه عنه في كشف اللثام : « إنّ المعنى المحدثون المطهرون من الأحداث والجنابات ، وإنّه لا يجوز للجنب والحائض والمحدث مسّ المصحف » ^(٣) ، ولأنّ في إرجاع الضمير إلى الكتاب تقييداً للمكتون ، والأصل عدمه ، على أنّه قد يقال : إنّ الإمسّاس حقيقة في الإمسّاس البدني ، هذا .

مع ما يظهر من بعض الأخبار أنّ الضمير فيها راجع إليه ، كخبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن (عليه السلام) ، قال : « المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ، ولا تمسّ خطّه ، ولا تعلّقه ، إنّ الله تعالى يقول : (لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) » ^(٤) .

واشتمال الرواية على ما لا يقول أحد به من حرمة التعليق ونحوه لا يقدح في المطلوب ، مع أنّه ربّما نقل عن السيّد ^(٥) العمل بمضمونها ، وإلاّ فإن اقتضى ذلك الكراهة فليقتض اشتمالها على حكم المعلوم حرمة بالحرمة ، ولعلّ التعليق بالآية إنّما هو للمسّ خاصّة ، فتأمل .

وبها يظهر رجوع الضمير إلى القرآن وأنّ الطهارة بالمعنى المصطلح ، كما

(١) التبيان : ذيل آية ٧٩ من سورة الواقعة ج ٩ ص ٥٠٨ .

(٢) مجمع البيان : ذيل آية ٧٩ من سورة الواقعة ج ٩ ص ٢٢٦ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤ ، وراجع أيضاً : وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب الوضوء ج ٥ ص ٢٧٠ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٦ ج ٣٥ ص ١٢٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦٨ ج ٣

ج ١ ص ١١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب الوضوء ج ٣ ص ٢٦٩ .

(٥) نقله المصنف عن مصباحه ، الاعتبار : الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ١٩٠ .

سمعتة في الرواية السابقة ، على أنه بعد إرجاع الضمير إلى القرآن لا مجال لحمل النفي فيها على غير النهي ، وحينئذ لا يتجه أن يراد بالطهارة غير المعنى المصطلح ؛ لعدم القول بحرمته من أحد ، هذا .

مع أنه قد يدعى ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الطهارة بهذا المعنى ، واستعمالها في المعنى اللغوي كما في قوله : « المؤمن طاهر » و « أناس يتطهرون »^(١) و « أزواج مطهرة »^(٢) ، أي لا يحضن ونحو ذلك لا ينافي ما ذكرنا .

ومما يدل على المطلوب - مضافاً إلى ما سمعته من الآية والرواية والإجماع - مرسل حريز عن الصادق (عليه السلام) أنه قال لولده اسماعيل : « يابني اقرأ المصحف ، فقال : إني لست على وضوء ، فقال (عليه السلام) : لا تمس الكتابة ومس الورق وقرأه »^(٣) .

وخبر أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) : عمن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء ، قال (عليه السلام) : لا بأس ، ولا يمس الكتاب »^(٤) .

ولا يقدر ما في السند من الضعف لو سلم ؛ لانجباره بالشهرة والإجماع المنقول ، بل قد يدعى الإجماع المحصل ؛ لحمل لفظ الكراهة في كلام الشيخ

(١) سورة الاعراف : الآية ٨٢ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٥ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٣٣ ج ١ ص ١٢٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦٨ ح ١ ج ١ ص ١١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٦٩ .

(٤) الكافي : باب الجنب يأكل ويشرب ح ٥ ج ٣ ص ٥٠ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٣٤ ج ١ ص ١٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٦٩ .

وابن الجنيد على إرادة الحرمة ، على أنّ رواية أبي بصير إمّا أن تكون صحيحة أو موثقة على الكلام في الحسين بن المختار^(١) ، وخبر حرير وإن كان مرسلًا إلاّ أنّه في السند حماد ، وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه^(٢) ، فلا يقدر ضعف من بعده على أحد الوجهين في تفسيرها .

وبذلك كلّ مع المناسبة لتعظيم الكتاب ينقطع الأصل المتمسك به لنفي الحرمة ، مع حمل ما سمعت من الأدلة على الكراهة لمكان ضعفها ، ولم أعثر على دليل لهم سوى ذلك ، وفيه من الضعف ما لا يخفى .

والأقوى إلحاق لفظ الجلالة به ، بل سائر أسمائه المختصة به ، لظهور النهي عن المسّ للقرآن في التعظيم ، بل كاد يكون صريح الآية ، ولا ريب أنّ لفظ الجلالة ونحوه أحقّ بالتعظيم من سائر ألفاظ القرآن كما هو واضح لا يحتاج إلى بيان ؛ لأنّه خير الأسماء ، ولذا اختصّ به ، وكذا الأسماء الحسنى ، ومن العجيب من بعض المتأخرين كالخوانساري^(٣) أنكر ذلك ، متمسكاً بالأصل ، وأنّ أقصى ما يستفاد من الأدلة القرآن خاصّة .

وما في خبر أبي الربيع : « في الجنب يمّس الدراهم وفيها اسم الله تعالى واسم رسوله (صلى الله عليه وآله) ، قال (عليه السلام) : لا بأس ، ربّما فعلت »^(٤) فهو- مع الغض عمّا في السند ، ومعارضته بغيره- محمول على عدم كون المسّ للاسم ، وكونه عليه لا يلزم ذلك .

وهل يلحق بذلك أسماء الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) ؟ وجهان .

(١) الخلاصة (للعامة) : ص ٢١٥-٢١٦ .

(٢) ذكر ذلك بحر العلوم في ارجوزته المطبوعة في آخر وجيزة البهائي : ص ٢١-٢٢ .

(٣) مشارق الشمس : الطهارة / المقدمة ص ١٥ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الجنابة ح ٤ ج ١ ص ٤٩٢ .

ثم إنّ ظاهر ما سمعته من الأدلة اختصاص الحكم بالمكلفين ، كما في غيره من التكاليف ، فلا يحرم على الصبيان ونحوهم قطعاً ، لكن هل يحرم على الولي أو غيره تمكينهم من ذلك ، ويجب عليه منعهم منه لو حصل ، أو لا ؟ قولان ، فظاهر المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) والتحرير^(٣) أنّه يجب منع الصبي من المسّ ، واستقره في الذكرى^(٤) قبل الوضوء ، وجعله وجهاً بعد الطهارة ؛ لعدم ارتفاع حدثه .

ولعلّ مستندهم أنّ عدم المنع منافعٍ للتعظيم ، كعدم المنع من إلقاء النجاسات ونحوها ، وأنّ قوله تعالى : « لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ »^(٥) بعد تعذّر الحقيقة تحمل على أقرب المجازات ، فيراد منها حينئذٍ أنّه لا يقع المسّ من غير الطاهر ، فالكلّ مكلفون بذلك لأنفسهم وغيرهم .

إلا أنّ الأقوى عدمه ؛ للأصل ، مع المنع من كونه منافياً للتعظيم عرفاً ، سيما بعد فرض كون الماسّ كالبهيمة ، ولا شرعاً ؛ لعدم ما يدلّ عليه ، على أنّه لا دليل على وجوب أكمل التعظيم ، نعم تحرم الإهانة والاستحقار ، وهما غير متلازمين ، ودعوى أنّ مسّ الطفل المحدث ونحوه من المجنون وغيره منه^(٦) ممنوع .

وظهور^(٧) قوله : « لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » بعد صرفه عن ظاهره في

(١) المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / السهو في الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام المحدث ص ٣٣-٣٤ .

(٥) سورة الواقعة : الآية ٧٩ .

(٦) خبر أنّ في السطر السابق .

(٧) معطوف على قوله في هذه الصفحة س ١١ : للأصل .

إرادة التكليف للبالغ مثلاً نفسه ، كما في غيره من التكاليف ، مع السيرة القاطعة في سائر الأعصار على خلافه ، بل الأمر بتعليم الأطفال قراءة القرآن مما يشعر بالجواز ؛ لكونه من ضرورياته عرفاً ، سيما مع القول بأن طهارتهم تمرينية لا شرعية ، ومن هنا اختار بعض المتأخرين^(١) عدم الحرمة .

لكن في الحقائق : « إن القول بالحرمة لا يخلو من قوة ، نظراً إلى عموم الأدلة على التحريم ، وعدم توجه الخطاب فيها إلى الطفل لما ذكرنا لا ينافيه التوجه إلى وليّه »^(٢) .

وفيه : أن عدم المنافاة لا يقضي بالتوجيه ، والكلام في الثاني ، واحتمال عموم الأدلة بهذا المعنى مما لا وجه له ، وإلا لجرى في غيره من التكاليف كالكذب والغيبة ونحوهما .

ثم المدار في المس على العرف كما في غيره من الألفاظ ، والظاهر تحققه مباشرة بعض أجزاء البدن من يد أو غيرها مما حلته الحياة أو لا ، نعم يمكن استثناء الشعر سيما إذا كان مسترسلاً جداً ، كما أن الظاهر أنه لا فرق بين الظواهر من البدن والبواطن ، وكل ما شك في كونه فرداً للمس لشك في المفهوم فالأقوى وجوب اجتنابه للمقدمة ، وأما المس بخارج البدن كالثياب ونحوها فلا حرمة فيه قطعاً ، وإجماعاً محصلاً^(٣) ومنقولاً^(٤) .

والمدار في المسوس على ما يسمى قرأناً أي مقرواً ، تحققت فيه الكتابة

(١) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / المقدمة ص ١٥ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / الغايات الواجبة للوضوء ج ٢ ص ١٢٥-١٢٦ .

(٣) متن قال بذلك : الخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / المقدمة ص ١٤ ، والبحراني في

الحقائق الناضرة : الطهارة / الغايات الواجبة للوضوء ج ٢ ص ١٢٤ .

(٤) نقله في مشارق الشمس : الطهارة / المقدمة ص ١٤ .

كما في أكثر الأفراد أو لا ، كما إذا صنع بالمقراض أو بالنسج ونحو ذلك ، فإن الظاهر عدم تسمية مثل ذلك كتابة ، ولا ينافيه وجود النهي عن الكتابة ؛ لعدم التعارض ، واحتمال جعل النهي عن مس القرآن من المطلق الذي ينصرف إلى الشائع من الأفراد ، ضعيف منافي للمستفاد من سياق الآية وغيرها من كون المنشأ في ذلك التعظيم . وبذلك يظهر أنه لا فرق في المكتوب بين المستقيم والمقلوب والمنقوش وغيرها .

كما أن الظاهر أنه لا فرق في المجتمع منها والمفرق ، فيجري الحكم على الآيات المكتوبة في كتب الفقه والحديث وغيرها مما كان على سلاح أو إناء ونحوهما ، وما في بعض الأخبار^(١) من المصحف لا دلالة فيه على اشتراط النهي عنه بذلك ، على أن المس فيه إنما يقع على البعض .

وخبر محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) كما نقله المحقق عن جامع البزنطي قال : « سألته هل يمس الرجل الدرهم الأبيض وهو جنب ؟ فقال (عليه السلام) : والله إنني لأُتي بالدرهم ، فأخذه وإنني لجنب ، وما سمعت أحداً يكره من ذلك شيئاً ، إلا أن عبد الله بن محمد كان يعتبهم عتياً شديداً ، يقول : جعلوا سورة من القرآن في الدرهم ، فيعطى الزانية وفي الخمر ، ويوضع على لحم الخنزير »^(٢) لا دلالة فيه على جواز مس السورة إذا كانت مكتوبة على الدرهم .

إلا أن الشهيد (رحمه الله) في الذكرى^(٣) رواها على وجه فيه دلالة ،

(١) كما في خبر مجمع البيان وخبر إبراهيم بن عبد الحميد المتقدمين في ص ٥٥٩ .

(٢) المعتبر : الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ١٨٨ ، وذكر صدرها في الوسائل : باب ١٨ من

ابواب الجنابة ح ٣ ج ١ ص ٤٩٢ ، وفيه : كان يعيهم عيياً شديداً .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام المحدث ص ٣٤ .

ثم احتمل أنّ الوجه في ذلك سلب اسم المصحف أو الكتاب عنه ، أو لزوم الحرج بلزوم تجنّب ذلك . قلت : والأولى خلافه .

والظاهر أنّه لا فرق بين مصطلحات الكتاب بعد صدق الاسم من الكوفية والعربية والفارسية وغيرها ، نعم لو حصل بإبداع خاص لم يعرف كونه من الكتابة فالظاهر عدم جريان الحكم ، كالذي يحصل من تفتير الأرض وسفيان الرياح ، فإنّه تركيب للواهمة التي لا تقف تركيباتها على حدّ . وأما المشترك منه فالظاهر أنّ المدار فيه على قصد الكاتب ، ومع عدم العلم به فالأصل عدمه ، وهل يجري نحو ذلك منه في الكلمات والحروف وأبعاضها ؟ إشكال ، سيّما في الأخيرين ، وسيّما مع العدول عنه وجعله جزء كلمة أخرى أو كلام آخر .

والظاهر قصر الحرمة على الحروف والكلمات من القرآن ، وكذا المدّ والتشديد ، وأمّا الحركات الإعرابية والبنائية ونحوهما فقد صرح بعضهم^(١) بخروجها ؛ لصدق اسم الكتاب والقرآن بدونها ، ويحتمل قوياً الإلحاق ؛ لكونها بعد وجودها صارت أجزاء أو كالأجزاء ، وكونها رسوماً لا تدلّ على حرف لا ينافي ذلك ، فإنّ الألف التي تكتب بعد واو الجماعة لا دلالة فيه على حرف مع أنّها من الكتابة قطعاً ، فتأمل . نعم لا يجري الحكم فيما يكتب في القرائين من الأجزاء والأحزاب والأعشار ونحوها ؛ لكونها ليست من القرآن قطعاً ، وكذا أسماء السور ما لم تكن من القرآن .

ولا فرق فيه بين منسوخ الحكم وعدمه إذا لم تنسخ التلاوة ، وأمّا منسوخها فقد صرح بعضهم^(٢) بعدم جريان الحكم فيه من غير فرق بين

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / الغايات الواجبة للوضوء ج ٢ ص ١٢٦ .

(٢) كالعلامة في التحرير : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١١ ، والخونساري في مشارق

المنسوخة قبل آية التحريم وبعدها . ولقد أظال الأستاذ في كشف الغطاء^(١) في كثرة التفريع في المقام ، من أراده فليراجعه .
 ﴿و﴾ كيف كان فقد بان لك أنه لا إشكال في أنه ﴿يجوز له أن يمس ما عدا الكتابة﴾ للأصل وغيره .

﴿الثامنة﴾

﴿من به السلس﴾ أي الداء الذي لا يتمسك بسببه بوله كما عن مجمع البحرين^(٢) وصرّح به غير واحد من الأصحاب^(٣) ، ﴿قيل : يتوضأ لكل صلاة﴾ عندها ، فلا يجمع بين صلاتين فما زاد بوضوء ، كما هو خيرة الخلاف^(٤) والمعتبر^(٥) والإرشاد^(٦) والقواعد^(٧) والتحرير^(٨) والدروس^(٩)

الشموس : الطهارة / المقدمة ص ١٥ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / الغايات الواجبة للوضوء ج ٢ ص ١٢٥ .

(١) كشف الغطاء : بيان الواجب والشرط من الوضوء ص ٩٤-٩٥ .

(٢) مجمع البحرين : ج ٤ ص ٧٨ مادة (سلس) .

(٣) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٩ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤٢ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٨٧ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٢١ ج ١ ص ٢٤٩ .

(٥) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٣ .

(٦) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٨) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٩) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

والذكرى^(١) والتنقيح^(٢) وجامع المقاصد^(٣) وغيرها^(٤) واستحسنه المصنف في النافع^(٥) ، وهو الظاهر من المختلف^(٦) أيضاً .

وفي السرائر: « إن سلس البول على ضربين ، الأول : أن يتراخى فيه زمان الحدث فليتوضأ للصلاة ، فإذا بدده الحدث وهو فيها خرج وتوضأ وبني ، الثاني : أن يخرج على التوالي من غير تراخ بين الأحوال فليجدد الوضوء لكل صلاة »^(٧) ولعلّ مختاره أيضاً ما ذكرنا .

وكيف كان ، فهذا القول هو المشهور بين الأصحاب نقلاً^(٨) وتحصيلاً ، بل قد يظهر من الخلاف^(٩) دعوى الإجماع عليه .

وقيل : يصلي بوضوء واحد صلوات إلى أن يحدث حدث^(١٠) آخر كما عن المبسوط^(١١) ، ومال إليه بعض متأخري المتأخرين^(١٢) . وهو وإن كان

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٧ .

(٢) التنقيح الرائع : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٨٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٤ .

(٤) كالبيان : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٢ ، وروض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٩ .

(٥) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٦ .

(٦) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٧ .

(٧) السرائر : الصلاة / صلاة المريض والعريان ج ١ ص ٣٤٩-٣٥٠ .

(٨) كما في جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٤ .

(٩) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٢١ ج ١ ص ٢٤٩-٢٥٠ .

(١٠) الصحيح : حديثاً .

(١١) المبسوط : الطهارة / المستحاضة واحكامها ج ١ ص ٦٨ .

(١٢) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٥ ، والبهباني في

مصابيح الظلام : ذيل مفتاح ٥٦ ج ١ ص ٣٢٦ (مخطوط) .

كلامه محتملاً لرفع ناقضية البول أصلاً في خصوص المقام ، إلا أن الأظهر كون مراده رفع ناقضية ما يخرج منه بلا قصد واختيار ، وأما ما خرج منه بالقصد على حسب سائر الناس فهو ناقض ، أو يريد رفع حكم هذه القطرات ما دام الداء ، وتظهر الثمرة فيما لو ارتفع الداء بعد فعل الوضوء ، فتأمل .

وقيل : يصلي الظهر والعصر بوضوء ، والمغرب والعشاء بوضوء ، والصبح بوضوء ، كما هو خيرة العلامة في المنتهى ^(١) ، وربما مال إليه بعض متأخري المتأخرين ^(٢) أيضاً .

حجة الأول : عموم ما دلّ على ناقضية البول ، والضرورة تقتدر بقدرها ، فيقتصر على الصلاة الواحدة ، وما دلّ على الأمر بالوضوء عند القيام إلى الصلاة ، خرج ما خرج وبقي الباقي ، ولأنه إن اقتضى تكرير الحدث إيجاب الطهارة فهو المطلوب ، وإلا فلا يقتضي في المستحاضة لكونه تكريراً ، واللازم باطل فالملزوم مثله .

وحجة الثاني : ما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق قال : « سألت عن رجل أخذه تقطير في فرجه إمّا دم أو غيره ، قال : فليضع خريطة وليتوضأ وليصل ، فإنما ذلك بلاء ابتلي به ، فلا يعيدنّ إلا من الحدث الذي يتوضأ منه » ^(٣) ، فإن الظاهر أن المراد بالحدث الذي يتوضأ منه ما كان خارجاً

(١) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٣ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤٢-٢٤٣ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ١٩ ج ١ ص ٣٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب نوافض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ١٨٩ .

على حسب المعتاد ، فلا يعتدّ بالتقطير الذي اعتراه من المرض ونحوه لا نجاسة ولا حدثاً .

ولعلّ التعليل فيها إشارة إلى ماورد من الأخبار الكثيرة أنّه « كلّما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر »^(١) ، وفي بعضها أنّه « ليس على صاحبه شيء »^(٢) ، وقد ورد في حقّها « أنّها من الباب التي يفتح منها ألف باب »^(٣) .

ومما سمعت تصحّ دلالتها على كون المراد منها أنّ كلّ ما غلب الله من الشرط أو المانع أو الجزء أو الكلّ فالله أولى بالعدر فيه ، بمعنى يسقط حكم المغلوب عليه ويبقى الباقي ، فيكون المعنى أنّ الله غلب عليه بهذا الإخراج من البول مثلاً ، فيسقط حكمه من الناقضية لهذا الوضوء ونحوه ، فتأمل .

وبما رواه في الكافي في الحسن عن منصور بن حازم ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الرجل يقطر منه^(٤) البول ولا يقدر على حبسه ، فقال : إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر ، يجعل خريطة »^(٥) .

وقد يشعر به ترك الأمر بالتجديد في خبر الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سئل عن تقطير البول ، قال : يجعل خريطة إذا صلى »^(٦) .

(١) و(٢) و(٣) تقدمت في ص ٥٥٥ .

(٤) في المصدر : الرجل يعتريه .

(٥) الكافي : باب الاستبراء من البول ح ٥ ج ٣ ص ٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب

نواقض الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢١٠ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ٢٩ ج ١ ص ٣٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من

ابواب نواقض الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٢١١ .

وخبر عبد الرحمن قال : « كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) في خصي يبول ، فيلقى من ذلك شدة ، ويرى البلل بعد البلل ، قال : يتوضأ ثم ينتضح ثوبه في النهار مرة »^(١) .

كل ذلك مع استحباب حكم الوضوء الأول ، والشك في شمول ما دل على ناقضيته لمثل ما نحن فيه ، ولو سلم فهي من قبيل المطلق والمقيّد أو العام والخاص ، فيحمل عليه وإن كان الخاصّ ذا أفراد ، فلا وجه لحمله على بعض الأحوال دون بعض ، والحمل على المستحاضة قياس لا نقول به . ومستند الثالث : صحيح حريز بن عبد الله عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم إذا كان حين الصلاة اتخذ كيساً وجعل فيه قطناً ، ثم علّقه عليه وأدخل ذكره ، فيه ، ثم صلّى ، يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر ، يؤخّر الظهر ويعجل العصر بأذان وإقامتين ، ويؤخّر المغرب ويعجل العشاء بأذان وإقامتين ، ويفعل ذلك في الصباح »^(٢) ، إذ لو لم يكن ذلك للاكتفاء بالوضوء الواحد لم يكن للجمع فائدة ، ومنه يعلم عدم الجواز في الزيادة أيضاً .

قلت : قد يقال : إنّه مع الشهرة التي كادت تبلغ الإجماع ، بل قد عرفت إشعار عبارة الشيخ في الخلاف بالإجماع على التجديد لكل صلاة ،

(١) الكافي : باب الاستبراء من البول ح ٦ ج ٣ ص ٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٠١ ، ورواه الشيخ عن عبد الرحيم ، وذكر كلا السنين في الوسائل .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينقض الوضوء ح ١٤٦ ج ١ ص ٦٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ١٣ ج ١ ص ٣٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢١٠ .

يضعف تحكيم ما سمعت من الأخبار المذكورة للمبسوط على العمومات ، على أنها غير صريحة في المقام ؛ لاحتمال الأول منها غير البول ، والمراد رفع الحكم عن مانعية النجاسة للصلاة ، مع أنه لا تعرض فيه لعدم إيجاب الوضوء كالثاني ، وكون الله أولى بالعدول لا دلالة فيه على ما نحن فيه ؛ لكونه متمكناً منه بالنسبة إلى كل صلاة ، وجعل الخريطة في الثالث لا ينافي ذلك ، واحتمال خبر الخصى البلل المشتبه ، وكذلك خبر العلامة ، فإنه يحتمل أن يكون الفائدة في الجمع للنجاسة واستمرار الحدث لا بالنسبة إلى عدم تجديد الوضوء ، وهذا يظهر قوة كلام المشهور .

لكن يبقى الإشكال في تقرير القاعدة بالنسبة إلى جميع أفرادها ، فنقول : إنَّ السلوس الذي حدثه مستمرٌ بحيث لا تسلم له طهارة يفعل معها بعض الصلاة بل كان متوالياً ، فالأصل الأول يقتضي سقوط الصلاة بتعذر شرطها كفاقد الطهور ، إلا أنَّ الإجماع بحسب الظاهر على عدم سقوطها ، كالإجماع على وجوب هذه الصورة من الوضوء للصلاة الأولى ، وأما بالنسبة إلى غيرها من الصلاة فلا إجماع ؛ لما عرفته من مخالفة الشيخ .

اللهم إلا أن يقال : إنَّ الشغل اليقيني موجب للبراءة اليقينية ، وهي منحصرة في ذلك ، أو يقال : إنَّ الأدلة قاضية بوجوب الوضوء لكل صلاة وإن لم يكن طهارة أي رافعاً ، أو يقال : إنَّ البول مثلاً موجب للوضوء ، سقط محل الاضطرار فيبقى الباقي ، لكنّه في الأخيرين محل منع ، والأول مبني على شرطية ما شك فيه .

وأما السلوس الذي له فترات يتمكّن فيها من فعل الطهارة وبعض الصلاة ، فهل الأصل - بعد الإجماع على عدم سقوط الصلاة - يقتضي سقوط حكم الحدث الواقع في الأثناء ، أو يقتضي فعل الطهارة في أثناء الصلاة

ثم البناء على ما مضى في صلاته ؟

واحتمال القول : إنّ الإجماع منعقد على عدم الحاجة في نحوه إلى الطهارة في الأثناء ، فيه : أنّ أقصى ما هناك أنّ الإجماع منعقد على الصحة وعدم البطلان بوقوع الحدث في الأثناء ، لا عدم الحاجة إلى التجديد ، وإلاّ فقد عرفت من ابن إدريس وجوب الطهارة في الأثناء في نحو ذلك ، بل ربّما ظهر من جماعة^(١) أنّ له حكم المبطون حينئذٍ ، وستعرف أنّ ذلك حكمه لمكان الأخبار ، وما في المعتبر^(٢) في المقام من الاتفاق على العفو عن الحدث بالنسبة إلى الصلاة الواحدة لعلّه في غير المقام ، فتأمل .

والحاصل : لا أعرف أصلاً يرجع إليه في ذلك ؛ إذ كما أنّ القول بعدم الالتفات إلى هذا الحدث وفعل الصلاة من غير تجديد مخالف للضوابط كذلك فعل الطهارة في أثناء الصلاة . اللهم إلاّ أن يقال : إنّ لما قام الإجماع على الصحة مع تخلّل الحدث فحكمها مستصحب ؛ لأصالة براءة الذمّة من الوجوب في الأثناء ، على أنّه مخالف لما دلّ من مانعيّة الفعل الكثير ، بل قد يكون ماحياً .

ولكن يمكن ترجيح الأوّل بموافقة أخبار المبطون^(٣) ، وبكونه أقرب إلى قوله (عليه السلام) : « لا صلاة إلّا بطهور... »^(٤) . وسقوط الاستمرار - بعد تسليم الدليل - شموله لمثل المقام لا يمنع من ذلك ، فلعلّ ذا هو الأقوى

(١) منهم : الشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٨ ، والدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

(٢) المعتبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٣ . (٣) يأتي التعرض لها في ص ٥٧٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٣ ج ١ ص ٤٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٥ ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٥٦ ، وتقدم الحديث بتمامه في ص ٦٦ .

ما لم يكن في التكرير عسر و حرج ، والقول بوجوب فعل صلاتين بالكيفيتين تحصيلاً للبراءة اليقينية لا يخلو من وجه .

كما أنه يحتمل أن يقال : المراد بالمسلسلوس في كلام الأصحاب ما لا يشمل نحوه هذه الصورة ، وإلا فهو في هذه مساوٍ للمبطون كما يظهر من الشهيد في الدروس^(١) وغيره^(٢) . لكن فيه : أنه لم يستثن في كلامهم سوى من كانت له فترة تسع الطهارة والصلاة .

والغرض من هذا الكلام أنه بعد إعراض المشهور عما سمعت من الأخبار رجعوا إلى ما تقتضيه القواعد ، إلا أنه في انطباق جميع ما ذكره على مقتضاه بالنسبة إلى سائر الأفراد لا يخلو من تأمل كما عرفت .

وعليك بإمعان النظر فيما ذكرنا من تنقيح الأصل في المقام ، لينفعك في غير محلّ النصّ ، كمسلسلوس الريح - إن لم نقل بدخوله تحت المبطون - ومسلسلوس النوم وغيرهما ، ولعلّ كلام الشيخ في المبسوط هنا لا يخلو من قوّة ؛ لأنّ جميع ما سمعته من المناقشات ليست سالمة من مثلها .

ثمّ اعلم أنّ مقتضى ما تقدّم من الأخبار وجوب الاستظهار على المسلسلوس بمنع تعديّ النجاسة بأن يضع خريطة أو كيساً ، كما صرح به جماعة من الأصحاب^(٣) ، بل في جامع المقاصد^(٤) نسبته إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، ويؤيده مع ذلك الاحتياط في العبادة . نعم الظاهر

(١) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

(٢) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / صلاة المريض ص ١١٤ .

(٣) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / الاستحاضة واحكامها ج ١ ص ٦٨ ، والعلامة في المنتهى :

الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٥ .

المنع بالممكن بوضع القطن ، فلا يتعين نحو الكيس ، وإن أمكن القول بوجوده مع إمكانه ؛ لاحتمال أنه أقرب إلى صيرورته من قبيل الأجزاء الباطنة ، إلا أنني لم أقف على كلام لهم في وجوب خصوص ذلك ، بل أوجبوا الاستظهار الشامل له ولغيره .

وهل يجب تغييرها عند كل صلاة أو التطهير اقتصاراً على المتيقن ؟ ليس في الأخبار إشعار بذلك ، بل الظاهر منها العدم .

وليعلم أيضاً أنه بناءً على المشهور من نقض الحدث المتكرر للطهارة وأنه مبيح للصلاة ، ينبغي أن يقتصر في إباحته على محلّ اليقين ، فليس له أن يمسّ الكتاب مثلاً ولو حال الصلاة ، لكن يمكن إلحاق الواجب المشروط بالطهارة بها على إشكال ؛ إذ لم يعلم وجوبها في حال تعذر الشرط ، ولا إجماع ، والتنقيح لا منقح له . ومنه يظهر الإشكال في المستحبات المشروطة بها ، لكن قد يقال به بالنسبة للنوافل خاصة ؛ لإطلاق قوله : « يصلي » ونحوه ، فتأمل ، فإن المسألة من المشكلات ، ولم أعر على من حرّرها ، ولعل ذلك كله يرجح قول الشيخ من عدم الالتفات إلى حكم هذا الحدث .

ثم إن الحكم في المسلوس ما سمعت ما لم يكن له فترة تسع الطهارة والصلاة ، وإلا وجب الانتظار كما صرح به جمع من الأصحاب ^(١) ، بل لا أجد فيه خلافاً هنا سوى ما ينقل عن الأردبيلي ^(٢) من احتمال عدم

(١) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٠ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤٣ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٣٩ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ١١٢ .

الوجوب ؛ لإطلاق الأدلة ، وحصول الخطاب بالصلاة ، فيقع الفعل بحسب الإمكان في ذلك الوقت ؛ لأنه من قبيل انقلاب التكليف ، والمسألة سيالة في جميع ذوي الأعذار. لكن يمكن منع شمول الإطلاق لنحو المقام ، كمنع الخطاب بالصلاة على هذا الحال مع العلم بالتمكّن من الشرط في ثاني الأوقات .

ولعلّ التفصيل في الأعذارين ما يستظهر منها أنّها من قبيل انقلاب التكليف وصيرورتها تكليفاً ثانياً ، وبين ما يستظهر منها أنّها اضطرارية محضة كصلاة المكتوف ونحوه لا يخلو من قوة ، فيجوز في الأول دون الثاني ، والمشكوك فيه من قبيل الثاني ما لم يظهر خلافه .

بل لعله لا يجوز في الثاني مع احتمال زوال العذر حتّى يضيق الوقت ؛ ليتحقّق مناط الجواز وهو الضرورة ؛ إذ بدونه لا يحصل العلم بالاضطرار ، نعم قد يقال : إنّ له التمسك باستصحاب عدم التمكن فيبادر ، إلّا أنّه متى ارتفع العذر وجب عليه الإعادة ؛ إذ اقتضاء الأمر الإجزاء في نحو ذلك ممنوع كما قد عرفته غير مرّة .

وكأنّ ما نحن فيه من قبيل الثاني ، فلذا صرّح الأصحاب بوجوب الانتظار عليه ، لكن هل يجب عليه انتظار زمن الحقة ؟ إشكال . ولو أمكن التحقّظ عن الحدث بالصلاة جالساً أو مومياً أو نحوهما قيل^(١) : يجب ، وفيه : أنّه مخالف لإطلاق الأدلة ، على أنّه تخلص عن الضرورة بالأضرمّ منها في بعض الأحوال ، فتأمل جيّداً .

(١) كابن ادريس في السرائر : الصلاة / صلاة المريض والعريان ج ١ ص ٣٥١ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

﴿وقيل : من به البطن﴾ بالتحريك أي من به إسهال أو انتفاخ في بطن أو من يشتكي بطنه كما عن مجمع البحرين^(١) ، وفي المعبر^(٢) وعن التذكرة^(٣) : « إِنَّ المبطون هو الذي به البطن وهو الذرب » ، ﴿إذا تجدد حدثه في الصلاة يتطهر ويبني﴾ كما في الوسيلة^(٤) ومحتمل النهاية^(٥) والمعبر^(٦) والنافع^(٧) والمنتهى^(٨) والذكرى^(٩) والدروس^(١٠) واللمعة^(١١) والروضة^(١٢) وغيرها من كتب متأخري المتأخرين^(١٣) ، وعن الجامع^(١٤) والإصباح^(١٥) ، بل هو المشهور نقلاً^(١٦) وتحصيلاً .

(١) مجمع البحرين : ج ٦ ص ٢١٥ مادة (بطن) .

(٢) المعبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٣ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / صلاة المريض ص ١١٤ .

(٥) النهاية : الصلاة / صلاة المريض ص ١٢٩ .

(٦) المعبر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٣ .

(٧) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٦ .

(٨) منتهى المطلب : الطهارة / افعال الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

(٩) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٧ .

(١٠) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

(١١) اللمعة الدمشقية : الصلاة / قضاء الصلوات ج ١ ص ٣٥٨-٣٥٩ .

(١٢) المصدر السابق .

(١٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤٣-٢٤٤ ، والبحراني في

الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٩٠ .

(١٤) الجامع للشرائع : الصلاة / قضاء الفوائت ص ٩٠ .

(١٥) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة النبايع الفقهية) : الصلاة / اصحاب الاعذار ج ٤ ص ٦٣٥ .

(١٦) كما في جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٤ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤٣ ، والحدائق الناضرة : احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٨٩ .

وظاهر المصنّف وجماعة^(١) كصريح غيره^(٢) أنّ المراد به من كانت له فترات يتمكن معها من فعل بعض الصلاة بطهارة لامن كان حدثه متوالياً متواتراً، فإنّ الظاهر فيه أنّه يتوضأ مرة واحدة لكل صلاة كالمسلوس الذي هو كذلك كما صرح به بعضهم^(٣)، ولظهور ما سمعته من أدلة المبطلون في خلافه. وكيف كان، فالذي يقوى في نظري بعد كمال التأمل في كلمات الأصحاب أنّ محلّ النزاع في المقام ما سمعته من الصورة، لا ما إذا كان متوالياً، ولا ما إذا كانت له فترة تسع الطهارة والصلاة وإن احتمل بعضهم^(٤) كون النزاع فيه، لكن ينافيه التأمل في مطاوي كلماتهم بل تصريح بعضهم^(٥). فنقول حينئذٍ: إنّ المشهور فيه ما تقدّم، وقال العلامة في المختلف^(٦) والقواعد^(٧) والإرشاد^(٨) وعن التذكرة^(٩) ونهاية الأحكام^(١٠): «إنّه

(١) كابن سعيد في الجامع للشرائع: الصلاة/ قضاء الفوائت ص ٩٠، والعلامة في التحرير: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١١.

(٢) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٤، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٤٤.

(٣) كالمصنّف في المعتبر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٦٣-١٦٤، والعلامة في المنتهى: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٧٤، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) كالخونساري في مشارق الشمس: الطهارة/ سنن الوضوء ص ١٥٤.

(٥) كالخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٣٩.

(٦) مختلف الشيعة: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٢٨.

(٧) قواعد الاحكام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٢.

(٨) ارشاد الاذهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣.

(٩) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢١.

(١٠) نهاية الاحكام: الطهارة/ طهارة المضطر ج ١ ص ٦٨.

إن كان يتمكن من حفظ نفسه بمقدار الصلاة تطهر واستأنف الصلاة من رأس ، وإن لم يكن متمكناً من ذلك بأن كان دائماً لا ينقطع بنى على صلاته من غير تجديد في الأثناء كصاحب السلس ؛ إذ لا فائدة في التجديد ؛ لأنّ هذا المتكرر إن نقض الطهارة نقض الصلاة ؛ لما دلّ على اشتراط الصلاة باستمرارها .

وفيه :- بعد تسليم شمول دليل الشرطيّة لنحو المقام على وجه يرتفع به الاستدلال عن المصادرة في المقام - أنّه اجتهد في مقابلة النصّ المعتضد بفتوى المشهور ، بل لم يعرف فيه مخالف قبله . ففي موثق ابن مسلم عن الباقر (عليه السلام) قال : « صاحب البطن الغالب يتوضأ ، ثم يرجع في صلاته فيتمّ ما بقي » ^(١) ، وفي صحيحه عنه (عليه السلام) أيضاً قال : « صاحب البطن الغالب يتوضأ ويبنى على صلاته » ^(٢) .

وعليها يحمل صحيحه الآخر ، قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المبطلون ، فقال : يبني على صلاته » ^(٣) .

بل قد يشعر به أيضاً صحيح الفضيل بن يسار ، قال : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : إني أكون في الصلاة فأجد غمزاً في بطني أو أذى أو ضرباناً ، فقال : انصرف ثمّ توضأ وابن على ما مضى من صلاتك ما لم

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ٢٨ ج ١ ص ٣٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢١٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب صلاة المريض والمغمى عليه ح ١٠٤٣ ج ١ ص ٣٦٣ .

(٣) الكافي : باب صلاة الشيخ الكبير والمريض ح ٧ ج ٣ ص ٤١١ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٣٠ صلاة المضطرب ح ١٩ ج ٣ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢١٠ .

تنقض الصلاة بالكلام متعمداً ، وإن تكلمت ناسياً فلا شيء عليك ، فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً ، قلت : وإن قلب وجهه عن القبلة ؟ قال : نعم ، وإن قلب وجهه عن القبلة » ^(١) .

وخبر أبي سعيد القمّاط أنه « سمع رجلاً يسأل الصادق (عليه السلام) عن رجل وجد غمزاً في بطنه أو أذى أو عصراً من البول ، وهو في الصلاة المكتوبة في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة ، فقال (عليه السلام) : إذا أصاب شيئاً من ذلك فلا بأس بان يخرج لحاجته تلك فيتوضأ ، ثم ينصرف إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه ، فيبني على صلاته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم ينقض الصلاة بكلام ... » ^(٢) .

وهما وإن كانا لا صراحة فيهما فيما نحن فيه ، إلا أن تنزيلهما على ما ذكرنا من الأخبار أولى من غيره إن لم نقل : إن التمسك بإطلاقهما . وما وقع من كاشف اللثام ^(٣) تبعاً للعلامة في التذكرة ^(٤) من الطعن في دلالة جميع ما سمعت من الأخبار لمكان الاحتمالات البعيدة ممّا لا يصغى إليه ؛ لما فيه من انسداد باب العمل بظواهر الكتاب والسنّة بمجرد الاحتمال .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب صلاة المريض والمغمى عليه ح ١٠٦٠ ج ١ ص ٣٦٧ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٥ كيفية الصلاة وصفها ح ٢٢٦ ج ٢ ص ٣٣٢ ، وسائل الشيعة :

باب ١ من ابواب قواطع الصلاة ح ٩ ج ٤ ص ١٢٤٢ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٦ أحكام السهوح ح ٥٦ ج ٢ ص ٣٥٥ ، وسائل الشيعة : باب

١ من ابواب قواطع الصلاة ح ١١ ج ٤ ص ١٢٤٣ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥-٧٦ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢١ .

على أنّ ارتكاب التأويل فيها ممّا لا باعث عليه سوى ما سمعته من التلازم بين نقض الطهارة ونقض الصلاة ، وفيه : - مع إمكان منع شموله للمقام - أنّ تجديد الطهارة في الأثناء أقرب للضوابط من الاستمرار على الحدث .

واحتمال عدم نقض الطهارة بمثل هذا الحدث كما هو مذهب الشيخ في المبسوط ، فيه ما عرفته سابقاً من المخالفة للمشهور ، بل هذا القائل لم يوافقه عليه هناك ، والمنافاة للأدلة الكثيرة الظاهرة كمال الظهور في ناقضية طبيعة البول .

ودعوى أنّ الاستمرار على الحدث أولى من فعل الطهارة في الأثناء ثمّ الإتمام فيه ما عرفته سابقاً في المسلسل .

ومن هنا اتّجه إلحاق المسلسل الذي يكون حاله كحال المبطلون في الفترات بالمبطلون كما صرّح به جماعة^(١) ، ولا ينافيه كلام آخرين ، نعم قد يظهر من بعضهم^(٢) اختصاص هذا الحكم بالمبطلون دون المسلسل ، والأقوى خلافه ، وإن كان فعل الصلاتين على الحالين أوفق بالاحتياط .

كما أنّ الظاهر أنّ المبطلون الذي يكون حاله كحال المسلسل الذي لا فترة له بحيث لا يسعه الطهارة والصلاة ولو بالتكرير يستمرّ ولا يحتاج إلى تجديد في الأثناء ؛ لظهور النصوص والفتاوى فيمن تمكّن من فعل الصلاة بطهارة ولو مع التكرير ، كما لا يخفى على المتأمل . والظاهر أنّه لا يقتصر على التكرير مرة واحدة وإن تجدد الحدث بعدها ، بل يفعل أيضاً وهكذا ما لم يكن مستمرّاً للحدث بحيث يتعذر التكرير أو يتعسر لعدم سعة زمن الفترة .

(١) كالشهيد في الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

(٢) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٩١ .

ثم إنه إذا كان الثاني فهل يترك التكرير من أول الأمر، أو إلى أن يصل إلى حدّ الحرج؟ وجهان، منشأهما تقدير الضرورة بقدرها واحتمال وجوب تقليل الحدث مهما أمكن، ومن أن التكليف الحرجي لا يلحظ فيه نحو ذلك كما في كثير من أفرادهِ. وبما ذكرنا يتّضح لك الحكم في مستمرّ الحدث غير السلس والبطن كالنوء مثلاً.

وحاصل الكلام في الجميع: أنه إن كان له زمان يسع الطهارة والصلاة وجب الانتظار على المشهور، وإن لم يكن كذلك فأمّا أن يكون مستمرّاً متوالياً ليست له فترات أو لا، فإن كان الأول توضّحاً لكلّ صلاة على ما عرفت، لكن يجب أن يكون عندها لا مقدّماً عليها، وإن كان الثاني فإن لم يكن في التكرير عسر وحرج وجب، وإلا سقط رأساً أو إلى أن يصل إلى ذلك على الوجهين.

﴿وسنن الوضوء﴾

وهي ﴿وضع الإناء على اليمين﴾ كما في المقنعة^(١) والمبسوط^(٢)
والوسيلة^(٣) والمراسم^(٤) والمهذب^(٥) والكافي^(٦) والجامع^(٧) والنافع^(٨)
والمعتبر^(٩) والمنتهى^(١٠) والقواعد^(١١) والتحرير^(١٢) والإرشاد^(١٣)

-
- (١) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٣ .
 - (٢) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ .
 - (٣) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ .
 - (٤) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٩ .
 - (٥) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ .
 - (٦) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣ .
 - (٧) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٤ .
 - (٨) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٧ .
 - (٩)المعتبر : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٤ .
 - (١٠) منتهى المطلب : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٤٨ .
 - (١١) قواعد الاحكام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١ .
 - (١٢) تحرير الاحكام : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٨ .
 - (١٣) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣ .

والدروس ^(١) والذكرى ^(٢) والنفلية ^(٣) وشرحها ^(٤) وجامع المقاصد ^(٥) وغيرها ^(٦) ، بل في المعبر ^(٧) والذكرى ^(٨) وغيرها ^(٩) نسبتها إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع عليه ، وكفى به دليلاً لنحو المقام ؛ إذ هو من السنن التي يتسامح فيها ، للرجحان العقلي في فعل ما يحتمل استحبابه احتمالاً معتبراً .

مضافاً إلى ما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) «أنه كان يحب التيامن في طهوره وتنقله وفي شأنه كله» ^(١٠) وإن كان الظاهر أنها رواية عامة .

والمروي عند الخاصة عن النبي (صلى الله عليه وآله) : «إن الله يحب التيامن في كل شيء» ^(١١) . لكن مقتضاه ثبوت الاستحباب في غير المقام ، مع أننا لم نعثر على من نص عليه بالنسبة إلى غسل النجاسات ونحوها ، ولا ينافيه ما في بعض أخبار الوضوءات البيانية أنه

(١) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٤ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٢ .

(٣) النفلية : المقدمة الثانية من الفصل الأول ص ٩٣ .

(٤) الفوائد الملية : ذيل قول المصنف : «وضع الاناء على اليمنى» ص ٢٥ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢٢٩ .

(٦) كنهاية الاحكام : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٥٣ ، والبيان : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ١١ .

(٧) المعبر : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٤ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٢ .

(٩) كالحقائق الناضرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ٢ ص ١٤٧ .

(١٠) صحيح البخاري : باب التيمن في الوضوء ج ١ ص ٥٣ .

(١١) عوالي اللثالي : باب الطهارة ح ١٠١ ج ٢ ص ٢٠٠ .

(عليه السلام) «... دعا بقعب فوضعه بين يديه...» ^(١) لصدقه على ما إذا كان عن يمينه .

وربما علّله بعضهم ^(٢) بأنه أمكن في الاستعمال وأدخل في الموالاة ، وكأنه إشارة إلى ما ورد في الأخبار على ما قيل ^(٣) : «إن الله يحب ما هو الأيسر والأسهل» وهو بوضعه على اليمين ؛ لما ستعرفه أنّ الوضوء بالاغتراف بها ، ولعلّه لذا جعله بعضهم ^(٤) أدباً إن قلنا بالفرق بينهما بأن يراد بالثاني ما يستفاد مطلوبيّته ورجحانه من ممارسته مذاق الشرع وإن لم يرد به دليل بالخصوص ، فتأمل .

ولعلّه لما سمعت من التعليل خصّ جملة من الأصحاب الاستحباب بما إذا كان الوضوء من إناء يغترف منه ، أمّا إذا كان ضيق الرأس فالمستحب وضعه على اليسار ، لأنّه أمكن في الاستعمال .

قلت : ولعلّ إطلاق كثير منهم استحباب وضعه على اليمين مبنيّ على استحباب كون إناء الوضوء ممّا يغترف منه ؛ لأنّه المستفاد من الوضوءات البيانيّة . والظاهر قصر الاستحباب على ما إذا كان الوضوء من إناء ونحوه لا ما

(١) الكافي : باب صفة الوضوء ج ٤ ص ٣ ، من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله (ص) ح ٧٤ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٧٢ .

(٢) كالمصنف في المعتمد : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٤ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٤٨ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٧٣ .

(٣) كما في رياض المسائل : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٥ .

(٤) كما في المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٣٩ ، والوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ .

كان من حوض أو نهر ونحوهما ، مع احتمال ذلك فيها بوضعها على جهة اليمين ، أو جعل الناحية التي يغترف منها عليه ، كما أنّ الظاهر قصره على نفس المباشر ، فلا يجري بالنسبة إلى النائب ونحوه .

ولا فرق في الاستحباب بين كون الرجل أيمناً أو أيسراً ، واحتمال جعل يسار الأيسريين بالنسبة إليه ضعيف .

﴿والاغتراف بها﴾ كما في كثير من الكتب المتقدمة^(١) ، بل في المعبر^(٢) والذكرى^(٣) نسبتته إلى الأصحاب . ويدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك وإلى ما سمعته في سابقه - بعض الوضوءات البيانية ، وفي صحيحة أو حسنة ابن أذينة أنّه « لَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مِنْ صَادٍ - وَهُوَ مَاءٌ يَسِيلُ مِنْ سَاقِ الْعَرْشِ الْأَيْمَنِ - فَتَلَقَّى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَارَ الْوُضُوءُ بِالْيَمِينِ ... »^(٤) إلى آخرها .

قلت : بل ينبغي القطع به بالنسبة إلى غير غسلها ، وأمّا هوفالمستفاد من كثير من الوضوءات البيانية الاغتراف باليسرى لغسل اليمنى ، واحتمال الجمع بينهما بالحمل على التخيير فلا استحباب حينئذٍ بعيد ، كالحمل على استحباب الاغتراف بها لغير غسلها ، وإلّا فالمستحبّ الأخذ باليسرى ، مع

(١) كالوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥١ ، والجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٤ ، والمختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٧ ، وقواعد الاحكام :

الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٢) المعبر : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٢ .

(٤) الكافي : باب نوادر الصلاة ج ١ ص ٣٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء

ما في الأخير من منافاة إطلاق كثير من الأصحاب كالمصنّف وغيره^(١)، بل صريح بعضهم^(٢) وصريح بعض الوضوءات البيانية أنّه «... أخذ كفّاً آخريمينه، فصبّه على يساره، ثمّ غسل به ذراعه الأيمن...»^(٣).

نعم يحتمل في الجميع أنّه لم يقصد منها بيان المستحبّ، بل المراد بيان الواجب، فلا يستدلّ بشيء منها على المقام، فيرجع إلى غيرها من الأدلّة، وهي تقضي بإطلاق الاستحباب حتّى في غسلها، كقوله (عليه السلام): «فمن أجل ذلك صار الوضوء باليمين» وغيره، ويكتفى حينئذٍ بالاستدلال بها على المطلوب.

﴿والتسمية﴾ بلا خلاف أجده^(٤)، بل في الغنية^(٥) والمعتبر^(٦) والمنتبه^(٧) والذكرى^(٨) وغيرها^(٩) الإجماع عليه، وهو الحجّة، مضافاً إلى

(١) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١، والارشاد: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٣.

(٢) كابن حزة في الوسيلة: الصلاة/ ما يقارن الوضوء ص ٥١، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢٢٩.

(٣) الكافي: باب صفة الوضوء ج ٣ ص ٢٤، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب الوضوء ج ٧ ص ٢٧٤.

(٤) ممّن قال بذلك: المفيد في المقنعة: الطهارة/ صفة الوضوء ص ٤٣، والشيخ في النهاية: الطهارة/ آداب الحدث ص ١٢، وابن سعيّد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الوضوء ص ٣٤، والعلامة في النهاية: الطهارة/ سنن الوضوء ج ١ ص ٥٤.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الوضوء ص ٤٩٢.

(٦) المعتبر: الطهارة/ سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٤.

(٧) منتهى المطلب: الطهارة/ آداب الوضوء ج ١ ص ٤٩.

(٨) ذكرى الشيعة: الطهارة/ مستحباب الوضوء ص ٩٢.

(٩) كمشارك الشموّس: الطهارة/ سنن الوضوء ص ١٣١.

المعتبرة المستفيضة التي ستسمع بعضها .

فما في مرسل ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السلام) : « إِنَّ رجلاً تَوَضَّأَ وَصَلَّى ، فقال له النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) : أَعَدَّ وضوءك وصلاتك - حتى فعل ذلك ثلاث مرّات - فشكا ذلك إلى عليّ (عليه السلام) ، فقال له : هل سمّيت حيث تَوَضَّأْتَ ؟ فقال : لا ، قال : سمّ على وضوءك ، فسَمِيَ وتوضّأ فلم يأمره بالإعادة » ^(١) مع موافقته للتقيّة محمول على تأكيد الاستحباب كما حمله بعض الأصحاب ^(٢) .

إلا أنّه يشكل العمل بمضمونه بالنسبة إلى مشروعيّة إعادة الوضوء والصلاة لترك هذا المستحبّ ، وربّما ارتكبه بعضهم ^(٣) ، ولا يخلو من تأمل ، بل الأولى حمله على التقيّة ، أو يراد بترك التسمية النية كما حمله الشيخ ^(٤) عليه .

﴿والدعاء﴾ بالمأثور عندها كما صرح به جملة من الأصحاب ^(٥) ، ففي

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٥ ج ١ ص ٣٥٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٩ ح ٤ ج ١ ص ٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٢٩٨ . مع اختلاف يسير في الألفاظ .

(٢) كالشهيدي في الذكرى : الطهارة / مستحباب الوضوء ص ٩٣ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٤٦ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٥ .

(٣) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ٢ ص ١٥٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ذيل ح ٥ ج ١ ص ٣٥٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٩ ذيل ح ٤ ج ١ ص ٦٨ .

(٥) منهم : العلامة في القواعد : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١ ، والشهيدي في الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٤ .

المرسل : « كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا توضأ قال : بسم الله وبالله ، وخير الأسماء لله ، وأكبر الأسماء لله ، وقاهر لمن في السماء ، وقاهر لمن في الأرض ، الحمد لله الذي جعل من الماء كلّ شيء حيّ ، وأحيى قلبي بالإيمان ، ألّهم تب عليّ وطهرني ، واقض لي بالحسنى ، وأرني كلّ الذي أحبّ ، وافتح لي بالخيرات من عندك يا سميع الدعاء » (١) .

وفي المروي عن الخصال عن عليّ (عليه السلام) أيضاً قال : « لا يتوضأ الرجل حتّى يسمّي ، يقول قبل أن يمسّ الماء : بسم الله وبالله ، ألّهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ... » (٢) .

وفي كثير من الأخبار أنّ « من ذكر اسم الله على وضوئه طهر جسده كلّهُ ... » (٣) وفي بعضها : « فكأنما اغتسل » (٤) و « من لم يذكر اسم الله على وضوئه طهر من جسده ما أصابه الماء » (٥) ، بل في جملة منها (٦) ما

(١) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء أمير المؤمنين (ع) ح ٨٧ ج ١ ص ٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٢٩٩ .

(٢) الخصال : باب الواحد إلى المائة ح ١٠ ص ٦٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ٢٩٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / ب ١٦ ح ٦ ج ١ ص ٣٥٨ ، المحاسن : باب ٤٦ ثواب من ذكر اسم الله على طهور ح ٦٢ ص ٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الوضوء ح ٤ و ٨ و ١١ ج ١ ص ٢٩٨-٣٠٠ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣ ج ١ ص ٣٥٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٩ ح ١ ج ١ ص ٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الوضوء ح ٣ و ٩ ج ١ ص ٢٩٨ و ٢٩٩ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ح ١٠٢ ج ١ ص ٥٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٦ ج ١ ص ٣٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الوضوء ح ٤ و ٨ و ١١ ج ١ ص ٢٩٨-٣٠٠ .

(٦) المحاسن : باب ٣٣ التمدل لوضوء الصلاة ح ٢٥٢ ص ٤٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من

يستفاد منها مرجوحية تركها ؛ لاشتغالها على أنّ من لم يسمّ على وضوئه كان للشيطان فيه شرك .

ولإطلاق الأمر بالتسمية في النصّ والفتوى يستفاد استحبابها وإن لم يأت بالدعاء ، إلّا أنّ الأظهر الاتيان بلفظ « بسم الله » لكونه المتبادر من التسمية ، بل قد يدعى أنّه المتبادر منها بسم الله الرحمن الرحيم ، لكن ينافيه ما سمعت من الأخبار الواقع فيها بيانها .

نعم احتمال القول باستحباب ذكر لفظ الجلالة عند الوضوء وإن لم يكن بلفظ التسمية لا يخلو من وجه ؛ لما سمعته عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال : « من ذكر اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل » ؛ لظهوره في إرادة الاسم من التسمية .

ويؤيده ما في خبر معاوية بن عمار عن الصادق (عليه السلام) : « ... فإذا توضّأت فقل : أشهد أن لا إله إلا الله ، أللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، والحمد لله رب العالمين » ^(١) فإنه لم يذكر فيه لفظ التسمية .

إلّا أنّ ظاهر غيرها من النصّ والفتوى استحباب لفظ التسمية ، والأولى الاقتصار عليه ؛ لكونه المتيقّن ، فلا يكتفى بالمشكوك فيه مع وجوده ، بل قد يدعى أنّه لا يصحّ إثباته بعنوان التقرب لاحتمال الموافقة ، وإن جوّزناه في الأمر الدائر بين الاستحباب والإباحة ؛ لأنّ مبنى الجواز فيه الاحتياط الذي رجّحه العقل ، وهو مفقود مع وجود الفرد المتيقّن ؛ لأنّ

ابواب الوضوء ح ١٢ ج ١ ص ٣٠٠ .

(١) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ح ١ ج ٣ ص ١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب

الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٩٨ .

الاحتياط فيه .

ثم إنّ الذي يظهر من النصوص والفتاوى كون وقت التسمية عند الشروع في الوضوء ، نعم قد يدخل فيه بعض أجزاء الوضوء المستحبّة ، لكن قال في الحقائق : « الظاهر امتداد وقتها من حين الوضع أو الصبّ للاستنجاء إلى الشروع في غسل الوجه »^(١) ، وهو بعيد جداً . وكأنّ منشأ وهمه استحباب التسمية عند الاستنجاء ، ثمّ الدعاء بقوله : « أللّهم اجعلني من التّوابين ... » إلى آخره ، مع استبعاد استحباب التسمية ، وفيه : أنّه لا مانع من الحكم باستحبابها معاً بعد ظهور الأدلّة فيه .

وهل يستحبّ ذكرها في الأثناء لو تركها غمداً أو نسياناً كما صرح به جماعة^(٢) ، بل في الحقائق^(٣) نسبته إلى الأصحاب ؛ لقوله (عليه السلام) : « لا يترك الميسور ... »^(٤) ولكونه أقرب إلى المشروع ، ولأنّه كالأكل ، وفي الجميع نظر واضح ، أو لا يستحبّ لعدم الدليل ؟ ولعلّه الأقوى ؛ لظهور التسمية على الوضوء في وقوعها في أوّله ، ولما سمعته في مروي الخصال المتقدّم ، ولما في الوضوء البياني أنّه (صلّى الله عليه وآله) : « ... غرف ملأها ماء فوضعها على جبينه ، ثمّ قال : بسم الله وسدله ... »^(٥) .

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ٢ ص ١٥٢ .

(٢) كالعلامة في النهاية : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٥٥ ، والشهيد الأوّل في الذكرى : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٣ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤١ .

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ١٥٢ .

(٤) تقدّم في ص ٢٩٣ .

(٥) الكافي : باب صفة الوضوء ح ٤ ج ٣ ص ٢٥ ، من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله (ص) ح ٧٤ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٧٢ .

فما في الذكرى^(١) من استحباب ذكرها في الأثناء ولو مع الترك العمدى لا يخلو من نظر، نعم الظاهر من الأخير تأخر التسمية عن الوضع، بخلاف مروى الخصال المتقدم: «لا يتوضأ الرجل حتى يستمي يقول قبل أن يمس الماء...» إلى آخره، لكن يحتمل جواز كل من الأمرين جمعاً بينهما.

﴿و﴾ من سننه ﴿غسل اليدين﴾ من الزندين على الأظهر ﴿قبل إدخالهما الاناء﴾ الذي يغترف منه ﴿من حدث﴾ مسمى ﴿النوم أو البول مرة، ومن الغائط مرتين﴾ كما في الخلاف^(٢) والمبسوط^(٣) والجمل والعقود^(٤) والغنية^(٥) والكافي^(٦) والجامع^(٧) والسرائر^(٨) والمعتبر^(٩) والمنتهى^(١٠) وغيرها من كتب المتأخرين^(١١)، بل لا أجد فيه خلافاً سوى

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ مستحبات الوضوء ص ٩٣.

(٢) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٢٠ ج ١ ص ٧٣.

(٣) المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠.

(٤) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): ما يقارن الوضوء ص ١٥٨.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الوضوء ص ٤٩٢.

(٦) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣.

(٧) الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الوضوء ص ٣٤.

(٨) السرائر: الطهارة/ احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٧.

(٩) المعتبر: الطهارة/ سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٥.

(١٠) منتهى المطلب: الطهارة/ آداب الوضوء ج ١ ص ٤٨ و ٤٩.

(١١) كذكرى الشيعة: الطهارة/ مستحبات الوضوء ص ٩٣، والشهيد الثاني في روض الجنان:

الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٤١-٤٢، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ سنن

الوضوء ج ١ ص ٢٦.

ما تسمعه من الشهيد في لمعته ونفليته ، بل في الغنية^(١) وظاهر المعتمد^(٢) وغيره^(٣) الإجماع عليه ، وهو الحجة .

مضافاً إلى صحيحة الحلبي قال : « سألت عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الاناء ؟ قال : واحدة من حدث البول ، واثنان من حدث الغائط ، وثلاثة من الجنابة »^(٤) ونحوه في الدلالة على البول والغائط .

وأما النوم ففي الصحيح أو الحسن عن حريز عن الباقر (عليه السلام) قال : « يغسل الرجل يده من النوم مرة ، ومن الغائط والبول مرتين ، ومن الجنابة ثلاثاً »^(٥) .

وفي الفقيه : « إنّه قال الصادق (عليه السلام) : اغسل يدك من النوم مرة »^(٦) .

وقد يستدل على حكم البول والنوم بإطلاق الأمر بالغسل في خبر عبد الكريم بن عتبة الهاشمي ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام)

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الوضوء ص ٤٩٢ .

(٢) المعتمد : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) كالحلاف : الطهارة / مسألة ٢٠ ج ١ ص ٧٣ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢٠ .

(٤) الكافي : باب الرجل يدخل يده في الاناء ح ٥ ج ٣ ص ١٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٥ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٠١ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٦ ج ١ ص ٣٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٠ ح ٢ ج ١ ص ٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٠١ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ح ٩٢ ج ١ ص ٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٠٢ .

عن الرجل يبول ولم يمَسَّ يده اليمنى شيء ، أيدخلها في وضوئه قبل أن يغسلها ؟ قال : لا حتَّى يغسلها ، قلت : فإن استيقظ من نومه ولم يبل أيدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها ؟ قال : لا ؛ لأنَّه لم يدر حيث باتت يده ، فليغسلها »^(١) .

وأُطلق في اللمعة^(٢) المرتين ، كما أُطلق في النفليّة^(٣) المرّة ، وهو- مع عدم دليل عليه بالنسبة للنوم في الأوّل والغائط في الثاني- ضعيف ؛ لمخالفته لما سمعت من الأدلّة .

وما يقال من التمسك للأوّل بقول الباقر (عليه السلام) المتقدّم : « ومن الغائط والبول مرتين » فهو- مع عدم شموله لتمام الدعوى- يجب تنزيله على التداخل كما نسب^(٤) إلى الأصحاب ، جمعاً بين الروايات ، مع أنّ الغالب خروج البول مع الغائط .

ومنه ينقذ صحّة التداخل في المقام وإن لم نقل بموافقه للأصل ، فيكتفى بالمرّة مع اتّحاد موجب الأسباب ، ويدخل الأقلّ في ضمن الأكثر مع اختلافها من غير خلاف أجده فيه في المقام ، ولعلّه لما سمعت من الخبر مع عدم القول بالفصل وكون الحدث كالحبث ، بل قد يظهر ممّا سمعته من خبر النوم أنّ غسلها من جهة احتمال النجاسة ، فتأمل جيّداً .

ولعلّ المراد باليد في النصّ والفتوى من الزند كما في التيمّم والدية

(١) الكافي : باب الرجل يدخل يده في الاناء ح ٣٢ ص ١١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣

ح ٤٥ ج ١ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٠١ .

(٢) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٨ .

(٣) النفليّة : المقدمة الثانية من الفصل الأوّل ص ٩٢ .

(٤) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ٢ ص ١٤٩ .

وغيرهما ، على ما صرح به في المنتهى ^(١) والروضة ^(٢) وكشف اللثام ^(٣) وغيرها ^(٤) ، ونسبه في الحقائق ^(٥) إلى الأصحاب ؛ لكونه المتبادر سيّما من نحو قوله : « قبل أن يدخلها في الاناء » . وربّما علّل ^(٦) ذلك بالاقتصار على المتيقّن ، وفيه ما لا يخفى ؛ إذ الاحتياط في المستحب يقتضي خلافه ، سيّما بعد اشتمال الرواية على غسلها للجنابة ثلاثاً ، وهي فيها من المرفق كما سيأتي .

ولعلّ ما سمعت من الإجماعات المنقولة تكفي في الدلالة على استحباب ما ذكره الأصحاب من غسل اليدين ، وإلّا فاستفادته من الروايات لا يخلو من تأمل ، وكيف ! مع اشتمال الصحيحة الأولى على اليمنى ، مع أنّك قد سمعت سابقاً أنّها هي التي تدخل في الماء يغترف بها لجميع أعضاء الوضوء .

ثم إنّ ظاهر النصّ والفتوى قصر الحكم على ما إذا كان الوضوء بإدخال اليد ، أمّا إذا كان بطريق الصّب ونحوه فلا ، واحتمال القول به فيه أيضاً من جهة كونه من آداب الوضوء ، أو لأنّ مشروعيّته من جهة احتمال نجاسته كما يشعر به قوله (عليه السلام) : « فإنّه لا يدري بها

(١) منتهى المطلب : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٤٩ .

(٢) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٨ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٧٣ .

(٤) كذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٣ ، وروض الجنان : الطهارة / اسباب

الوضوء ص ٤١ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٤٧ .

(٥) الحقائق الناضرة : مندوبات الوضوء ج ٢ ص ١٤٩ .

(٦) كما في ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٣ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٤٧ .

حيث باتت « ضعيف جداً ؛ لأنّ الثابت من أدبيته إنّما هو هذا المقدار ، وكون مشروعيّته من جهة احتمال النجاسة على تقدير تسليمه لا يجدي ؛ لجواز كون هذا الاحتمال موجباً لاستحباب الغسل إذا كان الوضوء بطريق الإدخال . وأيضاً فالظاهر منها قصر الحكم على ما إذا كان الماء قليلاً ، أمّا إذا كان كثيراً فلا يجري الحكم المذكور ، كما أنّ الظاهر أنّ الغسل المذكور تعبدي لا يدور مدار توهم النجاسة ، بل لو قطع بطهارة اليد استحَبّ ذلك أيضاً ، أخذاً بإطلاق النصّ والفتوى ، وما يشعر به خبر النوم لا يصلح مخصّصاً ، على أن التعليل المذكور لا يمنع من وجود غيره .

نعم قد يقوى في النظر أنّ الغسل المذكور كغسل الخبث لا يحتاج إلى نية ، بل لو انغسلت يده مع عدم العلم بها اكتفى به ، مع احتمال توقف صحته على نية القرية .

ثم إنّ ما احتمله بعضهم ^(١) أنّ ذلك ليس من آداب الوضوء بل هو من آداب الماء في غاية الضعف ؛ لمخالفته كلمات الأصحاب وبعض الأدلة المذكورة . نعم يقتصر في الحكم المذكور على الأحداث المتقدمة ، فلا يجري الحكم في نحو الريح ؛ إذ هو قياس لا نقول به .

﴿وَمِنْ سُنَنِ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ﴾ لا واجباً فيه كما عن إسحاق وأحمد ^(٢) ؛ للأصل ، والوضوءات البيانية ، وللإجماع المحصل والمنقول ^(٣) ، والسنّة التي كادت تكون متواترة ، بل هي كذلك بالنسبة

(١) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٤٩ .

(٢) المحلى : ج ٢ ص ٥٠ ، تفسير الرازي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ١١ ص ١٥٧ ، تفسير القرطبي : ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٦ ص ٨٤ .

(٣) نقل الاجماع عليه في : الخلاف : الطهارة / مسألة ٢١ ج ١ ص ٧٤-٧٥ ، ومنتهى المطلب :

إليه ، نعم هما مسنونان بلا خلاف أجده فيه بين أصحابنا المتقدمين^(١) منهم والمتأخرين^(٢) ، عدا ما نقل عن ابن أبي عقيل^(٣) من أنهما ليسا عند آل الرسول (صلى الله عليه وآله) بفرض ولا سنة ، وهو ضعيف جداً ؛ للإجماع المحكي صريحاً وظاهراً الذي يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب ، وللأخبار المعتمدة المستفيضة حد الاستفاضة :

منها ما رواه ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) : « المضمضة والاستنشاق مما سنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) »^(٤) ، كمضمره سماعه : « ... هما من السنة ، فإن نسيتهما لم يكن عليك إعادة »^(٥) .
 وخبر أبي بصير سأل الصادق (عليه السلام) عنها ، فقال : « هما من الوضوء ، فإن نسيتهما فلا تعد »^(٦) .

الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٥٠ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢٠ .

(١) كالنفيد في المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٣ ، والشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ .
 (٢) كالعلامة في النهاية : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٥٥ ، والشهيد في البيان : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ١١ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥٦ ج ١ ص ٥٠ .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٢١ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٥٢ ج ١ ص ٧٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٨ ح ٦ ج ١ ص ٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٠٣ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٤٦ ج ١ ص ٧٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٨ ح ١ ج ١ ص ٦٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٠٣ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٤٩ ج ١ ص ٧٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٨ ح ٤ ج ١ ص ٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣٠٣ .

وخبر السكوني عن الباقر عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) : « ليبالغ أحدكم في المضمضة والاستنشاق ، فإنه غفران لكم ومنفرة للشيطان »^(١) ، إلى غير ذلك من الأخبار التي يطول الكتاب بذكرها .
على أن المنقول عنه غير صريح المخالفة ؛ لاحتمال إرادته أنها ليسا من السنة الحتمية في مقابل الفرض أي الواجب بغيرها ، كقول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر زرارة : « ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة ، وإنما عليك أن تغسل ما ظهر »^(٢) ، إذ المراد به ليس ممّا علم وجوبه بالسنة وهو معنى معروف التأدية بمثل هذا اللفظ تعريضاً للردّ على ما سمعته من بعض العامة ، كالأخبار^(٣) المستفيضة جداً الدالة على أنها ليسا من الوضوء بل هما من الجوف ، أي أنها ليسا من واجباته .

واحتمال الجمع بينها وبين غيرها من الروايات بالحكم باستحبابها في ذاتها لا للوضوء كما لعلّه يظهر من الهداية^(٤) ضعيف جداً ، منافٍ لظاهر

(١) ثواب الاعمال : باب ثواب المبالغة في المضمضة والاستنشاق ح ١ ص ٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الوضوء ح ١١ ج ١ ص ٣٠٤ ، وهو عن الصادق (عليه السلام) .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٥١ ج ١ ص ٧٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٨ ح ٥ ج ١ ص ٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٣٠٣ .

(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن شاذان بن الخليل ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن حماد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألت عن المضمضة والاستنشاق ، قال : ليس هما من الوضوء ، هما من الجوف » .

الكافي : باب المضمضة والاستنشاق ح ٢ و ٣ ج ٣ ص ٢٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٥٠ ج ١ ص ٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الوضوء ح ٩ و ١٠ ج ١ ص ٣٠٤ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩ .

النص والفتوى بل الإجماعات المنقولة وغيرها ، نعم لا يبعد الحكم باستحبابها في ذاتها وللوضوء ، كما لا يخفى على من لاحظ روايات الباب ، مع عدم منافاته لكلمات الأصحاب .

ويرجع فيها إلى العرف كما هو في غيرها من الألفاظ ؛ لتقدمه على اللغة ، أو لعدم ظهور المخالفة بينهما ، بل ملاحظة المنقول عن أهل اللغة ^(١) من معناهما يرشد إلى إحالتها عليه ، نعم ينبغي الاقتصار في التعبد على غير الفرد المشكوك في كونه منها ، بل لعل الظاهر أنه لا يجوز التقرب بمثله ؛ لمكان التشريع ، ولا احتياط مع وجود الفرد المعلوم براءة الذمة به ، ونحوه يجري في الواجبات أيضاً .

والأقوى أنهما في العرف إدارة الماء في الفم واجتذابه بالأنف من غير اشتراط للمج ^(٢) في الأول والاستنثار في الثاني كما وقع من بعضهم ^(٣) ، كما أن الظاهر أنه لا يعتبر في الأول إدارة الماء في جميع الفم ، ولا في الثاني جذب الماء إلى الخياشيم ^(٤) لغير الصائم ، نعم قد يستفاد استحبابهما فيهما ؛ لأنها من المبالغة المأمور بها ، كما أنه قد يستفاد استحباب المج ونحوه ؛ لأنها لإزالة القذارات التي ينبغي إخراجها ، ولكونه المعروف في فعلهما .

ومما ينبغي القطع بعدم اعتباره اشتراط الإخراج بمعنى عدم الاكتفاء

(١) القاموس المحيط : ج ٣ ص ٢٨٥ مادة (نشق) وج ٢ ص ٣٤٥ مادة (مضض) ، الصحاح : ج ٤ ص ١٥٥٨ مادة (نشق) وج ٣ ص ١١٠٦ مادة (مضض) .

(٢) مجّه : أي لفظه ورمى به . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٣٢٩ مادة (ميج) .

(٣) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٣ ، وكشف الغطاء : ما يستحب في الوضوء ص ٩٨ .

(٤) الخيشوم : أقصى الأنف . مجمع البحرين : ج ٦ ص ٥٧ مادة (خشم) .

بالخروج لنفسه ، كما أنه ينبغي القطع بعدم اعتبار إدخال الماء للفم في المضمضة ، بل يكفي الدخول ، نعم يمكن اعتبار الجذب في الاستنشاق ، وإلا كان سعوطاً لا استنشاقاً .

وينبغي القطع أيضاً بعدم اعتبار الثلاث في معناها كما هو ظاهر ، بل ولا في استحبابها كما عساه يظهر من بعضهم^(١) لأخذ ذلك في الكيفية ، وآخر حيث أخذه حالاً ، قال في تعداد المستحبات ؛ المضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً - إلى أن قال :- كل ذلك بالإجماع كما في الغنية ، بل في المبسوط التصريح بأنهما لا يكونان أقل من ثلاث .

والأقوى أنه مستحب في مستحب كما هو صريح اللمعة^(٢) وغيرها^(٣) كظاهر التذكرة^(٤) وغيرها^(٥) ، تمسكاً بالمطلقات التي كادت تكون من المتواترة ، بل ظاهر الوضوء المحكي عن أمير المؤمنين (عليه السلام)^(٦) عدم التثليث . وما في خبر أبي إسحاق الهمداني المنقول عن أمالي ولد الشيخ عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في عهده إلى محمد بن أبي بكر لمّا ولّاه مصر ، إلى أن قال : « وانظر إلى الوضوء ، فإنه من تمام الصلاة ، تمضمض ثلاث

(١) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٤ .

(٢) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٩ .

(٣) كرياض المسائل : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٦ ، وكشف الغطاء : ما يستحب في الوضوء ص ٩٨ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢٠-٢١ .

(٥) ككشف اللثام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٧٣ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٢ ج ١ ص ٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٨٢ .

مرات ، واستنشق ثلاثاً...»^(١) ، وما عن الكاظم (عليه السلام) أنه كتب إلى عليّ بن يقطين : «...تمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً...»^(٢) لا يصلح لتقييد تلك المطلقات تقييداً بحيث يكون الفاعل للواحد أو لاثنتين شرعاً أثماً ، وكيف ! وفي أصل حمل المطلق على المقيّد في المستحب ما هو غير خفي ، فضلاً عن حمل هذا المطلق على نحو هذا المقيّد ، بل قد يدعى أنّ نحو ذلك في الواجب لا يفيد اشتراط هيئة العدد ، بل هو من قبيل الأوامر المتعدّدة ، وما في بعض كلمات الأصحاب من ظهور التقييد بادئ بدء يجب تنزيله على ذلك كما هو واضح .

نعم قد ظهر لك من الروایتين المذكورتين استحباب التثليث كما أفتى به الأصحاب ، فواقع من بعض متأخري المتأخرين^(٣) من إنكار مستنده ليس في محله . نعم ما ذكره بعضهم^(٤) من كون الثلاث بثلاث أكفّ ومع إعواز الماء يكتفي الكفّ الواحدة لم أقف له على مستند بالخصوص ، بل عن مصباح الشيخ^(٥) ومختصره^(٦) ونهايته^(٧) والمقنعة^(٨) والوسيلة^(٩) والمهذب^(١٠).

(١) أمالي الطوسي : ج ١ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٧٩ .

(٢) تقدم تمام الحديث في ص ٤٨١ و ٤٨٢ .

(٣) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / سنن الوضوء ص ١٣٢ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٤٨ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٢ . (٥) مصباح المتجهد : كيفية الطهارة ص ٧ .

(٦) مختصر المصباح : ذكر الطهارة ص ١٠ (مخطوط) .

(٧) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٢ .

(٨) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٣ . (٩) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٢ .

(١٠) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ .

والإشارة ^(١) الاقتصار على كفت لكلّ منها ، وعن ظاهر الاقتصاد ^(٢) والجامع ^(٣) الاكتفاء بكفت لهما ، كما هو مقتضى الإطلاقات ، مع التأييد بالنهي ^(٤) عن السرف في ماء الوضوء ، وفي المبسوط : « لا فرق بين أن يكونا بغرفة واحدة أو بغرفتين » ^(٥) ، وعن المصباح : « يتمضمض ثلاثاً ويتنشق ثلاثاً بغرفة أو بغرفتين » ^(٦) لكن لا بأس بمتابعتهم على ذلك ؛ للتسامح في أدلة السنن .

وهل يشترط تقديم المضمضة على الاستنشاق كما هو ظاهر الوضوء عن أمير المؤمنين (عليه السلام) لقوله (عليه السلام) : « ثم استنشق » ^(٧) ، ويشعر به تقديم المضمضة عليه في سائر الأخبار ^(٨) المتعرضة وإن لم نقل بأن الواو للترتيب ، أو لا يشترط شيء من ذلك ، فيجوز تقديم تمام الاستنشاق على تمام المضمضة ، والبعض على البعض ، وأنه يجب البدأ بالمضمضة وإن جاز الاستنشاق بين المضمضات ؟

(١) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : سنن الوضوء ص ١١٨ .

(٢) الاقتصاد : الوضوء واحكامه ص ٢٤٢ .

(٣) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٤ .

(٤) سيأتي ذكر الخبر الدال على ذلك في ص ٦٠٩ .

(٥) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠ .

(٦) الظاهر أن الصحيح هو « الاصباح » كما في كشف اللثام ، وإلا فلا يوجد ما نقله عنه في

المصباح ، بل هو موجود في الاصباح ، اصباح الشيعة (ضمن سلسلة البنايع الفقهية) : في

الوضوء ج ٢ ص ٧ .

(٧) راجع هامش (١) من ص ٦٠٠ .

(٨) مرقبياً ذكر بعض الأخبار الدالة على ذلك وراجع : وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب

الوضوء ج ١ ص ٣٠٢ .

ولعل الأقوى في النظر أنه مستحب في مستحب كما عن ظاهر الوسيلة^(١) والتحرير^(٢) والتذكرة^(٣) ونهاية الأحكام^(٤) والذكرى^(٥) والنفلية^(٦)، وريتم ينزل عليه ما وقع في كلام بعض الأصحاب من عطف الاستنشاق بـ «ثم» كما عن المقنعة^(٧) والمصباح^(٨) ومختصره^(٩) والمهذب^(١٠) والبيان^(١١)؛ لعدم الدليل على اشتراط الاستحباب بتقديم المضمضة على الاستنشاق، والمنقول من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) أعم من ذلك، مع أن المنقول عن الكافي^(١٢) الذي هو أضبط كتب الأخبار ذكر الخبر مقدماً للاستنشاق على المضمضة، نعم لمكان فتوى من عرفت بالاستحباب أمكن جعله حجة على ذلك، إلا أنه قد يفهم من الخبرين المتقدمين التوالي في المضمضات، وكذا الاستنشاق، فلا يفصل بينهما بشيء منها، فتأمل جيداً، والاحتياط في إتيان الوظيفة لا ينبغي تركه، والله أعلم.

(١) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٢ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٨ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٥٦ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٣ .

(٦) النفلية : المقدمة الثانية من الفصل الأول ص ٩٣ .

(٧) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٣ .

(٨) مصباح المتجهد : كيفية الطهارة ص ٧ .

(٩) مختصر المصباح : ذكر الطهارة ص ١٠ (مخطوط) .

(١٠) المهذب : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٤٣ .

(١١) البيان : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ١١ .

(١٢) الكافي : باب نواذر الطهارة ج ٦ ص ٣٠٧ .

﴿و﴾ يستحبّ ﴿الدعاء﴾ بالمأثور ﴿عندهما﴾ بأن يقول عند المضمضة: «أَللّهُمَّ لَقْنِي حَجَّتَكَ يَوْمَ أَلْقَاكَ ، وأطلق لساني بذكرك » على ما عن الفقيه ^(١) والتهذيب ^(٢) ، وعن نسخة من الكافي: «اللّهُمَّ أنطق لساني بذكرك ، واجعلني ممّن ترضى عنه» ^(٣) ، ويقول عند الاستنشاق: «أَللّهُمَّ لا تحرّم عليّ الجنّة ، واجعلني ممّن يشمّ ريحها وروحها وطيبها» كما عن التهذيب ^(٤) والفقيه ^(٥) ، وعن نسخة من الكافي ^(٦) تبديل الروح بالريحان مع تقديم الطيب عليه، ﴿و﴾ الكلّ حسن. كما أنّه يستحبّ الدعاء أيضاً ﴿عند غسل الوجه﴾ بأن يقول: «أَللّهُمَّ بيّض وجهي يوم تسودّ فيه الوجوه ، ولا تسودّ وجهي يوم تبيضّ فيه الوجوه» .

﴿و﴾ عند غسل ﴿اليدين﴾ اليمنى «أَللّهُمَّ اعطني كتابي بيمينى ، والخلد في الجنان بيساري ، وحاسبني حساباً يسيراً» ، واليسرى «لا تعطني كتابي بشمالي، ولا تجعلها مغلولة إلى عنقي، وأعوذ بك من مقطّعات النيران» .
﴿وعند مسح الرأس﴾ «أَللّهُمَّ غشّني برحمتك وبركاتك» .

﴿و﴾ عند مسح ﴿الرجلين﴾ «أَللّهُمَّ ثبّتي على الصراط يوم تزلّ فيه الأقدام ، واجعل سعيمي فيما يرضيك عني» كما روى جميع ذلك

(١) من لا يحضره الفقيه: باب صفة وضوء أمير المؤمنين (ع) ح ٨٤ ج ١ ص ٤١ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ٢ ج ١ ص ٥٣ .

(٣) الكافي: باب نواذر الطهارة ح ٦ ج ٣ ص ٧٠ .

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ٢ ج ١ ص ٥٣ .

(٥) من لا يحضره الفقيه: باب صفة وضوء أمير المؤمنين (ع) ح ٨٤ ج ١ ص ٤١ .

(٦) الكافي: باب نواذر الطهارة ح ٦ ج ٣ ص ٧٠ .

عبد الرحمن بن كثير عن الصادق عن أمير المؤمنين (عليهما السلام) ^(١).
ويستحب أن يقول عند الفراغ: « الحمد لله رب العالمين » ؛ لخبر
زرارة ^(٢).

وعن الفقيه: « زكاة الوضوء أن يقول المتوضئ: (أَللّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ
تمام الوضوء وتمام الصلاة وتمام رضوانك والجنة) » ^(٣).
وعن المجلسي في البحار عن الفقه الرضوي: « أيما مؤمن قرأ في وضوئه
إنّا أنزلناه في ليلة القدر خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه » ^(٤).
وروى أيضاً عن كتاب اختيار السيّد ابن الباقي وكتاب البلد الأمين:
« إنّ من قرأ بعد إسباغ الوضوء إنّا أنزلناه في ليلة القدر، وقال: أَللّهُمَّ إِنِّي
أَسْأَلُكَ تمام الوضوء وتمام الصلاة وتمام رضوانك وتمام مغفرتك، لم يَمِرَّ
بذنْبٍ أَذْنِبُهُ إِلَّا مَحَقَّهُ » ^(٥).

وروى فيه أيضاً عن كتاب جامع الأخبار قال: « قال الباقر
(عليه السلام): من قرأ على أثر وضوئه آية الكرسي مرة أعطاه الله تعالى
ثواب أربعين عاماً، ورفع له أربعين درجة، وزوّجه الله تعالى أربعين
حوراء، وقال النبي (صلى الله عليه وآله): يا عليّ إذا توضّأت فقل:
بِسْمِ اللَّهِ، أَللّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ تمام الوضوء وتمام الصلاة وتمام رضوانك

(١) راجع المصادر الثلاثة السابقة، ووسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١
ص ٢٨٢.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ٤١ ج ١ ص ٧٦، ووسائل الشيعة: باب ٢٦ من ابواب
الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٩٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب حدّ الوضوء ذيل ح ١٠٧ ج ١ ص ٥١-٥٢.

(٤) بحار الانوار: باب التسمية في الوضوء ح ٥ ج ٨٠ ص ٣١٥.

(٥) بحار الانوار: باب التسمية في الوضوء ح ١٤ ج ٨٠ ص ٣٢٨.

وتمام مغفرتك ، فهذا زكاة الوضوء»^(١) .

﴿و﴾ يستحب ﴿أن يبدأ الرجل بغسل ظاهر ذراعيه﴾ في الغسلة الأولى ﴿وفي الثانية بباطنها ، والمرأة بالعكس﴾ أي تبدئ في الأولى بالباطن وفي الثانية بالظاهر ، كما في المبسوط^(٢) والغنية^(٣) والتذكرة^(٤) والقواعد^(٥) والإرشاد^(٦) والتحرير^(٧) والبيان^(٨) واللمعة^(٩) وظاهر الدروس^(١٠) وعن النهاية^(١١) والإصباح^(١٢) والإشارة^(١٣) والكيدري^(١٤) ، بل في الغنية^(١٥) والتذكرة^(١٦) الإجماع عليه ، لكن في السرائر^(١٧) بدل

(١) بحار الانوار: باب التسمية في الوضوء ج ٩ ص ٨٠ ص ٣١٧ .

(٢) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٠-٢١ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الوضوء ص ٤٩٢ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٥) قواعد الاحكام : مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٦) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٤ .

(٧) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٨) البيان : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ١١ .

(٩) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٧٩ .

(١٠) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٤ .

(١١) النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٣ .

(١٢) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : في الوضوء ج ٢ ص ٧ .

(١٣) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : سنن الوضوء ص ١١٨ .

(١٤) نقله عنه الشهيد في الذكري : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٤ .

(١٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الوضوء ص ٤٩٢ .

(١٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(١٧) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠١ .

الغسلتين ^(١) « الكفين » ، ولعله يريد بهما ذلك .

والمنقول ^(٢) عن أكثر الأصحاب إطلاق استحباب بدء الرجل بالظاهر والمرأة بالباطن ، والظاهر أنه كذلك ، وفي المنتهى بعد أن ذكر غير مفصل قال : « وهو اتفاق علمائنا » ^(٣) ، لكن يحتمل أنه يريد بالضمير أصل الاستحباب كما في المعتبر ^(٤) .

وكيف كان فقد اعترف متأخرو المتأخرين ^(٥) بعدم الوقوف على مستند للتفصيل المتقدم ، بل إطلاق قول أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في خبر محمد بن إسماعيل بن بزيع قاضٍ بخلافه ؛ لأنه قال : « فرض الله على النساء في الوضوء أن يبدأن بباطن أذرعهن ، وفي الرجال بظاهر الذراع » ^(٦) .

أللهم إلا أن يستند فيه إلى الإجماعين المتقدمين ، ولا منافاة فيها للخبر ، بل قد يحمل قوله (عليه السلام) : « يبدأن » على إرادة البداية بالنسبة للغسلتين ، فيدلّ حينئذٍ على كون الثانية بعكسها وإلا لم تكن بدءاً .

(١) الصحيح : الذراعين .

(٢) كما في الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٤-٥ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٥١ .

(٤) المعتبر : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٧ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٤٩ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٢ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ٢ ص ١٦٤-١٦٥ .

(٦) الكافي : باب حدّ الوجه الذي يغسل ج ٦ ص ٣٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٤٢ ج ١ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٣٢٨ .

وأما الحنثي المشكل فقد ذكر بعض الأصحاب ^(١) أنّ حكمها التخيير، وكأنّ مراده أنّه لا حكم استحبابي بالنسبة إليها، وهو كذلك، نعم بناءً على القول الثاني يحتمل تحصيلها الاستحباب بواسطة الغسلتين، واحتمال استحباب الجمع بين العملين لتحصيل الاستحباب على الأوّل بعيد.

ثمّ إنّ الظاهر من الرواية المتقدمة كون المستحبّ البدأ بالظهر، فيجزي غسل شيء منه ابتداءً، مع احتمال أن يراد الابتداء بغسل تمام الظهر كما يقضي به لفظ الظهر، إلّا أنّ الأوّل أقوى؛ للصدق العرفي، مع استبعاد حصول الغسل لتام الظهر من دون غسل شيء من الباطن، أللهم إلّا أن لا يقصد بالغسل المقارن له أنّه المراد منه شرعاً، لكن عمل العلماء في سائر الأعصار والأعصار على خلافه.

﴿و﴾ من السنن ﴿أن يكون الوضوء بمؤد﴾ بلا خلاف أجده فيه ^(٢)، بل حكى عليه جماعة ^(٣) الإجماع، فلا إشكال في عدم وجوبه كما ينقل عن بعض العامة ^(٤)، كما أنّه لا إشكال في رجحانه لما عرفت،

(١) كالشهيد الأوّل في اللمعة: الطهارة/ في الوضوء ج ١ ص ٨٠، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٤٢، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ سنن الوضوء ج ١ ص ٢٦.

(٢) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣، وابن ادریس في السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٦، وابن سعيّد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الوضوء ص ٣٥.

(٣) منهم: العلامة في التذكرة: الطهارة/ مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١، والمنتهى: الطهارة/ آداب الوضوء ج ١ ص ٥١، والبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ مندوبات الوضوء ج ٢ ص ١٦٢.

(٤) المغني (لابن قدامة): ج ١ ص ٢٢٣.

وللأخبار المستفيضة المشتمل جملة منها على أنه : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يتوضأ بمدة ويغتسل بصاع »^(١).

وفي المرسل : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الوضوء مدة ، والغسل صاع ، وسيأتي أقوام بعدي يستقلّون ذلك ، فأولئك على خلاف سنتي ، والثابت على سنتي معي في حظيرة القدس »^(٢).

وفي خبر سليمان بن حفص المروزي قال : « قال أبو الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) : الغسل بصاع من ماء ، والوضوء بمدة من ماء... »^(٣).

والمراد بالمدة مائتان واثنان وتسعون درهماً ونصف على الظاهر ، ونسبه في الذكرى^(٤) إلى الأصحاب ؛ لأنّ المدة رطل ونصف بالمدني ، فيكون رطلين وربعاً بالعراقي ، والرطل العراقي مائة وثلاثون درهماً على المشهور كما قيل^(٥) . وما في بعض الأخبار^(٦) أنّ المدة مائتان وثمانون درهماً ، وقد أفتى به بعض القدماء كما عن الصدوق (رحمه الله)^(٧) ضعيف ، كاشتمالها^(٨)

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٦٨ - ٧٠ ج ١ ص ١٣٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٧٣ ح ١ ج ١ ص ١٢٠ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٥٠ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٣٣٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب مقدار الماء للوضوء والغسل ح ٧٠ ج ١ ص ٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٣٣٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٦٥ ج ١ ص ١٣٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٧٣ ح ٣ ج ١ ص ١٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٣٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٥ .

(٥) كما في كشف اللثام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

(٦) و (٨) كما في خبر سليمان المروزي الذي تقدم مصدره في هامش (٣) من هذه الصفحة .

(٧) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ .

على كون الصاع خمسة أمداد مع أنّ الظاهر أنّه أربعة أمداد ، ويأتي تحقيقه إن شاء الله في زكاة الفطرة ^(١) .

وقال الشهيد في الذكري : « هذا المدّ لا يكاد يبلغه الوضوء ، فيمكن أن يدخل فيه ماء الاستنجاء ؛ لما تضمّنته رواية ابن كثير عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ، حيث قال : (أتوضّأ للصلاة ...) ^(٢) ثم ذكر الاستنجاء . ولما في خبر الحذاء أنّه (وضّأت الباقر (عليه السلام)) بجمع ^(٣) ، فناولته ماءً فاستنجى ، ثم صببت على يده فغسل وجهه ... ^(٤) » ^(٥) إلى آخره . بل ربّما يؤيده ما دلّ على المبالغة في قلّة ماء الوضوء « وأنّ الله ملكاً يكتب سرف الوضوء كما يكتب نقصانه » ^(٦) وما ورد « أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما كان وضوءه إلّا مرّة مرّة ^(٧) ، وما قيل ^(٨) : إنّ

(١) ذكره في الزكاة ذيل قول المصنف : « الوسق ستون صاعاً وهو أربعة أمداد والمد رطلان وربيع » وأحال عليه في زكاة الفطرة .

(٢) تقدم ذكر مصدره في ص ٦٠٠ هامش (١) .

(٣) جمع : بالفتح فالسكون المشعر الحرام . مجمع البحرين : ج ٤ ص ٣١٥ مادة (جمع) .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١١ ج ١ ص ٥٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣٣ ح ١ ج ١ ص ٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٧٥ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٥ .

(٦) الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزي للوضوء ح ٩ ج ٣ ص ٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٥٢ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٤٠ ، وفيه : « عدوانه » بدل « نقصانه » .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله (ص) ح ٧٦ ج ١ ص ٣٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤١ ح ٤ ج ١ ص ٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ٣٠٨ .

(٨) كما في مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٥٦ ذيل قوله المصنف : « والاسباغ بمذّ » ج ١ ص ٣١٠ (مخطوط) .

العامة اعترضت علينا أنّ الوضوء بمدة ينافي ما هو عندكم من الوضوء ؛ إذ ليس معه غسل الرجلين ، وأجيب عنه بدخول ماء الاستنجاء .

إلا أنّ ذلك إن سلّم إمكانه في الروايات فهو ممنوع بالنسبة إلى كلمات الأصحاب وإجماعاتهم ، فلعلّ الظاهر أنّ المراد بهذا المدّ للوضوء إنّما هو مع سائر مستحباته حتّى الإسباغ من غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مع تثليث كلّ منها بثلاث أكفّ وتثنية الغسلات ، فإنّه يكون حينئذٍ تقريباً من أربعة عشر كفّاً ، والمدّ لا يزيد على ذلك بحسب الظاهر ؛ إذ هو - كما عرفت أنّه مائتان واثنان وتسعون درهماً ونصف - عبارة عن ربع المنة التبريزي كما قيل ^(١) .

على أنّه لا ظهور في الروايتين المتقدمتين لدخول الاستنجاء تحت اسم الوضوء ، إذ قد يكون طلب الماء للوضوء ، ثمّ بدا له الاستنجاء ، على أنّه من كلام الراوي ، فلا يكون حجة ، بل قد يقال : إنّ التحديد يراعى فيه أقصى الأفراد .

ثمّ إنّ الظاهر من كلام الأصحاب كون المستحبّ مقدار المدّ ، فتى زاد أو نقص فلا أجر ، واحتمال القول بتبعض السنّة حيث يأتي بزائد على الواجب مع النقصان عن المدّ ضعيف ، كاحتمال الاتيان بالسنّة مع الزيادة على المدّ ، وإن خالف في الزيادة .

ولولا ظهور اتّفاق الأصحاب على الاستحباب لأمكن القول : إنّ الاستفادة من الروايات مجرّد رخصة في صرف هذا المقدار من الماء للوضوء في التعريض للردّ على العامة الذي يحتاجون في وضوئهم إلى أزيد من ذلك ،

(١) كما في الحبل المتين : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٧ .

لنهي عن السرف في ماء الوضوء . والظاهر أن له صرف المدة في الواجب من الوضوء حيث لا سرف عرفاً ، كما إذا احتاج ذلك لشدة حرّ ونحوه .
ولمّا فرغ المصتف من ذكر المسنونات في الطهارة شرع في ذكر المكروهات ، فقال : ﴿ ويكره أن يستعين في طهارته ﴾ كما في المبسوط ^(١) والمعتبر ^(٢) والنافع ^(٣) والمنتهى ^(٤) والإرشاد ^(٥) والقواعد ^(٦) والدروس ^(٧) وغيرها ^(٨) ، بل لا أجد فيه خلافاً من أحد سوى ما يظهر من صاحب المدارك ^(٩) من التوقف في هذا الحكم ؛ لمكان ضعف دليله ، وهو ضعيف مبنيّ على أصله من عدم التسامح في أدلة السنن ، وعدم الانجبار بالشهرة ، بل في المدارك : « إنّه المعروف بين الأصحاب » ^(١٠) .

خبر الوشا قال : « دخلت على الرضا (عليه السلام) وبين يديه إبريق يريد أن يتيّأ للصلاة فدنوت منه لأصّب عليه ، فأبى ذلك ، فقال : مه يا حسن ، فقلت لِمَ تنهاني ؟ أتكره أن أؤجر ؟ قال : تؤجر أنت وأوزر أنا ،

(١) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ .

(٢) المعتبر : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ١٦٩ .

(٣) المختصر النافع : الطهارة / كيفية الوضوء ص ٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / آداب الوضوء ج ١ ص ٥٢ .

(٥) إرشاد الأذهان : الطهارة / أسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٤ .

(٦) قواعد الأحكام : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ١١-١٢ .

(٧) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .

(٨) كالوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٢ ، والجامع للشرائع : الطهارة / باب الوضوء ص ٣٥ ، والبيان : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ١١ ، ومفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح

٥٦ ج ١ ص ٥١ .

(٩) مدارك الأحكام : الطهارة / سنن الوضوء ج ١ ص ٢٥٢ .

(١٠) المصدر السابق : ص ٢٥١ .

فقلت : وكيف ذلك ؟ فقال : أما سمعت الله يقول : (فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) ، وها أنا ذا أتوضأ للصلاة ، وهي العبادة ، فأكره أن يشركني فيها أحد » (١) .

وللمرسل في الفقيه قال : كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا توضأ لم يدع أحداً يصب عليه ، فقيل : يا أمير المؤمنين لم لم تدعهم يصبون عليك الماء ؟ فقال : لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً » (٢) وقرأ الآية .

والمروي عن الخصال عن السكوني عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) ، قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : خصلتان لا أحب أن يشاركني فيها أحد ، وضوئي فإنه من صلاتي ، وصدقتي فإنها من يدي إلى يد السائل ، فإنها تقع في يد الرحمن » (٣) .

وعن إرشاد المفيد قال : « دخل الرضا (عليه السلام) يوماً والمأمون يتوضأ للصلاة والغلام يصب على يده الماء ، فقال : لا تشرك يا أمير المؤمنين بعبادة ربك أحداً ، فصرف المأمون الغلام وتولى تمام الوضوء بنفسه » (٤) .
وهذا الخبر مع سابقه وما في بعض الأخبار (٥) من الصب على يد الامام يظهر أن ذلك مكروه ؛ لعدم الأمر بالإعادة في الأخير ، وقوله

(١) تقدم في ص ٥٥٣ و ٥٥٤ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء أمير المؤمنين (ع) ح ٨٥ ج ١ ص ٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٣٥ .

(٣) الخصال : باب الاثني ح ٢ ص ٣٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٣٦ .

(٤) الارشاد : باب وفاة الرضا (ع) ص ٣١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣٣٦ .

(٥) كخبر الحذاء المتقدم في ص ٦٠٩ .

(عليه السلام) : « لا أحب » في السابقين ، وعليه ينزل ما عساه يظهر من الحرمة في رواية الوشا ، ولما كان اشتراكها مع غيرها في الاستدلال بالآية الظاهر ممّا عداها أنّها في مقدمات الوضوء فهم الأصحاب منها أنّ المراد الاستعانة لا التولية المحرمة ، وإن استظهره منها في الحدائق^(١) وجعلها دليلاً عليه كما تقدّم .

وكأنّ مراد المصنّف وغيره بالاستعانة مطلق المعاونة في الوضوء سواء كان طالباً لذلك أو لا ، فلا ينافي ما ظهر من رواية الوشا وغيره من كراهة ذلك وإن لم يكن الاستعانة من الامام (عليه السلام) ، فما يقال من الجمع بين ما دلّ على كراهة الاستعانة ، وبين ما دلّ على وقوعه من الامام كما في رواية الحذاء المشتملة على توضئة الباقر (عليه السلام) بحمل الأولى على طلب الإعانة ، والثانية على قبولها من دون طلب ، فيه ما لا يخفى ؛ لمنافاته لظاهر ما سمعته من الأدلة هنا ، بل الأولى حملها على إرادة بيان الجواز ونحوه .

ثم إنّ المدار في الكراهة على صدق اسم المعاونة عرفاً ؛ لمكان تعليق الحكم عليها في كلام الأصحاب ، وهو كافٍ في تحقق الكراهة وإن قلنا : إنّها أعمّ من الشركة المذكورة في الروايات ، وكيف كان فالظاهر عدم تحققها معاً بالنسبة للمقدمات البعيدة التي هي من قبيل المعدات ، فلا كراهة في إباحة أو دلالة أو تخلية أو حمل آلة أو وضع في آنية أو حملها قبل التشاغل ونحو ذلك .

نعم هي متحققة في مثل الصبّ في اليد ، والصبّ على العضومع تولي

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٦٣ .

المكلف الإجراء، ورفع الثياب مثلاً عن أعضاء الوضوء، ورفع اليد الغاسلة أو الماسحة ونحو ذلك . وأما مثل استدعاء الماء للوضوء ففيه وجهان ، ولعل كثرة وقوعه في الروايات يشعر بعدم الكراهة فيه ، كما لعل مثله في عدمها أيضاً تسخين الماء ونحوه عند الاحتياج إليه .

والظاهر اختصاص الكراهة بالمُعان دون المعين ، كما ينبئ عنه قوله (عليه السلام) : «تؤجر أنت وأزراًنا» .

﴿ويكره﴾ أن يمسح بلل الوضوء عن أعضائه ﴿بما يصدق عليه اسم التمدل ، فيرتفع الخلاف بينه وبين التعبير به في المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) والتذكرة^(٣) والقواعد^(٤) والإرشاد^(٥) والدروس^(٦) وغيرها^(٧) ، بل في الأخير وغيره^(٨) نقل الشهرة عليه ، وإن لم أقف له على مستند سوى وجوه اعتبارية .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر محمد بن حمران المروي عن ثواب

(١) المعتبر: الطهارة/ سنن الوضوء ج ١ ص ١٧٠ .

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ آداب الوضوء ج ١ ص ٥٢ .

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ .

(٤) قواعد الاحكام: الطهارة/ مندوبات الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٥) ارشاد الاذهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٤ .

(٦) الدروس: الطهارة/ سنن الوضوء ص ٥ .

(٧) كالمختصر النافع: الطهارة/ كيفية الوضوء ص ٧، ونهاية الاحكام: الطهارة/ سنن الوضوء

ج ١ ص ٥٨ ، والبيان: الطهارة/ مستحبات الوضوء ص ١١ .

(٨) كما في روض الجنان: الطهارة/ اسباب الوضوء ص ٤٢ ، وجمع الفائدة والبرهان:

الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ١١٩ ، والحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام الوضوء ج ٢

الأعمال^(١) ، وعن سلم^(٢) بن الخطاب على ما في الكافي^(٣) ، وعن إبراهيم بن محمد الثقيفي على ما عن محاسن البرقي^(٤) ومرسلاً كما عن الفقيه^(٥) : « من توضأ وتمنل كتبت له حسنة ، ومن توضأ ولم يتمنل حتى يجف وضوؤه كتبت له ثلاثون حسنة »^(٦) لا يدل على الكراهة ، بل أقصاه كون الترك أفضل ، ولذا عبر بذلك الشيخ في الخلاف^(٧) بل عن سائر كتبه^(٨) كما عن الوسيلة^(٩) والإصباح^(١٠) .

ودعوى أن ترك المستحب مكروه أو أن مكروه العبادة الأقل ثواباً فيه ما لا يخفى^١ ، من منع الأول كالثاني إن أريد مطلق أقلية الثواب ، على أن جعل ذلك من مكروه العبادة فيه منع ؛ إذ لا مانع هنا من إرادة الكراهة بمعناها الأصلي من المرجوحية ، كونه في ماء الوضوء الذي هو عبادة لا يمنع من ذلك كما هو واضح .

ولولا الشهرة بين الأصحاب على الكراهة لأمكن القول بعدم ذلك كما

(١) ثواب الاعمال : ثواب التمنل ح ١ ص ٣٢ .

(٢) في المصدر : سلمة .

(٣) الكافي : باب نوادر الطهارة ح ٤ ج ٣ ص ٧٠ .

(٤) المحاسن : باب التمنل لوضوء الصلاة ح ٢٥٠ ص ٤٢٩ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب حدّ الوضوء ح ١٠٥ ج ١ ص ٥٠ .

(٦) وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٣٤ .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤٤ ج ١ ص ٩٧ .

(٨) المبسوط : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ٢٣ ، النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٦ ،

الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ما يقارن الوضوء ص ١٥٨ .

(٩) الوسيلة : الصلاة / ما يقارن الوضوء ص ٥٢ .

(١٠) إصباح الشيعة (ضمن سلسلة التبايع الفقهية) : في الوضوء ج ٢ ص ٧ .

عن المرتضى في شرح الرسالة ^(١) ، بل باستحباب مسح الوجه ، لما في خبر إسماعيل بن الفضل قال : « رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) توضأ للصلاة ثم مسح وجهه بأسفل قيصه ، ثم قال : يا إسماعيل ، افعل هكذا فإنني هكذا أفعل » ^(٢) .

وما في خبر منصور بن حازم قال : « رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) وقد توضأ وهو محرم ، ثم أخذ منديلاً فمسح به وجهه » ^(٣) .

وما في مرسل عبد الله بن سنان قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التمدل بعد الوضوء ، فقال : كان لعلّي (عليه السلام) خرقه في المسجد ليس إلّا للوجه يتمندل بها » ^(٤) .

وفي آخر : « كانت لعلّي (عليه السلام) خرقه يعلّقها في مسجد بيته لوجهه ، إذا توضأ تمندل بها » ^(٥) .

وما في خبر ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) أيضاً قال : « كانت لأمر المؤمنين (عليه السلام) خرقه يمسح بها وجهه إذا توضأ »

(١) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / مستحبات الوضوء ص ٩٥ .

(٢) تهذيب الاحكام / الطهارة / باب ١٥ ح ٣٢ ج ١ ص ٣٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٣٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب الظلال للمحرم ح ٢٦٧٩ ج ٢ ص ٣٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣٣٣ .

(٤) المحاسن : باب التمدل لوضوء الصلاة ح ٢٤٧ ص ٤٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٣٣٤ .

(٥) المحاسن : باب التمدل لوضوء الصلاة ح ٢٤٨ ص ٤٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٣٣٤ .

للصلاة ، ثم يعلقها على وتد ، ولا يمسّها غيره» (١) .

مع ما في بعض الأخبار (٢) من نفي البأس عن مسح الوجه بالمنديل ، وفي آخر : « لا بأس بمسح الرجل وجهه بالثوب إذا توضأ ، إذا كان الثوب نظيفاً » (٣) ، وفي آخر : « عن التمسح بالمنديل قبل أن يحجّ ، قال : لا بأس به » (٤) .

اللهم إلّا أن تحمل هذه الأخبار على موافقة التقيّة ، كما يشهد له مداومة العامة عليه ، مع حمل نفي البأس على إرادة نفي الحرمة كما ادّعاه بعض العامة (٥) ، وحمل ما دلّ على المسح بالثوب والقميص ونحو ذلك في مقابلة الردّ على مذهب أبي حنيفة (٦) من نجاسة ماء الوضوء ، أو أنّه ليس من التمدل ؛ إذ المراد به المسح بالمنديل ، فلا يشمل الثوب ونحوه .

أو تحمل على مسح خصوص الوجه لعارض من العوارض كالريح المثيرة للتراب ، سيّما إذا كان في مكان مظنة النجاسة ، وربّما يشير إليه

(١) المحاسن : باب التمدل لوضوء الصلاة ح ٢٤٩ ص ٤٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٣٣٤ .

(٢) كالخبر الذي رواه البرقي عن أبيه ، عن علي بن النعمان ، عن منصور بن حازم ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يمسح وجهه بالمنديل ، قال : لا بأس به » .

المحاسن : باب التمدل لوضوء الصلاة ح ٢٤٦ ص ٤٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من

ابواب الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٣٣٤ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣٢ ج ١ ص ٣٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من

ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٣٣ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣١ ج ١ ص ٣٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من

ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٣٣ .

(٥) البحر الزخار : ج ٢ ص ٧٧ .

(٦) المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ٥٣ .

اقتصارها على ذكر الوجه ، بخلاف اليدين لمكان كونها تحت الأكمام ؛ لأنهم كانوا يوسعونها ، أو يراد بكراهة التمدل مع مسح الجميع لا البعض ، مع احتمال بعضها غير الوضوء ، ونحو ذلك .

ثم إنه بناءً على كراهة التمدل فهل يقتصر عليه ، أو يتسرى إلى مطلق مسح بلل الوضوء عن الأعضاء كما هو ظاهر عبارة المصنف ؟ وجهان ، أقواهما الأول ؛ للأصل وعدم المنقح من إجماع وغيره .

وعلى تقدير الشمول فهل يقتصر على المسح ، أو مطلق التجفيف حتى في الشمس والنار ؟ وجهان أيضاً ، أقواهما الأول أيضاً لما سمعته ، نعم قد يستفاد من بعض الأخبار - كما قيل ^(١) - أنه يكتب للإنسان الثوب ما دام الوضوء باقياً استحباباً عدم إزالة آثار الوضوء ، فتأمل جيداً .

(١) كما في مصابيح الظلام (للبيهاني) : شرح مفتاح ٥٦ ذيل قول المصنف : « والمستعمل في رفع الحدث الأكبر ، الفرع الحادي عشر ج ١ ص ٣٢٥ (مخطوط) .

﴿الرابع﴾ ﴿في أحكام الوضوء﴾

﴿من تيقّن﴾ وقوع ﴿الحادث﴾ بسببه من خروج البول ونحوه أو الحالة المترتبة عليه في زمان سابق ﴿وشكّ﴾ في ﴿حصول﴾ الطهارة ﴿بعد ذلك الزمان﴾ تطهّر ﴿إجماعاً محصلاً﴾^(١) ومنقولاً في المعتبر^(٢) والمنتهى^(٣) وكشف اللثام^(٤) وغيرها^(٥) ، وهو الحجة ، مضافاً إلى ما دلّ^(٦) على شرطية الصلاة بالطهارة ؛ لتوقف العلم ببراءة الذمة من المشروط على العلم بمحصول الشرط ؛ إذ الشكّ فيه شكّ في المشروط به .

(١) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة متعمداً ج ١ ص ٢٤ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / ما يوجب اعادةها ج ١ ص ٥٠ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / السهو فيها ص ٣٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٠ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

(٥) كتنكرة الفقهاء : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٢ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٥٤ ، والحداثق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢

ويشعر به ما رواه عبد الله بن بكير عن الصادق (عليه السلام) : « إذ استيقنت أنك توفضأت فيآك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك أحدثت »^(١) ؛ لاقتضاء مفهوم الشرط المتقدم أخذ اليقين في الوضوء ، مع ما دلّ على وجوب الوضوء عند إرادة الصلاة من الآية^(٢) وغيرها^(٣) الشامل لنحو المقام ، وقاعدة عدم نقض اليقين إلاّ بيقين مثله .

ومنها يستفاد مساواة الظنّ - الذي لم يقم دليل شرعي على اعتباره ولو على جهة العموم - للشكّ في عدم النقض ، كما صرح به المصنّف^(٤) وغيره^(٥) ، ونسبه بعضهم إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، بل قد يظهر من شارح الدروس^(٦) دعوى الإجماع عليه صريحاً ، ويشهد له التأمل في كلماتهم ؛ إذ لم يعرف فيه مخالف من المتقدمين والمتأخرين سوى ما عساه يفهم من البهائي في الحبل المتين^(٧) ، على أنّ التدبّر في كلامه يقضي بأنّه ليس مخالفاً فيما نحن فيه ؛ لأنّ حاصل كلامه أنّ الاستصحاب

(١) الكافي : باب الشكّ في الوضوء ج ١ ص ٣٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١١٧ ج ١ ص ١٠٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٣٣٢ ، والخبر عن ابن بكير عن أبيه ... ، وما نقله هنا عين ما في التهذيب ، وفي الكافي والوسائل : « إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ ، وإياك ... » .

(٢) كقوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... » سورة المائدة : الآية ٦ .

(٣) وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٤) المعتمد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٠ .

(٥) كمفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤١ ج ١ ص ٣٩ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٩٩-٤٠٠ ، ورياض المسائل : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٧ .

(٦) مشارق الشموس : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٤٢ .

(٧) الحبل المتين : الطهارة / احكام موجبات الوضوء ص ٣٧ .

حجة مع الظنّ بالمستصحب ، أمّا مع العكس فليس حجة .
وهو على تقدير تسليمه لا دلالة فيه على المخالفة هنا ؛ إذ ارتفاع الاستصحاب بناءً على مختاره لا يلزم منه ارتفاع الوجوب ؛ لما عرفت من عدم انحصار الدليل عليه فيه ، بل الآية وبقين الشغل كافيان في إيجابه ، وما في شرح الدروس ^(١) من أنّ الأصل براءة الذمة ممّا لا ينبغي أن يصغى إليه ؛ لانقطاعها ببقين الشغل ، والشكّ في حصول الشرط شكّ في المشروط .

على أنّ كلام البهائي في مرتبة من الضعف تسقطه عن درجة الاعتبار ؛ إذ هو في الحقيقة اجتهاد في مقابلة النصّ ؛ لصراحة الروايات ^(٢) بعدم نقض اليقين إلّا باليقين ، وما في شرح الدروس : « إنّهُ يستفاد من مفهوم قوله (عليه السلام) : (لا تنقض اليقين بالشكّ) جواز نقضه بغيره » ^(٣) ضعيف جدّاً ؛ إذ هو - بعد تسليم أنّه من المفاهيم المعتمدة - غير صالح لمعارضة غيره من الأدلّة ، وكيف ! مع قوله (عليه السلام) بعده : « ولكن تنقضه بيقين آخر » .

هذا كلّهُ مع تسليم أنّ الشكّ يراد به ما هو المعنى المتعارف في السنة المصنّفين من التردد مع مساواة الطرفين ، وإلّا فلا إشكال بناءً على ما

(١) مشارق الشمس : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٤٢ .

(٢) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : « ... قال : ولا تنقض اليقين أبداً بالشك ، ولكن تنقضه بيقين آخر » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١١ ج ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب

نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) مشارق الشمس : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٤٢ .

قيل ^(١): إنّه في اللغة للأعمّ من الشكّ والظنّ كما عن القاموس ^(٢) والصحاح ^(٣)؛ لتفسيرهما إياه بأنّه خلاف اليقين، بل قد يؤيّده إطلاقه عليه في بعض الروايات ^(٤)، كما أنّ الظاهر أنّه في العرف العام كذلك، فتأمل جيّداً.

ولقد وقع للمصنّف في المعتبر ^(٥) من الاستدلال على ما نحن فيه من يقين الحدث بما يحتاج إلى ^(٦) انطباقه عليه إلى تكلف شديد، بل حملّه على السهو أولى منه.

وقد ظهر لك ممّا تقدّم في شرح عبارة المتن أنّه لا امتناع في اجتماع اليقين والشكّ في زمن واحد بعد اختلاف متعلّقهما، فما أطنب فيه بعض المتأخّرين ^(٧) من علاج هذا الإشكال بما هو غير سديد، وآخر ^(٨) غير

(١) كما في الخدائق الناضرة: الطهارة/ احكام الوضوء ج ٢ ص ٤٠١.

(٢) القاموس المحيط: ج ٣ ص ٣٠٩ مادة (شك).

(٣) الصحاح: ج ٤ ص ١٥٩٤ مادة (شك).

(٤) كما في الخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن احمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن الحسن بن علي، عن معاذ بن مسلم، عن عمار بن موسى قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): كلّما دخل عليك من الشكّ في صلاتك فاعمل على الأكثر، قال: فإذا انصرفت فأتمّ ما ظننت أنك نقصت».

تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ١٠ أحكام السهو ج ٦٣ ص ٢، الاستبصار: الصلاة/ باب ٢١٨ ح ٤ ج ١ ص ٣٧٦، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ح ٤ ج ٥ ص ٣١٨.

(٥) المعتبر: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٠.

(٦) الصحيح: في.

(٧) كالشهيد الأوّل في الذكرى: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٩٨.

(٨) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٥٣.

مفيد ، وثالث ^(١) مآله إلى ما نريد ، كأنه في غير محله ؛ إذ هو من المعاني المنساقة لكلّ سامع لمثل هذه العبارة كما هو واضح .

نعم هنا أمران ينبغي التنبيه عليهما :

الأول : ما ذكرناه من مساواة الظنّ للشكّ في المقام إنّما هو في غير الاعتبار منه شرعاً ، أمّا ما كان كذلك كخبر العدل فالأقوى حصول النقض به ؛ لما يظهر من ملاحظة الأدلّة أنّه حجة شرعية في نظر الشارع كالشهادة ، وربّما تشعر به بعض الأخبار كما في رواية أبي بصير وغيره عن الصادق (عليه السلام) : أنّه « اغتسل أبي من الجنابة ، فقليل له : قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء ، فقال (عليه السلام) : ما كان عليك لو سكّت ؟ ! ثم مسح تلك اللعة بيده » ^(٢) .

مع احتمال عدم حصول النقض به ؛ أخذاً بظاهر القاعدة هنا ، وربّما كان هو مقتضى كلام العلامة في المنتهى ^(٣) ؛ لاختياره عدم حصول نجاسة الماء بإخباره ، وفرّق في ذلك بينه وبين الشهادة ، وهو لا يخلو من قوّة ، ولتحقيق المسألة محلّ آخر .

الثاني : ذكر بعض مشايخنا ^(٤) أنّه يجب التطهّر على من تيقن الحدث وشكّ في الطهارة حيث يقع ذلك مع عدم الدخول في عمل مشروط صحّته بالطهارة كالصلاة ونحوها ، أمّا إذا وقع له اليقين والشكّ مثلاً وهو في أثناء

(١) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / أحكام الوضوء ص ١٤٢ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٧ ح ١ ج ١ ص ٣٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥٢٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩ .

(٤) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء : أحكام الوضوء ص ١٠١ .

صلاة أو بعد الفراغ فلا يجب عليه التطهر لتلك الصلاة ، نعم يحتمل أن يجب عليه التطهر للصلاة بعدها ، مع احتمال العدم أيضاً ، بل قد يظهر منه اختياره .

وكأن مستنده في ذلك شمول قوله (عليه السلام) : « إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء... »^(١) مع أصالة الصحة . وهو متجه لو وقع له هذا اليقين والشك بعد الفراغ من الصلاة مع عدم العلم بقدم سبب الشك ؛ لكونه في الحقيقة شكاً في الصحة بعد الفراغ ، فلا يلتفت إليه ، بل قد يدلّ عليه صحيح محمد بن مسلم : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : رجل شك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلاة ، قال : يمضي على صلاته ولا يعيد »^(٢) .

نعم يجب عليه الوضوء لغيرها من الصلاة ؛ إذ عدم الالتفات المذكور لا ينقح وجود الشرط ، بل هو حكم شرعي تعبدي في خصوص المفروغ منه ، فلا يجري إلى غيره ، فتشمله القاعدة . مع احتمال القول : إن ما دلّ على حكم الشك بعد الفراغ يشعر بالحكم بوقوع المشكوك فيه ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) : « أنت في تلك الحال أذكر »^(٣) ونحوه ، لكنّه بعيد ، فتأمل .
وأما إذا كان ذلك في الأثناء فيشكل الحكم بالصحة ؛ لظهور قاعدة الشك في الشيء مع عدم الدخول في الغير في الشك في أجزاء المركّب كما

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١١١ ج ١ ص ١٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٣٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١١٣ ج ١ ص ١٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٣١ .

(٣) تقدم في ص ٥١٧ .

لا يخفى على المتأمل ، لا أقلّ من الشكّ في الشمول ، وأصالة الصحة لا تشخص وجود الشرط بالنسبة إلى باقي أفعال الصلاة ، فكان للتوقف في ذلك مجال ، ويؤيده إطلاق الكلمة هنا بوجوب التطهر .

وكذا إذا وقع بعد الفراغ مع العلم بقدوم مأخذ الشكّ ؛ للشكّ في شمول ما دلّ على عدم الالتفات إليه بعد الفراغ لمثله .

وقد يشعر ببعض ما ذكرناه خبر عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) المروي عن قرب الاسناد ، قال : « سألته عن رجل يكون على وضوء ، ويشكّ على وضوء هو أم لا ؟ قال : إذا ذكر وهو في صلاته انصرف فتوضّأ وأعادها ، وإن ذكره وقد فرغ من صلاته أجزأه ذلك » ^(١) . ولعلّ مراده بقوله : « يكون على وضوء » أنّه اعتقد أنّه على وضوء ثمّ شكّ بعد ذلك ، أي زال اليقين الأوّل ورجع إلى الشكّ ، ويستفاد منه حينئذٍ التنبيه على أنّ من اعتقد الوضوء مثلاً ثمّ زال عنه اليقين إلى الشكّ كان الحكم للأخير وإن كان لا يجب عليه إعادة العمل الذي أوقعه باليقين الأوّل على فرض حصول الشكّ بعد تمامه .

﴿ وكيف كان ، فقد عرفت أنّه يجب التطهر في المقام كما ﴾ إذا تيقنهما وشكّ ﴿ مثلاً ﴾ في المتأخّر ﴿ منها ﴾ ، فإنّه ﴿ يجب عليه الطهارة ﴾ أيضاً ، كما في المقنعة ^(٢) والتهذيب ^(٣) والمبسوط ^(٤) والمراسم ^(٥) والوسيلة ^(٦)

(١) قرب الاسناد : ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٣٣ .

(٢) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٥٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ذيل ح ١١٦ ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة متعمداً ج ١ ص ٢٤ .

(٥) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٤٠ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / السهو العارض في الوضوء ص ٥٢ .

والإشارة^(١) والمهذب^(٢) والسرائر^(٣) والنافع^(٤) والمنتهى^(٥) والإرشاد^(٦) والذكرى^(٧) واللمعة^(٨) وغيرها^(٩)، ونسبه في المعبر^(١٠) إلى الثلاثة وأتباعهم، وفي المنتهى^(١١) إلى المشهور، بل في الذكرى^(١٢) نسبته إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه.

وكأن الوجه فيه ما تقدم لك سابقاً مما دلّ على وجوب فعله لها، خرج ما خرج وبقي الباقي، وما دلّ على وجوب تحصيل اليقين؛ لأنه مقتضى الشرطية.

لا يقال: إنه كما لم يتيقن بالوضوء كذلك لم يتيقن بالحدث. لأننا نقول: إن عدم اليقين بالحدث لا يكفي في براءة الذمة من الشروط بالطهارة، نعم قد يتم ذلك فيما كان الحدث مانعاً منه لا فيما كانت الطهارة شرطاً فيه.

-
- (١) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): فروض الوضوء ص ١١٨.
- (٢) المهذب: الطهارة/ ما يوجب اعادة ج ١ ص ٥٠.
- (٣) السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٤.
- (٤) المختصر النافع: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٧.
- (٥) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤.
- (٦) ارشاد الاذهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٤.
- (٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٩٨.
- (٨) اللمعة الدمشقية: الطهارة/ في الوضوء ج ١ ص ٨١.
- (٩) ((كالجوامع للشرائع: الطهارة/ باب السهو فيها ص ٣٧، والدروس: الطهارة/ سنن الوضوء ص ٥، ومدارك الاحكام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٥٦.
- (١٠) المعبر: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٠.
- (١١) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤.
- (١٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٩٨.

ويؤيده أيضاً مضافاً إلى ما ذكرنا ما عن الفقه الرضوي : « وإن كنت على يقين من الوضوء والحدث ولا تدري أيهما أسبق فتوضأ »^(١) سيما على القول بحجية ما ينقل عن هذا الكتاب ، مع انجباره في خصوص المقام بالشهرة محصلة ومنقولة ، بل لعلّه لا خلاف فيه سوى ما يظهر من المصنف في المعتبر ، حيث قال بعد ذكر الإعادة ونسبتها إلى الثلاثة ومن تبعهم : « وعندي فيه تردد ؛ إذ يمكن أن ينظر إلى حاله قبل تصادم الاحتمالين فيبني على ضدها ؛ لمكان تيقن انتقاله عنها مع الشك في عودها »^(٢) ، واختاره في جامع المقاصد^(٣) .

لكن في الذكرى : « إنه إن تمّ ليس خلافاً في المسألة ؛ لرجوعه حينئذٍ إما إلى يقين الحدث مع الشك في الطهارة أو بالعكس ، والبحث في غيره »^(٤) . وفيه : أنّ ظاهر إطلاق الأصحاب يقضي بأنّه لا تتخرج صورة من صور اليقينين بحيث ترجع إلى غيرها ، وكفى بذلك خلافاً .

وكيف كان ، فقد يرد على ما ذكره المحقق أنّ يقين الانتقال عنها مع الشك في عودها معارض بيقين وجود مماثلها مع الشك في الانتقال عنه إلى ضده ، وحصول اليقين بالانتقال عن المماثل أولاً غير مجد ، والتمسك باستصحاب مطلق المرفوع من غير تشخيص للأول والأخير استصحاب للجنس في إثبات الشخص ، وهو غير جائز كما بيّن في محله ، على أنّه

(١) فقه الرضا : المقدمة ص ٦٧ ، مستدرک الوسائل : باب ٣٨ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٣٤٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٠-١٧١ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٧ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٨ .

معارض بمثله .

لا يقال : إنّه بعد البناء على أنّ الحدث بعد الحدث ليس حدثاً ، كما أنّ الطهارة بعد الطهارة ليست طهارة ، يتمّ كلامه ؛ لأنّه بعد فرض حصول اليقين بارتفاع الحدث الأوّل يكون ممّن تيقّن الطهارة وشكّ في الحدث ؛ لأنّ ما تيقّن بخروجه من البول الذي يعارض به اليقين الأوّل يقع على وجهين : ناقض وغيره ؛ لأنّه إن كان قبله حدث فالأوّل ، وإلاّ فالثاني^(١) ، والفرض أنّه في المقام غير معلوم ؛ لاحتمال تقدّمه على الطهارة فلا يكون حينئذٍ ناقضاً ، واحتمال تأخّره فيكون ناقضاً ، فهو ممّن تيقّن الطهارة وشكّ في الحدث في الحقيقة ، ويكون المراد بقولنا : إنّه تيقّن الحدث سببه لا حكمه ، فتأمل .

لأنّا نقول : إنّنا وإن قلنا : الحدث بعد الحدث ليس حدثاً ، لكنّه من المستحيل أن ينفكّ الحدث عن وجوده ؛ لأنّه إمّا أن يكون حاصلّاً به أو حاصلّاً قبله ، فبخروج البول في أيّ وقت كان لابدّ وأن يعلم وجود الحدث ، وبه يعارض يقين الطهارة .

إلاّ أنّ هذا وإن كان أقصى ما يجاب به عن ذلك ، لكنّه لا يخلو من تأمل ؛ لأنّه في الحقيقة من قبيل استصحاب الجنس ، فلا يعارض يقين الطهارة ، ومن هنا كان هذا القول لا يخلو من قوّة على بعض الوجوه ، بخلاف ما ذكره العلامة في جملة من كتبه^(٢) من تقييد ما سمعته من إطلاق الأصحاب بما إذا لم يعلم حالته السابقة ، فيؤخذ بموافقها ، إن طهارة

(١) الصحيح : فالثاني وإلاّ فالأوّل .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام

الوضوء ج ١ ص ٢٢ .

فطهارة ، وإن حدثاً فحدث .

وقد يظهر منه في بعضها^(١) أن وجه ذلك بسقوط^(٢) حكم اليقينين لتساويهما ، فيستصحب الأول . وفيه ما لا يخفى^١ من انقطاع الأول قطعاً ، فلا معنى لا ستصحابه .

وقال في المختلف بعد ذكر الإطلاق المتقدم : « ونحن قد فصلنا ذلك في أكثر كتبنا ، وقلنا : إن كان في الزمان السابق على اليقين محدثاً فهو الآن محدث ، وكذا الطهارة ، ومثاله : أنه إذا تيقّن عند الزوال أنه نقض طهارة وتوضّأ عن حدث وشكّ في السابق فإنه يستصحب حال السابق على الزوال ، فإن كان طهارة فهو على طهارته ؛ لأنه تيقّن أنه نقض تلك الطهارة ثم توضّأ ، ولا يمكن أن يتوضّأ عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ، ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه ، فلا يزول عن اليقين بالشكّ ، وإن كان حدثاً فهو الآن محدث ؛ لأنه تيقّن أنه انتقل عنه إلى طهارة ثم نقضها ، والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها »^(٣) .

وعن البيضاوي أنه اعترض عليه بأنه لا معنى لا ستصحاب الأول بعد العلم بانقطاعه ، فأجاب عنه بأن المراد لازم الاستصحاب ، أي البناء على مثل الحال الأول^(٤) .

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / الشكّ في الوضوء ج ١ ص ٦٠ .

(٢) لعل الأولى : سقوط .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٧ .

(٤) نقله عنه البهبهاني في حاشية المدارك : الطهارة / احكام الوضوء ذيل قول المصنف : « فإنّ عبارته ... » ص ٥٣ ، ونقل كلام البيضاوي من دون التصريح باسمه وكذلك جواب العلامة في جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٧ .

وربما أورد عليه بعضهم ^(١) أيضاً بأنه يجوز تعاقب الطهارتين كما أنه يجوز تعاقب الحدثين ، وفيه : أن ما سمعته من عبارته كالصريحة في إرادة كون الطهارة رافعة والحدث ناقضاً ، واحتمال التعاقب المذكورينافي ذلك . نعم قد يرد عليه أنه حينئذٍ لا معنى لتسمية نحو ذلك استصحاباً ؛ لأن من اليقين حينئذٍ وقوع الطهارة مثلاً بعد الحدث حتى يتم ما ذكره من كونها رافعة ، أللهم إلا أن يريد بالحدث المتيقن جنسه لا عدده ، فيحتمل وقوع حدث بعد الطهارة الرافعة وإن تيقن حصول حدث قبلها ، فينفي ذلك بالاستصحاب الذي ذكره .

نعم لا يتم ما ذكرناه من التوجيه في نحو عبارة القواعد بقوله ^(٢) فيها : « ولو تيقنهما متحدين مثلاً متعاقبين وشك في المتأخر ، فما لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر ، وإلا استصحبه » ^(٣) لتقييده بالاتحاد ، ومراده بالتعاقب كون الحدث بعد الطهارة والطهارة بعد الحدث .

وعلى كل حال فلا ريب في خروج ما ذكره من موضوع ما نحن فيه ؛ إذ مآله إلى معرفة السابق من اللاحق ، فلا معنى لجعله قولاً في المسألة ، وكأنه إنما ذكره لكونه في بادئ الرأي قبل التفات الذهن منها وإن كان بعد التفاته يخرج عنها ، والأمر سهل . وربما يظهر من ملاحظة كلامه في المنتهى ^(٤) أنه لم يقصد من ذلك خلافاً ، بل ذكره مخافة أن يتوهم أنه منها ، هذا . وقد ذكر بعض متأخري المتأخرين أنه لابد من تقييد إطلاق

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٦ .

(٢) في « م » و « هـ » : لقوله .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤ .

الأصحاب المتقدم بما إذا لم يعلم تأريخ أحدهما ، أمّا إذا علم وجهه فإنه يحكم بتأخر المجهول طهارةً كان أو حدثاً ، واختاره سيّد الكلّ في منظومته^(١) ، وكأنّ وجهه أصالة تأخر الحادث ، فيحكم حينئذٍ بتأخر المجهول إلى زمان القطع بعدم الوجود فيه .

لكنّه لا يخلو من نظر ؛ لأنّ أصالة التأخر إنّما تقضي بالتأخر في حدّ ذاته ، وهو لا يجدي حتّى يثبت كونه متأخراً عن الحدث ومسبوقيته به ، وإثبات نحو ذلك بالأصل ممنوع ؛ إذ الأصل حجة في النفي دون الإثبات ؛ لمعارضة الأصل بمثله فيه . ومما يرشد إلى ذلك إطلاق العلماء في المقام وفي الجمعيتين^(٢) وفي عقدي الوكيلين^(٣) ونحو ذلك ، من غير تقييد بعدم معلومية زمان أحدهما ومجهولية الآخر ، فتأمل جيّداً .

﴿وكذا لو تيقن ترك ﴾ غسل ﴾ عضو ﴾ أو مسحه ﴾ أتى به ﴾ إجماعاً محصلاً ﴾^(٤) ومنقولاً^(٥) وستّة^(٦) بالخصوص ، مضافاً إلى أدلة الوضوء ﴾ و ﴾

(١) الدرّة النجفية : احكام الخلل ص ٢٣ .

(٢) كما في المبسوط : الصلاة / صلاة الجمعة ج ١ ص ١٤٩ ، الجامع للشرائع : الصلاة / صلاة

الجمعة ص ٩٤ ، ارشاد الاذهان : الصلاة / في الجمعة ج ١ ص ٢٥٨ .

(٣) قواعد الاحكام : النكاح / في الأولياء ج ٢ ص ٧ ، تحرير الاحكام : النكاح / أولياء العقد ج ٢

ص ٨ .

(٤) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة متعمداً ... ج ١ ص ٢٤ ،

وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / السهو العارض في الوضوء ص ٥٢ ، والعلامة في القواعد :

الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٥) ممن نقله المصنف في المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٢ ، والعلامة في المنتهى :

الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ ، والتذكرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٢ .

(٦) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن

الحلي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « إن ذكرت وأنت في صلاتك ، أنّك قد تركت

كذا أتى ﴿بما بعده﴾ محافظة على الترتيب بلا خلاف أجده^(١) ؛ لما تقدّم لك من الأخبار في بحث الترتيب^(٢) . ونحو العضو بعضه في الحكيمين معاً .
وما عن ابن الجنيد^(٣) من الفرق بين ما كان دون سعة الدرهم وغيره ، فيجتزى ببلّ الأول فحسب دون الثاني ، فيجب الإتيان به وبما بعده ، ضعيف ، بل لعلّ الظاهر انعقاد الإجماع على خلافه ، وقد تقدّم الكلام فيه سابقاً في بحث الترتيب .

﴿وإن جفّ البلل﴾ بتمامه على الأصحّ ﴿استأنف﴾ الوضوء ؛ لفوات الموالاة ، بل قد يأتي وجوب الإعادة وإن لم يجفّ ، بناءً على تفسيرها بالمتابعة .

﴿وإن شكّ في﴾ فعل ﴿شيء من أفعال الطهارة﴾ أي الوضوء وهو على حاله أتى بما شكّ فيه ﴿للاصل ، والإجماع كما في شرح الدروس للخوانساري^(٤) وشرح المفاتيح للأستاذ ، بل فيه : «إنّه نقله جماعة»^(٥) ، وفي كشف اللثام : «إنّه إجماع على الظاهر»^(٦) المؤيد بنفي

شيئاً من وضوئك المفروض عليك ، فانصرف وأتمّ الذي نسيت من وضوئك ... » .

الكافي : باب الشكّ في الوضوء ح ٣ ج ٣ ص ٣٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤

ح ١١٢ ج ١ ص ١٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٣١ .

(١) متّـن قال بذلك : المصنّف في المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٢ ، والعلامة في

النهاية : الطهارة / الشكّ في الوضوء ج ١ ص ٦١ ، والقواعد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٢) في ص ٤٤٧ و ص ٤٥٠ .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٧ .

(٤) مشارق الشمس : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٣٩ .

(٥) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٥٥ ذيل قول المصنّف : «من شكّ في شيء من افعال

الوضوء ... » ج ١ ص ٢٩٥ (مخطوط) .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

الخلاف في المدارك^(١) والذخيرة^(٢) وغيرهما^(٣) ، والتتبع لكلمات
الأصحاب من المقنعة^(٤) والمبسوط^(٥) والمهذب^(٦) والغنية^(٧)
والمراسم^(٨) والوسيلة^(٩) والكافي^(١٠) والسرائر^(١١) والجامع^(١٢)
والمعتبر^(١٣) والنافع^(١٤) والمنتهى^(١٥) والقواعد^(١٦) والإرشاد^(١٧)
والذكرى^(١٨) واللمعة^(١٩) والدروس^(٢٠) والروضــــــــــــــــة^(٢١)

- (١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٥٦ .
- (٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٤ .
- (٣) كمفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥٥ ج ١ ص ٤٩ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٩١ .
- (٤) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٩ .
- (٥) المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة متعمداً ج ١ ص ٢٤ .
- (٦) المهذب : الطهارة / ما يوجب اعادتها ج ١ ص ٥٠ .
- (٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الوضوء ص ٤٩٢ .
- (٨) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٤٠ .
- (٩) الوسيلة : الصلاة / السهو العارض في الوضوء ص ٥٣ .
- (١٠) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣ .
- (١١) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٤ .
- (١٢) الجامع للشرائع : الطهارة / السهو فيها ص ٣٧ .
- (١٣)المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٢ .
- (١٤) المختصر النافع : الطهارة / احكام الوضوء ص ٧ .
- (١٥) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤ .
- (١٦) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .
- (١٧) ارشاد الازهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٤ .
- (١٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٨ .
- (١٩) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٨٠ .
- (٢٠) الدروس : الطهارة / سنن الوضوء ص ٥ .
- (٢١) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٨٠-٨١ .

وغيرها^(١) .

وصحيح زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) المروي في التهذيب والكافي، قال: «إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا، فأعد عليهما وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه ممّا سمّى الله ما دمت في حال الوضوء، فإذا قمت عن الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو غيرها فشككت في بعض ما سمّى الله ممّا أوجب الله عليك فيه وضوءه لا شيء عليك فيه...»^(٢) .

وربما يؤيده أيضاً ما في موثقة ابن أبي يعفور عن الصادق (عليه السلام)، قال: «إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك في شيء لم تجزه»^(٣)؛ لرجوع الضمير في «غيره» إلى الوضوء؛ لكونه أقرب، فيكون مفهومها موافقاً للصحيحة الأولى غير مخالف للمجمع عليه هنا بحسب الظاهر.

وبما سمعت من الأدلة يخصّ عموم ما دلّ على عدم الالتفات إلى الشيء المشكوك فيه مع الدخول في الغير، كقول الصادق (عليه السلام) لزرارة في الصحيح: «... يازرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره

(١) كنهاية الأحكام: الطهارة/ الشك في الوضوء ج ١ ص ٦٠، والبيان: الطهارة/ احكام الوضوء ص ١٢، ومفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٥٥ ج ١ ص ٤٩ .

(٢) الكافي: باب الشك في الوضوء ح ٢ ج ٣ ص ٣٣، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ١١٠ ج ١ ص ١٠٠، وسائل الشيعة: باب ٤٢ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٣٠ .

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ١١١ ج ١ ص ١٠١، وسائل الشيعة: باب ٤٢ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٣٠ .

فشككت فشكك ليس بشيء»^(١) ومثله غيره^(٢)، وهي مذكورة في باب الصلاة.

لكن ربّما احتمل^(٣) اختصاص مورد هذه الأخبار في الصلاة؛ لاقتضاء سياقها ذلك، وهو ضعيف جداً، بل هي قاعدة محكمة في الصلاة وغيرها من الحجّ والعمرة وغيرهما، نعم هي مخصوصة بالوضوء خاصّة؛ لما سمعته من أدلّته، فمن هنا وجب الاقتصار عليه، ولا يتعدّى منه في هذا الحكم للغسل مثلاً، بل هو باقٍ على القاعدة من عدم الالتفات إلى الشكّ في شيء من أجزائه مع الدخول في غيره من الأجزاء، نعم لا يبعد إلحاق التيمّم به.

ومن العجيب ما وقع للفاضل في الرياض^(٤) من جريان حكم الوضوء في الغسل، فإلتفتت إلى كلّ جزء وقع الشكّ فيه مع بقائه على حال الغسل، ولم أعرّض على مثل ذلك لغيره، وكأنّ منشأ الوهم ما في بعض عبارات الأصحاب كالمصتف وغيره^(٥) من ذكر لفظ الطهارة الشاملة للوضوء وغيره.

وهو - مع أنّ الظاهر إرادة الوضوء منه؛ لذكرهم ذلك في بابه - لا يصلح

(١) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٦ أحكام السهو ج ٤٧ ص ٢ ج ٣٥٢، وسائل الشيعية: باب

٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ج ٥ ص ٣٣٦.

(٢) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٦ أحكام السهو ج ١٤ ص ٢ ج ٣٤٤، وسائل الشيعية: باب

٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ج ٥ ص ٣٣٦.

(٣) كما في الحقائق الناضرة: الطهارة/ أحكام الوضوء ج ٢ ص ٣٩٢.

(٤) رياض المسائل: الطهارة/ أحكام الوضوء ج ١ ص ٢٧.

(٥) كما في الجامع للشرائع: الطهارة/ السهو فيها ص ٣٧، وقواعد الأحكام: الطهارة/ أحكام

الوضوء ج ٢ ص ١٢، وتحرير الأحكام: الطهارة/ السهو في الوضوء ج ١ ص ١١.

لأن يكون ذلك بمجرد حجة مخصّصاً للقاعدة المتقدمة الشاملة للصلاة وغيرها ، واحتمال أن يراد بالشيء فيها ما يشمل الغسل مثلاً بتمامه ، فلا يصدق الدخول في الغير مع الشك في بعض الأجزاء قبل الفراغ منه ، في غاية الضعف ؛ إذ لفظ الشيء ليس من الألفاظ المجملة التي هي محل شك ، فإنه لا يرتاب أحد في صدقه على من شك في غسل بعض رأسه مع الدخول في الجانب الأيمن أو الأيسر بالنسبة إلى الأيمن أنه شك في شيء وقد دخل في غيره ، وخروج الوضوء عن ذلك لا يقضي بخروج الغسل ؛ إذ هو قياس لا نقول به .

اللهم إلّا أن يكون مستنده ما سمعته من موثقة ابن أبي يعفور المتقدمة بعد حمل الضمير فيها على الوضوء ؛ لاشتغالها حينئذٍ على التعليل الجاري في الوضوء والغسل ، وهو شك في شك ، مع اعترافه هو بإجماله ، فتأمل جيداً . ثم إنه لا فرق بحسب الظاهرين جميع أفعال الوضوء من النية وغيرها كما نصّ عليه بعضهم ^(١) ؛ للأصل ، وإطلاق ما سمعته من الإجماعات المنقولة ، فلا يقدح عدم صراحة الصحيح المتقدم لشموله ، ولعل ذلك هو مراد بعضهم كالشيخ في المبسوط ^(٢) والشهيد في اللمعة ^(٣) بقوله : « إن شك في الوضوء في أثائه أو في شيء منه ، وجب إعادة الوضوء في الأوّل ، وتلافي المشكوك فيه في الثاني إن لم يحصل الجفاف » ؛ إذ لا يتصور الشك في الوضوء في أثائه بغير ما ذكرنا ، وكذلك الشك في الترتيب وحصول

(١) كالعلامة في النهاية : الطهارة / الشك في الوضوء ج ١ ص ٦١ ، والشهيد في الذكري : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٨ .

(٢) المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة متعمداً ج ١ ص ٢٤ .

(٣) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٨٠ .

الموالة وغيرهما ، وإن وافق فعل بعضها الأصل كما في بعض صور الموالة .

ولعلّ الظاهر أيضاً أنّه كالشكّ في الفعل وعدمه الشكّ في الصّحة والفساد ؛ لأنّه في الحقيقة شكّ في الفعل وعدمه .

وأما الشكّ في الشرائط الخارجة عن حقيقة الوضوء ، كالشكّ في تطهير أعضاء الوضوء وتطهر مائه ونحوهما ، فقد يظهر من ملاحظة بعض عبارات الأصحاب^(١) أنّها كالشكّ في الأفعال ، فيجب تلافيا ، لكن إقامة الدليل على ذلك مشكلة بعد البناء على شمول قاعدة عدم الالتفات للمشكوك مع الدخول في غيره لنحو الشرائط ، فإنّ دعوى تخصيصها بصحيحة زرارة المتقدمة ضعيفة ؛ لعدم شمولها لنحوه ، والتنقيح ممنوع ؛ لعدم المنقح من إجماع أو عقل ، وعدم ظهور الإجماعات المنقولة في تناول مثله .

ألّهم إلّا أن يقال : إنّ ذلك يرجع إلى الشكّ في الصّحة والفساد ، وقد تقدّم جريان الحكم ، لكن إقامة الدليل على الشمول للصّحة بهذا المعنى أيضاً لا يخلو من نظر ، فتأمل جيّداً .

ثمّ من المعلوم أنّه حيث يجب تلافي المشكوك يجب الاتيان به ﴿ثمّ بما بعده﴾ كما صرح به في المبسوط^(٢) والوسيلة^(٣) وغيرها من كتب المتأخرين^(٤) ، وكأنّ المراد به ما يتوقّف حصول الترتيب عليه ، وإلّا فلو

(١) كعبارة كشف الغطاء : الشكّ في الوضوء ص ١٠٣ .

(٢) المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة متعمداً ج ١ ص ٢٤ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / السهو العارض في الوضوء ص ٥٣ .

(٤) كالعلامة في النهاية : الطهارة / الشكّ في الوضوء ج ١ ص ٦٠ ، والشهيد في الذكري :

الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٨ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥٥ ج ١

كان الشكّ في بعض العضوف إنّّه لا يجب إعادة غسل ما بعده من أجزاء ذلك العضو إلّا إذا كان المشكوك فيه غسل الأعلى ؛ لما عرفته سابقاً من عدم وجوب الترتيب في أجزاء العضو بعد الابتداء بالأعلى منه ، نعم يتأتّى ذلك على القول به ، لكنّه قد عرفت ضعفه .

وكيف كان ، فلا ينبغي الإشكال في وجوب إعادة ما يتوقّف عليه حصول الترتيب ، بل نقل الإجماع عليه في شرح الدروس^(١) والمفاتيح^(٢) ، والظاهر أنّه كذلك ، ويدلّ عليه أيضاً مضافاً إلى ذلك ما يفهم من الأدلّة هنا من جعل الشارع المشكوك فيه بمنزلة المتيقّن تركه ، ولأنّ الشكّ فيه في الحقيقة شكّ في الترتيب أيضاً ، وقد عرفت وجوب تلافيه .

وممّا سمعت يعلم أنّه يجب إعادة على المشكوك فيه وعلى ما بعده مع عدم الجفاف ، وإلّا فيجب استئناف الوضوء من رأس ، كما صرح به في الوسيلة^(٣) والجامع^(٤) والقواعد^(٥) واللمعة^(٦) وغيرها^(٧) ، وكأنّ إطلاق بعضهم^(٨) الحكم بذلك منزّل عليه ؛ لأنّ التصفّح لكلمات الأصحاب

ص ٤٩ .

(١) مشارق الشمس : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٣٩ .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥٥ ج ١ ص ٤٩ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / السهو العارض في الوضوء ص ٥٣ .

(٤) الجامع للشرائع : الطهارة / السهو فيها ص ٣٧ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٦) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٨٠ .

(٧) كتحرير الاحكام : الطهارة / السهو في الوضوء ج ١ ص ١١ ، والدروس : الطهارة / سنن

الوضوء ص ٥ .

(٨) كالمصنّف في النافع : الطهارة / احكام الوضوء ص ٧ ، والعلامة في الارشاد :
←

تقضي بأنّ المراد ما دام في حال الوضوء يجب عليه أنّه يحرز الطهارة اليقينية .

فما يظهر من صاحب الحقائق ^(١) تبعاً للخوانساري في شرح الدروس ^(٢) من المناقشة في هذا الحكم تمسكاً بإطلاق صحيحة زرارة المتقدمة في غاية الضعف ، مع اعترافه بأنّ الأصحاب على خلافه ، وكيف ! وشرطيّة الموالاة ممّا قد عرفت انعقاد الإجماع عليها هناك ، مع عدم العلم بإحرازها في الفرض ، بل قد عرفت أنّ الشكّ فيه شكّ فيها أيضاً ، فيجب تلافيه ، ولا يحصل إلّا بإعادة الوضوء .

وما ذكره من أنّ دليل الموالاة لا عموم فيه بحيث يشمل المقام لا وجه له ؛ لما عرفت من عدم الانحصار بالروايتين السابقتين ، على أنّ تخصيص المورد فيها لا يختصّ الوارد مع الاشتمال على التعليل بأنّ الوضوء يتبع بعضه بعضاً ، وبأنّه لا يتبعّض . والحاصل : لا يليق إطالة الكلام في ردّ هذه المناقشة التي هي في غاية السقوط ، فلاحظ وتدبر .

ثمّ إنّ الظاهر مساواة الظنّ الذي لم يقم على اعتباره دليل شرعي للشكّ في هذا الحكم ، كما هو قضية المقنعة ^(٣) والغنية ^(٤) والمراسم ^(٥)

الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٤ .

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٩٤ .

(٢) مشارق الشموس : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٤٠ .

(٣) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٩ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الوضوء ص ٤٩٢ .

(٥) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٤٠ .

والكافي^(١) والسرائر^(٢) والمعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) وغيرها^(٥)، بل لعلّه مراد من اقتصر على التعبير بالشكّ في المقام وإن بُعد بالنسبة إلى عبارات المصنّفين؛ لخالفته للحقيقة الاصطلاحية عندهم، نعم لا يبعد دعوى شمول الرواية المتقدمة التي هي دليل الحكم له؛ لما تقدّم لك سابقاً أنّه في اللغة للأعمّ منه ومن الظنّ.

وكيف كان فلا ريب في المساواة في المقام؛ لأصالة عدم الفعل، ووجوب تحصيل اليقين بالطهارة مع عدم دليل على الاكتفاء بالظنّ هنا، وحمله على الصلاة بعد تسليمه فيها قياس لا نقول به.

وليعلم أنّ جمعاً من الأصحاب قيّدوا اعتبار الشكّ في المقام بما لم يكن كثيراً، منهم ابن إدريس في السرائر^(٦) والشهيد في الذكرى^(٧)، والمحقق الثاني في شرح القواعد^(٨)، والسيد في المدارك^(٩)، والفاضل الهندي في كشف اللثام^(١٠)، والخوانساري في شرح الدروس^(١١)، وغيرهم من

(١) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣.

(٢) السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٤.

(٣) المعتبر: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٢.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤.

(٥) كمجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ١٢٠-١٢١، وكشف اللثام:

الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٦.

(٦) السرائر: الطهارة/ كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٤.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٩٨.

(٨) جامع المقاصد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٧.

(٩) مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٥٧.

(١٠) كشف اللثام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٧.

(١١) مشارق الشموس: الطهارة/ احكام الوضوء ص ١٤٠.

متأخري المتأخرين^(١)، بل لأجد فيه خلافاً كما في الصلاة، ولعلّه للعسر والخرج .
ويؤيده التعليل الوارد في أخبار الصلاة كما في صحيحة زرارة وأبي بصير فيمن كثر شكّه في الصلاة بعد أن قال (عليه السلام) : « يميضي في شكّه » : « لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه ، فإنّ الشيطان خبيث يعتاد لما عود... »^(٢) .

وبه يظهر وجه دلالة صحيحة عبد الله بن سنان قال : « قلت له (عليه السلام) : رجل مبتلى بالوضوء والصلاة ، وقلت : هو رجل عاقل ، فقال الصادق (عليه السلام) : وأيّ عقل له وهو يطيع الشيطان ؟ فقلت له : وكيف يطيع الشيطان ؟ فقال : سله ، هذا الذي يأتيه من أي شيء ، فإنه يقول لك : من عمل الشيطان »^(٣) فإنّ الظاهر أنّ المراد بابتلائه كثرة الشكّ ، على أنّ كثرة الشكّ من الشيطان كما ظهر لك من الرواية السابقة . وبذلك كلّ تقيّد صحيحة زرارة المتقدمة لو سلّم شمول لفظ الشكّ فيها لنحو ذلك ؛ لظهور انصرافه في الشكّ الموافق لأغلب الناس ، على أنّ المواجه بالخطاب فيها خاصّ لم يعلم كونه كذلك ، ولا إجماع على التعميم ، بل قد عرفت عدم الخلاف في عدمه .

وقد يشير الاكتفاء ببرد الماء الذي لم يوصل إلى حدّ القطع في مرسل أبي

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / أحكام الوضوء ج ٢ ص ٣٩٥ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / أحكام الوضوء ج ١ ص ٢٨ .

(٢) الكافي : باب من شكّ في صلاته كلّها ج ٢ ص ٣٥٨ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٠ أحكام السهو في الصلاة ح ٤٨ ج ٢ ص ١٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ح ٢ ج ٥ ص ٣٢٩ .

(٣) الكافي : كتاب العقل والجلل ح ١٠ ج ١ ص ١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب مقدمة العبادات ح ١ ج ١ ص ٤٦ .

يحيى الواسطي إلى ما نحن فيه ، قال : « قلت للصادق (عليه السلام) : جعلت فداك ، أغسل وجهي ثم أغسل يدي ، ويشككني الشيطان أنني لم أغسل ذراعي ويدي ، قال : إذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد »^(١) ، وكأن مفهوم الشرط فيه غير مراد ، فتأمل جيداً .

وقد أشبعنا الكلام في باب الصلاة ببعض المباحث المتعلقة بكثير الشك ، كالبحث عن مقدار ما به يتحقق وما به يزول ، وأن المراد منه بالنسبة إلى كل جزء أو يكفي تحققه ولو في جزء وغير ذلك ، فلاحظ وتدبر . ثم الظاهر أن كثير الظن ككثير الشك في المقام ؛ لما عرفت سابقاً ، وأما القطع فإن كان في جانب العدم فلا يلتفت أيضاً إلا إذا علم سبب القطع وكان ممّا يفيد صحيح المزاج قطعاً ، وإن كان في الوجود فالظاهر اعتبار قطعه إلا إذا حفظ سبب القطع وكان ممّا لا يفيد صحيح المزاج قطعاً ، فتأمل جيداً .

﴿ ولو تيقن ﴾ فعل ﴿ الطهارة وشك في الحدث ﴾ بعدها ﴿ لم يعد ﴾ الوضوء إجماعاً محصلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) مستفيضاً كالسنة^(٤) ، مع ما في وجوب

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣٣ ج ١ ص ٣٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٣٣١ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة ج ١ ص ٢٤ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / السهو العارض في الوضوء ص ٥٢-٥٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / السهو فيها ص ٣٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٣) نُقل الاجماع في : المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧١ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٤ ، وكشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٦ .

(٤) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : « ... قلت : فإن حُرِّك إلى جنبه شيء ولم يعلم به ، قال : لا ، حتى يستيقن أنه قد »

الإعادة من العسر والحرج .

﴿و﴾ كذا ﴿لو شك﴾ في شيء من أفعال الوضوء بعد انصرافه لم يعد ﴿كما في المبسوط﴾^(١) والمهذب^(٢) والجامع^(٣) والمعتبر^(٤) والنافع^(٥) والمنتهى^(٦) والإرشاد^(٧) ، ولعله يرجع إليه ما في المقنعة^(٨) والسرائر^(٩) من أنه « إن شك بعد فراغه منه وقيامه من مكانه لم يلتفت » ، وما في الغنية^(١٠) وكذا الكافي^(١١) لأبي الصلاح « إن نهض متيقناً لتكامله لم يلتفت إلى شك » ، وما في الوسيلة^(١٢) والفقية^(١٣) والمراسم^(١٤)

نام ، حتى يجيء من ذلك أمرين ، وإلا فإنه على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك ، ولكن ينقضه بيقين آخر » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١ من

ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ١٧٤ .

(١) المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة ج ١ ص ٢٤ .

(٢) المهذب : الطهارة / ما يوجب اعادةها ج ١ ص ٥٠ .

(٣) الجامع للشرائع : الطهارة / السهو فيها ص ٣٧ .

(٤) المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧١ .

(٥) المختصر النافع : الطهارة / احكام الوضوء ص ٧ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(٧) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٤ .

(٨) المقنعة : الطهارة / صفة الوضوء ص ٤٩ .

(٩) السرائر : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٠٤ .

(١٠) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الوضوء ص ٤٩٢ .

(١١) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من شروطها ص ١٣٣ .

(١٢) الوسيلة : الصلاة / السهو العارض في الوضوء ص ٥٢-٥٣ .

(١٣) من لا يحضره الفقيه : باب من ترك الوضوء أو بعضه ذيل ح ١٣٦ ج ١ ص ٦٠-٦١ .

(١٤) المراسم : الطهارة / كيفية الطهارة الصغرى ص ٤٠ .

والهداية^(١) من أنه « لا يلتفت إلى الشك في شيء منه بعد ما قام » ، على أن يراد بالانصراف والقيام ونحوهما مجرد الفراغ من الوضوء قام من المجلس أو لم يقم طال جلوسه أو لم يطل ، كما في البيان^(٢) وجامع المقاصد^(٣) والروض^(٤) والروضة^(٥) والمسالك^(٦) والمدارك^(٧) ، بل في الروضة والمدارك الإجماع عليه ، وكأنهما فهما من عبارات الأصحاب المتقدمة ذلك ، وفي المعبر^(٨) والمنتهى^(٩) دعوى الإجماع على عدم الالتفات مع الانصراف عن حاله ، فقد يقال : إن الانصراف عن الحال الأول يحصل بالفراغ منه وعدم التشاغل فيه .

ويدلّ عليه ما في حسنة بكير بن أعين ، قال : « قلت له : الرجل يشك بعد ما يتوضأ ، قال : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك »^(١٠) .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر محمد بن مسلم : « كل ما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكره فأمضه ، ولا إعادة عليك ... »^(١١) .

(١) الهداية «ضمن الجوامع الفقهية» : ص ٤٩ س ١٠ . (٢) البيان : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٢ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٧ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٤ .

(٥) الروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٨١ .

(٦) مسالك الانهاض : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٥ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٥٧ و ٢٥٨ .

(٨) المعبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧١ .

(٩) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(١٠) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١١٤ ج ١ ص ١٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الوضوء ج ٧ ص ٣٣١ .

(١١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٣٤ ج ١ ص ٣٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الوضوء ج ٦ ص ٣٣١ .

مع تأييده بأصالة صحة فعل المسلم ، وبأنّه لو وجب التلافي مع الشك بعد الفراغ لأدّى إلى الحرج المنفي .

وأما ما في صحيحة زرارة المتقدمة ممّا يدلّ على اشتراط عدم الالتفات بالقيام مع الفراغ وصيرورته في حالة أخرى كالصلاة وغيرها كقوله (عليه السلام) فيها : « ... فإذا قمت عن الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت لا شيء عليك ... » ^(١) فهي - مع أنّ دلالتها بالمفهوم ، وعدم القائل بمضمونها من اشتراط الدخول في الصلاة - محتملة لأن يراد بالقيام الفراغ كما يقضي به عطفه عليه ، وإلّا لناسب تقديمه عليه .

على أنّه معارض بالمفهوم في صدرها ؛ لقوله (عليه السلام) : « إذا كنت قاعداً على وضوئك ، فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا ، فأعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه أنّك لم تغسله أو تمسحه ممّا سمّى الله ، ما دمت في حال الوضوء ... » ، بل الظاهر أنّ الشرط فيها خارج مخرج الغالب من القيام بعد الوضوء والاشتغال بأمر آخر ، ونحوه يجري في سائر عبارات الأصحاب المتقدمة .

على أنّه قد لا يتمكّن المكلف من القيام ، بل ربّما كان حال قعوده يشغل بالصلاة وغيرها من الأمور ، مع أنّه ربّما يكون الوضوء في غير حال القعود ، وإلى غير ذلك من الوجوه التي منها تضعف بها .

وأما ما في مؤثقة ابن أبي يعفور عن الصادق (عليه السلام) : « إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء ،

إِنَّمَا الشَّكُّ إِذَا كُنْتَ فِي شَيْءٍ لَمْ تَجْزِهِ»^(١) بِنَاءً عَلَى رَجُوعِ الضَّمِيرِ فِيهِ إِلَى الْوُضُوءِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَرَادُ بِالْغَيْرِ مَا يَشْمَلُ حَالَ الْمَكْلَفِ بَعْدَ الْفَرَاغِ ، كَمَا يَشْعُرُ بِهِ قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : «إِنَّمَا الشَّكُّ فِي شَيْءٍ لَمْ تَجْزِهِ» ؛ إِذْ لَا رَيْبَ فِي صَدَقِ الْجَوَازِ مَعَ الْفَرَاغِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ عَنْ مَحَلِّ الْوُضُوءِ .

فَظَهَرَ لَكَ بِذَلِكَ أَنَّ مَا اخْتَارَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٢) مِنْ اعْتِبَارِ الْقِيَامِ عَنْ مَحَلِّ الْوُضُوءِ فِي عَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الشَّكِّ فِي غَيْرِهِ لَا يَخْلُومُنْ نَظْرَ بَلْ مَنَعَ ، وَكَذَا مَا اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ^(٣) مِنْ اعْتِبَارِ الْإِنْتِقَالِ عَنِ الْمَحَلِّ وَلَوْ تَقْدِيرًا كَطُولِ الْجُلُوسِ وَنَحْوِهِ .

نَعَمْ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي أَنَّ الْمَدَارَ فِي تَحَقُّقِ الْفَرَاغِ حَصُولُ الْيَقِينِ بِالْفَرَاغِ أَنَا مَا ، أَوْ عَدَمُ رُؤْيَا الْمَكْلَفِ نَفْسَهُ غَيْرَ^(٤) مُتَشَاغِلٍ بِهِ مَعَ سَبْقِ الشَّرُوعِ فِيهِ ، أَوْ يَفْرَقُ بَيْنَ الْجُزْءِ الْأَخِيرِ وَغَيْرِهِ فَيَعْتَبِرُ الْإِنْتِقَالَ عَنِ الْمَحَلِّ أَوْ مَا فِي حَكْمِهِ كَطُولِ الْجُلُوسِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ؟ وَجَوِّهْ بِلِ أَقْوَالِ .

وَالْتَحَقِيقُ : أَنَّهُ لَا رَيْبَ فِي تَحَقُّقِ الْفَرَاغِ بِمَشْغُولِيَّةِ الْمَكْلَفِ بِفَعْلٍ آخَرَ وَإِنْتِقَالِهِ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَلَوْ بَطُولِ الْجُلُوسِ وَنَحْوِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ يَقِينٌ بِالْفَرَاغِ ، وَكَذَا مَعَ عَدَمِ إِنْتِقَالِهِ إِلَى حَالٍ آخَرَ وَقَدْ سَبَقَ لَهُ الْيَقِينُ بِحَصُولِ الْفَرَاغِ .

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَقِلْ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْيَقِينُ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ تَحَقُّقِ الْفَرَاغِ ،

(١) تَقَدَّمَ فِي ص ٦٣٤ .

(٢) كَالْخُرَاسَانِي فِي ذَخِيرَةِ الْمَعَادِ : الطَّهَارَةُ / اسْبَابُ الْوُضُوءِ ص ٤٥ .

(٣) كَالشَّهِيدِ فِي الدَّرُوسِ : الطَّهَارَةُ / سُنَنِ الْوُضُوءِ ص ٥ ، وَالدَّكْرِيُّ : الطَّهَارَةُ / أَحْكَامُ الْوُضُوءِ

ص ٩٨ .

(٤) مِنْ الْوَاضِحِ زِيَادَةُ كَلِمَةِ «عَدَمٍ» أَوْ كَلِمَةِ «غَيْرٍ» .

فيجب عليه إعادة المشكوك من غير فرق في المقامين بين الجزء الأخير وغيره ، فما وقع في كشف اللثام^(١) من الفرق بينها باعتبار الانتقال وحكمه كطول القعود بالنسبة إلى الجزء الأخير دون غيره ليس في محله ، بل الظاهر أنه خرق للإجماع المركب ، وكذا ما وقع لغيره^(٢) من اعتبار حصول اليقين بالفراغ مطلقاً ، ولآخر^(٣) فجعل المدار على عدم رؤية المكلف نفسه مشغولاً بأفعال الطهارة ، بل الوجه ما سمعت من اعتبار أحد الأمرين ، وهو إما الانتقال عن المحلّ أو ما في حكمه أو حصول اليقين بالفراغ .

نعم قد يحصل إشكال بالنسبة للأول فيما لو شكّ في فعل شيء من أفعال الوضوء وكان قد انتقل منه إلى حال آخر ، إلا أنه لا يحصل بسببه الفساد على تقدير عدم فعله في الزمن السابق ؛ لبقاء الموالاة بمعنى مراعاة الجفاف ، كما لو وقع له شكّ في مسح رأسه وقد انتقل عن محلّ الوضوء واشتغل بفعل آخر والحال بقاء إمكان الموالاة كأن تكون الرطوبة باقية ، ولعلّ الأقوى فيه عدم الالتفات أيضاً أخذاً بإطلاق الأدلة ، بل قد يظهر من بعضهم^(٤) دعوى الإجماع عليه من غير فرق بين الدخول بالمسروط بالطهارة وغيره .

وهل يدخل في الشكّ بعد الفراغ ما لو وقع للمكلف الشكّ في أنه عدل عن فعل الوضوء فترك غسل باقي الأجزاء مثلاً ، أو أنه أتمّه مع عدم

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٧ .

(٢) كالنراقي في مستند الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١١١ .

(٣) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٤١ ، والبحراني في الحدائق

الناضرة : الطهارة / احكام الوضوء ج ٢ ص ٣٩٤ .

(٤) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٤٠ .

حصول اليقين له بالفراغ آنأ ما؟ وجهان ، ينشآن من إطلاق النص والفتوى عدم الالتفات مع الانتقال ، ومن الاقتصاد فيما خالف الأصل على المتيقن ، والمعلوم منه ما لو كان الشك من جهة احتمال السهو والنسيان ونحوهما مع بناء المكلف على الفعل الصحيح ، لا أقل من الشك في الشمول ، وإن كان الوجه الثاني لا يخلو من ضعف بناء على حرمة قطع الموضوع .

ثم لا ريب في جريان ما ذكرنا من عدم الالتفات إلى الشك بعد الفراغ في كل فعل مركب كان توالي فعل الأجزاء شرطاً في صحته كالصلاة ونحوها ؛ لأصالة صحة فعل المسلم ، وأصالة عدم السهو والنسيان في أفعاله في عبادات ومعاملات ، من غير فرق في ذلك بين استلزام المعصية على تقدير عدم الفعل وعدمه ، ومنه يظهر أن من شك في شيء بعد الفراغ من الغسل الارتماسي وحصول اليقين له بذلك آنأ لا يلتفت ؛ لأصالة صحة فعل المسلم ، فما في القواعد^(١) للعلامة من الإشكال فيه كأنه في غير محله .

وأما ما لم يكن كذلك كما في الغسل الترتيبي ونحوه ، فالظاهر عدم الالتفات فيما لو وقع له هذا الشك بعد الدخول بالمشروط بالطهارة ؛ لما في الصحيح : «... عن رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة ، فقال (عليه السلام) : إذا شك وكانت به بلة وهو في صلاته مسح بها عليه ، وإن كان استيقن رجوع فأعاد عليها ما لم يصب بلة ، فإن دخله الشك وقد دخل في صلاته فليمض في صلاته ، ولا شيء

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

عليه ...» (١) .

وكذا لا يلتفت بعد حصول اليقين له آناً ما بالإكمال والفراغ ، أمّا إذا لم يحصل معاً فلا يخلو إمّا أن يكون معتاد الموالاة في غسله أو لا ، فإن كان الأوّل احتمال عدم الالتفات ، ترجيحاً للظاهر على الأصل ، ويحتمل العدم للعكس ، بل لعلّه الأقوى ؛ إذ لا دليل على تقديم الظاهر على الأصل هنا ، أللهم إلّا أن يعلم حاله في أوّل الغسل أنّه كان عازماً على فعله تماماً ؛ لمكان السيرة على عدم الالتفات حينئذٍ ، مع أنّه مشكل أيضاً ؛ لعدم تحقّقها في نحوه ، بل هي متحقّقة فيمن اغتسل وتيقّن الفراغ ثم شكّ بعد ذلك .

وممّا سمعته يظهر لك الحكم فيما لو لم يكن معتاد الالتفات (٢) ، فإنّه يجب عليه الالتفات حينئذٍ بلا إشكال ، ودعوى التمسك بنحو قوله (عليه السلام) : « إذا شككت في شيء وقد دخلت في غيره فشكّك ليس بشيء ... » (٣) ضعيف ؛ إذ من المعلوم إرادة الغير المرتّب على وقوع الفعل الأوّل لا مطلق الغير ، وإلّا لزم أن لا يعتبر الشكّ يوماً .

كما أنّه من التأمّل فيما قدّمناه يظهر لك حكم الشكّ بعد الفراغ بالنسبة إلى سائر الأفعال من غسل النجاسات وغيرها ، بل يظهر لك أيضاً أنّ الشكّ في الشرائط كالشكّ في الأجزاء في عدم الالتفات ؛ لأصالة الصلّة واستصحابها ، واشتراك العلّة ، ولزوم العسر والحرج ، وأنّ الشكّ في الشرط شكّ في المشروط ، وأولويّته من الجزء ، وعموم النصوص وإطلاقها ،

(١) الكافي : باب الشكّ في الوضوء ج ٢ ص ٣٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ١١٠

ج ١ ص ١٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب الجنابة ح ٢ ج ١ ص ٥٢٤ .

(٢) الصحيح : معتاد الموالاة .

(٣) تقدم في ص ٦٣٤ وص ٦٤٥ و ٦٤٦ .

خصوصاً ما ورد منها في خصوص الوضوء ، وضبط الأصحاب المبطل بغير ذلك ، بل ظاهر تعليلهم الحكم في الجزء بالعسر والحرج العموم .

بل عن العلامة التصريح في غير واحد من كتبه ^(١) بعدم الالتفات إلى الشك في الطهارة بعد الفراغ في الطواف ، معللاً له بأن الشك في الشرط شك في المشروط ، بل قد عرفت التصريح أيضاً بعدم الالتفات إلى الشك في النية ، وهي شرط على أحد القولين أو الوجهين ، بل حكي عن المبسوط ^(٢) والنهاية ^(٣) والوسيلة ^(٤) في خصوص المقام ما يحتمل أو يظهر منه ما قلناه أيضاً ، فاعن كشف اللثام ^(٥) في مسألة الشك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف من التصريح بتخصيص الحكم بالأجزاء ، بل قيل : إنه يلوح من الذكرى ^(٦) أيضاً وإن ألحق النية بها ، ضعيف جداً .

❦ ومن ترك غسل ❦ أي تطهير الظاهر من خروج الغائط المسمى بـ ❦ النجس أو البول وصلى أعاد الصلاة عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً ❦ كما في المبسوط ^(٧) والمعتبر ^(٨) والنافع ^(٩) والمنتهى ^(١٠)

(١) تحرير الاحكام : الحج / احكام الطواف ج ١ ص ٩٩ ، تذكرة الفقهاء : الحج / احكام الطواف

ج ١ ص ٣٦٤ ، منتهى المطلب : الحج / في الطواف ج ٢ ص ٦٩٧ .

(٢) المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة ج ١ ص ٢٤ .

(٣) النهاية : الطهارة / من ترك الطهارة ص ١٨ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / السهو العارض في الوضوء ص ٥٢-٥٣ .

(٥) كشف اللثام : الحج / واجبات الطواف ج ١ ص ٣٣٤ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٨ .

(٧) المبسوط : الطهارة / من ترك الطهارة ... ج ١ ص ٢٤ .

(٨) المعتبر : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٤ .

(٩) المختصر النافع : الطهارة / احكام الوضوء ص ٧ .

(١٠) منتهى المطلب : الطهارة / آداب التخلي ، واحكام الوضوء ج ١ ص ٤٣ و ٧٦ .

والمختلف^(١) والقواعد^(٢) والدروس^(٣) وغيرها^(٤) ، لكن مع ترك ذكر الجهل فيها .

ولعلّ المراد به في عبارة المتن الجهل بالحكم الشرعي ؛ لاستبعاد غيره ، فيكون تركهم له اتكالاً على ما هو المعروف من عدم معذورية الجاهل ، أو يراد به عبارة عن بقاء شيء منها بعد غسله لها ، فإنّ الأقوى حينئذٍ إعادة الصلاة ، وليس هذا كجاهل أصل وجود النجاسة ، وأمّا احتمال إرادة الجهل بها على حسب غيرها من النجاسات بفرض الخروج نائماً ونحوه ، ويكون الحكم بالإعادة في المقام لخصوص أدلة تخرجه عن حكم الجاهل ، فبعيد جداً ؛ إذ ليس في الأدلة ما يقتضي ذلك .

وكيف كان ، فقد نسبته في المنتهى^(٥) إلى أكثر علمائنا ، وفي المختلف^(٦) إلى المشهور ، مع التصريح فيه بالإعادة في الوقت والخارج ، وفي المدارك : « إنّ المسألة جزئية من جزئيات من صلّى مع النجاسة ، وسيجيء تفصيل الحكم فيها »^(٧) .

قلت : قد يفرّق بينها ؛ لمكان ما تسمعه من الأدلة الخاصة فيها ، بل

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / في التخلي ص ١٩ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٣) الدروس : الطهارة / احكام التخلي ص ٣ .

(٤) كتحرير الاحكام : الطهارة / السهو في الوضوء ج ١ ص ١١ ، وكشف اللثام :

الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٢٥ ، ورياض المسائل : الطهارة / احكام الوضوء ج ١

ص ٢٨ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / آداب التخلي ج ١ ص ٤٣ .

(٦) مختلف الشيعة : الطهارة / في التخلي ص ١٩ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٥٨ .

يرشد إليه ما قيل ^(١) : إنّه لم ينقل الخلاف هنا في وجوب الإعادة وقتاً وخارجاً إلّا عن ظاهر ابن الجنيد ^(٢) ، حيث خصّص الوجوب بالوقت ، وعن الصدوق ^(٣) حيث نفى الإعادة في الوقت ، وأمّا هناك فأكثر المتقدمين ^(٤) على الإعادة مطلقاً ، وعن الشيخ ^(٥) في بعض أقواله العدم مطلقاً ، وفي الاستبصار ^(٦) وتبعه عليه جلّ المتأخرين ^(٧) الإعادة في الوقت دون خارجه .

وعلى كلّ حال فالذي يدلّ على المشهور - مضافاً إلى ما دلّ على حكم النجاسة في الصلاة - وخصوص صحيح ابن أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « قلت له : أبول وأتوضأ وأنسى استنجائي ثم أذكر بعد ما صلّيت ، قال : اغسل ذكرك ، وأعد صلاتك ، ولا تعد

(١) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / الآداب الواجبة في التخلي ج ٢ ص ٢٤ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / في التخلي ص ١٩ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ذيل ح ٥٩ ج ١ ص ٣١ .

(٤) كالمفيد في المقنعة : الصلاة / احكام السهو فيها ص ١٤٩ ، والشيخ في المبسوط : الصلاة / احكام السهو فيها ج ١ ص ١١٩ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / من ترك فعلاً من أفعالها ص ٩٨ .

(٥) لم ينسب هذا القول إلى أحد كتب الشيخ ، بل الموجود فيها خلافه ، نعم نقله في التذكرة : الصلاة / جنس لباس المصلي ج ١ ص ٩٧ عن بعض فتاواه ولذا قال الشارح - فيما سيأتي في بحث النجاسات عند التعرض لحكم ما لو علم بالنجاسة بعد الصلاة - : « إنّه غير ثابت عن الشيخ ، بل الثابت خلافه » .

(٦) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩ ذيل ح ١٤ ج ١ ص ١٨٤ .

(٧) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / ما يتبع الطهارة ج ١ ص ٢٤٠ ، والتبصرة : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ ، والاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / ما يتبع الطهارة ج ١ ص ٣٤٤ .

وضوءك»^(١).

ومرسل ابن بكير عن الصادق (عليه السلام) أيضاً: في الرجل يبول وينسى أن يغسل ذكره حتى يتوضأ ويصلي، قال: يغسل ذكره، ويعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء»^(٢).

وصحيح زرارة قال: «توضأت يوماً ولم أغسل ذكرني ثم صليت، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام)، فقال: اغسل ذكرك، وأعد صلاتك»^(٣)، وهي وإن لم ينص فيها على النسيان لكنه مقتضى ترك الاستفصال فيها، بل قد يقال: إنه الأظهر؛ لمكان استبعاد وقوع ذلك من مثل زرارة مع العمد.

وهي كما ترى مطلقة بالنسبة للإعادة في الوقت وخارجه، بل قد يقال: إن الأمر بالإعادة فيها ظاهر في الشرطية التي يستفاد منها انعدام المشروط بانعدامها، فيجب الإعادة والقضاء حينئذ، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلقوله (عليه السلام): «من فاتته...»^(٤)؛ لشمولها للفائت الشرعي.

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٧٢ ج ١ ص ٤٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ٥ ج ١ ص ٥٢، وسبائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٠٨ والرواية عن ابن أبي نصر.

(٢) الكافي: باب القول عند دخول الخلاء ح ١٦ ج ٣ ص ١٨، وسبائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٠٨.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٨٨ ج ١ ص ٥١، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ٧ ج ١ ص ٥٣، وسبائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٧ ج ١ ص ٢٠٩.

(٤) دعائم الاسلام: مواقيت الصلاة ج ١ ص ١٤١، مستدرك الوسائل: باب ١ من ابواب قضاء الصلوات ح ٣ ج ٦ ص ٤٢٨.

فما عن ابن الجنيد^(١) من التفصيل بذلك بالنسبة إلى نسيان البول ضعيف ، لا أعرف له مستنداً سوى الجمع بين ما سمعت من المعتبرة وبين خبر عمرو بن أبي نصر ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : إني صليت فذكرت أنني لم أغسل ذكري بعد ما صليت أفأعيد ؟ قال : لا »^(٢) ، وخبر هشام بن سالم عن الصادق (عليه السلام) أيضاً : « في الرجل يتوضأ وينسى أن يغسل ذكره وقد بال ، فقال : يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة »^(٣) بحمل الأولى على الإعادة في الوقت ، والثانية على خارجه .

وهو - مع كونه فرع التكافؤ الذي هو مفقود هنا من وجوه عديدة ؛ لتأيد الأولى بفتوى المشهور ، واعتبار أسانيدها دون الخبرين سيما الثاني - لا شاهد عليه ، وليس بأولى من حملها على تخصيص ذلك بمن لم يجد الماء ونحوه وإن بعد . كضعف ما عن الصدوق (رحمه الله) في الفقيه^(٤) من عدم إيجابه الإعادة في الوقت مع نسيان الاستنجاء عن الغائط ؛ للموثق قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : لو أن رجلاً نسي أن يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد الصلاة »^(٥) .

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / في التخلي ص ١٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٧ ج ١ ص ٥١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٨ ج ١ ص ٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٢٠٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٧٩ ج ١ ص ٤٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٢ ج ١ ص ٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ذيل ح ٥٩ ج ١ ص ٣١ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٢ ج ١ ص ٤٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٤ ج ١ ص ٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٢٤ .

وصحيح عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) ، قال : «سألته عن رجل ذكر وهو في صلاته أنّه لم يستنج من الخلاء ، قال : ينصرف ، ويستنجي من الخلاء ، ويعيد الصلاة ، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك ، ولا إعادة عليه» ^(١) .

وهما - مع إعراض المشهور عنهما ، بل كاد أن ينعقد الإجماع على خلافهما ؛ إذ لم نعر على موافق للصدوق في ذلك إلّا ما ينقل عن بعض متأخري المتأخرين كالخوأنساري ^(٢) ، ومعارضتهما بخبر سماعة قال : «قال أبو عبد الله (عليه السلام) : إذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة فلم تهرق الماء ، ثم توضأت ونسيت أن تستنجي ، فذكرت بعد ما صليت ، فعليك الإعادة ، وإن كنت أهرقت الماء فنسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت ، فعليك إعادة الوضوء والصلاة وغسل ذكرك ؛ لأنّ البول مثل البزاق» ^(٣) ، والسند منجبر بعمل المشهور ، مع أنّه نقل عن الصدوق في العلل ^(٤) روايته بسند معتبر - لا يصلحان مقيدين لما دلّ ^(٥) على الإعادة لناسي النجاسة

(١) تهذيب الأحكام / الطهارة / باب ٣ ح ٨٤ ج ١ ص ٥٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٦ ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) مشارق الشمس : الطهارة / احكام التخلي ص ٨٧ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٥ ج ١ ص ٥٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٧ ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٢٤ ، وفيها : «البرز» بدل «البزاق» .

(٤) قال : «حدّثنا محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن اسماعيل بن مرار ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن زراعة ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله (عليه السلام)» .

علل الشرائع : باب ٣٨٥ ح ١٢ ج ٢ ص ٥٨٠ .

(٥) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة

الشامل لما نحن فيه ، مع عدم صراحة الصحيح منها بنسيان الاستنجاء من الغائط فقط ، بل الغالب خروج البول مع الغائط ، فلا يكون معمولاً به عند أحد ، واحتمال الأول نسيان الاستنجاء بالماء مع التمسح بالأحجار وغير ذلك .

وأضعف منه ما ينقل عنه (رحمه الله) في المقنع^(١) من العمل بما في مؤتقة عمّار الساباطي عن الصادق (عليه السلام) : « في الرجل ينسى أن يغسل دبره بالماء حتى صلى ، إلا أنه قد تمسح بثلاثة أحجار ، قال : إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء ، وإن كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلى فقد جازت صلاته ، وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة ... »^(٢) ؛ إذ هو مع معارضته بما تقدّم مشتمل على ما لا يقول به الأصحاب من عدم الاجتزاء بالتمسح بثلاثة أحجار على ما ستعرف فسادَه من إعادة الوضوء ، وعلى التفصيل بين الوقت وخارجه ، فلا بدّ من طرحه أو حمله على ما لا يخالف المذهب ، فتأمل جيّداً ، هذا .

وفي الرياض^(٣) بعد أن نقل المذهب المشهور ومذهب ابن الجنيد ومختار

قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يرى في ثوبه الدم ، فينسى أن يغسله حتى يصلّي ، قال : يعيد صلاته ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٥ و ٧٦ ج ١ ص ٢٥٤ و ٢٦٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩ ح ٤ و ٥ و ٨ - ١٠ ج ١ ص ١٨١ و ١٨٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٤٢ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٦٣ .

(١) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٢ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٦٦ ج ١ ص ٤٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ٤ ج ١ ص ٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٣ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٨ .

الصدوق في الفقيه والمقنع نقل عن العماني القول بأولوية الإعادة مطلقاً، ثم ذكر له دليلي ابن الجنيد وأبطلهما، والظاهر أنه اشتباه؛ لأن المنقول عن العماني^(١) أولوية الإعادة في الوضوء، موافقاً لما تسمعه من المشهورين الأصحاب لا الصلاة، فلاحظ وتأمل.

ثم إن ظاهر عبارة المصنف هنا كصريحه في غير هذا الكتاب^(٢)، وصريح المشهور نقلاً^(٣) وتحصيلاً^(٤) شهرة كادت تكون إجماعاً، بل هي كذلك عند التأمل، عدم وجوب إعادة الوضوء عند ترك الاستنجاء من غير فرق بين العمد والنسيان؛ للأصل، والروايات المستفيضة حد الاستفاضة، منها ما تقدم في أول المسألة ونحوها غيرها في نفي إعادة الوضوء، كصحيح ابن يقطين عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)^(٥)، وعمرو بن أبي نصر عن الصادق (عليه السلام)^(٦)، وصحيح ابن أدينة قال: «ذكر أبو مريم الأنصاري أن الحكم بن عيينة بال يوماً ولم يغسل

(١) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ في التخلي ص ٢٠.

(٢) المعتبر: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٤، المختصر النافع: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٧.

(٣) نُقلت الشهرة في: كشف اللثام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٢٥.

(٤) مَن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ من تركها متعمداً... ج ١ ص ٢٤، وابن ادریس في السرائر: الطهارة/ احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٦، والعلامة في القواعد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٢.

(٥) الكافي: باب القول عند دخول الخلاء ح ١٥ ج ٣ ص ١٨، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٧٧ ج ١ ص ٤٨، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٠٨.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٧٨ ج ١ ص ٤٨، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ١١ ج ١ ص ٥٤، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٢٠٨.

ذكره متعمداً ، فذكرت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام) ، فقال : بشئ ما صنع ، عليه أن يغسل ذكره ، ويعيد صلاته ، ولا يعيد وضوءه»^(١) .

خلافاً للمنقول عن الصدوق ، فأوجب إعادة الوضوء ، والمعروف في النقل عنه^(٢) في خصوص نسيان غسل مخرج البول ، لكن قد يظهر من المنقول من عبارة المقنع^(٣) شموله للمخرجين ، وعلى كلّ حال فالخلاف منحصر فيه ؛ إذ لم أجد له موافقاً من المتقدمين والمتأخرين ، فلعلّ خلافه غير قادح في الإجماع ، كعدم صلاحية معارضة دليله لما سمعت من الأدلة - بل في الصحيح عن الباقر (عليه السلام) : « في الرجل يتوضأ وينسى غسل ذكره ، قال : يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء »^(٤) ، وموثق أبي بصير : « إذا أهرقت الماء ونسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت ، فعليك إعادة الوضوء والصلاة »^(٥) ، مع موثقة سماعة المتقدمة سابقاً^(٦) - من وجوه عديدة ، فيجب طرحها أو حملها على الاستحباب ، كما عن جماعة من

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٧٦ ج ١ ص ٤٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١ ج ١ ص ٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٠٨ ، وفيها : الحكم بن عتيبة إلا على نسخة في التهذيب .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / في التخلي ص ١٩ ، وقاله ايضا في من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ذيل ح ٥٩ ج ١ ص ٣١ .

(٣) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨١ ج ١ ص ٤٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٣ ج ١ ص ٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٢٠٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٧٥ ج ١ ص ٤٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ٨ ج ١ ص ٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٠٩ ، وفيها : فعليك إعادة الوضوء وغسل ذكرك » .

(٦) في ص ٦٥٥ .

الأصحاب^(١)، أو القدر المشترك بينه وبين الوجوب كما في الموثقة الأخيرة، أو يحمل الوضوء فيها على الاستنجاء بالماء كما وقع إطلاقه عليه في بعض الأخبار^(٢)، أو على التقية كما احتمله في الحقائق^(٣)، أو غير ذلك، هذا. مع أن العلامة في المنتهى^(٤) طعن في جميع أسانيد أخباره، ولتحقيق ذلك محل آخر.

على أن مستنده على الظاهر ما تقدم من الموثقة السابقة في اختياره في المسألة المتقدمة، وقد عرفت أنها غير صالحة لذلك من وجوه غير خفية، مع احتمالها ككلامه لحمل الوضوء فيها على الاستنجاء بالماء وإن بعد، بل ربما ظهر من بعضهم^(٥) دعوى الإجماع على عدم إعادة الوضوء في نسيان الاستنجاء من الغائط.

ونحو الوضوء في عدم اشتراط صحته بغسل المخرجين التيمم، كما صرح به جماعة^(٦)، من غير فرق بين اعتبار التضييق فيه وعدمه، وربما ظهر من العلامة في القواعد^(٧) عدم صحته قبل الغسل على الأول؛ لاستلزام وقوعه

(١) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٥٩، والفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٢٥، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٨.

(٢) كخبر روح بن عبد الرحيم الذي نقلناه في هامش (٦) من ص ١٠٤.

(٣) الحقائق الناضرة: الطهارة/ الآداب الواجبة في الخلوة ج ٢ ص ٢٦.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ آداب التخلي ج ١ ص ٤٣.

(٥) كالطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٨.

(٦) كالشيخ في الخلاف: الطهارة/ مسألة ٤٥ ج ١ ص ٩٨، والشهيد في الذكري: الطهارة/ في

الاستنجاء ص ٢١، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ١٠٧.

(٧) قواعد الاحكام: الطهارة/ آداب الخلوة ج ١ ص ٤.

قبله سعة وقت زائد على الصلاة والتميم .

وهو- مع كونه ليس خلافاً في المسألة عند التحقيق ؛ لمساواته مع غيره من النجاسات حينئذٍ- فيه أولاً : أنَّ الظاهر إرادة الضيق عرفاً ، فلا ينافيه نحو زمان الغسل . وثانياً : فلأنه من مقدمات الصلاة كالتستّر ونحوه ، فلا يقدر سعة الزمان بالنسبة إليه ، فتأمل جيداً .

﴿ومن جدد﴾ أي فعل ﴿وضوءه﴾ الواجب أو المندوب مرة أو مرّات ﴿بنيّة الندب﴾ لمكان مشروعيّة التجديد إجماعاً^(١) وستّة^(٢) كادت تكون متواترة ﴿ثم صلى﴾ بعده ﴿وذكر أنّه أخلّ بعضو﴾ مثلاً ﴿من إحدى الطهارتين﴾ أو الطهارات ﴿فإن اقتصرنا﴾ في الواجب بالنسبة إلى نيّة الوضوء ﴿على نيّة القرية﴾ ولم نوجب غيرها من الوجه والرفع أو الاستباحتة ﴿فالطهارة والصلاة صحيحتان﴾ من غير إشكال يعرف عندهم فيه ، بل في كلام بعضهم^(٣) القطع به ﴿وإن أوجبنا نيّة

(١) مَن قال بذلك : ابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣١ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢٠ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن أبي علي الأشعري ، عن بعض أصحابنا ، عن اسماعيل بن مهران ، عن صباح الحذاء ، عن سماعة ، قال : « كنت عند أبي الحسن (عليه السلام) فصلّى الظهر والعصر بين يديّ ، وجلست عنده حتّى حضرت المغرب ، فدعا بوضوء فتوضّأ للصلاة ، ثم قال لي : توضّأ ، فقلت : جعلت فداك أنا على وضوئي ، فقال : وإن كنت على وضوء ... » .

الكافي : باب نواذر الطهارة ح ٩ و ١٠ ج ٣ ص ٧٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٦٣ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٤٠ .

الاستباحة أعادها ﷺ كما في المنتهى ^(١) والتذكرة ^(٢) بل عن سائر كتبه ^(٣)، واختاره المحقق الثاني ^(٤) وغيره من متأخري المتأخرين ^(٥).

وكأن وجهه بالنسبة للطهارة عدم اليقين بمصولها، فيكون من قبيل من تيقن الحدث وشك في الطهارة؛ لاحتمال وقوع الخلل في الأولى، والثانية لا تجدي؛ لعدم اشتغالها على نية الاستباحة مع القول باشتراطها، وللصلاة عدم اليقين بالبراءة لما عرفت.

خلافًا للشيخ في المبسوط ^(٦) وابن سعيد في الجامع ^(٧) كما عن القاضي ^(٨) وابن حمزة ^(٩)، فلم يوجبوا الإعادة مع قولهم بوجوب نية الرفع والاستباحة على ما قيل ^(١٠)، واستجوده المصنف في المعتبر ^(١١) إن نوى بالثانية الصلاة أي الإتيان بها على الوجه الأكمل، بل ربّما ظهر من الشهيد في الدروس ^(١٢) اختياره من غير تقييد.

-
- (١) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥.
 - (٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٢.
 - (٣) كنهاية الاحكام: الطهارة/ الشك في الوضوء ج ١ ص ٦١-٦٢، وتحرير الاحكام: الطهارة/ السهو فيها ج ١ ص ١١، وارشاد الاذهان: الطهارة/ اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢٤، ومختلف الشيعة: الطهارة/ احكام الوضوء ص ٢٧.
 - (٤) جامع المقاصد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٣٩.
 - (٥) كالخونساري في مشارق الشمس: الطهارة/ احكام الوضوء ص ١٤٥-١٤٦.
 - (٦) المبسوط: الطهارة/ من تركها متعمداً ج ١ ص ٢٥.
 - (٧) الجامع للشرائع: الطهارة/ السهو فيها ص ٣٧. (٨) جواهر الفقه: مسألة ١٦ ص ١٠.
 - (٩) الوسيلة: الصلاة/ السهو العارض في الوضوء ص ٥٣.
 - (١٠) كما في كشف اللثام: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٧٧.
 - (١١) المعتبر: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ١٧٣.
 - (١٢) الدروس: الطهارة/ المقدمة وسنن الوضوء ص ٢ و ٥.

لكن تعجّب العلامة^(١) من ذلك ، ويمكن رفع العجب بالتزام الشرطيّة المذكورة فيما لم يحزم المكلف بحصولها ، وإلاّ فلا معنى للتكليف بها ، أو لخصوصيّة في التجديد ؛ لكون المفهوم من الأدلّة أنّ مشروعيته لتدارك الفأثت ، كما ادّعاء في الذكرى^(٢) ناسباً له إلى الأصحاب والأخبار ، أو لأنّ ذلك في الحقيقة شكّ بعد الفراغ فلا يلتفت إليه ، وإن كان يأبى الأخير عبارة المبسوط^(٣) ، أو لأنّ قصد التجديديّة يقوم مقام قصد الاستباحة ، فتأمل .

وتفصيل الحال : أنّ الوضوء المكرّر إمّا أن يكون احتياطياً أو تجديدياً ، فإن كان الأوّل فلا إشكال في عدم الإعادة ، نعم قد يقع الإشكال في ثبوته ، مع أنّ الحقّ ثبوته ؛ لعموم ما دلّ على رجحان الاحتياط . واحتمال إدخاله في التجديدي - بأن يقال : يجوز تكرير الوضوء لتدارك ما يحتمل فواته في الأوّل ، فإن صادف وقع في محله ، وإلاّ كان تجديدياً - لا يقدح فيما ذكرنا من الحكم ؛ لكونه دائراً مدار مشروعيّة نحو هذا الوضوء تجديدياً كان أو غيره . كما أنّه لا فرق في ذلك بين اشتراط نيّة الوجه أو الاستباحة أو الرفع أو عدم الإشتراط .

وأما إذا كان تجديدياً - أي لم يقصد فيه القصد المذكور ، بل قصد النور على النور - فقد عرفت أنّه لا إشكال عندهم في عدم الإعادة ، حتّى لو تبين الخلل في الأولى ، بناءً على الاجتزاء بنيّة القرية ؛ إذ هو يقضي بالاكْتفاء به .

(١) كما في مختلف الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٢٧ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٩ .

(٣) المبسوط : الطهارة / من تركها متعمداً ... ج ١ ص ٢٥ .

لكن قد يقال : إنا وإن قلنا بعدم اشتراط نيّة ما عداها ، لكن نيّة الخلاف مانعة ، سواء في ذلك خلاف الوجه أو الرفع مثلاً ، فلا يجتزى بالوضوء مع زعم الجنازة وتبيّن الخلاف ، وإن قلنا بالاجتزاء بنيّة القرية .
نعم يتم ذلك بناءً على ما اخترناه سابقاً^(١) من القول بالاجتزاء بنيّة القرية مع القول بأنّ ظاهر الأدلّة أنّ أفعال الوضوء من قبيل الأسباب الشرعيّة التي لا يقدح في تأثيرها عدم النيّة أو نيّة العدم ، أو على أنّ نيّة التجديديّة مع القصد المذكور ليس من قبيل نيّة الخلاف ، لكنّه بعيد .
وأما إذا لم نجتزئ بنيّة القرية بل قلنا بلزوم ضمّ غيرها معها ، فلا يخلو فإما أن نقول بوجوب كون المضموم رفعاً أو استباحة ، أو الوجه من الوجوب والندب فقط .

فإن كان الأوّل فالظاهر وجوب الإعادة كما ذكره المصنّف وجماعة^(٢) خلافاً لمن عرفت ؛ لظهور ما استدّلوا به هناك على وجوبها في العموم .
والقول : إنّ مشروعيّة التجديد للتدارك كما في الذكرى^(٣) وغيرها^(٤) ، بل قد عرفت نسبه فيها إلى الأصحاب والأخبار ، فيه : أنّا لم نتحقّق ذلك من كلّ منها ، أمّا الأصحاب ففقتضى فتوى كثير منهم هنا بوجوب الإعادة ردّاً على الشيخ ومن تبعه خلافه ، وأمّا الأخبار فلم نعثر في شيء منها على ما يدلّ عليه ، بل ظاهرها أنّ محلّ استحبابه حال عدم ذلك .

(١) في ص ١٧١ .

(٢) كما تقدم انفاعاً عن العلامة والمحقق الثاني وغيرهما .

(٣) تقدم في ص ٦٦٢ .

(٤) كروض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٥ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / احكام

واحتمال استفادته من نحو قول الصادق (عليه السلام) : « الطهر على الطهر عشر حسنات » ^(١) ونحوه ، بتقريب أن إطلاق لفظ الطهر عليه مجاز لمناسبة أنه يتفق فيه ذلك كما ترى ، بل شك في شك ، فلا يلتفت إليه ، كما أنه لا يلتفت إلى ما تقدم من احتمال كون وجهه أنه من الشك بعد الفراغ ؛ لأنه مع أن ظاهر القائلين خلافه ممنوع ؛ لظهور أدلته فيما إذا كان طرفا الشك وجوداً وعدماً بحتاً لا عدماً خاصاً ، لا أقل من الشك في ذلك ، فتبقى القاعدة لا معارض لها .

ومما يرشد إليه ذكرهم في باب الصلاة وجوب الإعادة على من اعتقد ترك سجدتين لا يعلم أنهما من ركعة أو ركعتين ، وكذا فيما إذا دار الأمر المقطوع بتركه بين الركن وغيره ، فتأمل .

ومثلها ما أشار إليه المصنف في المعتبر في تقييده السابق من أن نية التجديدية للصلاة تقوم مقام نية الاستباحة ؛ لاقتضاها حصول منع قبله ، وهو مفقود هنا ، وفرق واضح بين ما نحن فيه وبين ما تقدم سابقاً من احتمال الاجتزاء بنية ما كانت الطهارة شرطاً في كماله وإن لم تكن شرطاً في صحته كما في قراءة القرآن ونحوها ؛ لأن رفع الحدث شرط في الكمال ، فنيته يمكن الاكتفاء بها ؛ لما فيه من التلازم ، وأما هنا فليس كذلك ؛ إذ لا مدخلية لرفع الحدث في هذا الكمال .

فظهر لك من ذلك كله أن الأقوى بناءً على شرطية الاستباحة وجوب الإعادة ، نعم يتم فيما لو غفل عن الوضوء الأول ثم توضأ ثانياً بنية الاستباحة ثم ظهر له فساد إحدى الطهارتين ، لكنته خارج عما نحن فيه ؛

(١) الكافي : باب نوادر الطهارة ح ١٠ ج ٣ ص ٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الوضوء

لأنَّ الفرض نيّة التجديد .

وإن كان الثاني - أي لم نقل باشتراط الاستباحة لكن مع القول باشتراط نيّة الوجه من الوجوب والندب - فالظاهر عدم وجوب الإعادة حيث يتفق الوضوءات في الوجه من غير إشكال يعرف فيه عندهم ، وكأنَّ وجهه أنّه مع تبين فساد الأولى تقع الثانية صحيحة ؛ لوجود المقتضي وارتفاع المانع ، ونيّة التجديديّة غير منافية ؛ لكونها من الأوصاف الخارجيّة ، بمعنى أنّه إن صادفت صحّة الوضوء الأوّل كانت تجديداً ، وإلاّ فلا ، بل تقع ابتدائية .

وأما مع اختلافهما في الوجه فقد أطلق بعضهم^(١) عدم الاكتفاء ، والظاهر أنّه قد يتفق حصوله في بعض الصور ، كما لو توضّأ بنيّة الوجوب لمكان حصول غاية مشروطة بها ، كندرس المسّ حينئذٍ في وقت خاصّ ، ثمّ مضى وجوب ذلك فجدد ندباً ، فإنّه حينئذٍ يكتفي به لو ظهر فساد الأوّل ؛ لأنّه من قبيل المندوبين حينئذٍ ، وكذا لو توضّأ ندباً قبل حصول المشروط بالطهارة ثمّ جدّد وجوباً لمكان النذر ونحوه بعد حصول المشروط بالطهارة ، فإنّه يكتفي به لو ظهر فساد الأوّل ؛ لأنّه من قبيل الواجبين حينئذٍ كما هو واضح ، فتأمّل جيّداً .

وأما في غير هذه الصور الأربع فيجب إعادة الوضوء ، والحاصل : أنّ المدار على اجتماع الشرائط من نيّة القرية والوجه فقط .

﴿ولو صلّى بكلّ واحدة من الطهارتين صلاة﴾ أو أزيد ﴿أعاد﴾ ما صلّاه ﴿بالأولى﴾ فقط دون ما صلّاه الثانية ﴿بناءً على الأوّل﴾ من

(١) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٤-٤٥ .

الاجتزاء بالتجديدي لو ظهر فساد الأولى ، ويجب أن يعيد ما صلاّه بها بناءً على الثاني من عدم الاجتزاء ؛ لعدم حصول الفراغ اليقيني ؛ لاحتمال كون المتروك من الأولى ، ولا تكفي الثانية كما هو المفروض .

نعم لقائل أن يقول هنا وفيما تقدّم : إنّ المراد بإعادة الصلاة إنّما هي في الوقت ، وأمّا خارج الوقت فيشكل وجوب القضاء ؛ لأنّ المختار أنّه بفرض جديد ، ودعوى شموله للمقام ممنوع ؛ لكونه معلقاً على الفوات الذي لم يعلم تحقّقه هنا ؛ لاحتمال كون المتروك في الطهارة الثانية ، فتقع الصلاة صحيحة . ومنه ينقدح عدم وجوب القضاء أيضاً على من تيقّن الحدث وشكّ في الطهارة ثمّ غفل عن ذلك فصلّى ولم يذكر حتّى خرج الوقت ؛ لعدم العلم بالفوات أيضاً .

نعم يتّجه فيها معاً إيجاب إعادة الطهارة مطلقاً ، وإعادة الصلاة في الوقت دون القضاء ، وكذلك فيمن تيقّن الطهارة والحدث وشكّ في السابق وفرض غفلته عن ذلك فصلّى من غير وضوء ولم يذكر حتّى خرج الوقت ، فإنّه لا يجب القضاء ؛ لعدم العلم بالفوات حينئذٍ .

لكن يمكن الفرق بين الصورة الأخيرة وبين ما تقدّمها ، بالتزام تسليم ذلك فيها دونها ؛ لمكان استصحاب الحدث في الأولين الذي بسببه يحصل الفوات ، فيشمّله حينئذٍ عموم قوله (عليه السلام) : « من فاتته » ^(١) ؛ إذ المراد به أعمّ من الشرعي والواقعي ، بخلافها ؛ إذ مع تعارض اليقينين لا استصحاب ، والوجوب في الوقت إنّما كان لتحصيل اليقين بالبراءة اليقينيّة الذي لا يصلح جريانه في خارج الوقت .

وقد يقال : إنه يمكن تنقيح الفوات باستصحاب عدم الإتيان بالملكف به ، اللهم إلا أن يلتزم أن الاستصحاب وإن قلنا به لكنه لا يتحقق به اسم الفوات ، وهو جار في الصور الثلاثة ، فتأمل جيداً .

ثم اعلم أنه ربما ظهر من العلامة في المنتهى الفرق بين هذه المسألة وسابقتها ، فإنه بعد أن حكم في الأولى بوجوب إعادة الصلاة بناءً على اشتراط الاستباحة وعدمه على تقدير العدم ، وحكم في الثانية -وهي ما نحن فيه- بوجوب إعادة ما صلّاه بالطهارة الأولى فقط ، بناءً على القول بالاكْتفاء بنية القرية ، ووجوب إعادتها معاً بناءً على اشتراط الاستباحة ، قال : « وعندي في هذا شك ، وهو أنه قد تيقن الطهارة وشك في بعض أعضائها بعد الانصراف ؛ لأنّ الشك إلحاق الترك بالمعین منها ، وهو الشك ^(١) في ترك أحد الأعضاء الواجبة ، فلا يلتفت ، وهو قوي » ^(٢) انتهى .

قلت : وأنت خير أن ما ذكره هنا جار في المسألة السابقة أيضاً حرفاً بحرف ، ومن هنا لم يفرّق ابن طاووس ^(٣) في هذا التخرج بين صورتين كما نقل عنه ، واستوجهه الشهيد في البيان ^(٤) ، قلت : هو لا يخلو من وجه وإن كان الأولى خلافه ؛ لما عرفته سابقاً من ظهور أدلة الشك بعد الفراغ في غيره ، لا أقلّ من الشك في ذلك .

على أن الظاهر أن ذلك من قبيل الشبهة المحصورة ، فإنّ اليقين بالإجمال يرفع الاستصحاب في كلّ منهما ؛ إذ ترجيح أحدهما ترجيح بلا مرجح ، وإجراء الحكم فيها معاً منافٍ لمقتضى اليقين ، فوجب اجتنابهما معاً ،

(١) في المصدر : « ولأنّ الشك في إلحاق الترك بالمعین هو الشك » .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٥ .

(٣) نقله عنه الشهيد في البيان : الطهارة / احكام الوضوء ص ١٢ . (٤) المصدر السابق .

فلا يحكم حينئذٍ بالصحة في كلّ منها .

نعم لقائل أن يقول : إنّه يشكل الحكم بوجوب إعادة الصلاة كما يظهر الاتفاق عليه هنا في الجملة ؛ وذلك لأنّه إن لم يكن هذا أولى ممّن تيقّن الحدث وشكّ في الطهارة فلا أقلّ من المساواة له ، وقد تقدّم لك سابقاً عدم وجوب إعادة الصلاة عليه لو حدث له الشكّ بعد الفراغ من الصلاة ، بل قد عرفت أنّ فيه احتمال عدم وجوب إعادة الوضوء أيضاً ، بل قد ظهر من بعضهم ^(١) اختياره ، فيمكن حينئذٍ القول هنا بعدم وجوب إعادة الصلاة وإن قلنا بوجوب إعادة الطهارة ، ولعلّ اتفاقهم هنا على هذا الحكم بحسب الظاهر يشعر بعدم البناء على تلك القاعدة ، وهي عدم الالتفات إلى الشكّ في الشرائط بعد فعل مشروطها .

اللّهم إلّا أن يحمل كلامهم هنا على ما إذا علم تقدّم سبب الشكّ على فعل المشروط بها وإن لم يحصل الشكّ سابقاً فعلاً ، لكنّه بعد تسليم الحكم فيه لا يخلو حمل كلامهم عليه من بُعد ، فتأمّل .

﴿ولو﴾ تيقّن أنّه ﴿أحدث عقيب طهارة منها ولم يعلمها بعينها﴾ فلا يدري أنها طهارة الصلاة الأولى أو الثانية ﴿اعاد الصلاتين وان اختلفتا عدداً﴾ في الوقت وفي خارج الوقت بلا خلاف أجده فيه ، بل هو مجمع عليه ^(٢) .

ويشير إليه الأمر ^(٣) لناسي الفريضة الغير المعيّنة بقضاء ثلاث: صبح

(١) كما تقدم في ص ٦٢٣ و ٦٢٤ .

(٢) ممّن قال بذلك الشيخ في المبسوط : الطهارة / من تركها متعمداً ... ج ١ ص ٢٤ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / السهو فيها ص ٣٧ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / السهو في الوضوء ج ١ ص ١١ .

(٣) كما في المرسل الآتي عن الصادق (عليه السلام) .

ومغرب وأربع ، تحصيلاً ليقين البراءة ؛ للقطع بفساد إحدى الصلاتين ، فيجب إعادتها وقضاؤها ، ولا يتم ذلك إلا بفعلها معاً فيجب .

واحتمال عدم الالتفات إلى كلٍّ منها لأصالة الصحة فيه ، وكونه شكاً بعد الفراغ ، ممّا لا ينبغي أن يصغى إليه بعد حصول القطع بفساد واحدة منها ، أو شغل الذمّة بها ، كاحتمال القول بالسقوط لعدم إمكان الجزم بالمتكلف به الذي هو شرط في صحّة العبادة ، فينعدم المشروط بانعدامه ، فإنّه - مع أنّه مخالف للإجماع هنا - يمكن تطرّق المنع إلى شرطية ذلك على الإطلاق ، بل المعلوم منه مع إمكانه ، على أنّ أدلّة الاحتياط تكفي في صحّته ، وإلاّ لانسدّ هذا الباب في كثير من محالّه كما هو واضح ، كاحتمال القول بالتخير بالنسبة إلى كلٍّ واحدة منها ؛ إذ هو تقول على الشارع بما لا يرضى به .

﴿ وإن لم يختلف عددًا فصلاة واحدة ينوي بها ما في ذمّته ﴾ كما هو الأشهر ، بل عليه عامة من تأخّر^(١) ، خلافاً للشيخ في المبسوط^(٢) وابني إدريس وسعيد في السرائر^(٣) والجامع^(٤) وعن القاضي^(٥) وأبي الصلاح^(٦) وابن زهرة^(٧) فالتعدّد .

(١) كالعلامة في التحرير: الطهارة/ السهو في الوضوء ج ١ ص ١١ ، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢٤١ ، والشهيد الثاني في المسالك : الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٥ .

(٢) المبسوط : الطهارة/ من تركها متعمداً .. ج ١ ص ٢٤ .

(٣) السرائر: الصلاة/ قضاء الفائت منها ج ١ ص ٢٧٥ .

(٤) الجامع للشرائع: الطهارة/ السهو فيها ص ٣٧ . (٥) جواهر الفقه : مسألة ١٧ ص ١١ .

(٦) الكافي في الفقه : الصلاة/ القضاء واحكامه ص ١٥٠ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ قضاء الصلوات ص ٥٠٠ .

للمرسل المنجبر بالشهرة بين الأصحاب عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « من نسي من صلاة يومه واحدة ، ولم يدر أيّ صلاة هي ، صلى ركعتين وثلاثاً وأربعاً »^(١) ، وهو وإن كان وارداً في النسيان لكنّ الظاهر أنّ العلة في الجميع واحدة ، بل قد يدعى دخول بعض أفراد المسألة فيه ، ولمكان إطلاق الرواية خير الأصحاب بين الجهر والإخفات حيث يكون الأمر دائراً بين الجهرية وغيرها .

هذا كلّه إن قلنا : إنّ الأصل يقتضي وجوب التعدّد ، وإلاّ فلو أنكرنا ذلك - لمكان أصالة البراءة السالبة عن المعارضة ، سوى ما يتمسك به الخصم من وجوب اليقين والجزم في الامتثال ، ولا يحصل إلّا بفعل الجميع ، المناقش فيه بما قيل^(٢) من أنّ ذلك مشترك الإلزام ؛ لأنّه من أعاد الصلاة يعلم قطعاً بأنّ إحداها ليست في ذمته ؛ للجزم بأنّ الفساد في إحدى الطهارتين ، وإنّما يقصد الوجوب على تقدير الفساد ، ولا أثر لجزمه ، والجواب عنهما واحد ، وهو أنّ الجزم إنّما يعتبر إذا كان ممكناً وللمكلف إليه طريق ، وهو منفيّ في المسألة - كتنا في غنية عن الرواية .

لكن لقائل أن يقول : إنّ ذلك يؤثر في سقوط الجزم بما في الذمّة ، لا بما يوقعه ، وفرق واضح بين المقامين .

لا يقال : إنّ لا دليل على مشروعيّة التقرب بهذا التعيين للواقع مع التردّد بما في الذمّة .

لأنّا نقول : يكفي في ذلك أدلّة الاحتياط ؛ لكون مبناها الجزم بالواقع

(١) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٠ أحكام السجود ٧٥ ج ٢ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب

١١ من ابواب قضاء الصلوات ح ١ ج ٥ ص ٣٦٥ .

(٢) كما في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٤٦ .

لاحتمال المصادفة لما في الذمة ، ومن هنا يظهر لك أنَّ الأصل يقتضي إيجاب التعدّد .

وعلى القول بالأوّل فهل الإطلاق رخصة أو عزيمة ؟ وجهان ، أقواهما الأوّل ؛ إذ الاكتفاء بالأوّل يقضي بالثاني بطريق أولى ، فتأمل جيّداً . ولا فرق فيما ذكرنا من الحكم بين المسافر والحاضر ، كما هو واضح . ﴿ولو صَلَّى الخمس﴾ فرائض ﴿بخمس طهارات﴾ مثلاً ﴿ثم تيقّن أنّه أحدث عقيب إحدى الطهارات ، أعاد ثلاث فرائض : ثلاثاً واثنتين وأربع﴾ مرددة بين الظهر والعصر والعشاء إن كان حاضراً ، أو ثلاثاً واثنتين مرددة بين الصبح والظهر والعصر والعشاء إن كان مسافراً لما تقدّم ، ﴿وقيل﴾ كما عرفته من الشيخ ومن تابعه : ﴿يعيد خمساً﴾ حاضراً كان أو مسافراً ، وقد ظهر لك وجهه ، ﴿والأوّل أشبه﴾ لما عرفت من الرواية المرسلة المنجبرة بعمل الأصحاب سنداً أو تعدّياً عن مدلولها .

ولو كان الإخلال من طهارتين وجب إعادة أربع فرائض على المختار : ثلاثاً واثنتين وأربع مرتين ، فإن أراد المحافظة على الترتيب جعل المغرب بينهما ، والمسافر يجتزي بثنائيتين بينهما مغرب ، وعلى القول بالتعيين يجب الإتيان برابعة ثالثة معيّناً في كلّ واحدة منها ، إلّا أنّه يجب عليه أيضاً الإتيان برابعة العشاء بعد المغرب إن قلنا بوجوب مراعاة الترتيب مع الجهل به .

وإذ قد عرفت أنَّ الأقوى كون الإطلاق رخصة لا عزيمة فيجوز حينئذٍ الإطلاق ، فيقتصر على أربعين ، ويجوز التعيين ، فلا بدّ من ثلاث ، لكن هل له التعيين في بعض والإطلاق في الباقي ؟ قال العلامة في القواعد بعد أن ذكر ما ذكرنا من حكم الحاضر والمسافر : « والأقرب جواز إطلاق النية

فيهما والتعيين ، فيأتي بثالثة ، ويتخير بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء ، فيطلق بين الباقيين مراعيًا للترتيب ، وله الإطلاق الثنائي ، فيكتفي بالمرتبتين «^(١) انتهى .

قيل ^(٢) : وهي من مشكلات عبارة القواعد ، حتى نقل عن بعضهم ^(٣) تصنيف رسالة فيها ، ولعلّ المراد منها ما ذكرنا من جواز إطلاق النية في إحدى الرباعيتين والتعيين في أخرى ، لكن لابدّ له أن يأتي حينئذٍ رباعيةً ثالثة ؛ لأنّه مع تعيين إحدى الرباعيتين يبقى احتمال شغل ذمته بالرباعيتين الأخيرتين غير ما عيّنها ، فلا بدّ أن يأتي بثالثة حينئذٍ ، فإن جعل المعينة الظهر أطلق في الباقيتين بين الباقيتين ، وهكذا مع مراعاة الترتيب إن قلنا بوجوبه .

لكن قد يقال : إنّهُ متعبة من غير فائدة ؛ إذ مع الإتيان بالمطلقتين والثالثة المعينة لا فرق حينئذٍ بينه وبين التزام التعيين في الجميع ؛ لمكان الاكتفاء بهذا المقدار أيضاً ، ثمّ إنّهُ إذا كان يأتي بالمطلقتين فهي قائمة مقام المعينة ، فما الفائدة في فعلها ؟ واحتمال تقليل أفراد المطلق شيء خالٍ عن الفائدة ، فتأمل جيّداً .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ١٢ .

(٢) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٩٦ .

(٣) وهو الفاضل البهائي (رحمه الله) ، وقد نقلها السيّد العاملي في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٢٩٦-٣٠٠ .

محتويات الكتاب

الفصل الثاني

في أحكام الخلوة

الأول: في كيفية التخلّي

- | | |
|----|---|
| ٣ | وجوب ستر العورة وحرمة النظر إليها |
| ٧ | ما يستثنى من وجوب ستر العورة |
| ٩ | استحباب ستر البدن حال التخلّي |
| ١٢ | حرمة استقبال القبلة واستدبارها |
| ١٤ | عدم الفرق بين الصحاري والأبنية |
| ١٩ | حكم الاستقبال للمستبري والمستنحي والمبطون والمسلس |
| ١٩ | حكم الاستقبال للمحتقن والمحدث |
| ٢٠ | وجوب معرفة القبلة من باب المقدّمة |
| ٢٠ | لودار الأمرين الاستقبال والاستدبار |
| ٢٠ | حكم الأطفال في المقام |
| ٢١ | وجوب الانحراف في موضع قد بُني على ذلك |

الثاني: في الاستنجاء

- ٢٣ وجوب غسل موضع البول بالماء
- ٢٧ وجوب مسح موضع البول مع العجز عن الماء
- ٢٩ بيان أقل ما يجزي من الماء في إزالة البول
- ٣٤ وجوب تعدد الغسل
- ٣٨ استثناء بول الرضيع غير المتغذي من التعدد
- ٣٨ هل يجري الحكم في كل ما كان مخرجاً للبول؟
- ٣٨ وجوب غسل مخرج الغائط تخييراً
- ٤١ إزالة الأثر وبيان المراد منه
- ٤٨ عدم وجوب إزالة الرائحة
- ٥٠ عدم كفاية غير الماء إذا تعدى المخرج
- ٥٥ شرائط الاستنجاء بالأحجار
- ٥٨ التخيير بين الماء والأحجار في غير المتعدي
- ٥٩ أفضلية الاستنجاء بالماء على الأحجار
- ٦١ أكملية الجمع بينهما
- ٦٢ أقل ما يجزي في الاستنجاء بالأحجار
- ٧١ بيان ما يُستنجى به
- ٧٤ وجوب امرار كل حجر على موضع النجاسة
- ٧٦ كفاية إزالة العين في الاستنجاء بالأحجار
- ٧٧ حكم استعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات
- ٨١ فروغ في المقام
- ٨٣ حكم استعمال الحجر المستعمل
- ٨٧ حكم الاستنجاء بالأعيان النجسة والمتنجسة

٨٧	حكم الاستنجاء بالروث والعظم
٩٠	حكم الاستنجاء بالمطعموم
٩٥	حكم الاستنجاء بصقيل يزلق عن النجاسة
	الثالث: في سُنن الخلوة
٩٩	استحباب تغطية الرأس
١٠١	استحباب التسمية
١٠٣	استحباب تقديم الرجل اليسرى عند الدخول
١٠٣	استحباب الاستبراء
١٠٦	حكم الاستبراء للنساء
١٠٦	استحباب الدعاء عند الاستنجاء وبعده
١٠٦	استحباب تقديم اليمنى عند الخروج
١٠٧	كراهة التخلّي في الشوارع والمشارع
١٠٩	كراهة التخلّي تحت الاشجار المثمرة
١١١	كراهة التخلّي في مواطن النزال
١١٢	كراهة التخلّي في مواضع اللعن
١١٣	كراهة استقبال الشمس والقمر بفرجه
١١٩	كراهة استقبال الريح بالبول
١٢٢	كراهة البول في الأرض الصلبة
١٢٣	كراهة البول في ثقب الحيوان
١٢٤	كراهة البول في الماء الجاري والراكد
١٢٨	كراهة الاكل والشرب حال التخلّي
١٢٩	كراهة السواك حال التخلّي

- ١٣٠ كراهة الاستنجاء باليمين
- ١٣١ كراهة الاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله
- ١٣٧ كراهة الكلام حال التخلّي الآ بذكر الله
- ١٣٩ عدم كراهة الكلام لحاجة يضرّ فوتها
- ١٣٩ عدم كراهة الحمد بعد العطس
- ١٣٩ استحباب حكاية الأذان حال التخلّي
- ١٤١ كراهة تطميح الرجل ببوله من مكان مرتفع
- ١٤١ كراهة البول قائماً والتخلّي على القبر وبين القبور
- ١٤١ كراهة طول الجلوس
- ١٤٢ كراهة استصحاب الدرهم الأبيض غير المصروع

الفصل الثالث

في كيفية الوضوء

الأول: النية

- ١٤٣ بيان المراد من النية
- ١٤٥ عدم اعتبار اللفظ في النية
- ١٤٧ أدلة وجوب النية
- ١٥٠ لزوم الاخطار في النية وعدمه
- ١٥١ الفرق بين الاخطار والداعي
- ١٥٢ كيفية النية وهل يعتبر قصد الوجه فيها
- ١٦٢ اعتبار القربة في النية
- ١٦٦ هل يجب نية رفع الحدث أو الاستباحة؟
- ١٧٣ عدم اعتبار النية في تطهير الثياب ونحوها

١٧٦	حكم الضمائم المباحة إلى نية التقرب
١٧٨	اشتراط الاخلاص في نية الوضوء
١٨٤	فساد الوضوء بالعُجب وعدمه
١٨٧	صحة الوضوء بضمّ الضمائم الراجعة
١٨٩	وقت نية الوضوء
١٩٢	تضييق وقت النية عند غسل الوجه
١٩٣	وجوب استدامة حكم النية إلى الفراغ
٢٠٢	كفاية وضوء واحد بنية التقرب عن أسباب متعددة
٢٠٧	تداخل الاغسال الواجبة
٢٢٤	تداخل الاغسال المستحبة
٢٣٠	تداخل الاغسال الواجبة والمستحبة

الثاني: غسل الوجه

٢٤٤	تحديد الوجه
٢٤٧	بيان معنى النزعتين والعذار
٢٤٨	بيان معنى العارض
٢٤٩	بيان مواضع التخفيف والذقن والصدغ
٢٥٠	كلام البهائي وما يرد عليه
٢٦١	اعتبار مستوي الحلقة في غسل الوجه
٢٦٢	وجوب الغسل من الأعلى إلى الأسفل
٢٧٢	عدم وجوب غسل ما استرسل من اللحية
٢٧٥	عدم وجوب تحليل اللحية
٢٨٣	عدم وجوب تحليل اللحية لو نبتت للمرأة

الثالث: غسل اليدين

- ٢٨٤ وجوب غسل الذراعين والمرفقين أصالة
 ٢٩٠ وجوب الابتداء من المرفق وعدم كفاية النكس
 ٢٩٢ حكم المقطوع بعض يديه
 ٢٩٤ حكم المقطوع يديه من المرفق
 ٢٩٦ حكم من كان له ذراعان دون المرفق أو أصابع زائدة أو لحم نابت
 ٢٩٧ لو كان ذلك فوق المرفق
 ٢٩٩ حكم زائد اليد

الرابع: مسح الرأس

- ٣٠٤ كفاية المسمى من مسح الرأس
 ٣١٠ استحباب المسح بمقدار ثلاث أصابع
 ٣١٨ اختصاص المسح بمقدم الرأس
 ٣٢٤ اشتراط كون المسح بنداوة الوضوء
 ٣٣٥ اشتراط جفاف المسح وعدمه
 ٣٣٨ أخذ الماء للمسح من محال الوضوء
 ٣٤٧ لو لم يبق نداوة للمسح
 ٣٥٠ استحباب مسح الرأس مقبلاً
 ٣٥٦ عدم كفاية الغسل عن المسح
 ٣٦٢ جواز المسح على الشعر
 ٣٦٤ عدم كفاية مسح شعر غير المقدم
 ٣٦٦ عدم كفاية المسح على الحائل

الخامس: مسح الرجلين

- ٣٧٠ أدلة وجوب مسح الرجلين
- ٣٧٤ وجوب المسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين
- ٣٨٦ معنى الكعبين
- ٤٠٢ جواز مسح القدمين منكوساً
- ٤٠٧ الترتيب في مسح القدمين
- ٤١٤ هل يجب المسح باليدين أو تكفي يد واحدة؟
- ٤١٤ وجوب مسح ما بقي من مقطوع بعض القدمين
- ٤١٥ حكم مقطوع القدمين من الكعب
- ٤١٧ عدم جواز المسح على الحائل
- ٤٢٠ هل الشعر في ظهر القدم من الحائل؟
- ٤٢٢ حكم المسح على شراك النعل العربي
- ٤٢٤ جواز المسح على الخف للتقية
- ٤٢٧ هل يشترط في التقية عدم المندوحة؟
- ٤٣٠ ما يعتبر في المسح على الخف
- ٤٣١ حكم المسح على الخف للضرورة
- ٤٣٤ لوزال السبب المسوغ للمسح على الخف

مسائل ثمان:

- ٤٤٣ الأولى: وجوب الترتيب بين الأعضاء
- ٤٥٢ الثانية: وجوب الموالاة وبيان المراد منها
- ٤٧٦ الثالثة: وجوب الغسلة الواحدة واستحباب الثانية
- ٤٩٣ حكم الغسلة الثالثة

- ٥٠٢ حكم التكرار في المسح
- ٥٠٥ الرابعة: كفاية مسمى الغسل
- ٥١٣ وجوب ايصال الماء إلى ما تحت الحاجب
- ٥١٩ الخامسة: في وضوء الجبيرة
- ٥٢٠ وجوب ايصال الماء تحت الجبيرة مع الإمكان
- ٥٢٣ كفاية المسح مع تعذر الايصال
- ٥٣١ هل يشترط في المسح على الجبيرة أن يكون بالكف أم لا؟
- ٥٣١ وجوب استيعاب الجبيرة بالمسح
- ٥٣٣ لا فرق في المسح بين كون المحل طاهراً أو نجساً
- ٥٣٤ هل يجب تخفيف الجبيرة؟
- ٥٣٤ لو كان ظاهر الجبيرة مغصوباً
- ٥٣٧ هل يجري على الحاجب المتعذر إزالته حكم الجبيرة؟
- ٥٤٠ هل يلحق الجرح المكشوف بالجبيرة؟
- ٥٤٢ إذا تعذر المسح على البشرة فهل يجب وضع شيء والمسح عليه
- ٥٤٤ إذا تعذر وضع الجبيرة
- ٥٥٠ إذا زال العذر المسوغ للجبيرة
- ٥٥١ السادسة: حكم مباشرة الغير في الوضوء
- ٥٥٤ جواز مباشرة الغير مع الاضطرار
- ٥٥٦ السابعة: حرمة مسّ المحدث كتابة القرآن
- ٥٦١ حكم مسّ المحدث أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء والأئمة
- ٥٦٢ هل يجب منع الصبيان عن مسّ كتابة القرآن أم لا؟
- ٥٦٣ المدار في المسّ والممسوس
- ٥٦٦ الثامنة: حكم المسلول

٥٧٦ حكم المبطون

سُنن الوضوء:

٥٨٢ وضع الاناء على اليمين

٥٨٥ الاغتراف باليمين

٥٨٦ التسمية

٥٨٧ الدعاء بالمأثور

٥٩١ غسل اليدين من حدث النوم أو البول مرةً ومن الغائط مرتين

٥٩٥ المضمضة والاستنشاق

٥٩٩ التثليث في المضمضة والاستنشاق

٦٠١ هل يشترط تقديم المضمضة على الاستنشاق؟

٦٠٣ الأدعية المأثورة في أفعال الوضوء

٦٠٥ بدأة الرجل بغسل ظاهر ذراعيه والمرأة بالعكس

٦٠٧ الوضوء بمدّ

٦١١ كراهة الاستعانة بالغير في الوضوء

٦١٤ كراهة التمدل بعد الوضوء

الفصل الرابع

في أحكام الوضوء

٦١٩ حكم من تيقّن الحدث وشك في الطهارة

٦٢٠ مساواة الظن غير المعبر للشكّ

٦٢٣ قاعدة الفراغ

٦٢٥ حكم من تيقّن الحدث والطهارة وشكّ في المتأخّر

- ٦٣١ حكم من تيقن ترك غسل عضو أو مسحه
- ٦٣٢ حكم من شك في فعلٍ وهو على حاله
- ٦٣٦ لا فرق بين أفعال الوضوء من النية وغيرها
- ٦٣٧ حكم الشك في الشرائط الخارجة عن حقيقة الوضوء
- ٦٣٧ لزوم مراعاة الترتيب بعد التلافي
- ٦٣٨ جواز تدارك المنسي بشرط عدم الجفاف
- ٦٣٩ مساواة الظن غير المعتبر للشك في المقام
- ٦٤٠ حكم كثير الشك
- ٦٤٢ مساواة كثير الظن لكثير الشك في المقام
- ٦٤٢ حكم من تيقن الطهارة وشك في الحدث
- ٦٤٣ حكم الشك في أفعال الوضوء بعد الفراغ
- ٦٤٦ المدار في تحقق الفراغ
- ٦٤٨ جريان قاعدة الفراغ في الأفعال المركبة
- ٦٤٩ جريان قاعدة الفراغ في الشك في الشرائط
- ٦٥٠ حكم صلاة تارك الاستنجاء
- ٦٥٧ حكم إعادة الوضوء عند ترك الاستنجاء
- ٦٥٩ مساواة التيمم للوضوء في المقام
- ٦٦٠ حكم من جدد وضوءه بنية الندب ثم صلى فتذكر الخلل في إحدى الطهارتين
- ٦٦٥ لو صلى بكل واحد من الطهارتين صلاة
- ٦٦٨ لو أحدث عقيب طهارة منها ولم يعلمها بعينها
- ٦٧١ لو صلى الخمس بخمس طهارات ثم تيقن الحدث عقيب واحدة منها
- ٦٧٣ محتويات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قامت مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية
 بقم المشرفة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة وإحياء التراث الاسلامي،
 وإليك سرداً لبعض منشوراتها:

حديث	السيد محمد جواد الجلالى	* أحاديث المهدي من مسند أحمد بن حنبل
فقه	الشيخ محمد باقر الخالصي	* أحكام المحبوسين في الفقه الجعفري
حديث	الشيخ المفيد	* الاختصاص
طب	السيد جعفر مرتضى العاملي	* الآداب الطبيّة في الاسلام
تاريخ	الشيخ الصابري الهمداني	* أدب الحسين عليه السلام وحماسته
فقه	العلامة الحليّ	* إرشاد الأذهان (ج ١ و ٢)
فقه	الشيخ علي الأحمدي	* الأسير في الإسلام
حديث	الشيخ المفيد	* الأمالي
تاريخ	الشيخ محمد حسين المظفر	* الامام الصادق عليه السلام (ج ١ و ٢)
حديث	الشيخ الفروي	* الأمثال والحكم المستخرجة من نهج البلاغة
تاريخ	محمد علي برّو	* أين دفن النبي ﷺ؟
كلام	الشيخ جعفر السبحاني	* البداء
فلسفة	العلامة الطباطبائي	* بداية الحكمة
حديث	الكنجي الشافعي	* البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام
تفسير	الشيخ الطوسي	* التبيان في تفسير القرآن (ج ١)
فقه	الامام الخميني	* تحرير الوسيلة (ج ١ و ٢)

حديث	أبي محمد الحرّاني	* تحف العقول
كلام	أبي الصلاح الحلبي	* تقريب المعارف
علوم القرآن	الشيخ هادي معرفة	* التمهيد في علوم القرآن (ج ١ - ٥)
حديث	الشيخ الصدوق	* التوحيد
حديث	السيد حسن آل طه	* جامع الأثر في إمامة الأئمة الاثني عشر <small>عليهم السلام</small>
علوم القرآن	السيد جعفر مرتضى العاملي	* حقائق هامة حول القرآن
حديث	الشيخ الصابري اليزدي	* الحكم الزاهرة عن النبي وعترته الطاهرة <small>عليهم السلام</small>
تاريخ	السيد جعفر مرتضى العاملي	* الحياة السياسية للإمام الحسن <small>عليه السلام</small>
تاريخ	السيد جعفر مرتضى العاملي	* الحياة السياسية للإمام الرضا <small>عليه السلام</small>
حديث	الشيخ الصدوق	* الخصال (ج ١ و ٢)
فقه مقارنة	الشيخ الطوسي	* الخلاف (ج ١ - ٦)
تاريخ	السيد جعفر مرتضى العاملي	* دراسات وبحوث في التاريخ والاسلام (ج ١ و ٢)
سياسة	الشهيد الصدر	* دروس في علم الأصول (ج ١ و ٢)
سياسة	الشيخ الآصفي	* دروس من الثورة الاسلامية
دعاء	السيد ابن طاووس	* الدروع الواقية
كلام	السيد المرتضى	* الذخيرة
دعاء ومعارف	السيد علي خان المدني	* رياض السالكين (ج ١ - ٧)
فقه	السيد علي الطباطبائي	* رياض المسائل (ج ١ - ٧)
تاريخ	الشيخ جعفر السبحاني	* سيد المرسلين (ج ١ و ٢)
فقه	ابن ادريس الحلي	* السرائر (ج ١ - ٣)
سيرة	السيد جعفر مرتضى العاملي	* سلمان الفارسي
تاريخ	السيد جعفر مرتضى العاملي	* الصحيح من سيرة النبي الأعظم <small>صلى الله عليه وآله</small> (ج ١ - ٦)
دعاء	جمع جواد القيومي	* صحيفة الحسين <small>عليه السلام</small>